

حقوق المؤلف

في ضوء الثورة المعلوماتية الحديثة
دراسة مقارنة



الدكتور
محمد علي النجار
كلية الحقوق - جامعة المنوفية



دار الجامعة الجديدة



دار الجامعة الجديدة للنشر

٣٨ شارع سوتير - الأزاريطة الإسكندرية ت : ٤٨٦٣٦٢٩ - ٤٨٦٨٠٩٩

E-mail : dargamaaelgadida@hotmail.com

www.dargalex.com info@dargalex.com

حقوق المؤلف فى ضوء الثورة المعلوماتية الحديثة

”دراسة مقارنة“

الدكتور

محمد على النجار

كلية الحقوق - جامعة المنوفية

2014

دار الجامعة الجديدة



٣٨ - ٤٠ ش سولير - الأزاريطه - الاسكندرية
تليفون ٤٨٦٣١٢٩ فاكس ٤٨٥١١٤٢ تليفاكس ٤٨٦٨٠٩٩

E-mail: darelgameaalgadida@hotmail.com

www.dargalex.com info@dargalex.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

مما لا شك فيه أن الإبداعات الفكرية التي يبدعها المؤلف سواء أكانت إبداعات فردية أو إبداعات جماعية لها من الاحترام مكانة لدى القانون والشريعة الغرام على حد سواء. نظراً لأن هذه الإبداعات تُعد أسمى صور حقوق الملكية فالأصل أن الحقوق كلها معنوية أما الأشياء بصفة عامة فقد تكون مادية وقد تكون معنوية ، فحق الملكية حق معنوي لا يدرك بالحواس ولكنه يرد على أشياء مادية مثل " منزل ، سيارة ، أرض..... إلخ " وقد يرد هذا الحق على شيء غير مادي كنتاج الفكر ونشاط الذهن وإبداعات العقل كحق الفنان على نتاجه الفني من موسيقى وشعر ورسم ونحت إلخ وحق المؤلف على أفكاره وحق المخترع على اختراعه...^(١).

فالبشرية تزخر بالكثير من الموهوبين والمبدعين الذين يعملون في شتى المجالات الحياتية ولهم العديد من الأنشطة الأدبية والعلمية والفنية. ومعظم هؤلاء الموهوبين والمبدعين عادة ما تكون لهم عديد من الإسهامات العلمية والفنية والأدبية المختلفة بالإضافة إلى الاختراعات والمؤلفات والمنتجات الذهنية المتنوعة عظيمة الفائدة للبشرية.

ونظراً للتطور السريع والتقدم التكنولوجي المذهل الذي يتصف به العالم اليوم كذلك نمو العلاقات الدولية والمبادلات الثقافية وترجمة المؤلفات إلى لغات أخرى كل ذلك ساعد على سرعة وسهولة ذبوع وانتشار ما يصل إليه العقل البشري من فكر وعلم وفن إلى جميع

(١) د/عبد الرزاق السنهوري الوسيط في شرح القانون المدني الجزء الثامن ص ٢٧٩ وما بعدها.

أرجاء المعمورة عبر القنوات المكتوبة والمرئية والمسموعة مما يُعظم الاستفادة والانتفاع^(١).

نخلص من هذا أن الشيء غير المادي لا يدرك بالحس وإنما يدرك بالفكر والذهن لذا يطلق على الحقوق الواردة عليه اسم "الحقوق الذهنية"^(٢). وقد خلقنا الحق تبارك وتعالى وأنعم علينا بالعديد من النعم التي لا تُعد ولا تحصى قال تعالى " وإن تُعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار"^(٣).

ولعل أهم هذه النعم نعمة العقل لكي نتدبر به إبداعات الخالق، الملك الباري، المصور، فلقد ميزنا سبحانه عن سائر المخلوقات كي نفكر ونتمعن في ملكوته جلّ وعلا ولعل مقولة:-
" أنا أفكر إذن أنا موجود" تؤكد مدى أهمية الفكر في حياتنا الإنسانية فالإنسان الذي يعيش في هذه الحياة دون فكر وتأمل وإعمال للعقل فيما يدور ويحدث من حولنا نعتقد أنه و.....
سواء^(٤)!

والعالم يعيش عصر الثورة العلمية بحيث أصبح العامل المسيطر على حياتنا سواءً على مستوى الفرد أو الجماعة هو الحاجة للمعرفة أكثر من أي وقت مضى. وأصبحت الكتب أمراً بالغ الأهمية لتقدم أي مجتمع لأن التكنولوجيا الحديثة حولت العالم بأسره إلى قرية صغيرة ومن ثم أصبحت

(١) د/ إبراهيم أحمد إبراهيم "تشريعات حقوق المؤلف وواقع تطبيقها" في حقوق المؤلف في الوطن العربي .
بين التشريع والتطبيق تونس المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٩٦ ص ٨-١٢.

(٢) د/ مصطفى عدوى د/ محمد محي الدين إبراهيم د/ رضا العبد مبادئ القانون - نظرية الحق ص ١، ٢.

(٣) سورة إبراهيم الآية ٣٤.

(٤) د/ شحاته غريب شلقامى، " الملكية الفكرية في القوانين العربية" دراسة لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ولخصوصية حماية برامج الحاسب الآلي دار الجامعة الجديدة ٢٠٠٨م، الأزاريطة، الإسكندرية ص ١.

الكتب أداة لا يمكن الإستغناء عنها لنقل الأفكار والثقافة والتكنولوجيا عبر الحدود الوطنية.

وما من شك في أن الكلمة المكتوبة منذ اختراعها كانت الأداة الرئيسية للتقدم. ولا زالت رغم ظهور وسائل الاتصال الحديثة وما صاحبها من طرق سريعة لنشر المعلومة والمعرفة، والفضل يرجع في كل ذلك إلى المؤلف منشئ الفكرة وموقد الشعاع البراق الذي يسطع من الذهن مصوراً به ملاحظاته وما يحيط به وما تحبو به الطبيعة من آيات معجزات، منطلقاً من دراساته لأعماق نفسه وأفكار السابقين والمحيطين به ليغير باستمرار معالم المدنية والحضارة ويدفعها قدماً نحو التطور والإزدهار وهكذا الحال وسيستمر حتى قيام الساعة^(١).

فتقدم ورقى الإنسان في مختلف أوجه الحياة سواء الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية أو العلمية لا يأتى إلا إذا أستخدم فكره لتحقيق هذا الهدف الأمر الذي يذل على أن الإنتساج الذهني هو الأساس في توفير حياة أفضل للبشر مما يوجب إعطاء هذا الفكر الإهتمام المناسب وذلك من خلال توفير الحماية القانونية المناسبة له. ومن خلال سعى الإنسان لتحقيق الهدف السابق أخذ العالم يشهد تقدماً وتطوراً في نظم الاتصالات ونقل المعلومات ولعل ذلك يرجع لظهور الحاسوب الأمر الذي أدى لإختصار كثير من الوقت والجهد والمال كما أدى لإحداث تطور تكنولوجي في مختلف مجالات الحياة وخاصة فيما يتعلق بتأليف المصنفات الفكرية وذلك سواءً من حيث توفير المراجع العلمية بكافة الأنواع أو من حيث سهولة الرجوع لها أو من حيث نشرها^(٢).

(١) د/ محمد السعيد رشدي " عقد النشر " دراسة تحليلية وتأصيلية لطبيعة العلاقة بين المؤلف والناسر وكيفية حماية حقوق الملكية الفكرية على شبكة المعلومات الدولية " الإنترنت " ٢٠٠٧ م ص ٥.

(٢) د/ محمد على فارس الزغبى " الحماية القانونية لقواعد البيانات وفقاً لقانون حق المؤلف دراسة مقارنة ما بين النظام اللاتيني والنظام الأنجلو أمريكي دار المعارف للنشر بالإسكندرية ٢٠٠٣ م ص ٩.

ولا شك أن المجتمع في الوقت الحاضر يعيش أزهى عصور المعلوماتية ولا ينكر أحد مدى أهمية الحصول على المعلومات في العصر الحالي فالمعلومات تشكل سلاحاً استراتيجياً وتخول لصاحبها القدرة على التحكم ويستطيع جهاز الحاسب الآلي أن يقوم بأداء العمليات الحسابية والمنطقية بسرعة دقيقة وفائقة ، ويلعب دوراً كبيراً في تخزين المعلومات ومعالجة البيانات واسترجاعها ، ويتسع مفهوم المعلومات لكل ما يقيم بالمال من أرقام وبيانات وغير ذلك ما دامت تمثل معارف ذات قيمة مالية بل إن معالجة هذه المعلومات بالحاسبات تزيد من قيمتها وتضاعف الحاجة إلى حمايتها باعتبارها مالا مثقوماً يدخل في دائرة التعامل^(١).

ولعلنا نلاحظ أن العالم حالياً يتطور تطوراً مذهلاً في أجهزة الحاسب الآلي من أجل إرضاء جمهور المتعاملين بشأنها حيث نشهد بصورة مستمرة غير منقطعة النظير وفي وقت بسيط ظهور أجيال متعددة من أجهزة الحاسب^(٢).

وليس يخاف على أحد الدور الذي يلعبه عنصر التكنولوجيا في الإنتاج والإنتاجية وتحقيق مكاسب إقتصادية وتجارية لدوائر الأعمال والإقتصاديات التي تمتلك التفوق فيه الأمر الذي يؤثر تأثيراً بالغاً على معدلات الإنتاج والمراكز النسبية للشركات والإقتصاديات العالمية. إذ بدأت بعض الدول النامية تحقيق الكثير من المكاسب الإقتصادية في السوق العالمية بفضل حصولها على التكنولوجيا المتقدمة ومن ثم أخذت تنافس الإقتصاديات التي

(١) د/ نبيلة إسماعيل رسلان " المسؤولية في مجال المعلومات والشبكات مجلة روح القوانين كلية الحقوق جامعة طنطا العدد الثامن عشر أغسطس ١٩٩٩ ص ٢٥٣.

(٢) د/ محمد حسام لطفى " الحماية القانونية لبرامج الحاسب الإلكتروني دار الثقافة للطباعة والنشر ١٩٨٧ ص ٥.

د/ عزة محمود أحمد خليل " مشكلات المسؤولية المدنية في مواجهة فيروس الحاسب الآلي " رسالة دكتوراه جامعة القاهرة ١٩٩٤ ص ١٨.

إنعقد لها لواء السيادة على التكنولوجيا المتطورة لسنوات بل لعقود طويلة وهو ما زاد من حدة المنافسة الدولية في هذا المجال أي أصبحت أحد اللاعبين الرئيسيين في السوق العالمية^(١).

ولقد شهدت الأعوام القليلة الماضية نمواً سريعاً لشبكة "إنترنت" إذ يتنامى عدد مستخدمي هذه الشبكة يوماً بعد يوم حيث يوجد في الوقت الحالي ما يزيد عن خمسة ملايين كمبيوتر مضاف على "الإنترنت" ولنا أن نتخيل عدد المستخدمين لهذه الملايين الخمسة من الكمبيوترات المضافة إن العدد المتوقع سيفوق ٣. مليون مستخدم. إن هذه الشبكة المؤلف من بلايين محطات الكمبيوتر المتصلة بالهاتف توفر للبشرية إمكانات هائلة في مجالات مختلفة كالتسويق والاتصالات والتعليم والعلاقات العامة والإعلانات والتعاقدات.... وغيرها^(٢).

فلعل هذه الطفرة التقنية تبرز لنا مدى وصول دول بها إلى مصاف الدول العملاقة وإذ بنا نتكلم عن حقوق المؤلف فإننا نرى أن هذه التقنيات لها من المزايا الكثير والكثير بل ولها أيضاً الانتقادات ودورها إبراز كل هذه الأمور ولا أحد ينكر أن تقدم الشعوب والأمم يبدأ بتراتها الثقافية والعلمي بما يعنى أن المؤلف والمبدع لا يُبدع ويؤلف لنفسه وحسب بل يؤلف لنفسه ولأمته ثانياً والشعوب ثالثاً.

ومن المعلوم أن الابتكار هو سمة تميز الإنسان يتوصل إليه نخبة من أبناء أي مجتمع فتقدم له ثمرة إنتاجها الذهني مما يسمح لكل جيل أن يضيف إبتكاراته إلى تراث الأجيال السابقة ليكون بمثابة قاطرة تقود المجتمع نحو التقدم في مختلف المجالات (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها).

-
- (١) د/ السيد أحمد عبد الخالق "الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية في ظل اتفاق التريس مع التطبيق على نقل التكنولوجيا للدول النامية بدون سنة نشر ص ٨.
- (٢) د/ محمد السعيد رشدي "الإنترنت والجوانب القانونية لنظم المعلومات" دار النهضة العربية ٢٠٠٤ م القاهرة ٣٢ ش عبد الخالق ثروت ص ٩.

فبذلك برزت أهمية الملكية الفكرية باعتبارها إحدى مجالات القانون التي تتناول حقوق الملكية الخاصة بالأشياء المتولدة عن الابتكار أو ما يسمى بالحقوق المعنوية حيث إنها تقدم الوسائل الكفيلة بحماية الحقوق التي تتعلق بالإبداعات العقلية الجديدة ومحلها شئ معنوي أو غير مادي مثل حق المخترع على اختراعه، وحق صاحب العلامة التجارية، أو الخدمة على علامته، أو حق المؤلف على بنات أفكاره^(١). وهذا المؤلف هو العامل الأول في بناء صرح المدنية فهو يخلق بجهد عالم من صنعه وتفكيره العميق الذي يبدأ بفكره تخيلية فيأتي من بعده من يشيد عالم الحقيقة ويقرب حياتنا القاسية بمساوئها وشروطها من أمانيه ويحاول تحقيق أفكاره التخيلية إلى عالم الواقع مجسداً ما يتخيل في قالب ملموس محسوس كقصة أو كتاب أو أبيات شعرية أو ما شابه ذلك لأن الأفكار والتخيلات إن لم تتجسد في قالب مادي فهي والعدم سواء. وأظن أنه ليس أغلى وأثمن من أن نرد مناهل هؤلاء المؤلفين ونذوق عذوبتها فهي غذاء لنفوسنا وهي كما يقول بودلييه Baudelaire الشاعر الفرنسي العبقري "منارات تضيئ لنا سبل الحياة الوعرة".

والمالم إذا خلا من المؤلف أصبح جثة هامدة بثلا روح أو إحساس فبدونه تصبح الأرض بلا فلسفة ولا فن ولا شعر وتضم تربة وعرة لا يصلح فيها زرع ولا ضرع ولا ينمو فيها تفكير ولا تقدير ولا ثروة ولا نماء. فالتفكير يعقبه تدبير ثم تقدير للأشياء والحكم عليها ويتبع ذلك الابتكار وإختراع ما ينفع الناس ويوفر لهم سبل العيش بأسهل وأيسر طريق^(٢). وهذا المؤلف يتمتع بحرية واسعة حتى يستطيع أن يخرج عمله الذهني والإبداعي إلى النور. وكذلك الحال الذي ترسمه

(١) د/ جمال محمود عبد العزيز "نحو قانون موحد للعلامات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي" دراسة مقارنة، دار النهضة العربية القاهرة ٣٢ ش عبد الخالق ثروت ٢٠٠٥ م ص ٥.

(٢) د/ أحمد سويلم العمرى "حقوق الإنتاج الذهني" القاهرة ١٩٦٧ ص ٥.

اتفاقية برن فهي ترى المؤلف يعيش في عالم حالم ومثالي غير خاضع لأية قيود مادية تمنعه من ممارسة حريته الإبداعية. فالمؤلف هو الشاعر والأديب والفنان أو الكاتب وهذه الحرية تتجسد في اختياره للموضوع وفي تقديره للشكل الذي يخرج به المصنف إلى الوجود القانوني كي يتصل بالجمهور وفي انتقائه لكافة العناصر التي يتكون منها العمل الأدبي دون ضغوط خارجية مادية أو فنية.

بيد أن مثل هذه أو تلك تتنافى مع الحرية التي يجب أن يتمتع بها المؤلف عند إعدادة للمصنف ويترتب على ذلك ضرورة توافر الاستقلالية عند إثباته لعمله الإبداعي أي لا يكون خاضعاً لرقابة أو توجيه من جانب شخص أو أية جهة خارجية ولا يكون خاضعاً لأي قواعد فنية جاهزة يكون من شأنها الحد من تلك الحرية. ومن ثم فإن العمل الأدبي لا يمكن أن يكون نتاج حرفة أو مهنة من صاحبها وإنما هو نتاج إستغراق وتأمل وتعبير^(١).

وصدق الحق تبارك وتعالى إذ يقول :-

" فأما الزبد فيذهب جفاءً وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض"^(٢).

ونجد أن الشريعة الغراء قد أعلنت مكانة هذه الإبداعات الفكرية ورفعت من شأنها ولعل المثل الواضح على سموها ورفعة شأنها هو التصاقها بأعلى ما يملكه الإنسان المبدع والمفكر وهو "العقل" في مكنونات إبداعاته والتجليات التي أفاض الله بها عليه فحقوق الملكية الفكرية ترد على النتاج الإبداعي النابع من عقل مؤلفه أيًا كان نوعه وذلك مثل " حق المؤلف في مصنفاته الإبداعية الأدبية أو الفنية وأيضاً العلمية.

(١) د/ فاروق الأباصيري " نحو مفهوم اقتصادي لحق المؤلف" دار النهضة العربية القاهرة ٢٠٠٤م، ص ٢٠، ٢١.

(٢) سورة الرعد الآية ١٧.

ولعل ما يوضح مكانة حقوق المؤلف في الشريعة الإسلامية ما ورد في المدونة الأسيدي وفيها لما عزم أسد بن الفرات على الرحيل إلى أفريقيا قام أهل مصر فسألوه في كتيبه أن ينسخوها فأبى عليهم فقدموه إلى القاضي بمصر فقال لهم القاضي : وأي سبيل لكم عليه رجل سأل رجلاً فأجابته وهو بين أظهركم فسألوه كما سأل فرغبوا إلى القاضي في سؤاله أن يقضى حاجتهم ، فسأله القاضي فأجابته إلى ذلك فنسخوه حتى فرغوا منه^(١).

وهذا يوضح أن الشريعة الإسلامية تبين أن المؤلف وحده هو صاحب الإرادة على مؤلفه وهو وحده الذي يرى نشر أو نسخ مصنفه من عدمه.

كما يرد هذا الحق الذهني الذي يعتمد على العقل على المخترعات بصفة عامة التي تترجم إلى أشياء ملموسة ومجسمة فنلاحظ أن حق الملكية بحسبانه حقاً جامعاً يعطى لصاحبه مكنتات ثلاث وهي الاستعمال والاستغلال والتصرف وهو حق مانع في ذات الوقت إذ يفرض على الجميع احترام الحق وعدم التعرض له.

وقد حثنا الرسول الأمين على ذلك بقوله (صلى الله عليه وسلم) :-

"المتشبع بما لا يعطى كلابس ثوب زور" (متفق عليه).

ونلاحظ أيضاً أن القانون الوضعي لم يحم الحقوق الذهنية فقط بل حمى ما هو أبعد من ذلك ألا وهو حمايته لجميع المصنفات التي قد لا تكون للشخص الذي قام بتجميعها ، وإنما ابتكاره ينبع من التجميع لسلسلة أحداث .

فعلى سبيل المثال إذا بذل شخص جهداً مبتكراً في جمع المصنفات التي آلت إلى الملك العام كأن رتبها ترتيباً مبتكراً متبعاً في ذلك خطة

(١) د/ محمد الشحات الجندي "حماية حق المؤلف من منظور إسلامي" مجلة روح القوانين مطبعة الجامعة طنطا عدد ١٢ سنة ١٩٩٦ ص ٨.

ابتدعها فوضع مثلاً المصنفات التي ترجع إلى عهد واحد بعضها إلى جانب بعض ليدل بذلك على مميزات ذلك العهد، أو وضع المصنفات التي وضعها مؤلف واحد مرتبة حسب أطوار تاريخ هذا المؤلف ليدل بذلك على ما وقع من تطور في أسلوب هذا المؤلف أو في تفكيره فإن في هذا قدراً كافياً من الابتكار يضيف على المجموعة شخصية جامعها ويكون لناشر هذه المجموعة حق المؤلف عليها فلا يجوز لأحد دون إنذه أن يعيد نشر المجموعة بالترتيب الذي توخاه في جمعها.

ونظراً للصراع الدائم بين ما يسمى " بالعالم المفتوح " أو ما ساعبر عنه بين جنابات هذا البحث " بالمعلوماتية الحديثة " لذلك كان لزاماً على أن أبين وأسرد هذا الإبداع وحقوقه الذي يخولها إياها القاتون ومن قبل القاتون الوضعي الشريعة الغراء التي جاءت للمساواة والعدل وعدم الجور والظلم من أحد على أحد. فقد قال الحق تبارك وتعالى في محكم التنزيل " وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وأن سعيه سوف يرى"^(١).

وسوف أقوم بعون الله عز وجل إلى التوضيح بداية إلى ماهية هذه الحقوق وتوضيح ما قد يثور من إشكاليات واستثناءات قد ترد على الإبداع الفكري سواء أكان إبداعاً جماعياً أو إبداعاً فردياً . فكما أشار الدكتور توفيق الحكيم بقوله:- {من أنه كما لا تشابه الشخصيات الإنسانية فلا تتماثل بصمات الإبداع الإنساني} فالمؤلف يبدع ويقدر زناد فكره في مؤلف لا يبد أن يحترم هذا المؤلف كما يحترم الشخص ذاته . واحترام المصنف ينبع لأن الشخص الذي ألفه بمثابة "الأب وابنه " فالمؤلف ابن لمؤلفه وهو ما يعبر عنه قانوناً بحق الاحترام (droit au respect). وهذا الحق يعني أن الصلة وثيقة بين كل عمل إبداعي يتسم بالأصالة وبين الشخص الذي ابتكره وأبدعه وتعد هذه الصلة التي تخول للمؤلف مظهراً لهذه الصلة الوثيقة بين النتاج

(١) سورة النجم، الآية "٣٩"، ٤٠".

الذهني أو الخلق الفكري وبين هذه الشخصية صاحبة الخلق وهذا يبين قول البعض أن هذه الحقوق أعنى الحقوق الأدبية حقوق لصيقة بالجانب الذهني للشخصية فهذه الحقوق والمكنات وشخصية صاحبها صنوان لا ينفصلان في منظومة الكيان المعنوي لكل إنسان في مجتمعه^(١).

ونظراً لما يحدث من اعتداءات صارخة على المؤلفات عبر شبكات الإنترنت وظهور ما يسمون " بقراصنة الفكر " وذلك لاعتداءاتهم الصارخة على حقوق المؤلفين الذين أفنوا أعمارهم ونواتج فكرهم في مسار لا بد لهم ومن حقهم أن يحصوها وهذا ما صانته الشريعة الغراء من قبل تقنين القانون لهذه الحماية، وهذا يعني أنه في ظل تلك التحديات والتقنيات الحديثة لم يعد هناك المجرم الجاهل الذي لا يقرأ ولا يكتب لم يعد هناك المجرم الذي يضع جذع شجرة لمداومة سيطرة في الطريق لسرقها بل المجرم اليوم الذي على دراية ومعرفة المجرم اليوم ليس الذي يقرأ ويكتب فحسب بل المجرم اليوم هو المجرم المتعلم المثقف الذي على دراية ومعرفة بالتقنيات الحديثة المجرم اليوم مجرم الإنترنت هو المجرم الذي يتمشى مع المستجدات والمستحدثات التي تستجد فيواكب كل هذه التحديات والآليات ويقوم بالمسطو والسرقة والدخول على المواقع ويختبرق كلمات السر لأصحاب هذه المواقع ضارباً بكل الأعراف والقوانين عرض الحائط وهو يعلم القوانين جيداً ويعلم مقدار العقوبة عن الجرم الذي يرتكبه وسوف أقوم بعون الله بالتحدث تفصيلاً عن كل هذه الإشكاليات.

والمأمل للشريعة الغراء قد بينت قيمة العلم والعلماء في قوله تعالى :-

(١) د/ أسامة أحمد بدر ، بعض مشكلات تداول المصنفات عبر الإنترنت، كلية الحقوق جامعة طنطا ، دار النهضة العربية ص ١٢ وما بعدها.

(ألم تر كيف ضرب الله مثلاً كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتى أكلها كل حين بإذن ربها ويضرب الله الأمثال للناس لعلهم يتذكرون) (١).

وقد حمى المشرع الوضعي المؤلف وهذا واضح تمام الوضوح بالقانون في نص مادته بالكتاب الثالث لحقوق المؤلف عندما ذكر المصنف بأنه :-

(كل عمل مبتكر أدبي أو فني أو علمي إما كان نوعه أو طريقة التعبير عنه أو أهميته أو الغرض من تصنيفه) (٢).

فهذه تعد كارثة بكل المقاييس لأن المشرع سوى بين الفكر رفيع المستوى والمصنف " معدوم الفكر " أو الذي لا فكر أصلاً له .

لذا يتبين قصوره فهو من صنع بشر بخلاف التشريع السماوي فهو من صنع الخالق عز وجل . فنلاحظ أن هذه الحقوق الخاصة للمؤلف قد يرد عليها بعض الاستثناءات التي يخولها القانون على الحقوق الذهنية سواء أكانت ذات إبداع أم كانت عديمة الإبداع فالقانون يسوى بين الصنفين كما أشرت وإن كان في الحقيقة مختلفان كل الاختلاف.

وإزاء ما تقدم أتوقف عند مقولة أستاذنا العالم الجليل الدكتور/ عبد الرزاق السنهوري بقوله:- " أن الفكر لا يأتي بالاستئثار ولكن يأتي بالانتشار " .

إلا أن ذلك مرهون بضوابط وشروط لا بد أن تصان وتحمى وذلك حماية للمؤلف الذي أفنى عمره وقدم زناد فكره في مؤلف لا بد أن تكون له وحده الهيمنة والسيطرة الكاملتان عليه .

(١) سورة إبراهيم ٢٤ ، ٢٥ .

(٢) المادة ١٣٨ من القانون المدني المصري الجديد رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢م .

ونلاحظ أن الإحساس بأهمية الحقوق الذهنية وحماية مؤلفيها أصبحت أمراً هاماً بالنسبة لصاحبها أولاً لكون هذه الحقوق الذهنية من الحقوق اللصيقة بشخصية صاحبها وهذا ما دعى الموائيق الدولية لاعتبارها حقاً أساسياً من حقوق الإنسان الطبيعية^(١).

ولكون هذه الحقوق الذهنية مخولة لصاحبها فصاحبها "المؤلف" هو وحده صاحب العمل الإبداعي هو الذي يكون صاحب حق المؤلف على مصنفه دون أي شخص آخر. فلا توجد اعتبارات تعلق الاعتبار الأدبية التي قادت المؤلف إلى إخراج هذا المصنف الذهني إلى الوجود الإنساني. إذ يعبر المصنف الأدبي عن رؤاه وأفكاره ولا يتحقق له الكمال الذي ينشده المؤلف إلا بعد معاناة روحية ونفسية من جانبها، كل هذه الاعتبار الإنسانية والشخصية هي التي تكون في المقدمة وهي التي تؤدي إلى تقديم حق المؤلف على ما سواه من عناصر العمل الإبداعي الأخرى^(٢).

فالقانون يخول للمنتجين على المصنف الجماعي الإحلال محل المؤلف الذي أفنى عمره وحياته في مؤلفه.

وقد نص على ذلك في القانون بقوله "المصنف الذي يساهم في تأليفه أكثر من مؤلف بتوجيه من شخص طبيعي أو اعتباري يتكفل بنشره باسمه وتحت إشرافه وإدارته ويندمج عمل المؤلفين فيه في الهدف العام الذي قصد إليه هذا الشخص بحيث يستحيل فصل عمل كل مؤلف وتمييزه على حده"^(٣).

(١) د/ جمال محمود الكردي "حق المؤلف في العلاقات الخاصة الدولية" مجلة روح القوانين مطبعة جامعة طنطا عدد ٢٢ يناير ١٩٣٠، ص ١٣١.

(٢) د/ فاروق الأباصيري "نحو مفهوم اقتصادي لحق المؤلف" دار النهضة العربية القاهرة ٢٠٠٤ م، ص ٢١.

(٣) المادة ١٣٨ فقرة ٤ من القانون المدني الجديد رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ م.

فقد يكون صاحب الحق في الملكية الفكرية شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً وقد يكون الشخص الطبيعي أو الاعتباري مصرياً أو أجنبياً شريطة أن ينتمي أو يتخذ له مركزاً حقيقياً وفعلياً في إحدى الدول أو الكيانات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

وصاحب الحق في الملكية الفكرية إذا كان شخصاً طبيعياً فإنه يستأثر وحده بالحق أما إذا اشترك معه أشخاص طبيعيون آخرون فإن حق الملكية يثبت لهم جميعاً وبالتساوي إلا إذا أثبت أحدهم غير ذلك عند الاشتراك بينهم في العمل. أما عندما يعمل أكثر من شخص طبيعياً أو اعتبارياً مستقلاً عن الغير ويتقدمون جميعاً بغية اكتساب الحق في الملكية الفكرية فإن أسبقهم في التقدم يصبح هو صاحب الحق في الملكية الفكرية وحيداً ومستقلاً عن الآخرين^(١).

بل وينص القانون على حماية أكثر تخول للمنتجين الذين هم أصحاب نفوذ وليسوا أصحاب فكر وورد في النص على:- "تحمى الحقوق المالية لمؤلفي المصنفات الجماعية باستثناء مؤلفي مصنفات الفن التطبيقي مدة خمسين سنة تبدأ من تاريخ نشرها أو إتاحتها للجمهور لأول مرة أيهما أبعد وذلك إذا كان مالك هذه الحقوق شخصاً طبيعياً فتكون مدة

الحماية طبقاً للقاعدة المنصوص عليها في المادتين (١٦١، ١٦) من هذا القانون^(٢).

(١) د/ عصام أحمد البهجي "حقوق الملكية الفكرية للأصناف النباتية المعدلة وراثياً" دراسة تحليلية لحقوق الملكية الفكرية للأصناف النباتية المهندسة وراثياً في ضوء اتفاقيتي التريس-الويبو وفي ضوء قوانين مصر-الأردن-أمريكا ولمواجهة الآثار الضارة لممارسات الشركات الدولية في مجال صناعة الدواء والأغذية المهندسة وراثياً دار الجامعة الجديدة الأزاريطة الإسكندرية ٢٠٠٧ ص ١٩.

(٢) المادة ١٦٢ من القانون المدني الجديد المشار إليه.

فالمشرع المصري يفرق في حساب المدة بين حالتين:-^(١)

الحالة الأولى: وفي هذه الحالة تحتسب مدة الخمسين سنة المقررة من تاريخ النشر أو الإتاحة للجمهور أيهما أبعد.

الحالة الثانية: يكون مالك حقوق المؤلف شخصاً طبيعياً وهنا تحتسب مدة الخمسين سنة من تاريخ وفاة الشخص الطبيعي .

ولكن يثور التساؤل حول حكم الأشياء غير المادية " المعنوية " التى لم ترد صراحة فى نصوص القانون وهل تدخل فى مفهوم المنتج وفقاً لأحكام قانون ١٩ / ٥ / ١٩٨٨ م أم لا ؟

يذهب الرأى إلى اعتبار الأشياء المعنوية من قبيل المنتجات إذ هى منقول وعلى ذلك فبرامج الكمبيوتر التى تحتوى على فيروس تخضع للمسئولية عنها لحكم القواعد الجديدة مع ملاحظة أن الأضرار التى يعرض عنها هى الأضرار البدنية للأشخاص أو المادية التى تلحق بالأموال.

وترتيباً على ذلك فإن البرامج المصابة بفيروس يتلف الذاكرة الحية للحاسب الآلى فى طائرة أو صاروخ نووى أو قطار أو مصعد كهربائى تكون محلاً للمسئولية. وكذلك قضى بمسئولية بائع قرص من أقراص الكمبيوتر مصاب بفيروس أصاب كل النظام المعلوماتى للمشتري^(٢).

ولعل كل ذلك يعد إهداراً لحقوق المؤلفين الحقيقيين كما أشرت وكل هذه الإشكاليات سوف أتناولها بشيء من الإيضاح بعون الله وتوفيقه.

(١) د/ عبد الرشيد مأمون د/ محمد سامي عبد الصادق "حقوق المؤلف والحقوق المجاورة فى ضوء قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الجديد" رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ دار النهضة العربية القاهرة ٢٠٠٦/٧ ص ٤٦٩.

(٢) د/ محمد محي الدين إبراهيم سليم مخاطر التطور كسبب لإعفاء المنتج من المسئولية دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية أمام كلية الحقوق إيداع جامعة المنصورة برقم ٧٣٣/١١٨١،٨.

أهمية البحث:

سوف أتناول بعون الله وتوفيقه حقوق المؤلف في ضوء الثورة المعلوماتية الحديثة دراسة مقارنة في ظل القانون المدني المصري الجديد رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ والإشارة إلى القوانين المسابقة عليه ، وإشارة أيضاً إلى القوانين الأخرى في البلدان العربية والأوربية التي تهتم بالمؤلف وتضع له الضوابط والمعايير التي من شأنها الحماية له ولمؤلفاته ، وتوضيح ذلك أيضاً في الشريعة الإسلامية التي شرعت لحماية البشرية جمعاء وكيفية حمايتها للنجاح الفكر الإنساني وذلك لما أنعم الله على البشرية بعقل ذكي يفرق ويميز بين ما ينفعه وما يضره والحق تبارك وتعالى يقول في محكم التنزيل :-

(ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً) (١)

وهذا التكريم بالعقل البشري الذي وهبه الحق تبارك وتعالى لعباده فنعم الله عز وجل كثيرة ، وهذه النعم قد تكون مادية محسوسة ولمسوسة ، وقد تكون معنوية تتمثل في الأفكار والمقترحات فقد قال الحق تبارك وتعالى في كتابه العزيز:-

(وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار) (٢)

فحقوق المؤلف وما يعترسه من إشكاليات سوف تكون مدار البحث . ونظراً لأن الملكية الذهنية تختلف كلياً وجزئياً مع الملكية المادية فسوف أفرد لها مبحثاً مستقلاً محاولة منى للوقوف على نقاط الاتفاق وأيضاً نقاط الاختلاف ومروراً بالطبيعة القانونية لحقوق المؤلف وحماية القانون لهذه الأمور كلها والاستثناءات الواردة على هذه الحقوق والوقوف على التقنيات الحديثة وما يعترىها من إشكاليات قد تهدد

(١) سورة الإسراء الآية ٧٠.

(٢) سورة إبراهيم الآية ٣٤.

حقوق المؤلف في مؤلفاته وختاماً بالحماية في ظل الاتفاقيات الدولية والأعراف كاتفاقية برن والجات والويبو وغيرها من الاتفاقيات الدولية ومحاولة منى لإبراز ملءمة الشريعة الغراء لكل هذه المستجدات التي ظهرت بين واقعنا الحاضر.

إشكالية البحث:-

مازال هناك أسئلة مطروحة على الملكية الفكرية بصفة عامة وحقوق المؤلف بصفة خاصة وما يعتريها من استثناءات ، وسواء أكانت هذه الاستثناءات مقننة أي أنها في إطار قانوني وذلك مثل الهيمنة للشخص الاعتباري على مؤلف قد قام بتأليفه أكثر من مؤلف وإضفاء صفة المؤلف عليه إلى غير ذلك من الإشكاليات التي سوف يتناولها البحث والتي تعد أمراً مباحاً لا غبار عليه وأموراً أخرى تعد انتهاكاً صارخاً لحقوق المؤلف تستوجب القبض عليها بقبضة من حديد وتستوجب حماية المشرع لها فلم يعد الانتهاك بسرقة مؤلف وطبعه فحسب ، بل في ضوء المعلوماتية الحديثة مدار البحث منرى أن هذه الأمور قد أكل الدهر عليها وشرب ففي ظل الكمبيوتر والإنترنت أصبح إرسال منات المؤلفات عبر الشبكة الدولية "الإنترنت" لآلاف الأشخاص في وقت واحد عبر البريد الإلكتروني فيمكنه تبادل العديد من التصرفات القانونية بل وإتمام بعض الإجراءات القضائية في المستقبل القريب^(١).

هذا البحث:-

سوف أتناول هذا البحث من خلال التطرق أولاً لماهية حقوق المؤلف وذلك من خلال القانون الوضعي وأيضاً الشريعة الإسلامية وما يعتريه من إشكاليات وإستثناءات وكيفية حماية القانون لهذه

(١) د/ عبد الهادي فوزي العوضى " الجوانب القانونية للبريد الإلكتروني" - جامعة القاهرة دار النهضة العربية القاهرة ص ١١.

الحقوق ، وعلى المقابل لذلك الشريعة الغراء كيف تقوم بحماية المؤلف وحقوقه؟

ونظراً لأنها تعمل على حماية المجتمع ككل فإنها منظومة رائعة تعمل على حماية الفرد والمجتمع على السواء.

ونظراً لأن الشريعة الغراء وثافتها لها كيانها الخاص فإنها لا تغفل أن تقدم الإنسان نحو مزيد من الإنسانية لن يكون إلا بتفاعل حصاد الثقافات العالمية المختلفة وتبادل التجارب الفكرية ولن يتم ذلك إلا من خلال حوار حقيقي لا تتعارض فيه مصالح دول متقدمة مع مصالح دول فقيرة أو نامية^(١). وإن ذلك هو منهج الشريعة الإسلامية لا جور من أحد على أحد ، فالناس سواسية لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى التي هي ملاذ الأمور كلها. والتحدث كما نوهت عن الإنترنت وتأثيره وختاماً بالاتفاقيات الدولية محاولة منى لإبراز الحقوق بصفة عامة وأهميتها للمؤلف والمبدع بصفة خاصة.

ملاحظات البحث:-

- ١- التطرق بالبحث والتمحيص لحقوق المؤلف وما يعترضه من إشكاليات أمر ليس بالنشئ الهين، بل هو أمر بالغ التعقيد. فما زال هذا الموضوع حديثاً في معظم بلاد العالم.
- ٢- لقد شملت حقوق المؤلف في ضوء الثورة الهائلة بالمعلومات استثناءات كثيرة منها ما يعد مباحاً قانوناً ، ومنها ما لا يُعد كذلك مما يعنى التفرقة بين هذا وذاك.
- ٣- تعدد أوجه الملكية الفكرية بصفة عامة وحقوق المؤلف بصفة خاصة فهناك حقوق اقتصادية وحقوق اجتماعية وحقوق قانونية مما يعنى أن الدراسة في هذا البحث ستطرق إلى علوم متعددة .

(١) د/ مصطفى أحمد فؤاد " حقوق المؤلف في اتفاقية الجات المنظور الإسلامي " مجلة روح القوانين مطبعة جامعة طنطا عدد ١٣ إصدار ١٩٩٨ ص ١٠.

٤. - عدم كفاية المصادر العربية القانونية وبالأخص عدم كفاية المصادر المؤهلة في المنظور الإسلامي فنجدها متفرقة مما يمثل صعوبة كبيرة.
٥. - التطرق إلى الإنترنت وما يعتريه من تحديات وأعتداءات وانتهاكات صارخة على حقوق المؤلف ليس بالشيء الهين وإنما هو في غاية التعقيد منه ما يُعد انتهاكاً مجرماً قانوناً ومنه غير ذلك مما يمثل صعوبة كبيرة أيضاً في البحث.

منهج البحث:-

سوف أعتد بعون الله وتوفيقه في هذه الدراسة على الأسلوب المبسط التحليلي الذي يعتمد على إرجاع الشيء إلى أصله للوقوف على محتواه ، والأسلوب الاستنباطي في هذه الدراسة مدار البحث للملكية الفكرية بصفة عامة مستثنياً منها حقوق المؤلف مدار البحث وذلك من خلال القانون المدني المصري والإشارة إلى القوانين العربية والأوروبية ، وكذلك الاتفاقيات الدولية المطبقة والمقننة بين الدول والسائدة حتى الآن.

ولا يغيب عن بالنا الشريعة الإسلامية وما يوجد فيها من الحماية لرحوة التي نناشد بها جميع الدول من حماية حقوق المؤلف فإنها شرحت مصالح البشرية جمعاء الكبير والصغير، الأمير والخفير، الأبيض والأسود ، الفرد والمجتمع على السواء.

لذلك أستعين بالذي لا خاب من استعان به ، وأتوكل على الذي هو خير وأهل للتوكل عليه ، فمن اعتمد على عقله خل ، ومن اعتمد على جاهه ذل ، ومن اعتمد على ماله قل ، ومن اعتمد على الله لا خل ولا ذل ولا قل وأضع بحثي هذا وأوضح الحق بصفة عامة في اللغة والاصطلاح وأبين من خلاله حقوق المؤلف والوقوف على ماهية المؤلف لإرجاع الشيء إلى أصله كما أشرت للتوضيح على مشتملاته وما يحتويه بين جنباته من إشكاليات قد تتشابه معه في المضمون والتعريف وكذلك من استثناءات قد تُعد مباحة وقد تُعد

غير ذلك والوقوف على القوانين المطبقة في هذا الصدد وأطلقت على هذا البحث :-

حقوق المؤلف في ضوء الثورة المعلوماتية الحديثة دراسة مقارنة

خطة البحث :-

- مقدمة
- الفصل التمهيدي: حقوق المؤلف بين الواقع والمأمول
- المبحث الأول: التعريفات البحثية التي يتطرق لها البحث "الحق والمؤلف والمصنف الحاسوب والشبكة الدولية والمعلوماتية".
- المبحث الثاني: الطبيعة القانونية لحقوق المؤلف.
- الباب الأول: ماهية حقوق المؤلف
- الفصل الأول: حقوق المؤلف في القانون الوضعي.
- المبحث الأول: حقوق المؤلف الأدبية والحق المالي.
- المبحث الثاني: الحماية القانونية المقررة لحقوق المؤلف.
- الفصل الثاني: حقوق المؤلف في الشريعة الإسلامية.
- المبحث الأول: الحقوق الأدبية والحق المالي.
- المبحث الثاني: حماية الشريعة الإسلامية للمؤلف وحقوقه.
- الباب الثاني: التقنيات الحديثة وتأثيرها على المؤلف
- الفصل الأول: حقوق غير المؤلف على المؤلف.
- المبحث الأول: الإبداعات الفكرية الجماعية.
- المبحث الثاني: النسخة الخاصة وحماية القانون لها.

٥ الفصل الثاني: الإنترنت والمعلوماتية الحديثة.

المبحث الأول : الاتفاقيات الدولية لحماية المؤلف.

المبحث الثاني : ملاءمة الشريعة للأصاليب الحديثة.

الفصل التمهيدي

حقوق المؤلف بين الواقع والمأمول

١- تمهيد وتقسيم:-

مما لا شك فيه أنه لا يختلف اثنان على أهمية المعلومة في حياة الإنسان خاصة إذا كانت هذه المعلومة أساساً لاتخاذ قرارات إدارية أو سياسية مهمة.

ففي هذا العصر أصبح العالم من أقصاه إلى أقصاه في تفاعل مستمر وفي علاقات عمل على مدار الساعة. والإنتاج العلمي والأدبي والفني في تطور لا حدود له. فالكم الضخم من المعلومات الذي تنتجه وتتداوله البشرية اليوم يعادل أضعاف ما أنتجته الحضارات السابقة مجتمعة. ذلكم هو عصر المعلومات. العصر الذي سمي قبل أن تكتمل ولادته. فالمؤرخون والفلاسفة حين يطلقون على حقبة التاريخ المختلفة مسميات معينة فإنهم ينتظرون حتى تنقضي؛ ثم يطلقون عليها تلك المسميات مثل العصر الذهبي أو العصور الوسطى أو عصر النهضة.... الخ عدا هذا العصر الذي نعيشه فقد أطلقوا عليه منذ بدايته "عصر المعلومات". وهو كذلك بحق فالعصر الحالي لم يشهد عصر قبله في مدى سرعة واتساع نقل المعلومات وهي ثورة حقيقية سوف تؤثر في العالم أجمع كما لم تؤثر فيه الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر^(١). ولا أحد ينكر أن التقنيات الحديثة الآن حققت طفرة كبيرة سواء أكانت بالأقمار الصناعية التي تبث الأحداث لحظة وقوعها أو الإنترنت والحاسبات الآلية التي أصبح العالم في كنفها وكأنه كرة صغيرة. فرغم التقدم العلمي والتكنولوجي الكبير الذي حققته الإنسانية في جميع الميادين طوال السنوات الماضية فإن دخول عصر

(١) د/ محمد السعيد رشدي " المرجع السابق ص ٥.

الفضاء الخارجي يعدّ فتحاً جديداً تماماً بكل ما تحمله هذه الكلمات من معان. ومن أهم الأنشطة الخاصة بالاتصالات التلفزيونية والإذاعية والبريد الفضائي والإعلام والتعليم ومحو الأمية والملاحة يضاف إليها ابتداءً من عام ١٩٩٧ شبكات دولية للاتصالات التلفزيونية. وقد أدى ذلك إلى تكديس أقمار الاتصالات في مدارات حول الأرض. وقد بدء إطلاق الأقمار الصناعية في المنطقة العربية منذ ١٥ مايو ١٩٩٦م^(١). وأطلقت منظمة "عرب سات" بالتنسيق مع شركة "تيلكوم" التركية في ٩ يوليو ١٩٩٦ قمراً صناعياً للاتصالات تم تصنيعه بواسطة شركة "إيروسبتيال" الفرنسية. ومؤخراً أطلق القمر الصناعي المصري "نايل سات" في ٢٨ مايو ١٩٩٨م لتدخل مصر عصر الفضاء وتظهر لدينا الحاجة لمواجهة المشكلات القانونية التي تنتج عن ذلك النشاط الجديد. فمع انتشار الأقمار الصناعية ظهرت وسائل جديدة لنشر الفكر الإنساني من أهمها البث المباشر بالأقمار الصناعية^(٢). فمن خلال التطور التكنولوجي الهائل في مجال الاتصالات ووسائل نقل المعلومات نضجت الفكرة على المستوى العملي ولقد صاحبها إجراءات لضمان خصوصية التبادل المعلوماتي عبر الشبكة الأمر الذي أدى إلى سماح الدولة للأفراد العاديين باستعمال الإنترنت فظهرت هذه الشبكة العنكبوتية للوجود سنة ١٩٨٥م ولقد وافق الثورة التكنولوجية كم هائل من المعلومات والكتب والبيانات التي تحتويها وما صاحب ذلك من صعوبات لحفظ هذا الكم الهائل من المعلومات والوثائق حيث دفعت الحاجة إلى انتشار

(١) أطلق في هذا التاريخ قمر إسرائيلي للاتصالات أطلق عليه "عاموس ١" تم تصنيعه بواسطة شركة MBT الإسرائيلية.

(٢) د/صلاح الدين جمال الدين "حماية حق المؤلف" في ضوء استخدام البث الفضائي للبرامج بالأقمار الصناعية" مشكلة تنازع القوانين دار الفكر الجامعي ٢٠٠٤ الأزاريطة الإسكندرية ص ٥ وما بعدها.

الحاسبات الآلية التي عزت كل بيت وأصبح الحاسب الآلي من لوازم الحياة اليومية للأفراد ولل استفادة المثلى من الحاسب الآلي لا بد من وجود وسيلة ربط فيما بينها وهنا جاء دور الإنترنت بإلحاح حيث عم مجال استعماله جميع المجالات التي تمس الحياة الاجتماعية من نقل معلومات وفن وتعليم وتجارة إلى آخره من الأنشطة القائمة بين الأفراد والجماعات. وبما أن القاتون هو منظم حياة الأفراد وحامى مصالحهم قامت الضرورة لتدخل التشريع لسن ما ينظم هذا النشاط العملاق والمترامي الأطراف وتقنينه^(١).

فالباحث والمتأمل في الملكية الفكرية وخصائصها بصفة عامة وحقوق المؤلف وذاتيته بصفة خاصة يجد أن لهذه الحقوق مكانة كبيرة وظهرت بجلاء هذه المكانة في الأونة الأخيرة في ظل القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢م عندما أفرد القانونيون والمشرعون لهذه الحقوق قانوناً لحماية حقوق الملكية الفكرية ، بل وأفرد من بين طيات هذا القانون الباب الثالث منه " بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة " وذلك تماثياً من المشرع مع مستجدات هذا العصر والكوكبة العلمية الهائلة الواضحة مكانتها في ضوء العالم المفتوح وكأن العالم كله عبارة عن كرة صغيرة في ضوء الكمبيوتر ولعل هذا أسهل بكثير من الثورة المعلوماتية الحديثة مدار البحث إلا وهى " الإنترنت " التي هي عبارة عن شبكة متداخلة ومتشعبة تربط بين آلاف الشبكات وتتيح الاتصال على شكل تبادل للمعلومات الرقمية في إطار بروتوكول Ip/Tcp والذي يضمن الاتصال بين الحاسوبات والشبكات الموجودة في جميع أنحاء العالم والتي تعمل بلغات

(١) د/ محمود عبد الرحيم الديب " الحماية القانونية للملكية الفكرية " في مجال الحاسب الآلي والإنترنت " دار الجامعة الجديدة للنشر الإازاربطة الإسكندرية ٢٠٠٥ ص٤، ٥.

متنوعة ويعتبر الإنترنت بمثابة موسوعة حضارية عالمية تحفظ نتاج البشرية الفكري وتمتد شرايين المعرفة في شتى البقاع والأصقاع^(١).

ولقد أسدل القرن العشرون ستاراً شفافاً رأينا من خلفه معالم نهضة علمية ثابتة أرسدت دعائمها عقول كرسَتْ نفسها لخدمة العلم والمعرفة وخدمة الإنسان في هذا العصر. وكان على رأس هذه النهضة ما ذكرته ألا وهو ظهور " الحاسب الآلي " وما لازمه من قفزة هائلة في مجال الإنترنت والاتصالات بحضورها المميز الذي ترك بصماته على هذا العصر بحيث يمكننا القول: أننا نعيش اليوم عصر ثورة المعلومات التي تتقدم بسرعة مذهلة تفوق بكثير الثورة الصناعية. وترتب على ذلك أن أصبحت تجارة المعلومات تعثّل ٨% من قيمة التجارة الدولية العالمية. من أجل ذلك أصبحت المعلومات في الوقت الراهن أهم وأثمن الموارد على الإطلاق وسلاحاً تخول لمن يحوزها القدرة على السيطرة والتحكم إذ إن معظم أفراد ومؤسسات وشركات العالم تتخاطب وتعامل من خلال شبكة الإنترنت والبريد الإلكتروني حيث يتم تبادل المعلومات بسرعة ودقة فائقتين^(٢).

فبعد أن كان الإنسان يعتمد على الورق والكتابة الخطية والتوقيع اليدوي في تبادل المعلومات وإبرام العقود فقد ظهرت في عصرنا الحاضر أشكال حديثة في الاتصال كالفاكس والتلكس والإنترنت الذي يعدّ حالياً من أهم هذه الأشكال في التعبير عن الإرادة وإبرام العقود

(١) د/ سمير حامد عبد العزيز الجمال التعاقد عبر تقنيات الاتصال الحديثة رسالة دكتوراه ٢٠٠٥ كلية الحقوق جامعة القاهرة ص ٤٨ " وكلمة بروتوكول هو مصطلح متعارف عليه في أنظمة برامج الحاسوبات والبروتوكول عموماً هو مجموعة القواعد المكتوبة بشكل فني لتنظيم كيفية عمل شيء ما " نقلاً عن الدكتور ماهر إسماعيل صبري الموسوعة العربية لمصطلحات التربية وتكنولوجيا التعليم مكتبة الرشيد الرياض الطبعة الأولى ٢٠٠٢ ص ١٥٥

(٢) د/ إسماعيل عبد النبي شاهين " تأمين المعلومات في الإنترنت بين الشريعة والقانون " مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا العدد التاسع عشر ٢٠٠٥ م، ص ٣، ٤.

وتبادل المعلومات بشأنها. ولعل من أهم الإنجازات التي يحصل عليها الشخص من شبكة الإنترنت هو توافر وسهولة نقل المعلومات فشبكة الإنترنت تجعل ملايين البشر بأفكارهم وثقافتهم واتجاهاتهم أمام أعيننا في لحظة واحدة وبمجرد ضغطة أو لمسة من أصابعنا على أحد المفاتيح في جهاز الكمبيوتر. والإنترنت جعل من المستطاع أن يتواصل أي إنسان مع ملايين البشر يستقبل ويرسل أفكاره ويشارك في تكوين الرأي العام وتنمية الفكر العالمي دون رقابة أو قيد أو أي سيطرة من أي جهة كانت^(١).

وسنرى تعريفات كثيرة سواء أكان للحاسب أو الشبكة الدولية وأيضاً للبريد عبر الوسائل الالكترونية لدى العلماء سوف أشير إليها في مبحث مستقل للإيضاح لكي يزول لبس وغموض الشيء. فالإنترنت يغزو العالم كله بل إن شئت أن تقول أنه لا يخلو منزل إلا وبه الإنترنت بالسرعات المتفاوتة والتي من خلالها يتم وصول المعلومة وذلك ليس في خلال ساعات أو دقائق ولكن من خلال ثواني أو إن شئت أن تقول في جزء من الثانية أو على الأقل الإنترنت المركزي الذي أصبح بين أيدينا في مصر نلمسه ونراه ولا أحد ينكر ذلك. وسوف أتناول ذلك في مبحث مستقل محاولة مني لإبراز سمات وخصائص هذه الكوكبة العلمية وكيف يتم من خلالها وصول واستقبال المعلومة أو إرسالها من خلال البريد الإلكتروني أو غير ذلك من وسائل وتقنيات الاتصال من إرسال واستقبال. لذا لابد من حماية لحقوق المؤلف الذي يقدم في عمله ومعرفة زناد فكره.

وهذا ما حدث بالفعل حينما وضع القانون عدة قيود تحدد كيفية الاستفادة من مؤلفات المؤلفين للعلم والثقافة. وأيضاً وضع العقوبات في حالة السطو والسرقة على هذه المؤلفات محاولة منه ضمان حقوق هؤلاء المؤلفين الذين قدحوا زناد فكرهم في مؤلفاتهم .

(١) د/ بشار طلال أحمد مومني "مشكلات التعاقد عبر الإنترنت" دراسة مقارنة رسالة دكتوراه ٢٠٠٣ جامعة المنصورة كلية الحقوق ص ١.

لذلك وفي ضوء تلك الكوكبة المعلوماتية الحديثة رأيت لزما
على أن أتحدث في هذا البحث عن عدة نقاط .

"حقوق المؤلف في ضوء الثورة المعلوماتية الحديثة"

دراسة مقارنة

وذلك بالوقوف على تعريف (الحق والمؤلف والمصنف الحاسوب
والشبكة الدولية والمعلوماتية)

الفصل التمهيدي: حقوق المؤلف بين الواقع والأمل:-

المبحث الأول: التعريفات البحثية التي يتطرق لها البحث

" الحق و المؤلف و المصنف "

والحاسوب و الشبكة الدولية والمعلوماتية "

المبحث الثاني: الطبيعة القانونية لحقوق المؤلف

الفصل التمهيدي

حقوق المؤلف بين الواقع والأمل

المبحث الأول

التعريفات البهئية

ماهية الحق بصفة عامة في القانون الوضعي والشرعية الغراء :-

نلاحظ أن القانونيين قد اتجهوا في تعريف الحق إلى اتجاهين :-^(١)

الأول: المذهب الشخصي :-

وعرف الحق بأنه قدرة أو سلطة إرادية يخولها القانون لشخص معين ويرسم حدودها فالشخص يكون صاحب حق إذا كانت إرادته في حدود القانون ولكنه لا يكون صاحب حق لمجرد إرادته أو لمجرد أنه يريد وهذا المذهب يسمى بمذهب الإرادة ويعتبر المذهب التقليدي في تعريف الحق ويتزعمه فقيهان المانيان وهما فيند شايد " windscheid " وسافيني " savigny " فقد عبر الفقيه سالي عن هذه الإرادة بقوله :-

Je veux, donc j'ai des droits وهو ما يعنى أنا أريد فأنا صاحب حق وهذا يعنى أن المهم في شأن هذا المذهب أنه لا يوجد حق إلا إذا أراد الشخص في حدود القانون وبذلك فهو يتصل بالمذهب الفردي ومبدأ سلطان الإرادة الذي تتمتع الإرادة في ظله بسلطة إنشاء الحقوق وتعديلها وإنهائها .
فنجد أن تعريف المذهب الشخصي للحق ينصب في الواقع على مباشرة الحق واستعماله وتبعاً لذلك فهو تعريف معيب لأنه لا ينصب على جوهر الحق وهو المراد تعريفه . فالقانون في تنظيمه للعلاقات الفردية يرسم لكل شخص

(١) د / توفيق حسن فرج المدخل للعلوم القانونية " نظرية الحق " - المركز الياباني لتوزيع الكتاب كلية الشريعة والقانون بطنطا الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م ص ١١، ١٠.

مجالاً تتحرك فيه إرادته استقلالاً عن الإرادات الأخرى ، وهو ما يترتب عليه وجود الحق .

مثال ذلك ما يضعه القانون من قواعد تتعلق بالملكية بأنها تنشأ بأحد الأسباب التي ينص عليها وتنتقل بأحدها وتحمى بإحدى الوسائل. فإذا ما أراد شخص أن ينشئ حق ملكية عليه سلوك الطريق الذي رسمه القانون. والحال كذلك في الحماية.

وقد تعرض هذا الاتجاه لانتقادات وهجمات كثيرة إزاء ما ظهر من قصور في تعريفه للحق وأهم هذه الانتقادات^(١).

١- ربط المذهب بين الحق والإرادة حيث يرى أن الحق قدرة إرادية مع أن الحق قد يثبت للشخص دون أن تكون له إرادة (عديم التمييز ومن يلحق بهم أو دون علمه أو تدخل من إرادته " الغائب ، الموصى له ، الوارث " بل إن من الحقوق ما يثبت للشخص حتى ولو لم يرد لها مثل حقوق الأبناء على الأبناء والعكس^(٢)).

٢- أن هذا المذهب خلط بين مسألتين يجب التفرقة بينهما. فقد خلطوا بين الحق واستعماله أو بين وجود الحق وبين مباشرته فالحق يوجد ولو دون تدخل من الإرادة. ولو لم توجد الإرادة نفسها. ولكن مباشرة هذا الحق أو استعماله - وهو ما يبدو بصفة خاصة عندما يعتدي عليه لا عن طريق الإرادة فإرادة صاحب الحق أو ممثله تستلزم في مباشرة هذا الحق واستعماله إلا أن هذا يفترض من الناحية المنطقية وجود الحق فالمجنون تثبت له حقوق لكنه لا يستطيع مباشرتها لانعدام إرادته وببإشراف عنه غيره.

(١) د عبد الحي حجازي مذكرات في نظرية الحق طبعة ١٩٥٦ ص ١٢، د حسن كيرة المدخل للقانون طبعة ١٩٧٤ ص ٤٣٢، د / حمدي عبد الرحمن نظرية الحق طبعة ١٩٧٩ ص ٣٨.

(٢) د/ إسماعيل غانم :محاضرات في النظرية العامة للحق : طبعة ١٩٥٨ ص ١٠ ، د/ أحمد سلامة: المدخل لدراسة القانون " نظرية الحق " الطبعة الخامسة ص ١٢٣ .

ولو أخذ بما قال به أنصار المذهب الشخصي من أن الحق سلطة إرادية لقليل أنه لا حق له وأن حقوقه تثبت لمن ينوب عنه . وهذا ما لا يسلم به أحد . فتعريف المذهب الشخصي للحق ينصب في الواقع على مباشرة الحق واستعماله وتبعاً لذلك فهو تعريف معيب لأنه لا ينصب على جوهر الحق وهو المراد تعريفه، ولكنه ينصب على خصيصه لاحقة له . فمباشرة الحق قد تكون نتيجة حتمية أو على نحو ما قد تكون محلاً للحق، لكنها لا تنشئ الحق ولا تكون جوهره وإذا ما انصب التعريف على مباشرة الحق، فإنه لا يكون تعريفاً له^(١).

الثاني: المذهب الموضوعي :-

ويطلق عليه " نظرية المصلحة " وصاحب هذه النظرية هو الفقيه الألماني اهرنج ihering وقد تفادى ذكر الإرادة في تعريفه للحق ونظر إلى ناحية أخرى هي موضوع الحق وعرفه بأنه " مصلحة مشروعة يحميها القانون " ويقوم تعريف اهرنج للحق على عنصرين :-

أولهما : العنصر الجوهري يتصل بالغاية العلمية من الحق وهي المنفعة أو الفائدة التي يفولها الحق وهذا يسمى بعنصر المصلحة .

الثاني : العنصر الشكلي ويتصل بالحماية أي بحماية هذا الغرض بالذات ولكل حق مصلحة لا بد له من عنصر الحماية حتى يكفل احترام المصلحة التي يهدف إلى تحقيقها وهذا العنصر هو الدعوى . والمصلحة التي يهدف إليها قد تكون مصلحة مادية أو أدبية . فالمصلحة التي تعود على شخص من ملكيته لمنزل مثلاً مصلحة مادية تقوم بالنفود. أما المصلحة التي تعود على شخص من حماية حقه في الحرية والشرف فهي مصلحة أدبية لا تقدر بمال . وقد تعرض هذا المذهب لعدة انتقادات أهمها^(٢).

(١) د/ توفيق حسن فرج "المرجع السابق ص ١٣ ، ١٤ .

(٢) د/ حسن كيرة المرجع السابق ص ٥٥٨

د/ جميل الشرقاوى دروس في نظرية الحق ١٨٥٥ ص ١٩، ٢٠ .

د/ أحمد سلامة : محاضرات في المدخل للعلوم القانونية ، نظرية الحق في القانون المدني ١٩٥٩ ص ٢٢-٢٣ .

١- أن هذا المذهب يعتبر المصلحة هي معيار وجود الحق ، بينما هي ليست كذلك دائماً فلنن اعتبر الحق مصلحة من المصالح فليس العكس صحيح إذ لا تكون دائماً كل مصلحة حقاً من الحقوق فمن المصالح ما لا يرتفع إلى مرتبة الحقوق.

٢- أنه يقول أن المصلحة هي غاية الحق وهذا منتقد إذ من اللازم أن يكون التعريف بالشئ ذاته المراد تعريفه مبيناً ماهيته. فإذا كان للحق هدفه وغايته وهي المصلحة فإن من الخطأ تعريفه بهدفه والغاية منه لأن هذا لا يعد تعريفاً له.

٣- أيضاً وجه الفقه النقد إلى هذا المذهب أنه يجعل الحماية القانونية عنصراً في الحق فالحق في نظره مصلحة محمية. وعنصر الحماية أو الدعوى يعد فيصل وجود الحق أو عدم وجوده مع أن الحماية تأتي نتيجة للتسليم بوجود الحق تاليه لقيامه.

وقد ظهر مذهباً آخر لهُذين المذهبين وأطلق عليه " المذهب المختلط " (١) . واتجه إليه عدد من الفقهاء في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا منهم " سالي وميشو وفرارا " وجمعوا في تعريفهم للحق في جانبي الإرادة والمصلحة " وبينوا أن الحق إذا كان سلطة أو قدرة إرادية فإنه في الوقت نفسه مصلحة محمية . ويرى بعض أنصار هذا المذهب أن العنصر الجوهري في الحق هو المصلحة لذا قاموا بتعريف الحق بأنه:

" مصلحة شخص أو مجموعة من الأشخاص يحميها القانون " ويقوم على تحقيقها والدفاع عنها قدرة معترف بها لإرادة ما "

ويرى البعض الآخر من فقهاء هذا الفريق تقدمه عنصر الإرادة وإعطاء المرتبة الأولى أن الحق هو قدرة للإرادة الإنسانية يعترف بها القانون ويحميها ومحلها مال معين أو مصلحة معينة . أو بعبارة أخرى إن الحق هو قدرة أو

(١) د/توفيق حسن فرج المرجع السابق ص ١٣ ، ١٤ .

سلطة تقوم على خدمة مصلحة ذات صفة اجتماعية فالحق على هذه الصورة ليس بصفة جوهرية هو المصلحة التي تقوم الإرادة على خدمتها ولكنه بصفة جوهرية الإرادة التي تتسلط عليها وتحكمها المصلحة . ويرى بعض أنصار هذا الاتجاه أن جوهر الحق ليس المصلحة ولكنه القوة القانونية التي يقصد بها خدمة هذه المصلحة وإذا كانت المصلحة هي أساس الحماية القانونية فإن الإرادة هي الوسيلة التي يخلوها القانون لتحقيق هذه المصلحة.

والحقيقة أن هذا المذهب وإن كان يحمل في معناه المحاولة إلى التوفيق بين المذهبين السابقين. بيد أنه يوجه إليه أيضاً الإنتقادات التي توجه إلى المذهبين السابقين.

وقد أظهر الفقيه دابان تعريفاً للحق في ظل النظرية الحديثة^(١).

وعرفه بأنه "استثثار بشئ أو بقيمة استثثار بحماية القانون " فيجعل من الاستثثار مظهراً للحق والتسلط هو المظهر الثاني له ويقصد بالتسلط هو القدرة على التصرف فتعريف دابان يوضح خاصيتين أساسيتين هما:-

الخاصية الأولى: الاستثثار أو الاختصاص بشئ أو بقيمة^(٢).

الخاصية الثانية: فكرة الحماية:-

فيتعين إذن أن يحمي القانون استثثار صاحب الحق والقانون إذ يضيفي حمايته على من له الاستثثار فإن الهدف من هذه الحماية هو تحقيق مصلحة صاحب الحق . علماً بأن المصلحة لا تكون جديرة بالحماية إلا إذا كانت متفقة مع المصلحة العامة. فإذا كانت المصلحة التي يسعى الشخص إلى تحقيقها مشروعة أي في حدود المصلحة العامة قامت الحماية القانونية. أما إذا

(١) د/جميل الشرقاوى المرجع السابق ص ٢٥.

د/ أحمد سلامة المرجع السابق ص ١٢٨.

(٢) د/منصور مصطفى منصور : مذكرات في المدخل للعلوم القانونية -نظرية الحق ١٩٦٢.

"ويرى سيادته أن كلمة استثثار أو اختصاص ليست ترجمة دقيقة ويفضل أن تترجم بكلمة "نسبة" ص ١٦.

تعارضت معها فإن حماية القانون تنسحب وتتخلّى عنها وهذا أمر بديهي
فالحماية المبتغاة تكون في الإطار القانوني الذي يرسمه القانون. ويبين دابان أن
الإرادة ليست لازمة لوجود التسلط ويكفى أن تكون هناك سلطة دون أن تكون
سلطة إرادية وهذا لا يعنى أن الإرادة غير لازمة ولكن هي أداة لازمة لمباشرة
الحقوق ويحل دابان ذلك بأنه لم تكن الإرادة عنصراً في الحق إلا أنها تعد القوة
المحركة بالنسبة له^(١). ونلاحظ أن القانون نظر إلى الملكية بحقها في تعريف
حق الملكية بنص المادة ٨٠٢ من القانون المدني بقوله :- ^(٢).

" لمالك الشيء وحده في حدود القانون حق استعماله واستغلاله والتصرف
فيه " نلاحظ أن حق الملكية وهو جزء لا يتجزأ في مجال البحث الذي أقوم
بالخوض فيه ينظر إلى الحق الخاص بالملكية إلا أن لصاحبه وحده حق
استعمال ذلك الحق وله أيضاً وحده حق استغلاله وهذا ما نوهت عنه فلمؤلف
وحده دون غيره كفية الاستغلال الأمثل لمصنّفه والتصرف فيه كيفما يشاء .
فالحق الملكية خصائص:-

- ١- أنه حق جامع مانع أي شامل لكل السلطات الممكنة ومقتصوراً
على صاحبه وهذه هي أبرز خصائص حق الملكية.
- ٢- بالإضافة إلى أن الشخص وإن كان من حقه أن يستعمل مصنّفه
ومؤلفه كيفما يشاء . بيد أن هذا الحق ليس مطلقاً ولكنه في حدود القانون
فإن كانت هناك مصلحة عامة فإنها تقدم على المصلحة الشخصية كما في
إشكالية النسخة الخاصة أو إثراء الثقافة العامة كما سنرى تباعاً .
- ٣- أن الحق يظل لصاحبه على سبيل الدوام لا يتأثر بتأثر الزمن كما
سنرى في الحق المالي للمؤلف بل أنه يظل لخمسين عاماً بعد وفاته .
ونلاحظ أن الشريعة الغراء قد تحدثت عن الحق ونجد أن الحق قد عرف
بتعريفات كثيرة من الناحية اللغوية. وأيضاً في اصطلاح الفقهاء .

(١) د / توفيق حسن فرج المرجع السابق ص ١٣ ، ١٤ .

(٢) المادة ٨٠٢ من القانون المدني القديم.

تعريف الحق في الشريعة الغراء:-

الحق في اللغة : له معان كثيرة تدور حول معنى الثبوت والوجوب يقول الزمخشري في أساس البلاغة : حق الله الأمر حقا : أثبتته وأوجبه وفي القاموس المحيط " يقال حق الشيء وأحقه وأوجبه والأمر يحق ويحق وجب وتحديث آيات قرآنية عديدة تبين أن الحق بمعنى الثابت :- قوله تعالى " ولو اتبع الحق أهواهم ففسدت السماوات والأرض ومن فيهن "(١).

قال تعالى " وقال جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا "(٢)

وقال تعالى " وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين "(٣).

فتعني كلمة حق هنا على أنه أمر واجب ثابت مفروض على المتقين.

وقول الرسول " صلي الله عليه وسلم " " إن الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصيه لوارث "(٤).

فنجد أن الحديث يشير إلى معنى كلمة الحق أنها الشيء الثابت الواجب فإن الله تعالى أعطى كل صاحب حق ثابت واجب حقه أي أثبتته له وأوجبه له فلا وصية لوارث.

وقد فسر الإمام البيضاوي كلمة الحق بوصفه من أسماء الله تعالى بالثابت ربوبيته وفي موطن آخر بالثابت الوهيته في مقابل الألوهية الباطلة(٥).

وقسر الإمام الرازي الحق بأنه الموجود الثابت(٦).

أما بالنسبة للحق في اصطلاح الفقهاء :-

عرفه بعض الفقهاء المتأخرين بعدة تعريفات منها :-

(١) سورة المؤمنون الآية ٧١.

(٢) سورة الإسراء الآية ٨١.

(٣) سورة البقرة آية ٢٤.

(٤) نيل الأوطار ص ١٥٢ ج ٦.

(٥) تفسير البيضاوي ج ١ ص ٤١٤ تفسير سورة يونس.

(٦) مفاتيح الغيب للرازي ج ٦ ص ١٤٤.

- ما منحه الشرع للناس كافة على السواء وألزم كلاً منهم باحترامه وعدم الاعتداء على ما هو لغيره^(١).

- هو الشيء الثابت لله أو للإنسان على الغير بالشرع^(٢).

- كل مصلحة تثبت باعتبار الشارع^(٣).

- مصلحة ثابتة للشخص على سبيل الاختصاص والاستثناء يقرها المشرع الحكيم^(٤).

- هو اختصاص يقرر به الشرع سلطة أو تكليف^(٥).

وبالنظر إلى كل هذه التعريفات نجد أنها لا تختلف على بعضها البعض من حيث الشمول والاستيعاب.

ولكن الفرق بينها هو النظر إلى الحق فيعطيهم نظر إليه من حيث الموضوع.

وبعضهم نظر إليه من خلال صاحبه.

وعرف الحق بأنه مصلحة ثابتة للفرد أو المجتمع أولهما معاً يقرها المشرع الحكيم، وتبيح لصاحبها الاختصاص والاستثناء والتصرف^(٦).

وعرف أيضاً بأنه ما ثبت بإقرار الشارع وأضفي عليه حمايته أو إنه مصلحة مستحقة شرعاً.

كما عرفه الشيخ أبو سنة بأنه ما ثبت في الشرع للإنسان أو لله تعالى على الغير كما عرف بأنه إيجاب شيء لله على الإنسان أو الإنسان على إنسان آخر^(٧).

(١) الشيخ أحمد إبراهيم الالتزامات في الشرع الإسلام ص ٢٣.

(٢) د. محمد زكريا البرديسي التصرف الإسقاطي ص ٢٨.

(٣) الشيخ/مصطفى شلبي المنخل للفقه الإسلامي ص ٢.

(٤) الشيخ عيسوي أحمد عيسوي الفقه الإسلامي ص ٢.

(٥) الشيخ/ مصطفى الزرقا المنخل إلى نظرية الالتزام ص ١. وما بعدها.

(٦) د/ زكي زكي زيدان المنخل لدراسة الفقه الإسلامي ص ٤٥.

(٧) د/ أحمد زكي عويس المنخل في الفقه الإسلامي النظريات العلمية مكتبة جامعة طنطا ص ٢٨٥.

فمن خلال التعريفات السابقة يتضح لنا أن علماء الفقه الإسلامي قد اعتمدوا في توضيح معنى الحق على ما ورد في كتب اللغة عند استعمالهم كلمة الحق في كتاباتهم فذهب فريق من رجال الفقه الإسلامي (العلامة القارافي) إلى التفريق بين حقوق الله وحقوق العباد . فحقوق الله هي الأوامر التي أمرنا بها الله عز وجل ونواهيه التي نهانا عنها سبحانه وتعالى . وحقوق العباد هي الأمور التي نتحقق بها مصالحهم والبعض الآخر (العلامة سعد الدين التفتازاني) يعرف حق الله بأنه ما يتعلق بالنفع العام من غير اختصاص بأحد وأما حق العبد فهو ما يتعلق به مصلحة خاصة والبعض الثالث:-

(الشيخ على الخفيف) ذهب للقول بأن الحق هو مصلحة مستحقة شرعاً .
فالحق من خلال التعريفات السابقة يتبين أنه خلاف الباطل قال تعالى " لقد حق القول على أكثرهم " ^(١) بمعنى ثبت ووجب.

وورد في الحديث " اللهم أنت الحق ووعدك الحق وقولك الحق " ،
والحق بمعنى اليقين قال تعالى " إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً " ^(٢).

وهذه التعريفات يفهم منها اختلافهم الواضح على تعريف الحق فمن حيث الموضوع فعرفوه بأنه : مصلحة ثابتة للفرد أو للمجتمع بمقتضى الشرع ومن حيث صاحبة فعرفوه بأنه : اختصاص أو سلطة أعطاهما الشارع لشخص من الأشخاص في نطاق معلوم ^(٣).

تعريف المؤلف :

لم يرد في المعاهدات الدولية الخاصة بحق المؤلف تعريفاً صريحاً لمن يطلق عليه اسم المؤلف وبناءً على ذلك اجتهدت الدول الأعضاء كل على

(١) سورة يس الآية (٧) .

(٢) سورة النجم الآية ٢٨ .

(٣) د / نبيلة رسلان ، د / محمد الصباحي ، د / مصطفى أبو عمرو المرجع السابق ص ١١ ، ١٢ .

حدة في وضع تعريفات خاصة بها وفقاً لقوانينها الوطنية وظروفها الخاصة^(١).

ولم يرد أي تعريف تشريعي للمؤلف فقد اكتفى المشرع ببيان من تثبت له صفة المؤلف فحسب فافتراض توافرها ما لم يوجد دليل مخالف في الشخص (أو الأشخاص) الطبيعي أو المعنوي (الاعتباري) الذي تم توزيع المصنف تحت اسمه ويفترض المشرع في المادة الأولى من القانون المصري التي تقابل المادة ١٥، ٢-٣ من اتفاقية برن توافر هذه الصفة في المصنفات المنشورة تحت اسم مستعار أو المجهولة وهذه الصفة تتعين للناسخ الذي فوضه المؤلف في مباشرة حقوقه عنه. وقد جعل المشرع للمؤلف أيضاً الحق في تعيين ممثل آخر له غير الناشر كما أباح له دون سواه أن يكشف عن شخصيته الحقيقية ويعود ليباشر حقوقه على مصنفه باسمه الحقيقي (مادة ٢٨ من القانون المصري)^(٢).

(١) د/ أشرف وفا محمد " تنازع القوانين في مجال الحقوق الذهنية للمؤلف " القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٩٩ ص ١٦.

(٢) د/محمد محمود حسام لطفي حقوق المؤلف في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء دراسة تحليلية للقانون المصري الطبعة الثانية القاهرة ٢٠٠٠م ص ٣٥.

ويلاحظ أن الإنسان ليس له حق مؤلف على صوته ولكن يحق له استغلال صوته مالياً والنزول عنه للغير بما اشتمل عليه من الحق في النشر ولو تعلق الأمر باستغلال الصوت في تلاوة القرآن الكريم فإذا نزل للغير على هذا النحو تعين عليه الامتناع عن القيام بأي عمل أو تصرف يعطل استعمال الغير له أو يتعارض مع حقه في استغلال الصوت: نقض مدني في ١٢ من مارس سنة ١٩٨٤ مجموعة المكتب الفني ، س ٣٥ رقم ١٢١ ص ٦٤. نقلاً عن كتاب الأستاذ "محمد فتحي" الإذاعة المصرية في نصف قرن ١٩٣٤-١٩٨٤ صورة ضوئية لعقد الشيخ محمد رفعت مع الإذاعة اللاسلكية للحكومة المصرية (الوكلاء شركة تلفراف مركوني اللاسلكية ليمتد لندن) في ١٨ مايو سنة ١٩٣٤ لقياس الأول بقراءة القرآن الكريم في حفل افتتاح الإذاعة يوم ٣١ من مايو من الساعة الخامسة إلى الساعة الخامسة والربع نظير مبلغ ثلاثة جنيهات والذي وافق فيه الشيخ محمد رفعت على منع الإذاعة حق نشر كل أو بعض هذا التسجيل لمدة ثمانية وعشرين يوماً من تاريخ الإذاعة مطابع الأهرام التجارية القاهرة ١٩٨٤ ص ٢٢.

فلا شك أن المؤلف هو الذي يقوم بالابتكار والاختراع سواء أكان هذا الابتكار والاختراع نافعا أم ضارا فالعبرة بكونه مؤلفا ومبتكرا لا العبارة بما ألف وأبدع وسأشير إلى ذلك في تعريف المصنف بعد تعريفي للمؤلف . فتنص المادة ١٣٨ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية يعتبر مؤلفا الشخص الذي يبتكر المصنف ويعد مؤلفا للمصنف من يذكر اسمه عليه أو ينسب إليه عند نشره باعتباره مؤلفا له ما لم يقم الدليل على غير ذلك ويعتبر مؤلفا للمصنف من ينشره بغير اسمه أو باسم مستعار بشرط ألا يقوم شك في معرفة حقيقة شخصيته فإذا قام الشك اعتبر ناشرا ومنتج المصنف سواء أكان طبيعيا أم اعتباريا ممثلا للمؤلف في مباشرة حقوقه إلى أن يتم التعرف على حقيقة شخص المؤلف .

ويتضح من هذا التعريف أن المؤلف هو الشخص الذي ينشر المصنف منسوباً إليه بأية طريقة من الطرق المتبعة في نسبة المصنفات لمؤلفيها سواء أكان ذلك يذكر اسم المؤلف عليه أو يذكر اسم مستعار أو علامة خاصة لا تدع مجالاً للشك في التعرف على شخصية المؤلف وهذه القرينة غير قاطعة فهي تقبل الدليل العكسي^(١) .

وقد عرف المؤلف أيضاً بأنه "الشخص الذي يبتكر المصنف. ويعد مؤلفاً للمصنف من يذكر اسمه عليه ، أو ينسب إليه عند نشره باعتباره مؤلفاً له ما لم يقم الدليل على خلاف ذلك"^(٢).

وإذا تأملنا كلاماً من اتفاقية التريس واتفاقية برن نجد أنهما لم يشيرا إلى تعريف للمؤلف إلا أن اتفاقية برن قد ورد بها من تثبت له هذه الصفة. فقد نصت المادة ١/١٥ على أنه "لكي يعتبر أن لمؤلفي المصنفات الأدبية أو الفنية التي تحميها الاتفاقية الحالية هذه الصفة ويكون لهم بالتالي حق المثل أمام محاكم الدول الأعضاء ومقاضاة من يمس بحقوقهم يكفي أن يظهر اسم المؤلف على

(١) د / عبد الرزاق السنهوري المرجع السابق ص ٢٩٩.

(٢) المادة ١ من القانون الاتحادي رقم ٧ لسنة ٢٠٠٢م.

المصنف بالطريقة المعتادة هذا ما لم يقدم الدليل على عكس ذلك ويطبق حكم هذه الفقرة حتى إذا كان الاسم مستعاراً متى كان الاسم المستعار الذي يتخذه المؤلف لا يدع مجالاً لأي شك في تحديد شخصيته".

من منطلق السياق السابق يتبين أن المؤلف هو من يقوم بنسبة العمل الأدبي أو الفني أي العمل المبتكر لنفسه ولحسابه ونلاحظ أن تعريف المؤلف في ضوء القانون الجديد رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية لا يختلف كثيراً عن القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف الذي عرف المؤلف في مادته الأولى بأنه " الشخص الذي نشر المصنف منسوباً إليه سواء أكان ذلك بذكر اسمه على المصنف أو بأية طريقة أخرى من الطرق المتبعة في نسبة المصنفات لمؤلفيها سواء أكان ذلك بذكر اسم المؤلف عليه أو بذكر اسم مستعار أو علاقة خاصة لا تدع مجالاً للشك في التعرف على شخصية المؤلف ما لم يقدم الدليل على عكس ذلك فالمؤلف :- هو كل من ينتج إنتاجاً ذهنياً أيّاً كان نوعه وأيّاً كانت طريقة التعبير عنه أو أيّاً كانت الأهمية التي تعطى لهذا الإنتاج أو الغرض منه طالما كان على قدر من الابتكار.

ومن الإشارة السابقة يتبين لنا أن المعيار الأساسي الذي يضع الشخص في قائمة المؤلفين وينشئ له حقاً إنما هو نشر مصنف مبتكر منسوباً إليه بأية طريقة لا تدع مجالاً للشك في نسبة هذا المصنف إليه فنشر المصنف لا إنشاؤه هو الذي يولد حقوق المؤلف. وطالما أن المصنف لم ينشر بين الجمهور الذي عمل من أجله فإنه لا يمكن اعتباره منفصلاً عن الفكر الذي يتولد عنه . فالمهم إذن هو أن يكون للشخص مصنف مبتكر وأن تنشر فكرته أو تظهر إلى حيز الوجود بأية طريقة من طرق الإعراب عنها^(١) .

(١) د/ عبد المنعم البدر أوى المدخل للقانون الخاص الطبعة الأولى ١٩٥٧ ص ٣٦٤ .

والقاعدة العامة في هذا الصدد أنه لما كان المصنف هو ابتكار الذهن كما سائير عنه فالمؤلف بداهة هو المبتكر^(١).

وهذه بداهة ما نص عليها القانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ م في المادة ١٣٨ التي أشرت إليها من قبل ولذلك فإن المؤلف هو المبتكر والمخترع الذي يقدر زناد فكره في عمل أدبي أو فني أو علمي.

ولكن قد يكون هناك مؤلفات لا تحمل اسماً لمؤلفها هل تشملها الحماية القانونية التي تثبت للمؤلف الذي دون اسمه على الكتاب؟

فالإجابة على هذا السؤال ما نصت عليه اتفاقية برن بقولها^(٢):

"بالنسبة للمصنفات التي لا تحمل اسم المؤلف أو التي تحمل اسماً مستعاراً غير تلك المشار إليها في الفقرة (١) من نفس المادة :- ويفترض أن الناشر الذي يظهر اسمه على المصنف وما لم يثبت عكس ذلك بمثابة ممثل للمؤلف وبهذه الصفة فإن له حق المحافظة على حقوق المؤلف والدفاع عنها ويوقف سريان حكم هذه الفقرة عندما يكشف المؤلف عن شخصيته ويثبت صفته" بل وتشملها الحماية القانونية فتتص اتفاقية برن على أن:-^(٣)

" المصنفات التي لا تحمل اسم المؤلف أو تحمل اسماً مستعاراً فإن مدة الحماية التي تمنحها هذه الاتفاقية تنتهي بمضي خمسون سنة على وضع المصنف في متناول الجمهور بطريقة مشروعة. ومع ذلك فإذا كان الاسم المستعار الذي يتخذه المؤلف لا يدع أي مجال للشك في تحديد شخصيته فإن مدة حمايته تشمل مدة حياة المؤلف وخمسين سنة أخرى بعد وفاته. وإذا كشف مؤلف مصنفاً يعوزه اسم المؤلف أو يحمل اسماً مستعاراً عن شخصيته خلال مدة الحماية وهي خمسون سنة على وضع المصنف في متناول الجمهور بطريقة مشروعة تكون مدة سريان الحماية هي مدة حياة المؤلف وخمسين سنة

(١) د/السنهوري المرجع السابق ص ٣٠، وما بعدها

(٢) المادة ٣/١٥ من اتفاقية برن ١٨٨٦م.

(٣) المادة ٣/٧ من اتفاقية برن ١٨٨٦م.

أخرى بعد وفاته " وعلى الرغم من أن الأفكار لا تتمتع بالحماية وبالتالي يحق للجميع استخدامها دون قيود.

بيد أن القانون المصري قد نص على حماية صاحب الفكرة المكتوبة للبرنامج الإذاعي أو التلفزيوني باعتباره شريكاً في تأليف المصنف السمعي البصري أو السمعي أو البصري غير أنها لا تستحق الحماية إلا إذا كانت مبتكرة. وقد اختلفت وجهات النظر بشأن تحديد المقصود بالمؤلف : فهناك اتجاه يعتبر المؤلف من قام فعلاً بابتكار العمل الذهني بينما يعتبر مؤلفاً وفقاً لاتجاه آخر من يمنحه القانون الامتيازات المترتبة على حق المؤلف ولو لم يكن هو من قام بابتكار المصنف^(١).

أما عن التحديد القانوني لصفة المؤلف:

بظهور الثورة الصناعية وانتشار الفكر الذي يرمى حماية ما توصل إليه الإنسان من أعمال ذهنية داخل البلدان هو الذي دفع حكوماتها إلى التوصل إلى حل يحد من تعدى الآخرين على الابتكارات والاختراعات التي توصل إليها مواطنيها مما يعود بالنفع على النظام الداخلي لهذه الحكومات. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تم التوصل إلى قواعد تشريعية تحكم حماية حقوق الملكية الفكرية وذلك عام ١٨٨٣ هذه الأحكام هي نصوص اتفاقية باريس والتي جاءت لترعى حماية حقوق الملكية الفكرية ومنها براءات الاختراع وتم تشكيل اتحاد يضم في عضويته كل الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية والدول التي ستنضم إليها فيما بعد تكون طبيعة عمله التأكيد على حماية براءات الاختراع في التشريعات الداخلية لأعضائه وكذلك الحقوق الذهنية للمبتكر والمبدع لا لسواه^(٢). فوفقاً لما ذكرت فإنه يجوز أن يكتسب صفة المؤلف ليس فقط من قام فعلاً بابتكار العمل الذهني

(١) د/ فاطمة زكريا محمد عبد الرازق " حماية حقوق الملكية الفكرية في التعليم الجامعي " تقديم أ/د/ محمد حسام محمود لطفي ٢٠٠٧م، دار المعارف للنشر الإسكندرية ص ٤٩، ٥٠،

(٢) د/ جمال أبو الفتوح محمد أبو الخير "براءات اختراعات العمال"(دراسة مقارنة) دار الكتب القانونية مصر- المحلة الكبرى ٢٠٠٨م، ص ١٣.

وإنما أيضاً من يمنحه القانون الحقوق والامتيازات التي تترتب على حق المؤلف ولو لم يكن له دور في القيام بابتكار العمل الذهني مثل أي هيئة معنوية أو كيان قانوني. " ففي بعض البلاد على سبيل المثال يعتبر الكيان القانوني هو مؤلف المصنف الذي ينتجه موظفوه أثناء القيام بعملهم. وتعتبر الدولة والمرافق أو الوكالات الحكومية والبلديات والأكاديميات والجامعات والمعاهد من الكيانات القانونية التي يجوز أن تكون مالكة لحقوق المؤلف في ظل القوانين المختلفة وتأخذ بهذا المفهوم الدول الأنجلو سكسونية التي تعتبر المؤلف هو من يمتلك الحقوق القانونية وليس من ابتكر العمل فعلاً مثل الولايات المتحدة وإنجلترا. وبناءً على ذلك فإن رب العمل والذي يتمثل وفقاً لموضوع الدراسة في الجامعة أو المؤسسة الأكاديمية يُمنح كل حقوق المؤلف بدلاً من العامل أو الموظف أو المعلم الجامعي الذي قام بابتكار العمل الذهني أثناء تأديته لوظيفته لدى رب العمل. ومرجع ذلك توفير البيئة الملائمة والإمكانات المادية من قبل رب العمل للعامل للقيام بالابتكار^(١).

تعريف المصنف:-

فيشير القانون إلى أن المصنف : كل عمل مبتكر أدبي أو فني أو علمي أيّاً كان نوعه أو طريقة التعبير عنه أو أهميته أو الغرض من تصنيفه . والابتكار هو الطابع الإبداعي الذي يسبغ الأصالة على المصنف. فالمصنف لا يقصد به الكتاب ولكنه ينصرف إلى كل إنتاج ذهني أيّاً كان مظهر التعبير عنه . فهو كل ما ينتجه ذهن البشري في وسيلة مادية ملموسة فهو ما تكون أفكاره قد أفرغت إلى الوجود المادي الملموس بحيث يمكن إدراك نتاج ذهن من الفكر بأن يكون مثبتاً على أي دعامة مادية كالكتابة أو الرسم أو التصوير أو الصوت أو الحركة أو غير ذلك من الدعامات المادية المعروفة الآن أو في وقت تال. وعلى هذا الأساس يخرج من نطاق المصنفات الأفكار المجردة التي تظل في دور النظر والتنقيح والتعديل والتي لم تفرغ بعد في صورة مادية تبرز فيها

(١) د/ فاطمة زكريا محمد عبد الرازق " المرجع السابق ص ٤٩ ، ٥٠ .

إلى الوجود وتكون معدة للنشر. فالفكرة غير المثبتة على دعامة مادية هي مجرد فكرة تسمع أو ترى وتمضى ومن ثم تتعذر حمايتها لتعذر تحديدها ومعرفتها. بهذا المفهوم المتقدم للمصنف الذي يشمل كل نتاج ذهني يتم التعبير عنه تُعد جميع برامج الحاسب الآلي (الكمبيوتر) مصنفات فكرية. كما في المصنفات الأخرى فإن هذه البرامج هي في حقيقتها طرق للتعبير عن الأفكار المبتكرة أو المتداولة ودعامة مادية لها بطابع " إلكتروني" تظهرها إلى حيز الوجود. حيث تعرف برامج الحاسب الآلي بأنها تعليمات مكتوبة بلغة أو رمز أو إشارة موجهة بطريق مباشر أو غير مباشر إلى جهاز تقني معقد يسمى بالحاسب الإلكتروني بغرض الوصول إلى نتائج محددة كما عرفت المادة الأولى من القانون النموذجي لحماية برامج الحاسب الآلي الصادر من المنظمة العالمية للملكية الفكرية البرنامج (le programme) على أنه " مجموعة من التعليمات تمكن بعد نقلها إلى دعامة مقروءة من الآلة، من تحقيق أو الحصول على وظيفة أو غاية معينة بواسطة آلة قادرة على معالجة المعلومات^(١).

وقد بينت المادة الثانية من القانون أمثلة لما تشمله الحماية القانونية من مصنفات منها المصنفات المكتوبة والمصنفات الداخلة في فنون الرسم والتصوير بالخطوط أو الألوان أو الحفر أو النحت أو العمارة والمصنفات التي تلقى شفويا كالمحاضرات والخطب والمواظع وما يماثلها . ولا تقتصر حماية القانون للمصنف على مضمونه ومحتوياته بل إن الحماية تمتد كذلك إلى عنوانه

(١) د/ علي عبد القادر التهجوي الحماية الجنائية للبيانات المعالجة إلكترونياً بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت جامعة الإمارات العربية المتحدة كلية الشريعة ٣-١ مايو ٢٠٠٠م، المجلد الثاني ص ٢٢

د أحمد السمدان الحماية القانونية المدنية لبرامج الحاسب الآلي صورها وتطبيقاتها في القانون المقارن وفي دول الخليج بحث مقدم إلى مؤتمر الكويت الأول للقانون والحاسب الآلي جامعة الكويت - كلية الحقوق ٤-٧ نوفمبر ١٩٨٩م ، أبحاث المؤتمر الطبعة الأولى ١٩٩٤ ص ٣٥.

د/ عمر فاروق الحسيني تأملات في بعض صور الحماية الجنائية لبرامج الحاسب الآلي بحث مقدم إلى مؤتمر الكويت الأول للقانون والحاسب الآلي جامعة الكويت - كلية الحقوق الطبعة الأولى ص ٧٦.

إلا إذا كان العنوان عبارة تدل على موضوع المصنف وليست متميزة بطابع ابتكاري . فقد اتجه القضاء الفرنسي في بداية الأمر إلى اعتبار " عنوان المؤلف " غير جدير بالحماية لذاته لمجرد كونه إنشائياً خاصاً *original* بل تقتصر الحماية على حالة ما إذا ترتب على اقتباس عنوان مؤلف ما خلط بينه وبين المؤلف الآخر الذي استعير له هذا العنوان .

ولكن المحاكم الفرنسية ما لبثت أن هجرت هذا الاتجاه وذلك لما ترتب على انتشار صناعة السينما من شيوع اقتباس عناوين الروايات والمسرحيات الشهيرة لأفلام السينما حتى تستغل شهرة العنوان ذاته في اجتذاب جمهور المتفرجين فأدى ذلك إلى اتجاه غالبية الأحكام إلى اعتبار العنوان عنصراً من عناصر حق المؤلف . ومن ثم تمتد إليه الحماية لذاته بشرط واحد هو أن يكون للعنوان طابع إنشائي خاص^(١).

وهو ما يعني أن المصنف هو الشيء المبتكر ذو الطابع الإبداعي ولما كان المصنف هو نتاج الفكر.

قَبْلَهُ يترتب على تلك النتيجةين الآتيان :-

أولاً :- إنه لا يجوز للمؤلف أن ينزل للغير عن صفته كمؤلف فهو المؤلف حتماً لأن المصنف هو نتاج فكرة كالأب لا يستطيع أن يتنازل عن أبوته وكل ما يستطيع المؤلف أن يتنازل عنه للغير ليس هو صفة المؤلف ولا الحق الأدبي الملتصق بهذه الصفة ولكن حق الاستغلال المالي الذي يثبت له باعتباره مؤلفاً .

ثانياً :- لا يجوز في الأصل أن يكون المؤلف شخصاً معنوياً فالمصنف نتاج الفكر والشخص المعنوي غير قادر على التفكير والذين يفكرون هم أشخاص طبيعيين فإن قانون حماية حق المؤلف يصرح بأن المؤلف قد يكون شخصاً معنوياً .

(١) د/ محمد علي عرفه شرح القانون المدني الجديد في حق الملكية الجزء الأول ص ٥٠،
الفرقة ٣٨.

وقد أشار إلى ذلك عندما نص في المادة ١٦٣ من القانون حماية حقوق الملكية الفكرية على ما يأتي :-

" تحمي الحقوق المالية على المصنفات التي تنشر بدون اسم مؤلفها أو باسم مستعار لمدة خمسين سنة تبدأ من تاريخ نشرها أو إتاحتها للجمهور لأول مرة أيهما أبعد وكان الواجب أن تكون الحماية للشخص الطبيعي الذي ألف المصنف بتوجيه الشخص المعنوي وأن تكون مدة الحماية خمسين سنة لا من وقت نشر المصنف أو إتاحتها للجمهور لأول مرة كما جاء النص بل من وقت موت الشخص الطبيعي الذي ألف المصنف"^(١). من الإشارة السابقة يتبين ما هو المصنف الذي ألفه المؤلف وله وحده حق الهيمنة والإشراف الكاملين على ما ألف وما أبدع. وقد يكون المصنف مبدعاً من قبل المؤلف ذاته وقد يكون بناءً على عقد على إبداع مؤلف كقصة أو سيناريو أو غير ذلك فتعريفه لا يختلف عن تعريفه في إبداعه من تلقاء نفسه وقد عرفه المشرع المصري في قانون حماية الملكية الفكرية القانون السابق على قانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ سالف الذكر بأنه "كل عمل مبتكر أدبي أو فني أو علمي أيا كان نوعه أو طريقة التعبير عنه أو أهميته أو الغرض من تصنيفه" فقد يطلب من المؤلف إبداع مصنف أدبي ككتابة قصة أو وضع كتاب في التاريخ أو الجغرافيا وقد يكون المصنف فنياً كأن يطلب من المؤلف وضع لحن موسيقى معين أو رسم لوحة فنية أو نحت تمثال أو رسم صورة لشخص ما وقد يكون علمياً كأن يطلب من مجموعة من العلماء إبداع مصنف يدخل في نطاق اختصاصهم. ويشترط في محل العقد شأنه شأن سائر العقود أن يكون ممكناً ومعيناً ومشروعاً فلا يتصور أن يطلب من المؤلف إبداع عمل غير ممكن أو غير معين أو مخالف للنظام العام والآداب^(٢).

(١) د/ عبد الرزاق السنهوري المرجع السابق ص ١، ٣.

(٢) د/ حسن حسين البراوي المصنفات بالتعاقد "النظام القانوني للمصنفات التي تعد بناءً على طلب أو بمقتضى عقد العمل" دار النهضة العربية ٢٠٠١م، ص ١٤، ١٥.

لذلك لا بد أن يكون هناك ردعاً زاجراً لهؤلاء وهم من يسمون قراصنة الفكر لأنهم يتعدون على حقوق الآخرين أقصد مؤلفين أخذوا أعمالهم ونواتج فكرهم في ثمار لا بد لهم ومن حقهم أن يحصدوها فالعلماء أشبه بالشجرة الطيبة التي تثليج ثماراً فينتفع أولاً بثماره وذلك بتجديد أوراق تلك الشجرة وينتفع بها غيره بأكمله من ثمار تلك الشجرة فإن المؤلف والمفكر يبدع ويفكر ليفيد ويستفيد يفيد بعلمه وإبداعه ويستفيد بما له من حقوق خولها له المشرع ضماناً له لعدم الاعتداء على حقوقه وهذا واضح من حماية المشرع لهذه الحقوق . وقد أصبح لها كيان مادي هو الكتاب أو الصورة أو التمثال أو غير ذلك من مظاهر الإبداع والابتكار وعندئذ يصبح لهذا الكيان المادي قيمة مالية لا تقدر بما احتواه من عناصر مادية ولكن بعناصره المعنوية أي بمنزلته الأدبية أو الفنية ومن ثم كان مثار الصعوبة هو التوفيق بين هذه العناصر المتنافرة وبيان أثرها في وحدة حق المؤلف أو ازدواجه وبذلك فإن الحماية التي يعنيتها القانون هو ذلك الإبداع الذي يخرج إلى حيز الوجود أي الإبداع الملموس المادي بعد أن يفكر المؤلف ويتلف بعقله وإحساساته الداخلية وانفعالاته النفسية ما يفكر فيه ويخرج في صورة مؤلف كتاب أو لوحه أو تمثال عندئذ يظله القانون بالحماية المنشودة .

ونلاحظ أن نعمة الفكر تُعد من أهم السمات التي اختص بها المولى عز وجل الإنسان والعقل من يتدبر تلك النعمة فيعقل بها اختيار الأفكار وانتقاء الألفاظ دونما ابتزال ليقدم للبشرية خلاصة وعصاره ما كابده لإخراج مكنون نفسه للبشرية وبذا يضئ المؤلف بفكره الموجج شمعة الإشعاع العلمي والإنساني للبشرية قاطبة^(١).

ونلاحظ أيضاً أن العناية بحق الملكية الأدبية والفنية لم يقف عند الحد على العمل بحماية المؤلفات عند السنين التي ذكرتها بحماية كل دولة للمصنفات الأدبية والفنية فأنشئت في باريس في شهر ديسمبر سنة ١٨٧٨ الجمعية الأدبية والفنية الدولية لتقرير حقوق المؤلفين في مختلف الدول والعمل على حمايتها

(١) د/ سعيد جبر الحق في الصورة دار النهضة العربية ١٩٨٦ ص ٦٠ وما بعدها

والدفاع عنها وكان إنشاؤها إثر خطاب ألقاه الكاتب والشاعر الفرنسي الكبير " فيكتور هيجو " في الحفل الختامي لمؤتمر الكتاب الذي أقيم في باريس في ذلك العام وأهم المبادئ التي قررتها هذه المعاهدة نذكر منها البند الأول وهو: ^(١).
أولاً :- حماية المؤلفات الأدبية والفنية مهما كان نوعها أو طريقة إخراجها للجمهور كالكتب والقصص التمثيلية والقطع الموسيقية والرسم والتصوير والنقش والنحت والحفر وغيرها . هذا وإن دل يدل على أهمية الدول لحماية المؤلفات على اختلاف أنواعها.
الثورة المعلوماتية الحديثة ومدى تأثيرها :-

ليس من عمل المشرع أن يصيغ الماهية القانونية للواقعة التي يتولى بيان حكم القانون بصدها بل إن ذلك من اختصاص الفقه والقضاء بمناسبة تفسير وتطبيق نص القانون. وإذا كانت الوسائط المتعددة كمنتجات تقدم خدمات تجوب أرجاء الكون الذي يدركه الإنسان من خلال الطريق الفائق للمعلوماتية عبر الأقمار الصناعية وشبكات الإنترنت فإنها بذلك تعد بادئة لحضارة جديدة يمكن أن تطلق عليها الحضارة الالكترونية. الأمر الذي يفرض على القانونيين ضرورة ضبط مفهومها قانوناً انطلاقاً من كونها ليست مطلقاً مصنفاً هجينة لا تمت إلى التعداد التشريعي للمصنفات المحمية بأدنى سبب فتنة تدخل واتصال بينها وبين غيرها من المصنفات لأنه لا توجد نتائج ليس لها مقدمات. ولا توجد ظاهرة قانونية تلقائية تفسر نفسها بنفسها ^(٢).

(١) د/ محمد حسام محمود لطفي الملكية الفكرية وبرامج الحاسبات حق المؤلف وبراءات الاختراع ص ١١٥.

(٢) د/ أسامة أحمد بدر الوسائط المتعددة بين واقع الدمج الإلكتروني للمصنفات وقانون حماية حقوق الملكية الفكرية ٤، ٢ دار الجامعة الجديدة للنشر ص ٢٤، ٢٥ .
 حيث يعتقد سيادته بخصوص الوسائط المتعددة أنها كمنتجات تقدم خدمات لا تعد وسيلة اتصالية تعتمد على الحروف المرصوفة جنباً إلى جنب بل هي دمج كلي متكامل لنصوص مكتوبة وأصوات مسموعة وصور ثابتة أو متحركة في آن واحد، وتظهر على دعمية واحدة، وتتيح للمستخدم- من المشتركين في شبكات الإنترنت - أن يبحر في محتواها وفق نمط لا خطي حيث لا ترتيب متتالي بل ترتيب متفاعل =

فقد كان من الطبيعي إزاء التطور التكنولوجي الرهيب الذي شهده العالم في السنوات الأخيرة أن صارت تكنولوجيا الكمبيوتر تلعب دوراً بالغ الأهمية في العالم المعاصر فأخذ يغزو أسواق مختلف الدول وينتشر في الكثير من مجالات الحياة العادية وتطورت استخداماته وقد ساهم ذلك إلى حد كبير في انتشار شبكات المعلومات لتيسير مختلف صور الحياة للأفراد والجماعات والشركات والدول. وأصبح في إمكان كافة الحصول على مختلف مجالات المعلوماتية في أي لحظة وفي أي بقعة من العالم. لذلك استعانت هيئات وجمعيات الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف بهذه الأساليب التكنولوجية الحديثة في كافة أعمالها وأمكنها تجميع كافة ما تحتاجه من معلومات في برامج كمبيوتر وكذلك تبادل هذه المعلومات عبر التوابيع الصناعية وشبكات المعلومات مع غيرها من الجمعيات المماثلة في الدول الأخرى^(١). فإن الناظر للعالم الذي نعيشه يجد أن العالم الآن أصبح قرية صغيرة مع ما يسمى

يُتيح معاني لا نهاية لها ويخول اختيارات عديدة بطريقة رقمية إلكترونية لا تزاميه حيث قسم علماء الاتصال الحضارات في تقابها من منظور اتصالي - كما يقرر البعض- على أساس انتقالها من:-

- ١- الحضارة السمعية : عندما كانت الاتصالات بين الإنسان والآخر أو الآخرين، تعتمد على الأصوات فحسب..... قبل ظهور اللغة الحديثة بحروفها الصوتية.
- ٢- الحضارة الكتابية: تلك التي توصل فيها الإنسان إلى استخدام الكتابة في الاتصال بينه وبين الآخرين.
- ٣- الحضارة الطباعية : تلك التي أضافت إلى اللغة المكتوبة بعداً آخر يؤكد النظرة الجزئية وإدراك المتجزئ للأشياء... والتي تعد وسيلة اتصالية تعتمد على الحروف المرصوسة جنباً إلى جنب، ضمن كلمات داخل عبارات في أسطر متتالية تغطي على معانٍ متنوعة.

د/ زيدان عبد الباقي وسائل وأساليب الاتصال في المجالات الاجتماعية والتربوية والإدارية والإعلامية الطبعة الثانية القاهرة سنة ١٩٧٩ مكتبة النهضة المصرية ص ٥٥، ٥٦.

(١) د/ إبراهيم أحمد إبراهيم الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف مع التطبيق مجلة العلوم القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة عين شمس ١٩٩٨ ص ٨.

بالكمبيوتر " الحاسب الآلي " ^(١) والإنترنت وقبل الخوض في التأثير الذي يعاني منه المؤلف على مؤلفاته من انتهاكات صارخة على إبداعاته الفكرية كان لزاماً على أن أقوم بتعريف هذه التقنية الحديثة ألا وهى " الحاسب الآلي " ومكوناته ثم التوضيح لماهية الإنترنت الذي يطلق عليه الثورة المعلوماتية الحديثة، أو إن شئت أن نقول ما من شئ إلا ويوجد عبر مواقع إلكترونية سأقوم بعون الله وتوفيقه بتسليط الضوء عليها لكي يتضح بذلك المقال، فإن أردنا أن نصل إلى شئ لا بد من الوقوف على ماهيته .

ونلاحظ أن الحاسب الآلي قد تعاضم الدور الذي يؤديه وأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات في حياة الإنسان لكن هذا الدور قد استغل في أغراض غير مشروعة وأصبح هذا الحاسب وأنظمته ومعطياته محلاً للعديد من الاعتداءات التي تهدر الكثير من مصالح الإنسان أو تهددها بالخطر. هذا الوضع أدى إلى ظهور شركات بعينها تختص في صناعة برامج الحماية الفنية ونظم الأمان الهدف منها حماية أنظمة الحاسبات الآلية من الاختراقات ومن الفيروسات ورغم التطور الهائل الذي بلغته هذه الصناعة والتجديد الدوري لها فإن الاعتداءات على أنظمة الحاسب الآلي ومعطياتها لم تتوقف هذا الأمر جعل المشرع الدولي والداخلي يتدخلان لتجريم هذه الأفعال. فعلى الجانِب الآخر يطور المجرمون من الوسائل والتقنيات التي يرتكبون بها جرائمهم بما يحبط عمل نظم الأمان. هذا الأمر جعل المشرعين الجنائيين في مختلف الدول يستنفرون لوضع نصوص جديدة تجرم مختلف أفعال العدوان على المعطيات وأنظمة معالجتها بعد ما عجزت النصوص التقليدية عن احتوائها ولم يقتصر

(١) يقابل كلمة الحاسب أو الحاسوب في اللغة الإنجليزية كلمة computer وفى اللغة الفرنسية كلمة ordinateur وفى اللغة العربية تعددت الاصطلاحات: حيث كان يطلق عليه في بادئ الأمر اسم: "العقل الإلكتروني" ثم سمي بعد ذلك "الحاسب الآلي" وفى عام ١٩٨٧ صدر معجم الحاسبات عن مجمع اللغة العربية واستخدم اصطلاح "الحاسب" على وزن "فاعل" دون إضافة كلمة آلية أو إلكترونية.(د/عزة محمود أحمد خليل "مشكلات المسؤولية المدنية في مواجهة فيروس الحاسب" رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة ١٩٩٤ ص١٨)

الأمر على المشرع الوطني فحسب فالخصائص التي تتميز بها هذه الجرائم وخاصة أنها جد خطيرة وعابرة للحدود جعلت مختلف الدول توحد صفها في مواجهتها وذلك بإبرام عدة اتفاقيات تهدف إلى توحيد التشريعات في هذا المجال وتدعيم التعاون بينها^(١).

فهذه الآلية عبارة عن جهاز إلكتروني يتكون من مجموعة من العناصر والأجزاء وله القدرة على التعامل مع كم هائل من البيانات وإجراء العمليات الحاسوبية والمنطقية عليه وتخزينها واسترجاعها في شكل معلومات عند الحاجة وهو يعمل تحت سيطرة وتوجيه الإنسان من خلال برامج مناسبة لذلك^(٢).

وعرف أيضاً بأنه جهاز إلكتروني له القدرة على تقبل كم هائل من البيانات وتخزينها واسترجاعها عند الحاجة وإجراء العمليات الحاسوبية بسرعة فائقة وبدقة متناهية^(٣) فهذا هو تعريف الحاسب الآلي أول التقنيات الحديثة، وقد تطور الحاسب منذ ظهوره وحتى الآن بصورة تفوق الخيال وممر هذا التطور بخمسة أجيال على النحو التالي :-

(١) د/ مرفت ربيع عبد العال " عقد المشورة في مجال نظم المعلومات " رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة عين شمس ١٩٩٧ ص ١١ ، م/ أشرف أحمد حامد المرجع السابق ص ١ ، د/ حسن عماد مكاوي " تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات الدار المصرية اللبنانية، القاهرة الطبعة الثانية أكتوبر ١٩٩٧ ص ٤٣ .

(٢) د/ محمد المرسي زهرة " الحاسب الإلكتروني والقانون " القاهرة ١٩٩٢ مكتبة سعيد عبد الله وهبه ص ١٣ .

د/ مرفت ربيع عبد العال المرجع السابق ص ١٧ .
(٣) د/ كمال أحمد الكركي " التحقيق في جرائم الحاسوب " المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية مركز البحوث والدراسات بأكاديمية شرطة دبي الإمارات العربية المتحدة المنعقد في ٢٦-٢٨ أبريل ٢٠٠٣ م ج ٤ ص ٣٥ وما بعدها .

عقيد / ضياء يحيى المسادات " الحاسب الآلي وتطبيقاته العلمية (نظم تشغيل- برامج تطبيقية- جوانب عملية) كلية الشرطة . مطبعة كلية الشرطة ، القاهرة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ م، ص ١٧ وما بعدها .

الجيل الأول: وقد ظهر هذا الجيل عام ١٩٤٦م وقد كانت حاسوبات هذا الجيل كبيرة الحجم وذات إمكانيات محدودة وبطيئة التشغيل وتحتاج إلى تكلفة مرتفعة.

الجيل الثاني: وقد ظهر عام ١٩٥٨م حيث بدأ استخدام دوائر الترانزستور مما أدى إلى صغر حجم الحاسوب وسرعة التشغيل وزيادة طاقته التخزينية.

الجيل الثالث: وقد ظهر هذا الجيل عام ١٩٦٤م حيث بدأ الاعتماد على الدوائر الإلكترونية المتكاملة مما أدى إلى صغر حجم الحاسوب وزادت سعة الذاكرة وسرعة الحاسوب وتطور برامج التشغيل.

الجيل الرابع: ظهر هذا الجيل في بداية السبعينات بعد أن تطورت الدوائر الإلكترونية المتكاملة؛ مما أدى إلى صغر حجم الحاسوب وزيادة سعة الذاكرة وسرعة الحاسوب وتطور برامج التشغيل على نحو يفوق الجيل الثالث.

الجيل الخامس: ظهر هذا الجيل في بداية الثمانينات حيث حدثت ثورة علمية هائلة في مجال الحاسوب وظهر الحاسوب الشخصي والذي يتميز بصغر الحجم وسهولة التشغيل والربط بوسائل الاتصال المختلفة^(١).

أما عن مكونات الحاسب :- فنجد أنه يتكون من ثلاثة مكونات:-^(٢)

أولهما مكونات مادية وثانيهما مكونات منطقية وآخرها العنصر البشري:-

(١) مكونات مادية: تتمثل في وحدة التشغيل (المعالج) ووحدة الإدخال، ووحدة الإخراج.

(١) / محمد خليفة " الحماية الجنائية لمعطيات الحاسب الآلي في القانون الجزائري والمقارن دار الجامعة الجديدة للنشر الأريطة- الإسكندرية ٢٠٠٧م ، ص ١٥ .
م/ أشرف أحمد حامد "عالم الكمبيوتر والإنترنت" مكتبة جزيرة الورد المنصورة بدون تاريخ ص ٩.

(٢) جمال أبو طالب " windows 98 " الطبعة الخامسة ٢٠٠١ ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.

(٢) مكونات منطقية: والتي تتمثل في البرامج والتي يمكن تعريفها بأنها: مجموعة من الأوامر والتعليمات المكتوبة بلغة ما موجهة إلى جهاز تقني معقد، يسمى الحاسوب بغرض الوصول إلى نتيجة محددة أو إنجاز عمليات معينة^(١).

(٣) العنصر البشري: ويتمثل في الأفراد المتعاملين مع جهاز الحاسوب سواء أكان المستخدم أو مدخل البيانات أو المبرمج أو محلل النظام . وإن كانت هناك تقنيات حديثة أيضا وعلى رأسها كما ذكرت الإنترنت:-
لذلك لا بد من الوقوف على ماهية الشبكة الدولية^(٢)

بداية لا بد أولاً لوجود جهاز حاسوب " كمبيوتر " يمكنه من الاتصال بشبكة حاسوبية هي جزء من الإنترنت ومعظم وسائل اتصال الأفراد بالإنترنت هي الاشتراك بإحدى المؤسسات التجارية التي تكون مستعدة للسماح لهم بالولوج إلى الشبكة مقابل رسم محدد^(٣).

فالعالم الآن يشهد وبشكل كبير تطوراً هائلاً ومتسارعاً في تكنولوجيا عالم الاتصالات حتى أصبحت وسائل الاتصال الحديثة وعلى رأسها الإنترنت

(١) د / محمد حسام محمود لطفي " الحماية القانونية لبرامج الحاسب الإلكتروني دار الثقافة للطباعة والنشر القاهرة ١٩٨٧ ص ٦.

(٢) م/ أشرف محمد حامد المرجع السابق ص ١٣ .
كلمة إنترنت إنجليزية الأصل تتكون من قسمين أولهما (enter) وهو اختصار لكلمة الدولية (international) والقسم الثاني لهذه الكلمة هو (net) وهو اختصار (network) يستنتج من ذلك أن المعنى اللغوي يعني تداخل الشئ ببعضه ببعض "انظر معجم الوسيط المجلد الأول إبراهيم أنيس دار الفكر - بيروت الطبعة الثانية ط ٢ ١٩٩٠، ص ٤٧١ ، وراجع منير البعلبكي المورد قاموس إنجليزي- عربي دار العلم للملايين- بيروت عام ١٩٨٦ ص ٦١.

(٣) لا بد من وجود مودم متصل بجهاز الكمبيوتر وظيفته تعتمد على ترجمة البيانات من وإلى لغة الكمبيوتر الرقمية وتم عملية الترجمة ما بين جهاز الكمبيوتر وبين خطوط الهاتف المتصل بها على شبكة الإنترنت النوع المستخدم حالياً بسرعة ٥٧ لكل ثانية ويكون عادة إما داخلي ويكون بداخل الجهاز ميزته أنه يخفف من التوصيلات الكهربائية، أو خارجي وميزته أنه من الممكن استخدامه على أكثر من جهاز. د/ عمرو عبد الفتاح على يونس "جوانب قانونية للتعاقد الإلكتروني في إطار القانون المدني" رسالة دكتوراه "جامعة عين شمس كلية الحقوق ٢٠٠٨ م، ص ٥٤، ٥٥

وسائل لا يمكن الاستغناء عنها فبعد أن كانت الاتصالات تعتمد على التليفون ثم الفاكس والتلكس ظهر الإنترنت وأصبح الوسيلة المثلى في الاتصال ونقل المعلومات وتقديمها ويرجع ذلك للتقدم العلمي الهائل في شبكات الاتصالات الرقمية وبفضل هذه الشبكات زالت الحدود الجغرافية وتغير الزمان باتجاه الاختصار والاقتراب بدرجة كبيرة حتى أصبح العالم مجرد قرية صغيرة أو كما يطلق عليها البعض قرية إلكترونية "Electronic Global Village" ^(١).

أما بالنسبة لتعريفه فقد ظهرت تعريفات كثيرة للإنترنت فقد قيل: يقصد بالشبكة بإيجاز شديد مجموعة أو حزمة من أجهزة الكمبيوتر المتصلة معاً فالإنترنت في واقع الأمر ليس شبكة واحدة قائمة بذاتها وإنما هي شبكة بين الشبكات التي تتبادل المعلومات فيما بينها دون قيد أو رقيب.

ويمكن القول أن "شبكة الإنترنت" تمثل الأفراد الذين يستخدمونها بالإضافة إلى المعلومات المتراكمة داخلها، وفيما بعد نتج عن الشبكة أجنحة للوسائط المتعددة وهي عبارة عن مجموعة من مستخدمات البرمجة ووسيلة لتجميع الوثائق مما يتيح لمستخدمي هذه الوسائل التجول عبر الشبكة ويشاهدوا كل ما فيها بالصوت والصورة والفيديو ^(٢).

فالبعض قال " عبارة عن مجموعة من الكمبيوترات الموضوعة معاً وتستخدم بروتوكولات قياسية لتبادل المعلومات كبروتوكول إنترنت (ip:interent protocol) وبروتوكول النقل والسيطرة (tcp:transfer control protocol) ولا يغيب عن بالنا " المحمول والدش " الذي يأتي بكل ما هو جديد بخلاف وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية . أردت من هذه البداية أن أقوم بسرد وتوضيح ماهية هذه التقنيات لكي أبين بالدليل القاطع الذي لا يحتمل أي شك ما يحدث من تعد على هذه الملكية ذات الطابع الإبداعي وإن كان قديماً . فقد

(١) د/ خالد مسدوح إبراهيم محمد إبرام العقد الإلكتروني رسالة دكتوراه جامعة الإسكندرية كلية الحقوق ٢٠٠٥ ص ١.

(٢) د/ إسماعيل عبد النبي شاهين " المرجع السابق ص ٤ .

كان التعدي على الملكية العادية التي نافست الإنسان في قوته وممتلكاته والآن في ظل التقنيات التي أشرت إليها يصاب الإنسان فيما أبدعه وأفنه مما يمثل اعتداءً صارخاً. وهذا ما جعل المشرع يأخذ من الاحتياط والحذر ما يجعل المؤلف هو وما أفنه في مأمن عن كل تعد، وإن حدث له تعد يستطع أن يدفع عنه ما وقع عليه وذلك بوضع جزاءات صارمة على من تسول له نفسه التعدي على حق فكر وإبداع هذا المؤلف الذي يعد اعتداء على سمعته وشرفه . ولكن على الرغم من أن هذا الاعتداء يمس الإنسان أبلغ مساس.

بيد أن التعدي الذي يقع على ملكيته العادية يعد أخف ضرراً من الواقع على نتاجه وإبداعه الفكري . وإزاء ما ذكرت من تطورات وتقنيات حديثة تجعل التعدي الواقع على الشخص تعدياً كبيراً بل وملحوظاً فلم يعد هناك المجرم الجاهل الذي يضع جذع شجرة لمداهمة سيارة لسرقته بل المجرم اليوم مجرمًا متعلماً بل هو مجرم يعرف الكثير والكثير. المجرم اليوم هو مجرم الإنترنت والكمبيوتر مجرم اليوم هو من يواكب التطور، من يواكب هذا العصر الذي يعيش فوق أرضه لذلك كان لازماً أن يضع المشرع من الضوابط والجزاءات ما يلائم هذا التعدي الجارف الذي يجتاح كل ما هو نفيس وغالٍ . فمنذ أن بدأ انتشار الحاسب الآلي أو ما يسمى أيضاً بالكمبيوتر في جميع مناحي الحياة الإنسانية واستخدامه على مستوى الفرد والجماعة، وعلى مستوى الدولة ككل أو مؤسساتها المختلفة وعلى مستوى مجموعات الدول أو دول العالم أجمع في يوم واحد أصبحت الحاجة ملحة إلى توفير حماية قانونية فاعلة وشاملة لمصنفاته من البرامج المختلفة في إطار حماية حقوق الملكية الأدبية والفنية وهي ما يطلق عليها حماية حقوق المؤلف، فإذا كانت الأغاني والأفلام والمقطوعات الموسيقية والكتب والمطبوعات وتصميمات الزي المبتكرة هي أشكال مختلفة لما يقع ضمن الملكية الأدبية والفنية باعتبارها نتاجاً ثقافياً أو أدبياً يستمد قيمته من سمته الابتكارية والإبداعية فإن برامج الحاسب الآلي تعد هي أيضاً من المصنفات الفكرية التي تدخل ضمن هذه الملكية عندما تكون مبتكرة بل تمثل بالنظر إلى خصوصيتها والتكنولوجيا المستخدمة في إعدادها مفردات

مستحدثة في نطاق حقوق الملكية الفكرية والأدبية مقارنة بمفرداتها التقليدية سابقة الذكر. فالاستخدامات المبتكرة والمتميزة للحاسب الآلي لا ترجع إلى عبقرية الحاسب بقدر ما ترجع إلى عبقرية البرامج، أو بعبارة أخرى إن عبقرية العاملين في مجال البرامج هي التي تعطي الروح للحاسب فتجعله قادراً على تحقيق ما يناط به من أعمال والحاسب الآلي من دون البرامج لا يعدو أن يكون سوى قطعة حديد عديمة الفائدة فمثل البرامج من الحاسب كمثل القلب من الإنسان والفيلم السينمائي من آلة العرض فهي ثمار فكر الإنسان ونتاج ذهنه ومرآة شخصيته وما دامت لها قيمة تجارية وعائد مادي فإن مؤلف البرنامج فرداً كان أم شركة أم مؤسسة يكون من حقه وضع القواعد الخاصة بتنظيم استخدامه ونشره واستغلاله مادياً والتصرف فيه^(١).

فإن كانت التقنيات الحديثة قد أورثت معطيات جديدة فلا بد من الوقوف على ماهيات هذه المعطيات ليتضح بذلك المقال.....
لذلك لا بد من تعريف للجريمة المعلوماتية:-

ولكن لا بد أولاً إلى تعريف المعلوماتية وربطها بالمعلومة التي هي أساس المعرفة لكي نصل بعد ذلك لتعريف الجريمة التي تترتب عليها وكيفية حماية القانون لها.

بداية هل هناك ربط بين المعلومة والمعلوماتية:-

فالمعلومة: فبالبحث عن تعريف للمعلومة نجد:-

أنه لا يوجد تعريف جامع مانع دقيق لها. فقد عرفها القانون الفرنسي "قانون ٢٩ يولييه سنة ١٩٨٢م في شأن الاتصالات السمعية والبصرية بأنها" رنين صور الوثائق والبيانات أو الرسائل من أي نوع"^(٢).

(١) د/ محمد حسام محمود لطفي الحماية القانونية لبرامج الحاسب الإلكتروني دار الثقافة للطباعة النشر ١٩٨٧م ص ٥.

(٢) المستشار على أحمد فرجاني الحماية الجنائية ضد برامج الكمبيوتر المقلدة وتوزيعها والانتهاكات المتعلقة باستخدام الإنترنت في الأنشطة المختلفة "المجلة القانونية الاقتصادية كلية الحقوق جامعة الزقازيق ٢٠٠٥م، العدد السابع عشر" ص ٨٦.

فالمعلومة تعتبر شيئاً غير مادي يصلح لأن يكون محلاً للحقوق المالية وعلى الأخص حق الملكية. وتقوم وكالات الأنباء ببيع ما تحصل عليه من معلومات أو أخبار^(١).

والمعلومة عرفها البعض (أنها تعبير يستهدف جعل رسالة قابلة للتوصيل للغير عن طريق علامة أو إشارة لانتقال أو نقل للمعرفة)^(٢).

وعرفها الأستاذ بار كر Parker بأنها "مجموعة من الرموز أو الحقائق أو المفاهيم أو التعليمات التي تصلح لأن تكون محلاً للتبادل أو الاتصال أو للتفسير أو التأويل أو المعالجة سواء بواسطة الأفراد أو الأنظمة الإلكترونية وهي تتميز بالمرونة بحيث يمكن تغييرها وتجزئتها وجمعها وتخزينها أو نقلها بوسائل وأشكال مختلفة"^(٣).

أما عن تعريف المعلوماتية:-

فقد عرفتها الأكاديمية الفرنسية في جلستها ٦ إبريل ١٩٧٦م بأنها "علم التعامل العقلاني بواسطة آلات أتماتيكية مع المعلومات باعتبارها دعامة للمعارف الإنسانية".

وقد توسعت منظمة اليونسكو في تعريف المعلوماتية فأدرجت فيها "الفروع العلمية والتقنية والهندسية وأساليب الإدارة الفنية المستخدمة في تداول ومعالجة المعلومات وفي تطبيقاتها والمتعلقة بالحاسبات الآلية وتفاعلها مع الإنسان والآلات في شتى الأمور الاجتماعية والاقتصادية والثقافية"^(٤).

(١) د/ حسام الدين كامل الاهواني "الحماية القانونية للحياة الخاصة في مواجهة الحاسب الإلكتروني" مجلة العلوم القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة عين شمس سنة ١٩٩٠م، العدد الأول والثاني السنة الثانية والثلاثين ص٤

(٢) د/ سعيد عبد اللطيف حسن "إثبات جرائم الكمبيوتر والجرائم المرتكبة عبر الإنترنت"- الطبعة الأولى ١٩٩٩م ص٣١

(٣) د/ نائلة عادل قورة "جرائم الحاسب الاقتصادية رسالة دكتوراه جامعة القاهرة ٢٠٠٣م ص٢٤.

(٤) د/ عمر الفاروق الحسيني "تأملات في بعض صور الحماية الجنائية للحاسب الآلي - بحث مقدم إلى مؤتمر الكويت الأول للقانون والحاسب الآلي من ٤-١١/١٩٨٩م بمدينة الكويت مجلة المحامي بالكويت نوفمبر وديسمبر ١٩٨٩م ص٢.

وهناك بعض التشريعات التي اتجهت عمداً إلى خلو نصوصها من التعريفات لمصطلحات البرنامج أو الكمبيوتر أو البيانات اعتقاداً من اللجنة التشريعية أن خطوات التقدم التكنولوجي سوف تجعل مثل هذه التعريفات عتيقة out dated ومثال ذلك القانون الإنجليزي الصادر في ٢٩ يونيو ١٩٩١م^(١). فالمستفاد من تلك التعريفات "أنها تضم كافة البيانات والمعلومات التي تم تأهيلها ومعالجتها وكذا الوسائل والأساليب والأدوات التقنية الحديثة التي ترتبط وتتعامل مع تلك البيانات والمعلومات. فالمعلوماتية هي الوعاء الواسع الذي يشمل كل ما يتعلق بالواقع المعلوماتي وما يرتبط به من تقنيات حديثة ومن هذا المنطلق يمكننا القول بأن كل معلوماتية هي معلومة وبيان وحاسب ألي وشبكة معلومات وأن العكس غير صحيح"^(٢). ولا يغيب عن بالنا أن

(١) د/ هشام محمد فريد قانون العقوبات ومخاطر تقنية المعلومات ١٩٩٢ ص ٢٧.

(٢) المستشار على احمد فرجاني التاصيل السابق ص ٨٦ ومن الواضح أن تأثير اصطلاح المعلوماتية قد أصبح ملموساً اليوم بصورة واسعة وكبيرة فأصبح الحديث عن الحكومة المعلوماتية أو الإلكترونيّة والقرية المعلوماتية أو الرقمية، والمجرم المعلوماتي حديثاً شائعاً ومع ازدياد التطور التقني أضيف اصطلاح المعلوماتية لمفاهيم ومدلولات كثيرة والمتوقع أن ينشر هذا المصطلح ليشمل كل المفاهيم مستقبلاً فسنقرأ في الغد القريب عن القاضي المعلوماتي والمحكمة المعلوماتية والمحقق المعلوماتي للدلالة على ارتباط الأشخاص والأشياء بالتقنيات الحديثة وتأثرها بثورة الحاسبات الآلية والمعلومات السريعة والحديثة وهي الثورة الصناعية الثانية ويستعمل مرادفاً لمصطلح المعلوماتي مصطلح الإلكتروني أو الرقمي.

فكلمة معلومات Informations أصلها في اللغة اللاتينية هو كلمة Informatio التي تعني شرح أو توضيح شيء ما وتستخدم الكلمة كفعولٍ لعمليات الاتصال بهدف توصيل الإشارة أو الرسالة التي هي المعلومة والإعلام عنها كما تتصل الكلمة بأي فحوى تفاعل بشري بين فرد وجماعته أو بين مجموعة وأخرى فالمعلومات هي أساس المعرفة والمعرفة التي هي أساس مجموعة المعاني والمعتقدات والأحكام والمفاهيم والتصورات الفكرية التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولات متكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به تمثل حصيلة أو رصيد خبرة ومعلومات ودراسة خبرة ومعلومات ودراسة طويلة يملكها شخص ما في وقت معين ويختلف بذلك رصيد المعرفة لدى الشخص الواحد من وقت لآخر بحصوله على تقارير جديدة من المعرفة والخبرة وتعد المعلومة من أهم ما يملكه الإنسان على مر العصور ولذا نجده جميعها ورتبها وسجلها على أوراق البردي إلى أن تم اختراع الورق وتعددت أشكاله ووصل التطور إلى تخزينها على أسطوانات إلكترونية وتطورت بأن أصبحت تلك=

التقنيات الحديثة قد أثرت تأثيراً كبيراً وملموساً في مجال الحقوق للصيقة

=الاسطوانات ترسل عبر الإنترنت وذلك في أواخر القرن الماضي الذي حمل بين ثنائيه طيفاً من الأساليب والنظم والأدوات جعلت من النسق المجتمعي أكثر ميلاً للتعامل مع المذكرات البصرية إذ أصبحت معه تقنيات المعلومات أقطاباً محركاً لتحقيق التقدم والرفاهية بالمجتمعات أو الدول الأكثر تقدماً/د/ محمد المرسي زهرة عناصر الدليل الكتابي في ظل القوانين النافذة ومدى تطبيقها على الدليل الإلكتروني- بدون ناشر مايو ٢٠٠١ ص ١ د/ محمد محمد أبو زيد- تحديث قانون الإثبات مكانة الميصرات الإلكترونية بين الأدلة الكتابية- بدون ناشر أو سنة ص ١ وما بعدها د/ محمد سامي الشوا - ثورة المعلومات وانعكاساتها على قانون العقوبات- دار النهضة العربية - الطبعة الثالثة ١٩٩٨ ص ٣ د/مضاض صديق - الضرائب على التجارة الإلكترونية- دار النهضة العربية ٢٠٠١ ص ٣.

فهذه الثورة المعلوماتية من مواليد التطور التكنولوجي لعالم الاتصالات والتي تكلمت في المهد وأحدثت نوياً هائلاً في مجال الاتصال عن بعد وينبغي الإشارة إلى أنه لا يمكن الفصل بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات فقد جمع بينهما النظام الرقمي الذي تطورت إليه نظم الاتصالات فترابطت شبكات الاتصال مع شبكات المعلومات وهو ما نلمسه واضحاً في حياتنا اليومية من خلال تعدد وسائل الاتصالات الحديثة حيث يمكن التواصل بالفاكس عبر شبكات التليفون أو من خلال شبكات أقمار الاتصالات أو من خلال الإنترنت وبذلك انتهى عهد استقلال نظم المعلومات عن نظم الاتصال وتطور كل منها في طريق كما كان الحال في الماضي ودخلنا عصرًا جديدًا للمعلومات والاتصال يسمى (Computer Communication) فتكنولوجيا الاتصالات هي مجموع التقنيات أو الأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة، التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي والتي يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المسموعة أو المكتوبة أو المصورة أو المرسومة أو المسموعة المرئية أو المطبوعة أو الرقمية من خلال الحاسبات الإلكترونية ثم تخزين هذه البيانات والمعلومات ثم استرجاعها في الوقت المناسب ثم عملية نشر هذه المواد الاتصالية أو الرسائل مسموعة أو مرئية أو مطبوعة أو رقمية ونقلها من مكان إلى مكان آخر وكذلك إمكانية تبادلها. د/ عبد العزيز المرسي حموده- مدى حجية المحرر الإلكتروني في الإثبات في المسائل المدنية والتجارية في ضوء قواعد الإثبات النافذة- بدون ناشر ٢٠٠٥م، د/ جميل عبد الباقي الصغير- الإنترنت والقانون الجنائي " الأحكام الموضوعية للجرائم المتعلقة بالإنترنت- الناشر دار النهضة العربية ٢٠٠١م، ص ٣ وما بعدها د/ عاطف عبد الحميد- مبدأ الثبوت بالكتابة في ضوء التقدم التكنولوجي الحديث دار النهضة العربية ٢٠٠٢م ص ٩ وما بعدها د/ محمود السيد عبد المعطي الخيال الإنترنت وبعض الجوانب القانونية الناشر دار النهضة ١٩٩٨ ص ١ وما بعدها د/ محمد سعيد إسماعيل- رسالة دكتوراه بعنوان " أساليب الحماية القانونية لمعاملات التجارة الإلكترونية " حقوق عين شمس ٢٠٠٥ ص ٨.

بالشخصية والتي يقع الحق في احترام الحياة الخاصة في منزلة القلب منها هذا ما ظهر، ولا يخفى علينا مما يسمى بالجريمة المعلوماتية فلم يعد المجرم كما ذكرت في المقدمة بالمجرم الذي يضع جذع شجرة لمداهمة سيارة لسرقتها ولكن المجرم اليوم هو مجرم متقف على دراية كبيرة من التقنيات الحديثة ويستعمل معرفته وذكاءه في الاستيلاء على الحقوق المملوكة للآخرين بقصد التربح دون عناء أو مشقة لذلك لا بد من ذكر تعريف للجريمة المعلوماتية:-

ماهية الجريمة المعلوماتية:-

يرى الأستاذ parker أن الجريمة المعلوماتية هي "كل فعل إجرامي متعمد- أيا كانت صلته بالمعلوماتية- ينشأ عنه خسارة تلحق المجني عليه أو مكسب يحققه الفاعل".

ويتبنى سيادته مفهوم واسع للجريمة المعلوماتية فيعرفها بأنها "كل سلوك إجرامي يتم بمساعدة الحاسب الآلي أو هي كل جريمة تتم في محيط الحاسبات الآلية أو هي كل سلوك غير مشروع أو غير أخلاقي أو غير مصرح به يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات أو بنقلها^(١). ويعرفها البعض بأنها "كل غش معلوماتي ينصرف إلى كل سلوك غير مشروع يتعلق بالمعلومات المعالجة ونقلها"^(٢). ويعرف البعض الغش المعلوماتي بأنه "كل فعل أو امتناع عمدي ينشأ عن الاستخدام غير المشروع لتقنية المعلوماتية ويهدف إلى الاعتداء على الأموال المادية أو المعنوية"^(٣). ويعرف البعض الجريمة المعلوماتية بأنها "هي كل نشاط إجرامي يؤدي فيه نظام الحاسب الآلي دوراً لإتمامه على أن يكون هذا الدور على قدر من الأهمية، ولا يختلف الأمر سواء أكان الحاسب الآلي أداة

(١) د/علي عبد القادر التهجوي الحماية الجنائية المعالجة إلكترونياً بحث مقدم إلى مؤتمر "القانون والكمبيوتر والإنترنت" جامعة الإمارات عام ٢٠٠٠م من ١-٣ مايو ص٣.

د/ هشام محمد فريد المرجع السابق ص٢٩.

(٢) د/ محمد سامي الشوا - ثورة المعلومات وانعكاساتها على قانون العقوبات- سنة ٢٠٠٣م ص٢٢.

(٣) د/ نانلة عادل قورة المرجع السابق ص٢٦.

لإتسام النشاط الإجرامي أم كان محلأ له ففي كلتا الحالتين ينبغي أن يكون لوجود الحاسب الآلي دور مؤثر في إتمام النشاط الإجرامي". بينما يرى آخر بأنها "سلوك غير مشروع معاقب عليه قانوناً صادر عن إرادة إجرامية محله معطيات الحاسوب"^(١).

وقد رأى البعض أن هذه الجريمة المرجع للمحل وليس إلى الوسيلة لا غير ذلك ؛ فيرى بأن الجريمة الإلكترونية ما هي إلا الجريمة التي يكون موضوعها أو محلها المعلومات"^(٢).

ورأى البعض أنها "فعل غير مشروع تكون المعرفة بتقنية المعلومات أساسية لمرتكبه"^(٣).

ف نجد البعض يشير إلى التعريف بالجريمة المعلوماتية والبعض يشير إلى الجريمة الإلكترونية وأرى أن الاثنين واحد فكلاهما يتم بناءً على معلومات يتم التوصل لها من خلال التقنيات الحديثة ومقوماتها الحاسوب.

ولعل اتفاقية الجات المنوه عنها سابقاً قد نصت أيضاً على ذلك أي على الوسائل الحديثة فنصت في المادة العاشرة على أن برامج الحاسب الآلي "الكمبيوتر" سواء أكانت بلغة المصدر أو بلغة الآلة تتمتع بالحماية باعتبارها أعمالاً أدبية بموجب معاهدة برن . والمادة الحادية عشر تقدر أنه فيما يتعلق على الأقل ببرامج الحاسب الآلي "الكمبيوتر" والأعمال السينمائية تلتزم البلدان الأعضاء بمنح المؤلفين وخلفائهم حق إيجازه أو حظر تأجير أعمالهم الأصلية المتمتعة بحقوق الطبع.

(١) د/ نائل عبد الرحمن صالح "واقع جرائم الحاسوب في التشريع الأردني" بحث مؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت "كلية الشريعة والقانون" في الفترة من ٣٠ مايو عام ٢٠٠٠ ص ٣.

(٢) د/ فايز الظفيري الأحكام العامة للجريمة الإلكترونية مجلة العلوم القانونية الاقتصادية كلية الحقوق جامعة عين شمس العدد الثاني السنة ٤٤ يوليو ٢٠٠٢ م ص ٨٦.

(٣) د/ هشام محمد فريد (الجرائم المعلوماتية أصول التحقيق الجنائي الفني واقتراح بإنشاء آلية عربية موحدة للتدريب المتخصص بحث مؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت من ٣٠ مايو ٢٠٠٠ ص ٨، ٩.

وتنص المادة ٦٥ / ٢ من الاتفاقية على أنه يحق لأي من البلدان الأعضاء النامية تأجيل تاريخ تطبيق أحكام الاتفاقية الحالي لفترة زمنية مدتها أربع سنوات .

ولعلنا نلاحظ أن القانون الداخلي والمعاهدات الدولية قد فطنت إلى التقنيات الحديثة وذلك بنص المواد سالف الذكر التي تبين أن حقوق المؤلف تعد في خطر عظيم أمام هذه التحديات الجارفة التي تجتاح الأخضر واليابس .

من السرد السابق يتبين لنا أن التقنيات الحديثة لها تأثير كبير على الملكية الفكرية لما لها من تقنيات عالية من حيث التفاعلات وإدخال مدخلات كثيرة من أنماط مختلفة أو أنماط متشابهة فنجد أن ترقيم المصنف يعد نسخاً له لأن تحويل المصنف من دعامة تقليدية إلى دعامة حديثة يعد من الخطورة بمكان وهذا ما أكدته التطبيقات الرائدة في باريس في الأمر الصادر من رئيس المحكمة الابتدائية في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٩٦ م والذي جاء به :-

" إن مجرد طرح المصنف الفكري للتداول عبر شبكة الإنترنت يُعد شكلاً تقليدياً للمصنف ما دام أنه لا يوجد ترخيص من المؤلف صاحب الحق الاستثنائي بذلك "

ووقائع هذه القضية أن طالبين في المدرسة الوطنية العليا قد أوجدا بشكل رقمي على صفحاتهما " web " مصنف موسيقي محمي من قبل قانون حماية المؤلف وذلك دون تصريح من قبل الشركة المتنازل لها عن الحقوق المالية الخاصة باستغلال المصنف ولكن الذي يعنينا في مجال بحثنا ما أثبتته الأمر القضائي من أن الطالبين قد نسخا المصنف الموسيقي " لجاك بريل " وقد يسرا الاستعمال الجماعي له وهو يتمتع بحماية حق المؤلف وذلك دون تصريح من المؤلف الأصلي أو المتنازل لهم عن حق الاستغلال المالي^(١).

(١) د/ أسامة بدر " المرجع السابق " ص ٦٦.

ويُعد هذا التطبيق القضائي السابق مظهراً رائداً لبيان أن هذا التداول الإلكتروني الرقمي للمصنفات المحمية من قبل حق المؤلف عبر الإنترنت باتت تهدد الحقوق الأدبية للمؤلف وأيضاً الاستغلال المالي. ونجد أيضاً أن البث الإذاعي عبر التوايح الصناعية له تأثير على هذه الحقوق الأدبية والحق المالي المتمثل في الاستغلال المالي ولكن ما يعيننا أيضاً في هذا المضمار هو تحديد الجهة المسؤولة عن دفع حق المؤلف^(١).

ولعل حقوق المؤلف في ضوء هذه الإشكاليات والتقنيات الحديثة لتجد نفسها في مهب الرياح وتحتاج إلى مزيد ومزيد من الحماية . وتوصيفاً للمادة العاشرة من اتفاقية الجات التي قد أشرنا إليها نلاحظ أن برامج الحاسب باعتباره أعمالاً أدبية يبلور وبحق التيار السائد في المجتمع الدولي الآن إذ يتجاذب العالم الآن تياران هما :-

العلم والأدب. وأولها: قوامه قواعد التجربة والاختراع وبحث النظريات العلمية بروح الشك والرغبة في التحديث . وثانيها: يرى في التاريخ بدايته فيبحث من خلاله أوضاع الماضي ونقضها في محاولة لتقويم الأخلاق وتهذيب المشاعر وحثها على مسابقة المستجدات ومواكبة تقدمها وبات الصراع بين ثورة العلم على القيم الأخلاقية وبين استقرار الأصول الأدبية في مواجهة التطور العلمي الهائل ويوضع برامج الحاسب الآلي ضمن الأعمال الأدبية يعنى اقتراب هذه التكنولوجيا من مناطق المشاعر والأحاسيس التي تعد الشحنة الرئيسية للأعمال الأدبية فهل تفيد المادة سائلة الذكر أن التكنولوجيا كما أراحت عضلات الإنسان فيما مضى تتطلع الآن للسيطرة على عقائده وأخلاقه ؟ وهل تتضح الملاحظة السابقة ؟ نقول: إن أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا في مصر تولت بموجب القرار الجمهوري رقم ٢٦/٧ لسنة ١٩٧١ تنظيم التكنولوجيا بينما تشرف وزارة الثقافة على حماية المصنفات وحقوق المؤلف .

(١) د / محمد حسام محمود لطفي البث الإذاعي عبر التوايح الصناعية وحقوق المؤلف. القاهرة ٩٢ ص ٢١..

بينما نرى الجات قد اعتبرت الكمبيوتر أحد الأعمال الأدبية المشمولة بالحماية وسأيرها في ذلك القانون المصري الصادر عام ١٩٩٢ عندما قرر في مادته الثانية أن مصنفات الحاسب الآلي من برامج وقواعد بيانات وما يماثلها من مصنفات تحدد بقرار يصدر عن وزير الثقافة تدرج في الحماية المنصوص عليها في قانون حماية حقوق المؤلف أي أن القوانين المصرية باتت في حيرة بين اعتبار برامج الحاسب الآلي عملاً تكنولوجياً فيخضع لإشراف أكاديمية البحث العلمي وبين اعتباره عملاً أدبياً فيخضع لإشراف وزارة الثقافة^(١).

ولعل أيضاً البث الإذاعي عبر التوايح الصناعية له تأثير على الحقوق الأدبية والحقوق المالي للمؤلف ولكن يثور في هذا الصدد تحديد الجهة المسؤولة عن دفع حقوق المؤلف فنجد أن الخلاف يظهر هنا هي محطة الإذاعة الأصلية ؟ أم الجهة المسؤولة عن التابع الصناعي غير المباشر ؟ أم الجهة القائمة بتوزيع الإرسال على الجمهور ؟ فنجد أن الجهة المسؤولة عن البث الإذاعي المباشر الرأي يتعد على جعل هيئة الإذاعة الأصلية مسؤولة في مواجهة المؤلف عن احترام حقوق المؤلف الناشئة عن تضمين مؤلفاته لإرسالها المباشر الموجه إلى الجمهور. أما الجهة المسؤولة عن البث الإذاعي غير المباشر فتورها المشكلة بشكل أكثر تعقيداً لتعدد الجهات المهيمنة على المراحل السابقة على وصول البث الإذاعي للجمهور فنجد هيئة الإذاعة الأصلية " الهيئة الحاكمة " وهيئة التوزيع " الهيئة الموزعة " وهنا يثور التساؤل أيهما تلتزم في مواجهة المؤلف باحترام حقوقه الأدبية والمالية فنجد رأيين :-

الأول :- يذهب إلى أن الإذاعة الأصلية هي المسؤولة .

الثاني :- يقول: إن هيئة التوزيع هي المسؤولة .

ولكن الأصح أن الهيئتين معاً مسؤولتان عن حقوق المؤلف جنباً إلى جنب. فنجد أن التقنيات الحديثة من خلال السرد السابق قد شكلت اعتداء ملحوظاً على الملكية الفكرية؛ ذلك لأن هذه التقنيات قد تتضمن عدداً من

(١) الدكتور محمد حسام محمود لطفي البث الإذاعي " المرجع السابق " ص ١٦٦.

المصنفات المحمية ودمجها مع بعضها البعض وهو ما يسمى " الوسائط المتعددة " multimedia " ونظراً لأن هذه الوسائط المتعددة تمس الحقوق الأدبية والحق المالي للمؤلف.

بيد أن هناك جانباً من الفقه يرى أن مثل هذه التفاعلات قد تتضمن حماية للحق المالي أحياناً ولا تحمي الحقوق الأدبية مطلقاً لأنها تخلو من المحتوى الملزم قانوناً مما يصعب معه ملاحقة الاعتداءات التي تقع على الحقوق الأدبية للمؤلف^(١) فتتظلم المشرع لنتاج الفكر بهدف إلى حماية أرباب الأذهان بصوناً لملكات العقل البشري التي أودعنا الحق تبارك وتعالى إياها لتضيف إلى الحضارة الإنسانية إبداعات الفكر والفنون والاختراعات في تنافس مع ناموس الكون^(٢).

يبدو لنا أن وضع برامج الحاسب الآلي " الكمبيوتر " ضمن الأعمال الأدبية استهدف بالدرجة الأولى الاستفادة من إضفاء الحماية القانونية عليها لمدة طويلة بحيث تتكبد الدول النامية أموالاً طائلة لاستيراد هذه التكنولوجيا المتقدمة حتى يتسنى لها مواكبة التطور العلمي. وهناك منظور إسلامي لمواكبة هذه التحديات وعلى رأسها اتفاقية الجات ، فبقاعة بالغة وإيمان مطلق أتصور أن المنظور الإسلامي هو الفكك من قبضه التوجهات التي نفذ إلينا من دول إنتاج التكنولوجيا المتقدمة والتي تختلف قضاياها عن قضايانا ، وأتصور أن البداية تنبع من خطة دفاعية معلوماتية مشتركة للمثقفين الإسلاميين قوامها طرح رؤية عامة للزوايا المختلفة التي تحيط بحفظ الثقافة والفكر العربي والإسلامي بغاعية لوضع أطر عملية وتكنولوجية تلم الجهود المتناثرة والمفقودة في بوتقة نشاط منتج وفاعل وليس معنى ذلك اعتراض الأساذ الدكتور على وضع برامج الحاسب ضمن الأعمال الأدبية فقد وضعت بالفعل

(١) د/ مصطفى احمد فزاد العلوم السياسية في منظور العلاقات الدولية والسياسية الداخلية ص ٦٧.

(٢) د/ أسامة أحمد بدر الوسائط المتعددة بين واقع الدمج الإلكتروني للمصنفات وقانون حماية حقوق الملكية الفكرية ٢٠٠٤ ص ٤٥.

ولا بكاء على اللبن المسكوب كما لا يعترض سيادته على أن الجات قد منعت تأجير البرامج رغم أن المبادئ العامة وما وقر في ضمير المجتمع الدولي والداخلي تجيز ذلك التأجير وكل ما يقوله سيادته أن السيناريو يستهدف الآن من خلال التقدم العلمي وثورة المعلومات توسيع دائرة الثقافة العالمية غير أنه من الضروري ألا يكون لذلك التوسع تأثيره السلبي باستسلااب هذه الثقافة لخصوصية الثقافة الإسلامية والعربية وإفقادها لهويتها وذاتيتها ولا يخفي أن الثقافة الإسلامية لها كيائها ولا تغفل أن تقدم الإنسان نحو مزيد من الإنسانية لن يكون إلا بتفاعل حصاد الثقافات العالمية المختلفة وتبادل التجارب الفكرية ولن يتم ذلك إلا من خلال حوار حقيقي لا تتعارض فيه مصالح دول متقدمة مع مصالح دول فقيرة أو نامية . وهذا هو العرض السابق لسيادته من خلال منظور سيادته الإسلامي ورؤية اتفاقية الجات من سياق ما تقدم لا يخفي عن بالنا أن الثقافة الإسلامية لها كيائها ولا تغفل أن تقدم الإنسان نحو مزيد من الإنسانية لن يكون إلا بتفاعل مع الدول المتقدمة ولا يتصور أن ينص على برامج الحاسب الآلي كحق أنبي ومنع تأجيره في ضوء اتفاقية الجات كمبدأ أصيل وأساسي دون أن يكون له

دلالات ومضامين تستهدف بالدرجة الأولى محاولة تهميش بعض الثقافات أو عزلها رغم جذورها الثابتة في التاريخ^(١).

ولعل الواقع الذي نعيش في ظله والدولة التي نعيش في كنف قوانينها لتلمس بالضرورة مكانة المؤلف وكيفية أنه قام بالتأليف وقدح زناد فكره في مؤلف لايد له من حمايته.

ولعل ذلك ليوضح لنا مدى الأهمية القصوى لحماية المصنفات الفنية أو الأدبية من أي اعتداء يقع عليها سواء أكانت هذه الحماية قانونية أم حماية بواسطة التقنيات ذاتها من العبور السري عبر البوابات الإلكترونية بما يسمى بالمواقع على اختلاف أنواعها وهو ما يجد المؤلفات الأدبية أو الفنية أو العلمية

(١) د / مصطفى احمد فؤاد " المرجع السابق " ص ٦٩ ، ٧٠ .

ولعلنا نجد ذلك سهلاً ميسوراً في ظل التقنيات العالية والحديثة ولعلنا نستطيع أيضاً أن نقول: إن الدعامات الحديثة من وسائل متعددة كمبيوتر، وإنترنت، ومحمول، ودش وغير ذلك .

مما يستجد من دعامات عالية الجودة ليضرب لنا مثلاً أيضاً أنها تستطيع بدورها حماية المؤلف ولعلنا نجد كما قلت سابقاً أنه وإن كانت هذه الدعامات التقنية تستطيع حماية الحق المالي للمؤلف فإنها لا تستطيع حماية الحقوق الأدبية للمؤلف لأن هذه الدعامات تستهدف الربح ولا تفكر في مكانه المؤلف أو ما يحتويه التعديل أو التحويل أو التغيير في الإساءة للمؤلف فلا يعرف مدى الإساءة للحقوق الأدبية للمؤلف سوى المؤلف نفسه فالوسائل الحديثة هي عبارة عن آلات بترقيم (١٠ ، ١) لا تعرف الأحاسيس ولا المشاعر ولا العواطف فهي آلات تستهدف الربح فقط ولا سيما وإن كانت تقدر الحقوق الأدبية للمؤلف بالمال وهذه تعد كارثة بكل المقاييس ولا تنكر إنه من المفترض أن يؤدي استخدام الحاسب والإنترنت إلى جعل الحياة أكثر سهولة والأعمال أكثر كفاءة وهذا بالفعل ما يحدث ولكن هناك الكثير من الأشياء التي يجب أن نحميها خلال هذا التعامل كي نتمتع بحياة رقمية آمنة ومنها ما يلي^(١):-

(١) **حماية الأطفال** :- يمثل الإنترنت مصدراً مهماً من مصادر المعلومات لأطفالنا سواء خلال تعاملهم مع واجباتهم المدرسية أو خلال الأنشطة الترفيهية المتعددة التي يمكن أن يستمتعوا بها على الشبكة - يتعرض الأطفال أيضاً لمواقف يجب أن نبعدهم عنها وذلك من خلال التوجيه المستمر لهم وإرشادهم للأشياء التي يجب الانتباه إليها خلال تعاملهم مع الشبكة مثل عدم التعامل مع الغرباء وتجنب الدخول على المواقع التي لا يعرفونها .

(١) جريدة الأهرام المصرية عدد يوم الثلاثاء الموافق ٢٣/٦/٢٠٠٩م، ص ٢٦ (الحاسبات في سطور).

(٢) حماية الحاسب :- يتطلب منا تثبيت ثلاثة أنواع من برامج الحماية وهي :-

(أ) برامج مقاومة الفيروسات. (ب) برامج مقاومة البرامج التجسسية.

(ج) برامج مقاومة القرصنة.

وهذه الأنواع الثلاثة ضرورية للمحافظة على الحاسب من المخاطر

المتعددة التي يتعرض لها .

(٣) حماية البيانات الشخصية (المعلومات) :- التي نقوم بإدخالها على مواقع

الإنترنت مهمة ويجب ألا نتعامل معها إلا من خلال المواقع الشهيرة

والأمنة ليست فقط البيانات المالية مثل رقم بطاقات الائتمان ورقم حساب

البنك ولكن أيضاً بياناتك الشخصية مثل الاسم والعنوان ورقم الهاتف

يجب الحرص عليها وخاصة عند التعامل مع أشخاص لا نعرفهم في

مواقع الشبكات الاجتماعية مثل الفيس بوك وغيرها.

(٤) الحماية من البريد الإلكتروني :- مخاطر متعددة يمكن أن تصل إلينا من

خلال البريد الإلكتروني ولعل من أهمها الفيروسات وبرامج التجسس. لا

تقوم بفتح الملفات الملحقة بالرسائل إلا بعد التأكد تماماً من الشخص الذي

أرسلها وإنك تعرف ماذا يوجد بها فإذا ساورك الشك في أي رسالة

إلكترونية فقم بإلغائها على الفور ولا تثق في أي رسالة تخبرك بفوزك

بجائزة مهما كانت صياغاتها مغرية فلا توجد جوائز توزع عشوائياً على

شبكة الإنترنت .

(٥) حماية كلمة السر :- حماية كلمات السر التي تتعامل بها مع مواقع

الإنترنت مثل البريد الإلكتروني والشبكات الاجتماعية وغيرها تبدأ

بالاختيار الجيد لكلمة السر نحن ننصح ألا تقل كلمة السر عن ستة حروف

ويجب أن تمزج الحروف بالأرقام لكي تجعل كلمة السر أكثر صعوبة في

توقعها لا تعطى كلمة السر لأي شخص آخر سواء أكان صديقاً أو زميلاً

في العمل فتسرب كلمة السر قد توقعك في مشاكل كثيرة .

(٦) **خطّة الطوارئ :-** وذلك إذا أصاب حاسبك فيروس على سبيل المثال يجب أن يكون لديك نسخة احتياطية من ملفاتك المهمة كما يجب أن تكون جاهزاً باسطوانة النوافذ إذا اضطرتت إلى إعادة تثبيت نظام التشغيل .
أحرص أيضاً على وجود اسطوانات الوحدات الخارجية مثل الطبعة والاسكتر فقد تضطر إلى إعادة تثبيت برامج تشغيل هذه الوحدات .
من العرض السابق يتبين لنا أن الإنترنت والكمبيوتر شيئان لا يمكن إغفالهما ، ولا يمكن إغفال مدى تأثيرهما على الحقوق بصفة عامة ، وعلى حق المؤلف وإبداعاته الذهنية بصفة خاصة ولعلنا نقف عندما يسمى بالتعاقد الإلكتروني عبر شبكات الإنترنت وهي التي تؤثر على المؤلفات الذهنية والإبداعات الفكرية للمؤلف .

فقد يتم بين المؤلف وبين ناشرين عالميين ما يسمى بالصفة ذات التوقيع الإلكتروني التي كما قلت سابقاً: إن الإنترنت يستهدف الجانب المادي البحث دون الإحساس بالمشاعر أو العواطف أو غير ذلك من الجوانب الأدبية للمؤلف ، ولعل إبرام العقود ذات التوقيعات الإلكترونية أكثر أماناً وحماية للمؤلف أو لأي شخص آخر يقوم بإبرام مثل هذه العقود .

فما ماهية التوقيع عبر الوسائل الالكترونية؟^(١)

عرفه القانون (رقم ١٥ لسنة ٤٠٢) في مادته الأولى فقره ج ما يوضع على محرر إلكتروني ويأخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها . يكون له طابع منفرد يسمح بتحديد شخص الموقع ويميزه عن غيره .

من هذا النص يتضح أن التوقيع عبر الوسائل الالكترونية يختلف من حيث الشكل عن التوقيع التقليدي أو الكتابي فهذا الأخير يكون نتاج حركة يد الموقع في صورة إمضاء أو ختم أو بصمة على وسيط مادي غالباً ما يكون

(١) مجلة روح القوانين مجلة علمية تصدر عن أعضاء هيئة تدريس كلية الحقوق جامعة طنطا الجزء الأول العدد ٣٧ إصدار يناير ٢٠٠٦ ص ١٤ .

دعامة ورقية على حين يتم التوقيع عبر وسيط إلكتروني من خلال أجهزة الحاسب الآلي والإنترنت فهو مجموعة من الإجراءات يعبر عنها بالكود على شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو شفرات أو حتى أصوات أو صور شريطة أن يكون لها طابع منفرد بصاحبها^(١).

ونلاحظ أن من صور التوقيع عبر الوسائل الإلكترونية ما يحدث الآن من استخدام بطاقات ممغنطة مقترنة برقم سري لسحب النقود من أجهزة الصرف الآلي وشراء السلع والخدمات من بعض المحلات حيث تتم عملية السحب من خلال قيام العميل بإدخال بطاقته الممغنطة إلى جهاز السحب الآلي الذي يطلب منه إدخال رقمه السري فإذا كان الرقم السري غير صحيح لم يستجب الجهاز لطلب العميل أما إذا كان الرقم صحيحاً فإن الجهاز يطلب من العميل تحديد المبلغ الذي يحتاجه عن طريق لوحة المفاتيح المقترنة بالجهاز ويعتبر هذا الرقم السري توقيعاً إلكترونياً من العميل على المبلغ المسحوب وبالتالي يكون من حق البنك أن يحتج به عليه .

من خلال السرد السابق لإحدى صور التوقيع عبر الوسائل الإلكترونية فإنني أستطيع أن أقول: إنه قد يتم بين المؤلف وبين الناشر لأي دور نشر في أي بلد كانت ما يسمى بالتوقيع الإلكتروني هذا ويتم ذلك من خلال الكمبيوتر والكاميرا المتصلة به والدعامة التقنية الأكثر منه وهي الإنترنت فقد يجتمع المؤلف والناشر ويتفقا فيما بينهما على إبرام صفقه بأن يقوم المؤلف ببيع مؤلفاته ويقوم الناشر بالتثبيت للدعامة التقليدية وترقيمها في صورة دعامة تقنية حديثة وذلك بعد إتفاقهما على المبالغ المالية التي يحصل عليها المؤلف من الناشر مقابل أن يعطيه مؤلفاته لتثبيتها وترقيمها وإذا اتفقا الطرفان على إبرام الصفقة فعندئذ يقومان بما يسمى بالتوقيع الإلكتروني سالف الذكر وببرمان الصفقة .

(١) د / محمد حسين منصور الإثبات التقليدي والإلكتروني دار الفكر الجامعي ٢٠٠٦ ص ٢٧٩.

والشريعة الإسلامية تتماشى أيضاً مع ما ذكره فعلماء الفقه الإسلامي
يشترطون في الدليل الكتابي حتى يكون حجة في الإثبات شروطاً ثلاثة :-^(١)

(١) أن تكون الكتابة واضحة أي ظاهرة مستبينة لا لبس فيها ولا غموض
دونما نظر إلى اللغة التي تمت بها الكتابة وتقدح الكتابة عندهم وتكون
حجة بأي لغة يفهم المخاطب بها مقصودها .

(٢) أن تكون الكتابة ثابتة أي مدونة على مادة لا تحول دون الاطلاع عليها
دونما نظر إلى الشكل الذي تتم به فتصح الكتابة بالحبر ونحوه كالنقر على
مادة صلبة كما تصح على الورق وعلى كل سطح يثبت عليه الخط
كالنوب والحجر والجلد.

(٣) أن تؤمن الكتابة من التزوير فإذا حدث للقاضي شك في نسبة الكتابة إلى
المدعى عليه كان على المدعى أن يقيم بالبينة على أن الكتابة صادرة من
المدعى عليه وإلا أهمل دليله . ويتطابق الشروط الثلاثة على الكتابة
الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني يلاحظ أن الكتابة الإلكترونية ينطبق
عليها الشرط الأول والثاني فالكتابة الإلكترونية كتابة واضحة كما أنها
كتابة ثابتة لا تحول دون الاطلاع عليها .

أما الشرط الثالث: فلا ينطبق عليها ذلك لأنها على خلاف المحررات
التقليدية حيث يمكن إحداث تغيير بها حذفاً أو إضافة دون أن يظهر لذلك أي أثر
مادي يمكن ملاحظته وعليه يكون من حق القاضي في الشريعة الإسلامية أن
يطلب من مدعى الإثبات إقامة الحجة على نسبة التوقيع الإلكتروني إلى المدعى
عليه .

لأن القاعدة الفقهية تنص على أن " البينة على المدعى واليمين على من
أنكر " .

(١) د / محمد مصطفى الزحيلي وسائل الإثبات في المعاملات المدنية والأحوال الشخصية
رسالة دكتوراه ص ٤١٨ .

ولعلنا نصل بعد تحدثنا عن مجالات الخطورة الكامنة في الإنترنت من التعدي السافر على حقوق المؤلفين الذين افنوا زهرة أعمارهم في مؤلفات لا بد لهم أن يحصدوا ثمرتها . وسؤال يتبادر إلى الذهن..... من هو المراقب على تطبيق الحماية من عدمها ؟

إننا نحيا في ظل مجتمع إسلامي ولعل ما كتب في جريدة الشرق الأوسط حول مشروع قانون الملكية الفكرية يبين لنا الإجابة على هذا السؤال^(١).

فقد أكد علماء الشريعة الإسلامية وأساتذة القانون أن الشريعة الإسلامية تحذر أن يُسبب أي فكر أو ابتكار لغير صاحبه، وأن التعدي على حقوق المؤلف المادية أو الأدبية لتقليد نتاجه الفكري أو سرقة مصنفه العلمي من الأمور المنهي عنها شرعاً لأنها أكل لأموال الناس بالباطل ، وأشاروا إلى أن الفقه الإسلامي يحمي الحقوق ويحدد الواجبات ، ومن الحقوق التي يكفل لها الحماية ثمار الفكر البشري. وأن منطق الحماية المكفولة للملكية الفكرية يُبعث من القاعدة الشرعية المستمدة من قول النبي صلى الله عليه وسلم " لا ضرر ولا ضرار ".

وطالبوا خلال المناقشات التي دارت أخيراً في ندوة " الملكية الفكرية : الحماية الشرعية والقانونية " التي نظمها مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر بضرورة إطلاق وتشجيع روح الإبداع والابتكار لدى الباحثين والمفكرين من أبناء الدول الإسلامية حتى تتعاضد مساهماتهم في مجالات الملكية الفكرية بالإضافة إلى سند ومراجعة القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية على ضوء اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية " تريس " " trips " المنبثقة عن اتفاقية الجات " gatt " لدى جميع الدول الإسلامية واقعاً يقيد المقتن الوطني بعد تطبيقها وأثارت مناقشات الندوة جدلاً ساخناً بين الفقهاء وخبراء القانون حول مشروع قانون الملكية الفكرية

(١) جريدة الشرق الأوسط الأحد ١٥ ربيع الأول ١٤٢٣ هـ - ٢٦ مايو ٢٠٠٢ العدد ٨٥٨.

الذي كان مطروحاً أمام مجلس الشعب المصري " البرلمان " حيث اعترض البعض^(١) على بعض بنود جاءت في مشروع القانون مثل البنود الخاصة بحماية حقوق المؤلف حيث ورد في بنود القانون عبارة " حماية حقوق الملكية الفكرية والحقوق المجاورة " وليس هذا من الفقه الإسلامي حسب تعبير سيادته ولكنه من الفقه الانجلوسكوني ، وطالب بمراعاة صياغة القانون في مجلس الشعب صياغة صحيحة وبالألفاظ واضحة ؛ حيث وردت عبارات غير مفهومة في سياق مشروع القانون . والبعض يرى^(٢) أن مشروع القانون جاء متكاملًا وشاملاً لحماية كل حقوق الملكية الفكرية فيما عدا الأسماء التجارية، وأن هذا القانون الهدف منه التيسير والتبسيط ليس فقط على أصحاب حقوق الملكية الفكرية وإنما أيضا على القائمين على تطبيق هذا القانون .

وقال البعض^(٣): أن مشروع القانون قد أعد إعداداً جيداً بهدف تعظيم الاستفادة من الإيجابيات التي تضمنتها هذه الاتفاقية حماية للمبدع والمبتكر المصري والتخفيف إلى أقصى درجة ممكنة من الآثار السلبية التي قد تترتب على تطبيق اتفاقية " التريبس " TRIPS " وأثار أن الإسلام فرض على الحاكم أو السلطة المنوط بها الحفاظ على فكر الأمة وتراثها أن يتخذ من التدابير والوسائل التي تمكن صاحب كل مصنف أو عمل علمي أو فني أو إيماني من حماية حقوقه عليه ولم يلق بأعباء ذلك على المؤلف وحده لأن الفكر الصحيح المصون عن العبث والسرقة يؤدي إلى صلاح الأمة حتماً ويشجع على الابتكار والإبداع بينما اعترض البعض^(٤) على التعديل الذي أدخل على مشروع القانون الجديد لما ينطوي عليه من عدوان على المؤلفين ولما فيه من إطلاق سلطات ممثل السلطة التنفيذية وهو وزير الثقافة على المؤلفين دون مبرر يرضيه

(١) الدكتور صوفي أبو طالب رئيس البرلمان الأسبق.

(٢) الدكتور " حسام بدرأوى " جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ٢٦ مايو عام ٢٠٠٢م.

(٣) الدكتور " محمد عبد الحليم عمر " مدير مركز صالح كامل الاقتصادي الإسلامي بنفس الندوة المذكورة.

(٤) استاذنا الدكتور " محمد حسام لطفي ".

المنطق الفعلي السليم . ولعلنا نصل بذلك إلى أن الشريعة الإسلامية الغراء والبرلمان وهو مجلس الشعب هما اللذان يحظيان بالحماية المنشودة للمؤلف . والبرلمان هو المراقب على تطبيق هذه الحماية . ونجد أن الانتهاكات التي تقع على المؤلفين انتهاكات صارخة لأن هذا الزمان الصعب الذي نعيشه والذي يحاول فيه الكبار وكبار الكبار في هذا العالم أن يستخدموا لأنفسهم على كل شيء ولا يتركوا لنا ولأمثالنا إلا الفتات . هذا الزمان أمكن تلخيصه في شعار واحد تفجر عندما قرر الزعيم " نيلسون مانديلا " أن يتحدى هؤلاء الكبار وأن يتحدى منتجي الدواء الذين أنتجوا دواء لعلاج الإيدز وحجبه عن الفقراء ثمنه ثلاثون ألف دولار قرر أن يتحداهم كما تحدى التفرقة العنصرية تحداهم ولم يعترف بحقوق الملكية الفكرية لهذا الدواء فرفعوا عليه دعوى قضائية وفيما كانت محكمة " جوهانسبرج " تنتظر القضية تظاهر الفقراء ماتفين " الأرواح قبل الأرباح " ^(١).

يفهم من ذلك أن القانون هو الذي قنن هذا الحق، وأن القانون هو الذي يحدد نطاقه فيوسع فيه ما شاء أو يضيق ويسلبه من بعض المؤلفات ويعيد منحه لها فإنه للتعرف على طبيعة هذا الحق القانوني ووزن أحكامه ينبغي معرفة البيئة التي وجد فيها والمؤثرات والدوافع والأهداف في صياغة أحكامه . إن القوانين المنظمة لهذا الحق في العالم الإسلامي استنسخت من القوانين الغربية وهذه الأخيرة وجدت في بيئة النظام الرأسمالي وفي هذه البيئة تلعب المنفعة المادية والقيمة المحسوبة مالياً الدور المهم . وفي ضوء هذا المعنى تفسر مقاصد وأهداف وسلوك البشر المكمون بمقتضيات ومؤثرات تلك البيئة وفي هذه البيئة لا يدخل في الحساب والاعتبار أن مؤلفاً يبذل جهده في التأليف لا يبتغي إلا وجه الله ويطلب الجزاء الإلهي لقاء نفع الخلق ويؤدي واجب الجهاد باللسان والقلم ويستجيب لله في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويعتقد أنه لأن يهدي الله به رجلاً واحداً خير له من حمر النعم وأن العلم النافع صدقة

(١) د / رفعت السعيد مجلة المحيط الثقافي فبراير ٢٠٠٢م.

جارية إلى يوم القيامة . وأن ما عند الله خير وأبقى وأجل من أن يستعيز عنه ثمنا بخساً دراهم معدودة . ويقتصر أن ما عند الله إنما ينال بإخلاص النية ورفض أن يشابه بحفظ النفس الفانية وأن تعظم حجم العمل وتأثيره في نفوس المتلقين إنما يكون بقدر ما يضع الله فيه من البركة وله من القبول وذلك إنما يكون بالإخلاص الذي لا حظ للنفس فيه ولذلك كان أصعب شيء على النفس كما قال الإمام " الجيد " رحمه الله^(١).

ونلاحظ وجود ما يسمون بحيتان الثقافة وهم من يطلق عليهم الناشرون الذين يقومون بالسيطرة على حقوق المؤلف وابتكاراته العلمية والفنية . ومن منطلق ذلك فليس غريباً أن نجد أحد المثقفين يقول " لا نبالغ إذا قلنا أن الصواريخ التي تطلقها الولايات المتحدة الأمريكية لتحمل سفن الفضاء لم تكن لتغادر قاعدة كيب كافاريفال لو لم يكن الخوارزمي قد وضع الأساس للمعادلات الرياضية التي بدونها يستحيل تصميم الصاروخ أو المركبة الفضائية . هذا القول لا يحمل أي مبالغة إذا أخذنا في الاعتبار أن أهم خاصية للعلم والثقافة أنها تراكمية وتشبه في بنائها الطبقات الرسوبية التي تحمل بعضها بعضاً ويعتمد فيها اللاحق على السابق^(٢).

من ناحية أخرى فإنه من المشروع تماماً كما مر بنا أن يحصل المبدعون على مردود عادل لأعمالهم وإبداعاتهم .

لكن السؤال هو هل ستوفر اتفاقية " التريس " إمكانية إعطاء الحق لأصحابه ؟

وهل تقدر على حماية مصالح الغالبية من الموسيقيين والمؤلفين والكتاب والممثلين والمصممين والرسامين والمخرجين ؟

(١) موقع الإسلام وقضايا العصر " الثقافة والفكر " تحت سؤال هل للتأليف الشرعي حق مالي الشيخ " صالح الحصين " ٢٠٠٥/١/٦م.
الدكتور / سعد هجرس سرقة علنية وعولمة كاذبة - مجلة المحيط الثقافي ص ٧٢ القاهرة ٢٠٠٠م.

(٢) د / رفعت السعيد مجلة المحيط الثقافي فبراير ٢٠٠٢.

إننا نشاهد حالياً معركة حتمية على صعيد الاندماج في حقل الثقافة على النحو الذي رأيناه في اندماج شركتي أمريكا أون لاين وشركة تايم وارز العملاقين وأن يؤدي ذلك في المستقبل القريب إلى تحكم حفنة من الشركات بحقوق الملكية الفكرية في كامل الناتج الفني تقريباً في الماضي والحاضر .
ويثار في الأذهان تساؤلاً حول مدى إعتبار تصميمات المهندسين المعماريين وحساباتهم وآرائهم التقنية من قبيل المنتجات؟

بداية ليس هناك ما يمنع من إعتبار مثل هذه الأعمال من قبيل الأموال حيث إن لها قيمة مالية فضلاً عن أن أخطاء التصميم تؤدي عادةً إلى عيوب في التصور من شأنها الإضرار بسلامة العقار وبالتالي تسبب أضراراً للأشخاص والأموال.

ومع ذلك لا يمكن معاملة هذه الأخطاء على ضوء قواعد المسؤولية الجديدة لأن المشرع الفرنسي يرتب مسؤولية المهندسين المعماريين بشأن تصميماتهم وحساباتهم وآرائهم الفنية طبقاً لحكم المادة ١٧٩٢ من القانون المدني الفرنسي فضلاً عن أن عمل المهندس له طبيعة ذهنية وبالتالي لا يمكن اعتبار هذا العمل من قبيل المنقول الملحق بالعقار حيث أن الإلحاق له طبيعة مادية وليست معنوية "ذهنية" وعلى ذلك فإن المهندس المعماري لا يعد منتجاً في مفهوم قواعد المسؤولية الجديدة ولكننا نجد مسؤوليته ذو طبيعة خاصة^(١).

ماهية الملكية المعنوية

قبل التطرق لتعريف الملكية المعنوية يحضرني سؤال ألا وهو:-

هل لهذه الملكية جذور أم أنها وليدة حديث ؟

فبالبحث نجد أن لهذه الملكية الفكرية جذوراً قديمة إلى حد ما . وقد كان الحكماء في الماضي يعرضون أحياناً مكافآت على الأشخاص الذين يقومون بتطوير أشياء مفيدة وجميلة . بينما كان النظر إلى مثل هذه المكافآت يمثل حافزاً

(١) د/ محمد محي الدين إبراهيم سليم، مخاطر التطور ، المرجع السابق ص ٣٩ ، ٤٠ .

شخصياً للإبداع إلا أنها كانت في بعض الحالات تؤدي إلى اقتراب لأي مخترع أو مصمم أو مبدع من دائرة اهتمام الحاكم.

وفي نهاية القرن الثالث قبل الميلاد كتب المؤرخ الإغريقي فيلاركوس؛ أن حكام المدينة الإغريقية سيباريس (Sybaris) قد أصدر ما يشبه البراءات لأطعمة جديدة. وكان الاتجاه المتبع بالنسبة لتشجيع الابتكارات والتقدم ينحصر في عرض الجوائز والعطايا للمبتكرين. وكان الإغريق القدامى يعملون مسابقات لتقديم المكافآت والجوائز الخاصة بالإنجازات المتميزة في العديد من المجالات.

وتمثل الألعاب الأولمبية إحدى تلك المسابقات إضافة إلى مسابقات الأداء التي كان الإغريق يقومون بها مثل (العزف على الفلوت- الغناء- التمثيل والخطابة- إلقاء شعر هوميروس الرقص إلى غير ذلك^(١)).

فحماية الابتكارات سواء أكان ذلك من خلال براءة الاختراع أم عن طريق المعلومات غير المفصح عنها في مجال حقوق الملكية الفكرية وفروعها المختلفة لم يحدث فجأة وإنما جاء ثمرة لجهد دموب من المجتمع الدولي ولا نبالغ إذا قلنا إن هذا التطور نبت منذ أن بدأت الصناعة والتجارة بالظهور والتطور وذلك بحكم أن الطبيعة والقطرة الإنسانية تهدف إلى الاستئثار بالأشياء وحمايتها أو على الأقل أن الإنسان كان حريصاً على حماية بعض المعلومات والأسرار التجارية الخاصة بصناعته ويشعر عند الاعتداء عليها أن هناك ضرراً فادحاً لحق به مما يجعله ينشد باستمرار جبر الضرر الذي لحق به.

وتُعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة من الدول الرائدة والسابقة في حماية الأسرار التجارية حيث عرفت المملكة المتحدة أول قضية تتعلق بأسرار التجارة عام ١٨٤٩م وهي القضية التي طلب فيها الأمير ألبرت حماية رسوماته التي تعدى عليها لأحد مالكي دور الطباعة وأصدر

(١) د/علي عبد الرحمن علي، حماية حقوق الملكية الفكرية الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية، نوفمبر ٢٠٠٥م، والمعد/م. محمد طلعت زايد ص ١٦، ١٧.

يومها مجلس اللوردات حكماً أكدت فيه أن تلك الأعمال تنتهك مبادئ العدالة والثقة وقانون العقد، وفي الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٣٧م كانت قضية vick v welch وقضت فيها المحكمة العليا بأن العقود التي تفرض شروطاً يهدف منها الحفاظ على السرية للمعلومات التجارية لا تُعد قيداً غير قانوني على التجارة^(١).

فمع قيام الثورة الصناعية في النصف الأخير من القرن التاسع عشر ظهرت الاختراعات الحديثة، مما أدى إلى التقدم العلمي والتكنولوجي. وقد واكب ذلك حدوث تغييرات اقتصادية هائلة حيث تدفق الإنتاج وزادت المبادلات التجارية بين الدول وكان لذلك أثر في ظهور علاقات اقتصادية تطلبت وضع أنظمة قانونية جديدة لحماية حقوق الملكية الفكرية، مما دفع التشريعات المقارنة إلى زيادة الاهتمام بتنظيم حقوق الملكية الفكرية بشقيها الملكية الصناعية والملكية الأدبية والفنية على المستوى الدولي ومن ثم تمتع أصحاب حقوق الملكية الفكرية بحماية اختراعاتهم ومبتكراتهم الفنية والأدبية.

وكان الدافع لذلك أن الدول المتقدمة صاحبة نصيب الأسد من الاختراعات المصدرة وجدت أن الحماية التي تمنحها التشريعات الوطنية لحقوق الملكية الفكرية لم تحقق القدر المطلوب من المحافظة على مصالحها؛ لأن الحماية كانت محدودة ف نطاقها لم يتجاوز الحدود الجغرافية للدول التي تعترف بهذه الحقوق وهذا دفع الدول المتقدمة منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى العمل الجاد من أجل بسط حماية حقوق الملكية الفكرية على المستوى الدولي من خلال الاتفاقيات الدولية التي تكون محل إلزام للدول الأعضاء^(٢).

(١) د/ فارس مصطفى محمد المجالي حماية المعلومات غير المفصح عنها في قوانين الملكية الفكرية دراسة مقارنة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة عين شمس ٢٠٠٨ ص ٩، ١٠.

(٢) د/ عبد الرحمن عنتر عبد الرحمن "حقوق الملكية الفكرية وأثرها الاقتصادي" دار الفكر الجامعي، الأزريطة الإسكندرية ٢٠٠٩ ص ٩ وما بعدها.

أما عن الوقوف على ماهيتها فبالبحث والتحرى عن حقيقة الملكية المعنوية لم نجد تعريفاً لها ولكننا نرى تفصيلات على مدلول الملكية المعنوية منها : أنها حقوق ترد على أشياء معنوية غير محسوسة من نتاج الفكر تجعل لصاحبها الاستئثار بنتاجه الذهني بصفة عامة أيًا كان نوعه بحيث ينسب إليه ما أنتجه كالإنتاج الفني والأدبي كما تجعل له كذلك الحق في أن يستغل ما أنتجه استغلالاً مالياً^(١).

وهو ما يعني أن لمالك الحقوق المعنوية سلطتي الاستعمال والاستغلال مما يعني أن له ما يسمى بالحقوق الأدبية والحق المالي . والملكية الذهنية هي التي ترد على أشياء غير مادية ولا تترك الحقوق الناشئة عنها بالحس المجرد وإنما تدرك بالفكر لأنها نتاج ذهني خالص ومنها حق المؤلف، حيث يرد في المقام الأول منه على شئ غير مادي وقد اصطلح على تسمية هذه الأشياء "الملكية الأدبية والفنية" وحق الشخص عليها هو حقه على نتاج ذهنه وثمره فكره أيًا كان المظهر الذي يتخذه هذا النتاج أو تلك الثمرة^(٢).

فحقوق الملكية الفكرية هي حق المؤلف والمبتكر والمفكر والمخترع في منع الآخرين من استغلال اختراعاتهم وتصميماتهم وأفكارهم وما أبدعته عقولهم .

فالقيمة الحقيقية لبعض السلع مثل الأدوية والمنتجات عالية التقنية والكتب والأفلام وغيرها لا تتمثل في المواد المصنوعة منها هذه المنتجات سواء كانت بلاستيك أو معدن أو ورق أو خامة كيميائية بل فيما تضمنه السلعة من فكر واختراع وتصميم يحق لصاحبه تسجيله وتوفير الحماية اللازمة له والتي تحول دون استغلال الآخرين له بغير إذنه وموافقته. وترتيباً على ذلك فإن الملكية الفكرية هي القواعد القانونية المقررة لحماية الإبداع الفكري المفرغ ضمن

(١) د / توفيق حسن فرج المرجع السابق ص ٨٦ ، ٨٧.

(٢) د/رضا مترولي وهذان، حماية الحق المالي للمؤلف ٢٠٠١م، دار الجامعة الجديدة للنشر ص ١٢، ١٣.

مصنفات مدرجة حماية" الملكية الفنية والأدبية " حقوق المؤلف أو حماية العناصر المعنوية للمشاريع الصناعية والتجارية" الملكية الصناعية"^(١).

وملكية الإنسان لنتاج ذهنه وثمره فكره ومبتكراته هي الملكية التي تتصل بذاته وتتجسد فيها شخصيته ومن المعروف أن حق الملكية أوسع الحقوق العينية الأصلية نطاقاً. من ذلك يمكن أن نقرر بأن الحق المالي للمؤلف يدخل ضمن نطاق الحقوق العينية الأصلية، ويعتبر حقاً من حقوق الملكية الخاصة^(٢).

والمثال للقانون المدني القديم يجد نص المادة ٨٦ مدني تنص على الأشياء غير المادية بقولها " الحقوق التي ترد على شيء غير مادي تنظمها قوانين خاصة والشيء غير المادي هو الذي يدرك بالفكر المجرد ولا يدرك بالحوس " فهذه الأشياء هي الأفكار والآراء المستحدثة والمخترعات بمعنى كل ما ينتج عن الفكر الإنساني يكون محلاً لمثل هذه الحقوق . ويشمل هذه الحقوق أيضاً الملكية الصناعية وهي الخاصة بحقوق الاستثنائية الصناعي التي تخول لصاحبها أن يستأثر قبل العامة باستغلال ابتكار جديد أو استغلال علامة مميزة^(٣).

ولا شك أن هناك علاقة ارتباط قوية بين مستوى تقدم المجتمع والملكية الفكرية التي يفرزها لتشارك بدورها في تغير هذا المجتمع أي أن كل مجتمع جدير بالملكية الفكرية التي يستحقها، ومن المؤكد أن الملكية الفكرية وهي نتاج ذهن لها من القوى في إحداث التغير في الوقت الحالي أكبر من أي فترة زمنية أخرى سابقة بزيادة التأثير المتبادل بينها وبين كافة قطاعات المجتمع بحيث يمكن القول أن الملكية الاقتصادية هي من المصادر الرئيسية للقوى الاقتصادية في عالم اليوم.

ولا غرو أن تمتلك الدول المتقدمة زمام المبادرة في ميدان الملكية الفكرية نظراً لتوافر المناخ الملائم والمساعد على الإبداع والاختراع ويؤازر

(١) د/علي عبد الرحمن، المرجع السابق.

(٢) د/ عبد الرزاق حسن فرج، الحقوق العينية الأصلية (حق الملكية)، ص ١٣، ١٩٧٥.

(٣) د / لاثين الغياتي، المرجع السابق ص ١٨٣.

ذلك بينان اقتصادي متقدم فضلاً عن الإنفاق المتزايد على البحوث والتطوير. كل ذلك وغيره أتاح للدول المتقدمة قدرة تنافسية في هذا المجال والمؤلفات والمصنفات الفنية المبتكرة تمتلكها تلك الدول أو شركاتها أو مؤسساتها. وتوجد ثمة ارتباط بين زيادة حجم الإنفاق على البحوث والتطوير وزيادة حجم قطاع الملكية الفكرية ومن ثم زيادة حجمها في التبادل الدولي الأمر الذي يترتب عليه مواجهتها لعدد من المشاكل عند عبورها الحدود الدولية تمثل الغش التجاري وعدم وجود حماية كافية^(١).

وقد ذهب البعض^(٢) إلى أن الحق يقال في بعض الأحيان أنه إما مادي أو غير مادي وهذا القول لا أساس له لأنه ذهب إلى أن الحق يكون دائماً غير مادي والمادي هو الشيء محل الحق ، أما الحق فهو معنوي أي يقوم في الفكر مجرداً غير محسوس . وكل من الحق العيني والحق الشخصي وهما الحقان للذات يقعان على الشيء المادي هو معنوي ولا يمكن أن يكون ماديًا . فحق الملكية معنوي يقع على شيء مادي وكذلك الحقوق العينية الأخرى أصلية كانت أو تبعية كحق الانتفاع وحق الارتفاق وحق الرهن وحق الامتياز والحقوق الشخصية جميعها سواء أكان محلها نقل حق عيني أو كان عملاً أو اقتناعاً من عمل معنوية لا مادية وإن كانت تتعلق بأشياء مادية فالحقوق معنوية دائماً والشيء المادي هو محل الحق وليس الحق ذاته .

فالحقوق المعنوية على رأى البعض تعتبر هي الحقوق وما عداها من حقوق مادية تُعد هي محل الحق وليس الحق ذاته . والحقوق قديماً كانت تقسم على حقوق عينية وحقوق شخصية ويعود هذا التقسيم إلى القانون الروماني في القدم . والذي واجه مشكلة نسخ المؤلفات محاولة منه إلى حماية المؤلف بل واقتراح بعض الحلول التي تحمي المؤلف وحقوقه.

(١) د/على عبد الرحمن على، المرجع السابق ص ١٨، ١٩.

(٢) د / عبد الرزاق السنهوري، المرجع السابق ص ٢٥٤.

إلا أن الحقوق المعنوية تنقسم إلى مجموعتين مختلفتين :-

- المجموعة الأولى : هي حقوق الملكية الصناعية والتجارية ويقصد بها الحقوق التي تكفل للمصانع أو التاجر حماية العناصر الأساسية في منشأته الصناعية أو التجارية كالحق في الاحتفاظ بالعمل والحق في براءات الاختراع : النماذج الصناعية والعلامات التجارية والاسم التجاري .

- المجموعة الثانية : تشمل حقوق الملكية الأدبية والفنية أو حقوق المؤلف وهي الحقوق التي ترد على كل إنتاج ذهني مبتكر سواء في مجال العلوم أو الآداب أو الفنون على أن يكون هذا الإنتاج قد خرج من كوامن النفس والفكر إلى حيز التعبير الخارجي^(١).

وهذه المجموعة الثانية هي الممول عندنا في هذا البحث القائم على حقوق المؤلف في ضوء الثورة المعلوماتية الحديثة دراسة مقارنة فالحقوق الذهنية هي تلك الحقوق التي تكون لشخص على أعمال من خلقه وابتكاره فتفصل عنه وتتجسد في صورة ما ولكنها تظل منسوبة إليه لأنها من نتاج ذهن وتعتبر عن شخصيته ومكانته وقدراته^(٢).

فالحقوق المعنوية أو الملكية المعنوية توجد على الخلف الإبداعي الذهني للشخص الذي يبدع ويؤلف ويمكنه هذا الخلف من الاستغلال الأمثل لمؤلفه ولإبداعه كيفما يشاء فإذا ألف كتاباً له وحده سلطة التعديل والتغيير والتحويل في هذا المؤلف، وله وحده الحق في نسبة هذا المؤلف إليه وحده كما له وحده سلطة إتاحتها للجمهور لأول مرة وله أيضاً أن يقوم بسحبه من السوق أي من التداول بعد نشره وهذه المكانات تسمى بالحقوق الأدبية.

كما للمؤلف وحده استغلال هذا المؤلف سواء بالاتفاق مع ناشر على نشره مقابل جعل مالي أو الاتفاق على طبعه نظير مبلغ معين من المال أو غير

(١) د / حمدي عبد الرحمن احمد ، رضا عبد الحليم عبد الحميد مبادئ القانون - الكتاب الثاني - النظرية العامة للحق ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ص ١ ، ٣.

(٢) د / نعمان جمعه - المدخل للعلوم القانونية - دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٧ ص ٣٧٥.

ذلك فالخلاص أن لمالك الحقوق المعنوية الحرية الكاملة في مصنفه ومؤلفه له وحده الاستعمال والاستغلال والتعرف وهي خصائص الملكية العادية أيضا دون تأثير من أحد عليه .

ولقد اشتد الجدل على طبيعة الحقوق الذهنية التي ترد على الأشياء غير المادية . فقد بلغ التحمس بفريق أن عدو حق المؤلف لاحق ملكية فحسب. بل هو من أقدم حقوق الملكية . وملكه الإنسان لنتاج ذهنه وتفكيره ولمبتكراته العقلية. كي يقول هذا الفريق هي الملكية التي تتصل بالصميم من نفسه وتتجسم فيها شخصيته وهي أولى كثيرا بالحماية من الملكية المادية التي تقتضي حتى أن يستحوذ الإنسان على أشياء مادية قد لا تكون من صنع يده ولا من ننتاج عقله . وكان هذا التحمس ضروريا حتى يستقر في الأذهان أن ننتاج الفكر وهو شيء غير مادي يخرج عن العالم المحسوس فلا تحويه إليه ولا تتعلق به الحياة يمكن أن يكون كالشيء المادي محلا للملكية. وترددت أسدء هذه الدعاية في جميع النواحي حتى نجحت في خلع وصف الملكية على حق المؤلف وحق المخترع فأصبح الفقه بل والتشريع نفسه يتحدث عن الملكية الفكرية وعندما أصدر المشرع الفرنسي قانون ١١ مارس سنة ١٩٥٧ ليحل محل التشريعات التي سبقته في حق المؤلف والمخترع وصف هذا الحق بأنه " حق ملكية معنوية مانع ونفاذ بالنسبة إلى الناس كافة . وهناك رأى آخر يرى أن المقصود بعبارة "حقوق الملكية الفكرية" تأكيد أن للمؤلف حقا في الحماية كما يستحقها حق المالك. وأن الحق إذا دفع على شيء غير مادي لا يختلف في طبيعته إذا دفع على شيء مادي^(١).

فقد كان الخلاف حول الملكية الفكرية لأنه قد جرى فقه القانون على تقسيم الحقوق المالية إلى حقوق شخصية وحقوق عينية على أساس أن هذا التقسيم يشمل كافة أنواع الحقوق المالية المعروفة ولكن بعد ذلك ونتيجة التطور

(١) د / السنهوري، المرجع السابق، ص ٢٥٧.

في الفكر الإنساني ظهر نوع جديد من الحقوق التي ترد على نتاج الذهن، ولذلك تسمى بالحقوق الذهنية أو الفكرية Les drois intellectuels.

فالحقوق الذهنية : هي تلك الحقوق التي ترد على أشياء معنوية فهي حقوق تثبت على قيم مادية لأنها من نتاج الذهن ونتاج الفكر وهذه الحقوق تخول لصاحبها سلطة استغلال نتاجه الذهني أو الفكري ونسبة هذا الفكر إليه وحق الحصول على ثمراته. وهذه الحقوق الذهنية لا يمكن إدراجها ضمن الحقوق الشخصية أو ضمن الحقوق العينية وذلك لأن الحق الشخصي عبارة عن رابطة بين شخصين أحدهما دائن والآخر مدين يلتزم بمقتضاها المدين بأداء شيء أو أداء عمل أو الامتناع عن عمل لمصلحة الدائن والحق الذي يرد على الذهن أو الفكر لا وجود له ضمن الحقوق الشخصية وفيما يتعلق بالحق العيني فهو عبارة عن سلطة الشخص على عين معينة أي على شيء مادي وذلك على العكس من الحقوق الذهنية التي ترد على أشياء غير مادية لذلك كان منطقياً أن تضاف هذه النوعية الجديدة من الحقوق إلى قائمة الحقوق المالية^(١).

فينبغي علينا عدم الخلط بين الحقوق المالية والمعرفة الفنية والحقوق الذهنية فالأولى هي تلك الحقوق التي يمكن تقويمها بالنقد وتدخل في دائرة التعامل.

أما عن المعرفة الفنية - بعناصرها المتعددة- تشكل حقاً مالياً هاماً يدخل في تكوين رأس مال المشروع المالك بل إنها تعد أهم مكونات رأس مال المشروعات المنتجة للتكنولوجيا والمصدرة لها على اعتبار أن التكنولوجيا هي- بصفة عامة- مال من الناحية الاقتصادية. والمعرفة الفنية باعتبار عناصرها المتمثلة في مجموعة من المعارف Connaissance والمعلومات-

(١) د/ شحاته غريب شلتامي " الملكية الفكرية في القوانين العربية" دراسة لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ولخصوصية حماية برامج الحاسب الآلي، دار الجامعة الجديدة ٢٠٠٨ الأزاريطة الإسكندرية ص٢، ٣.

تعد من قبيل الحقوق الذهنية أو الفكرية ولذا فقد أوردتها المشرع في إطار قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ (المواد من ٥٥ - ٦٢) تحت تسمية المعلومات غير المفصح عنها.

لذلك ينبغي عدم الخلط بين هذه الطبيعة المعنوية أو الفكرية للمعرفة الفنية وبين السندات المادية التي تنصب فيها بمختلف صورها والتي تمثل مجرد مستندات تفرغ فيها كافة عناصر المعرفة الفنية كالدفاتر والمعامل والرسومات والتصميمات وأجهزة الكمبيوتر.... الخ .

ذلك أن هذا الخلط تظهر أهميته في صدد الحماية القانونية المقررة لكل منهما والمعلوم أن حماية هذه السندات المادية يتم عن طريق قانون الملكية أي باستخدام قواعد الملكية التي تعنى بتنظيم البيع والتأجير والقرض، وغيره من صور التعامل التي يمكن أن ترد عليه^(١).

فالحقوق الذهنية : هي سلطات مخولة لشخص على شيء غير مادي سواء أكان هذا الشيء فكرة ابتكرها أم اخترعها أو أي ميزة معنوية أخرى. وهذا النوع من الحقوق له جانبان: جانب مالي وجانب غير مالي .

والمشرع المصري لم ينظم حماية هذه الحقوق إلا منذ عهد قريب حيث بدأ في تشريعات سابقة ينظم الحقوق الذهنية الواردة على أشياء غير مادية ذات صيغة أدبية أو فنية أو علمية في القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف وقد لحق هذا القانون بعض التعديلات بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالتزام مؤلفي وناشري وطابعي المصنفات بإيداع عشر نسخ منها بالمركز الرئيسي لدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة .

فمن العرض السابق يتبين أن نواتج الفكر الإنساني يتعرض لها القانونان التجاري والمدني فما منها يحتفظ بالمعاملات التجارية كالاسم والحق في

(١) د/ ذكرى عبد الرازق محمد "حماية المعلومات السرية من حقوق الملكية الفكرية KNOW-HOW في ضوء التطورات التشريعية والقضائية دار الجامعة الجديدة الأزاريطة الاسكندرية ٢٠٠٧ ص ٨٠، ٨١.

براءة الاختراع وغيرها فينطبق عليها ويطبق القانون التجاري، أما إن كان ابتكاراً ذهنياً فيطبق عندئذ القانون المدني .

ولكننا في النهاية نرى أن الملكية المعنوية لاذت بكافة الحقوق لها من قبل الفقهاء في الشريعة الإسلامية وأيضاً من قبل المشرعين للقانون المدني وهذا يعنى أن للملكية المعنوية أهمية قصوى لذا القانون والشريعة على حد سواء فكل إنسان مفكر مبدع يستحق حماية القانون والشريعة كما ألف وكما أبدع وهذا واضح في تعريفات الفقهاء الشرعيين والقانونيين للملكية المعنوية .

وكان قديماً الإشارة إلى الأموال التي ترد على شيء غير مادي وليس الإشارة إلى الملكية الأدبية والفنية ولكن لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ قديماً اقترحت أن يستعاض في المادة ٨٦ " عبارة الملكية الأدبية والفنية والصناعية " ولكن اللجنة أبقت المادة ٨٦ بعبارة " الأموال التي ترد على شيء غير مادي . لأنها أشارت إلى أن الأشياء التي ترد على شيء غير مادي قد تكون في غير الثلاثة " الأدبية والفنية والصناعية " فأبقتها دون تغيير مع الإشارة إلى كلمة " الأموال التي ترد على أشياء غير مادية " بدلاً من كلمة الأشياء " (١).

ولعلنا نجد أن الملكية الأدبية والفنية والصناعية أو الملكية المعنوية بصفة عامة قديمة النشأة وليست وليدة عصرنا الحاضر ولكن العصر الحاضر نظر إليها نظرة شاملة لكي يجعل لها الحرية الأكثر أمناً لحقوق المؤلف ولابداعه الفكرية . فالمشرع نظر إلى حماية المؤلف وحقوقه وأيضاً نظر إلى إثراء الثقافة العامة في المجتمع فالمشرع وازى بين المصلحتين المصلحة الخاصة للمؤلف والمصلحة العامة للمجتمع.

ولا يغيب عن بالنا أن الملكية المعنوية قد تأثرت كثيراً بالتطورات الحديثة التي وسعت كثيراً من مجال تطبيقها فبعد أن كانت حقوق المؤلف

(١) د / محمد كامل مرسي باشا الحقوق العينية الأصلية الجزء الثاني ١٩٩١ المطبعة العالمية مد ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

تقتصر فيما مضى على حماية الكتب والأفلام السينمائية وبرامج الإذاعة والتليفزيون أصبحت تشمل اليوم التسجيلات الصوتية الفونوجرام والتسجيلات السمعية البصرية الفيديو جرام فضلاً عن العديد من المصنفات التي تتسم الوسائل المستخدمة في حياتنا بقدر من الغموض والتعقيد كبرامج الكمبيوتر وقواعد البيانات والمواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت^(١).

فجد أن تنمية أي بلد تتوقف إلى حد كبير على درجة إبداع مواطنيها من ذوى العقول الخلاقة في مجال العلم والأدب والفن . كما أن تقدم أي مجتمع يتوقف على مدى تشجيع أصحاب الإبداع الفكري وتهئية الوسائل القانونية والمادية التي تكفل لهم الطمأنينة والاستغلال في عملهم الخلاق . فقد أظهرت نتائج تجارب الشعوب أن تشجيع الإنتاج الفكري وحمايته يمثل عنصراً هاماً وأساسياً لكل التطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . وإذا كان الإنتاج المادي يشكل عنصراً هاماً في بناء الأمم وتقدمها فإن الإنتاج الفكري لا يقل أهمية في دوره عن الإنتاج المادي حيث يتم من خلاله إرساد الأسس لجميع صور التقدم . حتى أصبحت درجة تقدم أي شعب تقاس بحدي ما وصل إليه من تعليم وثقافة وبمستوى الحماية التي تتوفر للإبداع الفكري الوطني . وتبرز أهمية حماية الإنتاج الفكري بالنسبة للمؤلف . كما تبرز أهمية هذه الحماية بالنسبة للمجتمع وتطوره الثقافي والاقتصادي . فضلاً عما يحظى به موضوع حماية الإنتاج الفكري من أهمية على المستويين المحلي والدولي^(٢).

فجد أن الملكية المعنوية تخول لصاحبها المؤلف أو المخترع أن يتمتع بمؤلفاته بأقصى ما يمكن من سلطات على إبداعه فله وحده حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه وله أن يدخل على ما ألف وأبدع ما يراه من تعديلات

(١) د / نصر أبو الفتوح فريد حسن - حماية الملكية الفكرية في مجال صناعة الدواء - رسالة دكتوراه جامعة المنصورة ٢٠٠٦ ص ١١٠ .

(٢) د / نواف كنعان المرجع السابق ص ٥ .

وتغييرات. وقد تأثر المشرع الفرنسي بهذا الاتجاه ووصف حق المؤلف " بأنه حق ملكية يحتج به في مواجهه الكافة " " قانون ١١ مارس ١٩٥٧ م " (١).

فالنظام القانوني القائم يعترف لحقوق الملكية الفكرية بالنموذج الصناعي الشمالي للابتكار. ولم يعترف بنظام الابتكار غير الرسمي والجماعي والذي بواسطته يستطيع الجنوب أن ينتج ويختار ويطور ويربى سلالات نباتية وحيوانية.

وهذا يرجع إلى الاختلاف الجوهرى في تعريف نظم المعرفة لذا هناك اقتراح بأن يتم تحديد " الابتكار " الجماعي والملكية الفكرية للجماعات الوطنية على أنه ملحق للنظام القائم. وهذا التحديد يعترف بمثل هذه المعرفة أيا كانت طريقة تسجيلها رسمية أو غير رسمية (شفوية أو نغسب الحالة الخ).

وهو ما يأخذ في الاعتبار الجماعات في العالم الثالث التى قد لا تكون قد دونت تقاليدها أو ثقافتها. ولقد صيغت كلمة ملكية بطريقة تستبعد نظم المعرفة لدى الجماعات. إن حقوق الملكية في مصطلح " حقوق الملكية الفكرية " كما هو مفهوم حالياً، يتضمن التسليم والتملك على نحو خاص لأغراض التبادل التجاري بصفة أولية. هذا بينما لا يمكن تسليم العلاقة بين الجماعة ومعرفةا ويتم تملكها والاشتراك فيها على نحو جماعى. لذا فإن مجموع المعرفة ذات القيمة التى يتم تملكها على نحو جماعى (والتي ليس من الضروري أن تثمن) يمكن أن يطلق عليها مصطلح " الحقوق الفكرية الجماعية " (٢).

ويثور تساؤل:-

في حالة اشتراك أكثر من شخص في مؤلف كأن يدعى الشخص الذي قبل المؤلف الحقيقي مشاركتة في نسبة المصنف إليه أن له حقوق المؤلف سألقة البيان وتشهد له القرينة بذلك وحينئذ يتحمل المؤلف الحقيقي إثبات ما ينقض هذه

(١) د/ مصطفى عبد الحميد ، د/ محمد محي الدين سليم ، د/ رضا العبد مبادئ القانون تؤيد الحق المرجع السابق ص١، ٣.

(٢) د/ السيد أحمد عبد الخالق " حقوق الملكية الفكرية حماية أم نهب " تعريب للمؤلف فاندانا شيفا، مراجعة د/ أحمد بدیع بليح، ص١٧٦، ١٧٧.

القرينة وله ذلك بكافة طرق الإثبات المقررة قانوناً فثبت أنه وضع اسم خصمه على المصنف مجاملة ولا ينال من ذلك أن يكون هذا الخصم قد راجع المصنف أو أدخل تعديلات على تبويبه طالما لم يشارك ذهنياً في عملية إنشاء المصنف. وقضت محكمة النقض بأن تقدير المشاركة الذهنية في التأليف من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ما دام حكمه يقوم على أسباب سائغة. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد نفى عن الطاعن اشتراكه في تأليف الكتاب. محل النزاع. استناداً إلى أن الأدلة التي تقدم بها إنما لا تتجاوز استبدال كلمة بأخرى أو مثلاً بأخر وهي في مجموعها لا تدل على مشاركة ذهنية وتبادلاً في الرأي جاء الكتاب نتيجه فإن هذا الذي أورده الحكم يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها.

نقض ١٩٦٢/١/٤ طعن ١٣٤ من ٢٦ ق^(١).

ونجد من سياق البحث والعرض السابق سؤالاً يتبادر للذهن ألا وهو الملكية الفكرية في الإسلام حقيقة أم غير ذلك ؟

أقول كان العرب قبل الإسلام ينسبون الأشعار إلى قائلها ولا ينسبونها إلى غير قائلها وبعد الإسلام جاء النسخ وكان الناسخ يؤلف هذه أو ينسخ الكتب وينسبها إلى قائلها ولذلك حذر العلماء من أن ينسب هذا الشيء لغير كاتبه فقالوا إنه الوراقون هو نسبة هذا الشيء لغير صاحبه أو غير ذلك فالشريعة الإسلامية راعت هذه الحقوق لأصحابها ، مثلاً الحديث النبوي هو ما ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير . وحاول البعض أن يدعى أحاديث موضوعه وينسبها إلى بعض الوضاعين وغير ذلك لكن جاءت الشريعة الإسلامية لتحرير هذه الأمور والوقوف أمام الوضاعين وتفقيد هذه النصوص العلمية النبوية ونسبتها طبعاً . وللملكية الفكرية لو نظرنا على فلسفتها

(١) د/ أنور طلبه " حماية حقوق الملكية الفكرية " حماية حق المؤلف. المصنفات العلمية والأدبية والفنية. براءات الاختراع. نماذج المنفعة. الدوائر المتكاملة. المعلومات غير المفصح عنها. العلامات التجارية. التصميمات والنماذج الصناعية. الأصناف النباتية. المحل التجاري المكتب الجامعي الحديث الأزاريطه - الإسكندرية ص ١٤.

وحقيقتها وجدناها تنطلق من المصلحة الشخصية للشخص أو للمؤسسة أو لشركة من حيث تحقيق الأرباح والفائدة لهؤلاء الناس ولكن نجد أن الملكية الفردية تقتن المصلحة الشخصية أيضاً والراسمالية الغربية والفكر الراسمالي لكن هذه القضية نستطيع أن ننقيها ونستطيع أن نستخرج منها الشوائب ونطبقها تطبيقاً سليماً في المجتمع الإسلامي. فالملكية الفكرية في المجتمع الإسلامي تنطلق من أساس العقيدة الإسلامية فكل ما في هذا الكون مخلوق لله تبارك وتعالى والإنسان مستخلف فيه ويستثمره بما يحقق الفائدة والنفع للمجتمع فإذا من حيث الفلسفة نستطيع أن ننقي القوانين والأنظمة ونطبقها في المجتمعات الإسلامية فلا ضير في ذلك^(١).

وإذا نظرنا إلى نفاذ حقوق الملكية الفكرية فبالرغم من الاهتمام بتدعيم حقوق الملكية الفكرية منذ زمن بعيد على المستوى الدولي إلا أن الاتفاقيات الدولية المبرمة قبل اتفاقية التريبس أغفلت مسألة الإنقاذ واكتفت بوضع أحكام موضوعية لإعمال الحماية على المستوى الدولي دون وضع القواعد والأحكام التي تكفل إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بل الأكثر من ذلك الاتفاقيات القليلة التي تناولت موضوع الإنفاذ لم تتناوله بالتفصيل ولكن تناولته بشئ من الإيجاز على نحو يتسم بالقصور أما اتفاقية التريبس فقد أفردت لموضوع الإنفاذ حيزاً كبيراً منها على نحو مكثها من تناول أحكام الإنفاذ على نحو مفصل بوضع القواعد والإجراءات المناسبة لإنقاذ حقوق الملكية الفكرية سواء من خلال الإجراءات القضائية والجزاءات المدنية أو الإدارية والتدابير الحدودية والإجراءات الجنائية التي أحاطت بكل فروع الملكية الفكرية^(٢).

ويحضرنا سؤال ذكر لمجمع الفقه الإسلامي وأجيب عنه برقم إفتاء

٤٧٦ والسؤال هو :-

(١) برنامج الشريعة والحياة قناة الجزيرة لقاء مع الشيخ محمد عثمان بشير أستاذ الفقه وأصوله - بجامعة قطر ٢٠٠٦/٥/٧.

(٢) د/ عبد الرحيم عنتر عبد الرحمن المرجع السابق ص ٢٩.

ما هي ضوابط الملكية الفكرية في الإسلام أو حقوق الطبع كما يقولون من حيث إن هذه الأمور مستحدثة في الإسلام من كتب وأشرطة ؟

جاء في القرار رقم ٤٣ (٥/٥) لمجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي ما يأتي :- أن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره الخامس بالكويت ١ - ٦ جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ الموافق ١٠ - ١٥ ديسمبر ١٩٩٨ بعد اطلاعه على البحوث المقدمة من الأعضاء والخبراء في موضوع الحقوق المعنوية واستماعه للمناقشات التي دارت حوله قرر ما يلي :-

أولاً :- الاسم التجاري والعنوان التجاري والعلامة التجارية والتأليف والاختراع أو الابتكار هي حقوق خاصة لأصحابها أصبح لها في العرف المعاصر قيمة مالية معتبرة لتمول الناس بها وهذه الحقوق يعتد بها شرعاً فلا يجوز الاعتداء عليها .

ثانياً :- يجوز التصرف في الاسم التجاري أو العنوان التجاري أو العلامة التجارية ونقل أي منها بعوض مالي إذا انتقى الغرر والتدليس والغش باعتبار أن ذلك أصبح حقاً مالياً .

ثالثاً :- حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مصونة شرعاً ولأصحابها حق التصرف فيها ولا يجوز الاعتداء عليها والله أعلم^(١).

من منطلق ذلك فالحكم الشرعي له جانبان فردي وجماعي.

بالنسبة للجانب الفردي :- كحق المؤلف والمبتكر والمكتشف فهذا حق

فردي

أما الجانب الجماعي :- ويتمثل في الشركات التي تستأثر بهذه الملكية الفكرية وتحكرها وغير ذلك فبالنسبة للأمر الأول الشريعة الإسلامية أقرت للفرد المؤلف المبتكر المخترع هذه الحقوق وأعطت حقين :-

(١) قرار رقم ٤٣ (٥/٥) لمجمع الفقه الإسلامي ١٠ - ١٥ ديسمبر ١٩٨٨ م.

(١) الحق الأبدى :- أن ينسب هذا الابتكار إليه.

(٢) الحق المالي :- وهو المعاوضة عن هذا الأمر وأخذ المقابل المادي عن هذا الأمر فيجوز في الشريعة الإسلامية أن يأخذ الإنسان المقابل أو العوض عن ثمار تفكيره سواء ظهر في شكل مؤلفات أو شكل براءة اختراع أو في شكل ناحية تجارية وقد أقر مجتمع الفقه الإسلامي مثل هذا الأمر واعتبره حقا خالصا لأصاحبه أما الحق الجماعي فيتمثل مثلا في أن تشتري شركة أو مؤسسة براءة اختراع من فرد لاشك فتستغلها وتصنعها لتعرض المنتج بأسعار مرتفعة وباهظة فعلى سبيل المثال ثمن دواء مرض الإيدز يصل إلى ثلاثين ألف دولار كما نوهت في الصفحات السابقة فجمع الفقه الإسلامي بحث هذه القضية واعتبر هذه الحقوق حق التأليف حق براءة الاختراع حق الاسم التجاري حقوق مملوكة لأصحابها لا يجوز الاعتداء عليها بحال من الأحوال كما يجوز لأصحابها التصرف فيها بالبيع والهبة وتورث عنه لكن مع مراعاة الضوابط الشرعية عدم وجود ضرر أو غش أو محرم يتناقى مع الشريعة الإسلامية التي أقرت الحقوق المعنوية والملكية الفكرية واعتبرتها حقوقا شرعية تراعى وتحمى ولا يجوز الاعتداء عليها من قبل الناس^(١).

ويظهر لنا كاتب ينفي وجود الملكية الفكرية تماما في الشريعة الإسلامية ولا يعنى ذلك عدم وجود الملكية الفكرية فالملكية الفكرية موجودة في الشريعة الإسلامية وثابتة بالدليل النقلى وهو قول الحق تبارك وتعالى " وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وأن سعيه سوف يري "^(٢).

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن :- هل توجد ملكية فكرية في المؤلفات الشرعية ؟

للإجابة على هذا السؤال نجد أن هناك اتجاهين :- الاتجاه الأول :- اتجاه يتبنى عدم أخذ المقابل المالي على نشر الكتاب بأي حال من

(١) برنامج الشريعة والحياة الشيخ " محمد عثمان بشير " التفاصيل السابق.

(٢) سورة النجم الآية ٣٩ - ٤٠.

الأحوال وذلك لأن الحق المالي أو الأخذ للمقابل المالي على نشر الكتاب يتنافى مع نشر العلم الشرعي، ويؤدي إلى كتمانته فلا ينشر الكتاب إلا بمقابل مالي وقد نهى الإسلام عن كتم العلم الشرعي قال تعالى " إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون ". وأيضاً قال النبي صلى الله عليه وسلم " من سئل عن علم ثم كتمه ألجم بلجام من نار يوم القيامة " فكتمان العلم الشرعي محرم شرعاً ونشره يُعد قربي من القربات مثل الصلاة والصيام .

الاتجاه الثاني :- يري عكس الاتجاه الأول أنه يجوز أخذ المقابل المالي على هذه المؤلفات الشرعية واستدلوا لذلك بأن العرف العام اعتبر حق المؤلف حقاً مالياً مكتسباً له فلا يجوز أن يعارض عليه ويجوز له أن يأخذ المقابل المالي أيضاً فالشرعية الإسلامية اعتبرت المنافع أموالاً يعنى المنافع التي تترتب على الإنسان مثل العمل وغير ذلك هذه تعتبر من قبيل الأموال . الأمر الثالث قوله صلى الله عليه وسلم :-

" إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله " فالإنسان يدرس كتاب الله ويأخذ أجرأ عليه فأيضاً في المقابل إذا نشر كتاباً في التفسير وفي الحديث فله أن يأخذ أجرأ عليه أو عوضاً مالياً^(١).

وإنني أرى أن هذه المسألة لا تترك على إطلاقها بعدم جواز أخذ المقابل أو جواز أخذه ولكننا نرى إن كانت هناك مصلحة للمسلمين في نشر العلم والمعرفة لتعليم المسلمين أمور دينهم فإن مصلحة المسلمين تقدم على المصلحة الخاصة وهي نيل المقابل المالي وهذا فيه أثم كبير إن كتم العلم صاحبه وإلا فيجوز أخذ العوض والمقابل المالي ولا شئ في ذلك لأن الجهد الذهني كالأموال سواءً بسواء والله أعلم.

وسؤال يفرض نفسه:- هل الجهد الفكري في التأليف يورث صاحبه في ميزان الشرع أي اختصاص حاجز يتضمن معنى الحق ؟

(١) برنامج الشريعة والحياة لقاء الشيخ محمد عثمان بشير التأصيل السابق.

والجواب :- نعم بل لا نعلم في هذا القدر خلافاً ومن أبرز ما يدل على ذلك ما هو ثابت من حرمة انتحال الرجل قولاً لغيره أو إسناده إلى غير مصدره بل كانت الشريعة ولا تزال قاضية بنسبة الكلمة والفكرة إلى صاحبها لينال هو دون غيره أجرها قد تنطوي عليه من خير وليتحمل وذر ما قد تجره من شر . بل قد ذهب الإمام أحمد في تحديد هذا الاختصاص وتفسيره مذهباً جعله يمنع من الإقدام على الاستفادة بالنقل والكتابة عن مقال أو مؤلف عرف صاحبه إلا بعد الاستئذان منه فقد روى الغزالي أن الإمام أحمد سئل عن سقطت منه ورقة كتب فيها أحاديث أو نحوها أيجوز لمن وجدها أن يكتب منها ثم يردّها ؟ فقال :- لا بل يستأذن ثم يكتب . إذن فالتأليف يورث صاحبه حقاً يتعلق بعمله الذي ثمره جهد فكري أو علمي^(١) .

ولكننا نجد أن هناك تكتلات من بعض الدول وذلك للاستيلاء على حقوق الأفراد بل وعلى حقوق الدول ككل ، وهذا واضح على الساحة الدولية فالقوى يأكل فيها الضعيف والقوى يستأثر على حقوق الدول الأقل منه قوة ويؤيدنا القول الدكتور بركات محمد مراد في مؤلفه " القرصنة الدولية وحقوق الملكية الفكرية " بقوله " وتحتاج الدول النامية خاصة منها العربية والإسلامية إلى تكوين تكتلات اقتصادية قادرة على المواجهة في الساحة الدولية التي تعمل بقانون البقاء للأقوى كما أنها في أشد الحاجة إلى تطوير تشريعاتها القديمة لتواكب التشريعات الدولية الحديثة في هذا المجال فقوانين العالم العربي والإسلامي قد وضعت منذ زمن طويل ولم تعد قادرة على تنظيم وملاحقة التغييرات الجديدة في مجالات الملكية الفكرية نتيجة للتطورات التكنولوجية الهائلة ولثورة المعلومات والاتصالات على الرغم من أن الفقه الإسلامي في مجال التشريعات المتصلة بالحياة يمكنه أن يواكب كل التطورات المستحدثة من خلال منهج الاجتهاد الفقهي الذي طوره العلماء المسلمون عبر قرون عديدة؛ ولذلك لابد من تطوير القوانين

(١) حقوق الإبداع الفكري بأنواعه في حكم الشريعة الإسلامية منتدى كلية الهندسة المعلوماتية على الإنترنت.

العربية في مجال الملكية الذهنية والفكرية خاصة وإن التجارة الدولية لم تعد تقتصر على المواد المادية التقليدية بل أصبحت مجالات حقوق الملكية الذهنية هي من أهم المجالات الآن جذبا للاستثمارات وللتبادل الدولي في ظل العولمة^(١).

ويحضر في أذهاننا سؤال وهو كيف تضمن الشريعة الإسلامية الملكية الفكرية من الجانب الديني ؟

ويجب على هذا السؤال الشيخ محمد عثمان بشير بقوله عادة يجب على الكاتب أو المؤلف تأكيد عبارة " لا يجوز نسخه أو الاقتباس منه أو تخزينه بأي طريقة من الطرق على الورق أو إلكترونياً إلا بإذن خطي من المؤلف أو الناشر " إذا وجدت هذه العبارة فينبغي احترامها . والإسلام لا يحرم النسخ للناحية الشخصية . والانتفاع بالعلم جائز ما دام للغاية الفردية ولكن النسخ من أجل التجارة والمتاجرة بهذا المخطوط أو الكتاب أو النسخة محرم شرعاً ويعد سرقة وإضراراً . ويشير إلى ذلك القانون بقوله " مع عدم الإخلال بحقوق المؤلف الأدبية طبقاً لأحكام هذا القانون ليس للمؤلف بعد نشر مصنفه أن يمنع الغير من القيام بأي عمل من الأعمال الآتية :- أولاً :- أداء المصنف في اجتماعات داخل إطار عائلي أو بطلاب داخل المنشأة التعليمية ما دام ذلك يتم دون تحصيل مقابل مالي مباشر أو غير مباشر .

ثانياً :- عمل نسخة وحيدة من المصنف لاستعمال الناسخ الشخصي المحض وبشرط ألا يخل هذا النسخ بالاستغلال العادي للمصنف أو يلحق ضرراً غير مبرر بالمصالح المشروعة للمؤلف أو لأصحاب حق المؤلف . ومع ذلك يكون للمؤلف أو خلفه بعد نشر مصنفه أن يمنع الغير من القيام دون إذنه بأي من الأعمال الآتية :-

- نسخ أو تصوير مصنفات الفنون الجميلة أو التطبيقية أو التشكيلية ما لم تكن في مكان عام أو المصنفات المعمارية.

(١) الدكتور بركات محمد مراد " القرصنة الدولية وحقوق الملكية الفكرية " المرجع السابق.

- نسخ أو تصوير كل أو جزء جوهري لنوتة مصنف موسيقي.

- نسخ أو تصوير كل أو جزء جوهري لقاعدة بيانات أو برامج حاسب آلي^(١).

ولكن في حالة إذا لم توجد على المصنف الفكري أي عبارة تحذير أو قسم خطي فهذا يعتبر تخلياً عن حقوق الملكية الفكرية .

ولذلك يجوز للشخص أن يستخدم هذا الكتاب وينتفع منه . ويمكن تطبيق الشريعة فعلياً من خلال عبارات تخدم النسخ غير الشرعي مثل ما نراه على الأقراص المدمجة الآن أو الاسطوانات أو السي دي (CD) .

كمبارة أقسم بالله العظيم أن هذه النسخة أصلية ولا يتم تحميل هذه المادة الموجودة على القرص المدمج إلا بالضغط على هذه العبارة فهي طريقة وقائية من النسخ غير القانوني لأغراض الربح والمتاجرة بملكية الغير .

إذا الإنسان استخدم هذا الـ (CD) وهو منسوخ غير أصلي وأقسم بالمسئولية تقع عليه أنه حلف يميناً غموساً وهو اليمين الذي يكون على كذب^(٢).

ولعل ما يبين أيضاً أن الأفكار الذهنية ذات صيغة مالية وتحتاج إلى حماية وهذا ما أبدته الشريعة الإسلامية وهذا ابلاغ رد على الأستاذ كامل النجار الذي يدعى عدم وجود الملكية الفكرية في الإسلام.

تذكرت قصة من واقع القصص الذي أخبرنا به الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى قصه " الواهبة " .

فعن سهل بن سعيد رضي الله عنه قال " أتت النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت يا رسول الله وهبت نفسي لك فنظر إليها ثم انصرف عنها فجلست . فقال رجل يا رسول الله إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها قال عليه السلام هل عندك ما تصدقها ؟ فقال والله ما عندي إلا إزارى هذا فقال عليه السلام: ما تفعل بإزارك إن أخذته . بقيت ولا إزار لك . فالتمس شيئاً فذهب ثم رجع فقال لم أجده فقال عليه السلام : التمس ولو خاتماً من حديد .

(١) المادة ١٧١ فقرة ١ ، ٢ من القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢م، بإصدار قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الباب الثالث حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

(٢) الشيخ محمد عثمان بشير برنامج الشريعة والحياة " التفاصيل السابق " .

فقال لم أجد فقال عليه السلام هل تحفظ شيئاً من القرآن الكريم قال نعم سورة كذا وسورة كذا فقال عليه السلام ملكتكها بما معك من القرآن^(١).
فتجد جعل النبي صلى الله عليه وسلم تعليم بعض آيات من القرآن الكريم مهراً للزوجة ومن المعلوم أن المهر لا يكون إلا مالاً متقوماً .
فتثبت بذلك أن التعليم يعوض عنه بالمال شرعاً ولا ريب أن الجهد المبذول في تحفيظ بعض آيات من كتاب الله عز وجل لا يضارع مستوى الجهد العقلي المبذول من العلماء مع ما يتميز به من الابتكار والتجديد ولئن كان التعليم جهداً متقوماً بالمال فإن ما يبذل من ذلك في التأليف والابتكار النافع يكون من باب أولى .

(١) لقد جعل المصطفى صلى الله عليه وسلم فداء الأسير أن يعلم عشرة من أبناء المسلمين القراءة والكتابة ومن هنا يعلم اعتبار الجهد في التعليم معادل للحصول على أموال الفدية .

(٢) إن المنافع المشروعة تعتبر من قبيل الأموال متى كانت متقدمة في عرف الناس ومن ثم تكون محلاً للملك وتجاوز المعاوضة عنها تبعاً لذلك .
ولا ريب أن الإنتاج الفكري المشروع يمثل منفعة معتبرة في نظر الشارع لما للعلم من أهمية في حياة الأمة لهذا جعل الشارع طلبه فريضة على كل مسلم كما قال صلى الله عليه وسلم أخرجه ابن ماجة باب فضل العلم والحث عليه .

وذلك فضلاً عما جرى به العرف العام من اعتبار الإنتاج العلمي ذا قيمة بين الناس ومن ثم فإن إنتاج الفكر المشروع قد تحقق فيه المناط الشرعي لا اعتباره مالاً وهو بذلك يكون محلاً للملك وتجاوز المعاوضة فيه شرعاً وذلك هو ما يستتبع القول بشريعة الحق المالي للمؤلف.^(٢)

(١) صحيح البخاري كتاب (فضائل القرآن) باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه حديث ٤٦٤١

(٢) الأستاذ الدكتور محمد بن أحمد الصالح أستاذ الدراسات العليا حقوق الملكية الفكرية في الشريعة الإسلامية للتأجيل السابق.

المبحث الثاني الطبيعة القانونية لحقوق المؤلف

لكل صاحب حق سلطات على حقه وتختلف هذه الأخيرة تبعاً للمحل الذي يرد عليه الحق فإن كان شيئاً مادياً فإن لصاحب الحق الإمكانية في الاستعمال والاستغلال والتصرف في هذا الشيء المادي ولكن لأن ملكية المؤلف ترد على أمر معنوي هي الفكرة فملكيتها تجاه حق ملكية معنوية أو ملكية فكرية؛ لذلك تتباين وتختلف الحقوق أو المكنات التي تثبت للمؤلف على محل ملكيته وهو " المصنف" لما له من طبيعة تختلف عن طبائع الأشياء المادية فأدى ذلك حتماً إلى اختلاف الحقوق التي ترد على كل منهما لذلك تقسم القوانين والنظم في غالبية الدول حق ملكية المؤلف إلى حقوق أدبية، وأخرى مالية، بل وتخرجها من القواعد المطبقة على ملكية الأشياء المادية^(١).

وإنني إذ أتحدث عن الطبيعة القانونية لحقوق المؤلف أود الإشارة إلى أن الحق المالي من حق المؤلف حق عيني أصلي وهو مال منقول أما الجانب الأدبي من حق المؤلف فهو ليس بحق عيني أصلي وليس بمال أصلاً بل هو حق من الحقوق الشخصية محل تفكير الإنسان وابتكاره • والمصنف الناشئ عنهما يكون جزءاً من شخصية المؤلف يعبر عنها ويفصح عن كوامنها ويكشف عن فضائلها أو نقائصها فالمصنف من هذه الناحية متصل أشد الاتصال بشخصية المؤلف وهو حق أدبي بحت محله الفكرة الأدبية أو الفنية التي يشتمل عليها المصنف • وكما أن الأب له حق الأبوة على ابنه كذلك المؤلف له حق الأبوة على مصنفه ثم إن الحق المالي للمؤلف يخضع لأحكام تتناسب مع طبيعته فالحق المالي يجوز النزول عنه وهو حق مؤقت ينقضي بعد مدة معينة من

(١) د/ محمد بن براك الفوزان " نظام حماية حقوق المؤلف في المملكة العربية السعودية" شرح ودراصة مكتبة القانون والاقتصاد الرياض الطبعة الأولى ٢٠٠٨ ص ٤٥.

موت المؤلف وهو قابل للتصرف فيه والانتقال للغير ويورث ويوصى به وله حرمة الملك ويدخل ضمن عناصر الذمة المالية للمؤلف.

أما الحق الأدبي فعلى العكس من ذلك ؛ فهو لا يجوز النزول عنه ولا الحجز عليه ولا يكون له قيمة مالية ولا يُعد من عناصر الذمة المالية. فهو ذو طبيعة شخصية تتوافر له جميع خصائص الحق الشخصي لذلك فإن الرأي السائد فقهاً وقضاءً هو تكيف حق المؤلف على أنه حق مركب من حقين هما : حق مالي أو مادي وحقوق معنوية أو أدبية^(١).

وهذا ما سوف نراه ونقوم بعون الله وتوفيقه بالتفصيل والتوضيح في الباب الأول من هذا البحث مفرداً مبحثاً مستقلاً لكل منهما للتوضيح والوقوف على ماهية كل حق من الحقوق. فنجد أن تحديد الطبيعة القانونية لحق المؤلف يثار به عدة مشكلات على حسب الاختلاف الفلسفي فالمدرسة الأنجلو أمريكية تنظر إلى المصنف على أنه مثل غيره من السلع والبضائع المادية فإن تحديد هذه الطبيعة القانونية لذيها فيه قدر من الوضوح الذي يجعلنا نتفق على أنه حق ملكية. ولكن الأمر ليس كذلك لدى المدرسة اللاتينية إذ هناك حالة ضبابية تلازم هذه المدرسة لا تبارحها منذ نشأتها بخصوص حق المؤلف ؛ فإذا كانت تعترف بأن المصنف هو امتداد لشخصية المؤلف مما يؤدي إلى القول بضرورة حماية شخصية المؤلف قبل المصنف نفسه فإنها على الجانب الآخر قد اعترفت بوجود الحق المالي للمؤلف على مصنفه. بمعنى أن حديثها عن حرية الإبداع المطلقة مناط فكرة المؤلف وحديثها عن المصنف باعتباره تعبيراً عن رأى المؤلف ورسائله التي يريد أن يخاطب بها الناس لم يمنعهما من القول بوجود هذا الجانب المالي الذي يخول للمؤلف أن يحصل

(١) د/ عبد السند يمامه حقوق المؤلف وفقاً لاتفاقية المسائل التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية " ترينس " والتشريع المصري مجلة البحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة المنوفية العدد العاشر السنة الخامسة أكتوبر ١٩٩٦ ص ٥٢٦ ، ٥٢٧.

على عوائده المالية الناتجة عن استغلال المصنف . فهنا نحن بصدد حالة تثير الحيرة والتردد أحق المؤلف حق ذا طبيعة إنسانية وشخصية بالنظر إلى ارتباطه بشخصية المؤلف؟ أم أنه حق مالي كغيره من الحقوق بالنظر إلى الجانب المالي الذي يحققه المصنف الأدبي عندما يتم طرحه في الأسواق؟^(١).

ولقد ترتب تأثير حاسم على اعتراف القضاء الفرنسي بالحقوق ذات الطابع الشخصي للمؤلف "الحق الأدبي" التي طورها القانونون ووضع الأساس الفلسفي لها ذلك الأساس الذي يتمثل في أن المصنف إنما هو قبس من شخصية المؤلف أو انعكاس لها . فالحق ينبع من فعل الخلق والإبداع والعلاقة بين المؤلف والمصنف إنما يعززها اتساع مدى الامتيازات الممنوحة للمبدع وسلطة اتخاذ القرار الممنوحة له التي تمنع المصنف من الانسلاخ - بشكل تام - عن شخصيته . أما منح حق المؤلف الأصلي إلى أشخاص آخرين بخلاف المبدع فهو أمر ليس مسموحاً به إلا في ظل أوضاع استثنائية حيث من المستبعد الاعتراف بحقوق المؤلف لأصحاب الحقوق المجاورة^(٢).

ونلاحظ أن المشرع لم يهتم في غالبية الدول بما فيها مصر بل ولا المشرع الدولي بمسألة تحديد الطبيعة القانونية للحقوق الذهنية مكتفياً بتحديد ما يتضمنه هذا النوع من الملكية من حقوق وامتيازات لصاحبها . ويؤيد البعض هذا الموقف من جانب المشرع ادعاءً منهم على غير الحقيقة بعدم أهمية هذا التحديد ، والواقع أن تحديد الطبيعة القانونية للحقوق الذهنية لهو أمر في غاية الأهمية حيث يتوقف عليه تحديد الأساس للعديد من المسائل التي يغفلها أو يأبى أن يتعرض لها المشرع بالتنظيم .

(١) د/ فاروق الأباصيري المرجع السابق ص ٩، ١٠ .

(٢) د/ دنيا ليبزيك "حقوق المؤلف والحقوق المجاورة" ترجمة/ محمد حسام لطفي ١٤٢٤هـ ص ٤٨ .

من ذلك على سبيل المثال المسألة الهامة التي سنعرض لها لاحقاً وهي المتعلقة بتحديد القانون الواجب التطبيق في مجال الحقوق الذهنية، وبالنظر إلى تجاهل القوانين الوطنية والنصوص الاتفاقية تحديد الطبيعة القانونية للحقوق الذهنية فقد ثار الخلاف حولها وانقسمت الآراء بشأنها في محيط الفقه والقضاء وذلك لأن هذا الحق يعاني على الأقل من صعوبتين:- الأولى: أنه لا يندرج في التقسيم التقليدي للأموال والحقوق. الثانية: أنه يشتمل على عنصرين متعارضين تماماً أحدهما مالي والآخر أدبي أو معنوي^(١).

مما يعني أن هذه الطبيعة مزدوجة : فلها من ناحية جانب أدبي أو معنوي ولها من ناحية أخرى جانب مادي أو مالي.

أ- الجانب الأدبي أو المعنوي (Moral): فهذه الحقوق تتصل بالصميم من نفس المبتكر فيالإبداع الفكري يشبع المبتكر رغبته ويحقق ذاته، والفكر لا ينفك عن الشخصية وهو جزء منها. لذا فإتباعاً من هذه الناحية تتدخل في زمرة حقوق الشخصية " Droits de personnalite" للصيقة بشخص الإنسان والتي لا تقوم بالمال ولا يجوز التعامل فيها ولا تنتقل بالميراث ولا تسقط بالتقادم.

ب- الجانب المادي أو المالي "Patrimonial": فالمبتكر له حق استثنائي على نتاج فكره، فله وحده أن يستعمل اختراعه أو مصنفه الأدبي أو الفني وأن يستغله وأن يتنازل عنه للغير بعوض أو دون مقابل وأن يستفيد منه مادياً بكافة السبل، وحقوق الملكية الفكرية من هذا الجانب تُعد من الحقوق المالية التي تقوم بالمال ويجوز التعامل فيها وتنتقل إلى الورثة وتنقسم بعدم الدوام^(٢).

(١) د/ جمال محمود الكردي حق المؤلف في العلاقات الخاصة الدولية من ١٥٥، ١٥٦.
(٢) د/ علي سيد قاسم " حقوق الملكية الفكرية في قانون دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة مقارنة ٢٠٠٩ دار النهضة العربية القاهرة ٣٢ ش عبد الخالق ثروت ص ٨.

ولكنني يحضرني حكم وقضاء محكمة السين المدنية موضحاً ومبيناً لهذه الطبيعة القانونية وذلك في حكمها الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٧ إذ قالت :- " بأن الفنان الذي يلقى في إحدى صناديق المهملات التي بالطريق العام البعض من لوحاته بعد أن مزقها وشطبها بالممداد يظل متمتعاً بحقه الأدبي على أجزاء لوحاته التي ألغاهما في صندوق المهملات فإذا جمعها أحد المارة فليس لهذا الأخير على هذه اللوحات إلا الملكية المادية "la propre materielle" وعلى ذلك لا يحق له أن يصلح ما بهذه اللوحات من تلفيات أو أن يجمع أجزاءها ويعرضها في مكان عام إذ إنه بذلك يعتبر معتدياً على الحق الأدبي للرسام . وأنه لمن العيب أن يستند على المادتين ٥٣٩ و ٧١٣ مدني فرنسي اللتين تنصان على أن الأموال المتروكة تعتبر أموالاً عامة . فهذا لا ينطبق على الفنان الذي يلقى بأجزاء من لوحاته بعد أن يمزقها ويشوهها لأن نية الترك لم تنصب إلا على الشيء المادي وليس على المناظر نفسها والتي تعود إلى موهبته وذوقه . هذا هو موجز ما جاء بحكم محكمة السين . فلو بحثنا في مضمون هذا الحكم لوجدناه يوضح ماهية الحق الأدبي للمؤلف ويعرف طبيعته.

فالحق الأدبي للمؤلف هو حق مطلق لا يسقط بالتقادم ولا يمكن التنازل عنه وعلى ذلك يمكننا القول بأن حق المؤلف الأدبي هو مجموعة الامتيازات التي منحها القانون للمؤلف والتي لا تقوم بمال لأنها ترتبط بشخصية وحرية تفكيره في المجتمع. إذا فكرة الملكية الأدبية تختلف عن فكرة الملكية على الأشياء وهذا هو ما دفع محكمة السين الفرنسية إلى استبعاد تطبيق المادتين ٥٣٩، ٧١٣ مدني فرنسي بشأن الأموال المتروكة على واقعة النزاع التي عرضت أمامها كما ذكرنا في الحكم السابق . والحق الأدبي ترتبط دائماً بشئ مادي إذا لا يوجد كاتب بلا كتاب أو مقال أو بحث كما لا يوجد مهندس بلا تصميمات مرسومة وأفكار مدونة لذلك

يختلف هذا الشيء المادي باختلاف الأشخاص وملكة التفكير لدى كل منهم وقدترته على الابتكار والتعبير^(١).

فنجد أن حقوق المؤلف الذهنية تظل ملكاً له حتى بعد تمزيقه للرسومات أو اللوحات أو تمزيقه لقصة كتبها أو كتاب قام بتأليفه فإن أخذها إنسان من سلة المهملات بعد أن قام الكاتب والمبدع بتمزيقها وإلقائها فيها فإن الشخص الذي أخذها ليس له إلا الملكية المادية من الاستفادة من الوريقات وحسب وليس له الاستفادة من الخلق الإبداعي فإن هذا الإبداع ملك مبدعه فقط .

ولكننا مع ذلك نجد أن الخلاف قد احتدم في أوساط دوائر الفقه والقضاء حول التكييف القانوني لحق المؤلف وطبيعته القانونية^(٢).

فمنهم من ذهب إلى أنه حق ملكية "حق عيني" ومنهم من ذهب إلى أنه من الحقوق الشخصية ومنهم من ذهب إلى القول أنه حق ذو طبيعة مزدوجة.

فإذا تحدثنا عن الطبيعة القانونية إذا نجد أنفسنا أمام حالة تشير إلى الحيرة والتردد أحق المؤلف حق ذو طبيعة إنسانية وشخصية بالنظر إلى ارتباطه بشخصية المؤلف؟ أم أنه حق مالي كغيره من الحقوق بالنظر إلى الجانب المالي الذي يحققه المصنف الأدبي عندما يتم طرحه في الأسواق؟ ونجد أيضاً الذي زاد من حالة القلق والترقب أن التشريعات المقارنة التي تنطوي تحت لواء المدرسة اللاتينية لم تقل كلمتها الصريحة في هذا الصدد . قد يتصور أن التشريعات المقارنة في مجال حق المؤلف وإن لم تصرح بتكييف حق المؤلف إلا أنها قد قالتها ضمناً . وذلك حيث أوردت نوعين من الحقوق وهى تلك الحقوق الأدبية والحق المالي ممثلة في الحق

(١) د/ أبو اليزيد على المتيت الحقوق على المصنفات الأدبية والفنية والعلمية المرجع السابق ص ٢٣ ، ٢٤ .

(٢) د/ سعيد سعد عبد السلام الحماية القانونية لحق المؤلف والحقوق المجاورة المرجع السابق ص ١٤ .

في الاستغلال المالي لهذا المصنف • مما يؤدي بالتبعية لذلك إلى القول بأنها قد اعترفت بالطبيعة المزدوجة لحق المؤلف انطلاقاً من اعترافها بالحقين معاً • ولعل هذا هو ما دفع غالبية الفقهاء في مصر وفرنسا إلى تكليف حق المؤلف على أنه حق مزدوج وهذا ما سوف نراه بعد عرض لوجهة كل رأي^(١) فالنظام اللاتيني يتمثل محل حقوق المؤلف في الإبداع الفكري الذي تم التعبير عنه في مصنفات تتسم بالأصالة وبالطابع الشخصي وذلك بخلاف النظام الأنجلو أمريكي حيث يجوز أن تشمل الحماية المقررة أشياء لا تندرج ضمن المصنفات الإبداعية، ويرى دي فريتاس (De Freitas) أن حكمة هذا التقسيم تتمثل في أنه كما في قانون سنة ١٩٥٦م لا ينطبق شرط "الأصالة" إلا على المصنفات الواردة في "التسجيلات الصوتية" مما اقتضى تخصيص طائفة مستقلة للمصنفات المدرجة في الآتي:-

- حق المؤلف هو حق ملكية يوجد مقرر على المصنفات الآتية:

١- المصنفات الأدبية والدرامية والموسيقية والفنية الأصلية •

٢- التسجيلات الصوتية والأفلام والبرامج الإذاعية والتي تثبت سلكياً •

٣- الأشكال المطبوعة للمصنفات المنشورة •

بينما أدرجت في طائفة خاصة بسبب طبيعتها الخاصة^(٢).

والذي دعي إلى هذا الخلاف أن المشرع سواء في اتفاقية برن المصدر الأساسي للملكية الفكرية أو في القانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٢م في شأن حماية حقوق الملكية الفكرية لم يتعرض لهذا التكيف.

(١) د/ حمدي عبد الرحمن مقدمة القانون المدني "الحقوق والمراكز القانونية" ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ص ٢١٠.

د/ عبد الرشيد مأمون "الحق الأدبي للمؤلف" النظرية العامة وتطبيقاتها، دار النهضة العربية ١٩٧٨، ص ٨٦.

د/ رمضان أبو السعود، النظرية العامة للحق، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٩، ص ٤٧١.

(٢) د/ دليلا ليزيك "حقوق المؤلف والحقوق المجاورة" ترجمة/ محمد حسام لطفي ١٤٢٤هـ ص ٥٠.

فالطبيعة القانونية تختلف من رأى لآخر حسب وجهة كل رأى فمنهم من ينظر إلى هذه الطبيعة على أنها حق عيني فيجعلها كالعقارات التي يمتلكها الشخص له التصرف فيها كيفما يشاء فكذلك نتاجه الفكري ورأى آخر ينظر إلى هذه الطبيعة على أنها حق شخصي ينظر فيه إلى شخص المؤلف وما أبدع وما ألف ورأى أخير ينظر إلى هذه الطبيعة على أنها ذات طبيعة مزدوجة أي بين هذا وذلك على النحو الآتي :-

فمن ذهب إلى أنه حق عيني:-

فقد ذهب جانب من الفقه إلى حقوق الملكية الفكرية لا تعد حقوق ملكية فحسب بل هي من أقدس حقوق الملكية حيث إن ملكية الإنسان لنتائج ذهنه وتفكيره ومبتكراته العقلية هي الملكية التي تتصل بالنفس وتتجسم فيها شخصيته، وهي أولى بكثير بالحماية من الملكية المادية التي تتطلب أن يستحوذ الإنسان على أشياء مادية قد لا تكون من صنع يده ولا من نتاج فكره.

ويضيف أنصار هذه النظرية بأن كل من الحقين الذهني والعيني يمثلان سلطة مباشرة لشخص على شيء ولا يوجد خلاف بينهما إلا في الشيء الذي تنصب عليه السلطة المباشرة في كل منهما فهو في الحقوق العينية شيء مادي وفي الحقوق الذهنية شيء غير مادي ويضيف أنصار هذه النظرية بأن الحقوق الذهنية وحقوق الملكية الفكرية هي حقوق ملكية لها نفس خصائصها من حيث إمكانية التصرف فيها والاحتجاج بها على الكافة، وواقع الأمر أن الفكرة الحديثة للملكية لا يجب أن تقتصر على الأشياء المادية فقط فيجب أن تتسع لتشمل الأشياء غير المادية مثل الحقوق الذهنية وحقوق الملكية الفكرية^(١).

(١) د/ عصام أحمد البهجي المرجع السابق ص ٢٨.

ويستند هؤلاء إلى أن الحقوق الفكرية أو الذهنية هي حقوق واردة على أشياء وإن كانت غير مادية أي معنوية (العمل المبتكر ذاته المنشور في صورة كتاب أو غيره) وذلك باعتبار أن موضوعها أو محلها وارد على شيء وبالتالي فهي تتضمن ما تفترضه الحقوق العينية من خصائص ومميزات. ويجد هذا الاتجاه تأييده في بعض أحكام القضاء الوطني التي ذهبت إلى أن الحقوق الفكرية تعد بمثابة حق عيني وبالذات حق ملكية "droit de propriété" وارد على أشياء غير مادية. ويترتب على هذا التكيف للحقوق الذهنية عدة نتائج من أهمها اعتبار ما يبتكره العامل أثناء عمله لدى رب العمل ملكاً لهذا الأخير لارتباط العامل معه بعلاقة عمل^(١).

يسود هذا الرأي في البلاد ذات الأنظمة القانونية الأنجلو أمريكية التي ترى أن حق المؤلف حق ذو طبيعة مالية بحتة أي أنه حق قابل الاستغلال الاقتصادي فهذه الأنظمة لا تعترف للمؤلف بفكرة الحق المعنوي فكثرة غلبة^(٢).

وذهب هذا الرأي إلى مناجاة محكمة النقض الفرنسية في بعض أحكامها:-

"إن الحقوق الذهنية لهذه نفس الطابع القانوني لحقوق الملكية" أي أن حق المؤلف هو حق عيني وارد على شيء وأطلق المشرع الفرنسي على هذا الحق "قانون حماية الملكية الأدبية والفنية، وفي الفقه المصري ذهب البعض^(٣) إلى أن حق المؤلف هو حق ملكية وذلك استناداً إلى أنه يتوافر له عناصر الملكية الثلاثة وهم " الاستغلال والاستعمال والتصرف"، وقد رأى البعض بأنه أقرب الأنظمة القانونية

(١) د/ جمال محمود الكردي المرجع السابق ص: ١٥٩، ١٥٧.

(٢) د/ رضا علي الدين "النظام القانوني لحماية البرمجيات" دار الجامعة الجديدة للإزاريطة - الإسكندرية ٢٠٠٧ ص: ١٥٤.

(٣) د/ جميل الشراوى المرجع السابق ص: ٣٥٨.

المتجهة إلى حق المؤلف هو حق الملكية وكل ما هنالك أنه يوجد اعتبارات تدعو إلى أن يخص المشرع الملكية الأدبية والفنية بتنظيم قانوني مستقل وذلك نظراً للاعتبارات الخاصة بها وهي كون هذا الحق محله شئ غير مادي . فليس هناك ما يمنع ورود هذا الحق المعيني على مال معنوي. والأمر الذي لا خلاف حوله أن المؤلف له سلطات المالك وهي الاستغلال والاستعمال والتصرف^(١).

وآخر رأى أن القانون يعطى للفرد حق ملكية على الأشياء غير المعنوية، وإن لم تكن نتاجاً ذهنياً مثل الحقوق الواردة على المحل التجاري من اسم تجاري وسمعة تجارية وثقة عملاء إلا أنه أطلق عليها اصطلاحاً "الحقوق المتعلقة بالعملاء"^(٢).

وقد اعترض كثير من الفقهاء على تشبيه الحقوق الذهنية بحقوق الملكية لأن معنى ذلك هو اعتبارها حقوقاً مالية مع أنهم يلاحظون أن الحقوق الذهنية تتضمن عنصراً معنوياً يتصل أوثق الاتصال بشخص صاحب الإنتاج الفكري أو الفني بما يؤدي إلى تميزها عن حق الملكية العادي والوارد على الأشياء المادية ويرى هذا الفريق أن المؤلف على سبيل المثال حين يتنازل عن كل حقوقه المالية على مصنفه يظل محتفظاً مع ذلك بحقه الأدبي عليه بما يسمح له بأن يوقف نشر هذا المصنف في حين أنه لو كان يتنازل عن حق ملكية عادية لكان هذا التنازل نهائياً وشاملاً ولجرده بالتالي من كل مكنات المالك^(٣).

وأضاف رأى آخر من الفقه بأن الملكية للأشياء المادية تؤتى ثمارها بالاستئثار والاستحواذ عليها واستعمالها . في حين أن حقوق الملكية الفكرية لا تؤتى ثمارها إلا بالانتشار والانتقال من

(١) د/ حسن كبيره " المنخل لدراسة القانون " منشأ المعارف عام ١٩٧٦ ص ٤٨٢.

(٢) د/ إبراهيم أحمد إبراهيم الحماية الدولية لحق المؤلف لعام ١٩٩٢ ص ٤٨، ٤٩.

(٣) د/ محمد شكري سرور " النظرية العامة للحق " دار الفكر العربي الطبعة الأولى

١٩٧٩ ص ١٠٤

شخص إلى آخر بحيث يمتد إلى أكبر مجموع ممكن من الناس يقتنعون به ويستقر في أذهانهم وعندئذ يمكن القول بأن الفكر قد أتى ثماره^(١).

ومنهم من ذهب إلى أنها حق شخصي أي أنه ذو طبيعة شخصية:-

وذلك لأنه نتاج فكري وذمني لما قام بالإبداع أو الابتكار فقوامه الابتكار والأصالة رغم أنه يتضمن شقين أحدهما مالي والآخر معنوي.

فالشق المالي ليس إلا استعمالاً لهذا الحق، ولا حقاً له في نشأته ويولد بعد نشر المصنف ويظهر هذا الاستعمال في صورة إفراغ المصنف في صورة مادية متمثلة في الورق أو الأشرطة أو دعامات إلكترونية ومن ثم فإن الجانب الشخصي يظل لصيقاً بالمؤلف ومن ثم حقه أن يطلق عليه بالحق الشخصي أو إسباغ الطابع الشخصي على حق المؤلف ويعتبر القانون الألماني أكثر القوانين صيغة في إطلاق الحق الشخصي على حق المؤلف^(٢).

فينطلق أصحاب هذا الاتجاه الفكري من النظر إلى محل الحقوق الذهنية وهذا المحل هو الفكرة والإبداع، وهذا الفكر والإبداع يرتبط بشخص صاحب الحق ارتباطاً وثيقاً لا يفصل عنه وبالتالي يعتبر جزءاً من شخصية المبدع والمفكر؛ وذلك باعتبار أن تفكير الإنسان وابتكاره يكونان جزءاً من شخصيته ولا انفصال بينهما^(٣). فيركز أنصار هذا الاتجاه على أصل نشأة الحق ويذهبون على خلاف الاتجاه السابق إلى إلحاق حق المؤلف بطائفة الحقوق الشخصية "droits de la persoalite" لكون هذا الحق من نتاج فكر وذهن مبتكر العمل وهو لصيق ومكمل وغير قابل للانفصال عن شخصيته أما الجانب الاقتصادي المتعلق باستغلال هذا الحق تجارياً (في صورة كتاب أو اسطوانة "logiciel" أو

(١) د/ عبد الرزاق السنهوري المرجع السابق ص ٢٥٨.

(٢) د/ سعيد سعد عبد السلام المرجع السابق ص ١٤.

(٣) د/ رمزي رشاد الشيخ "الحقوق المجاورة لحق المؤلف" رسالة دكتوراه جامعة طنطا ص ٧٠.

غيرها فهو ليس إلا استعمالاً للحق ولا ينبغي أن يؤثر على الطبيعة المعنوية وبالتالي الشخصية له. وتؤيد بعض القوانين الوطنية في الواقع هذا الاتجاه. كما تنجّه صوب ذات التكيف بعض الأحكام القضائية الوطنية ومن الناحية التاريخية كان تكيف حق المؤلف على كونه من الحقوق الشخصية على حد تعبير البعض "حقيقة واقعية".

أما عن النتائج المترتبة على هذا التكيف فمن أهمها:-

- ١- أن حق المؤلف يُعدّ حقاً لصيقاً بشخص صاحبه الذي ابتكره قبل النشر ويظل الأمر كذلك حتى بعد نشر العمل الذهني الذي قام به بل ولو تنازل عن ملكيته لشخص آخر (كالناشر) في مقابل مبلغاً معيناً.
 - ٢- أنه لا يجوز بالنظر للنتيجة السابقة لدائسي المؤلف المطالبة بنشر عمله الذي لم ينشر بغية اقتضاء حقوقهم من حسيطة البيع^(١).
- وعلى ذلك فإن الإبداع والاختراع ليس مالا في ذاته وإنما هو أفكار عتبر عنها مبدعها في الشكل الذي أراده وهذه الأفكار تكون جزء من الشخص الذي تصورها وتعتمد منه الأفكار حرية كالتالي للشخص نفسه^(٢) ، والذي دفع البعض إلى القول بأن حق الملكية حق شخصي ما ذكر من أن محكمة النقض الفرنسية اعتبرت في أحكامها الحديثة أن الحق المعنوي للمؤلف يندرج ضمن طائفة حقوق الشخصية وإن كانت تختلف عنها في بعض الأوجه ويظل للمؤلف بالتالي اللجوء إلى القضاء للاعتراض على أي تزوير أو تعديل في محتوى عمله المبتكر^(٣). ووفقاً لهذا الرأي تعد الحقوق الأدبية أساس حق المؤلف فالملكية الفكرية وحقوقها هي نتاج فكر وذهن من ابتكر العمل الإبداعي. أما استغلال هذه الحقوق على الصعيد الاقتصادي فما هو إلا استعمال لهذه الحقوق. فالمصنف

(١) د/ جمال محمود الكردي حق المؤلف في العلاقات الخاصة الدولية ص ١٥٦، ١٥٧.

(٢) د/ نواف كنعان المرجع السابق ص ٦٧.

(٣) د/ أشرف وفا تنازع القوانين في مجال الحقوق الذهنية للمؤلف دار النهضة العربية القاهرة ١٩٩٩ ص ٥٠.

باعتباره نتاج شخصية المؤلف يُعد حقاً متعلقاً بشخصيته إذن شخصية المؤلف هي جوهر هذا الحق^(١). ولم يسلم أصحاب هذا الفكر من النقد حيث إنهم يجعلون الحقوق الفكرية والذهنية مستغرقة في فكره أكثر اتساعاً هي الشخصية الإنسانية. ومما لا شك فيه أن الحقوق الفكرية والذهنية تختلف عن الحقوق اللصيقة بالشخصية الإنسانية.

كما أن القول والربط بين الحقوق الذهنية وشخص صاحب الحق يجعل من المتعذر على الدولة خضوع هذه الحقوق الذهنية لفكرة الترخيص الإجباري. ولا شك أن هذا الربط الوثيق بين المبدأ والأفكار فيه قدر كبير من المغالاة لأن الإبداع عندما يرد على مظهر مادي خارجي فهو ينفصل عن شخص المبدع ولا يعبر عن شخصية المبدع أو المخترع إلا في اللحظة التي أظهره فيها^(٢).

أنه حق ذو طبيعة مزدوجة: أحدهما ذو شق أدبي والآخر ذو شق مالي :-

فهذا الرأي يرى اعتبار حق المؤلف "حق ذو طبيعة مزدوجة" شخصياً فيما يتعلق بالجانب المعنوي منه وعيني فيما يتعلق بالجانب المالي غير أن الجانب الأدبي أو المعنوي يظل لدى أنصار هذا الرأي هو الأكثر أهمية ويتفوق على الجانب المالي وذلك بالنظر إلى كون المصالح التي يحميها (فكر المؤلف) هي من نوع يعطو كثيراً على الحصول على قدر من المال لقاء استغلال الفكرة وهي السلطة التي يخولها الشق المالي لصاحب

(١) د/ رشا على الدين "النظام القانوني لحماية البرمجيات" دار الجامعة الجديدة الأزاريطة الإسكندرية ٢٠٠٧ ص ١٥٤.

(٢) د/ عصام أحمد البهجي "حقوق الملكية الفكرية للأصناف النباتية المعنوية وراثياً" دراسة تحليلية لحقوق الملكية الفكرية للأصناف النباتية المهندسة وراثياً في ضوء اتفاقيتي التريس- الويبو وفي ضوء قوانين مصر- الأردن- أمريكا ولمواجهة الآثار الضارة لممارسات الشركات الدولية في مجال صناعة الدواء والأغذية المهندسة وراثياً دار الجامعة الجديدة الأزاريطة الإسكندرية ٢٠٠٧ ص ٢٨.

د/ عصام أحمد البهجي "حماية الحق في الحياة الخاصة دار الجامعة الجديدة الطبعة الثانية جامعة طنطا ٢٠٠١.

العمل والواقع أن تكليف الحقوق الفكرية على كونها حقوق عينية (على نحو ما ذهبت إليها إحدى فرق الاتجاه الأول) إذا كان يصلح في الدول الأنجلو سكسونية التي لا تعترف بالحقوق المعنوي للمؤلف كنظرية عامة.

بيد أنه لا يصلح في غيرها من الدول وخاصة تلك التي تعترف به بل وتمنحه من الأهمية ما يفوق الجانب المالي كما هو الحال في مصر وغيرها من الدول العربية والأوروبية كفرنسا وألمانيا وبالتالي فإن هذا التكييف لا يتفق مع الدور الخلاق الذي يقوم به المؤلف في مثل هذه الدول^(١).

وهذه الطبيعة المزدوجة طبيعة ثنائية تخول صاحب الحق حقين: أحدهما مادي أو مالي والآخر أدبي ومعنوي وبهذا يقوم الاتجاه الغالب في الفقه على الأخذ بفكرة ازدواج واختلاط صاحب حق الملكية الفكرية وبهذا ينقسم حق الملكية الفكرية إلى حقين أحدهما مالي والثاني أدبي وبهذا يتمتع صاحب الحق في الملكية الفكرية بحق مانع استثنائي يتصل بسلطته على حقه في استغلال هذا الحق ويعطيه المنافع المالية المترتبة على استغلال هذا الحق ولما كان هذا الحق ذو طابع مالي فإنه يكون قابلاً للتنازل عنه أثناء حياته كما أنه ينتقل إلى الورثة بعد وفاته^(٢).

وكان أول من دعي لهذا الاتجاه الفقيه بيكار وقد أخذ المشرع الفرنسي في المادة الأولى من قانون حق المؤلف الصادر في ١٩٥٧/٣/١١ " يوجد داخل حق المؤلف حقوق ذات طابع معنوي، وكذلك حقوق ذات طابع مالي " وهذا يعني أن حق المؤلف حق شخصي وحق عيني في ذات الوقت أي أن المشرع الفرنسي اعترف بالطبيعة المزدوجة لحق المؤلف وكذلك التشريع المصري الجديد رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ في شأن

(١) د/ جمال محمود الكردي المرجع السابق ص ١٥٩، ١٦٠.

(٢) د/ حسن جمعي " منخل إلى حقوق الملكية الفكرية " - ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الفكرية للصحفيين ووسائل الإعلام بالتعاون مع وزارة الإعلام بالبحرين بالمنامة في ١٦ يونيو ٢٠٠٤ ص ٣.

حماية حقوق الملكية الفكرية جاء النص في المادة ١٤٣ ط يتمتع المؤلف وخلفه العام على المصنف بحقوق أدبية أبدية غير قابلة للتقادم أو التنازل عنها . كما جاء نص المادة ١٤٤ منه:-

" للمؤلف وحده إذا طرأت أسباب جديدة أن يطلب من المحكمة الابتدائية الحكم بمنع طرح المصنف للتداول أو سحبه... إلخ النص. كما جاء نص المادة ١٤٧ كذلك " يتمتع المؤلف وخلفه العام من بعده بحق استثنائي في الترخيص أو المنع لأي استغلال لمصنفه بأي وجه من الوجوه وبخاصة عن طريق النسخ أو البث الإذاعي... إلخ النص". كل هذه النصوص تفسر الطبيعة المزدوجة لحق المؤلف فله طابعه الأدبي في جانب وطابع مالي مقابل له في جانب آخر^(١). وهكذا تفادت نظرية ازدواج الملكية الفكرية واختلاط الحقين المالي والأدبي أوجه النقد التي وجهت سلفاً إلى نظرية الملكية ونظرية حقوق الشخصية وعلى أثر ذلك اتفق غالبية الفقه على ضرورة اعتبار حقوق الملكية الفكرية حقوقاً ذات طبيعة مزدوجة ومختلطة وأنها تحتوى على الحقين المالي والأدبي^(٢). وإنني أرى أن الخلق الذهني حق عيني بحت ينصب على الشئ المملوك للشخص وأيضاً ينطبق عليه الجانب الشخصي لشخصية مؤلفه فلا يعطى الخلق الإبداعى الذي هو ملك لمؤلف لشخص أو مؤلف آخر، فمن أبدع شيئاً فالقانون يخلو له وحده الاستفادة من إبداعاته فنجد أن الخلق الذهني هذا ذو حقين حق عيني وهو الملكية المادية للمؤسسة أي الكتاب أو الرسومات أو المخطوطات وذلك بالنسبة للخلق الإبداعى وحق شخصي وهو الاستفادة المؤلف وحده مما أبدع وألف فإنني أسير مع الجانب الأخير وهو أن المؤلف والمبدع له حق مزدوج ، ذلك لأن الحق العيني وحده لا يصلح ؛ لأن حق المؤلف هو حق ملكية يتعارض مع محل الحق فالملكية لا

(١) د/ سعيد سعد عيد السلام المرجع السابق ص ٢٢.

(٢) د/ توفيق حسن فرج المرجع السابق ص ٥٤٤.

ترد إلا على أشياء مادية محسوسة بخلاف الخلق الإبداعي فهو ذهني إلى جانب أنه محسوس أيضاً فإذا أخذنا على أنها ملكية محسوسة فقط لأهдресا الجانب الشخصي وهو المؤلف الذي هو وما أبدع صنوان لا ينفصلان عن بعضهما البعض حتى بعد وفاة المؤلف فإن إبداعاته الفكرية تظل له وحده دون غيره وما يؤول إلى ورثته الاستغلال المالي فقط والجانب الشخصي وحده يحد قاصراً لأن المؤلف لا بد أن يمتلك الشيء المادي أولاً ثم الهيمنة والإشراف على الشيء الذي يمتلكه ثانياً فالاستفادة من الخلق الإبداعي تعقب الاستفادة المادية والمالية من طبع ونسخ المؤلف وكيفية الاستفادة مما كتب وأبدع وكيفية احتساب القيمة المالية من مؤلفه لذلك فإنني أرى أن الاستفادة من حق المؤلف العيني والشخصي يخولان له الاستفادة الكاملة والمنشودة من مؤلفه وفي ذلك كله حماية للمؤلف وحماية أيضاً لإبداعاته الفنية وحماية أيضاً للصالح العام فإذا رأى المؤلف أن حقوقه مصانة فإنه سيبدع أكثر وأكثر على العكس من ذلك إذا رأى أن حقوقه وخلق الإبداعي مهان ومسروق فإنه سيتقاعص عن الإبداع مما يرى من امتهان لمؤلفاته وإبداعاته التي قدح فيها زناً فكره وعقله ويحاول بحثاً عن مناخ وبلد آخر يرى فيه ملكاته العلمية مصانة، ومؤلفاته تقدر وتحترم وحقوقه يأخذها كاملة مكملة. ولكننا مع كل ذلك نجد أن الخلق الإبداعي لا يكون في جميع الأحوال إبداعاً فردياً بل قد يكون إبداعاً جماعياً، ولعل المثل الحي أمامنا من الإبداع الجماعي وهذا الخلق الإبداعي الجماعي الذي قد يشترك فيه أكثر من شخص ألا وهو " الصحيفة" فإننا نلاحظ أن الصحيفة كمصنف ذهني نتيجة جهود العديد من الأشخاص الذين يساهمون معاً تحت إشراف وتوجيه إدارة الصحيفة التي تقوم بتنظيم هذه الجهود والتنسيق بينها. ولتحديد الطبيعة القانونية للصحيفة فإنه يلزم التمييز بين ثلاث صور من المصنفات التي تتكون من

مساهمات العديد من الأشخاص وهي : المصنفات المشتقة والمصنفات المشتركة والمصنفات الجماعية^(١).

فالمصنف المشتق :- هو ذلك المصنف الذي يستمد أصله من مصنف سابق "المادة ٦/١٣٨ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصري ويعرفه المشرع الفرنسي في المادة ٢/١١٣ من قانون الملكية الفكرية بأنه ذلك المصنف الجديد الذي يندمج فيه مصنف سابق الوجود دون مشاركة من مؤلف هذا الأخير.

ولا تثار صعوبة للقول باستبعاد المصنف الصحفي من عداد المصنفات المشتقة إذ بينما يقوم هذا المصنف على اشتراك العديد من الأشخاص من صحفيين ومحررين وغيرهم في وصفه فإن المصنف المشتق يقوم على فكرة انماجه في مصنف سابق عليه دون مشاركة من مؤلف هذا المصنف السابق فيه؛ ومن ثم لا وجود لفكرة الاشتراك أو تعدد المساهمات في وضع المصنف المشتق .

بيد أن الأمر ليس كذلك بالنسبة لكل من المصنف المشترك والمصنف الجماعي حيث يتفقان في أن كلا منها يتم بمساهمة العديد من الأشخاص ومن ثم فقد تدق مشكلة تحديد الطبيعة القانونية للصحيفة بينها ؛ لذا يتعين تحديد ما إذا كان المصنف الصحفي يعد من قبيل المصنفات المشتركة أو المصنفات الجماعية ومن ثم تسرى عليه أحكامه وتبدو أهمية هذا التحديد على وجه الخصوص إذا ميزنا بين المصنفات الصحفية المطبوعة من جهة والمصنفات الصحفية السمعية البصرية من جهة أخرى .

ولا شك أن تحديد الطبيعة القانونية لحق المؤلف ككل ليس من قبيل الترف الفلسفي العلمي ولكن لهذا التحليل أهميته من عدة نواحي

(١) د / أشرف جابر سيد" الصحافة عبر الإنترنت وحقوق المؤلف" دار النهضة العربية ٢٠٠٦ ص ٥٦، ٥٣.

نبرزها على النحو التالي:- **الناحية الأولى** : يذهب البعض إلى أن دراسة التكييف القانوني لحق الإبداع الذهني وهو حق المؤلف يترتب عليه فائدة مزدوجة :-

الأولى: تتضح في أن الدراسة العلمية تستوجب الوقوف على طبيعة هذا الحق وماهيته.

والثانية: تتمثل في فائدة علمية أساسها أن التعرف على هذا الحق يتوقف على اختلاف طبيعته.

الناحية الثانية : القول بأن هذه الدراسة لها أهمية قصوى في تحديد القانون الواجب التطبيق سواء على المؤلف ذاته أو الحق الذهني الناتج عن الابتكار والأصالة لهذا المؤلف فقد اكتفت المادة ٢/٥ من اتفاقية برن بالإحالة للقانون الوطني المحلي في تقرير حماية حق المؤلف وكما أن حق المؤلف باعتباره من الحقوق الذهنية له جانب مالي ومعنوي كما سبق القول فهل لكل جانب قانون يخضع له. وهذه مسألة لها أهميتها القصوى في دراسة تنازع القوانين في هذا الصدد مما يخرج عن نطاق هذا البحث. حيث لا تتسع مساحته لتفصيلات حول ماهية القانون الواجب التطبيق على الحقوق الذهنية للمؤلف^(١).

مما يعني أن هذه الطبيعة القانونية هي التي تحدد القانون الواجب التطبيق على هذا الخلق الإبداعي وعلى المؤلف ذاته ولعلنا نجد ذلك في التحليل الظاهري للأحكام القانونية أنها لم تخالف المبدأ التقليدي الذي يحكم نظرتها للمصنف إلا وهو كونه انعكاساً مباشراً لشخص مؤلفه مما يؤكد ويرسخ نمط الأحكام القانونية الواردة عليه والتي تستهدف حماية المؤلف الشخص أساساً أكثر من اهتمامها بالغير المتعامل مع مصنفه، ويبقى الغير بالتالي خاضعاً وفقاً للتصور التقليدي في ممارسته لما يعترف له به القانون لإرادة المؤلف المطلقة والتي يمكنها تفعيل أو

(١) د/ سعيد سعد عبد السلام المرجع السابق ص٢٥، ٢٤.

تعطيل أو تعديل أى من ممارسات الغير على المصنف بحسب الأصل غير أن التوجيه الاتحادي وإن حافظ على سلطات المؤلف الإستثنائية المطلقة من حيث المبدأ، بيد أنه سعى إلى الخروج عليها بشأن بعض ما يمكن للغير القيام به بحيث تنقيد إرادة المؤلف بشأنها فلا يستطيع بشكل كامل سلب الغير من خلال وسائل تقنية قدرته على الاستفادة من الأحكام القانونية التي تتيح أعمالاً محددة بعيداً عنه متى وردت على المصنف.

إن المؤلف يمكنه فقط أن يعدل من نمط الممارسات القانونية المتاحة للغير وليس له أن يحرمه تماماً منها مما يعنى أن قدراته العقدية تقلصت أو انتقصت فهناك هدف تعمل النصوص على الوصول إليه وهو تأكيد قدرة الغير على القيام بأعمال محددة وهى لا تصلح محلاً للتراضى على سلبها في حين أن كيفية الوصول إلى هذا الهدف ما زال محلاً مشروعاً للعقد فالغاية مؤكدة والوسيلة متنوعة فى أساليبها حسبما يترأى للمؤلف، وقد تعامل التوجيه الأوروبي الذي يشير إلى الموقف الذي ينبغي على الدول الأعضاء اتخاذه بشأن حقوق المؤلف ونطاقها وما يقابلها من أعمال متاحة لغير المؤلف على المصنف المنشور بما يشير إلى تسليمه بصعوبة تغيير المفاهيم والأطر القانونية السائدة لدى الدول الأعضاء المخاطبة بهذا التوجيه وما يستهدفه^(١).

ونجد أنه لطبيعة الحقوق الذهنية التي ترد على الأشياء غير المادية جدال كبير في تكيف طبيعة الحقوق الذهنية التي ترد على الأشياء غير المادية . فقد بلغ التحمس بفريق أن عدوا حق المؤلف لا حق ملكية فحسب بل هو من أقدس حقوق الملكية وملكية الإنسان لنتاج ذهنه وتفكيره ولمبتكراته العقلية . كما يقول هذا الفريق هي الملكية التي تتصل بالصميم

(١) د/ خالد حمدي عبد الرحمن حقوق غير المؤلف على المصنف دار النهضة العربية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ص ٨٤، ٨٥.

من نفسه وتتجسم فيها شخصيته وهي أولى كثيراً بالحماية من الملكية المادية التي تقتضي حتما أن يستحوذ الإنسان على أشياء مادية قد لا تكون من صنع يده ولا من نتاج عقله. وكان هذا التحمس ضرورياً حتى يستقر في الأذهان أن نتاج الفكر وهو شئ غير مادي يخرج من العالم المحسوس فلا تحويه اليد ولا تتعلق به الحيازة يمكن أن يكون كالشيء المادي محلاً للملكية. وترددت أصدااء هذه الدعاية في جميع النواحي حتى نجحت في خلع وصف الملكية على حق المؤلف وحق المخترع فأصبح الفقه بل والتشريع نفسه يتحدث عن الملكية الفكرية وعندما أصدر المشرع الفرنسي قانون ١١ مارس سنة ١٩٥٧ ليحل محل التشريعات التي سبقته في حق المؤلف والمخترع وصف هذا الحق بأنه حق ملكية معنوية مائع وناقذ بالنسبة إلى الناس كافة. أما في مصر فإن قانون حماية المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ قد حل محله قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ قد تجنب عمداً أن يصف حق المؤلف بأنه حق ملكية مؤثراً عدم الخوض في هذه المسألة التي يجدر تركها للفقه والقضاء ببحثان فيها مقتضيات التطور. وقد جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور "وقد رأى في المشروع المطروح عدم التقيد بنظرية معينة، وعدم إيراد نص لتعريف طبيعة حق المؤلف القانونية على أن يترك ذلك لاجتهاد القضاء ورجال الفقه خاصة وأن مثل هذه النظريات تخضع لتطور دائم متصل بتطور جماعة الإنسانية ذاتها^(١). ونجد أن الإبداع الفكري بعد اختراعاً وخلقاً إبداعياً لمؤلفيه فقد كان القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية يعتبر الشريعة العامة لحماية براءات الاختراع من حيث شروط منحها وسلطة صاحبها عليها والترخيص الإجمالي باستعمالها. ثم صدر القانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ في شأن حماية الملكية الفكرية كما سبق أن ذكرنا.

(١) د/عبد الرزاق السنهوري المرجع السابق ص ٢٥٧.

وجاء نص المادة الثانية منه تلغى القوانين الآتية :-
أ..... ب القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخ النص.

ومن ثم فإن المعول عليه في تنظيم براءات الاختراع هو القانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ سالف البيان وباستعراض نصوص هذا القانون الأخير نجد أنه ورد في الكتاب الأول منه " الباب الأول : براءات الاختراع ونماذج المنفعة ومخططات التصميمات للدوائر المتكاملة والمعلومات غير المفصح عنها . وقد تناول المشرع هذا الباب في المواد من ٢٨/١ منه بالحماية القانونية لبراءات الاختراع وشروط منحها وحالات الترخيص الإجباري باستغلالها ونزع ملكيتها للصالح العام وذلك في المادة ٢٥ منه أيضا وطرق التعويض عن نزع هذه الملكية تعويضا يراعى فيه القيمة الاقتصادية لهذه البراءة . كما خول المشرع إمعانا منه في حماية مالكي براءات الاختراع في المادة ٨/٢٤ من ذات أحكام القانون سالف الذكر الحق في الحصول على تعويض عادل مقابل استغلال اختراعه كما بين المشرع في كل الأحوال طرق الاعتراض على التعويض سواء عند إصدار الترخيص الإجباري أو نزع الملكية وطرق التقاضي بشأنه . وفي جملة القول نجد أن المشرع قد أحاط حماية هذه الحقوق المعنوية بسياج من الشرعية القانونية لضمان حقوق مالكيها والذي دفع المشرع إلى نزع ملكية هذه الحقوق المعنوية رغم أنها ليست عقارا أو حقا عينيا عليه هو الثورة التكنولوجية الحديثة التي أدت إلى ظهور العديد من الاكتشافات التي لها قيمة اقتصادية في مطلع القرن الحادي والعشرين فاعترف للأفراد بحقوق معنوية متمثلة في الحقوق الأدبية والفنية على مصنفاتهم وتملكهم أيضا العلامات التجارية وبراءات الاختراع^(١) . ولكننا نرى فريقا آخر ينكر على حق المؤلف والمخترع أن يكون حق ملكية ويتحمس هو أيضا في الإنكار

(١) د/ سعيد سعد عبد السلام "نزع الملكية الفكرية للمنفعة العامة" دار النهضة العربية ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ ص ١٧، ١٨.

وإذا كان المقصود بعبارة "حقوق الملكية الفكرية" هو تأكيد أن حق المؤلف والمخترع يستحق الحماية كما يستحقها حق المالك فهذا صحيح وهذا هو المعنى الذي قصد إليه أولاً عندما استعملت هذه العبارة للدعاية والكفاح في سبيل حماية حق المؤلف، أما إذا كان المقصود أن حق المؤلف والمخترع هو حق ملكية حقيقي وأن الحق إذا وقع على شئ غير مادي لا يختلف في طبيعته عما إذا وقع على شئ مادي فهذا أمر في حاجة إلى إمعان في النظر. ذلك أن الشئ غير المادي هو شئ لا يدخل في عالم الحس ولا يدرك إلا بالفكر المجرد فهو حتماً يختلف في طبيعته عن الشئ المادي الذي يدرك بالحس وله جسم يتمثل فيه فإذا خطونا خطوة أخرى وتصورنا أن هذا الشئ غير المادي هو الفكرة من خلق الذهن وابتكاره أدركنا المدى الواسع الذي يفصل ما بين عالم الفكر وعالم المادة فالمادة تؤتى ثمارها بالاستحواذ عليها والاستئثار بها أما الفكر فعلى النقيض من ذلك يؤتى ثماره بالانتشار لا بالاستئثار وبالاتصال من شخص إلى آخر بحيث يمتد إلى أكبر مجموع ممكن من الناس يقتنعون به ويستقر في أذهانهم وعندئذ يمكن القول بأن الفكر قد أتى حقاً ثماره. صحيح أن الفكر يحتاج إلى مجهود عقلي والمجهود العقلي لا شك في أنه عمل مضمّن شاق ولكن جزاء المجهود ليس حتماً هو الملكية بل إن جزاءه هو الأجر شأنه في ذلك شأن أي عمل آخر مادي أو فكري ولا أحد ينكر على المؤلف أو على المخترع حقه في الجزاء المالي على عمله ولكن هذا الجزاء ليس هو الملكية التي تتنافى طبيعتها مع طبيعة الفكر بل هو الحق المالي للمؤلف أو المخترع في احتكار استثمار فكره ما دام حياً ولمدة معقولة بعد وفاته.

وتتنافى طبيعة الملكية مع طبيعة الفكر من ناحيتين:- الناحية الأولى:-

أن الفكر لصيق بالشخصية بل هو جزء منها ومن ثم فقد وجب تقييد نقاج الفكر بهذا الاعتبار الأساسي فيوجد إلى جانب الحق المالي للمؤلف الحق الأدبي وهذا الحق من شأنه أن يمكن المؤلف حتى أن يبيع حقه المالي للناسر

أن يعيد النظر في فكره وقد يبدو له أن يسترد من التداول ما سبق نشره بل وله أن يتلفه بعد أن يعوض الناشر، وبذلك يستطيع أن يرجع بإرادته وحده فيما سبق له إجراؤه من التصرف ولو مقابل تعويض والحق الأدبي للمؤلف على النحو الذي بسطناه ليس حق ملكية أو حقاً عينياً بل هو حق من الحقوق الشخصية يجب تمييزه بدقة عن الحق المالي الذي نبهت هنا وحده لنتبين طبيعته.

والناحية الثانية :- أن الفكر كما قدمنا حياته في انتشاره لا في الاستئثار به وإذا كان صاحب الفكر هو الذي ابتدع نتاج فكره فالإنسانية شريكة له من وجهين وجه تقتضي به المصلحة العامة إذ لا تتقدم الإنسانية إلا بفضل انتشار الفكر، ووجه آخر يرجع إلى أن صاحب الفكر مدين على نحو ما للإنسانية بفكره ليس إلا حلقة في سلسلة تسبقها حلقات وتتلوها حلقات فهو إذا كان قد أعان منه لحقه فقد استعان بمن سبقه ومقتضى ذلك ألا يكون حق المؤلف أو المخترع حقاً مؤبداً كما هو شأن الملكية المادية وإذا كانت الملكية المادية لا تستعصي على التأبيد بل هي تقتضيه كما سنرى فإن الحق في نتاج الفكر لا يجوز أن يكون مؤبداً ، بل لابد فيه من التوقيت . من أجل ذلك يجب أن ننفي عن حق المؤلف أو المخترع صفة الملكية فالملكية حق استئثار مؤبد في حين أن حق المؤلف أو المخترع حق استغلال مؤقت وقد أحسنت محكمة النقض الفرنسي عندما نفت منذ عهد بعيد عن حق المؤلف صفة الملكية وكيفته بأنه " حق امتياز احتكاري لاستثمار موقوت" .

وإذا عترض على هذا القول بأنه أقرب إلى الوصف منه إلى التكيف وبأنه لا يحل حق المؤلف ولا ينفذ إلى طبيعته أمكن أن يضاف إلى ما قالته محكمة النقض أن حق المؤلف هو أولاً حق كسائر الحقوق وخصيصته أنه يقع على شئ غير مادي وهذا يقتضي مطاوعته لطبيعة الأشياء غير المادية ويبعد به عن أن يكون حق ملكية ، ولكن ذلك لا يمنع من أنه يشارك الحق العيني الأصلي في خصائصه فهو سلطة تنصب مباشرة على شئ معين

وإن كان شيئاً غير مادي وهذه السلطة نافذة في حق الناس كافة . وحق المؤلف أو المخترع هو في الواقع من الأمر أقرب إلى حق الانتفاع منه إلى حق الملكية لولا أنه يبقى بعد موت صاحبه لمدة موقوتة .

ويخلص من ذلك أن حق المؤلف أو المخترع ليس حق ملكية، بل هو حق عيني أصلي يستغل عن حق الملكية بمقوماته الخاصة . وترجع هذه المقومات إلى أنه يقع على شيء غير مادي .

وقد انقسم الفقه في مصر في هذه المسألة :-

ففرق يذهب إلى أن حق المؤلف أو المخترع هو حق ملكية حقيقية إذ إن فيه مقومات حق الملكية وإذا نقصه التأييد فلا يوجد ما يمنع في نظر هذا الفريق من أن يكون حق الملكية غير مؤبد . وفريق آخر يذهب إلى أن هذا الحق ليس بحق ملكية ولكنه احتكار للاستغلال في الجانب المالي وحق من حقوق الشخصية في الجانب الأدبي^(١).

وأجد نفسي واقفاً عند التمييز بين المصنفات التي يتعدد فيها المؤلف كان يكتب مؤلف جزءاً ومؤلف جزء آخر ثم يضم هذا الجزء إلى ذلك ويوضع في مؤلف أو كتاب إلى غير ذلك لنقف على الطبيعة القانونية للتمدد ونضرب مثلاً في هذا المضممار إلى الصحافة المطبوعة فالمصنف المشترك هو ذلك المصنف الذي لا يندرج ضمن المصنفات الجماعية ويشارك في وضعه أكثر من شخص سواء أمكن فصل نصيب كل منهم فيه، أولم يمكن^(٢).

أو هو بحسب القانون الفرنسي في المادة ١١٣/٢ منه هو أنه ذلك المصنف الذي يتم بمساهمة أكثر من شخص طبيعي وقد يبدو للوهلة الأولى أنه يمكن اعتبار المصنف الصحفي المطبوع مصنفًا مشتركاً لتوافر عنصر الاشتراك بين أكثر من شخص في وضعه وهو ما ذهب إليه البعض من أن

(١) د/ عبد الرزاق السنهوري المرجع السابق ص ٢٥٩، ٢٦٠.

(٢) القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ المادة ١٣٨ الفقرة رقم ٥.

الصحيفة المطبوعة يمكن أن تُعد مصنفاً مشتركاً لأن فكرة التعاون والتشاور بين القائمين على النشر غير مستبعدة ويتحقق ذلك من خلال هيئة التحرير التي تقرر في مجموعها الموضوعات التي يتم نشرها وطريقة تناولها والموضع المتفق عليه لكل منها في الصحيفة وأسلوب معالجتها. وقد انسأقت بعض أحكام القضاء الفرنسي وراء هذا الظن فقضت باعتبار الصحيفة المطبوعة مصنفاً مشتركاً.

ولكننا نعتقد أنه مما يبدد هذا الظن انتفاء أهم مقومات المصنفات المشتركة عن المصنف الصحفي وهو أن المساهمات التي تتكون منها هذه المصنفات تقوم على حد تعبير البعض على وحدة الإلهام أو الفكر وهو ما لا وجود له بالنسبة للصحيفة إذا لا يكون هناك بين المساهمين في وضعها ثمة تشاور أو تنسيق فالصحيفة عبارة عن مجموعة عناصر متباينة منفصلة يمكن للمرء أن يميز فيما بينها.

أما المصنف الجماعي^(١) فهو الذي يضعه أكثر من مؤلف بتوجيه شخص طبيعي أو اعتباري يتكفل بنشره باسمه وتحت إرادته ويندمج عمل المؤلفين فيه في الهدف العام الذي قصد إليه هذا الشخص بحيث يستحيل فصل عمل كل مؤلف وتمييزه على حده.

ويعرفه القانون الفرنسي في مادته ٢/١١٣ من قانون الملكية الفكرية بأنه ذلك المصنف الذي يوضع بناء على مبادرة شخص طبيعي أو معنوي يقوم بنشره وإذاعته تحت إدارته وباسمه وتندمج فيه المساهمات الشخصية لمؤلفيه المساهمين في إعدادهِ بحيث لا يكون من الممكن أن يخول أي منهم حقاً متميزاً على مجموع المصنف. ولا شك في أن المصنفات الصحفية تدخل في عداد المصنفات الجماعية وفقاً لهذا المفهوم وهو ما يتبين من استعراض العناصر التي استلزم كل من المشرع المصري والمشرع الفرنسي توافرها لقيام المصنف الجماعي وهي ثلاث:-

(١) القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ المادة ١٣٨ الفقرة رقم ٤.

أولها: تعدد المؤلفين المساهمين في وضع المصنف والمؤلف المساهم هو كل شخص طبيعي قدم عملاً ذهنياً مبتكراً في سبيل تكوين المصنف فلا تنسحب هذه الصفة على الشخص المعنوي إذ لا يتصور الابتكار سوى من الشخص الطبيعي،

الثاني: هو أن يتم هذا المصنف بمبادرة شخص طبيعي أو معنوي بحيث ينشر باسمه وتحت إدارته ويُعد هذا الشرط هو جوهر المصنفات الجماعية لذلك تلزم محكمة النقض الفرنسية محكمة الموضوع عند التعرض لتكييف المصنف بالبحث عن مدى توافر هذا الشرط وضرورة الإشارة إليه في الحكم بل وأكدت على أن المصنف يجب ألا يكون ناشئاً عن عمل متفق عليه ويدار بواسطة العديد من المؤلفين كما يجب ألا يكون ناشئاً عن تعاون المساهمين لمصلحتهم جميعاً إذ يُعد المصنف في مثل هذه الأحوال مصنفاً مشتركاً لا جماعياً، ولا خلاف بين التشرعيين المصري والفرنسي في مضمون هذين العنصرين إنما الخلاف في مضمون العنصر.

الثالث: وهو المتعلق باندماج أنصبة المساهمين في المصنف الجماعي فبالنسبة لهذا العنصر الأخير يشترط المشرع المصري ضرورة اندماج عمل المؤلفين في المصنف الجماعي بحيث يستحيل فصل عمل كل مؤلف وتمييزه على حدة أما المشرع الفرنسي فلم تعتق هذا المفهوم لاندماج عمل المؤلفين بل اقتصر على اشتراط هذا الاندماج بحيث لا يكون من الممكن أن يخول أي منهم حقاً متميزاً على مجموع المصنف والفسارق بين الصيغتين واضح فالتشريع المصري يستلزم لقيام المصنف الجماعي استحالة الفصل بين أنصبة ومساهمات المؤلفين بينما في التشريع الفرنسي ليس هناك ما يحول دون إمكان الفصل بين أنصبة ومساهمات المؤلفين بل يجوز ذلك مع مراعاة ألا يكون لأي من المساهمين في وضع المصنف الجماعي حق متميز له دون غيره على مجموع المصنف ولذلك فالمبررة في التشريع الفرنسي في وضع معيار مميز للمصنف الجماعي ليست

إمكانية أو استحالة الفصل بين أنصبة المساهمين وإنما بعدم اكتساب أحدهم حقاً متميزاً على مجموع المصنف وبالتالي فليس هناك ما يحول دون استغلال كل مساهم نصيبه استغلالاً عن المصنف الجماعي (١) .
ولإعداد الصحيفة صفة الشراكه بين الصحفيين .
فنجد أن هناك سؤالاً يطرح نفسه ألا وهو:-
طبيعة المساهمة الماتحة لصفة الشريك:-

أي إذا كان الإبداع الفكري لا يكون فردياً فقط فإنه قد يكون إبداعاً وخلقاً جماعياً كما أشرت قبل ذلك فنجد أنه يعتبر البحث في طبيعة المساهمة من الأمور الأولية التي يجب أن نلتفت إليها عند تحديدنا للمؤلف الشريك لأنه عن طريق هذه المساهمة يمكن أن نكتشف حجم الدور الذي يؤديه كل مشارك لفصل إلى الفصل بين الأدوار الرئيسية التي يقوم بها البعض وتؤثر على المصنف في لزومها وفاعليتها والأدوار الثانوية التي يقوم بها البعض الآخر ولا يتعدى أثرها مجرد اللزوم دون الفاعلية .

ولا شك أن المساهمة التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار هي المساهمة المبتكرة التي تظهر المصنف على نحو يميزه عن غيره من المصنفات واشتراط عنصر الابتكار في المساهمة هو أمر منطقي يتفق مع القواعد العامة لحقوق المؤلف التي تربط بين فكرة الحماية ومعيار الابتكار كما تستخدم مصطلح المؤلف أو المبدع أو المبتكر كمترادفات لمعنى واحد .

ولكن متى انتهينا إلى أن المساهمة المبتكرة تمثل شرطاً ضرورياً لإسناد صفة الشريك للقائم بها يظهر التساؤل حول المقصود بالمساهمة المبتكرة. فعلى الرغم من حرص قوانين حماية حق المؤلف على التأكيد على ضرورة توافر عنصر الابتكار كأساس لحماية المصنفات الفكرية إلا أن الملاحظ على هذه القوانين أنها لم تضع له تعريفاً محدداً وإنما عمدت إلى أن تترك لكتابات الفقه وأحكام القضاء بيان مضمون هذا التعريف وحدوده .

(١) د/ أشرف جابر سيد المرجع السابق ص ٥٦ وما بعدها.

وحسناً فعلت هذه القوانين فالابتكار مفهوم نسبي يختلف باختلاف الأزمنة وظروف الحال فما يعتبر إنتاجاً فكرياً مبتكراً بالنسبة إلى عصر من العصور ليس بالضرورة أن يكون كذلك في عصر لاحق كما أنه ليس غريباً ألا يظهر الابتكار دائماً بنفس الحالة التي يبدو عليه إذ أن حرية المؤلف في الإبداع كثيراً ما تتأثر بطبيعة المصنف أو الغرض منه فالابتكار قد يكون في الإنشاء والتكوين كالمصنف الذي يُعالج فيه صاحبه موضوعاً لأول مرة.

وقد يكون في التعبير كالمصنف المترجم الذي يتمتع بالحماية نظراً لما يقوم به صاحبه من ترجمة تظهر من خلالها شخصيته في اختيار الكلمات الأكثر ملاءمة للفقّه والأدق تعبيراً عن فكره.

وحقيقة الأمر أن هذه النسبية التي تظهر على مفهوم الابتكار لم تقف عائقاً أمام الفقّه والقضاء عند وضعهما للإطار العام لهذا المفهوم لكن ما يسترعى الانتباه هو أن الاختلاف فلسفة الحماية في التشريعات التابعة لأنظمة قانونية متباينة استتبع اختلافاً في تحديد هذا الإطار العام لمفهوم الابتكار الأمر الذي يفرض علينا إيضاحاً لهذه الملاحظة أن نعقد مقارنة بين موقف الفقّه والقضاء في النظام اللاتيني والنظام الأنجلوسكسوني كتطبيق نموذجي لهذا الاختلاف.

فبالرغم من وجود العديد من المبادئ والأحكام المتفق عليها بين النظامين اللاتيني والأنجلوسكسوني فيما يرتبط بالفكرة محل البحث كاشتراط عنصر الابتكار لحماية المصنفات أيا كان نوعها أو طريقة التعبير عنها أو الغرض منها أو قيمتها وتمييز الابتكار كمعيار لحماية المصنفات الفكرية في مجال الملكية الأدبية والفنية اللازمة لحماية براءات الاختراع والرسوم والعلامات التجارية وغيرها من القواعد المرتبطة بالملكية الصناعية فضلاً عن الاتفاق حول ضرورة ظهور الفكرة المبتكرة إلى حيز الوجود في شكل

محسوس وهو يعنى أن يحسه الإنسان بالسمع أو النظر أو اللمس ويُعد تعبيراً أفضل من التعبير الأكثر شيوعاً وهو الوجود المادي الملموس.

نظراً لأن الاقتصاد على الوجود المادي يضيق من نطاق الحماية القانونية المقررة لبعض المصنفات التي تتم عن طريق الأداء العلني " كالتلاوة العلنية للقرآن الكريم التي ليس لها وجود مادي " ويضاف إلى ذلك أن تعبير الوجود المحسوس للفكرة يتفق مع ما استقر عليه العمل على المستوى الدولي عند تحديد معنى التعبير عن المصنف الذي يعنى الطريقة التي تسمح بإدراك أي مصنف حسياً أو عقلياً بما في ذلك التمثيل أو الأداء أو التلاوة أو التثبيت المادي أو أية طريقة أخرى مناسبة . على اعتبار أن الحماية لا تنصب على الأفكار المجردة في ذاتها وإنما تنصب على التعبير عن هذه الأفكار إلا أن تحديد مفهوم الابتكار لا يزال يقف حجر عثرة في العلاقة بين هذين النظامين^(١).

فنجد أن الطبيعة القانونية لحقوق المؤلف كما رأينا تختلف باختلاف أنصار كل رأى على حده فمن يرى أن حقوق المؤلف تدرج ضمن الحق العيني يرى أن الحقوق الذهنية تدرج ضمن الأشياء المادية كالعقارات والسيارات... الخ فيجعل الحقوق الذهنية مثل العقارات أي الأشياء المحسوسة ومن يرى أن الحقوق الذهنية شخصية يجعلها تدرج على الأشياء الذهنية فقط فلا تشتمل على الأشياء المادية أي تتمثل على الحقوق الأدبية دون الحق المالي في الاستغلال للمصنف كيفما يشاء ومنهم من يرى أنه حق ذو طبيعة مشتركة بين هذا وذاك كما نوهت وأشارت.

ومن خلال العرض السابق للطبيعة القانونية لحق المؤلف نجد أنه قد أثار الكثير من الجدل على المستويين المحلي والدولي ويرجع الكثير من رجال الفقه والقضاء الصعوبات التي واجهتهم في تحديد الطبيعة

(١) د/ محمد سامي عبد الصادق حقوق مؤلفي المصنفات المشتركة المكتب المصري الحديث ٢٠٠٢ ص ١٨ وما بعدها.

القانونية لهذه الحقوق إلى كونها لا تندرج في التقسيم التقليدي للأموال والحقوق من جهة وإلى كونها تشتمل على عنصرين متعارضين :-

أحدهما مادي والآخر أدبي من جهة أخرى يُضاف إلى ذلك صعوبة أخرى نابعة من كون هذه الحقوق تشترك مع حقوق الشخصية في بعض الخصائص وتختلف عنها في خصائص أخرى الأمر الذى يضيف عليها طبيعة خاصة يصعب تعريفها وتحديدها. وقد تبذرت حيرة الفقه والقضاء وتردده في تكييف هذه الحقوق وفي موضعها بين الحقوق في الاختلاف على تسميتها فعرفها تارة باسم " الملكية الأدبية أو الفنية " وعرّفها حيناً باسم " الحقوق المعنوية أو الأدبية " وعرّفها أخيراً باسم " الحقوق الذهنية " وهذه التسمية الأخيرة هي التي كتب لها الشيوع والرواج في الفقه الحديث باعتبارها أقدر من غيرها على تجلية طبيعة هذه الحقوق.

ومن هنا يلاحظ أن الكثير من القوانين المقارنة والاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حق المؤلف أجمعت عن إعطاء تكييف محدداً لطبيعة حق المؤلف والاكتفاء ببيان حقوق المؤلفين على مصنفاتهم وإعطاء أمثلة للمصنفات المشمولة بالحماية أوردتها على سبيل المثال وليس الحصر.

ومن أمثلة القوانين المحلية في هذا المجال ما أوردته المذكرة الإيضاحية للقانون المصري لحماية حق المؤلف حول هذا المفهوم بالقول "وقد رُؤى عدم التقييد بنظرية معينة وعدم إيراد نص لتعريف طبيعة حق المؤلف القانونية على أن يترك ذلك لاجتهادات القضاء ورجال الفقه وخاصة وأن مثل هذه النظريات تخضع لتطور دائم متصل بتطور الجماعة الإنسانية ذاتها ومع ذلك فقد عني مشروع القانون بإبراز حق المؤلف في صوره المعنوية والأدبية وكذلك في صوره المادية مراعيًا في كل ذلك اعتبارين أساسيين لا يمكن إغفالهما وهما :-

حماية النشاط الفكري للإنسان وتأمين مصلحة الدولة^(١).

ولعل وجودنا في عالم مفتوح بالمعلومات من خلال الشبكة الدولية الإنترنت وما يتبع ذلك من مقالات وأخبار ومؤلفات والإطلاع عليها من زمن بعيد صعب المثال . بيد أنه من خلال شبكة الإنترنت أصبحت سهلة وميسورة لذلك أجدرني أتحدث عن طبيعة البريد الإلكتروني باعتباره أحد الدعامات الحديثة فنجد أيضاً مسألة التكيف القانوني لعنوان البريد الإلكتروني قد أثار خلافاً كبيراً في الفقه القليل الذي تناول هذا الموضوع مرده على ما نعتقد هو التكوين الفني للعنوان ذاته فقد رأينا حالاً أن العنوان يتشكل في الغالب من اسم المستخدم ولقبه متبوعاً بالرمز @ ثم اسم الخادم المضيف الأمر الذي دفع بعض الفقه إلى محاولة تشبيه العنوان بأحد عناصر الشخصية القانونية أولاً في حين اعتبرته بعض الآراء مثل رقم التليفون أو كود الدخول في خدمة المبنى ثل ثانياً . فمن بين عناصر الشخصية القانونية التي يمكن أن تقدم أوجهاً للتشابه مع العنوان نذكر الاسم والموطن فهل يعتبر العنوان الإلكتروني حقيقة صورية جديدة للاسم المعنوي أو للموطن ؟

فإذا لاحظنا القسم الأيسر من العنوان البريدي لوجدنا أنه يتكون من اسم المستخدم ولقبه وهو ما يدفعنا والفقه إلى محاولة تشبيه العنوان الإلكتروني بالاسم خاصة وهما يتفقان من حيث الوظيفة بمعنى أنه إذا كان الاسم عبارة عن علامة يتميز بها الشخص عن غيره من الأشخاص داخل المجتمع فإن العنوان الإلكتروني أيضاً يفرد المستخدم ويميزه عن غيره لدى مورد خدمة الدخول إلى شبكة الإنترنت . ولكن السؤال هو مع أية صورة الاسم يتشابه العنوان الإلكتروني هل يشبه الاسم العائلي أم الاسم المستعار ؟

في حقيقة الأمر ما عدا التشابه في الوظيفة فإن الاختلاف بين العنوان الإلكتروني واللقب أو اسم العائلة يظل قائماً وواضحاً لأن هذا الأخير يميز الأسرة عن غيرها من الأسر داخل المجتمع في العالم الحقيقي أما العنوان

(١) د/ نواف كنعان المرجع السابق ص ٥٨ ، ٥٩ .

فهو وإن كان تسميته للمستخدم فهو لا يعينه وسط جماعة حقيقية وإنما داخل مجموعة افتراضية من مستخدمي شبكة الإنترنت .

كما أن الاسم العائلي يتميز بحسب الأصل بالثبات وعدم التغيير وذلك في مصر وعلى خلاف الوضع في القانون الفرنسي حيث يمكن تغير اللقب ولكن بإجراءات قانونية أكثر تعقيداً من تلك المتطالبة لتغيير الاسم الشخصي حيث تبدأ كما هي الحال في تغيير الاسم الشخصي بإثبات وجود المصلحة المشروعة فإذا سمح للشخص بالتغيير فإن ذلك يتم بقرار ينشر في الجريدة الرسمية وفي خلال شهرين من النشر يكون لمن يهمله الأمر أن يعترض على ذلك أمام مجلس الدولة فإذا لم يعترض أحد في خلال هذه المدة أو اعترض ورفض اعتراضه ثم التغيير وأنتج آثاره في مواجهته أولاً والمستفيد الذين يقتل سنهم عن ثلاث عشرة سنة أما أولئك الذين يزيد سنهم عن ذلك فيلزم رضاؤهم الشخصي في حين يتسم عنوان البريد الإلكتروني بالتأقبت والتغيير إذ يترتب على مجرد تغيير مورد الخدمة تعديل العنوان . كذلك فإن تكوين هيكل العنوان سواء في حالة المنح أو الاختيار ينبع من مسلك إرادي من جانب المستخدم على عكس الحال بالنسبة لاسم الأسرة أو العائلة الذي يخضع في اكتسابه لقواعد قانونية محددة تفرض على الشخص تطبيقاً لقواعد النسب .

ولكن إذا كان عنوان البريد الإلكتروني ليس اسماً عائلياً كما رأينا فهل يمكن تكييفه على أنه اسم مستعار طالما أن للمستخدم الحرية في تكوينه ؟ الحق أن أوجه الاتفاق والشبه بينهما كبيرة فالاسم المستعار يعرف بأنه اسم خيالي يجعله الشخص على نفسه ليستر شخصيته الحقيقية عن الجمهور وذلك في ممارسة نشاط معين عادة ما يكون أدبياً أو فنياً . وقد بدأ الاسم المستعار يستعيد أهميته مع ظهور شبكة الإنترنت حيث تنهض وتعتمد في نجاحها على ما توفره لمستخدميها من ضمانات الخفاء وعدم التعرف على هويتهم فكل مستخدم لهذه الشبكة يختار له اسماً خيالياً يستر به

شخصيته عن الآخرين لذلك فلا عجب من وصف بعض الفقه للشبكة بأنها عالم الأقنعة^(١).

من العرض السابق يتضح لنا أهمية البريد عبر الوسائل الإلكترونية ومدى خصوصيته للفرد وكيفية أن هذا البريد عبر الوسائل الإلكترونية يخول لصاحبه الهيمنة الكاملة حيث أنه يُعد ملكاً لصاحبه وله وحده فتحه وقراءة الرسائل الموجودة فيه وإرسال أي شيء من خلاله وحده دون غيره.

مما يعنى أن الدخول لهذا البريد الإلكتروني يُعد انتهاكاً لصاحبه يستوجب العقوبة المقررة قانوناً لانتهاكه حرمة وحرية الغير فإذا قام شخص بالدخول باستخدام اسم أو رمز مقلد للدخول فإنه يستوجب رفع دعوى تقليد ضده أو يقوم صاحب البريد الإلكتروني الذي اعتدى عليه برفع دعوى منافسة غير مشروعة كوسيلة للحماية وهذه الدعوى تتميز بأنها سهلة ومفتوحة والقانون الفرنسي نص عليها في المادة ١٣٨٢ مدني فرنسي وقد نص عليها في القانون المدني المصري بنص المادة ١٦٣ بمعنى أن الاعتداء على علامات الغير أو اسمه التجاري يكون مكوناً لمنافسة غير مشروعة وهذا يعنى حماية المشرعين المصري والفرنسي للبريد الإلكتروني للشخص باعتباره ملكاً له وحده دون غيره.

فقد اختلف رجال الفقه القانوني في بيان الطبيعة القانونية لحق المؤلف فقد ظهرت اتجاهات عديدة في تكيف الحقوق الذهنية فقد ذهب البعض للقول بأن حق المؤلف صورة من صور الحقوق العينية فهو يرد على أشياء معنوية وأشياء مادية كحق الملكية الأدبية أو الملكية الفنية أو الملكية الصناعية أو الملكية التجارية.

(١) د/عبد الهادي فوزي العوضي الجوانب القانونية للبريد الإلكتروني دار النهضة العربية ص ٣١ وما بعدها.

والبعض الآخر ذهب للقول أن مزايا حق الملكية لا تتوافر في حق المؤلف الذهني إذ إن حق الملكية مقصور على صاحبه " صاحب الشيء " في حين أن حق المؤلف الذهني لا يمكن أن يقتصر على صاحبه بل يكون الإنتاج الفكري للمؤلف تحت تصرف الكافة ليتداوله الناس فيما بينهم وبذلك يعتبر حق المؤلف أحد عناصر الملكية وهي سلطة الاستعمال الفردي.

هذا بالإضافة إلى أن حق الملكية الذي يرد على الأشياء المادية يتميز بالتأييد والدوام في حين أن حق المؤلف في استغلال نتاج ذهنه موقوف دائماً بزمان يحدده القانون كما أن حق المؤلف " الحق الذهني " يتضمن جانباً معنوياً غير مالي يتصل بشخص صاحب الإنتاج الفكري.

والرأي السائد في الوقت المعاصر بين رجال الفقه القانوني اعتبار أن حق المؤلف "الحق الذهني" هو حق من نوع خاص ذي طبيعة مزدوجة وينطوي على جانبين جانب معنوي أو جانب أدبي وجانب مالي وقد أقر هذا الرأي المشروع في القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بحماية حق المؤلف حيث أوضح بجلاء عن هذه الطبيعة المزدوجة لحق المؤلف.

ويترتب على الطبيعة المزدوجة لحق المؤلف أن خصائص الحق تتنوع وتختلف باختلاف جانب الحق إذا كان مالياً أو إذا كان معنوياً^(١).

فبالخلاف الثائر بين أواسط الفقه حول طبيعة الحقوق الواردة على أشياء غير مادية أي الطبيعة القانونية للعلاقة بين الشخص ونتاج فكره.

الرأي الأول :- ملكية الشخص لنتاج فكره :-

يقول أصحاب هذا الرأي أن الأفكار هي نتاج الفكر وكل ما ينتجه الإنسان يملكه ولذا فالمؤلف أو المخترع يستأثر بكل إنتاجه العقلي ، وخلاصة نشاطه الذهني وإذا كان المشرع يحيط حق الملكية الوارد على أشياء مادية

(١) د/ نبيلة رسلان د/ محمد الصباحي د/ مصطفى أبو عمرو المرجع السابق ص ٦٢، ٦٣.

بسياج من الضمانات ويوفر له الحماية فإن ملكية الإنسان لنتاج فكره أولى بالحماية إذ هي تتصل بشخصيته وذاته.

وعلى ذلك يتمتع المؤلف أو المخترع بأقصى ما يمكن من سلطات على إبداعه فله وحده حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه وله أن يدخل عليه ما يراه من تعديلات وتغييرات.

وقد تأثر المشرع الفرنسي بهذا الاتجاه ووصف حق المؤلف " بأنه حق ملكية يحتج به في مواجهة الكافة " قانون ١٠ مارس ١٩٥٧ .

وتركزت الانتقادات التي وجهت إلى هذا الرأي في النقاط الآتية :-

(١) أن الملكية تعنى الاستئثار بشئ مادي أما نتاج الفكر فيحتاج إلى الذبوع والانتشار فما فائدة استئثار المؤلف بفكره أو إبداعه نون أن يخرج به إلى حيز الوجود فالاستئثار أو الاستحواذ مضاد للانتشار والذبوع .

(٢) أن حق الملكية بطبيعته حق مؤبد أما نتاج الفكر وما يرد عليه من حقوق فمن طبيعته التوقيت فالأفكار والمخترعات ليست ملكاً خالصاً وإنما تشارك فيها الإنسانية فالموسيقى مدين لمن سبقه من البشر كمبتكر الآلة الموسيقية التي يعزف عليها ومن وضع السلم الموسيقي والمخترع لا يستطيع أن يصل إلى اختراعه إلا بالاعتماد على جهود السابقين والمعقول هو أن يثبت للشخص على نتاج فكره حق يمكنه من استثماره والحصول على مقابل مالي ما دام حياً ولمدة معقولة بعد وفاته .

(٣) إن اصطلاح الملكية إنما ينصرف إلى كونه حقاً يرد على شئ مادي وبهذا يختلف في طبيعته عن الشئ الذي لا يدرك إلا بالفكر المجرد ويخرج عن عالم الحس^(١).

(١) د/ مصطفى عدوى د/ محمد محي الدين سليم د/ رضا العبد المرجع السابق ص ١٠٣ ،

وذهب البعض إلى انتقاد هذا الرأي من زاويتين:-

الزاوية الأولى:- من حيث محل الحق ذهب أنصار هذا النقد إلى القول بأن حق المؤلف هو حق ملكية يتعارض مع محل الحق فالملكية لا ترد على أشياء مادية وليست معنوية وإطلاق لفظ الملكية الأدبية على حق المؤلف هو من قبيل المجاز.

وذهب هذا الرأي إلى القول أن محل حق المؤلف هو شيء غير محسوس أي شيء معنوي.

حيث يرى أن الأشياء المادية هي مثل الأرض والبناء والطعام أما الأشياء غير المادية هي مثل التأليف الأدبي والفني ولم يعرفها التطور الجديد إلا مع ازدهار عصر النهضة والتجارة وهناك فارق كبير كما يرون أن المصنف كفكرة هو خلق ذهني وفكري مستقل عن الوسيلة التي يعبر بها عن الخلق الفكري المتمثل في النسخة التي ينصب فيها هذا الخلق والإبداع(١)،(٢).

الزاوية الثانية:- يذهب إلى القول أن وصف حق المؤلف بأنه حق ملكية يناهض قاعدة أساسية في حق الملكية أنه حق دائم لا يزول على خلاف الحال في حق المؤلف في جانبه المالي أنه حق مؤقت ٠ فقد ورد النص على انتهاء الحماية لحق المؤلف بانتهاء المدة المقررة له.

وهذا هو ما أورده المشرع في القانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ في شأن حماية حقوق الملكية الفكرية في المادة ١٤٨ والخاصة بانتهاء حق المؤلف للمصنف الأجنبي إذا لم يترجم بواسطة المؤلف أو الغير في خلال ثلاث سنوات من تاريخ أول نشر له وكذلك من المادة ١٠ حتى ١٦٤ من ذات القانون والتي جعلت مدة الاستغلال مدى حياة المؤلف ولمدة

(١) د/ عبد الرزاق السنهوري المرجع السابق ص ٢٥٤ وما بعده.

(٢) د/ حمدي عبد الرحمن أحمد المرجع السابق ص ٣٣.

خمسين سنة تبدأ من تاريخ الوفاة ماعدا مؤلفي الفن التطبيقي لمدة خمس وعشرين سنة من تاريخ أول نشر أو إتاحتها للجمهور.

ولا يمكن الاعتراض على ذلك بأن المشرع خص الحق الأدبي للمؤلف بالأبدية حيث أنه لا يسقط بالتقادم في المادة ١٤٣ من ذات القانون سالف الذكر.

حيث إن الحق الأدبي حق ثانوي بالنسبة للجانب المالي وهو الأساسي في حق المؤلف. وإذاء هذا القصور في أساس وتحليلات تلك النظرية وذهب البعض إلى القول أنه حق شخصي^{(١)(٢)}.

الرأي الثاني: الحق الذهني من الحقوق اللصيقة بالشخصية
للإنسان منتج الفكر يتصل بالصميم وتتجسم فيه شخصية الفرد ويعتبر امتداداً للجوانب المعنوية لهذه الشخصية.

وانتقد هذا الرأي على اعتبار أنه يغفل الجانب المالي للحق الذهني إذ هو يعطى لصاحبه سلطات يتحقق بها مصلحة مالية كبيع الاختراع أو النشر والتوزيع.

أما الحقوق اللصيقة بالشخصية فلا تقبل بطبيعتها التصرف فيها^(٣).

وقد وجه إلى هذا الرأي العديد من الانتقادات نذكرها كما يلي :-

١ - قصور هذه النظرية في اقتصار حق المؤلف على الجانب الأدبي فقط دون الجانب المالي فالأخير هو الهدف المنشود للمؤلف من نشر مصنفه بالإنتاج الذهني.

فليس هناك في التشريعات الدولية أو المحلية ما يمنع أن يكون حق المؤلف له جانب مالي.

(١) د / جميل الشرقاوي المرجع السابق ص ٢٣٣.

(٢) د/ سعيد سعد عبد السلام المرجع السابق ص ١٧ ، ١٨.

(٣) د/ مصطفى عدوي ، د/ محمد محي الدين سليم ، د/ رضا العبد المرجع السابق ص ١٠٤.

فالحق الأدبي والمالي لحق المؤلف ينتهي نسيبهما إلى مؤلف المصنف باعتباره ابتكاراً ذهنياً فلكل منها أثره البالغ على الآخر .

٢- الأخذ بالطابع الشخصي لحق المؤلف يؤدي إلى الإضرار بمصالح المتعاملين معه والدولة أيضاً فالمؤلف يؤدي نفع خاص على حساب النفع العام متدنراً في عباءة الحق الشخصي الذي لا يجوز المساس به .

فطالما أن حق المؤلف حق شخصي فإنه لا يجوز للسلطة الإدارية في الدولة نزع ملكيته بالاستيلاء عليه عند الضرورة وهذا هو ما أورده المشرع المصري في خصوص براءات الاختراع في ظل قانون حماية حقوق الملكية الفكرية في المادة ٢٥ من أحكام القانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ .

"يجوز بقرار من الوزير المختص بعد موافقة اللجنة الوزارية المشار إليها في المادة ٢٣ من هذا القانون نزع ملكية براءة الاختراع لأسباب تتعلق بالأمن القومي وفي حالات الضرورة القصوى التي لا يكون فيها الترخيص الإجباري كافياً لمواجهتها الخ النص^(١) .

الرأي الثالث : الطبيعة المزدوجة للحق الذهني .

وهو الرأي الراجح في الفقه: حيث ينظر إلى الحق الذهني من جانبين:-
الأول: أدبي يخول للشخص سلطات يتحقق بها مصلحة أدبية
كسلطة تقرير النشر وسلطة التعديل والإضافة ويعتبر هذا الجانب من حقوق الشخصية.

الثاني: جانب مالي يخول الشخص سلطات يتحقق بها مصلحة مالية
كنشر مصنف مقابل مبلغ من المال ويعتبر هذا الجانب من الحقوق المالية.
ولكن إذا اعترفنا بالجانب المالي للحق الذهني فهل ينظر إليه كحق عيني أصلي بكافة مقوماته ؟

الواقع أن الحق الذهني في جانبه المالي كما يقول الأستاذ الدكتور السنهوري يشارك الحق العيني الأصلي في خصائصه فهو سلطة مباشرة

(١) د/ سعيد سعد عبد السلام المرجع السابق ص ٢٠ ، ٢١ .

تتصب على شئ معين وإن كان شيئاً غير مادي وهذه السلطة نافذة في حق الناس كافة إلا أنه يستقل عن حق الملكية بمقاماته الخاصة لأنه يقع على شئ غير مادي^(١).

ومن خلال السرد السابق نجد أن المؤلف وحده صاحب العمل الإبداعي هو الذي يكون صاحب حق المؤلف على مصنفه دون أي شخص آخر، فلا توجد اعتبارات تعلق الاعتبار الأدبية التي قادت المؤلف إلى إخراج هذا المصنف الذهني إلى الوجود الإنساني.

إذ يعبر المصنف الأدبي عن رؤاه وأفكاره ولا يتحقق له الكمال الذي ينشده المؤلف إلا بعد معاناة روحية ونفسية من جانبه.

كل هذه الاعتبار الإنسانية والشخصية هي التي تكون في المقدمة وهي التي تؤدي إلى تقديم حق المؤلف على ما سواه من عناصر العمل الإبداعي الأخرى.

ويتربط على ذلك ضرورة حماية حرية المؤلف الشخصية على اعتبار أن المصنف الأدبي يشكل رؤاه وأفكاره الإنسانية.

لهذا تم اختراع فكرة الحق الأدبي كي تمثل الرباط الذي يشد المصنف إلى مؤلفه نواماً ولا ينفصل عنه واعطائها من الخصائص القدسية التي تكفل تحقيق هذه الوظيفة.

وبالتالي يتم الربط مصيرياً بين تلك الحرية وبين صفة المؤلف بحيث إذا غابت هذه الحرية لا يمكن أن يتمتع الشخص بوصف المؤلف^(٢).

ولكننا إذا تأملنا المستوى الدولي لعرضه للطبيعة القانونية لحق المؤلف نجد أن اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية قد أغفلت لتعريف حق المؤلف ذاته وذلك لسببين :-

(١) د/ مصطفى عدوى ، د/ محمد محي الدين سليم ، د/ رضا العبد المرجع السابق ص ١٠٥.

(٢) د/ فاروق الأباصيري " المرجع السابق ص ٢١، ٢٢.

أولهما: أن حق المؤلف يتكون من مجموعة من الحقوق المعترف بها لمؤلف مصنف ما وأن المقصود بحماية حق المؤلف هو أن استعمال المصنف على أوجه معينة وفي حالات معينة لا يكون مشروعاً وجائزاً إلا إذا حصل بتصريح من المؤلف أو خلفه أي من تلقى منه الحق .

ثانيهما: أن فكرة حق المؤلف ذاتها تختلف من وجهة النظر الفلسفية والنظرية والعلمية باختلاف البلاد التي تأخذ بها ضمن المفاهيم القانونية الخاصة بها . فضلاً عن تأثر هذه الفكرة بالمحتصل من المتغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية ولذلك فإن تعريف هذا الحق في صورة مبدأ اتفاقي يحتاج به على كافة الأطراف يبدو أمراً صعباً أو مستحيلاً أحياناً .

وإذا كانت الصعوبات التي واجهت الفقه في تحديد الطبيعة القانونية لحق المؤلف وانعكست على القوانين المقارنة والاتفاقيات الدولية هي التي دعت بعض الفقهاء إلى القول بأن تحديد الطبيعة القانونية لحق المؤلف لا يترتب عليه نتائج مفيدة ما دام أن القانون يحدد نطاق هذا الحق ومدته .

فإننا نجد بالمقابل أن البعض الآخر يرى عكس ذلك ويؤكد على أن تحديد طبيعة هذا الحق لا يخلو من الفائدة إذا على أساس معرفة الطبيعة القانونية التي يمكن إسباغها على هذا الحق تكون درجة الحماية التي يخولها القانون لهذا الحق .

فضلاً عن أن مثل هذا التحديد يؤثر تأثيراً مباشراً على تحديد الأشخاص المشمولين بهذا الحق يضارب إلى كل ذلك أن بحث ودراسة التكيف القانوني لحق الإنتاج الذهني تترتب عليه فائدة مزدوجة أحدهما نظرية تتمثل في كون الدراسة العلمية تستلزم تحديد طبيعة هذا الحق وتعريفه والأخرى فائدة عملية قوامها أن تعريف هذا الحق يختلف باختلاف طبيعته^(١).

(١) د/ نواف كنعان المرجع السابق ص ٥٩، ٦٠

أما الجانب المعنوي فمن خصائصه أنه أقرب ما يكون إلى الحقوق اللصيقة بالشخصية بمعنى أنه لا يعتبر عنصراً من عناصر الذمة المالية ويمتنع التعامل عليه بنقله أو التنازل عنه أو الحجز عليه.

كما أنه لا يسقط بعدم الاستعمال مهما طال الزمن كما أن هذا الحق المعنوي لحق المؤلف لا ينتقض بالوفاة وإنما ينتقل إلى الورثة وحماية الصالح العام.

ألزم المشرع كلاً من ناشري وطابعي ومنتجي المصنفات الخاضعة لأحكام هذا القانون بالتضامن فيما بينهم بإيداع نسخة من مصنفاته.

وينظم وزير الثقافة بقرار منه الشروط والأوضاع والإجراءات التي تحدد أحكام الإيداع وعدد النسخ أو نظائرها البديلة وطرق حفظها وتأمينها وفقاً لطبيعة كل مصنف ولوزير الثقافة أن يقرر وجوب إيداع نسخة أو أكثر من بعض المصنفات الخاضعة لأحكام هذا القانون قبل الترخيص بها.

وفي حالة الإخلال بهذا الالتزام يعاقب الناشر أو المنتج حسب الأحوال على التخلف من القيام به بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد عن ثلاثة آلاف جنيه^(١).

أما بالنسبة للجانب المالي فمن خصائصه أن يخول صاحبه استغلال المصنف بما يعود عليه من منفعة أو ثمار مالية وهو يُعد من قبيل الحقوق المالية التي تكون محلاً للمعاملات المالية.

فالمتمثل لطبيعة حقوق المؤلف القانونية يجد أن الاتفاقيات الدولية وعلى رأسها اتفاقية برن لم تشر إلى هذه الطبيعة وترك الأمر للفقهاء والتشريعات الداخلية وبالرجوع إلى التشريعات وأخرها القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢م.

(١) د/ نبيلة إسماعيل رسلان، د/ مصطفى أحمد أبو عمرو المرجع السابق ص ٦٤

نجد أن الفقهاء قد أرجعوا هذه الطبيعة إلى ثلاث نظريات:-
أولها:- أن هذه الطبيعة ذات حق عيني أي أنه مثل
العقارات والسيارات وغير ذلك.
وثانيها:- نظرة إلى هذه الطبيعة على أنها حق شخصي متمثل
في صاحبه المؤلف.
وثالثها:- قالت أن هذه الطبيعة ذو حق مزدوج أي أنه حق
عيني وأيضاً حق شخصي يثبت لصاحبه الاستفادة المالية والمعنوية
على حد سواء وهذا هو الرأي الراجح.

الباب الأول . ماهية حقوق المؤلف

- تمهيد وتقسيم :-

مما لا شك فيه أن الشخص الذي يدع ويدّج زناد فكره في مؤلف هو ذلك الشخص الذي لا بدّ من حقوق يؤولها له القانون على ما ألفه وما أبدعه.

فبالنظر إلى القانون نجد يشير إلى المؤلف بأنه : هو الشخص الذي يبتكر المصنف ويعد مؤلفاً للمصنف من يذكر اسمه عليه أو ينسب إليه عند نشره باعتباره مؤلفاً له ما لم يقدّم الدليل على غير ذلك ويعتبر مؤلفاً للمصنف من ينشره بغير اسمه أو باسم مستعار، بشرط ألا يقوم شك في معرفة حقيقة شخصه فإذا قام الشك اعتبر ناشراً أو منتجاً المصنف سواء أكان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً، ممثلاً للمؤلف في مباشرة حقوقه إلى أن يتم التعرف على حقيقة شخص المؤلف^(١).

وبهذا النص نجد أن المشرع قد حسم الخلاف الذي قد أثير في تعريف من هو المؤلف كما ذكرت في الباب التمهيدي فقد يكون المؤلف شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً وقد يكون المؤلف واضح الاسم، وقد يكون مجهول الاسم، فأما عن كون المؤلف شخصاً طبيعياً فهذا يتفق مع صفة الابتكار الأدبي أو العلمي للمصنفات عموماً فالحماية المبسطة هي من أجل هذا الابتكار وفي مجال التأليف وبالتالي فالابتكار يكون للعقل البشري الطبيعي في شخص الإنسان كما أن كون الشخص الطبيعي مؤلفاً يتلزم ويتفق مع ما يرد من أحكام في المادة ١٤٣ من القانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ من شمول حماية المصنف للمؤلف ومن يخلفه من الورثة أو الموصى لهم أو

(١) المادة ٣/١٣٨ من القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢م.

المتنازل لهم عن حقوق المؤلف. فقد استهل المشرع النص المشار إليه سالفاً "يتمتع المؤلف وخلفه العام على المصنف".

أما عن كون المؤلف شخصاً اعتبارياً فقد ذهب البعض في الفقه إلى عكس ذلك حيث إن الإبداع الفكري لا يتصور وجوده إلا مع كيان الإنسان الطبيعي الذي يتوافر له حق التعبير الفكري، والشخص المعنوي غير قادر على ذلك الإبداع^(١).

فقد عرفت المنظمة العالمية للملكية الفكرية حق المؤلف بأنه حق استثنائي يمنحه القانون لمؤلف أي مصنف للكشف عنه كابتكار له أو استنساخه أو توزيعه أو نشره على الجمهور بأي طريقة أو وسيلة وكذلك الإنزاع للغير باستعماله على الوجه المحدد، ويتطوى مضمون حق المؤلف على جانبين كل منهما يكفل له قدرًا من المزايا والسلطات تختلف عما يكفله الجانب الآخر والجانب الأول هو الجانب المعنوي أو ما يسمى بالحق الأدبي للمؤلف والذي يتمثل في حقه في نسبة مصنفة إليه وحقه في إتاحة المصنف للجمهور لأول مرة، وحقه في منع تحريك المصنف وحقه في سحب المصنف من التداول، وهذه الحقوق الأدبية لا تسقط بالتقادم ولا يجوز التنازل عنها ولا التصرف فيها، وإذا وقع هذا التصرف كان التصرف باطلاً بطلاناً مطلقاً، لأنها حقوق لصيقة بشخص المؤلف أما بالنسبة للجانب المالي لحق المؤلف فيعتبر من الحقوق التي تدخل في النمة المالية للشخص صاحب الحق، ومن ثم ليس هناك ما يمنع من التصرف في هذا الجانب المالي أو الحجز عليه أو رهنه كغيره من الحقوق المالية الأخرى^(٢).

(١) د / سعيد سعد عبد السلام الحماية القانونية للمرجع السابق من ١٠٠.
(٢) د/ نصر أبو الفتوح فريد حسن حماية الملكية الفكرية في مجال صناعة الدواء رسالة
تذكراء كلية الحقوق جامعة المنصورة ٢٠٠٦ ص ١١١، ١١٢
يطلق على حق المؤلف بالفرنسية *droit d'auteur* ويطلق عليه بالإنجليزية
copyright ومعناه الحرفي حق الطبع أو النسخ، وظاهر هذا المصطلح في فترة
زمنية كان النسخ هو الوسيلة الوحيدة للحصول على مزايا اقتصادية من وراء

ف نجد أن هذه الحقوق تشكل فرعاً رئيسياً من جوانب حقوق الملكية الفكرية وعلى الرغم من أنه قد جرى العرف بصفة عامة على استخدام الملكية الفكرية كوسيلة لتطوير الأعمال التجارية ؛ إلا أنها توفر بعض الحقوق المعنوية أيضاً ويتم تحقيق هذا المفهوم أساساً في مجال حقوق المؤلف حيث يكون للمؤلفين الحق في ممارسة بعض أنواع الرقابة على أعمالهم لمنع الأفعال التي قد تضر بأسمائهم وسمعتهم وتشمل هذه الحقوق المعنوية على الحق في أن ينسب المصنف إلى المؤلف؛ أو منع إصدار العمل باسم آخر غير اسم المؤلف الحقيقي . بالإضافة إلى منع إجراء تعديلات في بعض الأعمال مما قد يضر بسمعة المؤلف ، حيث يكفل القانون حماية هذه الحقوق بطريقة أكثر تحديداً^(١).

وهذه الحماية تكسب المؤلف الحق في منع النسخ أو التعديل غير المصرح به لأي عمل قام بتأليفه وتحمي حقوق المؤلف أعمال التأليف مثل المصنفات الأدبية سواء الدرامية أو الموسيقية أو السمعية البصرية أو أعمال الفنون المرئية وغالباً ما تكون الأعمال الأدبية في أشكال مألوفة مثل الكتب أو القصائد الشعرية أو برامج الكمبيوتر إلى غير ذلك من الأعمال^(٢).

والواقع أن لحق المؤلف عنصرين يمثل كل منهما حقاً متميزاً ومستقلاً عن الآخر ولكل منهما تنظيمه القانوني الذي يتلاءم مع طبيعته وهما العنصر المادي أو المالي والعنصر الأدبي أو المعنوي .

مصنفات أحد المؤلفين، وكان تعبيراً ملائماً لوصف حق المؤلف في الرقابة على نسخ الكتب أو المواد المطبوعة ولكن التعبير بمعناه الحرفي لم يعد مطابقاً لواقع الحال، لأنه ينطوي في الوقت الحاضر على مفهوم أوسع نطاقاً بكثير حيث يشمل الحق في توصيل المصنف للجمهور، وحق الأداء العلني، وأيضاً نطاق الامتيازات الممنوحة للمؤلفين يتسع مع كل ابتكار جديد فظهرت ببرامج الكمبيوتر، وقواعد البيانات كمفردات للثورة العلمية، وتكنولوجيا المعلومات . سبوت حليم دوس الاختراعات والمصنفات دار المعارف القاهرة ١٩٨٩ ص ١٩ وما بعدها.

(١) د/علي عبد الرحمن على المرجع السابق ص ٢٠.

(٢) أستاذ / مصطفى الشافعي "ترجمة الملكية الفكرية المبادئ والتطبيقات" إيداع كلية الحقوق بالمنوفية ٢٠٠٧ ص ١٤٧.

والنظام الأوروبي يعترف بهذين النصيرين لحق المؤلف، بينما لا تقر الدول الأنجلو سكسونية للمؤلف سوى بالحق المالي فقط، وتعتبر حق المؤلف حق ملكية قابل للاستغلال التجاري، وبالتالي فمن الطبيعي ألا توجد في هذا النظام الأخير، نظرية عامة للحق المعنوي وإنما توجد بعض التطبيقات الخاصة له بمقتضى بعض النصوص ووفقاً للأحكام القضائية الصادرة فيها. ومع ذلك يظل الفارق بين كلا النظامين جوهرياً فالحقوق المعنوية تصل أهميتها إلى درجة كبيرة في النظام الأوروبي وعلى رأسها بالطبع فرنساً، فتجعل هناك تفرقة بين الحقوق المعنوية والحق المالي بخلاف الدول الأنجلو سكسونية لا تفرق بين الاثنين وتجعل للمؤلف التنازل عن حقوقه لا فرق بين هذا وذاك^(١).

ومن الملاحظ أن المشرع المصري كما ذكرت في الباب التمهيدي قد عبر عن المؤلف بأنه الشخص الذي يبتكر المصنف، ولغظه "شخص" هي القانون تنصرف إلى الشخص الطبيعي والاعتباري ما دامت واردة على سبيل الإطلاق، في حين أن المعنى الذي يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى أن المراد هو الشخص الطبيعي لأن المشرع حدد دوره بأنه "من ابتكر المصنف" لأن الابتكار هو الإبداع والمبدع لا يملك إلا أن يصب خصائص نفسه فيما يبدعه^(٢).

(١) د/ جمال محمود الكردي المرجع السابق ص ٢٣ وما بعدها.

(٢) د/ أسامة أحمد بدر "الوسائط المتعددة بين واقع الدمج الإلكتروني للمصنفات وقانون حماية حقوق الملكية الفكرية ٢٠٠٤ دار الجامعة الجديدة للنشر الأزاريطة الإسكندرية ص ٧٨، ٧٩

نقلاً عن مقالة بعنوان "مدينة الفكر كثرة الأبواب" لـ د/ زكي نجيب محمود يضمها مؤلف: قيم من التراث، الهيئة العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ١٩٩٩، ص ٣٤٢ وما بعدها.

والفنان- كما يقال وبحق- سواء أكان أدبياً أم نحاتاً أم موسيقاراً هو من نتاج المجتمع والبيئة والمصر الذي يحياه. فالقطعة الأدبية أو الصورة المرسومة هي من نتاج الحياة النفسية والاجتماعية للفنان.

والإبداع في حد ذاته ليس دون واقعة منشئة له . ويمكن أن نفرق فيما يتعلق بمصدر الإبداع بين نوعين من المصادر: هما المصادر الذاتية، والمصادر الموضوعية وما المصادر الذاتية إلا منشئة للملكية الأدبية والفنية في حين تثبت الملكية الصناعية عن المصادر الموضوعية حيث أنه من المحددات الأساسية لحماية براءات الاختراع توافر الجدية الموضوعية وليس الإبداع الذاتي هذا من جانب .

ومن جانب آخر يرتبط الإبداع تارة بشخص المؤلف . ويتجسد تارة أخرى باعتباره نتاجاً لهذا المؤلف . وليس هذا من قبيل منح الألفاظ من الأهمية فوق ما للمعاني .

من هذا العرض السابق سوف أقوم بعون الله وتوفيقه:-

بتقسيم هذا الباب إلى فصلين:-

صوالف هو التقاط موقف فرد مما يعج به العالم من حولنا، ولكن كيف يكون من يقول حقيقة عامة قريباً من الفن الرفيع؟

فالحقيقة التقريرية التي يقرها بيت الشعر الذي يقول:

السيف أصدق أنباء من الكتب

في حده الحد بين الجد واللعب

هل تتضمن فناً رفيعاً؟ يقال في ذلك بأن بيت الشعر السابق ما كان ليكون شعراً في الأساس، إذا لم تكن مفرداته قد صيغت في هذا النظام الخاص ، ووقعت في هذا الوزن الخاص ، فهذا وذاك يكونان الشكل الذي هو جواز المرور المبني لدخوله في دنيا الفن هذا من جانب.

ومن جانب آخر يلاحظ اختيار أبي تمام لقصيدته تلك البحر البسيط وتلك من خصائص نفس هذا الفنان يؤكداه الثنائيات الواردة في البيت، السيف والكتب، حده الحد، الجد واللعب، فهي ثنائيات غنية بإيحاءاتها، فضلاً عن تكرر الحروف المتجاورة في إحداث النغم، مثل تجاوز السين والصاد، وتكرار حرف الحاء، وتجاوز الدال والباء، وهكذا..

ويهدف سيادته بما سبق بيانه إلى إظهار "تفرد" المؤلف أو من يقال له حقاً بأنه مؤلف.. فكما نفرد أبو تمام في تركيب بنائه اللفظي يتفرد أي مؤلف وينطلق من خصائص نفسه الذاتية في التأليف الذي ينبغي أن يتضمن طابعاً إبداعياً من شأنه أن يسبح الأصالة على المصنف.

الفصل الأول : حقوق المؤلف في القانون الوضعي

المبحث الأول: حقوق المؤلف الأدبية والحق المالي

المبحث الثاني: الحماية القانونية المقررة لحقوق المؤلف

الفصل الثاني: حقوق المؤلف في الشريعة الإسلامية

المبحث الأول: الحقوق الأدبية والحق المالي

المبحث الثاني: حماية الشريعة الإسلامية للمؤلف وحقوقه

الفصل الأول.

حقوق المؤلف في القانون الوضعي.

- تمهيد وتقسيم:-

إن حقوق المؤلف هي الفرع القانوني الذي ينظم حقوق المؤلف على المصنفات الإبداعية التي تنتم بالطابع الفردي والتي يتم إنتاجها عن طريق نشاطه الفكري والتي توصف عادة بأنها أدبية أو موسيقية أو مسرحية أو فنية أو علمية أو سمعية - بصرية. وتعترف حقوق المؤلف لمبدع هذه المصنفات الفكرية بتمتعه بطفائفين من الحقوق - أو بالأحرى السلطات الاستثنائية عليها، النافذة المفعول في مواجهة الكافة^(١).

فقانون حقوق المؤلف يُعد فرعاً معقداً من فروع القانون وإن كان قد تم تأسيسه على مبادئ بسيطة، وإطالة موجزة أمر مطلب هنا بالنسبة لأولئك الذين يريدون أن يصبحوا معتمدين على هذا الفرع من فروع القانون. والنقطة المركزية في قانون حقوق المؤلف هي:-

من حيث تحديد الزمن فإن النسخة الأصلية في شكلها المعدل لا تُعد مستنسخة (وبالتالي لا تُعد انتهاكاً) حال صدور ما دون تصريح.

فقانون حقوق المؤلف يهدف إلى حماية مبتكر النسخة الأصلية فإنه يحمي الأفكار والمعاني التي يتم تأطيرها في شكل مادي (كأن تكون قصة أو أغنية أو تصميم سجادة أو كود مصدر حاسوبي) ولكن هذه الحماية لا تمتد إلى الأفكار أو المعاني ذاتها.

لأن الأفكار كما ذكرت سابقاً لا تشملها الحماية فالحماية لكي تظل المؤلف يظلها لا بد من وجود مادي ملموس، لذا فقانون حقوق المؤلف يتولى بالحماية المصالح المتميزة عن تلك الحقوق المقررة حمايتها بمقتضى

(١) د/ محمد حمام لطفي حقوق المؤلف والحقوق المجاورة تأليف داليا لبيبك ١٤٢٤ هـ
ص ٢١.

تشريعات براءة الاختراع التي تقرر حقوقاً أساسية لمخترعي المناهج والمعالجات الجديدة وكذلك تشريعات العلامات التجارية. فنلاحظ أن هناك اهتماماً قانونياً كبيراً بهذه الحقوق وكيفية حمايتها والحرص من المشرع على القبضة من حديد على كل من تسول له نفسه الاستيلاء على حقوق ومؤلفات المؤلفين والتواكب مع العصر في كل مستجداته^(١).

وحقوق المؤلف تنقسم بسمات مشتركة مع العناصر الأخرى التي تتكون منها المجموعة التي تسمى بحقوق الملكية الفكرية وهي: الطبيعة الاستثنائية والطابع غير المادي والنفوذ في مواجهة الكافة وقابلية حق الاستقلال للنقل إلى الغير. مع ذلك تتمتع باستقلال علمي من حيث إنها تنقسم بمبادئ وحلول خاصة بها لحل مختلف المشكلات الأساسية في هذا المجال . وبناء على ذلك فإنها:-

- ١ - تتعلق بنتاج الإبداع الفكري بغض النظر عن تطبيقاته الصناعية.
- ٢ - يملك المؤلف- بناء على القرار الذي يتخذه بالكشف عن مصنفه- الحق في اشتراط ذكر اسمه الحقيقي أو المستعار في كل مرة يتم فيها استخدام استنساخ المصنف أو توصيله إلى الجمهور- أو في أن يكون مجهول المؤلف - كما يملك الحق في كفالة احترام سلامة المصنف الذي أبدعه وفي تغيير رأيه وسحب مصنفه من التداول.

ومن ناحية أخرى فإن الحق الأدبي (المعنوي) للمخترع ، متى اتخذ المخترع قراره بتسجيل براءة اختراع يتمثل أساساً في حق الاعتراف له بوصفه مخترعاً في براءة الاختراع أو في أي وثيقة رسمية أخرى مشابهة لها طبقاً للتشريع الوطني.

(١) د/ عمر محمد بن يونس " الاتهام في جرائم الملكية الفكرية في القانون الأمريكي " العدوان التقليدي والعدوان باستخدام الحاسوب والإنترنت " المرشد الفيدرالي الأمريكي للاتهام في جرائم الملكية الفكرية " موسوعة التشريعات العربية ٢٠٠٥ ص٧٢، ٧٣.

٣- إن التمتع بالحقوق ينبع من عملية إبداع المصنف وليس من اعتراف السلطة الإدارية به^(١).

ولعل هذه المكناات المخولة للمؤلف من قبل القانون تمكنه من حماية شخصيته التي يعبر عنها نتاجه الذهني ويؤكد أبوتسه على مصنفه ويكفل احترام هذا المصنف باعتباره امتداداً لشخصية المؤلف.

ولا تقتصر هذه السلطات على حماية حق المؤلف وخلفه فحسب بل تشمل هذه الحماية المجتمع بأسره الذي يتكون جانب كبير من تراثه الثقافي من الإبداعات الفكرية لأدبائه وعلمائه وفنانيه وبالتالي فإن الاهتمام بحماية المؤلف وخلفه من خلال السلطات الأدبية التي سأقوم بسردها من خلال المبحث الأول تؤدي إلى حماية المجتمع من الناحية الثقافية والفنية والعلمية بحيث يعتبر أي اعتداء على سلامة المصنف إساءة إلى القيم الثقافية لهذا المجتمع.^(٢)

وهذه الحقوق قد تكون أدبية وقد تكون مالية كما سنرى في المبحث الأول فله وحده دون غيره سلطة التعديل والتحوير والتغيير وله وحده الأبوة المطلقة على مصنفه وله الحق في نسبة المصنف إليه كما أن له أيضاً الحق في كفية الاستغلال لمصنفه بأي طريقة يراها في استغلال مصنفه كيفما يشاء سواء أكان هذا الاستغلال على دعامات تقليدية أم على دعامات إلكترونية حديثة.

وسنرى ذلك بالتوضيح في المبحث الأول ثم بعد ذلك نتناول حماية القانون لهذه الحقوق في مبحث ثانى.

(١) د/ دليا لبيزك المرجع السابق ص ٢٧، ٢٨.

(٢) د/ عاطف عبد الحميد " السلطات الأدبية لحق المؤلف من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته بشأن حماية حق المؤلف إلى القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون حماية حقوق الملكية الفكرية " ٢٠٠٢ دار النهضة العربية القاهرة ص ٩٤، ٩٥.

المبحث الأول حقوق المؤلف الأدبية والعق المالي المطلب الأول

العقوق الأدبية وطبيعتها القانونية

الحق الأدبي ليس له تعريف محدد فهناك من عرفه بأنه السدرع الوافي الذي بمساعدته يثبت للمؤلف شخصيته على المؤلف في مواجهة معاصريه وفي مواجهة الأجيال الماضية، وكذلك المستقبلية^(١). ويرى آخر بأنه عبارة عن حق المؤلف سواء أكان كاتباً أو فناناً أو غير ذلك في أن يحترم فكره وبصماته التي عبر عنها في مصنفه الأدبي أو الفني أو العلمي. فعن طريق هذا الحق يمكن للمؤلف مواجهة الجميع لحماية شخصيته الفكرية^(٢).

فالسلطات الأدبية تهدف إلى استمرار التوافق بين شخصية المؤلف وبين أثره الفني كما تحول دون عبث الناشرين بالمؤلفات في سبيل الاستغلال التجاري وتحرص على توفير الاحترام الواجب لشخصية المؤلف لأن في إباحة تعديل المصنف مساساً بهذا الاحترام. واعتداء على السيادة المقررة للمؤلف على أفكاره وعلى نتائج هذه الأفكار عندما تأخذ شكل مصنف مادي. وتتصل السلطات الأدبية لحق المؤلف بشخص صاحب المصنف فهي تشكل جانباً غير مالي وإن كانت تتميز عن الحقوق اللصيقة بالشخصية بكونها عنصراً في حق المؤلف الذي يرد على المصنف ذاته.

ويرتّب على ذلك أن تتحدد خصائص هذه السلطات التي سأذكرها تباعاً بعد سرد تلك المكنات والسلطات على ضوء هذين الاعتبارين فنظراً لأن هذه السلطات تعتبر لصيقة بشخص المؤلف فتشترك هذه السلطات مع

(١) د/ فتحي عبد الرحيم عبد الله- نظرية الحق سنة ١٩٧٨ مكتبة الجلاء المنصورة ص٦٤.

(٢) د/ عبد الرشيد مأمون الحق الأدبي للمؤلف دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٨ ص٢٠٢.

الحقوق للصيقة بالشخصية في عدم جواز التصرف فيها ولا الحجز عليها ولا يرد عليها التقادم^(١).

فالحق الأدبي للمؤلف يهدف إلى حماية رابطة النسب الموجودة بين المؤلف ومصنفه فله المؤلف سلطة مطلقة على مصنفه ومن مظاهر ذلك هو الحق في الإذاعة والحق في نسبة المصنف إليه "حق الأبوة" والحق في السحب والحق في الاحترام ومنع كل ما يشوب تكامل مصنفه.

وقد تعرض الفقيه Ballet إلى تعريف الحق الأدبي وأوضح أن الحق الأدبي هو حق سلبى أكثر منه إيجابى فهو يقتصر على حق الفنان في الدفاع عن تكامل مصنفه من ناحية الشكل أو الموضوع.

ومن ناحية المصنف ذكر Ballet بأنه "لا يوجد حق أدبي وإنما يوجد تطبيق للحقيقة العليا في كل تشريع من أن حرية كل فرد يجب أن تكون محمية ضد كل الإهانات التي يمكن أن تكون محلاً لها.

والفقيه Ballet أسس الحق الأدبي للمؤلف على أساس تعاقدى Contractuelle فحماية الحق الأدبي للمؤلف لا تستند إلى نص المادة ١٣٨٢ من القانون الفرنسى والتي تنص على أن كل من سبب ضرراً للغير يلتزم بالتعويض ، لكن في الواقع حماية الحق الأدبي تستند إلى الالتزام Obligation الواقع على الناشر Lediteur بضرورة احترام مصنف المؤلف وفقاً لما يقتضيه مبدأ حسن النية عند تنفيذ العقود Les Contrats^(٢).

(١) د/ رمضان أبو السعود شرح مقدمة القانون المدنى النظرية العامة للحق دار المطبوعات الجامعية ١٩٩٩، ص ٤٥٦.

(٢) د/ نبيل إبراهيم سعد المنخل إلى القانون نظرية الحق ص ١٢٣ وما بعدها.
فتأسيس الحق الأدبي على حماية الشخصية الفكرية للمؤلف هو رأى أستاذنا الدكتور/ عبد الرشيد مأمون، وقد تضمنت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الملغى بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ ما يؤكد تأسيس الحق الأدبي على حماية الشخصية الفكرية للمؤلف ، فالمصنف سواء أكان أدبياً أو علمياً أو فنياً هو ثمار تقدير الإنسان ومهبط سره ومرآة شخصيته بل هو منظر من مظاهر هذه الشخصية ذاتها، يعبر عنها ويفصح عن كرامتها، ويكشف عن فضائلها أو نقائصها، فحق المؤلف متصل اتصالاً بشخصيته، د/ عبد الرشيد مأمون المرجع السابق ص ٢١٠ =

ويُعد الحق الأدبي أو المعنوي للمؤلف أسبق من حيث وجوده في الحياة من الحق المالي .

إذ من غير المتصور أن يبدأ المؤلف في الحصول على مزاياه المادية من مصنفه قبل أن يقرر نشره .

فتقرير النشر يسبق إذن الحصول على المزايا المادية والتي يصل إليها المؤلف في مرحلة تالية عندما يستعمل المؤلف حق من الحقوق التي يتضمنها الجانب المعنوي وهو حق النشر.

بل أن الحق الأدبي يستمر إلى ما بعد انقضاء الحق المالي فالاحترام القانوني للحق الأدبي يستمر حتى بعد وفاة المؤلف^(١).

فالحق الأدبي يعبر عنه بمجموعة من الميزات التي تثبت للشخص على نتاجه الفكري والتي تخول له السلطة الكاملة على هذه الآثار الفكرية باعتبارها منبعثة عنه.

وتُعد انعكاساً لشخصيته فهذه الميزات التي تثبت للشخص ليست إلا العناصر المكونة لحقه الذي يرد على إنتاج نفسه .

ويتضمن حق المؤلف من هذه الناحية الأدبية عدة سلطات تمكنه من حماية شخصيته التي يعبر عنها نتاجه الذهني^(٢).

وهذه الحقوق تكون على المصنف سواء كان فردياً أو جماعياً لذلك يقال عنها بالحقوق الأدبية ، أما السلطات المالية المخولة للمؤلف فيعبر عنها بالحق المالي فهذه بصيغة الجمع وذاك بصيغة المفرد .

فهذه الحقوق من الحقوق للصيقة بالشخصية مثل حق الأبوة فهو يخول للمؤلف حرية التفكير والابتكار ثم حماية أفكاره التي أودعها مصنفه الفني أو الأدبي .

=/ شحاته غريب شلقامى " الحق الأدبي لمؤلف برامج الحاسب الآلي " دراسة في قانون حماية الملكية الفكرية الجديد رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢م دراسة مقارنة دار الجامعة الجديدة الأزاريطة الإسكندرية ٢٠٠٨ ص ٣٥، ٣٦.

(١) د/ جمال محمود الكردي المرجع السابق ص ٢١.

(٢) د / توفيق حسن فرج المرجع السابق " ص ١٠١.

فهو كما ذهب الفقيه الفرنسي " بوابيه " حق الفنان في الابتكار والإبداع وفي حماية أفكاره " .

ويترتب على كون حق المؤلف لاصفاً بشخص المؤلف أنه حق دائم وليس مؤقتاً أي يبقى طوال حياة المؤلف وبعد موته أيضاً حيث يتولى الورثة مباشرته من بعده .

كذلك ينتج عن اتصاله بشخص المؤلف أنه لا يجوز التصرف فيه أو التنازل عنه أو الحجز عليه وهذه هي المكنات المخولة للمؤلف تجاه مصنفه^(١) .
وبالتصاق الحقوق الأدبية بشخصية المؤلف يبدو لها تأثير على عقود الاستغلال في ناحيتين:-

الناحية الأولى: عندما يقرر المؤلف نقل مصنفه إلى الجمهور فيتعين أن يكون الرضاء صادراً منه شخصياً وليس من نائب قانوني أو اتفاقي لأن قراره في هذا الشأن ينطوي على استعماله حقه الأدبي في تقرير نشر مصنفه .
وعلى ذلك يكون من الملانم التوفيق بين أحكام القانون العام في الرضاء خاصة فيما يتعلق بنقص الأهلية وبين ضرورة الرضاء الشخصي .

الناحية الثانية : فإن المؤلف عندما يرغب في نقل مصنفه إلى الجمهور يجد نفسه في أغلب الأحيان مرغماً على الالتجاء إلى خدمات الوسطاء الأكفاء الذين يتولون نشر ما يبتدعه أو أدائه علنياً .

ف نجاح المصنف يعتمد غالباً على كفاية الوسيط المهنية وهو يعتبر - على نحو ما- أميناً على فكر المؤلف ، ومكلفاً بنقله إلى الجمهور وهذا هو ما يدعو المؤلف إلى مراعاة الاعتبار الشخصي عند اختيار هذا الوسيط^(٢) .

(١) د / أسامة أحمد المليجي الحماية الإجرائية " المراجع السابق " ص ١٠ وتنص المادة ٦٦انياً من اتفاقية برن على أن تظل الحقوق الأدبية محفوظة بعد وفاة المؤلف " وذلك على الأقل إلى حين انقضاء الحقوق المالية " ٠٠ ومع ذلك فإن الدول التي لا يتضمن تشريعها المعمول به عند التصديق على هذه الاتفاقية أو الانضمام إليها ،نصوصاً تكفل الحماية بعد وفاة المؤلف لكل الحقوق المنصوص عليها في الفترة السابقة (الحقوق الأدبية) يكون لها الحق في النص على أن بعض هذه الحقوق لا يحتفظ بها بعد وفاة المؤلف .

(٢) / غريغال إبراهيم غريغال المستشار المساعد بمجلس الدولة " مجلة إدارة قضايا الدولة العدد الثالث السنة السادسة عشرة يوليو سبتمبر ١٩٧٥ " حقوق المؤلف الأدبية وعلاقتها بالنظام العام في القانون الفرنسي من ٧٠٣ ، ٧٠٤ .

وهذه الحقوق تثبت للمصنف سواء أكان مؤلفه شخصاً طبيعياً أو معنوياً. وإن كان الاعتراف بصفة المؤلف للشخص الطبيعي أمراً وارداً، أما الشخص الاعتباري ففيه خلاف حيث لا يتصور فيه الإبداع الذهني وإن كان القانون الفرنسي والمصري قد أطلق عليه صفة المؤلف فقرر صفة المؤلف على المصنفات الأدبية والفنية وعلى الاختراعات التي ينجزها الموظفون العموميون أثناء أداء الواجبات الوظيفية في المرفق وكانت ذات علاقة مباشرة بنشاط ذلك المرفق^(١).

فالأصل في أي عمل أدبي عنصر الابتكار. ولعل وجود هذا العنصر هو الذي يميز العمل الأدبي أو الفني ويضفي عليه الحماية المنشودة^(٢).

ولعل الحكم السابق يبرز أنه إذا لم يتضمن المصنف أي قدر من الابتكار، فلم يظهر الطابع الإبداعي الذي يسبغ الأصالة على المصنف، ولم تبرز فيه شخصية المؤلف بل اقتصر على تقليد المصنف الأصلي في الفكرة ذاتها أو في الشكل الذي تم التعبير به فإنه لا يصح أن يكون محلاً للحماية

(١) د / رجب محمود طاجن حقوق الملكية الفكرية للأشخاص المعنوية العامة " دراسة مقارنه " طبعه ، ٢٠٠٥ ص ١٢٢.

(٢) وقضت محكمة النقض في هذا الصدد، بأنه " مما لا نزاع فيه أن قصة الأرملة الطروب ، وهي قصة عالمية سقطت في الملك العام، دار حولها الصراع ونقل منها الكثيرون وسبق عرضها على مسارح مختلفة وفي جملة أفلام أجنبية قد اقتبس منها المرحوم أنور وجدي ، كما اقتبس منها بدوره حلمي رفله، ومحور الخلاف بينهما = في هذا الصدد هو هل ما قام به أنور وجدي من عمل يعتبر فكره ظهرت في لون جديد يستأهل الحماية عملاً بحكم القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ ، وأن اقتباس حلمي رفله للقصة لا يعدو أن يكون سطواً على تلك الفكرة أم أنه عمل لا صلة له بعمل أنور وجدي . حيث أن هذه المحكمة ترى من مطالعة اقتباس الطرفين من القصة موضوع النزاع دون حاجة إلى تعيين خبير فني أن أحداً منهما لا يستمتع بالحماية المنصوص عليها في القانون إذا لم يأتيا بأية صورة يظهر اقتباسها في شكل جديد لأنه لا يكفي أن يتم التغيير أو الحوار من ثوب إلى آخر ومن لون غربي إلى لون شرقي كما هو الحال في هذه الدعوى ، بل يجب أن ينطوي التحويل أو الحوار على فكرة أدبية مبتكرة لا سابقة لها. لما كان ذلك ، وكان الحكم إذاً قضى بخلو العمل الذي قام به المرحوم أنور وجدي اقتباساً عن الرواية الأصلية من الابتكار الذي يستأهل حماية القانون وبعدم وجود المتماثل بين ذلك العمل وبين اقتباس المطعون عليهم، قد أقام قضاءه بذلك على أسباب سائفة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها.

(نقض مدني ١٨/٢/١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٦ ، ص ١٧٨ ، رقم ٢٨).

القانونية. مثال ذلك المجموعات المختارة من الشعر أو النثر أو الموسيقى أو غيرها من الفنون أو العلوم أو الآداب لا تتمتع بطبيعتها بالحماية المقررة بمقتضى قانون حماية حقوق الملكية الفكرية لأن القائم بجمعها لم يبذل جهداً ذهنياً ينطوي على ابتكار وإنما اقتصر دوره على مجرد التجميع^(١).

فإذا قام شخص بنشر نصوص القوانين واللوائح والقرارات والاتفاقيات الدولية والأحكام القضائية وأحكام المحكمين والقرارات الصادرة من اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي وسائر الوثائق الرسمية فلا يعتبر أنه قد ابتكر مصنفًا ولا يكون له على هذه المجموعات المنشورة حقاً من حقوق المؤلف إذ اقتصر دوره على نقلها بحالتها. كذلك لا تشمل الحماية طبقاً لحكم المادة ١٤١ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية، أخبار الحوادث والوقائع الجارية التي تكون مجرد أخبار صحفية. ولكن إذا تضمنت هذه المجموعات قدراً من الابتكار سواء في ترتيبها أو عرضها أو تبويبها أم في إبراز أي مجهود شخصي قام به المؤلف فإنها تتمتع بالحماية القانونية^(٢).

(١) د/ خاطر الملقى "قانوناً لحماية حق المؤلف والرقابة على المصنفات" الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ص ٣٩.

د/ عبد الرزاق السنهوري الوسيط "حق الملكية" الجزء الثامن الطبعة الثانية دار النهضة العربية ١٩٩١ ص ٣٧٩.

(٢) د/ عاطف عبد الحميد "السلطات الأدبية لحق المؤلف من القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته بشأن حماية حق المؤلف إلى القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢م بإصدار قانون حماية حقوق الملكية الفكرية دار النهضة العربية القاهرة ٢٠٠٢ ص ٣٤، ٣٥ " كانت المذكرة الإيضاحية لقانون حماية حق المؤلف الملقى، قد قررت أنه " استلثت المادة الرابعة من بعض المجموعات من المصنفات التي تشملها الحماية وهي مجموعات الوثائق الرسمية ونصوص القوانين والاتفاقيات الدولية ن والمراسم واللوائح والأحكام القضائية وغيرها فإنها لا تدخل بطبيعتها في نطاق المصنفات المحمية لأنها وثائق عامة تضعها الدولة فلا يستأثر بها فرد دون آخر بل هي حق شائع للجميع على أن الحكم يختلف في شأن هذه الوثائق إذا جمعت في مجموعة وراعى في جمعها الاختيار والترتيب حيث تبدو في صورة مصنف جديد فإنها تدخل عندئذ في نطاق المصنفات المحمية. وكذلك الحال بالنسبة لمجموعات الشعر والنثر والموسيقى وغيرها فإنه يجوز أن تشملها حماية هذا القانون إذا تميزت عن غيرها بسبب يرجع للاختيار والترتيب شأنها في ذلك شأن مجموعات الوثائق الرسمية ومجموعات الوثائق التي آلت إلى الملك العام بانقضاء مدة حمايتها".

وبديهي انه لما كان الحق الأدبي من الحقوق المتعلقة بالشخصية فإنه يكون لصيقاً بشخص المؤلف ومن ثم لا يجوز التصرف فيه ، ولا الحجز عليه شأنه في ذلك شأن سائر الحقوق المتعلقة بالشخصية كالأبوة والبنوة والنسب ، وأما أنه حق دائم فمعنى ذلك أنه يبقى طول حياة المؤلف ويبقى أيضاً بعد موته غير مقيد بمدة معينة كما قيد الاستغلال المالي بخمسين سنة فهو باق حتى بعد انقضاء الخمسين سنة ولا ينتهي إلا عندما يطرح المصنف نهائياً في زوايا النسيان ويتولى مباشرة الحق الأدبي بعد موت المؤلف وإلى أن يزول هذا الحق على النحو الذي ذكرناه ورثة المؤلف وخلفاؤه جيلاً بعد جيل ويباشرون هذا الحق باسم المؤلف ويمثلونه في مباشرته .

- وللحق الأدبي مضمون واسع فهو يشتمل على الحقوق الآتية :-

١- حق المؤلف في تقرير نشر مصنفه

٢- حق المؤلف في نسبة مصنفه إليه

٣- حق المؤلف في دفع الاعتداء عن مصنفه

٤- حق المؤلف في سحب مصنفه من التداول^(١)

وتعتبر السلطات الأدبية لحق المؤلف عن الصلة الوثيقة بين المصنف وما فيه من إنتاج ذهني وفكري وبين المؤلف الذي ابتكره وأبدعه إذ تعد هذه السلطات إحدى الجوانب الهامة والبارزة في حق المؤلف لأنها تسبق في وجودها السلطات المالية فلا يمكن للمؤلف أن يحصل على مزايا مادية لمصنفه قبل أن يقرر نشر هذا المصنف. وتعتبر السلطات الأدبية لحق المؤلف من الحقوق اللصيقة بالشخصية نظراً لارتباطها الوثيق بشخص صاحب المصنف إذ تخول للمؤلف حماية أفكاره وآرائه التي أودعها في مصنفه الأدبي أو الفني أو العلمي. ولذلك فإن المصنف سواء أكان مؤلفاً أدبياً أو علمياً أو فنياً هو ثمار تفكير الإنسان ومهبط سره ومرآة شخصيته بل هو مظهر من مظاهر هذه الشخصية ذاتها يعبر عنها ويفصح عن كوامنها ويكشف عن فضائلها أو

(١) د/ عبد الرزاق السنهوري " المرجع السابق " ص ٣٦٩ .

نقائصها فحق المؤلف على مصنفه من هذه الناحية متصل أشد الاتصال بشخصيته^(١).

ولاشك في أن هذه الحقوق ترد على التعبير عن الفكرة أي أن هناك فكرة تم إخراجها إلى حيز الوجود لكي يتم شمولها بالحماية القانونية لذا لا بد من المقارنة بين الفكرة والتعبير عن الفكرة^(٢).

فالفكرة هي التي تؤدي إلى نوع معين من المخترعات تحمي ببراءة اختراع في حين أن التعبير عن فكرة يجب أن يدخل في نطاق حق المؤلف

(١) د/ عاطف عبد الحميد المرجع السابق ص ٩٣، ٩٤.

(٢) د/ أحمد صدقي محمود الحماية الوقتية لحقوق الملكية الفكرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ الطبعة الأولى ص ٦٣. وهناك تطبيقات كثيرة على ذلك مثل قضية شركة يونيفرستي مع شركة آي.دي.أي وهي شركة هندسية بتسويق برنامج يقبل صيغ المدخلات طبقاً للمتطلبات المنشورة لبرنامج سبق تمويله بمعرفة سينكروم كما شمل الأمر أيضاً كتباً استخدام محمية بحق المؤلف وكان الموضوع الأصلي يتعلق بما إذا كان تتابع وتنظيم البيانات يمكن أن يحمي لصالح سينكروم، أي هل كانت أفكاراً أم تعبيراً. وقد قضت المحكمة بأن تتابع وتنظيم بيانات يعد فكرة، لذا فلا يستحق الحماية بحق المؤلف. برنارد أ. جالر الملكية الفكرية وبرامج الحاسبات ص ٢٣ وكذلك قضية "سيلدن" وتتخلص وقائع هذه الدعوى في أن "سيلدن" نشر كتاباً فصل فيه طريقة جديدة لإسلاك الدفاتر، متضمنة بعض نماذج على بياض (وتحتوى على عناوين لأعمدة الخ) والتي تستخدم لتنفيذ الطريقة ونشر "بيكر" كتاباً مبنياً على طريقة مماثلة، ولكنه يتضمن نماذج شبيهة جداً وتمسك سيلدن بوقوع اعتداء على حق المؤلف، خاصة فيما يتعلق باستخدام نماذج مماثلة.

بيد أن المحكمة العليا ألغت حكم الاستئناف وأسست ذلك على النماذج المحررة على بياض لا تتمتع بحق المؤلف، وقررت أن تمتع الكتب - المرفقة به النماذج - بحق المؤلف لا يشمل النماذج وأن القول بغير ذلك يؤدي إلى استخدام حماية حق المؤلف للحد من حق الجمهور في الاستفادة من الطريقة الواردة في الكتاب. وقد صدر هذا الحكم في ١٩ يناير ١٨٨٠. أشار إليه برنارد أ. جالر الملكية الفكرية وبرامج الحاسبات ص ٢٥.

وقضت محكمة الاستئناف الأهلية في هذا الصدد بأنه "ولا يمس المؤلفات صفة التأليف أنها عن موضوع مبيوق لأن الموضوع دائماً من الأمالك العامة لكل شخص أن يتناول أي موضوع وينشئ فيه ما شاء من كتب. ولا يعتبر من المؤلفات ما كان منها عبارة عن مجموعة من أقوال الغير لا تربطها رابطة ولا يميزها عن غيرها طابع خاص وليس فيها أي ابتكار أو خلق جديد" محكمة الاستئناف الأهلية ١٩٣٧/٣/١١ المحاماة السنة ١٧ العدد العاشر ص ١١٩٥ رقم ٥٩٧.

ليستفيد من الحماية. وعلى ذلك فإن الفكرة قبل أن تحمي ببراءة اختراع لا تمثل اعتداء على حق الملكية ذلك أن توارد الأفكار مباح ولا يعد اعتداء على حقوق الملكية الفكرية. فلا حماية للفكرة التي يعوزها الإطار المادي الذي تتجسم فيه ويكون بوسع الجميع استعمال تلك الفكرة بغير قيد أو شرط. ويمكن التعبير عن فكرة واحدة بوسائل مختلفة دون أن يعتبر ذلك اعتداء على حق المؤلف فلا تكون الحماية إلا لوسيلة التعبير التي تجعل من الفكرة مصنفاً مبتكراً يدخل في حماية القانون. والتعبير المقصود هنا هو الإخراج المادي الذي تتجسم فيه الفكرة وتبرز إلى حيز الوجود الخارجي كأمر ملموس يدرك بالحواس. فلا تمتد الحماية للفكرة المجردة بذاتها وإنما لوسيلة التعبير عنها، فلا احتكار للفكرة وليس للمؤلف في الأصل أن يطالب بحماية الفكرة منفصلة عن وسيلة التعبير عنها وطبقاً لأحكام القضاء الأمريكي فإن الفكرة تعتبر دائماً في الملك العام IN PUBLIC DOMAIN فلا تتمتع بالحماية إلا من خلال المنظور المادي لها CONCRETE FORM فالمحظور هو تكرار ذات الفكرة بنفس وسيلة التعبير وبغير أن تتطوي على شيء من الابتكار إذ يعتبر العمل الثاني مجرد ترديد لسابقه^(١).

(١) د/ مصطفى عبد الحميد عدوى الفكرة المجردة في قانون حماية حق المؤلف بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية تصدرها كلية الحقوق جامعة المنوفية العدد الخامس السنة الثالثة إبريل ١٩٩٣ ص ٢٢١ وما بعدها فجاء بحكم محكمة ولاية نيويورك سنة ١٩٨٠ "أن الحماية تلحق بوسيلة التعبير عن الفكرة بحيث يستبين أن المؤلف قد خلع شيئاً من شخصيته على المصنف كطريقة العرض وما أورده من تحليل للأحداث فإذا ذكر المؤلف عدة وقائع عن حياة هنتر وعلاقاته العاطفية وحقائق عن فترة حكم النازي فإن الحماية تلحق بذات المصنف وما تضمنه من أحداث وأفكار. بيد أن الحماية لا تمتد لتلك الأحداث أو الأفكار منفصلة عن وسيلة التعبير ومن ثم يجوز لأي شخص أضر استعمالها دون قيد وأن يعرض لها بالدراسة والتحليل وصياغتها بطريقة مبتكرة. وقررت محكمة ولاية جورجيا الأمريكية بين المعلومات والأفكار التي تضمنها التقرير الإخباري وبين الشكل الخاص الذي قدمت به. فلا حماية للمعلومات أو الأفكار بذواتها وإنما لوسيلة التعبير وللشكل المبتكر الذي عرضت به.

وجاء بحكم محكمة ولاية ميزوري " بأنه على الرغم من تناول الكاتب لفكرة سابقة" عن هوليود مدينة السينما" إلا أنه قد صاغها بشكل جديد جعل منها عملاً مبتكراً =

فالفكر لكي يتم إسباغ الحماية عليه لا بد أن يخرج إلى حيز الوجود الذي تتجاوز به الأفكار مجرد كوامن النفس أو خبايا الفكر. ويتم التعبير عن الأفكار بوسائل متعددة تختلف باختلاف طبيعة المصنف فقد تكون الوسيلة هي الكتابة كما هو الحال في المصنفات العلمية والأدبية وقد يكون التعبير بالحركة كالرقص والتمثيل أو الصوت كالغناء والموسيقى أو بالرسم أو التصوير أو النحت. فوسيلة التعبير تتنوع إذن ولكن الشرط الأساسي يبقى هو ضرورة التعبير فعلاً عن الإنتاج الذهني أو الفني^(١).

أولاً :- حق المؤلف في تقرير نشر مصنفه

فلننشر يعنى في لغة العرب الإحياء قال تعالى "ثم إذا شاء أنشره"^(٢). أي أحياء كما يطلق على البسط قال تعالى "وإذ الصحف نشرت"^(٣). أي انبسطت وكشفت بعد طويها بموت الإنسان^(٤).

أما في اصطلاح أهل العلم فإن النشر كان قديماً يطلقون عليه لفظ "الوراقة" وهى تعنى: استنساخ الكتب وتجليدها وبيعها وهو نفس المعنى اللغوي للوراقة ويقول ابن خلدون^(٥). الوراقة: وهى الكتب بالإنساخت والتجليد والغناء والشعر وتعليم العلم وأمثال ذلك.

يتمتع المؤلف وحده بالقدره على اتخاذ قرار عرض مصنفه على الجمهور فهو وحده الذي يحدد توقيت هذا العرض من خلال تقديره لمدى صلاحية نتاجه الذهني للنقل إلى الجمهور كما يتولى تحديد الطريقة التي ينقل بها عمله فإما بطريق مباشر من خلال التسلاوة العلنية كما لو

=جديراً بالحماية" قضية أستوديو يونغرسال ضد هولنج- نيويورك ١٩٨٠-٦١٨-٩٧٢ وحكم محكمة جورجيا سنة ١٩٨٩- تليفزيون جورجيا ضد البرنامج الأخباري لا تلاتنا ٧١٨-٩٣٩ ومحكمة ميزورى سنة ١٩٥٨- ١٧٢- ٣٧

(١) د/ حمدي عبد الرحمن احمد، د/ رضا عبد الحليم عبد المجيد مبادئ القانون " الكتاب الثاني "النظرية العامة للحق ٢٠٠٠-٢٠٠١ ص ١١٥.

(٢) سورة عبس الآية ٢٢.

(٣) سورة التكوين الآية ١٠.

(٤) لسان العرب مادة نشر ٢٥٦/١٤ ط دار صادر، المصباح المنير مادة نشر ص ٣١١.

(٥) مقامة ابن خلدون ٤٠٠/١ ط المكتبة التجارية.

كان المصنف قصيدة شعرية تلقي في حفل أو في الإذاعة، أو عمل مسرحي يعرض على الناس بالمسرح أو لوحة فنية تعرض في معرض عام ويعرف هذا الطريق بالأداء العلني وإما بطريق غير مباشر من خلال إعداد نسخ للمصنف عن طريق الطباعة والتسجيل (كما في حالة الكتاب أو القطعة الموسيقية التي تسجل على شرائط) ويعرف هذا الطريق بالنشر وينتقل حق تقرير نشر المصنف عند وفاة المؤلف من قبل أن يقرر النشر إلى الورثة من بعده^(١).

فالمؤلف وحده هو الذي يحدد ما إذا كان مصنفه قد تم وأصبح قابلاً للنشر أو أنه غير قابل للنشر وهو الذي يختار الوقت الذي ينشر فيه ويعين طريقة هذا النشر، فالمصنف هو نتاج فكره ولصيق بشخصه وقد لا يرضي عنه فيؤثر ألا ينشره ومن ثم لا يجوز لأحد أن يجبره على نشره. وقد ذكر في مؤلف أستاذنا الدكتور السهوري أنه قد قضى " بأنه إذا مزق مصور صوره لم يرض عنها وألقي بها في الطريق فالتقطها أحد المارة وتملكها بالاستيلاء لم يجز لهذا الأخير أن يعيد ترتيب الأجزاء المفرقة وينشر الصورة دون موافقة صاحبها^(٢)."

ولا تقتصر سلطة المؤلف في تقرير نشر المصنف وإنما تشمل أيضاً هذه السلطة طريقة نشر المصنف، وتحديد وقت النشر. فالمؤلف يختار طريقة نشر المصنف إذ المصنف نتاج فكره ولصيق بشخصه فقد يختار المؤلف نشر المصنف بنفسه عن طريق تمثيله على مسرح أو تقديمه في فيلم سينمائي أو إلقائه في صورة قصيدة شعرية وقد يختار المؤلف أن يقدم المصنف للجمهور في شكل كتاب أو قصة مطبوعة أو مقال في مجلة أو جريدة وقد يختار أن يهدي مصنفه لصفوة مختارة من الناس بدلاً من عرضه على الجمهور. أيضاً يحدد المؤلف وقت النشر كان يقرر أن يتم نشر المصنف في موسم معين أو في وقت معين كما هو الحال في اختيار أساتذة الجامعات نشر مصنفاتهم

(١) د/ أسامة المليجي " المرجع السابق " ص ١٣، ١٤.

(٢) د/ عبد الرزاق السهوري " السنين ١٥ نوفمبر سنة ٢٧ دالوز ١٩٢٨."

المقررة على الطلاب في بداية العام الدراسي أو ينشر المؤلف الغنائي في أوقات الأعياد^(١).

ويلاحظ أن قاعدة الحرية المطلقة للمؤلف في تقرير النشر من عدمه أو إعادة النشر ما هي إلا تعبير عن مبدأ حرية التفكير.

فطالما أن المصنف لم يتم نشره بعد، فإن خلجات المؤلف الذهنية تعتبر من الأمور الخاصة والتي تتصل اتصالاً وثيقاً بحريته في التفكير.

وتثور المشكلة فيما لو كان المؤلف قد تصرف في حقوق الاستغلال المالي ثم عدل بعد ذلك عن نشر مصنفه :

فهل يجوز للمتصرف إليه أن يطلب إجبار المؤلف على نشر مصنفه؟

لا يجوز بأي حال من الأحوال إجبار المؤلف على نشر مصنفه، لما يتضمنه ذلك من مساس بحريته الشخصية وإن كان يجوز للقاضي أن يلزمه بدفع التعويضات المناسبة طبقاً للقواعد العامة في المسؤولية المدنية^(٢).

بالإضافة إلى أنه إذا رضي عن عمله وقرر نشره فقد يختار أن ينشره في وقت معين يكون في نظره هو أنسب الأوقات لنشره ، قد يري مثلاً أن ينشره في معرض يقام في وقت معين ويعرضه للبيع في هذا المعرض أو يقدمه لنيل جائزة أو يدمجه في مجموعة عند ظهورها أو يبيعه لشخص معين أو يهبه إياه وهكذا يكون للمؤلف الحرية التامة في اختيار وقت النشر .

ولا أحد يستطيع أن يجبره على تقديم الوقت الذي يختاره أو على تأخيرها وله كذلك أن يعين طريقة النشر فقد يختار أن تمثل مسرحيته دون أن تنشر في كتاب أو يأذن في تحويل رواية أو قصته قام بتأليفها إلى مسرحية دون أن يأذن في تحويلها إلى مصنف سينمائي أو دون أن يأذن في إذاعتها بالراديو أو التلفزيون وقد يختار أن يهدي مصنفه لصفوة مختارة من الناس دون أن يعرضه على الجمهور للبيع .

(١) د/ عاطف عبد الحميد حسن المرجع السابق ص ٩٨

د/ عبد الحميد المنشاوي حماية الملكية الفكرية دار الفكر الجامعي ٢٠٠١ ص ٣٧

(٢) د/ جمال محمود الكردي المرجع السابق ص ١٤، ١٥.

وقبل أن يقرر المؤلف نشر مصنفه لا سبيل لأحد على هذا المصنف لأنه لم يولد بعد كمصنف تام الخلقة ، ولا يستطيع دائن المؤلف أن يحجز عليه إذ في الحجز إرغام للمؤلف على النشر ، وتقرير النشر هو بمثابة شهادة ميلاد للمصنف فمن ذلك الوقت يوجد المصنف وتترتب عليه سائر الحقوق الأدبية^(١). وما ذكرناه هو ما يعبر عنه بطريق الأداء العلني لتقرير نشر المصنف وقد يكون نشر المصنف بطريق غير مباشر من خلال إعداد لنسخ المصنف عن طريق الطباعة والتسجيل " كما في حالة الكتاب أو القطعة الموسيقية التي تسجل على شرائط "

ويعرف هذا الطريق بالنشر وينتقل حق تقرير نشر المصنف عند وفاة المؤلف من قبل أن يقرر النشر إلى الورثة من بعده^(٢).

ومبدأ تقرير نشر المصنف ليس حديثاً للمؤلف ولكنه مبدأ قديم والدليل على ذلك ما قضت به محكمة السين الفرنسية في حكمها الذي نشر بمجلة المحاماة المصرية بالآتي "أن القواعد التي تحمي من يؤلف كتباً علمية أو أغاناً موسيقية يتمشى حكمها على من يضع شكلاً أو حركة من أشكال أو حركات الرقص.

فمن ابتكر طريقة من طرق الرقص كان له الحق في أن يعترض على كل صاحب مسرح أو ملهى يغير أو يضيف أو يحذف أو يشوه الطريقة التي ابتكرها.

كذلك يتمشى حكم هذه القاعدة على الراقص الذي يكلف بأن يرقص رقصاً معيناً بحركات معينة فيبذل ويغير في طريقة الرقص وحركاته الموضوعية ويشوه فكرة واضع طريقة الرقص^(٣).

وفي أغلب الأحوال لا يتم نشر المصنف من خلال المؤلف نفسه ولكن يعهد بالنشر إلى ناشر يتفق معه على نشر مصنفه .

(١) الدكتور عبد الرازق السنهوري " المرجع السابق " م ٨ ص ٣٧٠.

(٢) الدكتور / أسامة المليجي " المرجع السابق " ص ١٤.

(٣) مجلة المحاماة المصرية السنة السابعة حكم محكمة السين في ١٧ من فبراير سنة ١٩٢٦ ص ٢٨٢ رقم ٢٢١.

وعندئذ يثور سؤالاً ألا وهو :-

ما هو أثر إلزام العقد للمؤلف بالنشر؟^(١)

قد يتعاقد المؤلف مع عميل أو ناشر بأن يرسم صورة أو ينحت تمثالاً أو يضع لحناً موسيقياً أو يؤلف كتاباً فما هو أثر هذا التعاقد في إلزام المؤلف بالنشر ؟

يلتزم المؤلف في الأصل بإنجاز العمل الذي تعهد بالقيام به ونشره عن طريق تسليمه للمتعاقّد معه ولكن إذا اصطدم التزامه هذا بحقه الأدبي في تقرير نشر مصنفه وجب التوفيق بين الالتزام والحق، ويجب التمييز هنا بين فروض ثلاثة :-

الفرض الأول :- أن تحول قوة قاهره دون أن يبدأ المؤلف العمل أو دون أن يتمه وعلى المؤلف إثبات القوة القاهرة . وفي هذا الغرض يتحمل المؤلف من التزامه طبة ! للقواعد العامة ولا يكون مسئولاً حتى عن التعويض .

الفرض الثاني :- أن يبدأ المؤلف العمل ولا يتمه أو يتمه ولكنه لا يرضى عنه دون أن تكون هناك قوة قاهرة وفي هذا الفرض يكون للمؤلف الحق في ألا يسلم العمل للمتعاقّد معه ولا يجبر على ذلك احتراماً لحقه الأدبي في تقرير النشر .

بل هو غير مكلف في أن يبدى الأسباب التي منعته من البدء من العمل أو منعته من التسليم بعد أن أتم العمل وكفى أن يتذرع بحقه الأدبي . وإذا كان المقصود أن حق المؤلف هو حق ملكية حقيقي فهذا أمر يحتاج إلى إمعان النظر ذلك أن الشيء غير المادي هو شيء لا يدخل في عالم الحس ولا يدرك إلا بالفكر المجرد .

فهو حتماً يختلف في طبيعته عن الشيء المادي الذي يدرك بالحس وله جسم يتمثل فيه فإذا تصورنا أن الشيء غير المادي وهو الفكرة من

(١) الدكتور السنهوري المرجع السابق المجلد الثامن صـ ٣٧٠

خلق الذهن وابتكاره أدركنا المدى الواسع الذي يفصل بين عالم الفكر وعالم المادة.

وتتناهى طبيعة الملكية مع طبيعة الفكر من جهتين :-

الأولى :- أن الفكر لصيق بالشخصية بل هو جزء منها ومن ثم فقد وجب تقييد الفكر بهذا الاعتبار الأساسي .

وهذا الحق من شأنه أن يمكن المؤلف في أن يتصرف في مصنفه كيفما يشاء وبذلك يستطيع أن يرجع بإرادته المنفردة فيما سبق له إجراؤه من تصرف وأما من يتصرف في شيء مادي تصرفاً ثابتاً فليس له بإرادته وحده أن يرجع في هذا التصرف ولو في مقابل عوض .

الثانية :- أن الفكر حياته في انتشاره لا في الاستئثار به واحتباسه دون نشره فالإنسانية شريكة له من وجهين :-

الوجه الأول :- تقضي به المصلحة العامة .

الوجه الآخر :- يرجع إلى أن صاحب الفكر مدين بفكره للإنسانية جمعاء . وهذه فقرة بعنوان المادة تؤدي ثمارها بالاستحواذ عليها والاستئثار بها أما الفكر فيؤدي ثماره بالانتشار^(١).

كما أن هناك فرضاً ثالثاً : وهو أن يتم المؤلف العمل على وجه يرضيه ولكنه يتخذ من حقه الأدبي مكنة لعدم التسليم ويثبت التعاقد معه أن السذ دفع المؤلف إلى عدم التسليم هو أنه مثلاً وجد صفقة أكثر ربحاً فأنسرها على الصفقة الأولى وتعاقد مع شخص آخر يعلم بسبق التزامه للشخص الأول فيكون مسؤولاً عن التعويض بل ويمكن إجباره على التنفيذ العيني^(٢).

ولعل ذلك الحق يكون مقصوراً على المؤلف فحسب وهو الذي يختار الوقت ويحدد كذلك الطريقة ولا يجوز لأحد أن يجبره على نشر مؤلفه متى كان لا يرغب في ذلك.

(١) الشيخ صالح الحصين " الموقع الإلكتروني السابق " ص ٥ .

(٢) الدكتور السنهوري " المرجع السابق " ص ٣٧١ .

كذلك فإنه يترتب على كون أنه للمؤلف وحده/ حق تقرير نشر مصنفه أن يكون له تقرير ملائمة النشر وطريقته ولذلك قد يعتري هذا التقدير تغيير في رأى المؤلف حول ما صدر منه من تقدير لتلك الملائمة فيعدل عن إكماله، ويكون ذلك مما يوجب عليه تعويضه عن الأضرار المترتبة على امتناعه. لكن لا يتصور إمكانية إجبار المؤلف على إكمال هذا المصنف الذي تعهد بتسليمه لما في ذلك من اعتداء على حرите الشخصية. والحقيقة أن التزام المؤلف في هذه الحالة هو التزام بتحقيق غاية أو نتيجة وليس بذل عناية، لذلك فإن التزام المؤلف نحو الناشر بتسليمه العمل كاملاً يكون التزاماً أصلياً بذلك، والتمراً بدلاً بدفع التعويض إذا اختار ذلك^(١).

(١) د/ مختار القاضي " أصول الحق ١٩٧٢ من ٦٣ وما بعدها
 د/ نزيه صادق المهدي " المدخل لدراسة القانون ج ٢ نظرية الحق ص ٨٥٠ دار النهضة العربية القاهرة ، وإذا مات المؤلف قبل أن يقرر النشر انتقل حق تقرير النشر إلى ورثته تنص المادة ١٨ من القانون المصري على أنه " بعد وفاة المؤلف يكون لورثته وحدهم الحق في مباشرة حقوق الإستغلال المالي المنصوص عليها في المواد ٥، ٦، ٧ فإذا كان المصنف صلاً مشتركاً وفقاً لأحكام هذا القانون ومات أحد المؤلفين بلا وارث فإن نصيبه يؤول إلى المؤلفين المشتركين وخلفهم ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك. ومع ذلك يجوز للمؤلف أن يعين أشخاصاً بالذات من الورثة أو غيرهم ليكون لهم حقوق الإستغلال المالي المشار إليه في الفقرة السابقة ولو جاوز المؤلف في ذلك القدر الذي يجوز فيه الوصية: حكم محكمة جنوب القاهرة الابتدائية، الدائرة ٣٢ مدني في القضية رقم ٨٠٨ لسنة ١٩٨٩ مدني كلى جنوب القاهرة، في ٢٢ من إبريل سنة ١٩٩٠، غير منشور) ب" رفض الدفع بمخالفة هذا النص لأحكام الوصية في الشريعة الإسلامية وقانون الوصية إذ أن الأخير كان في ذهن المشرع وقت أن قرر حكم تلك المادة " وأكدت المحكمة أن هذا الحكم مقيد من ناحيتين أولهما أنه يمكن للمؤلف أن ينقل حقه المالي إلى أولى الناس بانتقال هذا الحق إليه ولا يصح القول في هذا الصدد أنه كان يكفي أن يعهد إلى هذا الشخص رعاية حقه الأدبي فالغرم بالغنم إذ أن المؤلف قد ألقى على من اختاره عبء رعاية حقه الأدبي فإنه من حق الأخير أن ينتقل إليه أيضاً الحق المالي فيصبح أشد يقظة في رعاية الحق الأدبي كما أن هذا الحكم أيضاً يمكن المؤلف إذا كان ورثته الشرعيون كثيرين وخاف أن يقع الخلاف فيما بينهم عند مباشرة إستغلال المصنف أو كانوا غير صالحين لمباشرة هذا الإستغلال لبعدهم ثقافياً عن موضوع المصنف من تعيين شخص واحد أو عدد قليل من الأشخاص لمباشرة إستغلال الحق عن طريق الإيصاء لهم به، الأمر الذي تخلص من المحكمة إلى أن الدعوى قد جاءت على غير سند من الواقع والقانون متعينة للرفض لا سيما وأن أباً من المدعين لم يشر من قريب أو بعيد إلى إنكار توقيع الموصي أو يطعن في =

ثانياً : حق المؤلف في نسبة مصنفه إليه :-

للمؤلف وحده مكنة نسبة المصنف لنفسه وذلك بنشره باسمه أو باسم مستعار أو حتى دون اسم ، بل يستطيع أن يعود وينسب المصنف الذي نشر دون اسم لنفسه. وحقه في ذلك لا يتقادم ولا يسقط بعدم الاستعمال لاتصاله بشخصه^(١).

فمضمون هذا الحق أن للمؤلف وحده دون غيره الحق في أن ينسب مصنفه إليه، ويكون ذلك عادةً بذكر اسمه ولقبه ومؤهلاته العلمية، وغير ذلك مما يحتاجه الناس للتعريف بمؤلف المصنف، ويكون ذلك على كل نسخة من نسخ المصنف الذي يقوم بنشره بنفسه أو بواسطة غيره، وكذلك في كافة الإعلانات عن ذلك المصنف^(٢).

كما ينص القانون على هذه الخاصية من خصائص الحقوق الأدبية بقوله " يتمتع المؤلف وخلفه العام على المصنف بحقوق أدبية أبدية غير قابلة للتقادم أو التنازل عنها وتشمل هذه الحقوق ما يلي :-

ثانياً : الحق في نسبة المصنف إلى مؤلفه...."^(٣).

ويتضح من هذا النص أن للمؤلف الحق في نسبة مصنفه إليه فيكتب اسمه ولقبه ومؤهلاته العلمية وغير ذلك بما يعرفه للناس على كل نسخة من نسخ المصنف الذي ينشره بنفسه أو بواسطة غيره وفي جميع الإعلانات عن المصنف ويستتبع ذلك أن من يقتبس شيئاً من مصنفه في الحدود المسموح بها يجب عليه أن يشير إلى اسمه وإلى المصنف.

=الشروط الموضوعية والقانونية للوصية محل الدعوى يتعلق هذا الحكم بوصية الأديب الكبير حسين توفيق الحكيم المعروف باسم توفيق الحكيم لابنته زينب) • وانظر في التأكيد على أن المشرع بإجازته نفاذ الوصية كلها في حق الورثة قد تأثر بالطابع الأدبي الغالب لحق المؤلف باعتباره مصنفه خلقاً ذهنياً نابهاً من شخصيته، فغولته حرية اختيار من يخلفونه في سلطاته الأدبية وحقوقه المالية على حد سواء.

د/ محمد حسام محمود لطفي " حقوق المؤلف في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء " دراسة تحليلية للقانون المصري الطبعة الثانية القاهرة ٢٠٠٠ ص ٤١

(١) د / أسامة المليجي المرجع السابق الفقرة الأولى ص ١٣.

(٢) د/ محمد شكري سرور النظرية العامة للحق دار النهضة العربية القاهرة ص ٨٣.

(٣) المادة ٢٤٣ من القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ م.

ويستوى في كل ذلك أن يكون هو المؤلف الوحيد للمصنف أو أن يكون مشتركاً مع آخرين في تأليفه . وإذا كان المصنف عملاً فنياً كتمثال أو صورة فلمؤلف أن ينقش اسمه على هذا العمل الفني . وإذا اختار المؤلف أن ينشر مصنفه باسم مستعار أو بغير أن يحمل اسمه فإن له الحق في أي وقت أن يكشف عن شخصيته أو أن يعلن بالطريقة المناسبة عن أنه هو المؤلف وحق المؤلف في نسبة مصنفه إليه حق لا يجوز النزول عنه كسائر الحقوق الأدبية للمؤلف وإذا تعهد المؤلف بالألا يكشف عن شخصيته كان تعهده باطلاً وجاز له في أي وقت أن يكشف عن شخصيته بالرغم من هذا التعهد^(١).

ونسبة المصنف للمؤلف شيء أصيل لأن ذلك بمنزلة الأبوة وذلك بمعنى أن المصنف ابن لمؤلفه . فيمكن للمؤلف أن ينسب إليه المصنف بذكر اسمه ولقبه ومؤلفاته العملية وإذا اختار المؤلف نشر مصنفه تحت اسم مستعار أو مجهول جاز له وحده أن يعلن عن شخصيته ويثبت صفته في الوقت الذي يراه مناسباً^(٢).

بيد أنه لا ينبغي أن يتبادر إلى الذهن أن ذلك يلزم المؤلف بنشر مصنفه باسمه الحقيقي إذ قد توجد العديد من الأسباب التي تدعوه إلى إخفاء اسمه. لذلك يجوز للشخص نشر مصنفه تحت اسم مستعار أو حتى بدون اسم وإن كان يشترط لذلك ألا يقوم أدنى شك في حقيقة شخصية المؤلف^(٣).

لذلك للمؤلف أن يقدم نفسه للجمهور على أنه المؤلف إذا تعلق الأمر بعرض المصنف لا بنشره كما لو كان المصنف عرضاً مسرحياً أو مقطوعة موسيقية أو قصيدة شعرية ، ويتفرغ عن هذه المكنة قدرة المؤلف على أن يدفع أي اعتداء على هذا الحق خاصة إذا حاول شخص نسبة

(١) د / السنهوري " المرجع السابق " م ٨ ص ٣٧٤

(٢) د / مصطفى عدوى ود / محمد محي الدين سليم ود / رضا العبد المرجع السابق ص ١٣١.

(٣) د / جمال محمود الكردي المرجع السابق ص ١٥.

المصنف إليه وللمؤلف أن يمنع أي حذف أو تغيير في مصنفه قد يؤدي إلى تشويهه^(١).

ويقصد بهذه المكنة والسلطة أن للمؤلف سلطة الاستثناء بنسبة المصنف إليه ويمكن نسبته إلى غيره وبمقتضاها يحتفظ مؤلف المصنف الذي تم نشره بنسبته إليه سواء باسمه الحقيقي أو بأي اسم مستعار ويبقى له أن يثبت في أي وقت أن المصنف الذي تم نشره باسم مستعار هو من ابتكاره ، ومعنى ذلك أن لا يكون لأي شخص آخر أن ينسب ذلك المصنف إلى نفسه ويكون للمؤلف سلطة منع هذا الاعتداء إذا وقع . وهذا ما نصت عليه المادة التاسعة الفقرة الأولى من القانون على أن " للمؤلف وحده الحق في أن ينسب إليه مصنفه وفي أن يدفع أي اعتداء على هذا الحق "^(٢).

يفهم مما سبق أن المؤلف هو مبتكر التعبير الأصلي في المصنف حيث لا يصح أن يتم وضع اسم شخص ما على أنه المؤلف من قبيل المجاملة أو الاعتبار الشرفية بغرض إكساب العمل مصداقية ما أو بوضع اسم أحد الخبراء في نفس المجال على المصنف أو لإظهار التقدير نحو أحد المشرفين.

وبالمثل فإنه من غير اللائق إغفال ذكر اسم أحد الأشخاص ضمن مؤلفي العمل على الرغم من مساهمته في ابتكار هذا العمل أو المصنف. وثمة قواعد قانونية مهمة تتعلق بنسب المصنف إلى مؤلفه الأصلي حيث لا يحق لأي شخص المطالبة بحق المؤلف بالنسبة لعمل ما- بصرف النظر عما قام به من تدابير على هذا العمل دون تصريح من صاحبه ويحق للمؤلف الذي تم إغفال اسمه القيام بإجراء قانوني لتصحيح الوضع حيث أن النسب غير الصحيح للمؤلف يعرض عملية استغلال العمل للمشاكل^(٣).

(١) الدكتور / أسامة المليجي " المرجع السابق " ص ١٤ .

(٢) د/ نبيلة رسلان ، د/ محمد الصباحي ، د/ مصطفى أبو عمرو " المرجع السابق " ص ٥٦ ، ٥٧ .

(٣) د/ السنهوري " المرجع السابق " م ٨ ص ٣٧٤ .

يفهم من ذلك أن للمؤلف كامل الحرية في نسبة مصنفه إليه ، وألا يقوم أدنى شك في حقيقة شخصية المؤلف . ويظل المؤلف محتفظاً بحقه في الكشف عن نسبة المصنف إليه في أي وقت مهما طالبت المدة فهذا حق متصل بشخصيته لا يسقط بالتقادم ويترتب على اعتبار هذا الحق من الحقوق للصيقة بالشخصية نتيجة أخرى هي أنه لا يجوز التنازل عنه وكل تنازل عن الحق في نسبة المصنف إلى مؤلفه يعد باطلاً لمخالفته للنظام العام .

بيد أنه إذا كان حق المؤلف في نسبة مصنفه إليه يقتضي الكشف عن أبوته الفكرية له في أي وقت كان فإن حماية هذا الحق تقتضي كذلك أن يكون له منع أي اعتداء يقع على حقه فيمنع كل سرقة أو نقل أو تقليد لمصنفه يقوم به الغير^(١).

وقد أشار أيضاً القانون المدني القديم إلى هذه المكنة التي تكون للمؤلف بقوله يملك المؤلف وحده الحق في أن ينسب مصنفه إليه على الدوام (م / ١/٩ مصري) فله حق نشره باسمه أو باسم مستعار أو بغير اسمه وفي الحالتين الأخيرتين يبيح له الحق في أن يعلن عن شخصيته في أي وقت مهما طال الزمن وفي حالة نشر المصنف منسوباً إلى غيره عليه أن يثبت بكافة طرق الإثبات القانونية نسبة المصنف إليه حتى ولو كان النشر بهذه الصورة قد تم برضاه سابقاً^(٢).

وللمؤلف أن يمنع أي حذف أو تغيير في مصنفه إلا أنه إذا حصل الحذف أو التغيير في ترجمة المصنف مع ذكر ذلك فلا يكون للمؤلف الحق في منعه إلا إذا اغفل المترجم الإشارة إلى مواطن الحذف أو التغيير أو ترتب على الترجمة مساس بسمعة المؤلف ومكانته الفنية (م / ٢/٩ من قانون حماية المؤلف).

وإذا قام أحد الناشرين باغتصاب اسم مؤلف معروف ونسب المصنف إليه كان للمؤلف الذي اغتصب اسمه أن يطالب برفع اسمه، والحصول على

(١) د / توفيق حسن فرج المرجع السابق ص ١٠٥ الفقرة الثانية .

(٢) د / لاشين الغاياتي " المرجع السابق " ص ١٨٩ .

التعويض من المعتدى. ولا يجوز للمؤلف النزول عن الحق في الأبوة باعتباره لصيقاً بشخصه^(١).

وتظل هذه المكنة لصيقة بشخص المؤلف لا تنفك عنه حتى بعد موته فإنه حق أبدي لا يجوز التنازل عنه.

فالتنازل عن حق الأبوة بعد باطلاً حتى ولو تعهد المؤلف الذي لم يكشف عن شخصيته بأن يكشف عنها لاحقاً لأن التنازل وقع باطلاً ورغم هذا التعهد فإنه يحق للمؤلف أن يكشف عن شخصيته رغم ذلك التعهد ذلك أن مصلحة الثقافة والعلم تقتضيان الإعراف بحق الأبوة وذلك من أجل نسبة الأفكار إلى أصحابها وحتى لا يحدث الخلط واللبس حول صور الأفكار في أذهان العامة بالإضافة إلى إمكانية ممارسة حق النقل على أسس قوية وسليمة لذلك كان من المنطقي عدم النزول عن هذا الحق والحقيقة كذلك أن المؤلف دون غيره هو الذي سيحدد قيمة مصنفه منذ اللحظة التي تكتمل فيها فكرة المصنف في ذهنه وحتى نشرها على الملأ، ذلك أن المصنف منسوب إليه، ويستمد المصنف قيمته من سمعة مؤلفه بين الناس والقيمة الفكرية والذهنية له^(٢).

ثالثاً :- حق المؤلف في رفع الاعتداء عن مصنفه :-

وهذا يستلزم أن يكون للمؤلف وحده الحق في القيام بالتغيير الذي يراه مناسباً سواء أكان ذلك بحذف بعض أجزاء المصنف أو بإضافة أجزاء جديدة.

كما أن للمؤلف وحده أن يمنع من القيام بأي حذف أو تعديل ومن جهة أخرى فإن للمؤلف وحده الحق في ترجمة مصنفه إلى لغة أخرى^(٣). وتنص المادة ١٤٧ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية "يتمتع المؤلف وخلفه العام من بعده بحق استثنائي في الترخيص أو المنع لأي استغلال لمصنفه

(١) د/ مصطفى عدوى ، د/ محمد محي الدين سليم ، د/ رضا العبد " المرجع السابق " ص ١٣٢.

(٢) د/ سهير حسن الفتلاوي حقوق المؤلف المعنوية دراسة مقارنة دار الحرية للطباعة بالعراق ١٩٧٧ توزيع دار الوطنية للنشر والتوزيع والإعلان ص ١١ وما بعدها.

(٣) د/ توفيق حسن فرج " المرجع السابق " ص ١٠٥ ، ١٠٦.

بأي وجه من الوجوه وبخاصة عن طريق النسخ أو الترجمة أو التحوير أو التأجير أو الإعارة أو الإتاحة للجمهور . كما تنص المادة ١٤٣ من نفس القانون على أن يتمتع المؤلف وخلفه العام على المصنف بحقوق أدبية أبدية وتشمل هذه الحقوق.

ثانياً :- نسبة المصنف إلى مؤلفه .

ثالثاً :- الحق في منع تعديل المصنف تعديلاً يعتبره المؤلف تشويهاً أو تحريفاً له ولا يعد التعديل في مجال الترجمة اعتداءً إلا إذا غفل المترجم الإشارة إلى مواطن الحذف أو التغيير أو أساء بعمله لسمعة المؤلف ومكانته . ويتضح من هذه النصوص أن تعديل المصنف أو تحويره أو تغييره أو الحذف منه أو الإضافة إليه كل هذا من حق المؤلف بباشره بنفسه أو بواسطة من يأذن له في ذلك فإذا فعل أحداً شيئاً من ذلك دون إذنه كان في هذا اعتداء على حقه الأدبي وكان له أن يمنع هذا الاعتداء فيمنع أي حذف أو تغيير يقع بغير إذنه^(١).

نشير بذلك أن للمؤلف وحده حق دفع أي اعتداء يقع على مؤلفه وله وحده إدخال ما يراه مناسباً لمصنفه من تعديلات أو تحويرات أو تغيير على المصنف وله وحده إضافة أجزاء لمصنفه أو جعله في جزء واحد .

وهذا يفيد أن للمؤلف وحده إدخال ما يراه من التعديل أو التحوير على مصنفه وله وحده الحق في ترجمته إلى لغة أخرى ، ولا يجوز لغيره أن يبأشر شيئاً من ذلك أو أن يبأشر صورة أخرى من التلخيص أو التعديل أو الشرح أو التعليق على المصنف بأي صورة تظهره بشكل جديد إلا بإذن كتابي منه أو من خلفه وتنتهي حماية حق المؤلف وحق من ترجم مصنفه إلى لغة أجنبية في ترجمة ذلك المصنف إلى اللغة العربية إذا لم يبأشر المؤلف أو المترجم هذا الحق بنفسه أو بواسطة غيره في مدى خمس سنوات من تاريخ أول نشر للمصنف الأصلي أو المترجم .

(١) - /عبد الرزاق السنهوري " المرجع السابق " م ٨ ص ٣٧٥ .

وتظهر الصعوبة في الحالة التي يقوم فيها المؤلف بإدخال تعديلات على المصنف بعد التعاقد على نشره بما قد يخل بالمضمون المتفق عليه مع الناشر أو إخراج بصورة مغايرة للأصل المتعاقد عليه، ونفترق في هذا الصدد بين فرضين :-

الفرض الأول: إذا كان التغيير جوهرياً جاز للناشر فسخ العقد مع التعويض عما أصابه من ضرر .

الفرض الثاني: إذا كان التغيير طفيفاً لا يخل بالمضمون المتفق عليه لم يجز للناشر المطالبة بفسخ العقد إعمالاً لمبدأ حسن النية على أن ذلك لا يخل بحقه في المطالبة بالنفقات الناشئة عن التعديل^(١).

وقد أقرت المادة السابعة من النظام السعودي لحماية حقوق المؤلف رقم ١١ في ١٩/٥/١٤١٠ هجرية هذه المكناات فنصت على أن للمؤلف الحق في :-^(٢).

(أ) نسبة مصنفه إلى نفسه ودفع أي اعتداء على حقه فيه وله كذلك الاعتراض على كل تحريف أو تشويه أو تعديل أو تغيير لمصنفه أو أي مساس آخر بذات المصنف ويكون ضاراً بشرفه وسمعته . (ب) نشر مصنفه أو تسجيله أو عرضه أو نقله أو ترجمته وتقرير ما يتعلق بذلك من شروط أو قيود . (ج) إدخال ما يراه من تعديل أو إجراء أي حذف من مصنفه . (د) مسحاً مصنفه من التداول .

وتعد هذه الخصائص من الخصائص المميزة للحق الأدبي عن الحق المالي فهو من الحقوق الأصلية للمؤلف أن يدخل ما يراه من تعديل أو تحويل على مصنفه الفكري سواء بالحذف أو التغيير أو التلخيص أو الشرح أو التعليق عليه أو ترجمته إلى لغة

(١) د/ مصطفى عدوى ، د / محمد محي الدين ، د / رضا العبد " المرجع السابق " ص ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٢) د / أسامة المليجي " المرجع السابق " ص ١٢

أخرى ولا يجوز لغيره أن يبأشر أي شيء من ذلك إلا بإذن منه أو ممن يخلفه^(١).

ولكن المشرع أوجد استثناء على حق المؤلف في التعديل في حالة الترجمة إذ يري المشرع أنه إذا حدث الحذف أو التغيير في ترجمه المصنف مع ذكر ذلك فلا يكون للمؤلف الحق في منعه إلا إذا اغفل المترجم الإشارة إلى مواطن الحذف أو التغيير أو ترتب على الترجمة مساس بسمعة المؤلف ومكانته الفنية^(٢).

وإذا كان هذا الحق خاصاً بالمؤلف وحده فإن القانون يبيح للغير أن يبأشر هذا الحق بدلا منه إذا صدر من المؤلف أو ممن يخلفه الإذن بذلك كتابة (مادة ٣٧) .

وعلى ذلك فإنه ليس لمن صار إليه حق استغلال المصنف مثلاً أن يقوم بأي تعديل أو تحويل فيه دون إذن من المؤلف على هذا النحو .

فالمؤلف الحقيقي أن يقف في سبيل أي تعديل أو تحويل يمكن أن يقوم به الناشر مثلاً في المصنف^(٣).

فأجاز المشرع الترجمة والتي تعد اعتداءً وتحويلاً للمصنف ولكن ذلك شريطة شريطين اثنين روعي فيهما مصلحة المؤلف وهما :-
(١) شرط ذكر موطن الحذف أو التغيير.

(٢) شرط ألا يكون من شأنهما المساس بسمعة المؤلف أو مكانته الأدبية .

رابعاً :- حق المؤلف في سحب مصنفه من التداول :-

فقد يري المؤلف أن استمرار تداول الجمهور لمصنفه يسيء إلى سمعته العلمية والأدبية أو الفنية تقديراً منه أن المصنف لم يعد متماشياً مع تقديم الفكر

(١) د / لاشين الغاياتي " المرجع السابق " ص ١٩٠ .

(٢) د / نبيلة رسلان ، د / محمد الصبحي ، د / مصطفى أبو عمرو " المرجع السابق " ص ٥٦ ، ٥٧ .

(٣) د / توفيق حسن فرج " المرجع السابق " ص ١٠٦ .

والمرتبة أو أصبح تافها لا قيمة له لذلك أعطاه القانون الحق في سحب مصنفه بعد نشره ، حتى ولو كان قد تصرف في الاستغلال المالي لمصنفه بشرط الحصول على موافقة القضاء إذا وجدت أسباب خطيرة تدعو إليه وبشرط تعويض من تم التصرف إليه ففي حق الاستغلال المالي من القانون^(١).

فقد رأينا أن للمؤلف سلطة نشر أو عدم نشر مصنفه وما دام كان القانون يعترف له بهذا الحق فإنه ينبغي أن يعترف له كذلك بالحق في سحب هذا المصنف من التداول بعد نشره لأنه قد يري أن في استمرار تداوله بين الجمهور ما يسيء إلى سمعته العلمية أو الأدبية أو الفنية ، أو قد يري أنه لم يعد يتفق مع الأفكار والاتجاهات الحديثة السائدة في الجماعة التي نشر فيها المصنف ولما كان استعمال هذا الحق يؤدي إلى الأضرار بالمتنازل إليه عن حق الاستغلال المالي للمصنف لذلك كان لا بد من موافقة القضاء على هذا الإجراء الذي يقوم به المؤلف والقضاء لا يوافق على مثل هذا الإجراء إلا إذا كانت هناك أسباب خطيرة تدعو إليه على أن يراعى تعويض المتنازل إليه عن حق الاستغلال المالي تعويضاً عادلاً^(٢).

يفهم من ذلك أن المؤلف له سلطة وإشراف كاملاً على مصنفه. وله الحرية الكاملة في سحب أو طرح مصنفه في السوق كيفما يشاء فالمؤلف له سلطة تقديرية في ذلك .

فإذا نشر المصنف الأدبي أو العلمي أو كان يعرض على الجمهور (كما لو كان رواية تمثل أو لوحة تغرض أو قطعة موسيقية تعزف) فللمؤلف أن يوقف نشره ويسحب نسخه من أماكن البيع أو التوزيع أو يوقف عرضه في أي وقت يشاء كما للمؤلف أن يدخل على مصنفه ما يراه من تعديلات أو إجراء التحوير أو الحذف اللازمين له . ويتم كل ذلك بإرادته المنفردة إذا لم يكن قد

(١) د / نبيلة رسلان ، د / محمد الصباحي ، د / مصطفى أبو عمرو " المرجع السابق " ص ٥٦ .

(٢) د / توفيق حسن فرج المرجع السابق ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

تصرف في حق الاستغلال المالي للمصنف فلا يشترط لسحبه أن توجد أسباب أو مبررات تسوغ هذا السحب^(١).

وتنص المادة ١٤٤ من قانون حقوق الملكية الفكرية على ما يأتي:-

" للمؤلف وحده إذا طرأت أسباب جديدة أن يطلب من المحكمة الابتدائية الحكم بمنع طرح مصنفه للتداول أو سحبه من التداول أو بإدخال تعديلات جوهرية عليه برغم تصرفه في حقوق الاستغلال المالي ويلزم المؤلف في هذه الحالة أن يعرض مقدماً من ألت حقوق الاستغلال المالي إليه تعويضاً عادلاً يدفع في غضون أجل تحدده المحكمة وإلا زال كل اثر للحكم "

ويتضح من هذا النص أنه كما أن للمؤلف حق تقرير نشر مصنفه كذلك يكون له حق سحبه من التداول بعد أن قرر نشره ويجب أن يستند في سحب مصنفه إلى أسباب جدية أي أسباب يكون من شأنها أن تبرر السحب لا إلى أسباب وهمية أو إلى أسباب ترجع إلى المزاح والملاءمة ؛ ذلك أن المصنف بعد نشره تتعلق به عادة حقوق للغير كالتأشير فسحب المصنف والأضرار بهذه الحقوق يجب أن يبرره حق أدبي للمؤلف أقوى من الحق المالي الذي للغير وإذا وقع خلاف في جدية الأسباب أو في كفايتها تولى القضاء " المحكمة الابتدائية " حسم النزاع في ذلك.

وقد يكتفي المؤلف بدلاً من سحب المصنف بإدخال التعديلات الجوهرية التي يري ضرورة إدخالها عليه^(٢).

ونظراً لأن السحب إجراء خطير فهناك ثلاثة قيود عليه :-

(١) وجود أسباب خطيرة تدعو إلى سحب المصنف من التداول كالتحول الجوهري في أفكار المؤلف أو في القواعد العلمية المعروفة أو إلغاء

(١) د / أسامة أحمد المليجي المرجع السابق ص ١٤.

(٢) د / السنهوري م ٨ المرجع السابق ص ٣٧٦ ، ٣٧٧.

القانون الذي يتناوله المؤلف بالشرح ويرغب في التعليق على القانون الجديد من خلال هذا المصنف.

(٢) حصول المؤلف على ترخيص بالسحب ، أو بإدخال تعديلات جوهرية على المصنف وذلك من خلال المحكمة المختصة مقابل تعويض عادل لصاحب حق الاستغلال المالي للمصنف تحدده المحكمة وتحدد آجال دفعه.

(٣) ضرورة قيام المؤلف برفع دعوى التعويض الذي تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها، لصاحب حقوق الاستغلال المالي وذلك قبل سحب المصنف من التداول، وإلا سقط حقه في السحب وزال كل أثر للحكم^(١).

وتماشياً مع نص المادة السابقة يشير القانون القديم في المادة ٤٢ بقوله " للمؤلف وحده إذا طرأت أسباب خطيرة أن يطلب من المحكمة الابتدائية الحكم بسحب مصنفه من التداول برغم تصرفه في حقوق الاستغلال المالي ويلزم المؤلف في هذه الحالة أن يعرض مقدماً من ألت حقوق الاستغلال المالي إليه تعويضاً عادلاً يدفع في غضون تحدده المحكمة وإلا زال كل أثر للحكم ..

وسلطة المؤلف في سحب مؤلفه من التداول قد تكون بسبب أنه يري أن استمرار تداول الجمهور لمؤلفه يسيء إلى سمعته العلمية أو الأدبية أو الفنية وهذا راجع لمحضر سلطته التقديرية كأن يكون المصنف لم يعد مسائراً لتقدم الفكر الحديث أو أصبح نافهاً لا قيمة له لذلك أعطاه القانون سلطة سحب مؤلفه مع مراعاة ما نصت عليه المادة ٤٢ السابقة من تعويض من آل إليه حق الاستغلال^(٢).

وقد تضمنت المادة ٤٢ السابق بيانها عدة ضوابط لممارسة المؤلف سلطته في سحب المصنف من التداول هي :-

(١) المستشار / عبد الفتاح بيومي حجازي " مقدمة في حقوق الملكية الفكرية وحماية المستهلك في عقود التجارة الإلكترونية " ٢٠٠٥ الطبعة الأولى دار الفكر الجامعي الإسكندرية ص ٩، ١٠.

(٢) د / لاشين الغاياتي المرجع السابق ص ١٨٩.

- وجود أسباب خطيرة تبرر سحب المصنف.
 - أن يطلب من المحكمة الابتدائية الحكم بسحب مصنفه من التداول أو بإدخال تعديلات جوهرية عليه.
 - أن يعرض مقدماً من ألت إليه حقوق الاستغلال المالي تعويضاً عادلاً يدفع في غضون أجل تحدده المحكمة وإلا زال كل أثر للحكم^(١).
- وقد يري المؤلف بعد نشر مصنفه والاطلاع على آراء النقاد فيه أن المصنف قد أحدث أثراً سيئاً أضر بسمعته أو بمكانته الأدبية من الناحية الدينية أو الناحية الأدبية أو الناحية الفنية أو أية ناحية أخرى فيري من الضروري أن يسحب المصنف أو أن يدخل فيه تعديلات جوهرية ومتى أقر المؤلف على سحب المصنف قدر تعويضاً عادلاً للناسر أو للغير الذي تعلق له حق مالي بالمصنف ويجب أن يدفع المؤلف هذا التعويض مقدماً قبل سحب المصنف بالفعل وقد يحدد القاضي أجلاً للدفع ، وقد يطلب كفيلاً يضمن المؤلف فإذا لم يدفع المؤلف التعويض في الأجل المحدد زال اثر الحكم القاضي بالسحب ويعود المصنف مره أخرى إلى التداول ويسري حكم السحب على أي مصنف توجد أسباب مبررة لسحبه كما إذا كان تمثالاً أو صورة فنية ولا حظ الفنان بعد أن باع عمله أن فيه عيباً فنياً يحط من منزلته ومكانته فمن حقه أن يسترده من المشتري ويرد إليه الثمن الذي تقاضاه منه مع التعويض أن كان له مقتضى كما أن من حقه دون أن يسترده أن يصلح العيب الذي لاحظته فيه دون أن يطلب مقابلاً لذلك من المشتري^(٢).
- فنلاحظ من السياق السابق عرضه أن نص المادة ٤٢ من القانون المشار إليه سابقاً محل نظر للاعتبارات الآتية :-
- إن المشرع لم يضع معياراً محدداً للخطورة التي تبرر طلب السحب.

(١) د / مصطفى عدوى د / محمد محي الدين سليم د / رضا العبد المرجع السابق ص ١٣٤.

(٢) الدكتور السنهوري م ٨ " المرجع السابق " ص ٣٧٧.

- أن المشرع جمع بين الحق في سحب المصنف لأسباب خطيرة وبين إدخال تعديلات جوهرية عليه رغم أن التعديل أثر من آثار السحب.
- أن المشرع قد علق الحق في السحب على دفع المؤلف تعويض مقدم إلى من آلت حقوق الاستغلال المالي إليه ، وهو أمر مجحف لمن لا تتوافر لديه القدرة المالية للوفاء مقدماً^(١).

يفهم من ذلك أن للمؤلف وحده الإشراف والهيمنة الكاملين على مصنفه.

خصائص الحقوق الأدبية والطبيعة القانونية لها :-

لما كان هذا الحق من الحقوق اللصيقة بشخصية المؤلف فانه يترتب على ذلك نتائج نجملها فيما يلي :-

١- لما كان الحق الأدبي من الحقوق اللصيقة بشخصية المؤلف فانه يترتب على ذلك أنه لا يصح التعامل فيه بنقله أو التنازل عنه كما قرر القانون كذلك بطلان تصرف المؤلف في مجموع إنتاجه الفكري المستقبلي (مادة ٤) وإذا ما تنازل المؤلف عن حقه المالي في استغلال المصنف يبقى له دائما على هذا المصنف حقه المعنوي الذي لا يصح التنازل عنه.

فالهدف من الحماية هو استمرار التوفيق بين شخصية المؤلف وبين أثره الفني والحيلولة دون عبث الناشرين بالمؤلف في سبيل الاستغلال التجاري والحرص على توفير الاحترام الواجب لشخصية المؤلف . ذلك أن المصنف هو بمثابة الابن للمؤلف وبالتالي لا يمكن له التنازل عن أبوته لهذا المصنف.

ولذلك فإن التشريعات المعاصرة تنص على عدم قابلية الحق الأدبي للتصرف فيه شأنه في ذلك شأن الحقوق الشخصية البحتة التي تتصل بشخص الإنسان كحق الأبوة وحق البنوة بحيث يترتب على ذلك بطلان كل تصرف يتم في شأنها^(٢).

(١) د / مصطفى عدوي ، د / محمد محي الدين سليم " المرجع السابق " ص ١٣٤ .

(٢) المستشار / عبد الفتاح بيومي حجازي المرجع السابق ص ١١٨ .

٢- كذلك فإنه لا يجوز الحجز على هذا الحق وإن كان من الجائز الحجز على نسخ المصنف الذي تم نشره فالذي يجوز الحجز عليه في صدد حق المؤلف بصفة عامة هو النسخ الموجودة من المصنف بعد نشره وهي أشياء مادية ذات قيمة مالية ولا جدال في هذا ويرجع الأمر في عدم جواز الحجز على هذا الحق الأدبي إلى أن المؤلف وحده هو الذي يملك تقرير نشر أو عدم نشر مصنفه ولا يستطيع دائنوه مباشرة ذلك الحق بدلاً منه ولهذا فإن الحجز عليه بقصد بيعه ثم نشره على الرغم منه لا يجوز.

٣- لا يسقط الحق الأدبي للمؤلف بالتقادم أو بعدم الاستعمال مهما طالبت المدة وهذا يختلف عن حق الاستغلال المالي الذي سنتكلم عنه في حينه فإذا كان حق الاستغلال المالي يسقط بانتهاء المدة التي يحددها القانون فإن الحق الأدبي يظل مع ذلك قائماً للمؤلف وينسب المصنف إليه وحده^(١).

ومع ذلك توجد عدة قيود واردة على السلطات المخولة للمؤلف بمقتضى حقّه الأدبي :-

(١) ليس للمؤلف بعد نشر مصنفه أن يمنع إيقاعه أو تمثيله أو إلقاءه في اجتماع عائلي أو في جمعية إلى آخره ما دام لا يحصل في نظير ذلك رسم أو مقابل مادي .

(٢) إذا قام شخص بعمل نسخه واحدة من مصنف تم نشره وذلك لاستعماله الشخصي المحض فلا يجوز للمؤلف أن يمنعه من ذلك .

(٣) لا يجوز بعد نشر المصنف حظر التحليلات والاختصاصات القصيرة إذا قصد بها النقض أو المناقشة أو الأخبار ما دامت تشير إلى المصنف واسم المؤلف إذا كان معروفاً.

(١) د/توفيق حسن فرج " المرجع السابق " ص ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٤) يجوز للصحف أو النشرات الدولية أن تنشر مقتبساً أو مختصراً أو بياناً موجزاً من المصنفات أو الكتب أو الروايات أو القصص بغیر إذن من مؤلفه .

(٥) للصحف والنشرات الدولية أن تنقل المقالات الخاصة بالمناقشات السياسية أو الاقتصادية أو العلمية أو الدينية التي تشغل الرأي العام في وقت معين ما دام لم يرد في الصحيفة ما يحذر من النقل صراحة .

(٦) يجوز دون إذن المؤلف أن ينشر ويذاع على سبيل الأخبار والخطب والمحاضرات والأحاديث التي تلقى في الجلسات العلنية للهيئات التشريعية والإدارية والاجتماعية والدينية والسياسية ما دامت هذه الخطب والمحاضرات والأحاديث موجهة إلى العامة .

(٧) في الكتب الدراسية وفي كتب الأدب والتاريخ والعلوم والفنون يباح نقل مقتطفات قصيرة من المصنفات التي سبق نشرها .

(٨) للهيئات الرسمية المنوط بها الإذاعة اللاسلكية الحق في إذاعة المصنفات التي تعرض أو توقع في المسارح أو في أي مكان عام آخر بشرط إذاعة اسم المؤلف وعنوان المصنف ودفع تعويض عادل للمؤلف أو خلفه ولمستغل المكان الذي يذاع منه المصنف إذا كان لذلك مقتضى^(١).

(١) د / مصطفى عدوى ، د / محمد محي الدين سليم ، د / رضا العبد " المرجع السابق " ص ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨

والدليل على ذلك من أنه اشترى رجل الأعلام تيد تيرنر في مارس ١٩٨٦ شركة متروجولدوين ماير ، التي كانت يوماً ذات نفوذ لكنها أصبحت استديو لإنتاج الأفلام الخاسرة ، اشترى رجل الأعمال كيرك كوريان مقابل ١،٦ بليون دولار وخلال ثلاثة أشهر أعاد تيرنر لكيرك كوريان عمليات الإنتاج والتوزيع لشركة متروجولدوين ماير بالإضافة إلى رمزها الشهير الأسد الذي يزار في مقدمة الأفلام وقام ببيع معمل استديو الأفلام والعقارات وقد حققت هذه السلسلة من العمليات التجارية لتيرنر استثماراً قيمته ١،١ بليون دولار في أصل واحد من الأصول المالية . وهو مكتبة أفلام متروجولدوين ماير التي تضم أكثر من ٣٦٠٠ فيلم تشمل العديد من =

فمعنى ذلك أن الحقوق الأدبية ذات طبيعة قانونية أبدية لا يجوز التنازل عنها فهي والمصنف صنوان لا ينفصلان عن بعضها البعض ولا يجوز الحجز عليهما أو غير ذلك من الأمور التي تهدر مكانة المؤلف العلمية .

وتتميز طائفة الحقوق المعنوية بعدة خصائص تميزها عن غيرها من الحقوق فهي:

=المصنفات الكلاسيكية الشهيرة مثل " كازا بلانكا Casablanca" وذهب مع الريح Cone with the wind، والساحر أوز The wizard of oz ويتحكم تيرنر من دون الكتاب أو المنتجين أو المخرجين بجانب شركة مترو جولدوين ماير - في حقوق المؤلف على كل هذه الأفلام، وعندما عرف تيرنر أن بعض المهندسين قاموا مؤخرا بتطوير تقنية جديدة بمساعدة الحاسب لتحويل الأفلام الأبيض والأسود إلى أفلام بالألوان الطبيعية - يقول بعض النقاد لأنها طبيعية أكثر من اللزم - امتدح هذا التلوين باعتبار أنه قد ينفث روحا جديدة من الناحية المالية في العديد من الأفلام الأبيض والأسود الموجودة في مكتبة مترو جولدوين ماير ، وكانت الفكرة أن مشاهدي التلفزيون سوف يقومون بتحويل قنواتهم عند عرض فيلم أبيض وأسود على الشاشة، في حين أنهم سيستمرون في المشاهدة لو كانت نسخة الفيلم ملونة، وكان قرار تيرنر بتلوين أحد الأفلام الموجودة في مكتبة مترو جولدوين ماير وهو فيلم "غابة الأسفلت" The Asphalt Jungle "لجون هيوستون، والترخيص للقناة الخامسة للتلفزيون الفرنسي بإذاعة الفيلم إلا أن هذا القرار أوقعه في صدام مع قانون حق المؤلف في فرنسا حيث تختلف لديهم الفكرة الأساسية عن حقوق مخرجي وكتاب الأفلام وغيرهم من الفنانين بشكل واضح عن التصوير الشائع في الولايات المتحدة. فبحسب قانون حق المؤلف الفرنسي حقوق المؤلف- سواء أكانت نصا أو قطعة موسيقية أو فيلما أو أي مصنف أصلى آخر ويضمن الفقه الفرنسي للحق الأدبي للمؤلفين استمرار السيطرة على ما أبدعوه، ومنع أي شخص حتى لو كان الناشر من تغيير مصنافهم بأي شكل قد يؤثر في سمعتهم الفنية وقد عبر عن ذلك أحد الباحثين الفرنسيين بقوله إن الحق الأدبي الذي يبتناه قانون حق المؤلف الفرنسي يهدف إلى كفالة "الصلة الحميمة القائمة بين العمل الأدبي أو الفني وشخصية مؤلفه". وحين قامت أحد المحلات الفرنسية الكبرى بتغيير بعض المشاهد في لوحة فنية لهنرى روسو تم استنساخها لعرضها في أجهة المحل كسبت حفيوة هذا الرسام القضية التي رفعتها ضد هذا المحل، وتتخذ الدول الأوروبية الأخرى - وفي الواقع معظم دول العالم- نفس هذا الموقف على اختلاف في المنهج مستمدة ذلك من مفاهيم القانون المدني المطبق في العديد من الدول.

د/ محمد حسام محمود لطفي وسليمان قناوى " حقوق المؤلف من جوتنبرج إلى الفونوجراف الآلي الفضائي ترجمة للمؤلف بول جولدشتاين ص ١٤١، ١٤٢.

- ١- من الحقوق الطبيعية "droit naturel" التي لا يتصور أن يتمتع بها سوى من ابتكر العمل الذهني.
 - ٢- حقوق لصيقة بشخص صاحبها "porsonnelle" لأن كل مصنف من خلق الذهن البشري هو جزء من فكر الإنسان وعقليته وملكاته ويحمل بين طياته البصمات التي تميز شخصية مؤلفه.
 - ٣- ولذلك لا يجوز التنازل أو التخلي عن الحقوق الأدبية، بل إن هذه الحقوق لا تقبل التقويم بالمال ولا يصح أصلاً التعامل فيها. "م ٣٨ من التشريع المصري لحق المؤلف" ويلاحظ اختلاف النظام الأوروبي عن الأنجلو سكسوني فيما يتعلق بهذه الميزة حيث لا يسمح للمؤلف في القانون الفرنسي مثلاً إلا بالتنازل أو التخلي عن الحقوق ذات الطابع المالي دون سواها بينما تسمح الولايات المتحدة الأمريكية للمؤلف الحقيقي بإمكانية التنازل - عن طريق التعاقد - عن كل الحقوق والامتيازات المترتبة على حق المؤلف دون تفرقة بين حقوق مالية وأخرى معنوية.
 - ٤- حقوق أبدية فلا تسقط بالتقادم أو بعدم الاستعمال مهما طالت المدة بل ولا تسقط بوفاة المؤلف وإن سقط الحق المالي بانتهاء المدة التي يحددها القانون.
- ويرجع تأييد الحق الأدبي في الواقع إلى كونه يعبر عن قيمة إنسانية واجتماعية يتعين الحرص عليها، فلا شك في أن نسبة المصنف إلى صاحبه وما يتبع ذلك من مظاهر السيطرة الأدبية والقانونية عليه لهي مسائل لا تحتاج إلى جدل.
- والملاحظ اختلاف الدول بشأن هذه الميزة كذلك حيث تسوى قوانين العديد من الدول فيما يتعلق بمدة الحماية المقررة لهذه الحقوق والحقوق المالية "أمريكا وإنجلترا وألمانيا وبلجيكا وسويسرا" في حين يقرر البعض الآخر دوام الحماية دوام الحماية لطائفة الحقوق المعنوية دون قيد "فرنسا وإيطاليا وأسبانيا".

- ٥- لا يجوز الحجز عليها (م) من التشريع المصري لحق المؤلف) وإن
جاء الحجز على نسخ المصنف المنشورة.
- ٦- كل اعتداء عليها ينشئ حقاً للمؤلف في دفع الاعتداء
والحصول على التعويض المالي لجبر ضرر الاعتداء بل وينتقل
الحق في حراستها إلى الورثة للدفاع عن شخصية المؤلف
وأفكاره حتى بعد وفاته.
- (م) ١٩ من التشريع المصري لحق المؤلف) (١).

(١) د/ جمال محمود الكردي المرجع السابق ص ٢٣، ٢٤

قضية كازينو بولا - فيستا

وتتحصل وقائع الدعوى في أن مدير كازينو (Bolla Vista) قد اتفق مع الشركة
المدنية الفرنسية للمؤلفين والملحنين ساسم- على سداد مبلغ نظير الأداء العائلي في
الكازينو للمصنفات الموسيقية الخاصة بأعضاء الشركة المدعية للأعضاء في
ساسم- من الساعة السادسة مساءً حتى منتصف الليل وإسداد الأحماد من الساعة
العاشرة صباحاً حتى الساعة الواحدة ظهرًا، دون تفرقة بين الصيف والشتاء.

وقد اتفق كذلك على أن يقدم المدير كشفاً بالأرباح الموسيقية التي يؤديها عادة في
منشأته وأن لا يفسح من شأنه لأي حفلات موسيقية يقيمها الغير إلا بعد الحصول على
إذن ساسم ونظير سداد مبلغ قدره عشرة جنيهات عن كل حفل.

ورفعت جمعية ساسم دعواها إلى القضاء مطالبة بمبلغ ٩٦٠ جنيهًا قيمة الحفلات
الموسيقية التي تمت طبقاً للعقد وعشرة جنيهات عن كل حفل موسيقى أقامه الغير
في منشأة المدعى عليه.

وقد حكم ضد الكازينو المذكور ، وألزم بسداد مبلغ ٩٦٠ جنيهًا إلى المدعى عليه
لتعويضهما عما لحق بهما من أضرار تأسيماً على الالتزام التعاقدى بينهما في شأن
احترام حقوق المؤلف حسب المدة المنصوص عليها في العقد وسواء كان ذلك في
الصيف أو الشتاء.

وفيما يتعلق بالضرر الذي أصاب المدعى جميعه ساسم فالعذر العادي ثابت أما
العذر الأدبي المتحصل من سعى المدعى إلى حث متعهدي الحفلات على رفض
سداد حقوق الأداء العائلي في كل الأحوال وليس فقط في الحالات المماثلة لحالته
المعروضة فضلاً عن عدم تقديم المدعى إلى ساسم كشفاً بالمصنفات
الموسيقية التي تؤدي في منشأته، وهو ما يتطلب إزامه بسداد قيمة الشرط
الجزائي كاملاً طبقاً لنص المادة ١٨١ من التفتين المدنى المختلط وقدره أربعون
جنيهاً.

راجع حكم محكمة الإسكندرية الجزئية ٢٦ يناير ١٩٣٢ في الدعوى رقم ٣٦ لسنة
٢٢ ق المحاكم المختلطة.

=

قضية مسرحية فاطمة رشدي

أما بالنسبة للتصرف في الحقوق الأدبية فإنه يقع باطلاً أي تصرف من شأنه أن يجرد المؤلف من حقوقه التي أفنى فيها عمره ووقته وجهده. فقد نص المشرع في المادة ١٤٥ من القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ والخاص بحقوق المؤلف على:-

" يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً كل تصرف يرد على أي من الحقوق الأدبية المنصوص عليها في المادتين السابقتين من هذا القانون^(١).

فترتفع وقائعها في أن المؤلف Henry Bernstein كان قد طالب الممثلة المصرية الراحلة فاطمة رشدي ومدير مسرح Permtania بسداد مبلغ ٧٥٠ جنيهاً مصرياً لتعويضه عما لحقه من عرض مسرحياته سبع مرات دون إذن كتابي منه. وقد تمسك المدعي عليهما بعدم حماية المصنفات الأجنبية في مصر بموجب أي قانون وطني أو اتفاقية دولية. وأن المسرحية أعدت استناداً على ترجمة عربية من وضع الأستاذ أحمد رامي، وتمسك المدعي عليه الثاني بأنه مجرد مؤجر للمسرح، وأن المسئول هو المستأجر وهو ما رد عليه المؤلف بأن المؤجر يعمل ريجيسير ويتقاضى جزءاً من الأجر نظير هذا العمل.

وقضت المحكمة للمؤلف بما طُلب وأكدت أن التحوير الذي قام به الأستاذ أحمد رامي والتمثيل والعرض الذي قام به المدعي عليهما يبرز الاعتداء المزدوج الذي تعرض له المؤلف وهو ما يستلزم تعويض المؤلف طبقاً لقواعد العدالة بمبلغ ٢٥ جنيهاً مصرياً. والزم المدعي عليهما بسداده بالتضامن.

راجع حكم محكمة القاهرة الدائرة الأولى في ٢٠ يناير ١٩٣٠ منشور في الجازيت المحاكم المختلطة لسنة ٢١ رقم ٣٥ ص ٣٥.

(١) والتي نقصان على الآتي:-

المادة ١٤٣ يتمتع المؤلف وخلفه العام - على المصنف - بحقوق أدبية أبدية غير قابلة للتقادم أو للتنازل عنها وتشمل هذه الحقوق ما يلي:-

أولاً: الحق في إتاحة المصنف للجمهور لأول مرة.

ثانياً: الحق في نسبة المصنف إلى مؤلفه.

ثالثاً: الحق في منح تعديل المصنف تعديلاً يعتبره المؤلف تشويهاً أو تحريفاً له ولا يعد التعديل في مجال الترجمة اعتداءً إلا إذا أغفل المترجم الإشارة إلى مواطن الحذف أو التغيير أو أساء بعمله لسمعة المؤلف ومكائنه.

وتنص المادة ١٤٤ على الآتي:-

" للمؤلف وحده - إذا طرأت أسباب جدية - أن يطلب من المحكمة الابتدائية الحكم بمنع طرح مصنفه للتداول أو بسحبه من التداول أو بإدخال تعديلات جوهرية عليه برغم تصرفه في حقوق الاستغلال المالي، ويلزم المؤلف في هذه الحالة أن يعرض مقدماً من ألت إليه حقوق الاستغلال المالي تعويضاً عادلاً يدفع في غضون أجل تحدده المحكمة - ولا زال كل أثر للحكم.

المطلب الثاني

الحق المالي وخصائصه القانونية

اتفقت أغلب الأنظمة القانونية - على خلاف الجانب الأدبي لحق المؤلف - على أن الحقوق المادية لحق المؤلف هي حقوق معترف بها للمؤلف. وحاول جانب من الفقه وضع تعريف لهذا الجانب المادي فذهب إلى أنه " حق المؤلف أو ورثته في استغلال مصنفه الأدبي سواء بشخصه أو عن طريق نقله إلى شخص آخر^(١) .

ويعرفه جانب آخر من الفقه بأنه " التعويض أو المقابل لما بذله المؤلف من جهد في ابتكار مصنفه، وهذا الحق يخول لمؤلفه مباشرة الاستغلال المالي للمصنف سواء بنفسه أو بالتنازل عن ممارسة هذا الحق للغير. ويمكن التصرف في الحق المالي بأي صورة مناسبة يراها المؤلف^(٢) .

وللمؤلف وحده الحق في استغلال مصنفه مالياً بأية طريقة من طرق الاستغلال ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن كتابي سابق منه أو ممن يخلفه والحكمة من هذا الحكم واضحة . فالمصنف هو ثمرة من ثمرات ذهن المؤلف وبالتالي يكون له الحق في ثمرات هذا الذهن . علاوة على أن تشجيع هذا الحق المالي يعمل على نمو الابتكار والإنتاج والاستنباط^(٣) .

فالمؤلف يتمتع باحتكار استثنائي على كل متحصلات استغلال مصنفه بكل الطرق^(٤) .

(١) د/ محمد مختار القاضي المرجع السابق ص ٦٠.

(٢) د/ إبراهيم أحمد إبراهيم المرجع السابق ص ٣٦.

(٣) د/ لاثين الغاياتي المرجع السابق ص ١٩٠.

(٤) تنص المادة ٨٢ من قانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على إعفاء أرباح تأليف وترجمة الكتب والمقالات الدينية والعلمية والثقافية والأدبية ، فيما عدا ما يكون ناتجاً من بيع المؤلف أو الترجمة لإخراجه في صورة مرئية أو صوتية وأرباح أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد وغيرهم من مؤلفاتهم ومصنفاتهم التي تطبع أصلاً لتوزع على الطلاب وفقاً للنظم والأسعار التي تضعها الجامعات والمعاهد، وأرباح الفنانين التشكيليين من أعضاء النقابة من إنتاج مصنفات فنون التصوير والنحت والحفر: =

فهذا الحق يخول المؤلف سلطه الاستثناء وحده بثمرات عرض المصنف أو تقديمه للجمهور والنظر إلى حق المؤلف من هذه الناحية هو الذي يبرر اعتبار هذا الحق من الحقوق المالية .

ومن العدل أن يكون لصاحب الإنتاج الفكري مقابل مالي يعرض عليه ما أنفق أو بذل في سبيل هذا الإنتاج، ويكفل له وسائل العيش الذي يمكنه من مواصلة إنتاجه لذلك درجت الدول الحديثة على الاعتراف لصاحب الإنتاج الفكري بحق نقاضي شيء من المال في مقابل نشر مصنفه وإتاحة التمتع به لمن يتقونه فالأديب أو العالم يطبع كتابه ويبيع نسخه إلى من يرغبون فيها .

= انظر في شرح ذلك كله أستاذنا د/ السيد عبد المولى " المعاملة الضريبية لعوائد حق المؤلف منشور في كتاب حق المؤلف بين الواقع والقانون ص ٨٤ وما بعدها وانظر أيضاً د/ رأفت شفيق بسادة الجوانب الاقتصادية لحماية الملكية الفكرية " أمثلة من نشاطات قطاع الثقافة منشور في كتاب حق المؤلف بين الواقع والقانون ص ٨٤ وما بعدها. ونؤكد مرة أخرى في هذا المقام على أن المادة ٥٥ من قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية (الجريدة الرسمية رقم ٢٩ في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٧٨) المعدل بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠ (الجريدة الرسمية رقم ١١ في ١٣ من مارس سنة ١٩٨٠) قد ألغت صراحة الإعفاء الضريبي الذي كان مقرراً بالقرار بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٤ الخاص بإعفاء ٢٥% من الأرباح الصافية بالنسبة لأرباب المهن غير التجارية المشتغلين بالفن من الضريبة على المهن غير التجارية والقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٤ المتعلق بسريان الإعفاء المنصوص عليه في القرار بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ على المشتغلين بتأليف المصنفات المنصوص عليها في المادة ٢ من قانون حماية حق المؤلف مع ذلك فما زالت المطابع الأميرية تنشر هذين القانونين ضمن طبعتهما المعتادة لقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون حماية حق المؤلف التي تنشر مقرنة بعبارة "وفقاً لأخر التعديلات (انظر على سبيل المثال الطبعة الثالثة الصادرة عام ١٩٨٧ المودعة في دار الكتب تحت رقم ٨٧/٣٣٤٧) وجدير بالذكر أن جل طبعان المطابع الأميرية للقوانين مشوبة بأخطاء مماثلة رغم الإشارة إلى إعداده بمعرفة الإدارة القانونية بالمطابع ينشر عليها تحت مسمى "اعده وراجعته"؟ ولا نملك إلا أن نشير إلى هذه المأساة التي قد يترتب عليها صدور أحكام قضائية وفتاوى قانونية مخالفة للقوانين المطبقة، وهنا نقسأل عن مدى مسؤولية الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية عما يقع فيه القضاة والمحامون والمقاضيون من أخطاء قد تكون "مدمرة" نتيجة اعتمادهم على طبعة غير صحيحة صادرة لقانون ما من هذه المطابع المنوط بها إصدار الجريدة الرسمية والوقائع المصرية د/ محمد حسام محمود لطفي " حقوق المؤلف " في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء دراسة تحليلية للقانون المصري الطبعة الثانية القاهرة ٢٠٠٠ ص ٤٥، ٤٦

والروائي يصنع مسرحياته ويسندها إلى جماعة من الممثلين أخرجها للجمهور في مقابل أجر يدفعه الراغبون في مشاهدتها والموسيقي يصنع اللحن فيعزفه للجمهور في مقابل أجر يدفعه المستمعون والمغني يسجل أغانيه في اسطوانات أو (شريط فيديو كليب ويعرضها للبيع ... الخ)^(١).

وتقضي المادة ١٤٧ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية بأن للمؤلف وحده الحق في استغلال مصنفه مالياً بأية طريقة من طرق الاستغلال ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن كتابي سابق منه أو ممن يخلفه ويتضمن حق المؤلف في الاستغلال :-
أولاً :- نقل المصنف إلى الجمهور مباشرة بأي صورة وخاصة بإحدى الصور الآتية :-

- التلاوة العلنية أو التوقيع الموسيقي أو التمثيل المسرحي أو العرض العلني أو الإذاعي للكلام أو الصوت أو الصور أو العرض بواسطة الفانوس السحري أو السينما أو نقل الإذاعة اللاسلكية بواسطة مكبر الصوت أو بواسطة لوحة التليفزيون بعد وضعها في مكان عام .

- نقل المصنف إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة بنسخ صور منه تكون في متناول الجمهور ويتم هذا بصفة خاصة عن طريق الطباعة أو الرسم أو الحفر أو التصوير الفوتوغرافي أو الصب في قوالب أو بأية طريقة أخرى من طرق الفنون التخطيطية أو المجمععة عن طريق النشر الفوتوغرافي أو السينمائي^(٢).

(١) د/نبيلة رسلان ، د/ محمد رفعت الصباحي ، د/ مصطفى أبو عمرو المرجع السابق ص ٥٩.

(٢) قضت محكمة النقض ، بصدد دعوى تتعلق بتلاوة القرآن الكريم بصوت أحد المقرئين بأنه " لما كان من حق كل إنسان أن ينتفع انتفاعاً مشروعاً بما حياه الله من ملكات وحواس وقدرات تميزه عن غيره من سائر البشر ومنها صوته ، فإنه يكون له حق استغلال هذا الصوت مالياً كما يجوز له أن ينزل إلى الغير عن حقه المالي في استغلال صوته بما يشتمل عليه من الحق في النشر ولو تعلق الأمر باستغلال الصوت في التلاوة إذ أن محل التعاقد في هذه الحالة ليس هو القرآن الكريم في حد ذاته أو مجرد تلاوته ، وإنما هو صوت القارئ ومدى إقبال الجمهور على سماعه. فإذا تنازل الشخص عن =

وتقتضى المادة ١٤٩ من نفس القانون بأن للمؤلف أن ينقل إلى الغير كل أو بعض حقوق الملكية المبينة في هذا القانون^(١).

ويخول الحق المالي لصاحبه ميزات متعددة متنوعة تمكنه من الاستئثار بثمرة مجهوده، ونتاج ذهنه من الناحية المالية هذه الميزات تختلف فيما بينها بحسب طبيعة المصنف، بل إن من هذه الميزات ما يقوم بالنسبة لأنواع من المصنفات ولا يمكن أن يتصور بالنسبة لغيرها كما هو الشأن مثلاً بالنسبة لحق الترجمة الذي يثبت لصاحبه إذ هو يتصور بالنسبة للمصنفات الأدبية كما ذكرنا ولا يتصور بالنسبة لأنواع أخرى من المصنفات كالصور والنماذج والموسيقى وقد بين القانون أن للمؤلف وحده استغلال مصنفه مالياً بأي طريقة من طرق الاستغلال، وأنه لا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن كتابي سابق منه أو ممن يخلفه وهذا في الواقع أمر تقتضيه العدالة إذ المصنف ثمره مجهوده، ولهذا فإن له وحده أن يستأثر به ويحصل على ما يخوله له من مزايا مادية كانت أو أدبية^(٢).

وتتفق غالبية النظم القانونية الوطنية على الاعتراف بالحق المالي للمؤلف وهو حق قصري يتمتع به وله حق استغلاله وحده. بل أن القضاء الوطني قد أكد على هذا الحق في بعض الدول حتى قبل صدور القانون الخاص بحق المؤلف فيها. فللمؤلف وحده الحق في استغلال مصنفه مالياً وبأية طريقة من طرق الاستغلال. هذا ولأهمية هذا العنصر من عناصر حق المؤلف فقد تشدد العديد من المشرعين بشأنه وحظر على غير المؤلف أن يباشره إلا بإذن كتابي سابق منه ومع ملاحظة أن الكتابة هنا شرط انعقاد وليست للإثبات. بل إن جانباً منهم كالمشرع المصري قد استوجب حال التصرف صراحة وبالتفصيل

=حقه في استغلال صوته مادياً للغير امتنع عليه القيام بأي عمل أو تصرف من شأنه أن يتعارض مع حق المتصرف إليه في استغلال هذا الصوت بالطريقة المتفق عليها في عقد التنازل "نقض مدني ١٩٨٤/٣/١٢ مجموعة أحكام النقض السنة ٣٥ ق ص ٦٤٠ رقم ١٢١.

(١) د / السنهوري م ٨ المرجع السابق ص ٣٣٠ ، ٣٣١.

(٢) د / توفيق حسن فرج " المرجع السابق " ص ١١١ ، ١١٢.

محل التصرف ومذاه والغرض منه ومدة الاستغلال ومكانه. وتجب ملاحظة أن تصرف المؤلف في النسخة الأصلية لمصنفه لا يعتبر تنازلاً من جانبه عن حقوق الاستغلال المالي لهذا المصنف. فإذا رسم فناناً لوحة معينة وباع نسختها الأصلية لشخص ما فليس معنى ذلك تنازل المؤلف عن حقوق الاستغلال المالي أو أنه قد نقلها إلى المتصرف إليه بحيث يسمح لهذا الأخير بعرض اللوحة على الجمهور مقابل مبلغ من المال^(١).

فبديها أن الشخص الذي قدح زناد فكره في مصنف أياً كان نوعه فنياً أو علمياً أو أدبياً أو غير ذلك فإن له وحده ثمرة جهده الذهنية في الاستغلال الأمثل لمصنفه فالحق المالي يمثل الجانب الآخر من حق المؤلف وبمقتضاه يستطيع المؤلف استغلال مصنفه استغلالاً مالياً فالكاتب أو القصاص يضع أفكاره ونتاج ذهنه في كتاب أو قصه يبيعهما إلى المهتمين بالآداب والثقافة والمطرب يضع أغنيته وإبداعه الفني في شريط مسجل أو اسطوانة تعرض للبيع والملحن يضع الألحان وتعزف للجمهور مقابل أجر فالطبيعي أن يحصل المؤلف على الفوائد الاقتصادية لنتاج عقله وثمرته فكرة.

الفرع الأول

طرق الإستغلال المالي للمصنف

للمؤلف وحده الحق في استغلال مصنفه مالياً بأية طريقة من طرق الاستغلال ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن كتابي سابق منه أو ممن يخلفه (م ٢/٥ من قانون حماية حق المؤلف)^(٢)

فنجداً أن القوانين السابقة قد نصت على هذا الحق للمؤلف ويرجع ذلك إلى أنه من المنطق أن يستغل المؤلف ثمرة نتاجه الفكري وينتفع من العائد المالي الذي يأت من وراء نشره للجمهور وفي ذلك ما يشجع الكتاب والمفكرين والعلماء على الإبداع والخلق والابتكار.

(١) د/ جمال محمود الكردي المرجع السابق ص ٢٤ وما بعدها.

(٢) د/ مصطفى عدوى، د/ محمد محي الدين سليم، د/ رضا السعيد "المرجع السابق" ص ١٤١، ١٤٢.

لذلك نصت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون المصري لحماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ م والمعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ م على أن للمؤلف " وحده الحق في استغلال مصنفه مالياً ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق إلا بعد الحصول على إذن كتابي من صاحب الحق في الاستغلال المالي للمصنف الأصلي أو خلفائه يتضمن الإذن طريقة ونوع ومدة الاستغلال.

وأكدت المادة (١٢٢) من القانون الفرنسي أن حق استغلال المصنف يخص المؤلف وحده لذلك يعرف الحق المالي للمؤلف بأنه حق استغلال مصنفه (ثمرة فكره وعملة) استغلالاً مالياً^(١).

من سياق ما ذكرت يتبين أن نطاق الحق المالي للمؤلف يتناول نقل المصنف إلى الجمهور بطريق غير مباشر بنسخ صور منه ونشرها وهذا هو الغالب كما يتناول نقل المصنف إلى الجمهور بطريق مباشر بالأداء العلني وللمؤلف أن يتصرف في حقه المالي للغير ويكون ذلك عادة عن طريق عقد النشر .

ف نجد أن الجانب المالي لحق المؤلف يشتمل على حقين أساسيين هما:-

١- الحق في النسخ.

٢- الحق في التقديم والعرض.

١- الحق في النسخ : لا يمكن للمصنف أن يظهر للنور دون إرادة المؤلف فهو وحده الذي يحدد وفقاً لهذا الحق النسخ التي يريد نشرها ومن يتولى هذا النشر

٢- الحق في التقديم والعرض: ويكون للمؤلف وفقاً لهذا الحق الحرية في تحديد الطريقة التي يراها مناسبة لعرض مصنفه على الجمهور فهو الذي يحدد وسيلة عرضه سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة.

وأكدت محكمة النقض المصرية على هذين الجانبين للحق المالي موضحة أهمية الحق المالي كجانب من حقوق المؤلف.

(١) د / أسامة أحمد المليجي " المرجع السابق " ص ٢٣.

فالحق المالي إذن يعد جانباً هاماً اتفقت أغلب الأنظمة القانونية على أهميته^(١).

تصرف المؤلف في حقه المالي :-

تنص المادة ١٤٩ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية على أن المؤلف أن ينقل إلى الغير كل أو بعض حقوقه المالية المبينة في هذا القانون ويشترط لانعقاد التصرف أن يكون مكتوباً، وأن يحدد فيه صراحة وبالتفصيل كل حق على حده يكون محلاً للتصرف مع بيان مداه والغرض منه ومدة الاستغلال ومكانه، ويكون المؤلف مالكا لكل ما لم يتنازل عنه صراحة من حقوق مالية ولا يعد ترخيصه باستغلال أحد هذه الحقوق ترخيصاً منه باستغلال أي حق مالي آخر يتمتع به على المصنف نفسه ومع عدم الإخلال بحقوق المؤلف الأدبية المنصوص عليها في هذا القانون يتمتع عليه القيام بأي عمل من شأنه تعطيل استغلال الحق محل التصرف فاماؤلف إذن أن يتنازل عن حقه المالي في استغلال مصنفه بما يشتمل عليه مضمون هذا الحق المالي من الحق في النشر وفي الاشتقاق من المصنف الأصلي وفي الأداء العلني إلى الغير بمقابل أو بغير مقابل فإذا تنازل عنه بمقابل وهو مبلغ من النقود كان هذا بيعاً لحقه المالي وإذا تنازل عنه بغير مقابل كان هذا هبة وللغير الذي تلقي الحق من المؤلف أن ينزل عنه بدوره لمن يشاء بمقابل أو بغير مقابل^(٢).

يفهم من ذلك أن المؤلف هو الذي يملك الاستغلال المالي لمصنفه بأي طريقة يراها وله أيضاً أن ينزل عنها لأي شخص يريده .

ويشترط لتمام التصرف في الحق المالي للمؤلف أن يكون مكتوباً وأن يحدد فيه صراحة وبالتفصيل كل حق على حده يكون محلاً للتصرف مع بيان مداه والغرض منه ومدة الاستغلال ومكانه.

مما مفاده أن العقد الذي يبرمه المؤلف مع من يتنازل له عن حق الاستغلال المالي للمصنف يجب أن يكون مكتوباً، والكتابة هنا شرط لانعقاد

(١) د/رشا على الدين " المرجع السابق ص ١٥١، ١٥٢.

(٢) د/عبد الرزاق السنهوري المرجع السابق ص ٣٣١ إلى ص ٣٥١ .

وليست وسيلة للإثبات ومن ثم تكون الكتابة ركن في العقد فلا يوجد إلا بها وطالما أن الكتابة ليست وسيلة للإثبات ولذلك لا يقوم مقامها الإقرار بالتعاقد ولا يجوز توجيه اليمين الحاسمة للمؤلف بشأنه إذ تكون غير منتجة ولو نكل المؤلف عن أدائها ولا يترتب على هذا النكول استكمال العقد لأركانه لأن مفاد النكول قيام الدليل لا تحقق ركن العقد. وطالما كانت الكتابة شرط للانعقاد فتكون هي أو ما يقوم مقامها، كالإقرار أو مبدأ الثبوت بالكتابة المعزز بالبينة وسيلة الإثبات ولو لم تتجاوز قيمة العقد نصاب البينة، فإن فقد أحد الطرفين نسخة العقد الخاصة به كان له أن يقيم دعوى مبتدأه أو يبدى طلباً عارضاً في دعوى قائمة^(١).

ونجد أنفسنا أمام سؤال يطرح نفسه: هل هناك حق مالي " حق الاستغلال " للأشخاص المعنوية العامة ؟

إن الاعتراف للأشخاص المعنوية العامة بحقوق الملكية الفكرية يقتضي الاعتراف لها بحق استغلالها والحصول على عائد مالي من ذلك الاستغلال سواء في مجال حقوق الملكية الأدبية والفنية أو في مجال حقوق الملكية الصناعية ويقصد بالحق المالي حق الشخص المعنوي العام في الحصول على نصيب من استغلال المصنف أو الاختراع الذي يملك عليه حقوق الملكية الفكرية وهذا الحق المالي هو الذي يقابل الحق الأدبي أو المعنوي لصاحب الحق فنجد أن المادة ١٤٧ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية تنص على " يتمتع المؤلف وخلفه العام من بعده بحق استشاري في الترخيص "

ويبدو من هذا النص تعدد صنوف الوسائل التي قد يلجأ إليها صاحب الحق المالي لاستغلاله وينطبق هذا بطبيعة الحال بالنسبة للأشخاص المعنوية العامة وفي ذات الإطار المنطبقة على أشخاص القانون الخاص طبيعيين واعتباريين، وبالنسبة لجهة الإدارة فإنها قد تستغل الحق المالي بنفسها أو عن طريق الغير

(١) د/ أنور طلبه المرجع السابق ص ٧٧.

أي بطريقه مباشرة أو بطريقه غير مباشر فمن جانب تستطيع الإدارة أن تستغل مباشرة حقوقها المالية المترتبة على الاعتراف لها بصفة المؤلف^(١).

" بالنسبة لمصنفات الموظفين العموميين " أو في الحالات التي يعترف لها بسلطة ممارسة حقوق المؤلف " كما هو الحال في ظل قانون حماية حق المؤلف " وتحصل المقابل المالي في حالة ترخيصها الغير بالحق في الإنتاج بالنسبة لصور المصنفات التي لها الحق عليها وقد يكون الاستغلال غير مباشر عن طريق إبرام عقود مع مستخدمي المصنفات الأدبية والفنية المملوكة للشخص المعنوي العام وهذا العقد يخضع بطبيعة الحال لقواعد القانون الخاص وتسمى الإدارة من خلاله إلى تحقيق الربحية وإن كانت تستعمل أملاكاً عامة أيضاً مملوكة لها ملكية خاصة وتخضع لقواعدها بل فالحق المالي للمؤلف يتضمن إمكانية استغلاله على أي صورة من صور الاستغلال وقد نص على ذلك القانون المصري والقانون الفرنسي الجديد أن للمؤلف أن يستغل حقه المالي على مصنفه أما بصورة مباشرة " حق التمثيل " وأما بصورة غير مباشرة " حق النسخ " وهاتان الطريقتان نصت عليهما المادة السادسة من القانون المصري لحماية حق المؤلف في القانون المدني القديم كما نص عليها أيضاً القانون المدني الجديد رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ حيث أوردت الفقرة الأولى أن نقل المصنف إلى الجمهور مباشرة يتم بأي صورة خاصة إحدى الصور الآتية :-

" التلاوة العلنية أو التوقيع الموسيقي أو التمثيل المسرحي أو العرض العلني أو الإذاعة اللاسلكية أو الصوت أو الصور أو العرض بواسطة الفانوس السحري أو السينما أو نقل الإذاعة اللاسلكية بواسطة مكبر الصوت أو بواسطة لوحة التليفزيون بعد وضعها في مكان عام " وتنص المادة السابعة (ب) من

(١) د / نبيلة رسلان ، د / محمد الصباحي ، د / مصطفى أبو عمرو " المرجع السابق صـ

النظام السعودي على حق المؤلف في نشر مصنفه أو تسجيله أو عرضه أو نقله أو ترجمته أو تقرير ما يتعلق بذلك من شروط وقيد .

ويلاحظ أن المؤلف ذاته مقيد عند نقل مصنفه - كما في حالة نقل الصور الفوتوغرافية - بأن يحصل على إذن من الغير الذي قام بتصويره إلا إذا تم ذلك في مناسبات علنية أو كان أصحاب الصور من الشخصيات الرسمية أو ممن يتمتعون بشهرة عالمية^(١).

وقد أكد القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ على أهم الطرق لتقديم الإنتاج الفكري إلى الجمهور الذي يتم استغلال حق المؤلف من أجله وأهمها :-
(١) نقل المصنف إلى الجمهور مباشرة بأي صورة وخاصة بإحدى الصور الآتية :-

" التلاوة العلنية أو التوقيع الموسيقي أو التمثيل المسرحي أو العرض العلني أو الإذاعة اللاسلكية بواسطة مكبر الصوت أو بواسطة لوحة التليفزيون".

وهذا ما ذكره القانون المدني المصري القديم في المادة السادسة سالف الذكر.
(٢) نقل المصنف إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة بنسخ صورة منه تكون في متناول الجمهور . ويتم هذا بصفة خاصة عن طريق الطباعة أو الرسم أو الحفر أو التصوير . ولا يجوز لغير المؤلف أن يقوم بأي شيء من ذلك دون إذن كتابي منه أو ممن يخلفه .

وإذا كان للمؤلف أن يستغل حقه المالي بأي طريقة يراها فإن له أيضاً أن يتنازل عن هذا الحق إلى الغير وهذا ما نصت عليه المادة (١٣٧) " للمؤلف أن ينقل إلى الغير الحق في مباشرة حقوق الاستغلال على أن نقل أحد الحقوق لا يترتب عليه مباشرة حق آخر .

ويشترط لتصام التصرف أن يكون مكتوباً وأن يحدد فيه صراحة وبالتفصيل كل حق على حدة يكون محل التصرف مع بيان مداه والغرض

(١) مادة ١٢ من النظام السعودي .

منه ومدة الاستغلال ومكانه (م ٢/٣٧). والكتابة لازمه هنا للانعقاد وليس للإثبات ولا يشترط شكل معين للكتابة (ما لم يكن التصرف هبة مباشرة) وتصرف المؤلف في حقوقه على المصنف سواء أكان كاملاً أو جزئياً يجوز أن يكون على أساس مشاركة نسبية في الإيراد الناتج منه الاستغلال أو بطريقة جزائية (م ٣٩) .

وفي جميع الأحوال يمتنع على المؤلف القيام بأي عمل من شأنه تعطيل استعمال الحق المتصرف إليه (٣/٣٧) كما لو قام بإعادة نشر المصنف بعد أن تصرف في حقه . ونصت م ٤ . من قانون حماية حق المؤلف على أنه :-
" يعتبر باطلاً تصرف المؤلف في مجموع إنتاجه الفكري المستقبلي " (١).

وهذا يعني أن للمؤلف أن يتصرف في إنتاجه بأي طريقة يراها وله أيضاً أن يتنازل عن هذا الحق.

بيد أن القانون يبطل أي تصرفات مستقبلية على الإنتاج الفكري .وجملة ما تقدم أن الحق المالي يخول للمؤلف سلطة الاستئثار وحده بثمرات عرض المؤلف أو تقديمه للجمهور وهذا هو ما يبرر اعتبار هذا الحق من الحقوق المالية وبذلك يكون محلاً للمعاملات المالية وقد اشترط القانون لانعقاد التصرف من قبل الغير في حق الاستغلال أن يكون ذلك ثابت بالكتابة وإن يحدد ذلك صراحة وبالتفصيل لكل حق على حده يكون محلاً للتصرف مع بيان مداه والغرض منه ومدة الاستغلال ومكانه (م ٣٧ مصري) كذلك قد يقوم المؤلف بالاستفادة من مصنفه عن طريق نشر ترجمته ونشره بلغه أخرى ولا يجوز للغير أن يقوم بهذا العمل دون إذن كتابي منه أو ممن يخلفه في ذلك (٢).

ونلاحظ أن التقنيات الحديثة لها تأثير كبير على الملكية الفكرية لما لها من تقنيات عالية من حيث التفاعلات وإدخال مدخلات كثيرة من أنماط مختلفة أو أنماط متشابهة فنجد أن ترميم المصنف يعد نسخاً له لأن تحويل

(١) د / مصطفى عدوى ، د / محمد محي الدين سليم ، د / رضا السعيد " المرجع السابق "

مس ١٤٣ ، ١٤٤

(٢) د / لاشين الغاياتي المرجع السابق ص ١٩٠ .

المصنف من دعامة حديثة يعد من الخطورة بمكان وهذا ما أكدته التطبيقات الدائرة في باريس في الأمر الصادر من رئيس المحكمة الابتدائية لأول درجة بباريس في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٩٦ م والذي جاء به أن مجرد طرح المصنف الفكري للتداول عبر شبكة الإنترنت يشكل تقليداً للمصنف ما دام أنه لا يوجد ترخيص من المؤلف صاحب الحق الاستثنائي بذلك " .

ووقائع هذه القضية أن طالبين في المدرسة الوطنية العليا قد أوجدا بشكل رقمي على صفحاتهما " web " مصنف موسيقي محمي من قبل قانون حماية المؤلف وذلك دون تصريح من قبل الشركة المتنازل لها عن الحقوق المالية الخاصة باستغلال المصنف ولكن الذي يعنيها ما أثبتته الأمر القضائي من أن الطالبين قد نسخا المصنف الموسيقي (لجاك بريل) وقد يسرا الاستعمال الجماعي له وهو يتمتع بحماية حق المؤلف وذلك دون تصريح من المؤلف الأصلي أو المتنازل لهم عن حق الاستغلال المالي . ويعد هذا التطبيق القضائي السابق مظهراً رائداً لبيان أن هذا التداول الإلكتروني الرقمي للمصنفات المحمية من قبل حق المؤلف عبر الإنترنت باتت تهدد الاستغلال المالي للمؤلف وهذا التداول يحد من هذه المكانات بشكل غير مسبق^(١) .

ونجد أيضاً أن البث الإذاعي عبر التتابع الصناعية له تأثير على الحقوق المخولة للمؤلف على مصنفه والمتمثلة في الاستغلال المالي ولكن ما يعنيها في هذا الصدد هو تحديد الجهة المسؤولة عن دفع حقوق المؤلف المالية فنجد أن الخلاف يثور بشأن تحديد الجهة المسؤولة عن دفع حقوق المؤلف هل هي محطة الإذاعة الأصلية ؟ أو الجهة المسؤولة عن التتابع الصناعي غير المباشر ؟ أو الجهة القائمة بتوزيع الإرسال على الجمهور ؟

فنجد أن الجهة المسؤولة عن البث الإذاعي المباشر الرأي ينعقد على جعل هيئة الإذاعي الأصلية مسؤولة في مواجهه المؤلف عن احترام حقوق المؤلف الناشئة عن تضمين مصنفاته وإرسالها المباشر الموجه إلى الجمهور .

(١) د / أسامة بدر " المرجع السابق " .

أما الجهة المسؤولة عن البث الإذاعي غير المباشر يثيرها هنا المشكلة بشكل أكثر تعقيداً لتعدد الجهات المهيمنة على المراحل السابقة على وصول البث الإذاعي إلى الجمهور فنجد هيئة الإذاعة الأصلية " الهيئة الحاكمة " وهيئة التوزيع " الهيئة الموزعة " . وهنا يثور التساؤل أيهما تلتزم في مواجهه المؤلف باحترام حقوقه الأدبية والمالية نجد رأيين :-

الأول :- يذهب إلى أن الإذاعة الأصلية هي المسؤولة.

الثاني :- يقول إلى أن هيئة التوزيع هي المسؤولة^(١).

ولكن الأصح أن الهيئتين معا مسئولتان عن حقوق المؤلف جنباً إلى جنب فنجد إن التقنيات الحديثة قد شكلت اعتداداً ملحوظاً على الملكية الفكرية ذلك لأن هذه التقنيات قد تتضمن عدداً من المصنفات المحمية ودمجها مع بعضها البعض وهو ما يسمى " بالوسائط المتعددة " وهذا ما سوف نشير إليه في الباب الثاني عن الانتهاكات الصارخة لحقوق المؤلف في ضوء الثورة المعلوماتية الحديثة في ظل التقنيات العالية من الكمبيوتر والإنترنت والتوابع الصناعية وما دام المؤلف يملك المؤلف وله الهيمنة الكاملة في طريقه استغلاله مادياً فإن له أيضاً أن ينزل عنه إلى أي شخص يريد وهذا ما نوهت عليه سابقاً وهذا النزول يتمثل في النشر وفي الاشتقاق من المصنف الأصلي وفي الأداء العلني إلى الغير بمقابل أو بغير مقابل فإذا تنازل عنه بمقابل هو مبلغ من النقود كان هذا بيعاً لحقه المالي وإذا تنازل عنه بغير مقابل كان هذا هبة وللغير الذي تلقى الحق من المؤلف أن يتنازل عنه بدوره لمن يشاء بمقابل أو بغير مقابل .

ويشترط لانعقاد التصرف أن يكون مكتوباً والكتابة هنا ركن في الاعتقاد لا مجرد وسيلة للإثبات وذلك ما لم يكن التصرف هبة مباشرة .

فيجب أن تفرغ في ورقة رسمية وفقاً لأحكام الهبة ويجب أن يحدد في العقد في صراحة وبالتفصيل كل حق نزل عنه المؤلف للغير مع بيان مدى

(١) د / محمد حسام لطفي " البث الإذاعي المرجع السابق ص ٢٤ وما بعدها.

الحق المنقول للغير والغرض منه ومدة الاستغلال إذا كانت لا تستغرق مدة الحماية المقررة في القانون ومكان الاستغلال إذا كان مقصوراً على بلد دون آخر وكل ذلك حتى لا تجيء عبارات التصرف عامة مجملة .

فيقع فيها من الإبهام والغموض ما يضر بالمؤلف والنزول عن حق لا يستتبع النزول عن حق آخر . ولذلك وجب التفصيل الذي تقدم بيانه فنزول المؤلف عن حقه في النشر لا يستفاد منه نزوله عن حقه في الاشتقاق أو عن حقه في الأداء العلني ونزوله عن تحويل مصنفه إلى مسرحية لا يستفاد منه نزوله عن تحويله إلى فيلم سينمائي . ونزوله عن حق ترجمته إلى لغة معينة لا يستفاد من نزوله عن ترجمته إلى لغة أخرى غير اللغة المتفق عليها وهكذا^(١).

مما يعني أن صاحب الحق في المصنف هو المؤلف وحده لا غيره وهو الذي يملك الهيمنة والإشراف الكاملين لمصنفه ونزل عن أي جزء يريده من مصنفه.

الفرع الثاني

خصائص الحق المالي للمؤلف

نلاحظ أن الحق المالي للمؤلف يخول له سلطات واسعة وهذه السلطات تمكنه من استغلال المصنف بما يعود عليه من منفعة أو ثمار مالية وهو يعد من قبيل الحقوق المالية التي تكون محلاً للمعاملات المالية .

وتلخص خصائص الجانب المالي (الحق المالي) في الآتي :-^(٢)

ولكن المصنف إذا انقضت مدة حمايته يصبح ملكاً للمال العام وفقاً للمادة ١٣٨ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية التي تنص على أنه " في تطبيق أحكام هذا القانون يكون للمصطلحات التالية المعنى الوارد قرين كل منها :

(١) د / عبد الرزاق السنهوري المرجع السابق ص ٣٥١ ، ٣٥٢

(٢) د / نبيلة رسلان ، د / محمد الصباحي ، د / مصطفى أبو عمرو " المرجع السابق " ص

٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ .

٨- الملك العام: الملك الذي تؤول إليه جميع المصنفات المستبعدة من الحماية بداية أو التي تنقضي مدة حماية الحقوق المالية عليها طبقاً لأحكام هذا الكتاب " فيجوز لمؤلف المصنف الجديد أن يتمسك بكل حقوق المؤلف إذا توافر في هذا المصنف عنصر الابتكار^(١).
 أولاً :- قابلية الحق المالي للتعامل والتصرف :^(٢)

(١) د/ أنور طلبة المرجع السابق ص ٧٨، ٧٩
 ولا يعتبر الناشر نائباً عن المؤلف في المصنفات المكتوبة بالنسبة للتصرف للغير في حق النشر إذ يقتصر ذلك على المؤلف وحده،
 وقضت محكمة النقض بأن المؤلف وحده الحق في استغلال مصنفه مالياً بالطريقة التي يراها فلا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق بغير إذن منه وإلا كان عمله عدوانياً على الحق الذي اعترف به الشارع للمؤلف وإخلالاً به وبالتالي عملاً غير مشروع وخطأ يستوجب مسؤولية فاعله عن تعويض الضرر الناشئ عنه طبقاً للمادة ١٥١ من القانون المدني القديم. نقض ١٩٦١/١٠/٢٦ طعن ٤٧١ س ٢٥٠. وبأن حق استغلال المصنف مالياً هو للمؤلف وحده ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن سابق منه أو ممن يخلفه والمؤلف وحده أن ينقل إلى الغير الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المقررة له كلها أو بعضها وأن يحدد في هذه الحالة مدة استغلال الغير لما تلقاه منه من هذه الحقوق . ومتقضى ذلك أن المؤلف حر في أن يجيز لمن يشاء نشر مؤلفه وأن يمنعه من يشاء وفي أن يسكت على الاعتداء على حقه إذا وقع من شخص ولا يسكت عليه إذا تكرر من نفس المعتدى أو وقع من غيره وذلك دون أن يعتبر سكوته في المرة الأولى مانعاً له من مباشرة حقه في دفع الاعتداء في المرة الثانية ما دام هذا الحق قائماً ولما ينقض. نقض ١٩٦٤/٧/٧ طعن ١٣ س ٢٩ق. ومتى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الطبعة التي أخرجها الطابع مقلدة عن الطبعة التي أخرجها المطعون ضده تقليداً تاماً وهو أمر لا يقره القانون فإن من شأن نشر الطابع لطبعته. وطرحها للبيع في السوق منافسة كتاب المطعون ضده وهي منافسة لا شك في عدم شرعيتها ولا ينفي قيام هذه المنافسة غير المشروعة أن يكون المطعون ضده قد اعتزل مهمة الطباعة والنشر وصنى أعماله فيها ما دام كتابه ما زال مطروحاً للبيع في السوق. نقض ١٩٦٤/٧/٧ طعن ١٤ س ٢٩ق.

(٢) وقد أكدت محكمة الاستئناف الأهلية على هذا المعنى في دعوى تمثل وقائعها في أن دار الكتب طبعات تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) طبعة حديثة وقالت أن هذه الطبعة مستقاة من عشر نسخ خطية روجعت على بعضها البعض وصحح ما فيها من تحريف بالاسترشاد بالكتب التي نقل عنها المؤلف وعنى بضبط الألفاظ ووضع الحواشي والهوامش وصدرت الطبعة بفهرس أعد خصيصاً لها وبمقدمة من وضع الأستاذ السيد محمد البيلالوي نقيب الأشراف ومراقب إحياء الآداب العربية بدار الكتب وأن المستأنف عليه استغل هذه الجهود لمصلحته الشخصية فأخذ صورة=

حزب الاستقلال الحق في الاستغلال المالي كغيره من الحقوق المالية الأخرى يجوز التصرف فيه وهذا الحق يشترط إثبات المؤلف فيكون له أن يتنازل عنه إلى الغير وقد يكون تصرفه نهائياً أو مؤقتاً لمدة معينة وقد يكون كاملاً أو جزئياً وله أن يتنازل عن هذا الحق حال حياته أو بعد وفاته⁽¹⁾.

ويجوز للمؤلف أن يتصرف في مجموع إنتاجه الفكري مستقبلاً وبمجرد انتقال الحق إلى الغير، إلى المتصرف إليه يتمتع المؤلف عن مباشرة المؤلف أي عمل من شأنه تعطيل الإنتاج بطريق الاستعمال على أنه يشترط لتصرف المؤلف في مصنفاته الفكرية يتم ذلك بطرق مختلفة كطريقة الكتابة المفصلة والمحددة لأنواع الاستغلال والتصرف^(٤). وذلك لانعقادها في ذات لانعقادها ولإثباتها كما ذكرت .

الصورة الأولى المصورة الأولى : الاستغلال عن طريق المؤلف أو ورثته بعد وفاته.
الصورة الثانية المصورة الثانية : هي صورة انتقال حق الاستغلال إلى شخص آخر غير المؤلف مقابل المجهود مقابل الحصول على عائد مادي.

مهملات ذكر غراف خيال الزكروغراف من الجزء الأول وطبعة وباعه للجمهور ووضع اسمه بدل اسم دار الكتب، فقصت الملكية، فقصت المحكمة بأنه" إذا أجهت الدولة نفسها بواسطة موظفيها الذين يأخذون من إبتائهم من خزنة طوابعهم من خزائنها العامة في تأليف كتاب جديد أو تصحيح قديم- وخصوصا إذا كان مخطوطا- فإن من يخطوطا في عشر نسخ قديمة) وزادت فيه وعملت عليه من مصادر أخرى ورتبته ووضعت مقدمة وقدمته وفهرست له فإن كل ذلك يعتبر ملكية أدبية لا يصح معها أن الفرد أن يستغل هذا المجهود يستغل هذا المجهود استغلالا تجاريا لنفسه خاصة بدون أي مقابل من جهة". (محكمة الاستئناف-الطعن الاستئناف الأولى: ١٩٤٧/١١، المحاماة السنة ٢٢ق العدد الثامن والتسبع والعاشر، ص ٦٦٧، والمقرر، ص ٦٦٧، رقم (٢٣١).

د / توفیق حسن بھٹی / توفیق حسن فرج " المرجع السابق " ص ۱۸۵۔

د / لائسنز الغایاتی "اللائسنز الغایاتی" المرجع السابق " ص ۱۹۵.

ويلاحظ أن المشرع قد يستلزم في مثل هذه الصورة الحصول على إذن كتابي من صاحب حق الاستغلال المالي للمصنف الأصلي أو خلفائه على أن يتضمن الإذن طريقة ومدة الاستغلال^(١).

ثانياً :- جواز الحجز على حق الاستغلال المالي :-

أجاز المشرع المصري الحجز على نسخ المصنف الذي تم نشره ولا يجوز الحجز على المصنفات التي يموت صاحبها قبل نشرها ما لم يثبت بصفة قاطعة أنه استهدف نشرها قبل وفاته ويتضح من هذا النص أنه يجوز الحجز على الجانب المادي في بعض الحالات التي نص عليها القانون عكس ما هو الجانب الأدبي إذ لا يجوز الحجز عليه فالجانب المالي كما أشرنا يختلف عن الجانب الأدبي سالف الذكر .

ومما يوضح ذلك نص المادة ١. من قانون حماية حق المؤلف على أنه لا يجوز الحجز على حق المؤلف وإنما يجوز الحجز على نسخ المصنف الذي تم نشره ولا يجوز الحجز على المصنفات التي يموت صاحبها قبل نشرها ما لم يثبت بصفة قاطعة أنه استهدف نشرها قبل وفاته .

كما تنص المادة ١٥٤ من القانون الجديد رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢م

" يجوز الحجز على الحقوق المالية للمؤلفين على المنشور أو المتاح للتداول من مصنفاتهم ولا يجوز الحجز على المصنفات التي يتوفي صاحبها قبل نشرها ما لم يثبت أن إرادته كانت قد انصرفت إلى نشرها قبل وفاته " فقد أجاز المشرع الحجز على حق الاستغلال المالي حال حياة المؤلف كما اشترط أيضاً ذلك بعد وفاته حتى ولو لم يتم النشر بشرط إثبات موافقة المؤلف على نشر مصنفه بعد وفاته .

ويلاحظ أن الحجز لا يقع على حق المؤلف دائماً على حق الاستغلال المالي للمصنف وهكذا فرق المشرع بين أحكام الحجز حال حياة المؤلف وبعد وفاته ونرى أن علة التفرقة تكمن في أنه في الحالة الأولى يجوز للمؤلف

(١) د/رشا على الدين " المرجع السابق ص ١٥٢.

الرجوع في قرار النشر ولا يتأكد قرار النشر إلا مع النشر الفعلي وتداول المصنف، أما في الحالة الثانية " وفاة المؤلف " فلا سبيل لهذا الرجوع وبالتالي لا يجوز الحجز إلا إذا ثبت بصفة قاطعة أن المؤلف قد استهدف لنشر مصنفه قبل وفاته. ^(١)

ويرى جانب من الفقه القانوني أن المشرع حين حظر الحجز على حق المؤلف المصري كان يقصد الحقوق المالية لاختلاطها بالحقوق الأدبية اللصيقة بالشخصية والتي تخرج بطبيعتها عن نطاق القابلية للحجز والقانون إذا أجاز الحجز على حق المؤلف في-الاستغلال- فكان ذلك لإرغامه على تقرير النشر عن طريق تمهيد الحجز وذلك خلافاً لمقتضيات الحق الأدبي.

وهذا الرأي له وجهاته ولا سيما وأن الحق المالي لا يقبل الحجز عليه إلا بعد استعمال المؤلف له وهذا ما جعل المشرع يجيز الحجز على نسخ المصنف الذي تم نشره ويحظر الحجز على المصنفات التي يموت صاحبها قبل نشرها ما لم يثبت بصفة قاطعة أنه استهدف نشرها قبل وفاته الأمر الذي يقطع بأن مناهج ترويق الحجز هو الحق المالي نفسه بعد استخدام الحق الأدبي ^(٢).

وإن كان الأولى أن حق المؤلف في الاستغلال المالي غير قابل للحجز ولكن إذا تم نشر المصنف في الأسواق فإنه يجوز لدائني المؤلف الحجز على ما قد يكون موجوداً من هذه النسخ ضماناً لسداد حقهم في ذمة المؤلف وهذا بديهي ومنطقي لأن صاحب الحق له أن يتتبع حقه سواء أكان لمؤلف أو غيره: ^(٣).

فلاحظ أن القانون قد أباح الحجز على نسخ المؤلف ما دامت تستغرق ديون المدين فلدائني المدين " المؤلف " تتبع مصنفاته وجواز الحجز عليها .

(١) د / مصطفى عدوى ، د / محمد محي الدين سليم ، د / رضا العبد " المرجع السابق " ص ١٥١ ، ١٥٢ .

(٢) د/عبد الفتاح بيومي حجازي " حقوق المؤلف في القانون المقارن " الطبعة الأولى ٢٠٠٩ ص ١٣٦

(٣) د / إسماعيل شاهين (المدخل لدراسة العلوم القانونية) طبعة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ .

ثالثاً :- انتقال الحق المالي إلى الورثة وتوقيته :-

أجاز المشرع في القانون على انتقال الحق المالي استناداً إلى أن الحق المالي للمؤلف يعتبر مالا من الأموال وعنصراً من عناصر الذمة المالية للمؤلف

لذلك فهو ينتقل إلى الورثة في حالة وفاته شأنه في ذلك شأن سائر الأموال الأخرى .

غير أن هذا الحق ليس بالحق المؤبد إذ نص القانون على انقضائه بعد مدة معينة وهي خمسون سنة على وفاة المؤلف^(١).

فلاحظ أن الجانب المالي لحق المؤلف هو حق مؤقت بطبيعته لأنه يعد مالا من الأموال وعنصراً من عناصر الذمة المالية .

وقد أجمعت كافة الشرائع على تأقيت هذا الحق ويتم حساب هذا التأقيت من وقت وفاة المؤلف وينقضي بانتفاء حق الورثة في احتكار استغلال المؤلف، وحكمه هذا التأقيت هي ما تقتضيه المصلحة العامة من تيسير نشر إنتاج العقل البشري^(٢).

هذه هي القاعدة العامة التي أوردها المشرع بشأن حق الاستغلال العادي للمصنف والاستثناءات التي ترد عليها .

وينبغي أن يراعى في هذا الصدد أن المشرع قد نص على أنه في الأحوال التي تبدأ فيها مدة الحماية محسوبة من تاريخ نشر المصنف وفقاً لأحكام هذا القانون فإن بدء حساب المدة يكون من أول نشر للمصنف بغض النظر عن إعادة النشر فالعبرة إذن بنشر المصنف لأول مرة . ومع ذلك فإذا كانت إعادة نشر المصنف قد اصطحبت بتعديلات جوهرية .

وكان هذا بمثابة تغيير للمصنف الأول بحيث يظهره في صورة مصنف جديد، فإن المادة في هذه الحالة تحتسب من تاريخ إعادة النشر^(٣).

(١) د / نبيلة رسلان " المرجع السابق " ص ٦٥ .

(٢) د / لاثين الغاياتي " المرجع السابق " ص ١٩٥ .

(٣) د / توفيق حسن فرج " المرجع السابق " ص ١٢٢ .

ويؤيد ذلك نص المادة ١٦. :- " تحمى الحقوق المالية للمؤلف المنصوص عليها في هذا القانون مدة حياته ولمدة خمسين سنة تبدأ من تاريخ وفاة المؤلف "

رابعاً : تأقيت الحق المالى:-

فالحق المالى للمؤلف ليس من الحقوق المؤبدة كالحقوق المعنوية كما ذكرت بل هو محدد بأجل وإذا انتفى هذا الحق سقط حق المؤلف في الملك العام وأصبح المصنف مشاعاً لكل من يرغب في استغلاله. والحكمة من ذلك تتمثل في أنه إذا كان من مصلحة المؤلف أن ينتفع طوال حياته بنتائج فكره وثمرته ومن مصلحة ورثته من بعده، والاستفادة من عوائد هذا النتاج الذي انتقل حق استغلاله إليهم وبالإضافة إلى ما تقدم فإن المصلحة العامة تفرض عدم تأييد هذا الحق خاصة وأن المصنفات المختلفة تظل محتفظة بقيمتها رغم مضي المدة باعتبارها جزءاً من تراث الأمة وثروة المجتمع الفكرية. ويتفق ذلك مع ما قرره المشرع في حماية هذا المصنف خلال حياة المؤلف ولمدة خمسين سنة بعد وفاته^(١).

فهذا الحق مؤقت لا تأييد فيه ومقيد بخمسين سنة بعد الوفاة وذلك باستثناء بعض الحالات التي أطل فيها المشرع المدة أو خفضها من ذلك:

١- المصنفات الفوتوغرافية السينمائية ينقضي الاستغلال المالى فيها بمرور خمسة عشرة سنة.

٢- المصنفات التي تنشر بدون اسم أو باسم مستعار والمصنفات الجماعية إذا كان مؤلفها شخصاً اعتبارياً حيث خفض المشرع فيها مدة الحماية بأن جعلها تبدأ من تاريخ أول نشر ما لم يكشف المؤلف عن شخصيته فتخضع للقاعدة العامة.

٣- المصنفات المشتركة أطل المشرع فيها مدة الحماية بأن جعلها تبدأ من تاريخ وفاة آخر مؤلف اشترك فيها.

(١) د/ منصور مصطفى منصور المدخل للعلوم القضائية نظرية الحق القاهرة ١٩٦٢ ص ٩٢.

د/ محمد مختار القاضي حق المؤلف طبعة ١٩٨٥ ص ٥٥.

٤- المؤلفات التي تنشر بعد وفاة صاحبها تبدأ مدة الحماية من تاريخ وفاة المؤلف^(١).

ويؤيد هذه الاستثناءات اتفاقية برن حيث نصت على:-

"كقاعدة عامة على نفس الحماية وهي طوال حياة المؤلف وخمسين سنة ميلادية لاحقة لوفاة. ويعطى النص المذكور دول الاتحاد - أعضاء الاتفاقية- الحق بالنسبة للمصنفات السينمائية في أن تنص على أن مدة الحماية تنتهي بمضي خمسين سنة على وضع المصنف في متناول الجمهور بموافقة المؤلف . وفي حالة عدم تحقق هذا الحدث خلال خمسين عاماً من تاريخ إنجاز مثل هذا المصنف فإن مدة الحماية تنقضي بمضي خمسين سنة على هذا الإنجاز وترك المشرع لدول الاتحاد حق تحديد مدة حماية مصنفات التصوير الفوتوغرافي والفن التطبيقي بالقدر الذي تتمتع فيه بالحماية كمصنفات فنية على الأقل هذه المدة عن خمس وعشرين سنة تبدأ من تاريخ إنجاز مثل هذا المصنف"^(٢).

خامساً: يقبل الحق المالي النقل للجمهور:

وذلك بطريقة مباشرة من جانب المؤلف بإلقاء القطعة الموسيقية أو المسرحية أمام الجمهور أو عن طريق المسرح أو في الإذاعة أو التلفزيون (يطلق عليها الفقه بحق الأداء العلني) وهو كما ذكره قانون حقوق المؤلف في المادة "١٣٨" فقرة ١٥

وهو أي عمل من شأنه إتاحة المصنف بأي صورة من الصور للجمهور مثل التمثيل أو الإلقاء أو العزف أو البث بحيث يتصل الجمهور بالمصنف عن طريق الأداء أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو المسموع اتصالاً مباشراً. وقد يكون ذلك بشكل غير مباشر بطبع عدد معين من نسخ المصنف وجعلها في متناول الجمهور عن طريق النشر^(٣).

(١) د/ جمال محمود الكردي المرجع السابق ص ٢٦ وما بعدها

(٢) د/ عبد الفتاح بيومي حجازي " حقوق المؤلف في القانون المقارن " الطبعة الأولى

٢٠٠٩ ص ١٣٣ اتفاقية برن المادة ٧ أ/٤.

(٣) م ٢٠١/٦ من التشريع المصري لحق المؤلف ، م ٢/١ برن .

المبحث الثاني الحماية القانونية المقررة لحقوق المؤلف

تمهيد وتقسيم :-

تبرز أهمية حماية الإنتاج الفكري بشكل واضح من حيث كون الإنسان يسعى بطبعه إلى إشباع احتياجاته الثقافية بعد أن يشبع احتياجاته المادية، ومن هنا فإن الازدهار الفكري لكل إنسان هو أسمى مظاهر تحقيق الذات.. كما تبرز أهمية هذه الحماية من ناحية أخرى من حيث كون حق المؤلف على إبداعه الذهني من الحقوق الأساسية للإنسان، الذي له حرية التفكير والابتكار دون أن يكون لأحد الحق في تزجيده هذا التفكير أو الاعتراض عليه ما دام يعمل في حدود النظام العام والآداب.. فالمؤلف حر في أفكاره، يؤلف كما يريد ومتى يريد لأن هذا حق طبيعي له.. وفي كل ذلك فائدة تنعكس على الإنتاج الفكري من آداب وعلوم وفنون قبل أن تنعكس على مبدعي هذا الإنتاج من أدباء وعلماء وفنانين^(١).

لقد ذكرنا أن المشرع قد جعل الحماية القانونية للحقوق الأدبية أبدية لا يجوز الحجز عليها ولا التصرف فيها بخلاف الحقوق المالية فجعلته كما ذكرت خمسين عاما بعد وفاة صاحبة وذلك لأن هذه الحقوق تتسم بالتأقيت على عكس الحقوق الأدبية التي تستمر حمايتها بصفة أبدية على اعتبار أنها حقوق لا تسقط بمضي المدة ولا تسقط بوفاة المؤلف.

بيد أن الملاحظ على بعض قوانين الملكية الفكرية أنها خرجت على هذا الأصل فمنها ما كان حتى عهد قريب يقر بدوام الحقوق المالية فلا يضع حدا لاحتكار الاستغلال ومنها ما يزال حتى وقتنا الحاضر يتمسك بتأقيت الحقوق الأدبية فيسوى بينها وبين الحقوق المالية في مدة الحماية^(٢).

فقانون حق المؤلف لا يحمي سوى مؤلفي الأعمال الذهنية المبتكرة، حيث يحمي طريقة الصياغة للعمل الذهني وليس الفكرة نفسها، أي حتى لو

(١) د/ مختار القاضي المرجع السابق ص ٢٥، ٢٦.

(٢) د/ عبد الرشيد مأمون، د/ محمد سامي عبد الصادق المرجع السابق ص ٤٥.

كانت الفكرة التي تقوم عليها الأعمال الذهنية نفسها غير جديدة. ويعنى ذلك أنه إذا قام مؤلف ما بابتكار عمل ذهني معين معتمداً على فكرة معينة وقام آخر بتأليف عمل ذهني آخر يقوم على الفكرة نفسها ولكن بصياغة مختلفة تميز العمل عن غيره ويتضح فيه الإسهام الذاتي للمؤلف، وليس فقط استبدال كلمة بأخرى فإن المصنفين تشملهما الحماية. وتختلف فكرة الابتكار في مجال حقوق الملكية الأدبية والفنية أي حق المؤلف عن فكرة الجدة في مجال الملكية الصناعية أي براءة الاختراع حيث تحمي الأولى طريقة الصياغة، بينما تحمي الثانية الفكرة الجديدة نفسها غير الموجودة من قبل للاختراع. وتسمى المصنفات في صياغتها الأولى بالمصنفات مطلقة الابتكار والتي لم يسبق المؤلف إليها أحد أما المصنفات المشتقة من مصنفات سابقة مثل الاقتباسات والمحاكاة الساخرة لمصنف موسيقى موجود من قبل وسوف أفرد لهذه المصنفات الباب الأخير للإشارة إليها بالتفصيل. وهذه المصنفات تسمى بالمصنفات نسبية الابتكار وكلاهما تشملهما الحماية القانونية^(١).

وفقاً للمفهوم التقليدي السائد في حماية حق المؤلف فإن قانون حماية حق المؤلف يقتصر على السماح للغير بالاطلاع على المصنف الأدبي ولا يتيح لهم إستعماله.

ولكن وبالنظر إلى الطبيعة الخاصة لبرنامج الحاسب "التقنيات الحديثة" وباعتباره مجموعة من الأوامر والتعليمات التي توجه إلى الحاسب ليقوم بمعالجة البيانات التي يتم تغذيتها بها بهدف إنجاز العمل المطلوب (إتمام عملية حسابية على سبيل المثال) فإن البرنامج يندمج مع الجهاز ليكون أداة متكاملة لمعالجة هذه البيانات. وفي ضوء اعتبار برنامج الحاسب من قبيل المصنفات الأدبية فإن حماية حقوق المؤلف تقتضي بطبيعة الحال الحصول على موافقة المسبق قبل قيام أي شخص باستعمال هذا المصنف. وقد كان ذلك المنطق هو

(١) د/ فاطمة زكريا محمد عبد الرزاق المرجع السابق ص ٥٠، ٥١.

الدافع لتضمين القانون نصاً يقتضي الموافقة المسبقة لمؤلف البرنامج على قيام الغير باستعماله^(١).

فتحمى حقوق المؤلف النشاطات الإبداعية التي يتجسد التعبير عنها في هيئة مصنفات أدبية أو موسيقية أو علمية أو فنية بالمعنى الواسع وتنشأ مع نشأة المصنف نفسه كنتيجة لعملية الإبداع وليس بسبب الاعتراف بها من إحدى السلطات الإدارية، حتى وإن كان من الجائز في بعض الأحيان استيفاء بعض الإجراءات الشكلية من أجل تحقيق أغراض محددة (مثل توفير دليل الإثبات، أو تكوين وإثراء المحفوظات والمكتبات العامة أو غير ذلك من الأغراض). ويعد نظام التسجيل " المنشئ " لحقوق المؤلف الذي بمقتضاه يكون لصاحب هذه الحقوق، حقوق استثنائية في مواجهة الكافة على المصنف، بمجرد استيفاء إجراءات التسجيل التي حددها القانون^(٢).

والحق أن حماية الإنتاج الذهني حق من حقوق الإنسان. وترتد آثار هذه الحماية على المؤلف نفسه إبداعاً وانتفاعاً بثمار فكره، كما تنعكس على المجتمع تقدماً وازدهاراً في مجال الفنون والآداب.

بيد أن القانون نهض لتنظيم قانوني لحماية حقوق المؤلف على مبادئ ثلاثة:

المبدأ الأول: الحماية تتعلق بالشكل الذي يفرغ فيه المصنف

وهو المظهر المرئي للعمل الذهني والثوب الذي تكتسبه عملية الإبداع. أو هو القالب الذي تصاغ فيه الأفكار، ويجري التعبير عنها من خلاله. والشكل مهما كانت صورته أو طريقة التعبير عنه، هو مناط الحماية القانونية لحق المؤلف. لأنه أداة تثبيت الأفكار التي اختمرت في ذهن المبدع.

(١) د/ حسن عبد الباسط جمعي " عقود برامج الحاسب الآلي " دراسة مقارنة دار النهضة العربية القاهرة ١٩٩٨ ص ١٨٧، ١٨٨.

(٢) د/ داليا لبيبزيك المرجع السابق ص ٢٤.

المبدأ الثاني: أن يكون الشكل أصيلاً:-

والأصالة لا تعني جدة العمل أو الأفكار أو الشكل، وإنما يراد بالأصالة هنا أن يكون المصنف الفني مهوراً ببصمة المؤلف الخاصة، أو مدموفاً بطابع شخصي يضفي عليه وصف الابتكار. وتقول محكمة النقض الفرنسية أن العمل الفني يجب أن يكشف عن الجهد الذهني الذي قدمه مؤلفه.

المبدأ الثالث: لا أهمية لقيمة العمل أو مضمونه أو أهدافه:

وهو ما يعنى أن الحماية تشمل العمل ما دام اتخذ شكلاً مميزاً له، ومتسماً بالأصالة بصرف النظر عن أهميته أو مضمونه أو قيمته ولا يسمح للقضاء بالتدخل لتقدير القيمة العلمية أو الأدبية أو الفنية للعمل^(١).

ولكن قبل التعرض لهذه الحماية وكيفية الحماية التي شملها القانون من حماية مدنية وجنائية يحضرني سؤال ألا وهو:-

هل حق التأليف حق خالص للفرد أم أن للجماعة فيه نصيباً؟^(٢)

نجد أن للجماعة نصيباً في حق المؤلف، وسبب ذلك أن المؤلف مدين في نتاجه الفكري ونشاطه العقلي للجماعة التي يعيش بينها والبيئة التي نشأ فيها، فلا ينبغي أن ينفرد بثمرة هذا النشاط.

كما يبرر حق الجماعة في حق المؤلف بنظرية محاربة الاحتكار وهو ما حدا بالتشريعات المنظمة لحق المؤلف بوضع قيود على استغلال هذا الحق، كأن يتيح نشر مقتبسات أو مختصرات من المصنف إذا كان ذلك بغرض التحليل والدراسة أو في نشر الأخبار، كما يجوز نقل المقالات أو المحاضرات أو الأحاديث الخاصة بالمناقشات السياسية أو الاقتصادية أو العلمية أو الدينية أو الاجتماعية إذا كانت محل اهتمام من الرأي العام. كما يجوز نقل مقتطفات قصيرة لمصنفات منشورة في الكتب المدرسية أو المعدة للتعليم.

(١) د/ على سيد قاسم حقوق الملكية الفكرية في قانون دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة مقارنة ٢٠٠٩ دار النهضة العربية القاهرة ص ٢٢١ وما بعدها.

(٢) د/ محمد عبد الظاهر حسين "حق التأليف من الناحيتين الشرعية والقانونية" وفقاً لقانون حماية حقوق الملكية الفكرية الجديد رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ دار النهضة العربية القاهرة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ص ٣٠ وما بعدها.

هذا بالإضافة إلى جواز نقل أو اقتباس أو نسخ صورة من المصنف بغرض الاستعمال الخاص أو الشخصي وسحب ذلك على برامج الحاسب الآلي أو بنوك المعلومات. وقد نصت المادة ١٧٢ من قانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ الذي ألغى قانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ على ما يلي: "مع عدم الإخلال بحقوق المؤلف الأدبية طبقاً لأحكام هذا القانون فليس للمؤلف أو خلفه أن يمنع الصحف أو الدوريات أو هيئات الإذاعة في الحدود التي تبررها أغراضها مما يلي:

أولاً: نشر مقتطفات من مصنفاته التي أتاحت للجمهور بصورة مشروعة ومقالاته المنشورة المتعلقة بالموضوعات التي تشغل الرأي العام في وقت معين ما لم يكن المؤلف قد حذر ذلك عند النشر، ويشترط الإشارة إلى المصدر الذي نقلت عنه وإلى اسم المؤلف وعنوان المصنف.

ثانياً: نشر الخطب والمحاضرات والندوات والأحاديث التي تلقى في الجلسات العلنية للمجالس النيابية والهيئات التشريعية والإدارية والاجتماعات العلنية والعلمية والأدبية والفنية والسياسية والاجتماعية والدينية ويشمل ذلك المرافعات القضائية في الجلسات العلنية ومع ذلك يظل للمؤلف وحده أو خلفه الحق في جمع هذه المصنفات في مجموعات تنسب إليه.

ثالثاً: نشر مقتطفات من مصنف سمعي أو بصري أو سمعي بصري متاح للجمهور وذلك في سياق التغطية الإخبارية للأحداث الجارية^(١).

(١) وتنص المادة ١٤/١ من قانون ١٩٩٦ السوداني ٠ كما أشارت المادة ١٧١ من قانون الملكية الفكرية الجديد إلى كثير من الاستثناءات التي ترد على حق التأليف من ذلك أنه لا يجوز للمؤلف بعد نشر مصنفه أن يمنع الغير من:

- ٦- نسخ أجزاء قصيرة من مصنف في صورة مكتوبة أو مسجلة لأغراض التدريس.
 - ٧- نسخ مقال أو مصنف قصير أو مستخرج من مصنف إذا كان لأغراض التدريس.
 - ١- أداء المصنف في الاجتماعات داخل إطار عائلي أو طلاب في منشأة تعليمية.
 - ٢- عمل نسخة وحيدة من المصنف للاستعمال الشخصي.
 - ٣- عمل نسخة وحيدة من برنامج الحاسب الآلي.
 - ٤- عمل دراسات تحليلية للمصنف أو مقتطفات أو مقتبسات منه.
 - ٥- النسخ من المصنف للاستعمال في إجراءات قضائية أو إدارية.
 - ٨- تصوير نسخة وحيدة من المصنف الذي يتم تبعاً أو أثناء البث الرقمي له أو أثناء القيام بعمل يستهدف استقبال مصنف مخزون رقمياً.
- =

وهذه القيود الواردة على حق المؤلف على مصنفاته الهدف منها هو إتاحة الفرصة أمام المجتمع للاستفادة منها ومنع احتكارها من قبل المؤلف وبخاصة إذا تعلق الأمر بأعمال تهم الجماعة أو طوائف منها وتؤدي هذه القيود إلى تحقيق الوظيفة الاجتماعية لحق التأليف.

والحماية لحقوق المؤلف لم تشمل الكتب فحسب بل شملت ما هو أبعد من ذلك شملت برامج الحاسب الآلي فقد نص المشرع على اعتبار برامج الحاسب الآلي وقواعد البيانات تدخل في المصنفات المحمية وفقاً لهذا القانون سواء أكانت مقروءة من الحاسب أو من غيره وبذلك يكون المشرع قد التزم بنصوص الاتفاقية وعدل تشريعه بما يتلاءم مع التشريعات الأخرى وتشمل الحماية عنوان المصنف إذا كان مبتكر^(١)

= ٩- النسخ المؤقتة للمصنف الذي يتم تبعا أو أثناء البث الرقمي له أو أثناء القيام بعمل يستهدف استقبال مصنف مخزون رقمياً.

ويحدم للمشرع المصري في القانون الجديد توسيع من دائرة الاستثناءات التي ترد على حماية حق التأليف وذلك بفرض الاستفادة من المصنفات المختلفة التي يكون أصحابها أجانب أو واردة إلينا من الخارج حتى يساعد على البحث العلمي والابتكار من ناحية وتوسيع دائرة المعرفة العامة من ناحية أخرى سواء أكان ذلك في المؤسسات التعليمية أو في الأماكن العامة أم كان على المستوى الفردي.

(١) وقد نصت المادة ١٤٠ من القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية المصري "على أنه تتمتع بحماية هذا القانون حقوق المؤلفين على مصنفاتهم الأدبية والفنية وبوجه خاص المصنفات الآتية:

- ١- الكتب والكتيبات والمقالات والنشرات وغيرها من المصنفات المكتوبة.
- ٢- برامج الحاسب الآلي.
- ٣- قواعد البيانات سواء أكانت مقروءة من الحاسب الآلي أو من غيره.
- ٤- المحاضرات والخطب والمواظ وأية مصنفات شفوية أخرى إذا كانت مسجلة.
- ٥- المصنفات التمثيلية والتمثيلات الموسيقية والتمثيل الصامت (البانومات).
- ٦- المصنفات الموسيقية المقترنة بالألفاظ أو غير المقترنة.
- ٧- المصنفات السمعية البصرية.
- ٨- مصنفات العمارة.
- ٩- مصنفات الرسم بالخطوط أو بالألوان والنحت والطباعة على الحجر وعلى الأقمشة وأية مصنفات مماثلة في مجال الفنون الجميلة.
- ١٠- المصنفات الفوتوغرافية وما يماثلها.
- ١١- مصنفات الفن التطبيقي والتشكيلي.

=

وسوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين :-
المطلب الأول :- الحماية المدنية لحق المؤلف.
المطلب الثاني :- الحماية الجنائية لحق المؤلف.

المطلب الأول

الحماية المدنية لحق المؤلف

لقد نص القانون المدني في المادة ١٦٣ على أن " كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض " فهذا النص يقرر أنه يلزم لقيام المسؤولية أن يكون هناك خطأ وأن يحدث هذا الخطأ ضرراً للغير، وأن يكون الضرر نتيجة مترتبة على الخطأ. وهكذا تقوم المسؤولية المدنية للمتعدى على حقوق المؤلف الأدبية أو المالية بحسب القواعد العامة على أساس توافر الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما^(١).

١٢ - الصور التوضيحية والخرائط الجغرافية والرسومات التخطيطية (الاستكشافات) والمصنفات الثلاثية الأبعاد المتعلقة بالجغرافيا أو الطبوغرافيا أو التصميمات المعمارية.

١٣ - المصنفات المشتقة وذلك دون الإخلال بالحماية المقررة للمصنفات التي اشتقت منها.

١٤ - وقد نص قانون حماية حق المؤلف الأردني على حماية حق مؤلف برامج الحاسوب بالمادة ٣ من القانون حيث نصت على:-

١ - تتمتع بالحماية بموجب هذا القانون المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلم أيا كان نوع هذه المصنفات أو أهميتها أو الغرض من إنتاجها.

٢ - تشمل هذه الحماية المصنفات التي يكون مظهر التعبير عنها الكتابة أو الصوت أو الرسم أو التصوير أو الحرمة وبوجه خاص:.....٨- برامج الحاسوب

وقد نص قانون حق المؤلف السعودي في المادة الثانية من الفصل الأول على اعتبار برمجيات الحاسب الآلي من المصنفات المتمتعة بالحماية وخاضعة لقانون حق المؤلف.

د/ خالد مصطفى فهمي " الحماية القانونية لبرامج الحاسب الآلي في ضوء قانون حماية الملكية الفكرية المصري ٨٢ لسنة ٢٠٠٢م "دراسة مقارنة" دار الجامعة الجديدة الأزاريطة الإسكندرية ٢٠٠٥ ص ٣٧، ٣٨.

(١) د/ عبد الرشيد مأمون المرجع السابق ص ٥٠٠

وهذا يظهر جلياً بالنسبة لأي اعتداء على حقوق الغير بما فيهم المؤلف فما دام قد وقع اعتداء وانتهاك على حقوق ومصنفات المؤلف ننظر إلى ما حدث الضرر هل ارتكب اعتداء أم لا؟ وهل هذا الاعتداء سبب ضرراً بخطأ مرتكبه؟ وعلاقة السببية بين هذا الخطأ والضرر عندئذ تقوم المسؤولية.

(١) **عنصر الخطأ:** يتصور هذا الخطأ في المسؤولية العقدية في مجال حقوق المؤلف عموماً أن يمتنع المتعاقد معه عن تنفيذ كل التزاماته أو بعضها أو يتأخر في تنفيذه وهذا في مثل حالة عقد النشر فلو امتنع الناشر الذي يرتبط المؤلف أو خلفه العام بعد وفاته فعقد النشر للمصنف في خلال ستة أشهر من تاريخ العقد ومضى تلك المدة دون النشر أو نشر عدداً من النسخ يزيد على المتعاقد عليه مع صاحب حقوق المؤلف أو نشرها في وقت غير لائق إضرار بصاحبها كل هذا الفعل من الناشر يشكل خطأ عقدياً وقد اشترط البعض لقيام هذه المسؤولية العقدية توافر ثلاثة شروط وهي:-

(١) أن يوجد عقد يربط المسئول بالمضروب.

(٢) أن يكون هذا العقد صحيحاً

(٣) الإخلال بالالتزام التعاقدي: تخلف أحد هذه الشروط فلا قيام للمسؤولية العقدية^(١).

أما عن الخطأ التقصيري فيمكن أن يظهر في حالات الاعتداء على حقوق المؤلف من قبل الغير الذين لا يرتبطون بالمؤلف بأي تعاقد في خصوص المصنف ويمكن إعطاء الأمثلة التي جرى الفقهاء على تسميتها بـ "القرصنة الفكرية" فعلى سبيل المثال يحدث في كثير من الأحيان أن يقوم مؤسسات النشر أو دون العرض التي تربطها بالمؤلفين أية رابطة عقدية باختيار بعض المصنفات الأدبية أو الفنية التي يتزايد إقبال الجمهور عليها فيقومون بنسخها دون ترخيص ثم يبيعونها أو يعرضونها ليحصلوا بذلك على أرباح مالية ضخمة تجنبهم مخاطر الخسارة التي يمكن أن يتعرضوا لها فيما لو قاموا بالحصول

(١) د/ سعيد سعد عبد السلام " الحماية القانونية المرجع السابق ص ٢١٢، ٢١٣

على حق استغلال مصنف بالطرق المشروعة كذلك في حالة قيام الغير بمباشرة حقوق المؤلف المالية بغير إذن منه فضلاً عما يحدث كثيراً في الواقع العملي من سرقات للأبحاث أو الرسائل العلمية خصوصاً تلك المنشورة عبر شبكات الإنترنت الخ^(١).

أو عبر التوابع الصناعية أو غيرها من التقنيات الحديثة.

٢- عنصر الضرر :- فلا يكفي وقوع الخطأ في حد ذاته وإنما يتعين إثبات وقوع ضرر من جراء هذا الخطأ ويقصد بالضرر كما ذهب البعض أنه كل ما يصيب الشخص في حقوقه أو مصالحه المشروعة سواء أكان ذلك الحق أو تلك المصلحة ذات قيمة مادية أو معنوية. وقد قضت محكمة النقض " أن مجرد فوات الفرصة يعد ضرراً مرتباً للتعويض أي كانت احتمالات الربح ويشترط الفقه جملة شروط لتوافر الضرر في الاعتداء على حق المؤلف وهي:-

١- أن يكون الضرر الذي يصيب المؤلف ثابتاً على وجه اليقين.

٢- أن يكون الضرر مباشراً أي نتيجة طبيعية للعمل الذي قام به المعتدى.

٣- أن يكون هناك علاقة سببية بين الخطأ والضرر^(٢).

القواعد العامة في المسؤولية تلزم المدعى (المضرور) بإثبات ما أصابه من ضرر سواء أكان هذا الضرر مادياً أم أدبياً وهو في سبيل ذلك يستطيع الاستعانة بكافة طرق الإثبات ! ولكن إذا كان إثبات المؤلف للضرر الناتج عن الاعتداء على حقوقه المالية لا يمثل أدنى صعوبة فإن الأمر يدق بالنسبة لإثباته للضرر الأدبي الناتج عن الاعتداء على الحقوق الأدبية.

٣- علاقة السببية :- وتوافر علاقة السببية بين الخطأ والضرر، يعنى ضرورة ترتب الضرر على الخطأ، حتى يكون المخطئ مسؤولاً عن تعويضه وهو بشرط بدهي لقيام المسؤولية مستمد من المادة (١٦٣) من القانون المدني وكذلك من المادة (١/٢٢١) من ذات القانون التي تتناول

(١) د/ عبد الرشيد مأمون المرجع السابق ص ٥٠٣، ٥٠٤.

(٢) د/ سعيد سعد عبد السلام المرجع السابق ص ٢١٩، ٢١٨، ٢١٧.

علاقة السببية ببيان معناها في حالة الإخلال بالالتزام حيث تؤكد على أن التعويض يكون عن الضرر المباشر الذي يعتبر " نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالالتزام أو التأخر في الوفاء به " ولا خلاف على أن تقدير توافر علاقة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافره يعد من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائغاً ومستنداً إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق^(١).

وبعد أن ذكرنا نص المادة ١٦٣ من القانون المدني التي تنص على أن كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض وبيننا على عجلة كلا من الخطأ والضرر وعلاقة السببية.

ونلاحظ أن الاعتداء على حق المؤلف خطأ مدني يجيز للمؤلف المطالبة بالتعويض طبقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية بالإضافة إلى وقف الاعتداء وإزالة أثره فيجوز للمحكمة المطروح أمامها أصل النزاع بناء على طلب المؤلف أو من يقوم مقامه أن تأمر بإتلاف المصنف الذي نشر أو أعد نشره بما يتضمن اعتداء على حق المؤلف وكذلك نسخة أو صورة والمواد التي استعملت لإعادة نشره، بشرط ألا تكون صالحة لعمل آخر وذلك على نفقة الطرف المسؤول (م ٤٥).

ويقتصر حق المؤلف على التعويض دون سائر الجزاءات الأخرى في حالتين :-

- (١) إذا كان حق المؤلف سينقضي بعد فترة تقل عن سنتين، ابتداءً من تاريخ صدور الحكم.
- (٢) ترجمة المصنف إلى اللغة العربية خلال خمس سنوات من أول نشر (٢/٤٥م)^(٢).

وإذا طرح النزاع على المحكمة فهي التي تقرر ما إذا كان هناك اعتداء أم لا وإذا ثبت لها الاعتداء كان لها أن تقضى بإزالته عينياً عن طريق إتلاف نسخ

(١) د/ عبد الرشيد مأمون، د/ محمد سامي عبد الصادق " المرجع السابق " ص ٥٠٥، ٥٠٨، ٥٠٩.

(٢) د/ مصطفى عدي، د/ محمد محي الدين سليم " المرجع السابق " ص ١٥٣، ١٥٤.

أو صور المصنف الذي نشر بوجه غير مشروع على نفقة المعتدى واستثنى المشرع من الإلتلاف حالة ترجمة المصنف إلى اللغة العربية أو كان المصنف عبارة عن رسومات وتصميمات لمهندس معماري لا يجوز للمحكمة أن تقضى بالإلتلاف وإنما تكفي في شأنها بتعويض المعتدى على حقه. وفي جميع الحالات التي يحكم فيها بالتعويض النقدي للمؤلف المعتدى عليه، وجعل المشرع دين التعويض من الديون المعتادة وجعل له اجتيازاً على المبالغ الناتجة عن صافي بيع الأشياء وجعل مرتبة الإمتياز بعد المصروفات القضائية والمصروفات التي تنفق لحفظ وصيانة هذه الأشياء^(١).

ونلاحظ انه إذا اعتدى على حق المؤلف ونتج عن هذا ضرر فإنه لا بد من وقف هذا الاعتداء عملاً على إشارة، والحكم بتعويض عادل، وللتعويض المقضي به امتياز على صافي ثمن بيع الأشياء والمبالغ المحجوزة (م ٤٥/٣ مصري).

كما تقضى المادة ٤٥ ذاتها بجواز أن تأمر المحكمة ببناء على طلب المؤلف بإلتلاف نسخ أو صور المؤلف أو تغيير معالمها وكذلك المواد المستعملة إلا أن هناك ثلاث حالات مستثناة من هذا الحكم الذي أتت به المادة ٤٥ مصري.

(أ) حالة ما إذا كان حق المؤلف سينقضي بعد أقل من سنتين من تاريخ الحكم فإنه يجوز للمحكمة بدلاً من الحكم بالإلتلاف أن تحكم بالتعويض، مع بقاء الحجز التحفظي قائماً وعدم المساس بالحق الأدبي للمؤلف.

(ب) الحكم بالتعويض وتثبيت الحجز التحفظي في حالة ما إذا كان الاعتداء يمثل ترجمة لمصنف إلى اللغة العربية دون إذن المؤلف في خلال خمس سنوات من أول نشر المصنف.

(ج) حالة الاعتداء على حق المؤلف المعماري بإتشاء مبان استعملت فيها تصميماته ورسومه على وجه غير مشروع، حيث لا يجوز الحجز على

(١) د/نبيلة رسلان، د/محمد الصباحي، د/مصطفى أبو عمرو "المرجع السابق" ص ٦٧، ٦٨.

هذه المباني أو الحكم بإتلافها بل يحكم بالتعويض للمعماري فقط^(١).

ونلاحظ أن المادة ٤٦ قد استثنيت المباني من الأشياء التي يجوز توقيع الحجز عليها أو إتلافها أو مصادرتها بقصد المحافظة على حقوق المؤلف المعماري الذي يعتدي على تصميماته.

وجعلت الفقرة الثانية من المادة ٤٥ الدين الناشئ عن التعويض ممتازاً بالنسبة لصفافى بيع الأشياء وللمبالغ المحجوزة ولا يسبق هذا الامتياز في الترتيب سوى امتياز المصاريف القضائية والمصاريف التي تنفق لحفظ وصيانة هذه الأشياء ولتحصيل تلك المبالغ^(٢).

والمقانون جعل للدين الناشئ عن التعويض امتيازاً ولم يسبق امتياز سوى امتياز المصاريف القضائية لا غيرها. فتجد أن القانون يسوى بين طبقات المجتمع ككل فجعل القانون لحفظ المجتمع فمن له حق على المؤلف من " الناشر والمنتج " فالقانون يحمي له حقه وأما إن حدث اعتداء على حقوق المؤلف فإن القانون يوقف هذا الاعتداء وإزالة كل أثر لهذا الاعتداء ولو بإعدام النسخ أو المواد والأدوات التي استخدمت في نشر المصنف كما أن المحكمة المختصة تحكم بتعويض المؤلف أو ورثته عن الأضرار التي لحقت من جراء هذا الاعتداء.

ولكن نظراً لما حدث من تطورات تقنية مذهلة تأتي بكل ما هو جديد وكان العالم كرة صغيرة ولذا كان لزاماً أن يري المشرع ذلك ويوفر الحماية اللازمة للمؤلف في ظل الثورة المعلوماتية الحديثة.

فجدد المشرع قد فطن في القانون الجديد رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية فتجد أن الترميز الرقمي ثمة اعتداء على حق المؤلف وهو ما يعنى نقل المصنف من الدعامة التقليدية إلى الشكل التقني الحديث.

(١) لاشين الغاباتي المرجع السابق ص ٢٠٧.

(٢) د/ مصطفى عدوى، د/ محمد محي سليم، د/ رضا العبد المرجع السابق ص ١٥٤.

ونجد أيضاً المصنف الجماعي وهو ما يعنى المصنف الذي يضعه أكثر من مؤلف بتوجيه شخص طبيعى أو اعتباري يتكفل بنشره باسمه وتحت إدارته ويندمج عمل المؤلفين فيه في الهدف العام الذي قصد إليه هذا الشخص بحيث يستحيل فصل عمل كل مؤلف وتميزه على حده^(١).

فالمشرع في المادة ١٧، مدني أباح للقاضي إذا لم يستطع وقت الحكم في الدعوى أن يحدد بصفة نهائية التعويض النهائي. فله أن يحتفظ للمضرور بالحق في المطالبة بإعادة النظر في هذا التقدير خلال مهلة معينة. ولكن الملاحظ في مجال التطبيق القضائي أن يحكم القاضي دون مراعاة تغير هذه الأضرار فيما بعد. وهنا ننع في حظر يمنع المضرور من المطالبة بكل حقوقه لجبر الضرر. وهى أن هذا الحكم يصير حائزاً لقوة الأمر المقضي به ويشمل التعويض ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب. ويقتصر على الضرر المباشر فقط إذا كنا بصدد المسؤولية العقدية^(٢).

فالتريق المدني لحماية حقوق المؤلفين يتمثل في شيلين :-

أولهما :- التنفيذ العيني، وثانيهما :- التعويض

لذا سأقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين :-

الفرع الأول

التنفيذ العيني

ينص القانون على^(٣) :- لرئيس المحكمة المختصة بأصل النزاع بناء على طلب ذي الشأن وبمقتضى أمر يصدر على عريضة أن يأمر بإجراء أو أكثر من الإجراءات التالية أو غيرها من الإجراءات التحفظية المناسبة، وذلك عند الاعتداء على أي من الحقوق المنصوص عليها في هذا الكتاب :-

١ - إجراء وصف تفصيلي للمصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي.

(١) د / أسامة احمد بدر المرجع السابق ص ٢٣ وما بعدها.

(٢) سعيد سعد عبد السلام المرجع السابق ص ٢٢٥، ٢٢٦.

(٣) المادة ١٧٩ من القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢م والخاص بحقوق المؤلف .

٢- وقف نشر المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي أو عرضه أو نسخه أو صناعته.

٣- توقيع الحجز على المصنف أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي الأصلي. أو على نسخه وكذلك على المواد التي تستعمل في إعادة نشر هذا المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي أو استخراج نسخ منه بشرط أن تكون تلك المواد غير صالحة إلا لإعادة نشر المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي.

٤- إثبات واقعة الاعتداء على الحق محل الحماية.

٥- حصر الإيراد الناتج عن استغلال المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي وتوقيع الحجز على هذا الإيراد في جميع الأحوال ولرئيس المحكمة في جميع الأحوال أن يأمر بندب خبير أو أكثر لمعاونه المحضر المكلف بالتنفيذ وأن يفرض على الطالب إيداع كفالة مناسبة ويجب أن يرفع الطالب أصل النزاع إلى المحكمة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور الأمر وإلا زال كل أثر له.

ويتضح من هذا النص المفصل أن المشرع وضع في يد المؤلف سلاحاً فعالاً لحماية حقوقه فهو لا ينتظر حتى تفصل المحكمة في أصل النزاع بينه وبين من اعتدى على هذه الحقوق وقد ينتظر طويلاً وقد تضع عليه الفرصة وهو في هذا الانتظار^(١).

فالتنفيذ العيني يقصد به إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل وقوع الاعتداء والتنفيذ العيني الذي تحكم به جهات القضاء يفضل على التنفيذ بمقابل أو التعويض لأنه يؤدي إلى محو الضرر الذي أصاب المؤلف بدلاً من إعطاء المؤلف مبلغاً من المال في الأحوال التي يتعذر معها محو هذا الضرر.

والتنفيذ العيني يختلف بحسب طبيعة المصنف محل الاعتداء، وهو دائماً ما يكون في العلاقة بين المؤلف والمتنازل إليه عن حق الاستغلال فمثلاً إذا قام الناشر بنشر المصنف دون الإشارة إلى اسم المؤلف أمكن لهذا الأخير اللجوء

(١) د / السنهوري " المرجع السابق " م ٨ ص ٣٨٢.

إلى القضاء وإلزام الناشر بوضع اسمه على المصنف مع دفع مبلغ من المال على سبيل التعويض إذا كان لذلك مقتضى وكذلك إذا تأخر المنتج في عرض المصنف البصري أو طرح برنامج الحاسب الآلي بهدف تفويت فرصة عرضه أو طرحه في اللحظة المناسبة إضراراً بالمؤلف جاز لهذا الأخير أن يلجأ إلى القضاء مطالباً بالتنفيذ العيني مع حصوله على تعويض من جراء تأخر تنفيذ الالتزام..... الخ^(١).

وهناك إجراءات تحفظية تهدف إلى مواجهة الاعتداء الذي قد يقع على حق المؤلف فعلاً وحصر الأضرار التي لحقت له لاتخاذ التدابير اللازمة لإزالة هذه الأضرار والمحافظة على حقوق المؤلف.

(١) توقيع الحجز على المصنف الأصلي أو على نسخه (كتباً كانت أم صوراً أم رسومات أم اسطوانات أم ألواحاً أم تماثيلاً أو غير ذلك).

(٢) توقيع الحجز على الإيراد الناتج من النشر أو العرض والذي تم حصره بمعرفة خبير انتدب لذلك إذا اقتضى الحال.

(٣) يمكن فضلاً عن الإجراءات السابقة اللجوء إلى القضاء لتعيين حارس قضائي يتولى حفظ نسخ المصنف لديه حتى يتم الفصل في النزاع القائم بين الغير والمؤلف.

هذا ويمكن المطالبة باتخاذ الإجراءات التحفظية سائلة الذكر أو إحداها سواء تعلّق الأمر بالاعتداء على الحق الأدبي للمؤلف أم بالاعتداء على الحق المالي^(٢).

وتنص المادة ١٨ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية على ما يأتي :-
" انه لذوى الشأن الحق في التظلم إلى رئيس المحكمة الأمر خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور الأمر أو إعلانه على حسب الأحوال ويكون لرئيس المحكمة تأييد الأمر أو إلقاؤه كلياً أو جزئياً أو تعيين حارس مهمته إعادة نشر

(١) د / عبد الرشيد مأمون، د / محمد سامي عبد الصادق " المرجع السابق " ص ٥٠٩،

٥١٠
(٢) د / أسامة أحمد المليجي " المرجع السابق " ص ٤٨، ٤٩.

المصنف أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي أو استغلاله أو عرضه أو صناعته أو استخراج نسخ منه ويودع الإيراد الناتج خزانة المحكمة إلى أن يفصل في أصل النزاع "

يتضح من هذا النص أن من نسب إليه المؤلف الاعتداء على مصنفه ولم يكن قد سمعت أقواله وقت أن استصدر المؤلف أمراً من رئيس المحكمة بالإجراءات التحفظية المتقدمة الذكر يجوز له أن يتظلم من هذا الأمر أمام رئيس المحكمة نفسه وبعد أن يسمع رئيس المحكمة أقوال كلا الطرفين يصدر حكماً في التظلم المرفوع أمامه على أحد الوجوه الآتية :-

(١) تأييد الأمر السابق الصادر بالإجراءات التحفظية.

(٢) إلغاء الأمر السابق في كل الإجراءات التحفظية التي صدر بها أو في بعض هذه الإجراءات.

(٣) العدول عن الأمر السابق إلى طريقة وضع الحراسة على المصنف محل النزاع وبعين رئيس المحكمة في هذه الحالة حارساً يقوم بإعادة نشر المصنف واستخراج نسخ منه أو إعادة عرضه وما ينتج من الإيراد يودعه الحارس خزانة المحكمة إلى أن يفصل في أصل النزاع من المحكمة المختصة وفي جميع الأحوال يعتبر الحكم الصادر في التظلم حكماً قضائياً حل فيه رئيس المحكمة محل المحكمة الابتدائية ولذلك يجوز استئناف هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف^(١).

وقد أقر القانون المدني السابق مثل هذه الأمور فنصت المادة ٤٤ بأنه يجوز لمن صدر ضده الأمر أن يتظلم منه أمام رئيس المحكمة الأمر وبعد سماع أقوال طرفي النزاع أن يقضي بتأييد الأمر أو إلغاؤه أو تعيين حارس^(٢).

(١) د / السنهوري م ٨ " المرجع السابق " ص ٣٨٣، ٣٨٤.

(٢) د / لاشين الغاياتي " المرجع السابق " ص ٢٠٦.

الفرع الثاني

التعويض

يعتبر التعويض جزاء المسؤولية بنوعها عقدية أو تقصيرية. وقد جعله المشرع جزاء على المسئول لإعادة التوازن الذي اختل نتيجة فعل المسئول وإحداث ضرراً بالمضرور كالمؤلف أو خلفه العام. وقد المشرع المصري كما ذهب البعض أن التعويض يجب ألا يجاوز قدر الضرر وألا يقل عنه وهذا هو قصر على بيانه من أن التعويض يكون لجبر الضرر جبراً متكافئاً لا يزيد عليه. وقد ذهب بعض العلماء إلى القول بالتعويض فقط ولم يقل بالتنفيذ العيني بل أنه على الرغم من عدم القول بذلك إلا أنه قد قسم التعويض إلى قسمين منها على التنفيذ العيني على أنه قسم من أقسام التعويض. وعلى أية حال فما يتبادر إلى الذهن هو أن حقوق المؤلف لا بد أن تكون مصونة وإذا وقع عليها اعتداء وجب إزالة هذا الاعتداء وبعد ذلك التعويض عما لحق المؤلف من ضرر فلا يتصور أن يحكم للمؤلف بتعويض والضرر مازال قائماً.

وهذا هو ما أورده المشرع المصري في عجز المادة ٢/١٧١ مدني "وبقدر التعويض بالنقد..... الخ"

وبطبيعة الحال فإن الذي يتولى تقديره هو القاضي عملاً بما جاء في المادة ١٧ مدني "يقدر القاضي مدى التعويض عن الضرر الذي لحق المضرور..... الخ".

وهذا التعويض النقدي في غالب الأمور أن يكون محدداً بمبلغ من المال. ويجوز أن يكون مقسماً أو إيراداً مرتباً إذا كانت هذه الطريقة هي أنسب الطرق لإزالة الضرر. ونفوه بداية إلى أنه في مجال حقوق المؤلف، فإن التعويض النقدي المقسط أو في صورة إيراد هو أنسب الطرق لجبر هذه الأضرار. فقد يكون مبلغ التعويض لو كان إجمالياً ما يكون فيه إرهاق للمدين ربما يصبح معسراً فلا يمكن استيفاءه منه.

والتعويض يختلف عن التنفيذ العيني فهناك أمور يصح فيها ويجوز إعادة الحال إلى ما كان عليه أما إذا استحال جبر الضرر الناجم عن الاعتداء على المصنف بطريق التنفيذ العيني فلا يكون أمام القاضي إلا أن يحكم بمبلغ من النقود على المتعدى كجزاء غير مباشر.

ومن الأمثلة التي يلجأ فيها القضاة إلى التعويض :-

حالة ما إذا انتشر المصنف محل الاعتداء وأصبح من غير المتيسر الحصول على النسخ المتداولة وإتلافها أو إضافة أجزاء إليها أو حذف أجزاء منها وكذلك حالة ما إذا أذيع المصنف وتم بثه بحيث لم يعد يجدي الحجز لإيقاف أو منع الاعتداء.

وتحديد مقدار التعويض الذي يدفعه المتعدى يختلف تبعاً للمعايير التي يضعها كل تشريع من تشريعات الملكية الفكرية :- فبعض التشريعات تحيل في تقدير التعويض إلى القواعد العامة والبعض الآخر ينص على تحديد مقدار التعويض على أساس مدى الضرر الذي أصاب المؤلف في ضوء وضعه الاجتماعي والثقافي ومدى تأثير الاعتداء على سمعته واعتباره^(١).

فالتعويض النقدي يتمثل في قيمة مالية تحكم بها المحكمة من جراء الاعتداء على حقوق المؤلف سواء كانت حقوق أدبية أو حقوق مالية.

المطلب الثاني .

الحماية الجنائية بحق المؤلف .

فنجد أن القانون قد حمى المؤلف بجانب الحماية المدنية المتمثلة في التنفيذ العيني والتعويض قد قرر بجانبها الحماية الجنائية والجريمة التي نص عليها القانون في هذه الحالة تسمى " جريمة التقليد " وقد جرم القانون أي صنف من الأصناف التي تشكل اعتداءً على حقوق المؤلف فقرر عقوبة لجريمة التقليد في القانون القديم تتمثل في الغرامة التي لا تقل عن عشرة

(١) د / عبد الرشيد مأمون، د / محمد سامي عبد الصادق " المرجع السابق " ص ٥١١،

جنيهاً ولا تزيد عن المائة وتقوم الجريمة المنصوص عليها في الحالات الآتية:-

(١) حالة نشر المصنف أو استغلاله أو إدخال تعديلات عليه دون إذن من المؤلف أو ممن يخلفه.

(٢) حالة بيع مصنف مقلد أو إدخال مصنفات منشورة في الخارج إلى داخل البلاد دون إذن المؤلف أو من يقوم مقامه على أن تكون هذه المصنفات مما تشملها حماية القانون.

(٣) حالة التقليد الذي يقع في مصر لمصنفات منشورة بالخارج وبيع هذه المصنفات أو تصديرها أو تولي شحنها إلى الخارج. هذا وقد نص القانون على تشديد العقوبة في حالة العود. كما أجاز للمحكمة أن تقضي بعقوبات تبعية أخرى كغلق المؤسسة التي استغلها المقلدون أو مصادرة جميع الأدوات المخصصة للنشر غير المشروع التي لا تصلح إلا لهذا النشر وكذلك مصادرة جميع النسخ المقلدة. كما يجوز للمحكمة أن تأمر بنشر الحكم في جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه^(١).

وقد عدل المشرع من العقوبات الواردة في القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ فنصت المادة ٤٧ المستبدلة بالقانون ٣٨ لسنة ١٩٩٢ على أنه يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية :-

أولاً :- من اعتدى على حق من حقوق المؤلف المنصوص عليها.

ثانياً :- من أدخل في مصر بقصد الاستغلال دون إذن المؤلف أو من يقوم مقامه مصنفاً منشوراً في الخارج مما تشملها الحماية التي تفرضها أحكام القانون.

ثالثاً :- من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو للإيجار مصنفًا مقلدًا مع عمله بتقليده.

(١) د/توفيق حسن فرج المرجع السابق ص ١٢٦، ١٢٧.

رابعاً :- من قلد في مصر مصنفاً منشوراً في الخارج أو باعه أو عرضه للبيع أو للتداول أو للإيجار أو صدره أو شحنه للخارج مع علم بتقليده وتعمد العقوبة بتعدد المصنفات محل الجريمة.

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس أو الغرامة والتي لا تزيد على خمسين ألف جنيه.

وفي جميع الأحوال تقضي المحكمة بمصادرة النسخ المقلدة والأدوات المستخدمة للتقليد وينشر ملخص الحكم الصادر بالإدانة في جريدة يومية أو أكثر على نفقة المحكوم عليه.

ويجوز للمحكمة عند الحكم بالإدانة أن تقضي بغلق المنشأة التي استغلها المقلدون أو شركائهم في ارتكاب أحد الأفعال المشار إليها مدة لا تزيد عن ستة أشهر^(١).

ثم فطن المشرع بعد ذلك إلى تشديد العقوبة لكي تكون رادعة لكل من تمسول له نفسه إلى اقتراف مثل هذه الجرائم فقد نص في القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ م في المادة ١٨١ على الآتي :-

" مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد في قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين. لكل من ارتكب أحد الأفعال الآتية :-

أولاً : بيع أو تأجير مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي محمى طبقاً لأحكام هذا القانون أو طرحه للتداول بأية صورة من الصور دون إذن كتابي مسبق من المؤلف أو صاحب الحق المجاور.

ثانياً :- تقليد مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي أو بيعه أو عرضه للبيع أو للتداول أو للإيجار مع العلم بتقليده.

ثالثاً : التقليد في الداخل لمصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي منشور في الخارج أو بيعه أو عرضه للبيع أو التداول أو للإيجار أو تصديره إلى الخارج مع العلم بتقليده.

(١) د / مصطفى عدوى، د / محمد محي الدين سليم، د / رضا العبد " المرجع السابق " ص ١٥٤، ١٥٥.

رابعاً : نشر مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي أو أداء محمي طبقاً لأحكام هذا القانون عبر أجهزة الحاسب الآلي أو شبكات الإنترنت أو شبكات المعلومات أو شبكات الاتصالات أو غيرها من الوسائل دون إذن كتابي مسبق من المؤلف أو صاحب الحق المجاور.

خامساً :- التصنيع أو التجميع أو الاستيراد بغرض البيع أو التأجير لأي جهاز أو وسيلة أو أداة مصممة أو معدة للتحايل على حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور كالتشفير أو غيره.

سادساً :- الإزالة أو التعطيل أو التعييب بسوء نية لأية حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور كالتشفير أو غيره.

سابعاً :- الاعتداء على أي حق أدبي أو مالي من حقوق المؤلف أو من الحقوق المجاورة المنصوص عليها في هذا القانون.

وتتعدد العقوبات بتعدد المصنفات أو التسجيلات الصوتية أو البرامج الإذاعية أو الأداءات محل الجريمة.

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه.

وفي جميع الأحوال تقضي المحكمة بمصادرة النسخ محل الجريمة أو المتحصلة منها وكذلك المعدات والأدوات المستخدمة في ارتكابها.

ويجوز للمحكمة عند الحكم بالإدانة أن تقضي بغلق المنشأة التي استغلها المحكوم عليه في ارتكاب الجريمة مدة لا تزيد عن سنة أشهر ويكون الغلق وجوبياً في حالة العود في الجرائم المنصوص عليها في البندين (ثانياً وثالثاً) من هذه المادة.

وتقضي المحكمة بنشر ملخص الحكم الصادر بالإدانة في جريدة يومية أو أكثر على نفقة المحكوم عليه.

يمكن القول بأن المشرع قد أصاب حينما قرر جزاء جنائياً حال الاعتداء على حقوق المؤلف الأدبية أو المالية وعلى الحقوق المجاورة إلا أنه لم يكن موفقاً حينما لم يحدد قواعد انطباق هذا الجزاء حال ارتكاب الجريمة من قبل

أحد الأشخاص المعنوية، خصوصاً وإن الإستثمار في هذه المجالات يتطلب إمكانيات مالية وتقنية كبيرة جداً مما لا يملكها في الغالب إلا الشركات الضخمة التي تتمتع بالشخصية المعنوية ولا يمكن أن تقرر أن الجزء هنا يمكن أن يقتصر على غلق المنشأة فهذا مما يتطلب النص الصريح خصوصاً وأنه لا يمكن إعمال القياس في المسائل الجنائية كما أن الشركة قد تمتلك فروعاً كثيرة سواء في مصر أو في الخارج مما لا يجدي معه جزاء الغلق. وما الحل إذا تم إغلاق أحد الفروع في مصر لارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها ثم عادت الشركة إلى ارتكاب الجريمة في فرع آخر؟ :- هل ستطبق قواعد العود؟ وكيف يكون ذلك؟ الأمر بلا شك يتطلب تدخلاً تشريعياً لتحديد القواعد الواجبة التطبيق في حالة ارتكاب الجريمة بواسطة الشخص المعنوي لأن الأمر لا يرتبط بالشخص المعنوي بقدر ما يرتبط بالأشخاص الطبيعيين القائمين على إرادة الشخص المعنوي ويتصرفون باسمه ويعملون لحسابه^(١).

ويتضح من هذا النص أن المشرع لم يقتصر على الطريق المدني في حماية حق المؤلف بل فتح أيضاً الطريق الجنائي وأصبحت الأفعال الواردة بالمادة ١٨١ من القانون جنح يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ولم يشترط القانون في هذه الجرائم قصداً جنائياً خاصاً وإنما يجب توافر القصد الجنائي العام^(٢).

فالمشرع حمى المؤلف وحقوقه من جراء الاعتداء والانتهاك على مؤلفاته وجعل لها حصيلاً منيعاً ولم يخترق هذا الحصن يستوجب العقوبة المقررة قانوناً ولعل ذلك فطن وذكاء من المشرع أن غلظ العقوبة عن سابقتها في القانون المدني السابق وجعل عقوبة ذلك الحبس والغرامة.

(١) د / رجب محمود طلحي " المرجع السابق " ص ١٥٨، ١٥٩.

(٢) د / عبد الرزاق السنهوري المرجع السابق ص ٣٨٥، ٣٨٦.

فنجد أن العقوبات التي شرعها المشرع من جراء الاعتداء على حقوق المؤلف الأدبية والمالية قد تنوعت إلى عقوبات أصلية وعقوبات تبعية. لذا سأقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين:-

الفرع الأول.

العقوبات الأصلية

تتمثل العقوبات الأصلية في الحبس والغرامة وهنا ما نص عليه المشرع في المادة سالفه البيان " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وغرامة لا تقل عن خمس آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.... "

لما كان الفعل المؤثم طبقاً لمبدأ الشريعة الجنائية لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، فقد جرم الفعل بأنه اعتداء على حق المؤلف وحدد له صور يتم بها النموذج الإجرامي للفعل. وجعل جزاء هذا الفعل عقوبة الحبس في حد أدنى لا يقل عن شهر وغرامة في حد أدنى خمسة آلاف جنيه لا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين^(١).

وفي خصوص العقوبات الأصلية لا يفوتنا أن نشير لما قد أثير من جدل حول تحديد الحدين الأدنى والأقصى للغرامة المقررة قانوناً والتي يحكم بها القضاء على المعتدى على حقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة له حيث تسار جدل كبير بين أعضاء مجلس الشعب المصري خلال مناقشات المجلس المنعقدة على هامش تعديل بعض أحكام قانون حماية حق المؤلف القديم رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بموجب التعديل بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ فقد ذهب بعض أعضاء المجلس إلى أن قيمة الغرامة بعد زيادتها أصبحت تتناسب فعلياً مع التغييرات التي طرأت على المجتمع المصري في حين على العكس من ذلك رأى البعض الآخر أن قيمة الغرامة بعد تعديلها تظل ضئيلة على أساس أنها لا تغطي على حد تعبيرهم حالة ما إذا سرق المعتدى حقوق مؤلف بما يعدل مليون جنيه أو

(١) د / سعيد سعد عبد السلام " الحماية القانونية المرجع السابق ص ٢٣٣، ٢٣٤.

أكثر، ولذلك اقترح أنصار هذا الرأي ألا تقل الغرامة عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مليون جنيه وقد أحسنت الأستاذة الدكتورة فوزية عبد الستار رئيس اللجنة التشريعية بالمجلس في ذلك الوقت الرد على هذا الرأي الأخير بالتأكيد على أهمية التمييز بين الغرامة كمقوبة جنائية والتعويض كجزاء مدني فتوقيع الغرامة لا يمنع المؤلف المعتدى عليه من أن يطالب بالتعويض عن المليون جنيه التي خسرها من جراء الاعتداء، إذن ليس هناك إهدار لحقوقه^(١).

فالمشرع في العقوبات الأصلية حدد حدود دنيا للحبس والغرامة. ولم يجعل حداً أقصى للحبس لأن القاعدة العامة في القانون العقابي أن الحد الأقصى للحبس لا يزيد على ثلاث سنوات. فلا داع للنص عليه كما هو الحال في حالة الغرامة بوضع حد أقصى لأنها لا حدود لها. ثم خول المشرع القاضي سلطة جوازيه عملاً بالمادة ٥٥، ٥٦ عقوبات وفي توقيع العقوبتين أو إحداها. ولكن المشرع إيماناً منه في مواجهه انحراف المعتدين على حقوق المؤلف استدرك الأمر وشدد العقاب في حالة العود. فسلب من القاضي السلطة التقديرية في توقيع عقوبة الحبس أو الغرامة، بل شدد الحبس في رفع الحد الأدبي للمدة وهي لا تقل عن ثلاثة أشهر بدلاً من أن كانت شهراً ورفع كذلك الحد الأدنى للغرامة وجعله عشرة آلاف جنيه بعد أن كان خمسة آلاف جنيه ورفع الحد الأقصى إلى خمسين ألف جنيه بعد أن كان عشرة آلاف جنيه^(٢).

فنجد أن العقوبات الأصلية تتمثل في عقوبتي الحبس والغرامة المنوط بهما نظراً لأن الإعتداء على حقوق المؤلف لا بد أن يحاط بسور وحسن منيع وكل شخص تسول له نفسه الاعتداء على هذه الحقوق عندما يعلم أن جراء اعتدائه سيعاقب عما اقترفت يده بالحبس والغرامة فإنه سيفكر مراراً وتكراراً قبل أن يقدم على الإعتداء على هذه الحقوق ولعل الحبس في حده الأقصى المشار عنه في القانون العقابي الذي لا يزيد عن ثلاث سنوات ليجد ردعاً كبيراً لكل من تسول له نفسه اقتراف هذا الفعل

(١) د/ عبد الرشيد مأمون، د/ محمد سامي عبد الصادق " المرجع السابق " ص ٥٢٤،

٥٢٥.

(٢) د/ سعيد سعد عبد السلام الحماية القانونية المرجع السابق ص ٢٣٤.

بل أنني أجد أن عقوبة الحبس تعد رادعة عن عقوبة الغرامة لأن الغرامة تكون مالا بخلاف الحبس فإنه يُعد تقييداً للحرية وهو أردع من الغرامة.

الفرع الثاني

العقوبة التبعية

ف نجد أنه إلى جانب العقوبات الأصلية سالفة الذكر من الحبس والغرامة الموضحة سابقا فقد أفرضت المادة ١٨١ الفقرات الثلاث الأخيرة لبيان العقوبات التبعية التي يحكم بها القضاء على المحكوم عليه في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والتي تمثلت فيما يلي:-

أولاً :- وجوب الحكم بمصادرة النسخ محل الجريمة أو المتحصله منها وكذلك المعدات والأدوات المستخدمة في ارتكابها.

ثانياً :- جواز الحكم بغلق المنشأة التي استغلها المحكوم عليه في ارتكاب الجريمة مدة لا تزيد على ستة أشهر في حين يكون الغلق وجوبياً في حالة العود للجرائم المنصوص عليها في البندين ثانياً وثالثاً وهما المتعلقان بجريمة التقليد للمصنفات المنشورة في داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها.

ثالثاً :- الحكم بنشر ملخص الحكم الصادر بالإدانة على نفقة المحكوم عليه في جريدة أو أكثر من الجرائد اليومية حسبما ترى المحكمة في ضوء السلطة التقديرية المتاحة لها^(١).

ف نجد أن رغبة من المشرع في حماية الإنتاج الفكري وتشجيع المبدعين وحفاظاً على التراث الثقافي واجه بكل حزم وشده هؤلاء المعتدين على حقوق المؤلف. فنجد أن فرض عقاب صارم من الناحية الجنائية قرن ذلك بعقوبة وجوبية على المحكمة عند نظر الموضوع وأخرى جوازية فأما عن العقوبة التكميلية الوجوبية وهي :- المصادرة للمصنف المعتدى عليه والمعدات

(١) د/ عبد الرشيد مأمون، د/ محمد سامي عبد الصادق " المرجع السابق " ص ٥٢٥، ٥٢٦.

والآلات المستخدمة في الجريمة نجد أن المشرع تناولها في النص سالف الذكر:- "..... وفى جميع الأحوال يحكم بالمصادرة....." الخ النص ففي كل حالة يحكم فيها بالإدانة أو البراءة يتم الحكم بالمصادرة لأن صياغة النص بعبارة " وفى جميع الأحوال " وهى عقوبة تكميلية وجوبية بنص القانون. وتأتى عقوبة تكميلية وجوبية أخرى خاصة بحالة حكم الإدانة فقط وهى نشر ملخص الحكم بالإدانة في جريدة يومية أو أكثر على نفقة المحكوم عليه وبرر البعض عقوبة النشر التكميلية هنا أنها بمثابة تعويض عيني فمن خلال النشر في الصحف يتم معرفة العامة بالمجرمين والاحتراز منهم وكشف حيلهم بالاعتداء على حقوق الغير وسلبها دون وجه حق. وتأتى عقوبة الغلق الوجوبية كعقوبة تكميلية في حالة العود لارتكاب إحدى صورتي التجريم الواردتين في البندين ثانياً وثالثاً. وهى جريمة تقليد المصنفات مع العلم بذلك وتبقى العقوبة التكميلية الجوازية وهى الغلق عند الحكم بالإدانة للمنشأة التي استخدمها المعتدى في ارتكاب الفعل الضار بالمؤلف أو خلفه العام أو صاحب الحقوق المجاورة لها.

ولكن المشرع أراد ألا يكون الغلق مؤبداً فحدده بمدة لا تزيد على ستة أشهر. ومما هو جدير بالذكر أن الحكم الصادر بالإدانة أو البراءة لم يشتمل على العقوبات التبعية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله مما يجعله باطلاً^(١).

كما تنص المادة ١٨٤ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية على ما يأتى :-

" يلتزم ناشرو وطابعو ومنتجو المصنفات والتسجيلات الصوتية والأدوات المسجلة والبرامج الإذاعية بالتضامن فيما بينهم بإيداع نسخة منها أو أكثر بما لا يتجاوز عشرة ويصدر الوزير المختص قراراً بتحديد

(١) د/ سعيد سعد عبد السلام " المرجع السابق " ص ٢٣٥، ٢٣٦

عدد النسخ أو نظائرها البديلة مراعيًا طبيعة كل مصنف وكذلك الجهة التي يتم فيها الإيداع. ولا يترتب على عدم الإيداع المساس بحقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة المنصوص عليها في هذا القانون.

ويعاقب الناشر والطابع والمنتج عند مخالفة أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه عن كل مصنف أمر تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي وذلك دون الإخلال بالالتزام بالإيداع. وتعفى من الإيداع المصنفات المنشورة في الصحف والمجلات والدوريات إلا إذا نشر المصنف منفردًا ويتضح من هذا النص أن إيداع نسخة أو أكثر بما لا يجاوز عشرة من المصنف والتسجيل الصوتي والأداء المسجل والبرنامج الإذاعي واجبة على الناشر والطابع والمنتج بالتضامن فيما بينهم.

ويصدر الوزير المختص قرارًا بتحديد عدد النسخ أو نظائرها البديلة مراعيًا طبيعة كل مصنف وكذلك الجهة التي يتم فيها الإيداع. ولا يترتب على عدم الإيداع أي إخلال بحقوق المؤلف وإنما يعاقب الناشر والطابع والمنتج بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه عن كل مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي وذلك دون الإخلال بالالتزام بالإيداع. وإذا نشرت مصنفات في صحف ومجلات دورية فتعفى من الإيداع إلا إذا نشر المصنف منفردًا. والقصد من الإيداع تمكين الدولة من مراقبة ما ينشر أو يذاع من مؤلفات أدبية أو فنية أو موسيقية.

ويقتصر الإيداع على المصنفات التي تستخرج منها عدة نسخ عن طريق الطبع أو التسجيل أو أية وسيلة أخرى مشابهة ومن ثم فمن غير المقبول تكليف من قام بصنع تمثال بأن يودع نموذجًا منه وقد أعفيت المصنفات المنشورة في الجرائد والمجلات من واجب الإيداع فإذا نشرت هذه المصنفات مستقلة وجب الإيداع. وتنص المادة ١٦٨ من القانون على أنه يجوز لأي شخص الحصول من الوزارة المختصة على شهادة إيداع لمصنف أو أداء مسجل أو تسجيل

صوتي أو برنامج إذاعي مودع وذلك مقابل رسم تحدده اللائحة التنفيذية بما لا يجاوز ألف جنيه عن كل شهادة^(١).

فنجد أن العقوبة التبعية تتمثل في المصادرة لأي شيء تم به انتهاكات حقوق المؤلف من كتب أو اسطوانات أو أشرطة أو غير ذلك وهذه نتيجة منطقية بجانب العقوبة الأصلية المشار إليها بالحبس والغرامة.

(١) د/ السنهوري " المرجع السابق " ص ٣٨٧.

الفصل الثاني

حقوق المؤلف في الشريعة الإسلامية

تمهيد وتقسيم:-

لقد أرسى الشريعة الإسلامية حقوقاً للمجتمع ككل وذلك للمحافظة على الاستقرار داخل المجتمع الإسلامي . قامت بصون أهل الذمة وأموالهم وحقوقهم قبل صيانتها للمسلمين وقد كانت مقولة عمر بن الخطاب رضي الله عنه " أنهم يدفعون الجزية لنذب عنهم لا ليذبوا عنا " فقد صانعت الشريعة الإسلامية حقوقهم وحقوق المسلمين على حد سواء فالشريعة الغراء قامت بحماية المسلمين وحقوق المسلمين ولا يخفى عن بالنا أن الحقوق الذهنية جزء من الكل الذي قامت بحمايته الشريعة الإسلامية .

ف نجد أن الشريعة الإسلامية جاءت بتقرير وصيانة الحقوق المشروعة وأمرت بوجود احترام هذه الحقوق ولعل حماية الشريعة للحق لا يحتاج إلى نص خاص وعلى ضوء ذلك حقوق المؤلف مشمولة بحماية الشريعة الإسلامية ولو لم يوجد ويرد نص خاص بذلك^(١) .

والشريعة الإسلامية شملت الحماية لحقوق المؤلف حتى بعد وفاته والعدل على ذلك قول الرسول، " صلى الله عليه وسلم " " إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث صدقه جاريه أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له^(٢) .

فالعلم باقي حتى بعد وفاة صاحبه وله أجره وثوابه عند ربه عز وجل فيجازيه عن علمه وعمله : فمن يعمل مثقال ذره خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره^(٣) .

وإذا تأملنا موقف الشريعة الغراء فنجدتها تشيد بعملية التأليف والتضبيب في مظهرها المتمثل في القراءة والكتابة ولعل المثل الواضح الجلي على

(١) د / حسن حسين البراوي المرجع السابق ص ٧٥ .

(٢) صحيح مسلم و الترمذي في كتاب الأحكام والثاني في كتاب الوصايا .

(٣) سورة الزلزلة آية ٤ .

ذلك العناية الفائقة التي تجسدت في أول ما نزل من كتاب ربنا العزيز قوله تعالى :- " اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق . اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم " (١) .

ولم يكتف الخطاب الإسلامي بالقراءة والحث عليها بل انه عظم من شأن القلم الذي هو وسيلة الكتابة وبه يحفظ الإنسان الرصيد الكامن في ذهنه فأقسم به والقسم في البيان القرآني لا يكون إلا بما هو جليل القدر عظيم الشأن حقيقة أن ينوه إليه وان يدل عليه لأن فيه مصلحة الدين والدنيا . وقد تبع هذا التوجيه الإسلامي أن إحتفي الناظمون والشعراء بفن الكتابة والتسطير واتجهوا بعنايتهم إلى سموها ورفع شأنها فسجل بعض الشعراء ذلك في مقتطفاتهم فقد أنشد أحدهم قائلاً :-

لمحبرة تجالسني نهاري	أحب إلى من أنس الصديق
ورزمة كاغد في البيت عندي	أحب إلى من عدل الرقيق
ولطمه عالم في الخد مني	ألذ إلى من شرب الرحيق
وأنشد آخر قائلاً :-	

نعم المؤنس والجليس كتاب	تخلو به إن ملك الأصحاب
لا مفشيا سرا ولا متكبرا	وتفاد منه حكمه وصاب (٢)

ف نجد اهتمام العلماء البالغ بالعلم والعلماء حتى أن أحدهم أن يلطم الشخص من عالم أحب إليه من شرب الرحيق أي العسل .

فالشريعة الغراء اهتمت اهتماماً بالغاً بحقوق المؤلف وهذا ما ظهر لنا من قول الشاعر وقول العلماء عامه . وللوقوف على أهمية العلم واهتمام الشريعة الإسلامية لحقوق المؤلف سوف استعين بالله واقسم هذا الفصل إلى مبحثين :-

المبحث الأول :- الحقوق الأدبية والحق المالي للمؤلف

(١) سورة العلق ١ : ٥ -
(٢) د/ محمد الشحات الجندي حماية حق المؤلف من منظور إسلامي مجلة روح القوانين ص ٢٠ صاب يعني المطر.

المبحث الثاني :- حماية الشريعة الإسلامية للمؤلف وحقوقه

المبحث الأول ..

الحقوق الأدبية والعق المالي للمؤلف .

تمهيد وتقسيم:-

فنجد أن حقوق المؤلف تنقسم إلى قسمين القسم الأول : الحقوق الأدبية المتمثلة في حق المؤلف في نسبة المصنف إليه وكذلك حقه في سحب مصنفه من التداول والتعديل والتغيير له وحده دون غيره والحقوق الأدبية حقوق غير مالية لأن معانيها أكبر واسمي من أن تكون محلاً للتعامل بالمال وإن المقصود منها ليس هو المال أصلاً بل حفظ معناها في حياة الناس. ويقول ابن قدامة رحمه الله^(١).

والحقوق على ضربين:-

أحدهما : ما هو حق الآدمي والثاني: ما هو حق لله تعالى

وحق الآدمي ينقسم إلى قسمين :-

أحدهما : ما هو مال أو المقصود منه المال وهو محل المطلب الثاني في هذا المبحث.

والثاني: ما ليس بمال ولا المقصود منه المال "كحد القذف والحقوق الذميمة وغيرها.

فإنني سأقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين :-

المطلب الأول : الحقوق الأدبية للمؤلف

المطلب الثاني : الحق المالي للمؤلف

(٢) د / عبد الله ميربك النجار الضرر الأدبي ومدى ضمانته في الفقه الإسلامي والقانون دراسة مقارنها ص ٥٤ والمغني لابن قدامة مجلد ٩ ص ٢٣٧ .

المطلب الأول

الحقوق الأدبية للمؤلف

لقد أكد فقهاء الشريعة الإسلامية على أهمية الابتكار بالنسبة للمؤلف باعتباره ذلك شرطاً أساسياً للإبداع والخلق الذهني الذي يجب توافره في العالم المبدع ولعل المثل الواضح على ذلك ما ورد في مقدمه ابن رشد من اشتراطه في العالم خمسة شروط^(١).

هي "الذهن الناقب، الشهوة الباعثة، العمر الطويل، الحدة، الأستاذية" وهي إن نظرنا إليها وجدنا أغلبها ضرورياً ولا يتوافر الإبداع والخلق الذهني للعالم أو المؤلف بدونها.

وقد أكد ابن المقفع على إدراك العرب الأقدمين لأهم خصائص التأليف التي تتمثل في الابتكار أو الإبداع الذهني وأشار إلى ضرورة لجوء المؤلف إلى اختراع المعاني الابتكار للأمور المحدثّة التي لم يقع مثلها أو لم يسبق سابق إلى كتابتها.

وإذا تأملنا الشريعة الإسلامية نجدتها ترغّب وتحث على العلم والانفتاح به وتتنظر إلى المؤلف نظرة تقدير وإجلال على ما يقول وما يبدع فتطلق عليه لفظ العالم حيث ورد تمجيده والإكبار من شأنه في كثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة فقال سبحانه وتعالى :-

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات"^(٢).

وقال عز وجل "إنما يخشى الله من عباده العلماء"^(٣).

كما أوجبت الشريعة الإسلامية على الناس التعلم والانفتاح بالعلم فقد جاء في الحديث الشريف "من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة"

وقوله "صلي الله عليه وسلم" اللهم ارزقني علماً نافعاً

(١) مقدمه ابن رشد الجزء الأول والثاني ص ٣١.

(٢) سورة المجادلة الآية ١١.

(٣) سورة فاطر الآية ٢٨.

وقوله صلى الله عليه وسلم " إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث :- صدقة جارية، وعلم ينتفع به، وولد صالح يدعو له " وهذه الأحاديث النبوية الشريفة صريحة الدلالة في الحث على التعلم وعلى أن العلم مصدر الإنتفاع وأنه يبقى أثراً خالداً بعد وفاة المؤلف لكي تنتفع به الأمة في الأزمان والعصور التالية وبه تزداد حسنات صاحبه وترتفع درجاته بعد موته^(١).

وإذا تأملنا الحقوق الأدبية على مجملها نجدها حقوق لا تقوم بماله بل هي أعلى مكانه من المال وإذا وقع اعتداء أو ضرر على الحقوق الأدبية لا بد من رفعه والتعويض الرادع الذي يجعل المعتدى يفكر مراراً وتكراراً قبل اقترافه الجرم المتمثل في الإعتداء على حق مؤلف ونسب مؤلفه هذا إليه.

فالشريعة الإسلامية اهتمت اهتماماً بالغاً بالمؤلف ورهبت من الإعتداء على حقوق المؤلف فكما قلت للمؤلف وحده حق التعديل والتحوير والتغيير كما له وحده حق نسبه المصنف إليه وحده وحق سحب مصنفه من التداول كما له وحده حق إتاحة مصنفه للجمهور.

ولكن سرقة المصنفات ليست بالشيء الغريب فالسرقة بصفة عامة معروفة ومجرمة قانوناً وفي الشريعة الإسلامية قال تعالى " والمساوق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبت نكالا من الله والله عزيز حكيم "^(٢)

وأياً ما كانت نسبة السرقة إلى المؤلفين مع اختلاف أزمائهم ورفعها مكانتهم فإن ذلك لا يمنع من تحليل أركان تلك الجريمة ليستبين أمرها ويمكن حساب من يتورط فيها من الذين تسول لهم أنفسهم اقتراف جرمها.

وهذه الأركان تتمثل في أمرين :-^(٣)

أولهما: إهدار مبدأ الأمانة العلمية من خلال عدم نسبة العلم لقائله.

فكما ذكرت للمؤلف وحده حق نسبة العلم إليه فهو وحده المهيمن على ما كتب وما دون وله وحده سلطة التغيير والتحوير والتعديل. ويبدو أن العلماء

(١) د / نواف كنعان المرجع السابق ص ٢١، ٢٢.

(٢) سورة المائدة الآية ٣٨.

(٣) د / عبد الله النجار نطاق الخطأ وتطبيقات في مجال انتحال المؤلفات ص ٧٦ وما بعدها.

متفقون على ذلك فالذي يحرف كتاباً ينسبه إلى نفسه وهذا لن يأتي إلا إذا أهمل اسم مؤلفه وتجاهله.

وهذا لا يدع مجالاً للشك في اتفاق العلماء على ذلك. ويدل على ذلك ما ذكره السيوطي في رسالته " فما كان من هذا العديم الذوق إلا أنه نبذ الأمانة وراء ظهره وخان، وأشار على عدة كتب لنا أقمنا في جمعها سنين وتتبّعنا فيها الأصول القديمة وما أنا على ذلك بضنين وعمد إلى كتابي " المعجزات والخصائص " المطول والمختصر فسرق جميع ما فيها بعباراتي التي يعرفها أولو البصر وزاد على السرقة فنسبها إلى نفسه ظلماً وعدواناً وما اقتصر ".
ثانيهما : السطو على مجهود المصنف.

فإنه يعتدي على ما بذله المؤلف من مجهود يتمثل في الرجوع إلى المصادر المتعددة والكتب المختلفة مما أشار إليه في ثانياً مصنفه فإذا استساغ شخص مثل هذا النوع من الانتحال فإنه بعد منتحلاً لو نقل النصوص المأخوذة كمصادر للبحث عن المصنف المسطو عليه وتسبها لنفسه كما لو كان هو الذي قد رجع إليها وتجشم الصعاب في الوصول لأماكنها.

فالشرعية الغراء في هذا المضمار قد سمت الإخلال بنسبة المصنف لغير قائلة سرقة وكذلك السطو على مجهود المصنف مما يعنى معرفة الشريعة الإسلامية لمثل هذا النوع من الحقوق.

فقد يري الفقهاء أن الحقوق الذهنية عامه وحقوق المؤلف خاصة من الأمور المستحدثة^(١).

ف نجد المكتبة الإسلامية تخلو من تعريف لهذا الحق الأدبي بيد أن الفقهاء يرون أنه على الرغم من عدم وجود كتابات مباشرة للحق الأدبي في الفقه الإسلامي إلا أن الشريعة الغراء تعرف بعض مظاهر الحق الأدبي فعلى سبيل المثال : وجوب إسناد العلم لصاحبه وهذا ما يعرف بالإسناد في الشريعة

(١) د/ عبد الله مبروك النجار الحماية المقررة لحقوق المؤلفين الأدبية في الفقه الإسلامي مقارناً بالقانون ص ٢٨ وما بعدها.

الإسلامية وكذلك وجوب احترام آثار السابقين العلمية وعدم الاعتداء على إنتاج الغير ونسبته إلى النفس زيفاً وبهتاً فيما يعرف بالمسرفات الأدبية.

ولعل المثل الواضح على قاعدة الإسناد في الشريعة الإسلامية قوله "صلي الله عليه وسلم" "من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" فهذا دليلاً على أهمية الإسناد وضرورته وليس الإسناد قاصراً على الأحاديث النبوية فقط بل هو قاعدة عامة في الفقه الإسلامي يتضح ذلك من الشروط التي كان الفقهاء يشترطونها في المفتي حيث جاء في كتاب أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح ما نصه "لا يجوز لمن كانت فقياه نقلاً لمذهب إمامه إذا اعتمد في نقله على الكتب أن يعتمد إلا على كتاب موثوق بصحته وجاز ذلك كما جاز اعتماد الراوي على كتابه واعتماد المستفتي على ما يكتبه المفتي ويحصل له الثقة بما يجبره في نسخه غير موثوق بصحتها بأن يجده في فسخ عدة من أمثالها وقد تحصل له الثقة بما يجبره في النسخة غير الموثوق بها بأن يراه كلاماً منتظماً وهو خبير فطن لا يخفي عليه في الغالب مواقع الإسقاط والتغيير وإذا لم يجبره إلا في موضع لم يثق بصحته نظر :-

فإن وجده موافقاً لأصول المذهب وهو أهل لتخريج مثله على المذهب لو لم يجده منقولاً فله أن يفتي به فإن أراد أن يحكيه عن إمامه فلا يقل : قال الشافعي مثلاً كذا وكذا وليقل وجدت عن الشافعي كذا وكذا أو بلغني عنه أو ما أشبه هذا من العبارات.

وأما إذا لم يكن أهلاً لتخريج مثله فلا يجوز له ذلك فيه وليس له أن يذكره بلفظ جازم مطلق. فإن سبيل مثله النقل المحض ولم يحصل له فيه ما يجوز له مثل ذلك ويجوز له أن يذكره في غير مقام الفتوى موضعاً بحاله فيه فيقول : وجدت في نسخه من الكتاب الفلاني أو من كتاب فلان لا أعرف صاحبها أو وجدت عن فلان كذا وكذا أو بلغني عنه كذا وكذا وما ضاهي ذلك

من العبارات والله أعلم^(١).

فالشريعة الإسلامية كما ذكرت شرعت لحماية البشرية جمعاء، وإنني سأتناول هذه الحماية في مطلب مستقل ولكنني أود أن أقول أن الشريعة الإسلامية لم تعرف الحق الأدبي وإنما نصت على مضمون ذلك الحق الأدبي أو أن شئت قلت الحقوق الأدبية فأهمية الإبداع الفكري تبدو في أنها تحفظ لكل مؤلف ثمرته على إبداعه ولعل ذلك بمثابة سجل رسمي لتاريخ نشر المؤلف ونسبته إلى صاحبه وهو الأمر الذي من شأنه مكافحة عملية السرقة والتزوير ويكفل في ذات الوقت لأكثر عدد من الناس الإطلاع على المصنفات والاستفادة منها لأن ذلك فيه ثراء للأمة العربية والإسلامية على السواء دون المساس بحقوق المؤلف الأخرى ولعل ذلك واضح في القانون الوضعي بأن يلزمه بوضع بعض النسخ في المكتبات العامة التي تفتح أبوابها لجمهور القراء على ثمرات المطابع.

وتجدر الإشارة إلى أن النهضة الفكرية الإسلامية في عصر الحضارة الإسلامية أثرت التراث الإنساني وأسفرت عن طفرة هائلة من الإبداعات سواء كانت إبداعات أدبية أو فنية في كل المجالات الأمر الذي خلف ثروة فكرية وقت أن كانت أوربا تعيش صفة التعمر الفكري والغيوبة العقلية وقد كان من أثر هذه النهضة الفكرة الإسلامية أن ابتكر المسلمون نظام التخليد. فقد ذكر ياقوت أثناء حديثه عن أحمد بن خيران الكاتب سلم أبي المنصور الشيرازي رسول ابن النجار إلى مصر من بغداد جزأين من شعره ورسائله واستصحبها إلى بغداد ليعرضها إلى الشريف المرتضى أبي القاسم على مكتبته دار العلم وغيره ممن يأنس به من رؤساء البلد ويستشير في تخليدها دار العلم آنذاك لينفذ بقية الديوان والرسائل إن علم أن ما أنقذه منها قد ارتضى واستجيد " .

(١) د / حسن حسين البراوى . المرجع السابق ص ٧٦، ٧٧ وآداب المفتى والمستفتى للإمام الحافظ المحدث أبي عمر و عثمان بن عبد الرحمن دراسة وتحقيق د/ موفق عبد الله عبد الله عبد القادر مكتبة العلم والحكمة عالم الكتب ١٩٨٦ ص ١١٥ وما بعدها .

وبذلك الأجراء الذي سبق به المسلمون غيرهم تبين أن السلطة الإسلامية قد فطنت إلى مخاطر السرقات الأدبية فقامت بواجبها نحو محاولة سد هذا الباب الخطر بتدابير تنظيمية تشجع الإبداع والابتكار عن طريق فحص العمل المقدم إلى دار العلم وتقرير قبوله قبل تخليده أو إيداعه فيها وهو أمر مفقود في نظام الإبداع الحالي كما أنه " أي التخليد " يحمي حقوق المؤلفين على مؤلفاتهم من حيث نسبة العمل إلى مصنفه بالإضافة إلى أنه يمكن العامة وطلاب العلم من الإطلاع والاستفادة من الأعمال الفكرية في شتى أنواع العلوم والمعارف والفنون الإيمانية^(١).

وقد عرف علماء المسلمين النسخ كوسيلة وحيدة لإبراز مؤلفاتهم تخطه أيديهم على الورق فقد كان العالم " المؤلف " بعد أن يبذل جهداً في التفكير والكتابة وإعداد العداد والورق يقوم باستنساخ كتابه لإبرازه ونشره.

وقد عرف الكثير من علماء المسلمين في القرن الثالث للهجرة الذين اشتهروا بالنسخ والذين حفلت كتب التراجم بذكرهم وامتداح أصحاب الخط الجميل منهم حتى أن بعض الصحابة رضي الله عنهم اشتهروا بكتابة المصاحف. فقد كان مالك بن دينار من أعيان كتبة المصاحف.

كما كان الكثير من العلماء والأدباء يحترفون النسخ ويمتهنون الوراقة والكتابة التي كانت تقوم على استنساخ الكتب وتصحيحها حتى لا يقع فيها تحريف وكذلك تجليدها والاتجار بها ومن أبرزهم ابن النديم حيث مكنتاه الوراقة والكتابة من سعة الإطلاع على النمط الموجود في كتابة " الفهرست " ^(٢).

ويري الفقهاء أن نسبة القول إلى صاحبة أو ما يقال عنه قاعدة الإسناد المنوه عنها سابقاً يقابلها في القانون الوضعي كما أشرت في الفصل الأول بحق الأبوة بل إن الإسناد يستمر بعد وفاة المؤلف كما يستمر الحق في الأبوة بعد وفاة المؤلف كما أشرت عن الحقوق في القانون الوضعي عملاً بحديث

(١) د / محمد الشحات الجندي المرجع السابق ص ٢٥ ، ٢٦

(٢) د / نواف كنعان المرجع السابق ص ٢٢ ، ٢٣

المصطفى صلوات ربي وتسليماته عليه حديث الإسناد السابق " إذا مات بنى آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له " (صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم).

فالإسناد سمة عملية بارزة من سمات العلوم العربية الإسلامية وتقليد من تقاليد الرواية^(١).

ولعل نسبة المصنف إلى مؤلفه يعتبر مظهراً من مظاهر الحق الأدبي للمؤلف في الفقه الإسلامي حيث تقوم عليه دعائم المكانة الأدبية التي يتمتع بها العالم في مجتمعه وبين أهله وذويه كما أن تلك النسبة من أهم عوامل الثقة في الكتاب بما يطمئن في الأخذ عنه والاستفادة منه، ويقابل هذا الحق ما يسمى بالأبوة في القانون الوضعي كما ذكرت. وهذا ما دفع الفقهاء إلى الحث على ضرورة الإسناد بل والأكثر من ذلك جعلوه أمراً لازماً لقبول الفتوى في بعض الحالات منها ما نقله ابن فرحون عن ابن الصلاح : أنه لا يجوز لمن كانت فتواه نقلاً لمذهب إمامه إذا اعتمد في نقله على كتب أن يعتمد الأعلى كتاب موثوق بصحته ويجوز اعتماد الراوي على كتابه واعتماد المستفتى على ما يكتبه المفتى.

ولعل ما ذكر ينطوي على تحديد لمفهوم الإضافة العلمية في النقل عن العلماء وهذه الأمانة من أهم مظاهرها ذكر المسألة منسوبة لمن قال بها ممن سبق المفتى.

ومثله من سبق في التأليف والكتابة في موضع معين وذكر المسألة منسوبة لصاحبها.

إذا كان موثقاً منه بأن كان الكتاب باسم مؤلف أي معروف مؤلف فحينئذ ينسب العلم إليه. وقد يكون في حكم الموثوق به كاشتغال القول بالمسألة لعالم معين حيث يجوز لمن يأخذ عنه أن ينسبها إليه^(٢).

(١) حسن حسين البراوي المرجع السابق ص ٧٨.

(٢) د/ عبد الله مبروك النجار . الحماية المقررة المرجع السابق ص ٨٥ ، ٨٦.

فنجذ أن المؤلف وحده حق نسبة المؤلف إليه فالتعدي على حق المؤلف لا يقتصر على سرقة عبارته فحسب ولكنه يشمل مع السطو على العبارة السطو على مجهود المؤلف إذا نسب الممارق لنفسه نقل الحواشي والمراجع من المسروق.

فالسرقة قد تكون شاملة وكاملة حين تتسلط على المصنف كلية وقد تكون جزئية حين يتعرف السارق في المصنف الميسروق فيقطع منه لجزءا ينسبها لنفسه على نحو ما قيل من أن الخطيب البغدادي قد استفاء من كتب الصوري التي بدأ بها ولم يتمها فأكملها الخطيب ونسبها كلية إلى نفسه فان صح هذا الاتهام وما نظن أنه بصحيح يكون الاتهام منصب على سرقة بعض مصنف وإكماله على أن المؤلف إذا أكمل مؤلفا بدأه غيره واكتفى بوضع اسمه على الجزء الذي أكمله دون أن يقوم بمسح اسم المؤلف البادئ بالتصنيف على ما يخصه منه لا نكون بصدد جريمة وقد أكمل قاضي زامط ما بدأه الكمال بين الهام في فتح القدير من الفقه الحنفي والمجموع وشرح المذهب للنووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ وتكلمته لتلقى الدين على بن عبد الكافي السبكي المتوفى ٧٥٦ هـ كما أكمله الشيخ محمد بخيت المطيعي وغيرهم وقد نوهت إلى التعدي المصنف من باب الإشارة إلى المصنف وإن كان مدار البحث يخرج عن هذا المضمار إلا أن المتأمل للتعدي ونسبة مصنف إلى غير مؤلفه لهي أيضا "مدار البحث ولا ريب في ذلك" (١).

وهناك تعدي قد يظهر في صورة الاقتباس فإن كان الاقتباس لا شيء فيه إلا أن التعدي يكون بالاقتباس غير المشروع والاقتباس إن كان الأصل منه إثارة المفاهيم والأفكار بالأسن السليمة مثلما فعل في رسالتي هذه وعلمنا يفعل الكثيرون إلا أن الاقتباس ينسب الشيء إلى غير صاحبه أو يأخذ أقوال علماء وينسبها لنفسه فإن يعد متعديا. فالانتفاع بالمؤلف للعلم لا شيء فيه ولكن نسبة

(١) د/ عبد الله التجار . نطاق الخطأ المرجع السابق ص ٧٩، ٨٩.

أقوال علماء لغير مؤلفة يعد جريمة قال تعالى "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل"^(١).

وقد تحدث الفقهاء بأنه إذا كانت الشريعة تجيز للغير أن ينتفع بالعلم، بيد أنه لا ينبغي أن يصل إلى مرحلة الاعتداء على حقوق الغير ولا يجوز انتحال الكتاب جملة أو فصل من فصوله لينسبها المنتحل إلى نفسه لأن هذا اغتيال لحق المؤلف وعدوان على جهده كالاقتداء على عين من أموال سواء بسواء وهو محرم بالنص لقوله "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل" وقول الرسول صلى الله عليه وسلم "لا يحل مال إمريء إلا عن طيبة من نفسه لذلك نجد كتباً كثيرة في التراث العربي والإسلامي تبرز مظاهر السرقات الأدبية وتحط من شأن السارق وتصفه بالخائن تعتبر هذا العمل بمثابة سرقة واغتصاب يحط من شأن فاعله.

ويمكننا القول مع جانب من الفقهاء المحدثين أن الشريعة الإسلامية التي تحت على العلم والتعلم وترفع العلماء إلى مرتبة ورثة الأنبياء تسمح قواعد الكلية ومبادئها العامة للقول بوجود ما يسمى في القانون الوضعي بالحق الأدبي فالفقهاء يشيرون إلى تغيير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والامكنة والأحوال والنيات والعوائد ولما كانت الشريعة تبنى على مصالح العباد في المعاش والمعاد فإنه يجوز لولى الأمر في بلاد المسلمين أن يسن من القواعد والتشريعات التي تحافظ على حقوق المؤلف بشقيها المالي والأدبي لأن هذا من شأنه أن يحافظ على حقوق المؤلفين ويشجعهم على الإبداع مما يساعد النقابة على نشر العلم النافع ديناً ودنياً^(٢).

ومعلوم في الإسلام تحريمه للزور في كل أحواله قولاً أو فعلاً لما فيه من الإفتئات على الحقيقة وتغير الثابت وفي القرآن "فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور"^(٣).

(١) سورة البقرة الآية ١٨٨.

(٢) د/ حسن حسين البراوى المرجع السابق ص ٧٨، ٧٩.

(٣) سورة الحج آيه ٣٠.

ومن خصال المؤمنين أنهم لا يملكون الزور ولا يسلكون طريقه قال تعالى "والذين لا يشهدون الزور"^(١).

ومن ذلك أنفسهم أن من يسرق فكر الآخرين وينسبه لنفسه هو مرتكب للزور ومغير للحقيقة والواقع وهو منتحل لعمل ليس له كذبا وبهتاناً أو السلف الصالح قد انتهجوا منهجاً رائعاً ألا وهو التحري في مقولاتهم والصنق في مروياتهم^(٢).

ونسبة المؤلف لمؤلفة يتحقق بحالتين^(٣):

الحالة الأولى : إذا كان المؤلف مشهوراً في الأوساط العلمية ومعروفاً لدى الباحثين والعلماء فيكفي بذلك ذكر الكتاب لأن الذهن يذهب إلى مؤلفة لا غير.

كأن يقول جاء في فتح القدير أو المعنى أو جاء في الأم إلى غير ذلك من العلماء المشهور ككتبهم.

الحالة الثانية : إذا كان الكتاب غير مشهور ولم يعلم بصحته أركان حديث التصنيف أي لم يشتهر في الأوساط العلمية فهناك لابد من ذكر اسم المؤلف على الكتاب ليعلم مؤلفه والعلماء والباحثون كانوا لا يفتون يعلم لم يعلم صاحبه.

وقد يحدث تعدى على المؤلف كأمثال التعدي على عناوين المصنفات. وذلك كأن يستخدم مصنف عنوان مصنف آخر على كتاب يؤلفه ابتغاء إضفاء نوع من الشهرة على كتابه ويكون ذلك من صورتين^(٤).

الصورة الأولى : أن يكون عنوان المصنف أقرب إلى بعضها البعض بالرغم عن اختلاف موضوع كلا منها وذلك مثل فتح القدير للشكواني وشرح فتح القدير لابن الهمام لا الفقه الحنفي وإن كان ذلك لا يعد تعدياً لأمرين:

(١) سورة الفرقان الآية ٧٢.

(٢) د/ محمد الشحات الجندي المرجع السابق ص ١٨٤٩.

(٣) د / عبد الله مبروك النجار الحماية المقررة المرجع السابق ٨٧ وما بعدها.

(٤) د / عبد الله النجار نطاق الخطأ المرجع السابق ص ٨٢ وما بعدها.

- ١- إختلاف موضوع المصنفين فالأول في التفسير والثاني في الفقه الحنفي.
- ٢- لا يتصور قيام تقدمه الشوكاني على الكمال بن الهمام لان التعدي المقصود منه إلحاق ضرر بالشخص وهذا غير مقصور في مثل هذه الصورة.
- الصورة الثانية : أن يكون عنوان المصنف متشابهاً مع عنوان مصنف آخر يتضمن موضوع المصنف الأول مثل كتاب الأحكام السلطانية لأبي الحسن الشافعي ونفس الاسم للغراء والملاحظ بين الكتابين.
- أولاً : أن هناك تشابهاً كثيراً بين الكتابين علاوة على اشتراكها في الاسم.
- ثانياً : لا يقتصر التطابق في الاسم والعناوين بل توجد فصول كاملة متطابقة.
- ثالثاً : أن التشابه بين الكتابين كبيراً في المراجع حتى إذا رجعت إلى الكتابين تجد أن مراجعها تكاد تكون متقاربة أو أن شئت قلت واحدة.
- ولكننا بالتأمل في الكتب الخاصة بالعلم الشرعي نجد أن لها ذاتية خاصة بها ألا وهي الردع الأخروي بمعنى أن العلماء كانوا يجلبون العلم الشرعي ويخافون من العقاب الأخروي ونظراً لأنها تتعلق بمصالح العالم الإسلامي الأمر الذي يخولها سلطه على هذه المصنفات بغرض تحقيق المصلحة الإسلامية ونشر العلم الإسلامي إلا أنها في كل الأحوال لا تخل بالحق الأدبي للمؤلف بالإضافة بالطبع الحق المالي الذي سأتناوله بشيء من التفصيل في المطلب الآخر.
- والمثل الواضح على ذلك أن حفظ القرآن الكريم جعل مقابلاً عن مهر الزوجة في عقد النكاح في حديث سهل بن سعد الساعدي في قوله (صلى الله عليه وسلم) للرجل الذي أراد الزواج ولا يملك مالا زوجته بما معك عن القرآن "رواه الشيخان".
- وإذا كان معلوماً المهر مالها، كما يدل عليه قوله تعالى... وأتيتم إحداهن قنطاراً "

أي من المال فيكون متقوماً بالمال ويجوز أخذ العوض عنه بالتالي مع أن المقابل من الشخص كما ورد في الحديث حقيقة على حفظ بعض آيات من القرآن لا أكثر وهي مهمة أيسر قطعاً من عملية التأليف التي لا يقدر على القيام

بها الكثير من حفظة القرآن الكريم ومن ثم يستحق المؤلف عنها أجراً. وكذلك : أن التأليف من كسب الإنسان ومن أشرف الكسب لأنه طريق غرس القيم وبناء الحضارات وقد جاء عن النبي (صلي الله عليه وسلم) قوله " إن أطيب الكسب كسب المانع إذا نصح " رواه السيد طه والمؤلف يشترك مع البائع في أنه يحول المادة الخام إلى منتج جديد عن طريق ما يدخله عليه من صفته وعمله وتفكيره وإذا كان ذلك كذلك فإن المؤلف يفوق المانع في أن عمله ينطوي على دقة في الإبتكار والتناول وتنوع في التعامل على محتويات مصنعه وحكمة في الصياغة والتركيب وتحتاج إلى صانع من نوع خاص إذا صح التعبير بينما لا يتطلب المانع المادي إلا القدر العادي من المهارة وعمل يعتمد على النمطية والمحاكاة وهي إمكانيات أقل من المؤهلات المطلوبة للمؤلف^(١).

ونجد بعض العلماء^(٢) . يعلى من مرتبة الحقوق الأدبية فنجعلها تتصل بحفظ مقومات الحياة التي تتعلق بالمصالح الضرورية المعبرة ومنها حفظ النفس وحفظ العرض وحفظ المال ومن المؤكد أن حفظ حق الإنسان في الحياة من أن يمس به مساساً مادياً عن طريق التعدي عليه بالغش أو الضرب أو الجرح أو أن يمس به مساساً معنوياً عن طريق التعدي على الشرب والقذف والسب وغيرهم من كل ما ينال من شرف الإنسان واعتباره ويدخل في إطار حفظ مقومات الحياة حيث لا يستقيم لها معنى دون المحافظة ولهذا قررت الأحكام الشرعية ضمان التعدي على تلك الحقوق بما تستوجبه من عقوبة تقديرية وغير تقديرية وتعويض لما يسفر عنه التعدي عليها تلافياً لأثاره وتخفيفاً من أضراره.

فقد جعل الحقوق الأدبية أول مرتبة من الحق المالي وإذا تأملنا ذلك فإننا لا نخالفه فيما ذكره فالحقوق المعنوية حقوق متصلة بكيان المؤلف أو كيان الشخص فربما للحقوق الأدبية قد تؤدي بحياة الإنسان لانتهاته في التحوير والتغيير في أفكاره أو فيما ألف أو دون كأن نسب إليه أشياء أو أمور لا يقولها

(١) د / محمد الشحات الجندي المرجع السابق ص ١٦، ١٧.
(٢) د / عبد الله النجار الضرر الأدبي المرجع السابق ص ٦١، ٦٢.

أو تعديل كتابه أو مؤلفه أو سرقة مصنفه ونسبته إلى غيره مما يجعله ربما يتحسر على ذلك فيموت أو الحق المال فتختلف عليه وجزئية لأنه معروف القيمة التي فقدت فيعوض بمثلها.

ولكن التعدي على حقوق المؤلف الأدبية قد يكون من خلال الترجمة أيضاً.

فإذا تأملنا الترجمة للكتب العلمية فيه نفع كبير لإثراء الثقافة والاستفادة التي لا تقدر بثمن وذلك لإبلاغ الرسالة من خلال المؤلفات إلى الناس كافة بالسنتهم.

ولا يغيب عن بالنا أن الترجمة ما هي إلا تغيير للغة المكتوب بها المؤلف بمعنى أن المترجم يأخذ العبارات والكلمات هي على شاكلتها دون تغيير أو تبديل ويقوم بوضع اللغة التي يريد ترجمتها إليه وقد تكون الترجمة تقيدا للمؤلف وذلك إذا ترجم كتاباً للنفع العام فحينئذ يهمل الحق الأدبي للمؤلف الذي صنف الكتاب والمترجم ولكن الترجمة تتقيد بشرطين :- أولها : أن تتحقق نسبة المؤلف المترجم إلى مؤلفه، فيصرح المترجم أنه يترجم كتاب فلان.

ثانيها : أن يكون المترجم أمين في الترجمة فلا يغير معنى من المعاني أو يمنع الأصل المترجم وإذا خالف المترجم شرطاً من هذه الشروط يكون متعدياً على حق المؤلف وإذا كان كذلك لا تكون الترجمة حرة بالحماية^(١).

فالحقوق الأدبية تعد أموالاً تستحق الحماية بل هي أقوى من الحق المالي وهذا واضح بقرار جمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة بالكويت عام ١٩٨٨ م / ١٤٠٩ هـ حيث اعتبر الحقوق المعنوية أموالاً مصانة يرد عليها التصرفات الشرعية التي ترد على الملكية ونص القرار على ما يلي^(٢).

أولاً : الاسم التجاري والعنوان التجاري والعلامة التجارية والتأليف والاختراع والابتكار هي حقوق خاصة لأصحابها وأصبح لها في العرف

(١) د / عبد الله مبروك النجار نطاق الخطأ المرجع السابق ص ٨٩، ٩٠.

(٢) د / حسن حسين البراوي المرجع السابق ص ٨٠، ٨١.

المعاصر قيمه عالية لتمويل الناس لها وهذه الحقوق يعتد بها شرعاً فلا يجوز الاعتداء عليها.

ثانياً : يجوز التصرف في الاسم التجاري أو العنوان التجاري أو العلامة التجارية ونقل إمامتها بعوض مالي إذ انتفى الضرر والتدليس والغش باعتبار أن ذلك أصبح حقاً مالياً.

ثالثاً : حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مصونة شرعاً ولأصحابها حق التصرف فيها ولا يجوز الاعتداء عليها.

مما يعني أن الحقوق الأدبية أشد جلاً من الحق المالي لما لها أساس بسمعه المؤلف وشرفه في كلمته وإعائته فيما يكتب فله وحده حق الهيمنة والإشراف الكاملين على ما كتب وما ألف والحقوق الأدبية للمؤلف ليست بحياة صاحبها فحسب بل هي تمتد إلى ما بعد وفاته ودليل ذلك حديث المصطفى (صلى الله عليه وسلم) السابق.. " إذا مات ابن آدم انقطع عمله..... الخ"

فقد بين أن العلم يبقى بعد موت صاحبه وبقاء العلم بعد الموت متفرع عن قاعدة الإسناد السابقة من نسبه وإسناد المصنف إلى مؤلفه وإلا ما كان للبقاء معنى. ونظراً لأن الحق مصلحة تستوجب شخصاً تقرر له وذمه تضاف إليه. والميب لا وجود له كما أن ذمته قد ضربت بموته. فكان من مقتضى بقاء الحق بعد وفاته أن يسند الحق وفقاً لما تقتضي به مبادئ التشريع الإسلامي من أن إسناد الأمر يناط لأولى الناس به. وأولى الناس بمعطيات الحق الأدبي للمؤلف صاحبه وذلك في حياته وبعد موته هم أهله وذويه مما يعنيهم استمرار هذه الحقوق. ولهذا كان ما يمس شرف مورثهم يعد مساساً بحياتهم وشرفهم ولذلك فانه من المقرر أن تنتقل إلى الورثة حيث أنهم يراقبون نسبه المؤلف لمورثهم ومنع الغير من السطو على ما تضمنه فكر مورثهم وعلمه مما قد يعد تغييراً ينال من دينه أو مكانته أو نظره الناس إليه^(١).

حيث أن التغيير والتعديل والتحويل بيد صاحبه دون غيره فله وخذه حق التبديل والتفسير لا غير. وإننا نلاحظ أن المؤلف وحده هو الذي يعدل أو يغير

(١) د / عبد الله النجار - الحماية المقررة المرجع السابق ص ٩١، ٩٢ .

ويبدل ولكن قد يحدث اعتداء على المصنف بما يعد تشويهاً للمؤلف ويقدر من سمعه مؤلفه الأدبية من خلال التشويه من طعن في الدين أو العقيدة ومثال ذلك : ما حدث بكتاب أبي منصور الثعالبي المتوفى ٤٢٩ هـ بكتابه " فقه اللغة مصر العربية.. وهو كتاب جامع الأسرار للغة العربية وطبع هذا الكتاب ثلاث طبعات الأولى بباريس عام ١٨٦١ م ثم طبع في مصر بدرب الحجر سنة ١٣٨٤ هـ ثم طبعته الجمعية السبوعية في بيروت سنة ١٨٨٥ م وهذه الطبعة الأخيرة انطوت على تشويه إلى المؤلف وصاحبه فقد حذفت الجمعية البيوعية من الكتاب أموراً كثيرة واكتفت بكتابه.. انه وقف على تصحيح هذا الكتاب مضبطة أحد الأبار السبوعية مدرس البيان في كليه القديس يوسف.

والحقيقة أنه تم تغيير أصول الكتاب فقد حذف من الكتاب اسم المصنفي (صلي الله عليه وسلم) واكتفي بقوله جاء في الحديث أو جاء في الخبر وحذف الأبيات القرآنية مكتفياً بقوله جاء في القرآن مدعياً أنه تم حذف ما لا يليق أن يوضع في أيدي طلبة العلم والحقيقة أنه حذف كل ما يتعلق بالمسلمين والإسلام. وهذه الأمور كلها لا تليق وفيها امتهان واضح وصريح للمؤلف وسمعته الأدبية بل وحقوقه الأدبية ككل^(١).

فقد أباح الناشر لنفسه سلطة التنقيح والتعديل وهي ليست من حقوق فهذه الحقوق حقوق أصلية للمؤلف ولم ينوب عن المؤلف بل أن الورثة ليس لهم التعديل أو التغيير في المؤلف الذي كتبه مؤلفه إلا إذا كان المؤلف يقدم فيهم أنفسهم أما غير ذلك فليس لهم حق التعديل والتغيير فكل هذه الأمور أمور خطيرة قد انتهكاً صراحة لحقوق المؤلف الأدبية.

وإذا تأملنا الشريعة الإسلامية نجد الوصف القرآني يرشد المسلمين ألا ينحدروا من أمثال هؤلاء الأشخاص الذين يقولون على الآخرين أو يختلفون الأطباء أو يقلبون الحقائق أو يدلسون في التعامل، فواجب المسلمين أن يثبتوا ويتأكدوا من صدق ما يقولون أو يريدون أو ينقلون وإلا يأخذوا أقوالهم مأخذ

(١) د / عبد الله مبروك النجار نطاق الخطأ المرجع السابق ٩٠، ٩١.

الجد لنلا ينتقصوا حقوق المفتري عليهم أو يظلمون ويعتدون عليهم وهذا واضح بكتاب ربنا العزيز قوله تعالى :-

"يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصيبوا على ما فعلتم نادمين : (١)"

فهذا التوجيه القرآني يفرض على الجماعة المؤمنة ألا ترتضي الأخبار التي يقولها الكذبة المزورون لإظهار الحقيقة والانتصار للشريعة في أن نقول الحق وأن تروى الصدق. فإذا ما علم المدلسون ذلك الموقف الحاسم تجاههم عن العمل الرديء وانتهوا مما هم فيه وما أجد أن يتبع هذا الهدى القرآني مع اعز بنية لكتاب سواء أكانوا من الأفراد أو دور النشر الذين يغتصبون جهود وثمرة عمل المؤلفين والكتاب.

وقد التزم السلف الصالح في كتاباتهم التحري في منقولاتهم والصدق في مروياتهم وكان ذلك على نشأة تربوا عليها وحبوا عليها وبحكم ما شاهدوه في التنزيل القرآني واجتهدوا في احتوائه بالنسبة للبلاغ النبوي وقد انطبع فيهم هذا التحري والتوثيق لأنهم اعتبروه أساساً لعلاقة المعتقد والوصول للحقيقة وفهموا أن التخلق بهذا جعله في المؤمن وجزء من شخصيته المسلمة.

فالمسلم قد يكون بخيلاً أو جباناً أو ضعيفاً ولكنه لا يكون كذاباً لأن الكذب اختلاف وهو مفتاح خطيئة ومظهر على خبث الشخصية وعدم الثقة بها.

وكان منهج الفاروق عمر بن الخطاب التدقيق في الرواية إلى حد الشك في مرويات من أشخاص مشهورين بالصدق والدرع والحفظ لمجرد خلاف في الرأي بين الصحابة، ويروى عنه لما بلغه رضي الله عنه أن أبا هريرة رضي الله عنه " يروى ما لا يعرف قال لتكن عن هذا أو لأحقتك بجمال دوس "

ولا يقال أن هذا الموقف الحاسم منشؤه في الروايات الدينية فقط دون سواها فإن هذه المقولة تتطوي على جهل وتحكم لأن الصدق لا يتجزأ في

(١) سورة الحجرات الآية ٦ .

الإسلام، فلا فرق في وجوب التزام بين المسائل الدينية والدنيوية لان الكذب من خصال المنافقين وليس من خصال المؤمنين واجبا به واجب في كل موضع^(١). والمتأمل للحقوق الأدبية يجدها بصدق عليها بالنسبة لورثة المؤلف بعد موته. معيار التشفي. وان كانت هذه الكلمة بعيدة عن الذهن إلا أن الحقوق الأدبية أشبه بحق المطالبة كحد القذف. وذلك لان الحقوق الأدبية للمؤلف تشبه طائفة الحقوق التي تتعلق بالتشفي من ناحية أن يدفع المؤلف ضرراً يمكن أن ينال هذا الضرر من دينه كما رأينا في كتاب الثعالب المتوفى ٤٢٩هـ وسمعته وشرفه واعتباره وهذا المعنى ظاهر في حالة حماية حق المصنف في التعديل والتغيير ورفع يد الغير عن تلك المهمة فأن من الإضافات ما يصيب شرف المؤلف واعتباره في مقتل.

فهذه الحقوق وان كانت حقوقاً شخصية أي خاصة بشخص صاحبها إلا أن حق التشفي هذا ليس للمؤلف وحده وإنما يتعده من يعينهم أمره من أقاربه وورثته الذين يتأثرون بأبلغ التأثير بما ينال سمعة مورثهم وشرفه إذا أن للمؤلف حقاً حالياً على مصنفه يوجد بجانب الحقوق الأدبية ويكون وجوده أساساً لانتقال الحقوق الأدبية إلى الورثة على أساس البقية لهذا الحق.

وقد اشترط الفقهاء أصول الاحترام حق المؤلف ذكرها الإمام السبكي ضمن قاعدة المؤلفين وهو يقصد المصنفين الذين يقومون بوضع العلوم المختلفة وتتمثل تلك القواعد فيما يلي :-

أولاً : يجب أن يكون الناقل صادقاً والمراد بالصدق في النقل هو العدالة فلا ينسب إلى المنقول عنه قولاً دون أن يكون قد نقل عنه فعلاً. وهذا ما دفع الإمام عمر بن الخطاب المقولة التي قالها لأبا هريرة السابقة.

ثانياً : ينبغي في النقل عن غيره من العلماء أن يعتمد اللفظ الذي ذكره إلى مصنفاتهم ألا يقتصر في ذلك على مجرد التعبير عنه بالمعنى وهذا الشرط

(١) د/ محمد الشحات الجندي المرجع السابق ص ٢٠١.

في غاية الأهمية لأن الناقل إذا اعتمد اللفظ فقد يرى من العهدة وأدى الأمانة كي تلقاها ورأها^(١).

وهذين الشرطان أساسيان في التنقل للأمانة العلمية من الناقل وحفا للمنفول.

وتكملة للنقل من المصنفات بصدق فإن ما ينتهجه بعض المؤلفين من نهج أساتذتهم ومعلميهم في مجال مصنفاتهم ومحاولة تقليدهم سواء في منهج كتابتهم أو طريقتهما أو رسم الخطوات التي ساروا عليها في إظهار مؤلفاتهم لا يعد سطوا على مصنف الغير.

ومثال ذلك ما نهجه أمير الشعراء أحمد شوقي في نهج البردة حيث نهج فيها منهج البوصيري في قصيدته المشهورة بالبردة وغير ذلك.

فالمعروف أن الأفكار لا تدخل في مجال الاختلاس لأنها حق مشاع لمن يوفقه الله لها أما السطو يتمثل في نسبه ما كتبه المؤلف تعبيراً عن الفكرة ممن قام بسرقة ما نهج الأساتذة فلا يعد من هذا القبيل لأن لكل من المؤلفين طريقته مبتكرة في التأليف خاصة به وتستحق بذاتها الحماية لأن ذلك يخلق عملين جديرين بالتقدير والحماية للمقارنة بينهما ويأتي في ظل إعلان من المؤلف اللاحق عن اتباعه لمنهج من سبقه ممن يريد تقليد منهجه من المؤلفين المبدعين فذلك مما يشرفه ولا ينقص من قدره وقد فعل أمير الشعراء ذلك في قصيدة نهج البردة وقد شاع هذا اللون من التقليد والاتباع في مجال الإبداع الأدبي دون إنكار يؤثر على ذلك ما دام وضع الاتباع وأصبح عنه المتبع^(٢).

أما الضرر الأدبي الذي يستحق إلزام العقوبة هو السرقة أي نسبة مصنف إلى غير كاتبه أو انتزاع جلدة مؤلف وكتابه اسم آخر عليه دون بذل عناء أو مشقة.

(١) د/ عبد الله مبروك النجار الحماية المقررة ص ٩٤ : ١٠٠.

(٢) د/ عبد الله مبروك النجار نطاق الخطأ المرجع السابق ص ٥٣، ٥٤.

فقد عرفه فقهاء الشريعة الإسلامية الضرر بأنه إلحاق مفسدة بالآخرين أو هو كل إيذاء يلحق بشخص سواء أكان في ماله أو اسمه أو عرضه أو عاطفته^(١).

ولعل امتحان حقوق المؤلف بسرقة مصنفه الذي قدح فيه زناد فكره وبذل فيه من العرق والجهد لضرر ملحق به ومحقق ويستوجب رفعه وإعطاء المؤلف حقه. فهذا الضرر يعد ضرراً لاحقاً بالمؤلف في ماله وذلك بالاستيلاء على نسخ مصنفه وطبعها لصالح شخص آخر لا يعد أصلاً مؤلفاً ويلحقه بأذى أيضاً في حقوقه الأدبية التي أول شيء فيها نسبه المصنف إلى مؤلفه وهذه أولى خاصية من خصائص الحقوق الأدبية التي تكون للمؤلف وحده دون غيره.

فالضرر الأدبي لا بد من رفعه وإزالته لكي تتحقق الفائدة المرجوة والمنشودة وهي حفظ حقوق المؤلفين بل وحفظ الأمانة العلمية وإعطاء كل ذي حق حقه. فلا يأخذ إنسان حق إنسان آخر بذل الجهد والعناء والمشقة في الوصول إلى مثل هذه المكانة العلمية والأدبية.

فالضرر الأدبي الذي نحن بصددده هو حق المؤلف المسلوب الذي لا بد من رفعه وإزالته لكي يعطى لكل ذي حق حقه كما نوهت. ولكن قد يكون الضرر متسلسلاً وذلك كأن كان الشخص قام بسرقة مؤلف من صاحبه ثم بعد هذه السرقة قام بطبع ونسخ وقام بتوزيعها لحسابه الشخصي دون غيره إضراراً لحق المؤلف وقد عبر بعض الفقهاء على ذلك بقوله إذا ترتب على فعل ضرر فإنه يسئل عن كل الأضرار إذا كان لفعله أثر فيها أما إذا انقطع أثر فعله بتدخل سبب آخر فإنه لا يضمن^(٢).

فقد ذكر إمامنا الشيخ أن تسلسل الضرر عبارة عن جملة أفعال مترتبة بعضها على بعض فهذا واضح من سرقة المؤلفات وطبعها ونسبها لغيره قائلاً

(١) د / صبحي محمضاني . النظرية العامة للموجبات والعقود في الشريعة الإسلامية جـ ١ ص ١٦٩ وما بعدها طبعه.

(٢) الشيخ محمود شلتوت المسئولية المدنية والجنائية في الشريعة الإسلامية ص ٢٦ مطبعة الأزهر .

عندئذ لا بد من الحماية والتعويض عن جملة الأضرار التي لحقت بالمؤلف وذلك في تعويض إزالة اسمه أولاً ثم التعويض عن كم النسخ التي تم طبعها أن عرفت وإن لم تعرف ترك الأمر للقضاء لتقدير التعويض المناسب.

وإن كان في الحقيقة أرى أن امتحان حقوق المؤلف سواء الأدبية والمالية لا تقدر بثمن وبالأخص الحقوق الأدبية فالحق المالي يمكن تعويضه فما كان له مساوي وهو المال فتعويضه بقيمته فمن هدم ميني أو كسر سيارة فإن القاعدة الفقهية تقول من أتلف شيء فعليه إصلاحه والقاعدة القانونية المستمدة من هذه القاعدة إعادة الحال إلى ما كان عليه فإن الشخص الذي فعل مثل هذه الأفعال عليه إعادة الحال إلى ما كان عليه الشيء الذي أتلفه.

فكذلك أيضاً سرقة المؤلفات وطبعها ثم نزع اسم مؤلفها كان طبع المؤلفات طبعه ثانيه أو ثالثه أو على ذات الطبعة دون إذن من مؤلفها قاصداً بذلك التبرع المالي دون غيره فإن في هذه الحالة لا يوجد انتهاك لحقوق المؤلف الأدبية ولكن الحق المالي هو الذي تم التأثير عليه كما سأسرده في المطلب الثاني فإنه يضمن كل هذه الانتهاكات.

بخلاف الحقوق الأدبية فإنها لا تقدر بمال فالتحوير والتعديل والتغيير في المؤلف بما ينسب للمصنف أموراً وأشياء لمن يتلفظ أصلاً بها وهذا واضح من الكتاب الذي قامت بطبعه الجمعية اليسوعية للثعالبي الذي ذكرته حيث تم حذف كلمات الرسول (صلى الله عليه وسلم) وحذف الآيات القرآنية وغير ذلك مما يعد إفراغاً للمصنف والمؤلف من مضمونه الثابت للإمام الثعالبي المتوفى ٤٢٩ هـ باسم جامع " الأسرار اللغة العربية ".

فإن كل هذه الانتهاكات أن قدرت ووزنت بالذهب لا تكفي لتعويض المؤلف عن كل هذه الانتهاكات فالحقوق الأدبية أرى أنها لا تعوض بالمال حتى وإن بذل فيها الكثير والكثير من المال.

فإنني أرى أن الشخص الذي يمتن الحقوق الأدبية للمؤلفين ينظر إلى مركزه المالي أولاً وعلى ضوئه أهيب بالمشرع أن يجعل تعويضاً باهظاً جداً لسرقة المؤلفات لأن من يقوم بنسبه مؤلف لنفسه يفكر منات المرات بل آلاف

المرات قبل الإقدام على مثل هذه الأمور وإنني أقول الوقوف على المركز المالي للسارق لأن هناك شركات عمالقة تقوم بالسرقة والسطو على الحقوق الأدبية والحق المالي للمؤلفين وما دام النتيجة هو التعويض المالي الحالي فإنهم يدفعونه لا يبالون به شيئاً لأنهم جنوا من ذلك الربح الكثير فلا يبالون بدفع مبلغ أقل ما يوصف بالنسبة لهم تافهاً. فلا بد من وقفة جادة إلى حماية حقوق المؤلفين. للحد من مثل هذه الأفعال ولعل نسبة المؤلف لغير مؤلفه تعد شيئاً ممتنعاً لحقوق المؤلف كما ذكرت إلا أن سرقة المؤلفات لا تكون كلها على مثل هذا المنوال والانتهاكات للحقوق الأدبية ليست سرقة المؤلفات ونقص بل تشمل أيضاً نسبة أقوال وآراء لم تثبت من المؤلف فالأمانة تقتضي التقيد بلفظ المؤلف في النقل كما حكى الفقهاء إلا أنه إذا لم يعرف الناقل اللقط تحديداً كان من منقولاً شفافاً دون كتابته فالعلم صيد والكتابة قيده فإنه إن ذكره بمعناه دون أن غير من وجهة نظر قائله فإننا نرى أنه لا شيء في ذلك بخلاف إذا نقل عن المؤلف وجهه نظر مغايرة بمعنى أن المؤلف ذكر اتجاه شرقاً فذكر عنه اتجاه غرباً فهذا لا يجوز وبعد امتثاناً للمؤلف أيضاً والشاهد على ذلك / نقل سنن النبي " صلى الله عليه وسلم " حيث ذكروا أن رواية الحديث بنصه ترد عليها استثناءات يجوز فيها رواية الحديث بالمعنى. وقد وضح ذلك ابن حزم في الأحكام بقوله " وحكم الخبر الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يورد بنص لقطه لا يبدل ولا يغير إلا في حاله واحدة وهي أن يكون المرء قد تثبت وفيه وعرف معناه يقيناً فيسئل فيفتى بمعناه وموجبة، أو يناظر فيحتج بمعناه وموجبة فيقول حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا أو أمر عليه السلام بكذا، وأباح عليه السلام كذا، ونهى عن كذا أو حرم كذا^(١).

فقد وضع الفقه مقاييس علمية لمن يريد النقل والاقتباس عن العلماء المحققين والأئمة فلا يتم الاقتباس كيفما كان بدون قاعدة تحكمه وخاصة في نطاق نسبة الفكر إلى صاحبها أو الرأي إلى قائله فيجب أن يكون في النقل مدققاً

(١) ابن حزم الأندلسي الظاهري - الإحكام في أصول الأحكام ج ٢ ص ٢٠٥.

موقفاً غير مزيف للفكر أو الرأي وعلى الناقل أن يمتنع عن التشويه أو التحوير في هذا الصدد.

وكما يقول القرافي ويجب اتباع بموجب المنقولات عن الأئمة من غير اعتراض لأنه مقلدون لهم لا معترضون عليهم وحتى وجدنا فتاويهم وجعلنا مدرّكها نقلناها كي وجدناها لمن يسألنا عن المذهب فإنهم مقلدون لا مجتهدون ومناطق ذلك الاتباع العارم هو بموجب النقل أو الاقتباس عنهم فيجب الالتزام في ذلك والأمانة فيه الحرص على النسبة أما التعليق على الرأي أو تبني رأي آخر وإقامة الحجة على صحته فهذا مطلوب بل مرغوب.

ومستحب لأن أبا حنيفة نفسه هو القائل " علمنا هذا رأي فمن جاءنا بأحسن منه قبلناه " الإسلام يطبق مبدأ حرية الفكر الهادئ وأنه لا يحجر على الفكر.

فضاهرة السطو أو القرصنة الفكرية إنما تربو ويحصل لها الرواج من عصور الانحطاط والكساد الفكري حيث يقل المبدعون والمبرزون والمؤلفون ويكثر الطالعون الجهال ممن يعيشون على السرقات الأدبية أو الفنية تطلب إلى منصب أو طلباً لسمعة أو جاه كاذب^(١).

فعلى الناقل أن يتحرى الألفاظ التي سمعها وينقلها كما هي عند بعض الفقهاء^(٢). فقد رأينا أن النقل قد يكون بالمعنى شريفة أن لا يغير المعنى إلا أن هذا الرأي يرى أنه لابد من النقل لفظاً كما سمع لا يبدل حرفاً مكان آخر وإن كان معناها ولا يؤخر آخر وكذلك من قصد تلاوة آية أو تعلمها وتعليمها ولا فرق وبرهان ذلك الدعاء أن النبي (صلى الله عليه وسلم) علم البراء بن عازب دعاء وفيه نبيك الذي أرسلت فلما أراد البراء أن يوصينا بذلك الدعاء عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال ورسولك الذي أرسلت فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا ونبيك الذي أرسلت فأمره النبي صلى الله عليه وسلم : لا يضع لفظ "رسول" في موضع لفظ "نبي" وذلك حق لا يغير لفظ للنبي صلى الله عليه

(١) د/ محمد الشحات الجندي للمرجع السابق ص ٢٢٤، ٢١٠.

(٢) د/ عبد الله مبروك النجار الحماية المقررة المرجع السابق ص ١٠٢.

وسلم فإن كان ذلك وارد في رواية الحديث فلأن يكون جائزاً في نقل رأى العلماء من المصنفات العلمية

والكتب من باب أولى. ويرى البعض^(١).

أن النقل المعنى يتطلب من الناقل توافر ثلاثة شروط :-

١- أن يكون الناقل عالماً بمدلولات الألفاظ.

٢- أن يكون اللفظ الثاني مفيداً لما يفيد الأول.

٣- أن يكون مساوياً له في الجلاء والخفاء.

فإن من يرى بجواز نقل المعلومات من المؤلفين بالمعنى صار على منهج الرأي الأول أيضاً بمعنى أن الناقل لابد له من معرفة بمدلولات الألفاظ التي يقوم بنقلها وأن يكون اللفظين سواء الأول المنقول مرادفين لبعضهما البعض ومساويان لبعضهم البعض أيضاً.

ويمكننا أن نوفق بين الرأيين فالأول قول المصطفى " صلى الله عليه وسلم " للبراء ونبيك الذي أرسلت وقيدته باللفظ لأن لفظ رسول الذي أراد أن يطلق البراء لا يرادف لفظ النبي فلفظ الرسول أعم من لفظ النبي ويدخل في مهيته النبي بخلاف العكس فالرسول لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى علمه شديد القوى " جبريل عليه السلام ".

فتعلم المصطفى " صلى الله عليه وسلم " الفصاحة والبلاغة فأراه " النبي صلى الله عليه وسلم " النبي الذي أرسل بخلاف العكس لا يستقيم له المعنى فالرسول مرسل أما النبي فإنه ليس مرسل بمعنى أنه منزل عليه معجزات وأمور يظهرها على يد مدعي النبوة ولم يأمره التبليغ بخلاف الرسول فأمره التبليغ.

فهذا يفهم أنه إن كان اللفظ الثاني مطابقاً للأول فلا شيء ورد المعنى لهذا اللفظ وهذا واضح في الأحاديث التي تنقل من الرسول صلوات الله وتسليماته عليه بأنها منقولة بالمعنى لا اللفظ. فالإسلام يعلم المسلم أن يثبت في النقل وأن

(١) د/ محمد محمود فرغلي بحوث شارع السنة المطهرة. دار الكتاب العربي ١ ص ٩٠.

يصدق في الرواية وأن يكون بيانه من ورائة فلا يقول إلا عن صدق ولا ينطق إلا بما هو حق ويقين أو يغلب على الظن والنصوص متضافرة في التأكيد هذا الاتجاه يقول الله عز وجل " ولا تقف ما ليس لك به علم " (١). والمعنى لا تتبع ما لا تعلم قال قتادة لا تقل رأيت وأنت لم تر وسمعت وأنت لم تسمع وعلمت وأنت لم تعلم وبالجمله فهذه الآية كما يقول القرطبي تنهى عن قوله الزور وما أشبه ذلك من الأقوال الكاذبة والردية.

ومن جهة أخرى بأن الوحي القرآني يرشد المسلمين أن يحذروا من أمثال هؤلاء الأشخاص الذين يقولون على الآخرين أو يختلفون الأشياء أو يقتلون الحقائق أو يفسدون في التعامل فواجب المسلمين أن يثبتوا أو يتأكدوا من صدق ما يقولون أو يريدون أو ينقلون ولا يأخذوا أقوالهم مأخذ الجد لئلا ينقصوا حقوق المفترى عليهم أو يظلمون ويعتدون عليهم وهذا ما تفهده خطاب الآية الكريمة :-

" يا أيها الذين ءامنو إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة له فتصبحوا على ما فعلتم نادمين " (٢).

وبفرض هذا التوجيه القرآني على الجماعة المؤمنة أن ترفض الاخبار التي يقولها الكذبة المزورون لإظهار الحقيقة والانتصار للشرعية في أن نقول الحق وأن نروى الصدق فإذا ما علم المدلسون ذلك الموقف الحاسم اتجاههم عن العمل الردئ وانتهوا عما هم فيه وما أجد أن يتبع هذا الهدى القرآني مع المزيفين لكتاب سواء أكانوا من الأفراد أو دور النشر الذين يفتصبون جهود وثمره محل المؤلفين والكتاب (٣).

فإننا نهيب بالمشروع الوضعي أن ينتهج نهج الشريعة الإسلامية والقبض بيد من حديد على من تسول له نفسه للاستيلاء على حقوق المؤلفين والمبدعين والمفكرين. فإننا نجد الخطاب القرآني يأمرنا بالتحري في صدق الروايات

(١) سورة الإسراء الآية ٣٦.

(٢) سورة الحجرات الآية ٦.

(٣) د/ محمد الشحات الجندي المرجع السابق ص ١٨، ١٩.

والوقوف على صدقها أو عدم صدقها أي معرفة الحقيقة حرصاً منه على صدق المؤلفين حتى لا تنتقل صورة مؤلف بغير الصورة الحقيقية التي عليها وينسب له أقوالاً لم يتلفظ بها أصلاً.

والشريعة الغراء لا تنفي النقل من المصنف ولكن شريطة أن يكون الناقل أميناً فيما ينقل، حسن التصور حتى يستطيع أن يشرح ما نقله بعبارة واضحة لا تزيد عليه ولا تنقص منه وأن لا يغلبه الهوى فيلوى عنق الألفاظ مما نقله ليصل بها إلى المعنى الذي يصوره له هو وه يسلك به طريق الإنصاف.

واحترام حق المؤلف الأدبي يكون في حد ذاته أصول العلم النافع، الموثق بما يضمن اتصاله بموارد الثقة من علم السلف الصالح، يقول الحافظ ابن رجب: "فالعلم النافع من هذه العلوم كلها ضبط نصوص الكتاب والسنة وفهم معانيها والتقيد في ذلك بالمأثور عن الصحابة والتابعين وتابعيهم في معاني القرآن والحديث، وفيما ورد عنهم من الكلام في مسائل الحلال والحرام والزهد، والرفائق، والمعارف، وغير ذلك والاجتهاد على تمييز صحيحه من سقيمه أولاً، ثم الاجتهاد على الوقوف في معانيه وتفهمه ثانياً، وفي ذلك كفاية لمن عقل، وشغل لمن بالعلم النافع عنى واشتغل"^(١).

المطلب الثاني

الحق المالي للمؤلف

لقد عرفت الشريعة الإسلامية الحق المالي للمؤلف وعملت على حمايته مثلما تقوم بحماية الحقوق بصفة عامة ومن بين هذه الحقوق الحق المالي للمؤلف.

ولكن قبل الخوض عن هذا الحق الخاص بالمؤلف أرى أولاً لا بد من معرفة حقيقة المال الذي يعد حقاً بصفة عامة ثم بعد ذلك معرفته بصفة خاص للمؤلف.

(١) د/ عبد الله مبروك النجار الحماية المقررة المرجع السابق ص ١٠٥.

تعريف المال: (١).

في اللغة: عُرِف بتعريفات عديدة:-

قال الأزهرى : تمول مالا اتخذته قنية وعند أهل البادية : النعم. وقيل في القاموس المحيط هو ما يملك من كل شئ فيشمل المنقول والعقار ذهباً أو فضة حيواناً أو نباتاً الخ....

شرعاً: عرفه الحنفية : إنه اسم لغير الأولى خلق لمصالح العباد وأمكن إحرازه والتعرف منه على وجه الاختيار.

وعرفه الجمهور: أنه كل ما يجرى فيه البذل والمنع.

فعلى قول الجمهور أنه يشمل الذهب والفضة ويشمل المنافع لساكني البيوت بخلاف الإمام أبى حنيفة الذي يرى إمكان توافر ركنين في المال:-

الأول إمكان الإحراز والثاني إمكان الإنتفاع به.

والكلام والتحدث عن تعريفات المال كثيرة..... (٢).

في اللغة كل ما ملكته من جميع الأشياء.

وقال البعض. هو ما يتحول في العادة ويجوز أخذ العوض عنه (٣).

وقال البعض : ما يقع عليه الملك ويستفيد به المالك من غيره إذا أخذه من وجهه (٤).

وقيل : ما كان منتفعاً به أي مستعداً لأن ينتفع به (٥).

وإننا نلاحظ الإنتاج الفكري ينطبق عليه وصف المال لأن المؤلف كما نوهت قبل ذلك يقدح زناد فكرة في المؤلف لا بد له من حماية لهذا الحق فلا يعقل أن يبذل شخص العناء والمشقة ويحصد غيره ثعبه ومشقته.

(١) د/ أحمد زكي عويس المرجع السابق ص ٣٢٧ وما بعدها.

(٢) ابن مقطور لسان العرب.

(٣) حيد الوهاب البغدادي المالكي .

(٤) الإمام الشاطبي في الموافقات.

(٥) الإمام الزركشي.

فنجذ أن حق المؤلف من الأموال المتقدمة^(١).

أى أنه مال مباح الانتفاع به شرعاً.

ولمال المؤلف قد قلت قد وصل إلى جهده أى مؤلفه بالعرف والجهد والتعب.

فالحقوق المالية : هي تلك الحقوق التي يمكن تقويمها بالنقود وتدخل في دائرة التعامل^(٢).

فجمهور الفقهاء من الشافعية والمالكية والحنابلة يرى أن الحقوق المعنوية - ومنها حق المؤلف - من الأموال المتقومة. فيرى الشافعية أن المال " ما كان منتفعاً به أي مستعداً لأن ينتفع به وهو إما أعيان أو منافع فلا يصح بيع ما لا نفع فيه ولا يعد مالاً فأخذ المال في مقابلته ممتنع للنهي عن إضاعة المال. وعدم منفعته إما لخسسته كالحشرات التي لا نفع فيها.. أما ما ينفع من ذلك كالفهد للصيد والفيل للقتال والقرد للحراسة والنحل للعسل والعنديل للأنس بصوته والطاووس للأنس بلونه فيصح^(٣).

ويرى الحنابلة: أن المال ما فيه منفعة مباحة لغير حاجة أو ضرورة فيجوز بيع بغل وحمار وعقار ودود قز وديدان لصيد سمك وطير لقصد صوته، كبليل، وببغاء... أما ما لا نفع فيه كالحشرات وما فيه نفع محرم، كالخمر وما لا يباح إلا للضرورة كالميتة وما لا يباح اقتناؤه إلا لحاجة فليس مالاً^(٤).

فالشريعة الغراء تنظر إلى العرف السائد في تصرفات الناس فما يعد مباحاً فهو مباح وما لا يعد فهو غير ذلك والمسلمون على شروطهم إلا شرطاً

(١) د/ حسن حسين البراوى المرجع السابق ص ٧٠

(٢) د/ حسن كيرة المرجع السابق ١٩٦٩ ص ٤٣٩

(٣) الشيخ حسن الحسن الكوهجى " زاد المحتاج بشرح المنهاج " تحقيق ومراجعة عبد الله بن إبراهيم الأنصاري- دار إحياء التراث الإسلامى - الطبعة الثانية - الجزء الثانى- ص ١٢.

(٤) الشيخ أبى النجا شرف الدين موسى الحجاوى المقدسى قاضى دمشق شيخ الإسلام. الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل " الجزء الأول ص ٥٩.

حل حراماً أو حرم حلالاً^(١).

ف نجد أنه من خلال السرد السابق أن الراجع لدى الفقهاء هو جواز أخذ المؤلف من إنتاجه الفكري وأن له حقاً فيما ألف. وأن هذا الحق ملك له شرعاً ولا يجوز لأحد أن يسطو عليه دون إذنه وذلك شريطة ألا يتضمن المصنف الذي ألف دعوته إلى الفكر شرعاً أو أي خلاله تنافي شريعة الإسلام وإلا فاته حينئذ يجب إتلافه ولا يجوز نشره^(٢).

وقال البعض^(٣) أن الشرع جاء بتحري الأمانة في إسناد الأموال والجهود ونسبتها إلى أصحابها فحرم انتحال الشخص قولاً أو جهداً أو إنتاجاً لغيره على أنه هو الذي قاله أو إسناده إلى غيره من صدر منه تضيق لحق قائله وجعل هذا من الكذب الذي يستحق عليه صاحبة العقاب ومن جهة أخرى فقد أحترم الإسلام حق الأسبقية وجعل للسابق ما ليس للمسبوق / فعن أسمر بن مضر رضي الله عنه قال أثبت النبي صلى الله عليه وسلم...". فقال من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له". رواه أبو داود وغيره إسناده حسن كما قال الحافظ ابن حجر الإصابة والدليل على أن الشريعة الإسلامية أجازت الحق المالي للمؤلف وأجازت للمؤلف أن يأخذ عوضاً عن مؤلفه إلى الحجج الآتية:^(٤)

(١) فالعرف في الشرع الإسلامي- بما هو مصدر من مصادر الشريعة- هو منشأ الحق هنا حيث لم يرد نص ما دام لا يصادمه نص خاص في موضوعه أو قاعدة قطعية أو إجماع ذلك لأن مستند العرف هو "المصالح الحاجية" التي هي من مقومات العدل في التشريع الإسلامي وهي تلي المصالح الضرورية من حيث الأهمية الذاتية ولكنها في الوقت نفسه تعتبر سبباً مهيئاً للمحافظة على أساسيات الشريعة من المصالح الضرورية الخمس المعروفة وهي الدين والنفس والعقل والنسل والمال" راجع : مقاصد الشريعة الموافقات في أصول الشريعة للإمام الشاطبي تحقيق الأستاذ محمد عبد الله دراز ج ٢ ص ٢ وما بعدها المكتبة التجارية الكبرى لصاحبها مصطفى محمد".

(٢) حقوق التأليف توصيات المجمع الفقهي الإسلامي الصادرة عن ورثة التاسعة بمكة المكرمة ١٢ رجب م ١٤٠٦ هـ.

(٣) د/ على جمعة مفتي جمهورية مصر العربية مجلة الأزهر مقال بعنوان استفتاءات القرار الجزء الثاني لسنة ٨٣ صفر ١٤٣١ هـ فبراير ٢٠١٠.

(٤) د/ نواف كفان المرجع السابق ص ٢٤، ٢٣، ٢٥.

- جواز أخذ الأجر عن تعليم القرآن والتحديث.

والدليل على ذلك ما رواه النجاشي قول الرسول (صلى الله عليه وسلم)
" أن أحق ما أخذتم عليه أجر كتاب الله " والدليل المطلق أيضاً على التحديث
القياس على القرآن الكريم كما قال الإمام البخاري في فتح المغيب وإذا كان
جواز العوض عن القرآن ففي السنة من باب أولى. وترتيباً على ذلك جواز
العوض عن التأليف .

٢- حق المؤلف من الحقوق المجردة لا المقررة فالحقوق المجردة هي
الحقوق التي تثبت لمستحقها أصلاً وابتداءً مثل حق الزوج في استراحة عقد
النكاح وحق السيد في تملك عبده.

فهو من الحقوق المجردة لأنه لم يثبت للمؤلف دعواً للضرر وإنما ثبت له
ابتداءً وأصلاً فلم يوجد المصنف إلا بجهد مؤلفه وتعبه ومعاناته.

٣- إن المؤلف يعتبر كالصانع ومصنّفه بمنزلة المصنوع لأن المؤلف
بحكم تحصيله العلمي وابتكاره وأعمال جهوده بفكره وبذنه ووقته وربما ماله.
فيما يتطلبه التأليف من شراء المصادر وأدوات الكتابة وغيرها. كل ذلك يجعله
كالصانع. فكما أن الصانع يتمتع بحق التملك لما صنعه شرعاً فكذلك يتمتع
المؤلف بهذا الحق على مصنّفه.

من ضوء السرد السابق يتبين لنا بالبرهان أن المؤلف حقاً مالياً على
مؤلفاته وإن كان في الحقيقة لا يحتاج إلى نقاش إلا أن الأمانة العلمية تقتضي
العرض لأراء العلماء في هذا المعنى فالحق المالي للمؤلف في ضوء الشريعة
الإسلامية هو سلطة مقررة للشخص على الشخص الذي لا يدرك بالخواص
كالأفكار والإقترحات والعلامة التجارية^(١).

وقيل أن الحقوق المعنوية تعتبر حقوقاً عينية لأنها أشبه بحق المالك في
ملكه. إلا أن الحقوق المعنوية تفرق عنها لأنها غير قاصرة على الربح المالي
فقط وإنما على الشهرة الفنية والأدبية فالحق المالي للمؤلف في ظل الآليات

(١) د/إسماعيل شاهين المرجع السابق ص ٢٥، ٢٦.

والتقنيات الحديثة الإنترنت تعد من قبيل الحقوق المالية المعنوية لأنها تعطى لصاحبها سلطة عليها وسيادته يرى أنها من الحقوق العينية لأن العلاقة إلى الحق العيني تكون بين شخص وشئ وهو أمر كان في عنصرية صاحب الحق وعمل الحق (المعلومات).

والتحدث عن الإنترنت وهذه الآليات التقنية الحديثة، أفرد لها المبحث الأخير المعنون بملاءمة الشريعة الإسلامية للأساليب الحديثة فأحيل إلى موضعها.

فالحق المالي للمؤلف معترفاً به في الفقه الإسلامي كما رأينا لأن العرف يجيزه ومن المسلم به عند علماء الأصول أنه في حالة عدم وجود نص في الكتاب أو السنة أو عدم وجود وإجماع فإن العرف يعد مصدراً تبنى عليه الأحكام^(١).

فالحقوق المعنوية بصفة عامة ومنها حق المؤلف تدخل في معنى المال في الشريعة الإسلامية نظراً لكونها ذات قيمة بين الناس ويمكن الانتفاع بها شرعاً وعلى ضوء ذلك، يمكن أن ننظم باعتبارها نوعاً من أنواع الملك^(٢).

والمتمثل للشريعة الإسلامية يجدها أعلنت حقوق المؤلف والدليل على ذلك الدليل العكسي بمعنى أنه لا يوجد دليل من الكتاب أو السنة أو الإجماع يمنع المؤلف من أن يحصل على عائد مالي نتيجة لتأليفه. وإذا لم يكن هناك دليل على تحريم الشيء فتصبح القاعدة الأصولية التي تقضي بأن الأصل في الأشياء الإباحة هي الواجبة التطبيق.

بالإضافة إلى أن الفقهاء في الشريعة الإسلامية يقررون أن العرف العام يعد مصدراً تبنى عليه الأحكام ما لم يتعارض مع دليل أو أصل شرعي والعرف في معظم بلاد المسلمين جرى ومنذ فترة طويلة على جواز اخذ المؤلف عوضاً عن تأليفه.

(١) الشيخ محمد أبو رضوه أصول الفقه ص ٢٦١ وما بعدها.

(٢) د/ عبد السلام داود العبادي الملكية الشريعة الإسلامية ووظيفتها وقيودها دراسة مقارنة القسم الأول مكتبة الأقصى ١٩٧٤م ص ١٩٩.

وينتهى الفقه في ذلك إلى أن الرأي الراجح لدى فقهاء المذاهب الأربعة في الشريعة الإسلامية هو جواز اخذ المؤلف عوضاً عن تأليفه وهذا الحق ملك خالص للمؤلف يتصرف فيه كيفما يشاء ولا يجوز لأحد أن يسطو على هذا الحق بدون إذنه وذلك بشرط ألا يكون المصنف متضمناً ما يتعارض وأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية^(١).

فالمسلم به عند علماء الأصول أنه في حالة عدم وجود نص في الكتاب أو السنة أو عدم وجود إجماع لأن العرف يعد مصدراً تبني عليه الأحكام. ومعنى هذا أن الحقوق المعنوية- ومنها حق المؤلف - تدخل في معنى المال في الشريعة الإسلامية نظراً لكونها ذات قيمة بين الناس ويمكن الانتفاع بها شرعاً وعلى هذا الأساس يمكن أن تنظم باعتبارها نوعاً من أنواع الملك^(٢).

قال الله عز وجل " ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون "^(٣).

قال الإمام القرطبي في تفسيره عن هذه الآية " الخطاب بهذه الآية يتضمن جميع أمه محمد (صلى الله عليه وسلم) والمعنى لا يأكل بعضكم مال بعض بغير حق فيه ضل في هذا : القماره والخداع والعضوب وجدد الحقوق ومن لا تطيب به نفس ماله أو حرمة الشريعة وإن طابت به نفس ماله كمهر البغي وحلوان الكاهن وأثمان الخمر والخنازير وغير ذلك...

وفي غصب حقوق المؤلف المالية بطبع ونسخ المؤلفات المملوكة للمؤلف يعد امتهاناً للمؤلف لأنه وحده هو الشخص المتصرف في مؤلفاته وله وحده طباعتها ونسخها والاتفاق على هذه الأمور لأنه هو المالك لكل هذه الأمور له وحده السيطرة والهيمنة الكاملين على مؤلفات. وفي اختلاس وسرقه هذه الحقوق تشيع بما لم يعط زوراً وكذباً.

(١) د / حسن حسين البراوى الحقوق المجاورة لحق المؤلف المرجع السابق ص ٧٤ ، ٧٥.

(٢) الشيخ/ محمد أبو زهرة أصول الفقه ص ٢٦١ وما بعدها.
الشيخ/ محمد مصطفى شلبى المدخل في الفقه الإسلامي - نظرية الملكية والعقد. الدار الجامعية - ١٩٨٥ ص ٣٣١.

(٣) سورة البقرة الآية ١٨٨.

والنبي صلى الله عليه وسلم يقول " المتتبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور " متفق عليه " من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها. إضافة إلى ما في ذلك من التدليس على الناس وغشهم وخداعهم والنبي صلى الله عليه وسلم يقول " من غشنا فليس منا " رواه مسلم وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه^(١).

وعلى ضوء ذلك في الحق المالي للمؤلف يتمثل له وحده في استغلال مؤلفه ومصنفه كيفما يشاء وكيفما يريد فقد جرى العمل على إجراء أنواع من التصرفات على المؤلفات تتمثل في الإعادة والوقف والهبة ونحو ذلك دون أن ينكر أحد هذه العمل وهذا دليل على مالية حق المؤلف.

ففي كتب السير كثير من الأخبار التي تدل على بيع الكتب والإتجار بها. ووقفها من الخلفاء والعلماء وإعادتها وعدم حبسها من أصحابها.

ومن المفاهيم الأخرى المرتبطة بالحق المالي للمؤلف والتي أكد عليها فقهاء الشريعة الإسلامية ضرورة تحقيق التوازن في الاتفاقات الخاصة باستغلال الإنتاج الفكري للمؤلف وجوب تحديد مكافأة المؤلف عند استغلال مصنفه وتأقيت الحق المالي للمؤلف.

فقد عرف فقهاء الشريعة الإسلامية مبدأ " مقارنة التساوي بين البدلين وأكدوا على أهميته في تحقيق العدل في التعامل في الالتزامات المتقابلة. وهو مبدأ يمكن تطبيقه على عقود النشر التي تبرم بين المؤلف والناشر لاستغلال المصنفات ذلك أن تنفيذه يضمن التوازن بين التزاماتها المتقابلة مما يحقق مصلحة الطرفين. ولتلافي الإخلال بهذا التوازن في استغلال الإنتاج الفكري للمؤلف وهو مبدأ يقوم على العدل في المعاملات في التشريع الإسلامي - فقد رأى لحسن تطبيقه تحديد مدة لحق الاستغلال هذا على أساس أن الأصل في المنفعة التأقيت^(٢).

(١) فتوى الدكتور على جمعه . مجلة الأزهر المشار إليها سابقاً ص ٢٦٥.

(٢) د / نواف كنعان المرجع السابق ص ٢٦

ويستنتج الفقهاء المحدثون " أن المنظور إليه في مالية الأشياء ليس هو "عينية" الشيء المادي بل منفعته وأثره بدليل قولهم: "إن ما لا منفعة فيه فليس بمال أي ولو كان شيئاً عينيّاً" وبناءً عليه فإن الإنتاج الذهني المشروع يعد مالاً في الفقه الإسلامي ومن ثم تجوز المعاوضة فيه شرعاً وهذا ما يؤدي للقول بشرعية الحق المالي للمؤلف في الفقه الإسلامي^(١).

ولعل الاجتهاد كمنهج أساسي اعتمد على استفراغ الوسع وبذل غاية الجهد وهو كالتأليف إذ أن الاجتهاد الذي ندب الشارع إليه إذا كان مثاباً عليه في ظل وجود النصوص المقدسة والثبوت القطعي والدلالة القطعية في نطاق التفسير والتطبيق على الوقائع المعروضة فإنه يكون أولى بالجوار ويتطابق مع صحيح الشرع في العلوم والفنون التي لا يوجد بشأنها نص بل قد نقول أن الاجتهاد يضحي هو الطريق الوحيد لتطوير العلوم القرآنية والآيات القرآنية كثيرة التي تحت على سلوك هذا الطريق والثناء على أصحابه.

قوله تعالى " وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون"^(٢).

وقوله تعالى " وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم"^(٣).

وقوله تعالى :-

" إن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولى الأبواب"^(٤).

إلى غير ذلك من الآيات التي ترفع أقدار العلماء وأرباب العقول وقادة الفكر في كل مجتمع وتخطب فيهم أداه الفكر والعقلانية والاستدلال.

فالغزى الذي يفصح عن مدلول هذه الآيات القرآنية هو تربية العقل المسلم على الجد والمثارة والمعاونة في تنمية كل علم والارتقاء بكل منه

(١) د/ عبد السميع عبد الوهاب أبر الخير: الحق المالي في الفقه الإسلامي والقانون المصري - مكتبة وهبه- ١٩٨٨- ص ١١

(٢) سورة العنكبوت الآية ٤٣.

(٣) سورة النساء الآية ٨٣.

(٤) سورة آل عمران الآية ١٩٠.

ويجعل الابتكار والأصالة خاصية للعلم النافع ويرى أهل العلم على الملكة الناقدة المدققة التي تنبذ التبعية والتقليد وهو المنهج الذي إختاره العلماء والمسلمين الأوائل في العلوم الشرعية والعقلية والتجريبية وهذا المنهج يحذف من مفرداته من غير شك أسلوب الانحراف الفكري الذي يظهر في السرقة أو القرصنة الأدبية والفكرية وبقية بشدة لأنه على طرف نقيض منه إذ لا يستوفي في أي منطق فضلاً عن منطق الابتكار والغش والأصل والتقليد والجيد والزائف فإن القرصنة الفكرية ظلم وكذب وتلفيق وتزوير وهي مجرمة في كل الشرائع^(١).

من الآيات التي تبين حقوق المؤلف المتمثلة في الحق المالي للمؤلف وجوب تحديد مكافأة للمؤلف عند إبرام عقود النشر لمصنفاته. وذلك أن عدم تحديد مكافأة المؤلف أو عدم تحديد مدة أدائها كما في حاله تقدير المكافأة على أساس عدد النسخ أو عن كل طبعه حيث يكون مثل هذا التقدير مرتبطاً بمدى رواج الكتاب وكثرة تلقيه يجعل منال العوض ووقت أدائه مبهماً مشكوكاً فيه. وحينئذ تدخل مثل هذه الصورة في نطاق الضرر ببيع الضرر ورد فيه النهي الأكيد في الحديث الشريف فقد روى صحيح مسلم : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الضرر " .

ويقول العلامة النووي في شرحه " أما النهي عن بيع الضرر فهو أصل عظيم من أصول كتاب البيع ولهذا قدمه مسلم وتدخل فيه مسائل كثيرة غير منحصرة كبيع المعدوم والمجهول وما يقدر على تسليمه وما لم يملك البائع عليه ونظائر ذلك فكل هذا يبيعه باطل لأنه غرر.

بالإضافة إلى تأقيت المدة للمؤلف فيرى بعض الفقهاء أن أقصى مدة لاستغلال الورثة لحق المؤلف على إنتاجه الفكري المبتكر ستون عاماً من تاريخ وفاه مورثهم وذلك قياساً على أقصى مدة للانتفاع عرفها الفقه الإسلامي في حق الحكر وهو حق القرار على الأرض الموقوفة للغرس أو البناء بطريق الإجارة الطويلة باعتبار أن أصل هذا القياس هو كون الإنتاج الفكري نسبي

(١) د / محمد الشحات الجندي المرجع السابق ص ١١ ، ١٢ .

الابتكار لاعتماده على تراث السلف وهو حق عام للامة بمثابة الموقوف على جهة برغامة. وان الإنتاج الفكري بعد ذلك يصبح حقاً مشتركاً للأمة وعنصراً من تراثها على مر العصور. ولعل ما قررته القوانين الوضعية من أن مدة الحماية خمسون سنة يتفق الشريعة الغراء في مضمونها وهدفها الذي يقصد منه صالح المؤلف على غير ذلك مع مدة الانتفاع في حق الحكر في الشريعة الغراء^(١).

فالشريعة الإسلامية قد عرفت الحق المالي للمؤلف بل أرسيت قواعد على هديها يسير الضال فيهتدي بها فعلى الرغم من تباعد الأزمان وبساطة شكل الحياة في العصر الإسلامي الأول فقد أرسى الإسلام قواعده هادية تواضع على ضوئها العلماء وأرباب القلم على ميثاقه تعارفوا عليه ينظم لهم عملية الإنتاج الذهني والأدبي التزموا به وساروا عليه استلهموه من مبادئ الإسلام ونظمه في التعامل مع أنبل رسالة وهي تسجيل الفكر والفنون التي تفجر الطاقات الخلاقة والمعطاءات الكامنة لذوى النفوس العالية والعقول الكبيرة.

وقد رسموا لذلك بعض المعايير التي يحتكم إليها المؤلفون وأصحاب الاختصاص فكانت سياجاً وأفياءً ضد الانحراف به عن مقاصده والبلوغ به إلى غاياته منها :-

- ١ - التنبيه على شرف العلم ورفعته وهو ما ينبغي أن يعين كل من سلك طريقة بالتأليف وسبيله في ذلك المحافظة على قيمه : عدم مخالفة المبادئ الحاكمة له أو انتهاك القواعد التي تنظمه وقد وضع الغزالي مقياس ذلك في فائدة العلم وثمرته بأن يضعها الباحث نصب عينيه ويستهدف من وراء إبداعه أقصى نفع ممكن وأطيب ثمره يجنيها الناظر منها.
- ٢ - يقينية العلم ووثاقته أدلته ولا يتأتى له ذلك تدقيقهم في المصطلحات التي انفرط عقدها وشاع استخدامها في كثير من المؤلفات والكتابات ومن ذلك

(١) د / نواف كنعان المرجع السابق ص ٢٦ ، ٢٧ .

أن الإبداع هو إيجاد شيء لا من شيء فيخرج الشيء من كم العدم بغير مادة. وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم من أول هذا الأمر ؟ فقال كان الله ولم يكن شيء من قبله أما الخلق فاته إيجاد الشيء من شيء كما خلق آدم من التراب وخلق الجان من مارج من نار^{(١) (٢)}.

من منطلق ذلك فالحق المسالي للمؤلف يثبت له وحده دون غيره وإن انتحال الحقوق الفكرية والعلامات التجارية المسجلة من أصحابها بطريقة يفهم بها المنتحل الناس أنها هي العلامة الأصلية هو أمر محرم شرعاً يدخل في باب الكذب والغش والتدليس وفيه تضييع حقوق الناس وأكل أموالهم بالباطل.

ولا يجوز شرعاً أن يقوم أحد بفتح محلات تجارية ليخدع المشتريين ويتاجر بهذه العلامات التي انتحلها زوراً وكذباً على أنها العلامة الأصلية. كما أن كل عامل أو موظف يساهم بعمله في هذا التزوير والتدليس والغش للناس فعمله حرام.

لقوله تعالى : وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان^(٣).

ولا يجوز أن يتعامل الناس مع هؤلاء المنتحلين للعلامات التجارية بشراء هذه السلع منهم لأن المسلم مأمور بإنكار المنكر وتغييره حسب استطاعته وسلطته ، وشرأه لهذه السلع من هؤلاء يتنافى مع ذلك لأنه فيه أعانه لهم على باطلهم وظلمهم والنبي صلى الله عليه وسلم يقول " أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً " فقال رجل يا رسول الله أنصره إذا كان مظلوماً أفرأيت إذا كان ظالماً كيف أنصره ؟ قال.. تحجزه أو تمنعه من الظلم فإن ذلك نصره " رواه البخاري عن أنس بن مالك رضى الله عنه .

(١) سورة الرحمن الآية ١٥.

(٢) د / محمد الشحات الجندي المرجع السابق ص ٩ ، ١٠ .

(٣) سورة المائدة الآية ٢.

أما العقوبات التي تتخذ بشأن هؤلاء فالأصل أنها من باب ضمان المتلفات وتقدير الضرر الواقع على أصحاب العلامات الأصلية وهذا الضرر يحكم به القاضي تبعاً لتقدير الخبراء في كل واقعة بحسبها إضافة إلى ما يمكن أن يراه ولي الأمر في ذلك من عقوبة تعزيزية رادعة لمن تسول له نفسه عن الوقوع في مثل هذه الممارسات الجالبة للضرر الخاص والعام^(١).

فالمؤلف وحده صاحب الاختصاص الأول والأخير في كيفية الاستفادة من مصنفه سواء أكان ذلك عن طريق الطرق التقليدية القديمة من الطباعة وغير ذلك أو عن طريق التقنيات الحديثة من البث الرقمي وأنماط مصنفه للجمهور عبر شبكات الويب " web " الإنترنت على غير ذلك من وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية المقروءة والمسموعة والمرئية والقاعدة الفقهية تقول أن الأصل في الأشياء الإباحة وهذا جائز ولا غبار عليه فتدوين المؤلف بأي طريقه كانت باعاً على ثبوت حق للمؤلف تجاه هذا الشيء ولعله منذ وقت بعيد كان الرأي متفقاً على أن الدليل هو قوام حباط الحق ومعقد النفع منه وإن الحق مجرداً من دليله يصبح عند المنازعة فيه والعدم سواء.

والدليل هو الذي يطمئن القلب ويثبت العقيدة والوجدان ولعل فيما روى عن سيدنا إبراهيم (خليل الله) وسيدنا موسى (كلیم الله) عليهما السلام ما يؤكد هذا النظر. فقد طلب كل منهما من ربه الدليل على وجود الإله فكانت معجزة عودة الطيور مفردات بعد تقطيعها وتشيت أجزائها وواقعة تجلى الله عز وجل للجبل وانهاره أدله قاطعه على وجود اله عظيم ينظم الكون ويسيطر على أرجائه المترامية باقتدار وإتقان^(٢).

وهذا يعني أن لا بد لكل شيء من دليل يدل عليه فالكتابة والتأليف هو أولى خطوات الحق المالي للمؤلف فالأفكار عبارة عن صيد والكتابة والتدوين

(١) الدكتور على جمعة فتاوى السابقة ص ٢٦٦ بمجلة الأزهر.

(٢) د / محمد حسام محمد لطفي الإطار القانوني للمعاملات الإلكترونية القاهرة ٢٠٠٢ ص ١٥، ١٤.

هي التقيد لهذا الصيد عندئذ نقول بأن هناك حق مالي يثبت لهذا المؤلف على هذا المصنف.

ولعل ما يؤكد ذلك ما ذكر عن أسد بن الفرات عندما أراد الرجيل إلى أفريقيا وما حدث لمؤلفاته كل ذلك يبرهن أن للمؤلف وحده الحق في استغلال مصنفه كيفما يشاء.

فالإسلام أطلق حرية الفكر والتأليف وافر حق المؤلف على مصنفاته على اعتبار ملكيته لها واختصاصه وحده بها أو بمن أنابه أو استخلفه في التصرف فيها لأنه كما يقول القرافي فإن الحقوق والأحكام ينقسم التصرف فيها إلى نقل وإسقاط فالنقل ينقسم إلى ما هو يعوض في الأعيان كالبيع والقرض وإلى ما هو في المنافع كالإجارة والقراضي والجهالة وإلى ما هو بغير عوض كالهدايا والوصايا والعمرى والوقف والهبات والصدقات فإن ذلك كله نقل ملك في أعيان بغير عوض.

أما الإسقاط فهو إما يعوض كالغفو على مال والصلح على الدين وأي عوض كالإبراء من الديون وإيقاف المساجد.

ومفاد ذلك بالنسبة للمؤلف أن يتصرف في الحقوق المالية المتحصل عليها بواسطة استغلال مؤلفه عن طريق نقل حقه إلى الناشر بعوض وتمكين الغير من الانتفاع بمؤلفه بمقابل كما في الإهداء إلى الأصدقاء أو الإعارة لهم أو الوقف على المساجد أو طلاب العلم أو الجهادة للمتفوقين منهم أو التبرع إلى الجامعات أو المكتبات العامة والجامع في إجازة ذلك هو رضا صاحب الحق وإنه ولا تتعارض الاتجاهات القانونية الحديثة مع اتجاهات الفقه الإسلامي في خصوص حماية الحقوق المالية والأدبية إلا أنها بحكم التطور الذي حدث في مجال الملكية الأدبية والفنية فصلت طبيعة هذه الحقوق ورتبت عليها النتائج في هذا الشأن.

فالحق المالي الذي ذو صلة وثيقة بما نتحدث عنه فبالنظر إلى أن المؤلف يمتنع عليها باحتكار استثنائي على كل متحصلات استغلال مصنفه بكل

الطرق فهي تتمتع بخصائص أربعة هي على التوالي جواز التصرف فيها والتأقيت والقابلية للحجز عليها وخضوعها لتقدير القضاء عند التعسف في استعمالها من جانب المؤلف أو خلفه^(١).

مما يعنى تماشي القانون الوضعي مع الشريعة الإسلامية فالشريعة لم تهدف سوى المصلحة سواء للفرد أو للمجتمع وتسعى إلى حفظ الحقوق ونبذ الاعتداء والسطو والنهب.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن الفقهاء قد قرروا أن التعدي يمكن أن يقع على الحقوق غير المالية ، وغالباً ما يتخذ ذلك التعدي صورة الغصب وقد ورد في تعريفهم للغصب ما يفيد أنه يمكن أن يرد على الحقوق غير المالية أيضاً التي تشبّه مع الحقوق الأدبية المقررة للمؤلف على مؤلفه من ذلك ما ذكره فقهاء الشافعية والحنابلة في تعريف الغصب بأنه " الاستيلاء على حق الغير (من مال أو اختصاص) عدواناً أي على وجه التعدي أو القهر بغير حق حيث يشمل هذا التعريف في مجال التعدي الحقوق المالية والحقوق غير المالية كالاختصاصات الشرعية والحقوق الأدبية مثل اغتصاب الوظائف والولايات كما يدخل في هذا الإطار غصب المنافع وضمانها^(٢).

ولحق المالي شرعية في الفقه الإسلامي للمؤلف :-

فالمأمل والباحث في الشريعة الغراء يجدها تنظر إلى المؤلف ويؤازره على الإبداع والتأليف ولا شك أن ذلك يعد مشروّعاً لأن الشريعة لا تنف بجوار أحد إلا إذا كان ذلك لمصلحة الشخص وللمصلحة العامة أيضاً وتقدم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة بالضرورة. وذلك يستند إلى الحجج الآتية^(٣).

(١) د / محمد الشحات الجندي . المرجع السابق ص ١٥ ، ١٦ .

(٢) د / عبد الله النجار نطاق الخطأ المرجع السابق ص ٤٢ وما بعدها.

(٣) د / حسن حسين البراوي المرجع السابق ص ٧٢ وما بعدها.

أولاً : يذهب جمهور الفقهاء إلى أن المنافع المشروعة تعد مالا متى كانت متقومة^(١).

والمعيار في جعل الشيء متقوماً من عدمه عند الفقهاء هو العرف ". فإنه جاء بتوسيع قابلية المحل للتقويم وهذه القابلية من شرائط الانعقاد العامة فجعل في ذلك عرف الناس هو الأساس في التقويم بينما كان أساسه في نظر فقهاءنا هو حل الانتفاع شرعاً: فالخمر كانت تعتبر من الأموال غير المتقومة في حق المسلمين فلا يتعقد بيعها وشرائها ولا يضمن متلفها فأصبحت في حكم هذه المادة مالا متقوماً ومحلاً صالحاً للتبائع وسائر العقود^(٢).

ثانياً: جعل الرسول "صلى الله عليه وسلم" تعليم آيات من القرآن الكريم بمثابة مهر مقبول، والمهر لا يكون إلا مالا وفي هذا دليل على أن بذل الجهد للتعليم بمثابة المال ، فمن باب أولى أخذ الأجر على التأليف ولقد أجاز الفقهاء أخذ أجر على تعليم القرآن مع عظم أجر من يقوم بذلك فدل ذلك على جواز أخذ المؤلف للأجر يكون من باب أولى^(٣).

ثالثاً: يفرق الفقهاء بين الحقوق المجردة والحقوق المقررة^(٤).

(١) " المراد بالمال ما يميل إليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة والمالية تثبت بتمول الناس كافة أو بعضهم والتقوم يثبت بها وبإباحة الانتفاع به شرعاً فما يباح بلا تمول لا يكون مالا كحبة حنطة وما يتمول بلا إباحة انتفاع لا يكون متقوماً كالخمر" رد المحتار على الدر المختار " حاشية ابن عابدين - الجزء الرابع - دار الكتب العلمية - بيروت - ص ٣.

(٢) د/ مصطفى أحمد الزرقاء الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد- الجزء الثاني- المجلد الفقهي العام ١٩٦٨ فقرة ٣٨٩.

(٣) د/ عبد السميع عبد الوهاب أبو الخير الحق المالي في الفقه الإسلامي والقانون المصري - مكتبة وهبه- ص ٢٥.

(٤) الحقوق المقررة هي الحقوق المقررة شرعاً لدفع الضرر كحق الشفعة وحق القسم للمرأة وحق الحضانة وولاية اليتيم، وهذا النوع من الحقوق لا يجوز الاعتياض عنه لا عن طريق البيع، ولا الصلح والتنازل بمال؛ وذلك لأن الحق إنما ثبت لدفع الضرر، فإذا تنازل عنه لا آخر فهذا يدل على أنه لا ضرر فيه عليه.

د/ علي محي الدين القرة داغى : الحقوق المعنوية دراسة فقهية مقارنة- ص ٨.

ويجيزون الإعتياض عن الأولى دون الثانية وتعد الحقوق المعنوية - عامة - وحق المؤلف خاصة من الحقوق المجردة" وكذلك الحقوق المجردة كحق الشرب للأراضي وحق التعلّى والركوب في طوابق البناء وكالديون في الذم وكالامتيازات في بعض الحقوق القانونية الحديثة مثل حق الملكية الصناعية وحق الملكية الأدبية للمؤلفين في الطبع والنشر وامتيازات إصدار الصحف الدورية من جرائد ومجلات.

رابعاً: لا يوجد دليل من الكتاب أو السنة أو الإجماع يمنع المؤلف من أن يحصل على عائد مالي نتيجة لتأليفه وإذا لم يكن هناك دليل على تحريم الشيء فتصبح القاعدة الأصولية التي تقضى بأن الأصل في الأشياء الإباحة هي الواجبة التطبيق.

خامساً: يقرر الفقهاء أن العرف العام يعد في الشريعة الإسلامية مصدراً تبنى عليه الأحكام ما لم يتعارض مع دليل أو أصل شرعي والعرف في معظم بلاد المسلمين جرى ومنذ فترة طويلة على جواز أخذ المؤلف عوضاً عن تأليفه. وينتهي الفقه من ذلك إلى الرأي الراجح لدى فقهاء المذاهب الأربعة في الشريعة الإسلامية هو جواز أخذ المؤلف عوضاً عن تأليفه وهذا الحق ملك خالص للمؤلف يتصرف فيه كيفما يشاء ولا يجوز لأحد أن يسطو على هذا الحق بدون إذنه وذلك بشرط ألا يكون المصنف متضمناً ما يتعارض وأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية .

سادساً: جاءت الشريعة الإسلامية بتقرير الحقوق المشروعة وأمرت بوجوب احترامها وعدم الاعتداء عليها ولا يحتاج حماية الحق في الشريعة الإسلامية إلى نص خاص ؛ وعليه فإن حقوق الملكية الفكرية مشمولة بالحماية في الشريعة الإسلامية ولو لم يرد بذلك نص خاص ومن أراد أن يستبعدا من الحماية عليه إقامة الدليل على ذلك ولا دليل هناك.

المبحث الثاني

حماية الشريعة الإسلامية للمؤلف وحقوقه . .

تمهيد وتقسيم:-

يمكن القول بأن الشريعة الإسلامية قد أرسيت مجموعة من القواعد والوسائل لحماية حق المؤلف على مصنفاته تنوعت هذه الوسائل ما بين وقائية، تحول بين الشخص وبين اعتدائه على الملكية الفكرية والفنية والتي تمثل ضمانه هامة وأساسية للحد من السرقات الفكرية وتقلل منها قدر الإمكان وفي ذات الوقت لم تفضل الشريعة الوسائل العلاجية التي تكفل معالجة الآثار الضارة الناجمة عن عمل السالخ أو المزور عند ارتكابه جريمته^(١).

فالتأليف بالمعنى الذي نحن عليه الآن من مؤلفات ومبتكرات إلى غير ذلك يُعد في الشريعة الغراء من الأمور المستجدة. إذ لم يتناول أحد من أئمة المذاهب الفقهية ولا من الفقهاء القدامى مسألة حماية الملكية الفكرية بالبحث الموضوعي المتعمق باستثناء أقوال مقتضبة للقرافي فضلاً عن آراء أخرى لبعض المحدثين الذين اكتفوا بإثارة المسألة بمناسبة حديثهم عن المصلحة المرسلة المتعلقة بالحقوق الخاصة^(٢).

فقد ثار جدل ونقاش بين الفقهاء حول مدى حاجة هذا الحق إلى التنظيم والحماية وفي هذا الإطار سيطرت على الأذهان فكرة مؤداها أن هذا الحق وتنظيمه أمر وارد من الغرب بل وصفه البعض بأنه بدعه غريبة وبالتالي لم يوجد الحماس نحو حمايته وتنظيمه إذ رؤى أن في هذه الحماية تحقيقاً لمصلحة العالم الغربي وتشجيعه على الابتكار وقد وصل الأمر إلى حد المناداة بضرورة التخلي عن تنظيم الاستفادة من موضوعاتها للشرق^(٣).

(١) د/ محمد الشحات الجندي المرجع السابق ص ١٧

(٢) د/ فتحي الدريني "حق الابتكار في الفقه الإسلامي مؤسسة الرسالة ١٩٨٤ ص ٧

(٣) د/ محمد عبد الظاهر حسين "حق التأليف من الناحيتين الشرعية والقانونية" وفقاً لقانون حماية حقوق الملكية الفكرية الجديد رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ دار النهضة العربية القاهرة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ م ص ٣٣

إذا تأملنا ذلك نجد أن مرجع ذلك هو الضمير الداخل الراسخ بداخل كل إنسان مسلم يعلم العلم وقام اليقين أن كل إنسان سيحاسب على أعماله " فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره " (١).

وأن كل إنسان يقترب جزاء ما ارتكب إن خيراً فمسيرى وإن شراً فسيعاقب ويره قال تعالى " كل نفس بما كسبت رهينة " (٢) وقال تعالى " بل الإنسان على نفسه بصيرة " (٣).

فالشريعة الإسلامية تحرص على رد الاعتداء ومنع الضرر وإزالة الضرر مبدأ من مبادئ الشريعة الإسلامية التي استقاهها الفقهاء من كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم أما الكتاب الكريم فأياته في هذا المعنى كثيرة:

منها قوله تعالى " لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده " (٤).

وقوله تعالى " فلا تضاروهن لتضيقوا عليهم " (٥).

وقوله تعالى " واشهدوا إذا تباعدتم ولا يضار كاتب ولا شهيد " (٦).

ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم " لا ضرر ولا ضرار ".

وإذا تأملنا هذا الكم الكبير من الآيات القرآنية فعلم أن الشريعة الإسلامية كانت حرصت وستظل حريصة على حقوق المؤلف وتعمل على حمايته من أي اعتداء يقع عليه بل ورفع وإزالته وإذا تأملنا الحديث السابق فإنه يعد جامع للرسول وصلى الله عليه وسلم حيث أرسى قاعدة من أركان الشريعة الإسلامية وهي أساس لمنع الفعل الضار وترتيب نتائجه في تعويض الضرر وتقدير العقوبة كما أنها منذ لمبدأ الاستعلاج في جلب المنافع ورد المقاسد.

(١) سورة الزلزلة الآية ٥، ٦.

(٢) سورة المدثر ٣٨.

(٣) سورة القيامة الآية ١٤.

(٤) سورة البقرة الآية ٢٣٣.

(٥) سورة الطلاق الآية ٦.

(٦) سورة البقرة الآية ٢٨٢.

ونص الحديث ينفي الضرر فيوجب منعه مطلقاً، كما أنه شامل لكل أنواع الضرر ومنه الضرر الأدبي بكل صورته وأنواعه ومنها الضرر الواقع على حق المؤلف على مصنفه. كما أن القاعدة المأخوذة من الحديث سند لمبدأ الاستعلاج في جلب المنافع ورد المفساد فالحديث السابق ينفي الضرر فيوجب منعه مطلقاً وهو يشمل الضرر الخاص والعام ويشمل كذلك دمه قبل الوقوع بطرق الوقاية المختلفة ورفعته بعد الوقوع وهذا الرفع هو الذي يتصل بحماية الشريعة الإسلامية لحقوق المؤلف الحديث فيه نفى للضرر أيضاً فلا يجوز نفي الضرر بمثله في الأموال لأن فيه توسيعاً لدائرة الضرر الواقع وليس قيد ترميم فمن اتلف مالاً لا يجوز الحكم بإتلاف ماله المماثل لأن هذا لا يتمشى مع المحكمة ولا المصلحة في شيء وإنما يجب الحكم بالتعويض الذي يجبر الضرر وينقل الخسارة إلى جانيه^(١). فالمصطفى صلوات ربي وتسليماته عليه قد نفى الضرر والضرار ضد النفع يقال ضرره يضره ضرراً وضرراً وأخر به يضر بضرراً ومعناه : لا يضر الرجل أخاه فينقصه شيئاً من حقه. وقد قال بعض المحققين في بيان معنى الضرر والضرار : إن الضرر فعال من الضرر أي لا يجازيه بإضراره بإدخال الضرر عليه فالضرر ابتداء الفعل والضرر هو الجزاء عليه ويبدو أن هذا القول مردود بقول الله تعالى " ولمن انتصر بعد ظلمه " (٢).

وقوله عز وجل من قاتل وجزاء سيئة سيئة مثلها^(٣).

ولذلك قيل : أن الضرر هو ما تضر به صاحبك وتنتفع أنت به والضرار أن تضره من غير أن ينتفع وقيل هي بمعنى واحد والتكرار فيها للتأكيد. وقد دل الحديث على تحريم الضرر لأنه إذا نفى ذاته دل على النهي عنه لأن النهي لمطلب الكف عن الفعل وهو يلزم من عدم ذات الفعل فاستعمل اللازم مع الملزوم.

(١) د / عبد الله مبروك النجار " الحماية المقررة " المرجع السابق ص ١٥٩ ، ١٦٠

(٢) سورة الشورى الآية ٤١

(٣) سورة الشورى الآية ٤٠

وتحريم الضرر معلوم عقلا وشرعا إلا ما دل الشرع على إباحته رعاية للمصلحة التي تربو على المفسدة وذلك مثل إقامة الحدود وغيرها وذلك معلوم في تفاصيل الشريعة وقد جاء النفي الذي يفيد النهي والتحريم في الحديث عاما؛ يشمل تحريم كل صور الضرر وأنواعه ولما كان الضرر الأدبي أحد أنواع الضرر المنهي عنه فإنه يدخل في نطاق التحريم الذي دل عليه الحديث وإذا كان محرما كان واجبا الضمان كغيره من الأضرار المحرمة التي تعاضدت أدلة الشرع في جواز التعويض عنها ويكون الحديث وإلا ضمن ما يدل عليه على جواز التعويض عن الضرر الأدبي لذلك يفهم من الحديث السابق أنه عام يشمل إزالة أي ضرر يقع على الإنسان يشمل ذلك الضرر الأدبي كما ذكرت ويشمل الضرر المادي المتمثل في الاستغلال لمصنف ليس من صنع يده وإنما من صنع إنسان بذل فيه الجهد والتعب فالإسلام يحرم الانتفاع على حسب إنسان آخر^(١).

وهذه الحماية تنقسم إلى قسمين حماية مدنية تتمثل في التدابير الوقائية وحماية جنائية تتمثل في العقوبة لذلك سأقوم بعون الله وتوفيقه بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:-

المطلب الأول: الحماية المدنية لحقوق المؤلف

والمطلب الثاني: الحماية الجنائية لحقوق المؤلف

المطلب الأول:

الحماية المدنية لحقوق المؤلف

ف نجد بجانب الحماية الجنائية لحقوق المؤلف ولإبداعاته الذهنية حماية أخرى ولا أحد ينكر وجود حماية مدنية لحقوق المؤلف غير أن هذه الحماية قد لا تظهر مباشرة في النصوص القرآنية أو النبوية وإنما تستخلص من جملة القواعد العامة في الفقه الإسلامي التي يمكن الاستدلال بها على ضرورة وقف الاعتداء على حقوق الآخرين ومنع الضرر عنها والعمل على إزالة هذا

(١) د / عبد الله مبروك النجار الضرر الأدبي المرجع السابق ص ٣٦٢، ٣٦٣

الاعتداء وتقرير الحق للمضرور في التعويض عن كل ما يسببه الاعتداء من أضرار.

ومن ذلك قوله تعالى "ومن يظلم منكم نذقه عذاباً كبيراً" (١).

وقوله تعالى "ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها" (٢).

وقوله تعالى "والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً" (٣).

كما يمكن أن نستخلص القواعد التي تحكم الحماية المدنية لحقوق المؤلف من قول الرسول "صلى الله عليه وسلم" (لا ضرر ولا ضرار) (٤).

وقوله "صلى الله عليه وسلم" عن ربه عز وجل في الحديث القدسي "يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا" (٥).

فهذه الآيات والأحاديث تمنع الاعتداء على الآخرين وتحرم ظلم الإنسان. ولا شك في أن الاعتداء على حرمة المسلم قد يأخذ صورة مادية تتمثل في فعل يلحق الضرر المادي بجسم الإنسان، كما قد يأخذ صورة معنوية تظهر في قول أو فعل يصيب الإنسان في نفسه وسمعه. وقد يكون الأخير أشد المآ وأوقع أثراً من الاعتداء المادي على الجسم والمال. ومما لا شك فيه أن طبع الكتاب أو تصويره أو أي فعل يهدد حقوق المؤلف يمثل اعتداء على صاحبه بصورتيه المادية والمعنوية. فالانتفاع بالمصنف تحت أي شكل قد يحرم مؤلفه من الحصول على مزاياه المادية مما قد يصبح معه اعتداء على ماله فضلاً عن المساس بنفسه وإلحاقها بضرر معنوي قد يظهر بشكل أوضح في الاعتداء على حقوق المؤلف المعنوية كما لو تمت في صورة تحريف للمصنف أو الإضافة

(١) سورة الفرقان من الآية ١٩.

(٢) سورة الأعراف الآية ٨٥.

(٣) سورة الأحزاب الآية ٥٨.

(٤) جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي ج ١ ص ٦٨.

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي - دار الريان للتراث - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ.

١٩٨٧م الجزء السادس عشر من ١٣٢.

إليه ما ليس فيه أو حذف ما هو منه بدون إذن صاحب المصنف: فهذه كلها صور للاعتداء على مال المؤلف ونفسه وحرمة المسلم تقتضي عدم إيداعه كما تتطلب استئذانه عند ارتكابه كل ما يعد مساساً به قبل إتيانه^(١).

برزت هذه الحماية في ساحة الدراسات الفقهية المقارنة بعد استحداثها في التشريعات الوضعية منذ أن أقر مضمونه في التشريع والفقه والقضاء وأصبح وجوده ضرورة أملت ظروف الحياة بعد تقدم المخترعات، وما استلزم ذلك من تغيير أنماط الحياة، ونظام سلوكيات الناس فيها على نحو يجعل التعدي على الحقوق الأدبية التي يجب أن يتمتع بها الإنسان في جسده وحياته وشرفه واعتباره وعواطفه في مؤلفاته الفكرية وفي حياته العادية أمراً وارداً بل إن شئت فقل أنه كثير الوجود وقد أدى ذلك بالضرورة وفي ظل البحث عن بدائل شرعية تحكم ما استجد في حياة الناس من سلوكيات تستوجب الضمان وتستلزم التعويض أن يعود المشتغلون بالدراسات الفقهية، والمعنيون بالبحث إلى مصادر التشريع الإسلامي بغية الوقوف على أصل يمكن أن تقوم عليه المسؤولية عما يحدثه المسئول من ضرر أدبي وإلى ما تركه الفقهاء في كتبهم من أقوال وما أورده في مصنفاتهم الفقهية من أحكام متعددة لكثير من الحوادث الجزئية التي وقعت في مجتمعاتهم وهي كما يقول أحد المعاصرين من الفقهاء "تشبه حوادث العصر الحالي لأن طبائع الناس متشابهة غالباً وصنوف الأذى والاعتداءات الصادرة منهم متقاربة والتباغت عليها والهدف منها معروف والممتلكات المتداولة واحدة في الماضي والحاضر تقريباً"^(٢).

وبالنظر والتأمل في الشريعة الإسلامية نجد أن الفقهاء قد جعلوا هناك شروطاً للحماية. وهناك شروطاً أخرى يجب أن تتوافر في جانب المؤلف.

(١) د/ عبد الرحمن بن حسن النفوسة: مجلة البحوث الفقهية المعاصرة - المملكة العربية السعودية ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م ص ٦٤٣ ع ٢٣١ ص ٢٣١.

(٢) د/ وهب الزحيلي "التعويض عن الضرر" منشور بمجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي - كلية الشريعة جامعة الملك عبد العزيز - المجلد الأول سنة ١٣٩٩ هـ ص ٩.

أولاً: شروط حماية حقوق المؤلف هي:-

- ١- أن يقع التعدي من المسؤول.
 - ٢- أن يترتب على التعدي ضرر للمصنف.
 - ٣- أن يتحقق وقوع الضرر بسبب التعدي.
- . وهذه الشروط هي ما يقابلها في القانون "الخطأ والضرر وعلاقة السببية".

فالأول: التعدي يكون من الشخص المسؤول بمعنى أن مرتكب التعدي هو من قام بالاستيلاء على حقوق المؤلف.

والتعدي يعنى الظلم ومجاوزة الحد وقد ورد لفظ التعدي في القرآن الكريم :-

في قوله تعالى " فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم" ^(١).

والثاني : أن يترتب على التعدي ضرراً بمعنى أن يحصل تعدى على حقوق المؤلف يترتب ضرراً أدبياً أو مالياً أما إن لم يكن هناك ضرر كأن نقل الشخص من مؤلف وأثبت هذا النقل ومواطنه فلا شيء في ذلك.

الثالث: أن يتحقق الضرر بسبب التعدي. فلا يكفي وقوع الضرر بل لا بد أن يكون الضرر حاصلاً من التعدي فلا يكون من العدل أن يسأل عن شيء لم يكن من فعله.

وللفقهاء أمثلة كثيرة في هذا المضمار نذكر بعضها للاسترشاد:-

فقد ورد في الفتاوى الهندية عن سؤال سائل حاصلة: رجل أخذ بيده بندقية (سلاح نارى) مجرية ثم وضعها وبعد استقرارها وقع شخصها على خزانة ليس بفعله، فأورى وخرجت قذيفة فقتلت شخصاً على خزانة ليس بفعله فأورى وخرجت قذيفة فقتلت شخصاً هل عليه وعلى عاقلة دية أم لا؟

(١) سورة البقرة الآية ١٩٤.

حيث قال : ليس عليه دية ولا على عاقلته حيث إن خروجها لم يكن بحركته.

وجاء فيها أيضاً لو: أن شخصاً كان يحمل قطناً فلقبته امرأة في الطريق تحمل قبساً من نار، فأصابت النار القطن فأحرقته لم تضمن إن كان ذلك من حركة الريح وإن لم يكن من الريح ينظر: إن كانت المرأة هي التي مشت إلى القطن تضمن وإن مشى صاحب القطن إلى النار لم تضمن^(١).

ثانياً: الشروط التي يجب أن تتوافر في جانب المؤلف:-

- ١- أن ينطوي المؤلف على قدر من الابتكار.
 - ٢- أن يكون الابتكار في مجال العلوم النافعة للإنسانية في دينها ودنياها.
 - ٣- أن تكون نسبة العلم النافع المبتكر إلى مؤلفه محقة.
- فالأول أن ينطوي العمل على جانب من الابتكار وهو مأخوذ من البكرة أي المبادرة إلى الشيء والسبق فيه فكل من بادر إلى الشيء فقد أبكر^(٢).
- فلا تحتم أن يكون المؤلف مبتكراً في كل صغيرة وكبيرة ويقدمها للناس فيكفي أن تكون شخصيته في التأليف واضحة مهما صغر حجمه فيتساوى في ذلك كتاب بسيط في تنسيق حذيقة أو مائدة مع دراسات عميقة في الفلسفة ويتمتع بالحماية المؤلف النابه مثل برنادشو وغيره من المغمورين^(٣).
- وثانيهما** أن يكون المبتكر نافعا للبشرية ويفهم من ذلك إن كان هناك ما يمس العقيدة كخروجاً على الدين أو أنه يحل حراماً أو يحرم حلالاً فلا يستحق الحماية بل وصاحبه يستحق العقاب في الدنيا والآخرة.
- والأخيرة أن تكون نسبة العمل إلى صاحبه محقة.

بمعنى أن يكون الابتكار نابعاً من ذات المؤلف ومن بنات أفكاره ذلك أن وضع المصنف المبتكر يشتم مؤلفه مشاقاً طويلة ويحملة على إنفاق مال كثير ووقت طويل يكابد فيه صبراً ومعاناة، وهو لذلك يكون حرياً بالحماية مثله كمثل

(١) الفتاوى الهندية لخير الدين الرملي ج ٢ ص ١٩٦ مطبعة بولاق سنة ١٣٠٠ هجرية.

(٢) القاموس المحيط ج ١ ص ٣٩٠ وما بعدها.

(٣) د/ أحمد سويلم العمرى "حقوق الإنتاج الذهني" نشر وزارة الثقافة ١٩٦٧ ص ١٦.

الصانع الذي يبذل جهده في صنعة تظهر للناس ومثل المصنف كمثل المصنوع الذي يستأهل حماية اسم صناعه عليه وحقوقه المتعلقة به^(١).

ولعل منع الاعتداء أو إزالته إذا وقع وهو ما يسمى بالتنفيذ العيني للالتزام وهو الجزاء المدني الأول والأصلي، فإذا وقع الاعتداء على أي جانب من جوانب حق المؤلف على مصنفه وترتب على ذلك ضرر لحق بصاحبه فإن أول ما نفكر فيه هو إمكانية إزالة الاعتداء بصورة عينية فالإزالة هي التعويض الأمثل للمضرور ومنها أيضاً تقويت الفرصة على المعتدى لكي لا يستفيد من فعله الضار وتتأسس الإزالة العينية على قاعدة فقهية مضمونها "الضرر يزال" ويجب على المؤلف أن يتمسك بحقه في طلب الإزالة العينية إذا كان هناك تشويه لمصنفه الفكري. كما لو نسب غيره إليه أو حذف منه أو أدخل عليه تحويرات وتعديلات لا يرضاها المؤلف لو عرضت عليه قبلاً، فإن مثل هذا المصنف المشوه أو المعتدى عليه ينبغي إتلافه وتدميره إذ أن التشويه يشكل اعتداء على حقوق المؤلف الأدبية على مصنفه^(٢).

ومن تطبيقات الإزالة العينية للضرر الأدبي بالإعلان عن الخطأ الذي وقع من المعتدى وتصحيحه ما روى عن عبد الرزاق أن عمرو بن العاص وهو أمير مصر قال لرجل: يا منافق فشكاه إلى عمر بن الخطاب فكتب عمر إلى عمرو: إن أقام البيعة جلدتك سبعين فشهد الناس واعترف فأمكن عمر الرجل من نفسه فعفا عنه وفي رواية أن عمر قال لعمرو: اكذب نفسك على المنبر ففعل وهذا الجزاء من عمر يعد تعويضاً عينياً لإزالة ضرر أدبي يشبه اليوم ما يسمى بالتصويب أو حق الرد أو التصحيح للواقعة أو التكنذيب لما نشر كذباً وهو من تطبيقات هذا النوع من التعويض^(٣).

والسرقة تقع على كل ما هو منقول محسوس بذاته أو بأثره كالكهرباء والهاتف ولا خلاف على أن إعادة طبع المؤلف أو تصويره دون إذن صاحبه أو

(١) د/ عبد الله مبروك النجار الحماية المقررة المرجع السابق ص ١٣١ وما بعدها.

(٢) د/ محمد عبد الظاهر حسين المرجع السابق ص ٥٣.

(٣) د/ عبد الله مبروك النجار الحماية المقررة المرجع السابق ص ١٧٢.

ورثته يعد من قبيل السرقة باعتباره مالا منقولاً يمكن إحرازه ونقله والتصرف فيه.

وسؤال يفرض نفسه الآن إذا كانت السرقة متصورة في كل منقول هل هناك سرقة بالنسبة للقرآن الكريم ؟

ف نجد أن هناك خلافاً بين الفقهاء حول سرقة المصحف ولعل ذلك يرجع إلى نسبة المصحف الشريف إلى الله تعالى وصعوبة القول بتعلق حق أحد من العباد بهذا المصحف، ومع ذلك، إذا وجد من بذل جهداً فكرياً ومالياً في طبع المصحف وعرضه، فإن حقاً له يتعلق به ويجعل من أي اعتداء عليه سرقة.

وهذا يعني أن المصحف إن كان به جهداً إبداعياً كترخارف إسلامية وإطارات للآيات القرآنية أو ما إلى ذلك فإنه بالطبع يتصور فيه السرقة^(١).

وقد وصم القرآن الكريم نسبة النص إلى غير صاحبه بأن عمل دنيء وقصد فاسد خبيث خاصة إذا كان المزور ينسب عملاً صنعه بنفسه إلى الله تعالى طلباً لرياسة أو طمعاً في منعم أو تحقيقاً لهدف وضيع وثمن بخس رخيص وتوعدهم بالعذاب والدمار^(٢).

وقد يكون التعدي على حقوق المؤلف سطوياً على العبارة المكتوبة فالتعدي لا يعني سرقة المؤلف بالكلية فقد يكون على عبارة كما قلت فالسطو على مجهود المؤلف إذا استساغ السارق لنفسه نقل الحواشي والمراجع من المتن.

فالسرقة قد تكون شاملة وكاملة حين تتسلط على المصنف كلية وقد تكون جزئية حين يتصرف السارق في المصنف المسروق فيقتطع منه أجزاء ينسبها

(١) الإمام القرطبي "الجامع لأحكام القرآن" الجزء الخامس دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧ هجرية ص ١٦ وما بعدها.

جاء في تفسير القرطبي "واختلفوا في سارق المصحف، فقال الشافعي وأبو يوسف وأبو ثور، يقطع إذا كانت قيمة ما تقطع منه اليد، وبه قال ابن القاسم وقال النعمان: لا يقطع من سرق مصحفاً، قال ابن المنذر يقطع سارق المصحف

(٢) د / محمد الشحات الجندي حماية حق المؤلف من منظور إسلامي " المرجع السابق " ص ١٨.

لنفسه على نحو ما قيل من أن الخطيب البغدادي قد استفاد من كتب الصوري التي بدأ بها ولم يتمها فأكملها الخطيب ونسبها كلية إلى نفسه فإن صح هذا الاتهام وما نظن أنه صحيح، يكون الاتهام منصب على سرقة بعض مصنف وإكماله على أن المؤلف إذا أكمل مؤلفاً بداه غيره واكتفى بوضع اسمه على الجزء الذي أكمله على أن المؤلف إذا أكمل مؤلفاً بداه غيره واكتفى بوضع اسمه على الجزء الذي أكمله دون أن يقوم بمسح اسم المؤلف البادي بالتصنيف على ما يخصه منه لا تكون بصدد جريمة وقد أكمل قاضي زاده ما بداه الكمال بن الهمام في فتوح القدير من الفقه الحنفي. والمجموع شرح المذهب للنووي المتوفى سنة ٦٨٦ هـ وتكملته لآبى الدين علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٧٠٦ هـ. أكمله الشيخ محمد بخيت المطيعي وغيرهما كثير^(١).

وإن كان هناك مؤلفات بها معلومات مغلوطة أو معلومات مكدوبة فإنها بلا شك يستوجب التخلص منها وإخراقها أو تكسيرها إن كانت في صورة اسطوانات مدمجة كما هو المغول عليه الآن كصورة من صور التقنيات الحديثة.

والمصنف المكدوب هو الذي ينطوي على معلومات تنال من القيم الدينية أو الأخلاقية في المجتمع ونسبة تلك المعلومات لمؤلفه يسمى إليه أدبياً في دينه وسمعته وأمانته وهو ما أدخل إليه من معلومات مضلة يستوجب التدمير وفي هذا المعنى:-

يقول ابن القيم الجوزية "قال الموردي قلت لأحمد استعرت كتاباً فيه أشياء زدينية ترى أن أخرقه أو أخرقه قال نعم فأخرقه. وقد رأى النبي " صلى الله عليه وسلم" بيد عمر كتاباً أكتتبه من التوراة بعد أن أعجبه موافقته للقرآن فتغير وجه النبي " صلى الله عليه وسلم" حتى ذهب إلى التوراة فآلقه به فكيف إذن لو رأى النبي " صلى الله عليه وسلم" ما صنف بعده من الكتب التي يعارض بها ما في القرآن والسنة".

(١) د / عبد الله النجار لطاق الخطأ المرجع السابق ص ٨٠ وما بعدها.

ثم يقول: "والمقصود أن هذه الكتب المشتعلة على الكذب والبدعة يجب إتلافها وإعدامها وهي أولى بذلك من إتلاف آلات اللهو والمعازف وإتلاف أنية الخمر فإن ضررها أعظم وخطرها أشد.

قال تعالى "يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما"^(١).

ومن هذا يستبين أن إدخال تغيير على المصنف بما يغير من أفكاره ويمثل خطراً على الأخلاق العامة يستوجب تدميره حفظاً لحق الله، وصيانة لسمعة مصنفه إن كان الإفساد قد أدخل عليه^(٢).

أما إذا استحالَت الإزالة العينية أو تعذرت صار إلى غيرها وهو التعويض المالي الذي يحكم به لصاحب حق التأليف. وبه يجبر كل الأضرار التي لحقت به من جراء الاعتداء على الحق سواء أكانت أضراراً أدبية تظهر في صورة الألم النفسي والمعنوي الذي أصابه بسبب الاعتداء. ويتم تقدير القيمة المالية لجبر هذه الأضرار وفق الأسس المقررة شرعاً لإزالة الضرر مع ملاحظة صعوبة تقدير هذه القيمة عن الأضرار لمعنوية أو الأدبية إذ من المعلوم أن ما يصيب الإنسان في شرفه أو عرضه لا يجبره مال ولو كثير. ولا يمنع الحكم بالتعويض على المعتدي من إزالة الاعتداء بإتلاف النسخ المقلدة أو الصور المنسوخة وتدميرها إذا كان ذلك ممكناً^(٣).

والأدلة الفقهية على التعويض كثيرة:-

قوله تعالى "وإن عاقبتُم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به"^(٤).

وقوله تعالى "وجزاء سيئة سيئةً مثلها"^(٥).

(١) سورة البقرة الآية ٢١٩.

(٢) د/ عبد الله مبروك النجار الحماية المقررة المرجع السابق ص ١٧٢.

(٣) د/ مصطفى عرجاوى "الحماية القانونية لحق المؤلف" ندوة حقوق المؤلف، مدخل إسلامي القاهرة ٢١ يونيو ١٩٩٦ - الجزء الثاني - ص ٤٦٣.

(٤) سورة النحل الآية ١٢٦.

(٥) سورة الشورى الآية ٤٠.

وقوله تعالى " فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ^(١) ".
 ووجه الدلالة من الأدلة السابقة أن الله تبارك وتعالى قد أوجب المماثلة
 في العقاب والمماثلة في العقاب تعنى أن يفعل بالجاني مثل ما فعل من غير
 حيف أو زيادة ذلك ما يقتضيه عدل الله وتحتّمه أحكام شرعه عقاباً للمجرمين
 وردعاً للمعتدين وتحقق المماثلة في كل صور العقاب أمر غير وارد شرعاً ذلك
 أن المماثلة إنما تشترط فيما يمكن فيه المماثلة من التعويضات المالية
 والقصاص والجروح، ونحو ذلك مما يمكن مراعاة المثلية فيه، أما حين تتعذر
 المماثلة ^(٢).

فإن بدلها هو الأرض وحكومة العدل وإلا فإن جانب الردع سيختل
 وسيفلت عدد كبير من المجرمين من العقاب وهذا أمر غير مقصود شرعاً إذ
 مقصود الشرع أن ينال الجاني عقابه ولهذا أوجب الشارع الدية وجعلها جبراً
 عن النفس مع أنها ليست من جنسه ولا من جنس أعضائه تحقيقاً لهذا المعنى
 ومن ثم كان إيجاب المماثلة في عقاب المجرمين الوارد في الآيات الكريمة غير
 مانع من إيجاب تقدير الأرض وحكومة العدل في حالة عدم إمكان المماثلة لأنه
 سيصير بدلاً عنها والبذل عن الواجب يكون له حكمه لنلا يفلت الفعل عن
 ضمان ^(٣).

والأحاديث أيضاً كثيرة ومنها الحديث الجامع الذي ذكرناه قبل ذلك وهو
 قول الرسول " صلى الله عليه وسلم " (لا ضرر ولا ضرار) ^(٤).

(١) سورة البقرة الآية ١٩٤.

(٢) "تعذر المماثلة قد يكون لمانع شرعي كما لو قتل بهما لا يحد لعينه مثل أن لا طبه فقتله
 أو جرحه خمراً أو سحره لم يقتل بمثله اتفاقاً ويعمل إلى القتل بالسيف وقد يكون لمانع
 عادي كما لو جرحه دون الموضحة أو ضربه جائفة مما لا يمكن أن تتحقق فيه
 المماثلة" المغني لابن قدامة ج ٧ ص ٦٨٨.

(٣) المغني لابن قدامة ج ٧ ص ٦٨٨.

العز بن عبد السلام قواعد الأحكام ج ١ ص ١٧٤.

(٤) رواه أحمد بن حنبل ٣١٣/١ ط المكتب الإسلامي حديث حسن.

وما رواه أبا هريرة أن الرسول "صلى الله عليه وسلم" قال (كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه^(١)).

وما رواه أبو بكرة نفع بن الحارث رضى الله عنه أن النبي "صلى الله عليه وسلم"، قد خطب في الناس يوم النحر في حجة الوداع وقال: إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا^(٢).

فالحديث الأول دل على تحريم الضرر لأنه إذا نفى ذاته دل على النهي عنه لأن النهي لطلب الكف عن الفعل وهو يلزم منه عدم ذات الفعل فاستعمل اللازم في الملزوم. وتحريم الضرر معلوم عقلاً وشرعاً إلا ما دل الشرع على إباحته رعاية للمصلحة التي تربو على المفسدة. وذلك مثل إقامة الحدود وغيرها وذلك معلوم في تفاصيل الشريعة وقد جاء النفي الذي يفيد النهي والتحريم في الحديث عاماً ليشمل تحريم كل صور الضرر وأنواعه.

والحديث الثاني يوضح تحريم النبي "صلى الله عليه وسلم" على المسلم عرض أخيه المسلم وهو موطن الشرف في الإنسان أو ما به قوام شرفه واعتباره مما يتعلق بكيانه الأدبي "الذي نحن بصدده" ويدل على ذلك ما ذكره علماء اللغة من أن العرض هو جانب الرجل الذي يصونه من نفسه وحسبه أن ينتقص أو يثلب وسواء كان في نفسه أو سلفه أو من يلزمه أمره أو موضع المدح والذم منه أو ما يفخر به من حسب وشرف وقد يراد به الآباء والأجداد والخلقة المحمودة.

والحديث الأخير يدل على نفس المعنى السابق حيث جاء تحريم العرض معطوفاً على تحريم النفس والمال، فدل ذلك على أن للعرض حكمها وهو وجوب الضمان ولما كان التعدي على العرض يغلب عليه جانب الضرر الأدبي يكون الحديث دالاً على ضمائه^(٣).

(١) رواه مسلم ج ٢ ص ٢٣٣ رقم ١٧٧٥.

(٢) رياض الصالحين للنووي ص ١١٧ وما بعدها.

(٣) د / عبد الله مبروك النجار - الضرر الأدبي المرجع السابق ص ٣٦٠ وما بعدها.

ولا شك في أن الشريعة الإسلامية حريصة كل الحرص على حقوق ومصالح العباد ولا شك أنها توجب الضمان على المتسبب في الضرر الواقع على صاحب الحق سواء كان مؤلف أو غير ذلك والأمثلة الواردة في هذا المضمار كثيرة والشريعة الإسلامية مليئة وعلى سبيل المثال:-

فيما روى أن عمر - رضى الله عنه- أرسل إلى امرأة مغبية (غاب عنها زوجها) يدخل عليها رجل فدعاها إليه فقالت: يا ويلها ما لها ولعمر فبينما هي في الطريق فزعت فجاءها الطلق فألقت ولداً فصاح الصبي صيحيتين ثم مات فاستشار عمر أصحاب النبي- صلى الله عليه وسلم- فأشار بعضهم أن ليس عليك شيء، إنما أنت والى ومؤدب، وصمت على، فأقبل عليه عمر فقال: ما تقول يا أبا الحسن؟ فقال: إن كانوا قالوا برأيهم فقد أخطأ رأيهم وإن كانوا قالوا في هواك فلم ينصحو لك إن دينه عليك لأنك أفزعتها فألقته فقال عمر: أقسمت عليك ألا تبرح حتى تقسمها على قومك أي بنى عدى من قريش.

ووجه الدلالة في هذا الأثر أن عمر رضى الله عنه قد ضمن ما ترتب على طلبه للمرأة بعد أن استشار أصحابه وأخذ برأي على وأقسم عليه أن لا يبرح حتى يقسم آثار الضمان على قومه فدل ذلك على أن المتسبب ضامن لفعله وإذا كان ذلك كذلك، كان كل ضرر أدبي يترتب عليه الضمان^(١).

وإذا تأملنا المعقول نجد أن الضرر الأدبي وحماية حقوق المؤلف لا تقل أثراً في النفس من ناحية تحقيق الألم الذي يبعثه عن الضرر المالي وإن كانت الحماية تشمل الضررين الأدبي والمالي إلا أننا نجد أن الضرر الأدبي أشد من الضرر المالي الذي يعد أهون منه وإذا كان التعويض عن الضرر مطلقاً مبعثه تخفيف حدة الألم في نفس المضرور بإزالة آثار الضرر عنه ومحو بقاياهم من نفسه فإنه لا يستساغ - وأمر التعويض كذلك- أن يكون قصراً على الضرر المادي دون الأدبي الأمر الذي يجعل التعويض عن الضرر الأدبي أمراً يحتمه

(١) والقاعدة في ذلك: أن ضمان خطأ القاضى في بيت المال أي أن خطاه واجب في بيت

مال المسلمين وليس في ماله هو.

راجع المغنى مع الشرح الكبير لابن قدامة ج ٩ ص ٥٧٩

النظر السليم والقياس الراجح والعقل الرشيد، خاصة إذا كان هذا النظر معضداً بما سبق من أدلة على جوازه من الكتاب والسنة والإجماع وأثار الصحابة كما أن القول بعدم جواز التعويض عن الضرر والتعويض عن هذه الحقوق سوف يفتح الباب للتعدي على أعراض الناس وحقوقهم الفكرية التي قدحوا فيها زناد فكرهم وتعد جزءاً منهم فهي وصاحبها صنوان لا ينفصلان عن بعضهم البعض وسوف يشجع المعتدين على ولوج هذا الباب ومن ثم يكون تقرير التعويض عنه بالمال زاجراً للمعتدين ورادعاً لهم كما سيكون ذلك نريعة لحفظ أعراض الناس من التناول عليهم.

وأرى أنه لا بد أن يكون التعويض عادلاً وكبيراً جداً لكي يفكر الشخص قبل أن يقترب مثل هذا الجرم ألف مرة ويعلم أنه سيدفع مبلغاً كبيراً إن هو سلك هذا الطريق وهذا المسلك^(١).

وهناك سؤال يفرض نفسه ألا وهو:-

هل الحق الأدبي للمؤلف يورث مثل الحقوق أم أنه قاصر على المؤلف فقط؟

أن الشريعة الغراء لم تصير مثلما صار القانون الوضعي باعتبار أن ما يورث هو الحق المالي وبطل خمسين عاماً بعد وفاة المؤلف مثلما ذكرت في الحق المالي للمؤلف في القانون الوضعي قبل ذلك ولكن الشريعة حمت المؤلف وحقوقه حتى بعد وفاته فانتقال الحق في الشريعة الإسلامية يقوم على ركيزتين أساسيتين ألا وهما:-

الركيزة الأولى: هي طبيعة الحق المنتقل إلى الورثة.

الركيزة الثانية: تحديد أصحاب الحق في التعويض.

(١) د/ عبد الله مبروك النجار - الضرر الأدبي المرجع السابق ص ٣٧٠ نقلاً عن المذكرة الإيضاحية للقانون المدني الأردني ص ٣٠٠، حيث ذكرت من ضمن الحجج التي يستند إليها جواز التعويض المالي عن الضرر الأدبي: أن القول بعدم التعويض عن الضرر الأدبي يفتح الباب على مصرعيه للمعتدين على أعراض الناس وسمعتهم، مشار إليها - في القفل الضار - للأستاذ مصطفى الزرقا ص ١٢٥.

فالأولى تعنى أن الحق في التعويض عن الضرر الأدبي ونقول ضرراً لأن الشريعة الإسلامية تسميه كذلك قد يكون سببه التعدي على حق الإتيان في سلامة بدنه أو حياته أو التعدي على شرفه وعرضه واعتباره. وطبيعة هذا الحق كما ذكر الفقهاء تحبذ انتقاله لأمرين:-

أولهما: أن ورثة المضرور لا يمكن أن يكونوا بمنأى عن وصول هذا الضرر إليهم فالضرر الذي أصاب مورثهم يؤثر فيهم إلى درجة قد تبعث في قلوبهم دوافع الانتقام ما لم تعالج آثار هذا التعدي. وقد عبر البعض^(١):-
عن ذلك: بأن تعويض الضرر في تلك الحالة يدفع عن الوارث في نفسه بتخفيف ألمه وانتزاع الغضب من نفسه.

ثانيهما: أن التعويض عن الضرر الأدبي لا يخلو من معنى التمول الذي يجعله حرياً بالانتقال إلى الورثة كحق مالي وذلك واضح في حال الأضرار الأدبية التي يستقر ثبوتها في ذمة المضرور قبل وفاته أو تلك التي تثبت حال وفاته ولا يقدر معها المطالبة بحقه ومنهج الفقه الإسلامي واضح في تلك الحالة وضوحاً يتلافى ذلك الخلط الذي يلمسه من يتابع معالجة القانون المدني لهذا الانتقال حيث يمارس الوارث حقه نيابة عن مورثه كما قرر الفقهاء ذلك.
الركيزة الثانية: تحديد أصحاب الحق في التعويض.

وهي التي يقوم عليها انتقال الحق في التعويض عن الضرر الأدبي وتمثل في تحديد المستحقين لهذا الانتقال وفقاً لمعيار منضبط ومشروع وهو الاستحقاق في إطار الورثة وتحديد الاستحقاق بحدود الورثة المستحقين شرعاً لا يتوارم مع ما تقتضيه المادة (٢٢٢) الفقرة الثانية مدني" من أنه: لا يجوز الحكم بتعويض إلا للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب ذلك أن عقوبة القتل في التشريع الإسلامي لا تخلو من القول إذا كان القتل عمداً أو الدية في حالة القتل غير العمد.

(١) الفروق للقرافي ج ٣ ص ٢٨٦.
القواعد لابن رجب ص ٣٤١

والدليل على أن الدية موروثه للورثة أنها مال للميت تقضى منه ديونه وتنفذ وصاياه كسائر أمواله^(١).

وفيما يبدو من العرض السابق الاختلاف الواضح بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي الذي خص الأزواج والأقارب دون غيرهم وإن كان القانون المدني اللبناني^(٢).

ينظر أيضا إلى المحبة إذا كان هناك ما يبررها من صلة القربى الشرعية أو صلة الرحم والنظر بعين الاعتبار إلى شأن المحبة من شأنه أن يجعل تقدير المستحقين غير منضبط لأنهم سيتفاوتون بتفاوت مقدار المحبة أو على الأصح بتفاوت المظاهر التي سيبديها كل منهم محبته لأن الأمر لا يعلمه إلا الله تعالى لأنها من أعمال القلوب، وهذا المعيار بالطبع قد يدخل من المحبين في استحقاق التعويض من غير الورثة^(٣).

وإنني أرى أن الحقوق الأدبية إن كانت الشريعة الإسلامية كان لها السبق والريادة مثلما يكون لها الحال دائما في التطرق لحماية هذه الحقوق للمؤلفين بعد وفاتهم وانتقال هذه الحقوق للورثة بعد وفاتهم فإنني أرى أن هذه الحقوق تؤول إلى الورثة الشرعيين الذين يخرمون في حال وجوب الدية على العاقلة في حالة القتل غير العمد لأن الغرم بالغنم والله أعلى وأعلم.

المطلب الثاني

الحماية الجنائية للحق المؤلف

المعروف أن التعدي على الحق الأدبي للمؤلف ينطوي على خصلتين كل واحدة أشد من الأخرى فهو أولا: يعنى اغتصاب فكر المؤلف وثمرة جهده ونسبتها إلى غيره وهذا ما يسمى بالسرققات العلمية وهو ثانيا: ينطوي على أخبث أنواع الكذب وهو الكذب الذي يتعدى حقيقة موقف المعتدى على الحقوق الأدبية إلى نفسه فيتناولها بالتزوير القائم على أساس نسبة معلومات إليها دون

(١) حاشية الشلبي على تبیین الحقائق للزليمي ج ٦ ص ١١٤.

(٢) المادة ٣/١٣٤ من قانون الموجبات والعقود اللبناني.

(٣) د/ عبد المجيد الحكيم- مصادر الالتزام ص ٥٣٦.

أن تبذل أدنى جهد في تحصيلها ومن شأن تلك النسبة الزائفة أن تجعل من صاحبها عالماً في نظر الناس وهو ليس بعالم إنما يصدق عليه قول العليم الخبير "فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً ليضل الناس بغير علم"^(١)

فالكذب هنا يستهدف غاية سيئة لأنه يزور شخصاً في ساحة الحياة العلمية للمجتمع وتدليس على القارئ ويجعل له رأياً مسموعاً دون أن يكون حرياً بالسماع له أو الأخذ عنه أي أن التعدي على الحق الأدبي للمؤلف يمكن القول أنه يتضمن جريمتين:-^(٢)

الأولى: جريمة السرقة العلمية.

الثانية: جريمة الكذب على الله وإضلال الناس.

فحماية الحق "أي حق" في الفقه الإسلامي من المسائل المتواترة والتي يجب ألا يختلف عليها اثنان وإن تعين أن يكون الحق معتبراً شرعاً إذ الحق هو ما استحقه الإنسان على وجه يقره الشارع ويحميه فيمكنه منه ويدفع عنه.

أو هو كل عين أو مصلحة تكون لك بمقتضى الشرع سلطة المطالبة بها أو منعها عن غيرك أو بذلها له في بعض الأحيان أو التنازل عنها كذلك ولا يخرج حق التأليف عن هذا حمايته واجبه ومنع الاعتداء عليه لازم شرعاً وتقرير التعويض لصاحبه عن الأضرار المترتبة على الاعتداء عليه أمر ثابت^(٣).

ولعل عدم نسبة العلم لصاحبه ووضع اسم السارق على ما تفتقت عنه قريحة المؤلف من الفاظ وعبارات صاغ منها مصنفه هو الركن الأول "في جريمة انتحال المصنفات العلمية فإن أمرها لا يقتصر على ذلك ولكنه يتعدى إلى ما بذله المؤلف من مجهود يتمثل في الرجوع إلى المصادر المتعددة والكتب المختلفة مما أشار إليه في ثنايا مصنفه فإذا استساغ شخص مثل هذا النوع من

(١) سورة الأنعام الآية ١٤٤.

(٢) د/ عبد الله مبروك النجار الحماية المقررة المرجع السابق ص ١٨٧.

(٣) د/ محمود عبد المجيد المغربي "المال والملكية في الشريعة الإسلامية" المكتبة الحديثة الطبعة الأولى سنة ١٩٨٧ ص ١٦.

الانتحال وسطا على مصنف فإنه يُعد منتحلاً لو نقل العضو في المأخوذة كمصادر للبحث من المصنف المسطو عليه ونسبها لنفسه كما لو كان هو الذي قد رجع إليها وتجمت الصعاب في الوصول لأماكنها.

يدل على اعتبار هذا النوع من التعدي ما ذكره السيوطي قال " فجاء هذا السارق فصدر كلامه بأن قال " وأما الخصائص فقد تتبععت فوق لي وسامة كتابي برمته وأورد ما جمعته مما اختص به في ذاته الشريفة وفي أمته فزعم انه الجامع المتتبع وهو كلابس ثوب زور بما لم يعط فتشبع. وعمد إلى التخاريج والنقول التي وقعت عليها في أصول القوم فذكر الغرو مستقبلاً به من غير واسطة كتابي موهما أنه وقف على تلك الأصول وهم لم يرها بعينه إلى اليوم ولا في النوم وإنما ورطه في ذلك الجهل بأدب المصنفين فإنه ليس من أصل هذا المنزل بل هو عن الغناء بمعزل ولا سمع الحديث الوارد عن النبي (صلي الله عليه وسلم).

" تناصحوا في العلم فان خيانة أحدكم في علمه أشد من خيائته في ماله " ولا بالأثر الوارد رضي الله عن ناقله " بركة العلم عزوه إلى قائله " ولا أرى صنع المزن حيث قال من أول مختصره الذي كساه الله الإخلاص إجلالاً ونوراً أو زاده في الآفاق سمواً وظهوراً كتاب الطهارة قال الشافعي قال الله تعالى " وأنزل من السماء ماء طهوراً " أما كان المزني رأى هذه الآية في المصحف فينقلها منه بدون عزوه لإمامه قال العلماء " وإنما صنع ذلك لأن الافتتاح بها من نظام الشافعي لا من نظامه " (١).

قال الله تعالى " فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون " (٢).

(١) د / عبد الله مبروك النجار نطاق الخطأ المرجع السابق ص ٧٨ ، ٧٩.

(٢) سورة البقرة الآية ٧٩.

فالانتفاع على إطلاقه بجهد الغير وعمله بقصد تحويله إليه وبدون إذنه يعتبر في حكم السرقة لقوله تعالى " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله" (١).

فظاهر الآية العموم يشمل كل سارق وكل فعل به يحصل فاعله على مال الغير بدون إذنه أي كانت صورة الأخذ بمعنى حتى ولو اقتصر ذلك على الانتفاع.

وعلى ذلك يعتبر إعادة طبع الكتاب أو تصويره اعتداء على حق التأليف ويشكل معصية موجبة للإثم شرعاً وسرقة موجبة لضمان حق المؤلف في مصادرة النسخ المطبوعة عدواناً وظلماً إذ أن حق التأليف من جملة المنافع المتقومة في رأى جمهور الفقهاء فعند الشافعية منافع المخصوص تضمن بالنصب بأن يمسك الغاصب العين المخصوصة مدة ولا يستعملها وهكذا عند المالكية والحنابلة المنافع أموال متقومة لا يجوز التعدي عليه وإن حدث فالمتعدي ضامن، فالأشياء أو الأعيان تقصد لمنافعها لا لذواتها والغرض الأظهر من جميع الأموال هو منفعتها. " أما عند أبى حنيفة فلا تضمن المنفعة بالنصب لأن المنفعة عرض والعرض غير باق وغير الباقي غير محرز وما ليس بمنقوم كالصيد والحشيش والمنفعة غير المتقومة فلا يكون مثلاً للمنقوم" (٢).

والناظر إلى الشريعة الإسلامية يجد أكثر من نعى سواء في الكتاب أو في سنة الحبيب محمداً صلى الله عليه وسلم " لحماية حقوق المؤلف وعلى سبيل المثال لا الحصر.

ما أخرجه الإمام مسلم من حديث أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :-

" كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه " (٣).

(١) سورة المائدة الآية ٣٨.

(٢) د/ محمد عبد الظاهر حسين المرجع السابق ص ٤٨.

(٣) مختصر الإمام مسلم مجلد ٢ ص ٢٣٣ رقم ١٧٧٥.

فالنبي صلى الله عليه وسلم قد حرم على المسلم عرض أخيه المسلم والعرض هو موطن الشرف في الإنسان أو ما به قوام شرفه واعتباره مما يتعلق بكرامته الأدبي يدل على ذلك ما ذكره علماء اللغة من أن العرض هو جانب الرجل الذي يصونه من نفسه وحسبه أن ينتقص أو يثلب وقد جاء تحريم العرض في الحديث الشريف معطوفاً على أمرين لا يخالف فقيه على تقرير مبدأ الضمان فيها إجمالاً فدل ذلك على أن المعطوف وهو العرض له حكم ما عطف عليه في الضمان وإذا كان معنى العرض يغلب في جانب الحق الأدبي يكون الحديث دالاً على جواز الضمان في حالة التعدي عليه^(١).

فالشرعية الغراء كان لها السبق في ميدان حرية الرأي والفكر والتعبير وحماية آراء العلماء والمفكرين وجعل آراء وأفكار العلماء كشرافهم وعرضهم اللذان يوجب الشرع لها المحافظة كما هو واضح في نص الحديث سألنا الذكر فالشرعية تكفل للمسلم التمتع بكافة الحريات في إبداء الرأي ونسبته إليه بل والتبهر في نواحي الكون للوقوف على الخالق والوصول بالإنسان إلى أعلى مراتب الكمال والرفي وصولاً للحقيقة الخالدة من وراء ذلك الوجود. قال تعالى " وفي أنفسكم أفلا تبصرون " ^(٢).

وقال تعالى " سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق أو لم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد " ^(٣).

فالإسلام أقام ممارسة تلك الحرية ووضعها موضع التطبيق العملي على ركيزة راسخة تضمن سلامة ممارستها وعدم التعسف أو التطرف في ذلك. ونقصد بذلك الركيزة الراسخة إقامة الإسلام لحريات الفكر والرأي والتعبير على أساس من حسن الأدب والتخلق القويم مما أصلح العلاقة بين الراعي والرعية وفيما بين هؤلاء بعضهم البعض فالمسلم يدعوه إسلامه إلى إحسان

(١) د / عبد الله مبروك الفجار الضرر الأدبي المرجع السابق ص ٣٦٣ ، ٣٦٤.

(٢) سورة الذاريات الآية ٢١.

(٣) سورة فصلت الآية ٥٣.

القول بل والظن قبل القول وهو ليس بالطبعان أو اللعان أو الفاحش ولا البذيء^(١).

فالإسلام يحمي قول المسلم ويشمل قوله بالحماية وعدم الاعتداء على أقوال المسلمين ونسبة كل قول لصاحبه حتى أن النقل من مصنف كان الإسلام يحث على الصدق في النقل والحث عليه ونبذ المختلس والسارق إلى أقوال مؤلفين ونسبته إليه مما يعنى حرص الإسلام على حقوق المسلمين جميعاً.

فالحماية التي يشملها الإسلام هي حماية المصنف والمؤلف من الانتهاك والتعدي والسطو فالتعدي يتمثل في انحراف الشخص عن السلوك المعتاد شرعاً أو عرفاً أو إعادة ولعل ذلك مما يراد من إطلاق التعدي حيث يعرف بأنه مجاوزة الحق بحسب عرف الناس وعاداتهم مما يطلب الاقتصا على شرعاً فإذا لم تحدث مجاوزة فلا ضمان ولأن ما ورد به الشرع مطلقاً ولا ضابط له فيه ولا في اللغة يرجع فيه إلى العرف وتطبيقاً لذلك يقول البغدادي " لو تعدي برشه ضمن وإلا فلا يضمن بأن رش هو كالعادة لرفع الغبار كذلك لو سقى بستانه على الاقتصا في مثله فعري إلى جاره فافسد له شيئاً فلا ضمان عليه.

أما بالنسبة لانتحال المؤلفات فإن مقياس التعدي فيها يتمثل في الخروج عن الحق المؤلف في النقل عن أهل العلم والإقتباس من مؤلفاتهم وكتبهم وكذلك الأمر فيما يتعلق بجميع الحقوق الأدبية المقررة لهم على مؤلفاتهم فإذا كان مفهوم التعدي على الحق بصفة عامه يتمثل في مجاوزة ما يجب أن يقتصر عليه شرعاً أو عرفاً فإن التعدي على حق المؤلف الأدبي يدخل في ذلك لأنه يسلب الغير حقه على مؤلفه وهو عمل محرم على نحو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء؛ لأنه سلب لحق الغير كما أنه يخس لجهودهم دون حق. والضمان يتعلق بالذمة المالية للمسئول مميزاً كان أم غير مميز ولا يبرأ من الضمان إلا إذا كان

(١) د / مصطفى محمود عفيفي التطبيقات الوضعية والشرعية الإسلامية لحقوق وحريات الفكر والرأي والتعبير. جامعه طنطا مجلة روح القوانين العدد ١٣ سنة ١٩٩٨.

العمل في ذاته معتاداً شرعاً أو عرفاً أو عادة ولم يفرضه أما إذا كان العمل في ذاته غير معتاد وجب الضمان على المميز وغير المميز على حد سواء^(١).

إذا تأملنا المؤلف على اختلاف أوصافها من كتب وقصص وغير ذلك نجد أنها من الطبيعي أن ينال المؤلف منزله رفيعة ومكانه نظير ما كتبت يداه وما ترجم من رصيده الكامن في ضميره المستكن.

فالتطبيعي أن يطمح لهذه المكانة أناس رغبوا أن يلبسوا لباس العلماء وأن يتحموا محرابه في غير استعداد له أو تحصيل لمفاتيحه ومصطلحاته ليجنوا ثمراته وفي هذا ما فيه من اغتصاب لحقوق أهله وسلب لجهودهم وسرقة لأعمالهم وهو خطأ عن الجادة التي يتعين سلوكها في نظر العقلاء وخروج على مقررات الشرع الحنيف وقد ذكر ابن خلدون بعضاً من صور القرصنة الفكرية منها انتحال ما تقدم من التأليف بأن ينسبه إلى نفسه ببعض تلبيس من تبديل الألفاظ وتقديم المتأخر وعكسه أو بحذف ما يحتاج إليه في الفن أو يأتي بما لا يحتاج إليه أو يبدل الصواب بالخطأ أو يأتي بما لا فائدة فيه فهذا شأن الجهل والتخفة " ومجمل ذلك هو ما يلحق بعمل المؤلف من تحريف أو تشويه أو تحوير أو تعديل "^(٢).

فالأضرار الواقعة على حقوق المؤلف هي أضرار تجب إزالتها عملاً بالقاعدة الفقهية " الضرر يزال " والفقهاء متفقون على وجوب إزالة الضرر عملاً بالأدلة الشرعية التي تقضي بذلك وبالقواعد الفقهية المأخوذة منها. وإزالة الضرر قد يكون أمراً سهلاً إذا كانت تتعلق بمال اغتصبه المسنول أو أتلغه فهنا يكون الواجب هو رد عين المال المغصوب إذا كان رد العين ممكناً أو قيمته إذا لم يكن الرد العيني ممكناً. لكن الأمر سيكون مختلفاً في مجال الإضرار الأدبي الذي لا يتعلق بحق مالي وإنما يتعلق بأمر غير مالي بحسب الأصل على أن اختلاف طبيعة الضرر الأدبي عن الضرر المادي لا يمنع من الاستعانة بالقواعد التي يجري تعويض هذا الأخير على أساسها ومنها التنفيذ العيني. بل

(١) د / عبد الله مبروك النجار نطق الخطأ المرجع السابق ص ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ .

(٢) د / محمد الشحات الجندي المرجع السابق ص ٢٣ .

إن التنفيذ العيني لإزالة الضرر الأدبي قد يكون أجدى وأنفع للمضرور من بذل المال له كتعويض عما لحقه من ضرر بل إن وقوعه في مجال الضرر الأدبي ومنه حق المؤلف قد يكون أمراً ميسوراً فلو أن شخصاً اعتدى على حق المؤلف ونسبه المؤلف لنفسه فالتنفيذ العيني يكون بإزالة هذا الاسم وكتابة اسم المؤلف على هذا النحو^(١).

وإذا كانت الشريعة الإسلامية قد حمت حقوق المؤلف من الاعتداء عليها إلا أنها فرضت قيوداً على هذه الحقوق بمعنى أن الإسلام قد كفل حرية الفكر والرأى.

بيد أن ذلك مناطه عدم المساس بالعقيدة الإسلامية. فنجد أن الإسلام اعتمد على حرية الاعتقاد والفكر للتقدم والرفق في كافة المجالات العلمية والدينية على السواء. والتي ميزت الدولة الإسلامية عن الحضارات المادية المقابلة لها والتي أدت إلى بقاء بلدانها في خلاقات الجهل والخط في دياجيرها إنما وردت عليها ضوابط منع تطرفها أو المغالاة في ممارستها.

وأولى هذه الضوابط عدم التحميل للعقل الإنساني بأكثر مما يتحملة بالتفكير في الغيبيات أو فيما وراء الطبيعة وهو مالا طائل أو جدوى من ورائه. كما تتضح أيضاً هذه الضوابط في عدم إرهاب العقل البشري والضمير الإنساني بالقضايا المناهية لجوهر الإسلام ومسلماته البديهية والعقيدة الخالصة لله تعالى. وأما ما وراء ذلك فالتفكير وإعمال العقل والتدبير مسموح به بل هو واجب في ملكوت السماوات والأرض شريطة ألا يمتد هذا إلى نطاق أعمالها في ذات العلي القدير^(٢).

ولعل ذلك يجعل المؤلف مرهون بهذه القيود والضوابط وألا يخالف العقيدة الإسلامية بأفكاره ومؤلفاته لكي يكفل له (المشرع السماوي) هو الحق تبارك وتعالى الحماية من الاعتداء على مؤلفاته. ولئن كان حق المؤلف فيه نوع اختصاص يجعله نوعاً من الملك يسمى : بالملكية الفكرية أو الأدبية إلا أن هذا

(١) د / عبد الله مبروك النجار الحماية المقررة المرجع السابق ص ١٦١ ، ١٦٢.

(٢) د / مصطفى محمود عفيفي المرجع السابق ص ٢١ ، ٢٢.

الحق الخاص مقيد في استعماله بالحق العام المتمثل في رعاية مصلحة الجماعة وحاجتها إلى ما في مصنفات العلماء من علوم ومعارف سد لحاجتها وتنمية لمواهبها، كما أن الأفكار يتعذر فيها الملك بل هي حق مشاع لكل منتفع وإلا فما فائدة التفكير والقراءة عنه وتفهمه لولا أعمال الأمة جهدها لإنزاله في ميدان التنفيذ والاستفادة. وقد قال الإمام القرافي عن هذا المعنى في كتابه الفروق بقوله أن الاجتهادات لا تملك ومن ثم فإن استنثار المؤلف بحقه على مصنفاته لا يعنى إصدار الحق العام يتقيد بما يقتضيه هذا الحق ومن أهم وسائل الاقتباس^(١).

فالمسلمون لم يختلفوا حول حق المسلمين في الإنتفاع من المصنفات منذ أن عرف التأليف وإلى يومنا هذا بل ولم ينكر أحد منهم على غيره أن يقتبس عن غيره ممن سبقوه من العلماء. وعليه فإن منع المؤلف لذلك يعد طرق للإجماع فلا عبره به حتى ولو سجله على خلاف كتابه. كما يفعل البعض ذلك ممن يرون تسجيل الممانعة من الاقتباس سبب يعطى دمه لمزيد من التيقظ إلى قيمة الكتاب ومؤلفه فهو حق للناس لا يقيد به حق المؤلف على مصنفه فالأقتباس من المؤلفات لا شيء فيه ما دام للمصلحة العامة والأمة الإسلامية جمعاء تعمل على النهوض بالمجتمع الإسلامي ككل وما دام الاقتباس لصالح المسلمين جمعاء فلا شيء في ذلك.

أما القرصنة الفكرية أو أخذ أموال الناس ومؤلفاتهم بالباطل فهذا هو الشيء المحرم والمعاقب عليه فقد أطلق بعض الفقهاء على هذه القرصنة الفكرية وصف السرقة من ذلك ما عبر به ابن القيم بقوله عن الحيل المحرمة كحيل اللصوص والسراق على أخذ أموال الناس وهي أنواع لا تحصى فمنهم السراق بأيديهم ومنهم السراق بأبلاكهم ومنهم السراق بأمانتهم ومنهم السراق بما يظهرون من الدين والفقر والصلاح والزهدي وهم في البطن بخلافه. ومنهم السراق بمكرهم وخداعهم وغشهم. وبالأجمل فحيل هذا القرب من الناس من أكثر الحيل. وهكذا يكون السطو الفكري نوعاً من السرقة بما ينطوي عليه من انتحال وغضب ما ليس له وإيهام الغير بأن ما فعله من بنات أفكاره ومن وحي خاطره

(١) د / عبد الله مبروك النجار نطاق الخطأ المرجع السابق ص ٨٧.

والهامة بغرر من المكر والغش والخداع. وعليه بأن الحكم الشرعي لهذه السرقات الأدبية هو التجريم^(١).

ونظراً لأن السرقة الفكرية تقع على أمور معنوية ليست مادية في حرز مثله وتتميز بخصائص الملكية المعنوية التي تفارق الملكية المادية التي عاقب الشارع عليها بقطع اليد بالإضافة إلى أن التأليف من الأمور المشاعة للنفع والتي لا ينطبق عليها خصوصية التملك كما في الأمور المادية التي تقع على شيء عيني إذ أن للامعة حقاً في الاطلاع على ثمرات العقول من العلوم والمعارف والفنون الإيمانية البناء^(٢).

ولعل الإزالة العينية لهذا الضرر " السرقة " بصفة عامة هي الأصل في التعويض ذلك أنه من المقرر في مجال الضرر المالي أن الواقع على الحقوق المالية أن لا يعوض الضرر بمثله أما في مجال الضرر غير المالي فإن الأمل فيه أن يعوض بجنس " وقع. ولذلك شرع القصاص عقوبة أصلية للجناية الواقعة على النفس والبدن فمن قتل يقتل ومن قطع يقطع. لأن هذه الأضرار لا يقننها إلا عقوبة من جنسها كي يعلم الجاني أنه في النهاية كمن يعتدي على نفسه وكل عتد بها أخرى لن يقيد إلى المجني عليه ما فقد من نفس أو عضو فتظل حرايات النفوس موجودة وتستمر العداوة في الصدور قائمة تدفع إلى الانتقام والثأر وتجر ورائها ويلات من الآسى والحزن أما إتلاف المال وأشباهه من أنواع الضرر فنجزى فيه قاعدة لا ضرار ويكون التصميم فيه هو التدبير الشديد دون مقابلة الضرر بمثله^(٣).

فالمشرع الإسلامي يرى أنه إذا كان الضرر المادي يقبل التعويض فمن اتلف عقاراً أو منقولاً فإن ينظر إلى ثمن هذا العقار أو المنقول ويدفع قيمته. وقد عبر العلماء عن الضرر المعنوي " الأنبي " كقطع اليد أو القتل وإذا تأملنا السرقات للمؤلفات العلمية نجد أنها لا تقل أهمية عن قطع أو قتل النفس فالكلمة والأفكار التي تكتب في مؤلفات تعتبر كمرص الإنسان وشرفه لا بد له من حماية

(١) د / محمد الشعلات الجندى المرجع السابق ص ٢٣ ، ٢٤ .
(٢) د / عبد الله مبروك النجار الحماية المقررة ص ١٦٢ ، ١٦٣ .

و توبة رادعة لمن تسول له نفسه اقتراف مثل هذا الجرم البشع فنجد أن الإزالة العينية أي رفع الضرر والتعويض هي الأولى بذلك لأن إزالة الضرر برفع الشيء الضار عن الإنسان أي إذا كانت هناك سرقات لمؤلفاته بطبعها يزال ذلك ويُنشأ ذلك التعويض عما شابه من إلحاق الضرر به من جراء الاستفادة من مؤلفاته وإبداعاته الفكرية.

فالمؤلف والمبدع ما دام قد انتهج النهج الإسلامي بعدم المخالفة للقواعد والثوابت الشرعية فإن الشريعة الغراء يشملها بالرعاية والعناية فيتبين من العرض السابق أن المنهج التطبيقي للإسلام وشريعته في ميدان حريتي الفكر والضمير والإعمال العقلية لملكات الإنسان إنما هي قاعدة أساسية من قواعد الحريات المعنوية في الإسلام أو عمادها كغيرها من باقي تلك الحريات القيام على حسن الخلق والنية الخالصة لوجه الله تعالى وابتغاء مرضاته ومعرفة الحق والحقيقة التي لا فائدة من إنكارها وعدم الإفساد في الأرض وإثارة الفتنة بين الناس أو إلى نشر الإلحاد والبدع والضلالات وبث الفرقة في المجتمع.

وهي قيود طبقت بدورها فنرى منه مع تطبيق المفهوم المثالي السابق للمنهج الإسلامي في مجال حرية الفكر والضمير وكان أثر ذلك قيام الإمام على بن أبي طالب بمحاربة الزنادقة الذين ابتدعوا في الدين إبان خلافته وحرق المغالين منهم مدعى الألوهية والمبيحين لما حرم الله والمستطلين لفرائضه والمتجرئين على حدوده ولقد جاء كل ذلك وطبقاً لقول الحق تبارك وتعالى في حكم كتابه الكريم:-

« لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم فكان الله سمعياً عليماً »^(١) «^(٢)» فالشريعة الغراء تكفل للمسلم الرعاية والحماية سواء كان فرداً عادياً أو مبدعاً أو مفكراً فالتناس في الإسلام سواسية لا فرق بين عربي ولا أعجمي إلا بالتقوى.

(١) سورة النساء الآية ٥٨.

(٢) د / مصطفى محمود عفيفي المرجع السابق ص ٢٢ ، ٢٣

قال تعالى " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم " (١).

فالناس سواء في المجتمع الإسلامي، وعليهم جميعاً حقوق ولهم واجبات في إطار الشرع إلا أن المبدع والمفكر له خصوصية في الإسلام لما بذل من جهد وعناء ومشقة في التأليف لصالح المجتمع الإسلامي فلا بد أن يحمية المجتمع الإسلامي من جراء السطو والسرقة على مؤلفاته وإبداعاته.

وإذا تأملنا موقف الشريعة الإسلامية تجاه المؤلف وحقوقه نجد أحاديث وآيات كثيرة تحرم الظلم والاعتداء على حقوق المؤلف وتفيد بأن الظلم ظلمات يوم القيامة. ومن يعتدي على حق إنسان يستوجب الدم والعقاب في الدنيا والآخرة.

وبرهان ذلك ما رواه أبو بكره نقيع بن الحارث رضي الله عنه أن النبي صلي الله عليه وسلم قد خطب في الناس يوم الغر في حجة الوداع وقال: إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا (٢).

مما يعني أن النبي جعل حرمة الدم والمال والعرض واحدة فالاعتداء على مؤلفات لمؤلفين قدحوا زناد فكرهم وأفنوا أعمارهم رغبة في المال أو الشهرة أو غير ذلك بالإضافة إلى العقوبة سواء أكانت عقوبة دنيوية أو أخروية وسواء أكانت متمثلة في المال والتنفيذ العيني وإزالة الضرر فإنها حرام.

فلقد أباح الحق تبارك وتعالى جواز رد الاعتداء بمثله وذلك في التعويض العيني للضرر الذي يقع كأصل في الأضرار غير المالية يقول الله تعالى " لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم ".

حيث أباح الله لمن وقع عليه ضرر ينال من عرضه أو شرفه أو اعتبره أو يمس سمعته العلمية أن يرد على الضرر بمثله فيجهر بالسوء الذي يماثل ما

(١) سورة الحجرات الآية ١٣.

(٢) الإمام النووي رياض الصالحين ص ١١٧.

وقع من المسئول من ضرر وقد نقل القرطبي عن ابن عباس والسدي : أنهما قالوا لا بأس لمن ظلم أي ممن ظلمه ويجهر له بالسوء من القول.

وقد روى أن الآية الكريمة نزلت في شخص نزل بقوم فلم يقره فإذا كان هذا فيمن ظلم بترك قراء الذي تنازع الناس في وجوبه فكيف بمن ظلم بمنع حقه الذي اتفق المسلمون على استحقاقه إياه ؟

والرد على القول الشيء بمثله لا يدخل ضمن جريمة الغيبة المنهي عنها شرعاً بل هو استثناء من حكمها فيجوز^(١).

بما يعني أن الظلم لأخذ حق أو لرفع الأذى عن الشخص بما يستوجب أن الضرر بمثله فلا شيء في ذلك. وقد روى ابن حزم : أن حلقاً كان يقص لعمر بن الخطاب بعض شعره فأفزع عمر فضرط الرجل من الفزع فقال عمر رضي الله عنه أما أنا لم نرد هذا " أي لم يقصد إفزاع الرجل " ولكننا سنمقلها فأعطاء أربعين درهماً.

ووجه الدلالة في هذا الأثر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد قام بضمان الخوف الذي تسبب في حصوله للرجل حتى أفزع وظهرت علامات الفزع عليه ولما كان لمثل عمر رضي الله عنه أن يضمن الخوف والفزع وهما من مكونات الضرر الأدبي لولا أن لهذا الضمان أساساً شرعياً يقوم عليه ويستمد جواره منه فدل هذا الأثر على جواز التعويض عن الضرر الأدبي^(٢).

فإذا كانت الشريعة الإسلامية توجب الضمان وإزالته وتوجب التعويض على من أفزع إنساناً فالضمان والتعويض على حقوق المؤلف من باب أولى.

فالتعويض العيني حق للمضطرور والحقوق بصفة عامة تقبل الإسقاط والتنازل كما أنه حتى يكون حقاً لصاحبه يجب أن يكون من بنات فكره ومن صميم إنتاجه الذي يرقى من فرط ما بذل في إعداده من مجهود لأن ينسب إلى

(١) د / عبد الله النجار الحماية المقررة المرجع السابق ص ١٦٣ ، ١٦٤ .

(٢) د / عبد الله مبروك النجار - الضرر الأدبي المرجع السابق ص ٣٦٦ .

اسم مؤلفه ومن ثم كان للتعويض العيني المتمثل في إزالة الضرر الواقع على الحق الأدبي للمؤلف ثلاثة شروط :-^(١)

أولها : أن يتمسك المؤلف بحقه ويطلب الإزالة.

ثانيهما : أن يكون المؤلف من عمل المضرور.

ثالثهما : أن يكون في إيجاب التعويض على المسئول فائدة.

فهذه الشروط هي الشروط التي توضح أهمية التعويض للمؤلف ولحقوقه فإذا تأملنا الشرط الأول فنجد أنه شرطاً بديهيّاً فلا بد للمؤلف من التمسك بحقه ويطلب إزالة أي تعدى أو ضرر لمؤلفه.

والشرط الثاني : لابد أن يكون المؤلف من نتاج ذهن وعقل من ألفه ليطالب إزالة ورفع الضرر فإن كان سارقاً لمؤلف فبديهيّاً لا يستحق أن يطلب إزالة ورفع الضرر أيضاً.

والشرط الأخير : لابد من أن يكون التعويض له فائدة مرجوة منه فإن كان التعويض ليس له فائدة ولا يؤدي الغاية المنشودة منها فلا تتعادل حنثيذ المصلحة التي أضيرت مع التعويض المطلوب.

ومع ذلك يعد الامتناع عن إيداع العمل الذهني وطرحه للاستفادة منه نوعاً من الاحتكار فضلاً عن أنه يشكل جريمة سلبية تخضع للعقوبة في الفقه الإسلامي ومن المعلوم أن للحاكم أن يقيد المباح وأن يضع من الضوابط والقيود التي يراها لازمة لتحقيق مصالح العباد وحفظ حقوقهم ما دام لم يرد بشأنها نص قطعي محدد" باعتبار ذلك من أمور السياسة الشرعية لولى الأمر إذ له أن يوقع من العقوبات التزيرية الأصلية والتبعية ما يراه مناسباً لحجم وفداحة الفعل المرتكب وذلك لتحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع وهذا مما يرغب فيه الشارع الحكيم لتحقيق المصلحة العامة لأفراد الأمة"^(٢).

(١) د/ عبد الله النجار - الحماية المقررة للمرجع السابق ص ١٦٥.

(٢) د/ مصطفى عرجاوي "الحماية القانونية لحق المؤلف" ندوة حقوق المؤلف، مدخل إسلامي القاهرة ٢١ يونيه ١٩٩٦ - الجزء الثاني - ص ٤٥٧.

الباب الثاني

التقنيات الحديثة ومدى تأثيرها على المؤلف

تمهيد وتقسيم:-

مما لا شك فيه أن التكنولوجيا الحديثة بالرغم من كونها رفاهية للأشخاص والمجتمع وأصبحت في الوقت الراهن جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية بل وأصبحت هذه التقنيات الحديثة ضرورية للنمط الحياتي اليومي.

فما كان بالأمس القريب رفاهية أصبح الآن ضرورياً وأساسياً بل ولا يمكن الاستغناء عنه. ونضرب مثال على ذلك الهاتف أو الجوال أو المحمول "التليفون" كان بالأمس القريب هذا المحمول رفاهية وليس بضروري ولكن الآن أصبح هذا التليفون المحمول أساسي لكل الناس على اختلاف مهنتهم ووظائفهم فالطبيب يحتاجه من أجل المرضى والمهندس يحتاجه من أجل عمله في موقعه إلخ بل والأدهى من ذلك أن المهن الأقل من ذلك تحتاجه ولا تقدر أن تقوم بالاستغناء عنه.

كل ذلك يشير ويهدف أن هذا الشيء كان قبل ذلك رفاهية أساسي والتليفون المحمول لم يعد قاصراً على الرد على المكالمات الهاتفية فحسب بل أصبح كجهاز عرض مسموع ومرئي يستطيع الشخص من خلاله الدخول على الإنترنت وهي الشبكة العالمية ومعرفة أي شيء عن أي شيء كل ذلك يهدف إلى الأهمية الكبرى لهذا الجهاز الذي كان قبل ذلك رفاهية.

والأدهى والأمر من ذلك أن الشخص من خلال جهاز كهذا يستطيع أن يقوم بالانتهاكات على حقوق المؤلفين والمفكرين والمبدعين وذلك من خلال الدخول على مواقع عبر الإنترنت واقتحام معلومات عن مصنفات وغير ذلك مما يعد انتهاكاً صارخاً لحقوق المؤلف وهذا هو مثال بسيط لمثل هذه التقنيات الحديثة ولما لها من تأثير ملحوظ وواضح على حقوق المؤلف.

فالحاسب الآلي أهمية كبيرة ويستمد هذه الأهمية من الإمكانيات الهائلة التي يتمتع بها وهي السرعة والدقة وتوفير الوقت والجهد وحفظ البيانات والسرية.

١- **السرعة:** يتميز الحاسب الإلكتروني عن الإنسان في قدرته على إجراء أعقد العمليات الحسابية في فترة وجيزة جداً دون أن يتعب أو يمل أو يكل على خلاف الإنسان الذي يصيبه الملل والإجهاد والخطأ والبطء.

٢- **الدقة:** ليس بالسرعة فقط يتميز الحاسب الإلكتروني عن الإنسان فهو يجمع إلى جانب السرعة دقة البيانات التي توصل إليها ما دامت المدخلات المأمور بتنفيذها صحيحة.

٣- **توفير الوقت والجهد:** هذه الميزة للحاسب الإلكتروني مترتبة على ما قبلها فما دام الحاسب هو أسرع من الإنسان وأدق منه فإنه سيؤدي حتماً إلى توفير الوقت والجهد وبالتالي حدوث وفرة اقتصادية فمن المعلوم أن الوقت والجهد من المعايير الاقتصادية الهامة.

٤- **حفظ البيانات:** بإمكان الإنسان أن يخزن بعض البيانات في عقله كما يستطيع بكتابتها أو تسجيلها على شرائط كاسيت وهذا أو ذاك يصغر حجماً أمام قدرة الحاسب على الاحتفاظ بالبيانات حيث بإمكانه تخزين ملايين البيانات على الأقراص المرنة (Disk) أو الأقراص المضغوطة (Cd-Rom).

٥- **السرية:** يقدم الحاسب ضمانات السرية في مجال العمل الإداري وذلك لأن السرعة التي تعمل بها هذه الأجهزة لا تتيح الاطلاع على المعلومات الخاصة بالأفراد والتي يخشى الأفراد من الاطلاع عليها كما أن الاسطوانات المسجلة يتم حفظها عادة في أماكن مغلقة وبالتالي يصبح المتعاملون مع الإدارة في مأمن من الاطلاع على أسرارهم^(١).

(١) د/ حسن محمد محمد بودي "موقف الشريعة الإسلامية من النسخ غير المشروع لبرامج الحاسب الإلكتروني" دراسة مقارنة بالقانون الوضعي ص ١٦ وما بعدها.

ولا شك أنه يستحيل حصر المعلومات الخاصة بكافة المصنفات بالصورة العادية في أي جمعية للإدارة الجماعية ولذلك فلا بد من الاستعانة بالأنظمة المعلوماتية وأجهزة الكمبيوتر مما يقتضي إعداد برنامج كمبيوتر يشمل على أعداد هائلة من المصنفات لذا ينبغي توفير طاقة تخزينية كبيرة تستوعب أكبر عدد ممكن من المصنفات. كما يستلزم الأمر تحقيق التعاون بين جمعيات الإدارة الجماعية في مختلف الدول في تجميع المعلومات الأساسية مع مراعاة استبعاد المعلومات الثانوية أو قليلة الأهمية والتي قد يكون من شأن تجميعها تعويق عمل الجمعيات والتأثير على كفاءتها في الأداء.

ويتعين على أعضاء الجمعيات والمتعاملين معها إخطارها بالمصنفات التي يقومون بابتكارها. ويمكن الاستفادة في هذا الشأن بقائمة المصنفات العالمية ويرمز له اختصاراً بالحروف "WWL" World Works List باعتبار أن كل جمعية من جمعيات الإدارة الجماعية تكون أكثر قدرة على معرفة المصنفات المسجلة لديها ذات القيمة العالمية مع الاستعانة بقائمة المصنفات العالمية WWL فتخزين البيانات الأساسية المتعلقة بتلك المصنفات إلكترونياً في الأنظمة المعلوماتية لتتضمنها قائمة المصنفات العالمية الخاصة بالاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين التي تعدها الجمعية الأمريكية للمؤلفين والملحنين والناشرين ASCAP ويتم تحديثها باستمرار وتصدر مرتين سنوياً. ويمكن الحصول على قائمة بها في شرائط مغناطيسية أو بطاقات مصغرة^(١).

لذلك يحضرن السؤال التالي: ماذا بعد؟ هو سؤال مستقبلي وباعتباره كذلك فإن الإجابة يمكن أن تأتي في واحد من ثلاثة سياقات مختلفة عن بعضها البعض :-

(١) د/ إبراهيم أحمد إبراهيم "الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف مع التطبيق على الأساليب التكنولوجية الحديثة التواضع الصناعية وشبكات المعلومات مجلة العلوم القانونية والاقتصادية العدد الثاني لسنة الأربعين ١٩٩٨ ص ١٠، ١١.

السياق الأول: هو ذلك الخاص بترك الأمور على ما هي عليه دون تدخل إيجابي من جانبنا لتوجيهها جهة ما. إنه السياق الخاص بما هو محتمل أن يحدث دون تدخل.

السياق الثاني: هو السياق الخاص بالتدخل الإيجابي لتوجيه مجريات الأمور إلى تحقيق أهداف من الممكن أن تتحقق.

السياق الثالث: إنه أشد السياقات احتياجاً للجهد الفكري والعمل في أطر منظومية يكون الهدف الأعظم فيها هو تحقيق ما يجب أن يكون ولا يقنع بترك الأمور لحدوث المحتمل أو بمجرد التدخل من أجل الحصول على ما هو ممكن. ربما يكون من المناسب هنا محاولة الأخذ بالسياق الثالث حيث إن حقوق الملكية الفكرية(في زمن تصاعد المكونات المعرفية والتكنولوجية في كل مجالات وأمور الحياة) تتداخل بشدة مع مصائر الدول النامية والأقل نمواً ليس فقط فيما يتعلق بعبور الفجوة بينها وحالة التقدم ولكن أيضاً في إمكانية مجرد الحصول على الحد الأدنى المناسب من احتياجات الحياة^(١).

بالإضافة إلى أن جمع المعلومات على الإنترنت يتوافر من خلال مواقع كثيرة وأشكال متعددة تشمل جوانب تجارية وسياسية واجتماعية وثقافية وغيرها.

حيث تشمل تلك المواقع الثقافية ما تحتويه المكتبات العامة من معلومات خاصة بالكتب أو البرمجيات الحاسوبية أو المواقع التجارية ما تحتويه من معلومات خاصة بالسلع والأسواق والإحصاءات الرسمية وغيرها وأوصاف تفصيلية لبعض السلع والخدمات^(٢).

بيد أن المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال الإنترنت إلى جانب أنها تكون معلومات شرعية يوجد إلى جانبها معلومات غير شرعية يتم

(١) د/ محمد رؤوف حامد حقوق الملكية الفكرية (رؤية جنوبية مستقبلية) المكتبة الأكاديمية ٢٠٠٢ ص ٦٢.

(٢) د/ جميل عبد الباقي " الإنترنت والقانون الجنائي ص ١٣، ١٤ د/ محمد إبراهيم عرسان أبو الهيجاء التحكيم بواسطة الإنترنت ص ١٥.

الحصول عليها من خلال مواقع مشبوهة أو إرهابية^(١).

(١) د/ نادية عبد العال "خدمات الإنترنت في البنوك مركز التدريب المصرفي- الإدارة العامة للتنظيم والتدريب - البنك المركزي المصري ص ٨

والمثال على ذلك ما ذهبت إليه محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة المصري " دائرة المنازعات الاقتصادية والاستثمار- الدائرة السابعة" في الدعوى المقامة من الدكتور/ عبد الفتاح مراد ضد رئيس مجلس الوزراء وآخرين والتي يطلب فيها وقف تنفيذ القرار السلبي للجهة الإدارية بالامتناع عن حجب بعض المواقع الإلكترونية الإرهابية من حيث تضمها مواد تمس أمن البلاد ورتبها وكذلك صاحب الدعوى) وقد استندت المحكمة إلى أن الدستور المصري ساير الاتفاقيات الدولية المقررة لحقوق الإنسان، من حيث كفالة حرية التعبير بمخلوله العام في مجالاته المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبجميع وسائل التعبير، وضماناً من الدستور لحرية التعبير والتمكين من عرضها ونشرها بأية وسيلة على نحو ما جاء بالمادتين ٤٧، ٤٨ بالدستور؛ ومن حيث إنه سبق لهذه المحكمة أن انتهت إلى أن التشريعات المصرية لم تحدد المجالات التي تستدعي حجب المواقع الإلكترونية غير أن هذا الفراغ التشريعي لا يخل بحق الأجهزة الحكومية من إلزام مزودي الخدمة بالحجب حينما يكون هناك مساس بالأمن القومي أو المصالح العليا للدولة؛ ومن حيث إنه بالبناء على ما تقدم ولما كان الثابت من الأوراق أن المدعى قد استند في طلبه إلى أن الجهة الإدارية لم تقم بحجب المواقع المنوه عنها سلفاً، وقد سبق القول بأنه ليس للمدعى مصلحة شخصية ومباشرة في هذا الشق فضلاً عن أنه يستفاد من رفض جهة الإدارة الاستجابة لطلب المدعى أنها انحازت للأصل وهو حرية التعبير ورفضت الاستثناء وهو التقييد، إذ أن حجب موقع بالصحافة الإلكترونية هو من ذات جنس حظر صحيفة مكتوبة بجانب أن كل ذلك قيد على حرية التعبير محظور دستورياً، أما بخصوص ما استند إليه المدعى في طلب حجب بعض هذه المواقع لارتكابها جرائم في حقه تشكل سباً وقذفاً وتشهيراً فإنه وإزاء الفراغ التشريعي المنظم لدواعي الحجب وحدوده وتوقيتاته، فإنه نزولاً على القاعدة الأصلية التي تقضى بترتيب المصالح في ضوء مدارجها عند التعارض.

فإن المحكمة ترجح الانحياز لجانب الحرية على حساب المسؤولية، وذلك إلى أن يتدخل المشرع بسد هذا الفراغ التشريعي تنظيمياً لذلك القيد لضمان التوازن بين حرية التعبير وضمن حماية الحريات الخاصة.

تأخذ المحكمة في الاعتبار بخصوص الحالة الماثلة أن المخالفات والتي يأخذها المدعى على بعض المواقع بأنها تسببت في التعرض له بالإهانة في ذلك يسوغ له ملاحقة مرتكبيها جنائياً ومدنياً بيد أنها لا تبرر حجب هذه المواقع بالكامل لما تحتويه المواقع كما هو معلوم من ألوف المعلومات الأخرى التي يستفيد منها كل من يسمى إلى المعرفة وبالتالي يطولهم عقاب الجهة الإدارية في حالة حجبها الموقع.

وبهذه المثابة فإن القرار المطعون فيه يكون قد جاء موافقاً لصحيح حكم القانون مما يضمن طلب إلغاءه والحالة كذلك حرياً بالرفض. راجع الطعن رقم ١٥٥٧٥ لسنة ٦١ جلسة ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٧.

وهذه التقنيات الحديثة منها ما هو قانوني ومشروع أي أن ما يرتكب منها لا يعد مرتكباً خطأ يستحق عليه العقوبة بل يعد مرتكباً شيئاً مباحاً لا غبار عليه ومع ذلك فإنه يعد مرتكباً لانتهاكات جانب حقوق المؤلف. وهذه الإشكاليات تعد واضحة إذا تكلمنا عن المصنف الجماعي والمصنف المشترك بالإضافة إلى المنتج والناشر ثم بعد ذلك لإشكالية النسخة الخاصة.

لذلك سأقوم بعون الله بتقسيم هذا الباب إلى الآتي :-

الفصل الأول : حقوق غير المؤلف على المؤلف.

ونقسمه إلى مبحثين:

المبحث الأول : الإبداعات الفكرية الجماعية.

المبحث الثاني : النسخة الخاصة وحماية القانون لها.

الفصل الثاني : الإنترنت وتأثيره وموقف الشريعة.

ونقسمه إلى مبحثين:

المبحث الأول : الاتفاقيات والأعراف الدولية لحماية المؤلف.

المبحث الثاني : ملاءمة الشريعة للأساليب الحديثة.

الفصل الأول

حقوق غير المؤلف على المؤلف

تمهيد وتقسيم:-

ما من شك في أن للمؤلف وحده كما ذكرت الحرية والإشراف الكاملين على مصنفه فله وحده حق الاستعمال والاستغلال والتصرف بل له وحده سلطات التحوير والتغيير والتبديل لمصنفه كيفما يشاء وله أيضاً الحق في نسبة المصنف والمؤلف إليه وحده دون غيره إلا أن القانون قد جعل لغير المؤلف سلطات على المصنف على الرغم من أن غير المؤلف لم يقوم بفعل شيء في المصنف حتى تسبغ له حماية إلا أن المشرع قد جعل لغير المؤلف سلطة على المؤلف شريطة ضوابط وشروط معينة نص عليها على سبيل الحصر لا على سبيل الإطلاق وهذا فيما يسمى بالنسخة الخاصة بالإضافة إلى ما يسمى بالإبداعات الجماعية التي تُعد نتاج لمؤلفين لا إلى مؤلف واحد.

لذلك فإنني سأقوم بعون الله وتوفيقه إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:-

المبحث الأول : الإبداعات الفكرية الجماعية

المبحث الثاني : النسخة الخاصة وحماية القانون لها.

المبحث الأول

الإبداعات الفكرية الجماعية

لقد ذكرت أن المؤلف يبدع ويفكر لكي يفيد بعلمه ويستفيد لماله من أبوته لمؤلفه، والمؤلف وما ألف صنوان لا ينفصلان عن بعضهما البعض إلا أننا مع ذلك نرى هناك مؤلفات وإبداعات يحذو غير أصحابها صفة المؤلف وذلك كالمنتج والناشر.

فتحمي حقوق المؤلف جميع المصنفات الفكرية. ومن الناحية التقليدية، تعد الحماية مقصورة على ما يسمى بالإبداعات الفكرية ذات الشكل: أي المصنفات الأصلية. بمعنى الإبداعات المبتكرة أو الأصلية (الأدبية والموسيقية والمسرحية أو الدرامية والفنية والعلمية والسمعية البصرية وأيضاً منذ فترة قريبة برامج الحاسوب) والمصنفات المشتقة (كالاقتباسات والترجمات والمجموعات والحواشي والتعليقات والملخصات والمقتطفات وأعمال التوزيع الموسيقي وغيرها من أشكال التحويل) بغض النظر عن طريقة التعبير أو شكله، وإن كان يلزم للمطالبة بالحماية أن تكون أصيلة أي تتسم بالأصالة أو بالطابع المتفرد.

وتتبنى التشريعات عادة في هذا المجال على سبيل المثال قائمة غير حصرية للمصنفات المحمية ولتوضيح أن هذه القوائم لا تتبنى تعداداً حصرياً فإنها تبدأ عادة بتعابير "مثل" أو "على الأخص" أو غيرها من العبارات المشابهة، وغالباً ما تنتهي بعبارة "وكل إنتاج أدبي أو علمي أو فني أياً كانت طريقة نشره أو استنساخه" أو بعبارات مشابهة وفي بعض الأحيان تكون هذه القوائم مفرطة الحجم، كما في حالة البرازيل^(١).

وفي ضوء ذلك سأقوم بمون الله وتوفيقه بالتحدث عن هذه الإبداعات الجماعية التي يشترك فيها أكثر من مؤلف.

(١) دليا لبيزيك المرجع السابق ص ٧٨.

أولاً : المصنفات الجماعية:-

خطورة المصنفات الجماعية أنها تمثل استثناءً أو وضعاً شاذاً غير مألوف في نطاق حماية الملكية الأدبية حيث سمح المشرع بأن يتمتع الشخص الاعتباري بصفة المؤلف على نفس الدرجة من المساواة مع الشخص الطبيعي على الرغم من أن طبيعة الشخص الاعتباري يستحيل معها القيام بعملية الإبداع الفكري.

وذلك فقد سلم المشرع المصري وكذلك نظيره المشرع الفرنسي وأخيراً المشرع الإماراتي في القانون الاتحادي الجديد رقم ٧ لسنة ٢٠٠٢ في إزالة الغموض الذي يكتنف تحديد المصنف الجماعي والذي يمثل نطاقاً جديداً في مجال المصنفات الفكرية.

ولقد نص على المصنف الجماعي في المادة (٣/٩) من قانون ١١ مارس ١٩٥٧ في فرنسا وعرف بأنه المصنف الذي ينشأ بناءً على مبادرة شخص طبيعي أو اعتباري حيث يقوم بنشر المصنف تحت إشرافه واسمه وتمتزج فيه الأنصبة التي قدمها المؤلفون، بحيث لا يمكن أن تخول لكل واحد منهم حقاً مميزاً على مجموع المصنف.

ووفقاً للمادة ١٣ من ذات القانون الفرنسي فإن المصنف الجماعي وفيما عدا حالة إثبات العكس هو ملك للشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي ينشر المصنف تحت اسمه^(١).

أما القانون المصري فالمصنف الجماعي : هو المصنف الذي يشترك في وصفه جماعة بتوجيه شخص طبيعي أو معنوي يتكفل بنشره تحت إدارته وباسمه بحيث يندمج عمل المشتركين في الهدف العام للمصنف وبحيث لا يمكن فصل عمل كل مشترك على حده أو تمييزه. (م ١/٢٧ من القانون المدني القديم) مثلاً لكتب التي تصدرها الحكومة ببيان سياستها في مسألة من المسائل التي تشغل الرأي العام حيث يعهد بذلك إلى مجموعة الخبراء في هذه المسألة

١- (١) المستشار / عبد الفتاح بيومي حجازي المرجع السابق ص ١٢.

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة السابقة على أنه يعتبر الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي ابتكر هذا المصنف ونظمه مؤلفا ويكون له وحده الحق في مباشرة حقوق المؤلف حيث أجاز النص أن يكون المؤلف شخصا معنويا^(١).

وتشير المادة ١٣٨ الفقرة الرابعة بتعريف المصنف الجماعي بأنه :

المصنف الذي يضعه أكثر من مؤلف بتوجيه شخص طبيعي أو اعتباري يتكفل بنشره باسمه وتحت إدارته ويندمج عمل المؤلفين في الهدف العام الذي قصد إليه هذا الشخص بحيث يستحيل فصل عمل كل مؤلف وتميزه على حده. " القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ " (حماية حقوق الملكية الفكرية).

فتلاحظ أن القانون المبني الجديد الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية لا يختلف كثيرا عن نظيره فالإثنان يكاد كل منهما يكون شيئا واحدا.

فالمصنف الجماعي يضعه أكثر من مؤلف وينسب عمله جماعيا إلى شخص آخر ذي نفوذ ومالك رأس المال ضخم أمثال شركات الإنتاج كالعبدل جروب وغيرها.

فقد يقصد شخص طبيعي أو معنوي كالدولة مثلا تحقيق هدف معين عن طريق وضع مصنف من المصنفات. تشرح فيه سياساتها في مسألة من المسائل التي تهم الرأي العام فتعهد بذلك إلى مجموعة من الأفراد يشتركون ويتضافرون معا لتحقيق هذا الهدف المنشود.

وفي هذه الحالة يندمج عمل كل المشتركين في الهدف العام الذي قصد إليه الشخص الطبيعي أو المعنوي بحيث لا يمكن فصل عمل كل من المشتركين وتغييره على حدة.

ويقوم الشخص الطبيعي أو المعنوي بتوجيه المشتركين كما يتكلف بنشر هذا المصنف الجماعي تحت إدارته وباسمه. بل أن القانون يعتبر هذا الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي وجه ابتكاره المصنف ونظمه يعتبره مؤلفا ويكون له وحده الحق في مباشرة حقوق المؤلف (مادة ٢٧/٢ من القانون).^(٢)

(١) د/ لاشين الغاباتي " المرجع السابق " ص ٢٠٥، ٢٠٤ .

(٢) د/ توفيق حسن فرج " المرجع السابق " ص ٩٦، ٩٧ .

عندئذ تختفي شخصية المؤلف وذلك لأنه يفترض أن الناشر قد فوض من المؤلف برعاية مصالحه الأدبية والمالية فيكون له اتباع التعليمات التي يتلقاها من المؤلف وأن يبشر كافة

الدعاوى اللازمة للدفاع عن المصنف ضد أي اعتداء ولا يستطيع الناشر أن يكشف عن شخصية المؤلف (الموكل) وإلا انتفت الحكمة من ستر المؤلف لاسمه كذلك لا يستطيع الناشر سحب المصنف من التداول إلا بإذن من المؤلف^(١).

والمنتج أو الناشر في هذه الحالة لما له من الهيمنة والإشراف الكاملين على المصنف الجماعي وتقضى المادة ١٦٢ من نفس القانون بحماية الحقوق المالية لمؤلفي المصنفات الجماعية باستثناء مؤلفي مصنفات الفن التطبيقي مدة خمسين سنة تبدأ من تاريخ نشرها أو إنتاجها لأول مرة أيهما أبعد وذلك إذ كان مالك حقوق المؤلف شخصاً اعتبارياً.

أما إذا كان مالك هذه الحقوق شخصاً طبيعياً فتكون مدة الحماية طبقاً للقاعدة المنصوص عليها في المادتين (١٦٠) و (١٦١) من هذا القانون. فكما ذكرنا قبل ذلك فالمصنف الجماعي هو المصنف الذي يشترك في وضعه جماعة من المؤلفين بتوجيه من شخص طبيعي أو معنوي ويندمج عمل المشتركين في فكرة صاحب التوجيه بحيث لا يمكن فصل عمل كلاً من المشتركين وتميزه على حده، وصاحب حق المؤلف في هذه المصنفات هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي وجه ونظم إبتكاراً لمصنف فله وحده مباشرة حقوق المؤلف.

أما عن القانون الاتحادي الإماراتي في شأن حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة رقم ٧ لسنة ٢٠٠٢ وحسب المادة (١) من القانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ :-

(١) د/ مصطفى عنوي ، د/ محمد محي الدين سليم ، د/ رضا العبد "المرجع السابق ص ١٠٧.

فلن المصنف الجماعي هو ذلك المصنف الذي تضعه جماعة من المؤلفين بتوجيه شخص طبيعي أو اعتباري يتكفل بنشره باسمه وتحت إدارته ويندمج عمل المؤلفين فيه في الهدف العام الذي قصد إليه هذا الشخص بحيث يستحيل فصل عمل كل مؤلف وتمييزه على حده.

وواضح من هذه النصوص أنه لا يمكن فصل عمل كل من المشتركين، وتمييزه على حدة عن مساهمات باقي الشركاء بالإضافة إلى إدخال الشخص المعنوي ضمن حقوق الملكية الأدبية وتمتعه بالحقوق الأدبية والمالية للمؤلف^(١).

ومثال المصنف الجماعي هو المعجم ودائرة المعارف فهذه أعمال واسعة النطاق لا يقوم بها عادة شخص واحد، بل يشترك في وضعها عدد كبير من المؤلفين. ويكونون جميعاً تحت إدارة شخص واحد يضع خطة العمل ويشرف على تنفيذها. وليس من الضروري أن يساهم في التأليف، فقد يقتصر على الإشراف والتنسيق والتصحيح والتوجيه - ويعتبر هذا مؤلف المصنف الجماعي في جميع الأحوال^(٢).

ويُعد المصنف الجماعي خروجاً على القواعد العامة التي تقصر التمتع بصفة المؤلف على الشخص الطبيعي. لذلك يجب التضييق من نطاق المصنفات الجماعية طالما أنها تمثل استثناءً على الأصل.

ولذلك ففي ٢٧ مايو ١٩٧٥ رفضت محكمة باريس في حكم صريح لها دعوى التعويض المرفوعة من جانب شركة تجارية باسمها كمؤلف، إلا أن محكمة النقض الفرنسية وعند عرض الطعن في هذا الحكم على المحكمة المذكورة نقضت هذا الحكم واعترضت على أن المحكمة - محكمة باريس قد أنكرت دون تحفظ أن تكون للشركة التجارية متمتعة بحقوق الملكية الأدبية والفنية^(٣).

(١) المستشار / عبد الفتاح بيومي حجازي المرجع السابق ص ١٣، ١٤.

(٢) د/عبد الرزاق السنهوري " المرجع السابق " ص ٣٠٧، ٣٠٨.

(٣) د/ عبد الرشيد مأمون المرجع السابق ص ٢٨، ص ١٠٤.

والواقع أن في اعتبار من قام بتوجيه المصنف مؤلفاً خروجاً عن الواقع بل ومخالفة للأوضاع القانونية السلمية ذلك أن المؤلفين الحقيقيين هم من اشتركوا فعلاً في وضع المصنف ولهذا كان ينبغي الاعتراف لهم بحق المؤلف فيكون لهم على المصنف والسلطات الأدبية والمادية وبظل وصف المؤلف ثابتاً لهم حتى لو تنازوا عن السلطات المادية أي عن حقوقهم في الاستقلال المالي

ومن أمثلة المؤلفات الجماعية التي ثار في شأنها نزاعاً لدى القضاء في مصر تفسير الإمام القرطبي للقرآن الكريم بوصف أن الدولة مالكة الحق المالي والأدبي فيه، حيث أجهدت وزارة المعارف نفسها عن طريق موظفيها الذين يحصلون على مرتباتهم لعلمهم في تصحيحه ومراجعته، وزادت الوزارة على التفسير وعلقت عليه من مصادر أخرى وركبته ووضعت له مقدمة وفهرساً، الأمر الذي جعلها أي وزارة المعارف مؤلفه لها كامل الحقوق الأدبية والمالية لهذا المصنف وهو تفسير القرطبي.

راجع في ذلك حكم محكمة مصر الكلية ٧ مايو ١٩٤٠ المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية س ٤٢ رقم ٣ ص ٨٨ - محكمة استئناف مصر في ١١ يناير ١٩٤٢ - مجلة المحاماة - س ٢٢ - رقم ٢٣١ - ص ٦٦٧ . وقد انتهى الحكم الأول إلى أن وزارة المعارف ليس لها حقوق المؤلف على هذا التفسير . هذا وقد صدر من محكمة استئناف مصر في ذات التاريخ - المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية - العدد السابع سنة ٣٨ ، رقم ١٥٤ ، ص ٤١٤ - حكمان يتعلقان بكتاب دراسية خاصة بوزارة المعارف حيث رأت المحكمة أنها تنتقل إلى الأملاك العامة بمجرد إيدئولتها إلى الدولة وبناتقله إلى الأملاك العامة يكون لكل إنسان الحق في طبعه على أساس أنها كتب أولية للمناهج وتعلم القراءة والكتابة مما يدل على أنها وضعت لمنفعة الجميع ، وأنه ليس من المسموح لوزارة التربية والتعليم بداهة أن تنجر في كتب التربية والتعليم لأن هذا لا يتفق مع واجب الوزارة الدستوري بوصفها ممنولة أمام الأمة عن نشر المعارف وتعميم المبادئ الخاصة بالتربية الصحيحة .

وقالت المحكمة كذلك أن دعوى الوزارة تتضمن - معنى احتكار طبع هذه الكتب وبيعها - مما يؤدي إلى حصر دائرة انتشارها ، مع أن الواجب يقضى على الوزارة أن تعمل لذئوعها بين الناس بتشجيع عرضها وبيعها في كل مدينة وفي كل مرتبة لتكون في متناول يد كل واحد وتحت بصر أي ناشئ . ولم تستجب المحكمة في الدعويين إلا إلى طلب الوزارة بإعدام أغلفة المؤلفات الموضوع اسمها عليها حيث رأت المحكمة أن الوزارة محقة في ذلك أنها صاحبة الاسم . ويلاحظ أن المحكمة قد حاولت في هذين الدعويين في اعتبار الوزارة مؤلفة لثبوت أسماء المؤلفين على أغلفة الكتب .

راجع في التعليق على هذه الأحكام د/ محمد حسام محمود لطفي "حقوق المؤلف في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء ط ثانية، ٢٠٠٠ ص ٣٨ ، ٣٩ .

للمؤلف إلى الغير فهو من قام بتكليفهم في هذه الحالة ومع ذلك فإن موقف المشرع قد تبرره الاعتبارات العملية^(١).

وللمؤلف أن ينصب وكيلا آخر غير الناشر، وأن يضع حدا لجهالة اسمه بالكشف عن شخصية واثبات صفته.

ويترتب على اختفاء شخصية المؤلف انه إذا توفي قبل أن يكشف عن شخصيته لم يجز لورثته الكشف عنها ما لم يكن قد أذن لهم في ذلك قبل موته ومن ناحية أخرى فإن مدة الحماية الخاصة بالمصنفات المنشورة تحت اسم مستعار أو مجهول لا تبدأ من تاريخ الوفاة

وإنما من تاريخ النشر ما لم يكشف المؤلف عن شخصيته خلالها فتبدأ من تاريخ الوفاة (م ٢١)^(٢).

ويجب هنا أن نميز بين فرضين :

فإذا أن يكون عمل المشتركين في التأليف قد اندمج في الهدف العام بحيث لا يمكن فصل عمل كل منهم وتميزه على حده ويقع ذلك كثيراً في المعاجم وقد يقع في دوائر المعارف أو أن يكون عمل كل من المشتركين متميزاً عن عمل الآخر ويمكن فصله على حدة بل ويحمل في الأحيان توقيعه ويقع ذلك كثيراً في دوائر المعارف ويقع غالباً في المجلات والصحف.

ففي الفرض الأول :- وهو الفرض الذي عرضت له المادة ١٣٨ سالف الذكر. لا يكون لأحد المشتركين حق، ويعتبر الشخص الذي وجه العمل ونسقه ونظمه ووضع خطته هو المؤلف، ويكون له الحق وحده في مباشرة حقوق المؤلف المالية والأدبية. ويصح أن يكون هذا الشخص شخصاً معنوياً، كجمعية أو شركة أو دائرة من دوائر الحكومة كمجمع اللغة العربية في وضع المعاجم وكدار الكتب والجمعيات في نشر المخطوطات وكوزارة التربية والتعليم في الكتب المدرسية وكدوائر الثقافة المختلفة في وضع دوائر المعارف وغيرها من

(١) د/ توفيق حسن فرج المرجع السابق ص ٩٧.

(٢) د/ مصطفى عدوي ، د/ محمد محي الدين سليم ، د/ رضا العبد " المرجع السابق " ص ١٠٧١.

المصنفات الأدبية والعلمية. وكان الواجب في هذه الحالة أن يكون المؤلف هو الشخص الطبيعي الذي أدار العمل ونسقه ونظمه ولو تعدد ويعتبر المؤلف قد نزل في نظير الأجر أو المكافأة التي تقاضاها عن حقوقه المالية في المصنف للشخص المعنوي الذي عمل لحسابه. ولكن نص المادة ١٣٨ سالف الذكر صريح في أن المؤلف هو الشخص المعنوي ذاته وأنه هو الذي يباشر حقوق المؤلف المالية والأدبية وهذه حالة يعتبر فيها الشخص المعنوي مؤلفاً بنص صريح.

وتقتضي المادة ١٧٥ من القانون بأن يكون للشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي وجه إلى ابتكار المصنف الجماعي التمتع وحده بالحق في مباشرة حقوق المؤلف عليه وعلى ذلك تحسب مدة الحماية خمسين سنة من تاريخ النشر أو إتاحتها للجمهور لأول مرة أيهما أبعد ما دام المؤلف هو شخص معنوي عام أو خاص (م ١٦٢ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية).

وفي الغرض الثاني :-

إذا كان عمل كل من المشتركين متغيراً عن عمل الآخر ويمكن فصله على حدة، يبقى الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي أدار العمل هنا أيضاً هو المؤلف للمصنف في مجموعة، ولكن يثبت لكل من المشتركين ما دام عمله متميزاً حق المؤلف على عمله. فله إذن أن يباشر جميع الحقوق الأدبية والمالية على هذا العمل وحده بشرط ألا ينافس المصنف الجماعي ويعتبر أنه قد نزل لمن أدار العمل عن حقوقه المالية على عمله باعتباره جزءاً من المصنف الجماعي لا باعتباره منفصلاً على حدة وذلك في نظير الأجر أو المكافأة التي تقاضاها^(١).

ولهذا فعند مطالعة الشروط التي وضعت للمصنفات الجماعية والعناصر المطلوبة لإعداد مصنف - سمعي بصري كفيلم من الأفلام - نجد العديد من أوجه التقارب - فإنه يعد من التناقض بعد ذلك أن يقوم المشروع بحرمان شركات

(١) د / عبد الرزاق السنهوري " المرجع السابق " ص ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

الإنتاج من التمتع بصفة المؤلف في الوقت الذي يعترف فيه بهذه الصفة لدور النشر.

وبواصل الفقه نقده لفكرة الشخص الاعتباري- المؤلف- في المصنف الجماعي بقوله " أن الإشراف على الإعداد أو القيام بنشر المصنف بعد انتهائه هي أمور عادية خالصة ولا تبرر على الإطلاق الاعتراف للقائم بها بصفة المؤلف من إعداده ويقوم بنشره، بحميه القانون أيضاً لنفس واقعة الابتكار. والمادة (٧) من القانون الفرنسي صريحة تماماً في هذا الموضوع. ومن ثم فمن الغريب بعد ذلك أن يقوم المشرع بالنص على أن المصنف الجماعي ينسب إلى الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي تم النشر تحت اسمه لأن معنى ذلك أن يتمتع بحقوق المؤلف شخص لم يساهم في الابتكار واقتصرت مهمته على أمور خارجية لا تكشف في شيء عن شخصيته وهي مهمة النشر، فالحالة البسيطة للحقوق كافية لعلاج هذه المسألة^(١).

وتنص المادة ١٦٢ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية على أن :
تحمى الحقوق المالية لمؤلفي المصنفات الجماعية باستثناء مؤلفي مصنفات الفن التطبيقي مدة خمسين سنة تبدأ من تاريخ نشرها أو إتاحتها للجمهور لأول مرة أيهما أبعد وذلك إذا كان مالك حقوق المؤلف شخصاً اعتبارياً "

والمستفاد من هذا النص أن المشرع أعطى للشخص الاعتباري عاملاً خاصاً حقاً إستثنائياً خالصاً في الاستغلال المالي للمصنف الجماعي الذي أنجز بتوجيهه مدة خمسين سنة. وحدد الوقت الذي تبدأ منه مدة الحماية هذه من تاريخ نشر المصنف أو إتاحتها للجمهور لأول مرة أيهما أبعد. وهذا الحل بالنسبة لسريان مدة الحماية بالنسبة للأشخاص المعنوية يتوافق مع المنطق القانوني السليم فلم تحدد بتاريخ الوفاة كما هو الوضع بالنسبة للشخص الطبيعي. حيث إن تاريخ انقضاء الشخصية المعنوية للشخص الاعتباري ليس محدداً ابتداءً أما بالنسبة لمصنفات الفن التطبيقي التي تنجز بتوجيه من الشخص الاعتباري في

(١) د/ عبد الرشيد مامون المرجع السابق ص ٣١.

إطار مصنف جماعي فقد جعل المشرع مدة حمايتها خمسا وعشرين سنة من تاريخ نشرها أو إتاحتها للجمهور أيهما أبعد.

على أنه في غير أحوال المصنفات الجماعية أعطى القانون في المادة ١٤٢ لوزارة الثقافة وهي شخص معنوي عام، الحق في مباشرة حقوق المؤلف المالية على الفلكلور الوطني دون أن يحدده مدة الحماية :- ونعتقد هنا أن مدة الحماية تكون خمسين سنة من تاريخ نشر المصنف أو إتاحتها للجمهور لأول مرة طبقاً للمبدأ العام الذي يسير عليه القانون فيما يتعلق بمدة حماية حقوق الملكية الفكرية والأدبية^(١).

فالمصنف الجماعي كما ذكرنا هو الذي يضعه أكثر من مؤلف بتوجيه شخص طبيعي أو اعتباري يتكفل بنشره باسمه وتحت إرادته... الخ النص". وبإمعان النظر في هذا النص الأخير نجد أن المشرع اعترف للشخص المعنوي بصفة المؤلف. ومن ثم نرى الانحياز إلى هذا التشريع باعتباره نصاً صريحاً ولا اجتهاد مع صراحة النص فطالما أن المشرع اعترف بوجود شخص اعتباري كمؤلف في المصنف الجماعي. فلا يمكن تجاهله في المؤلف الفرد.

وأما عن كون المؤلف شخص محدداً وواضحاً فقد ورد النص عليه في المادة ٣/١٣٨ من القانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٢م.

"..... ويعد مؤلفاً للمصنف من يذكر اسمه عليه أو ينسب إليه عند نشره باعتباره مؤلفاً ما لم يتم دليل عكس ذلك " وبذلك يكون المشرع قد وضع قرينه قانونية بسيطة على أن الشخص يعتبر مؤلفاً عند وضع اسمه عليه أو نسبه إليه بورود كلمة تأليف أو إعداد باسمه عند نشر هذا المصنف إلا إذا قام دليل يغير من هذا الإطلاق أو النسب إلى المؤلف^(٢).

فالمصنف الجماعي إذن له حماية من نوع خاص حيث إن هذه الحماية يتولاها المنتج أو الناشر الذي له اليد العليا على المصنف.

(١) د / رجب محمود طاجن " المرجع السابق " ص ١٤٥ ، ١٤٦.

(٢) د / سعيد سعد عبد السلام الحماية القانونية..... " المرجع السابق " ص ١١.

ومدة حماية الحق المالي بالنسبة للمصنفات الجماعية التي تتم بتوجيه شخص معنوي (أو طبيعي) وتنشر تحت اسمه تختلف في القانون الفرنسي عنه في القانون المصري :-

حيث تنص المادة ٣ - ١٢٣. L من تقنين الملكية الفكرية الفرنسي على أن تحمي الحقوق في هذا الغرض مدة سبعون سنة تحسب من أول العام التالي لعام نشر المصنف ويتم إثبات تاريخ وقوع النشر بكل طرق الإثبات ومن بينها على وجه الخصوص واقعة الإيداع القانوني.

أما في حالة النشر المجزء فإن مدة السبعين سنة تحسب اعتباراً من بداية العام التالي لتاريخ نشر كل جزء.

وبانتهاء مدة الحماية المشار إليها يسقط المصنف في الملك العام ويصبح من حق الجميع استغلاله طبقاً للقانون.

ويعرف الملك العام بأنه "الذي يؤول إليه جميع المصنفات المستبعدة من الحماية بداية أو التي تنقضي مدة حماية الحقوق المالية عليها طبقاً لأحكام هذا الكتاب" (م ٨/١٣٨).

وقد نظم المشرع استعمال هذه المصنفات بعد سقوطها في الملك العام فجعله مقابل رسوم تحصلها الوزارة المختصة ولا تجاوز ألف جنيه للمصنف الواحد (م ١٨٣) ^(١).

فالمؤلف الذي ينشر المصنف بغير اسمه أو كتب اسماً مستعاراً يعتبر مؤلفاً وله حقوق المؤلف كاملة ولكن وضع المشرع شرطاً لذلك هو ألا يقوم شك في معرفة حقيقة شخصه. وقد تكفل المشرع صراحة بوضع حل مناسب عند وجود هذا الشك في شخصية المؤلف. فاعتبر الناشر أو المنتج لهذا المصنف ممثلاً للمؤلف في مباشرة حقوق المؤلف حتى يتم التعرف على حقيقة شخصية المؤلف وهذا الحل الذي وضعه المشرع يتسم بقدر من الحماية الواسعة لحقوق المؤلف وهي الهدف الأسمى. من صدور قانون حماية حقوق

(١) د/ رجب محمود طاجن "المرجع السابق" ص ١٤٦، ١٤٧.

الملكية الفكرية. وبطبعه حتى ولو كان المؤلف المجهول هو شخص طبيعي أم اعتباري^(١).

وفى ظل التقنيات الحديثة يعد برنامج الكمبيوتر مصنف جماعي ولكي ينطبق عليه وصف المصنف الجماعي لا بد من توافر شروط عدة هي:-

١- أن يتم توجيه تصميمه والإشراف عليه من قبل شخص طبيعي أو معنوي أي يستوي أن يكون الموجه شركة برمجيات أو عميل عادي يهدف إلى تصميم برنامج خاص به ولكن يشترط في هذا الأخير أن يتكفل بنشر البرنامج باسمه وتحت إرادته، وهذه صورة نادرة الحدوث في الواقع إذ يغلب أن يتم تصميم البرمجيات ونشرها من قبل شركات برمجيات كبرى.

٢- أن يندمج عمل المبرمجين جميعاً في الهدف العام الذي حددته الشركة.

٣- استحالة فصل عمل كل مبرمج وتمييزه على حده. فإذا أمكن فصل عمل كل مبرمج أصبح المصنف مشتركاً لا جماعياً.

إذن يشترط لاعتبار البرنامج مصنف جماعي توافر الشروط السابقة. وهي الشروط الخاصة بالمصنف الجماعي بصفة عامة^(٢).

ثانياً :- المصنف المشترك :-

فهو يقوم على فكرة مشتركة تجمع عمل المؤلفين مع إمكانية الفصل بين أنصبة الشركاء. فالفكرة المشتركة والخطوة المميزة وتبادل الآراء والنقد وتقارب المحاولات الفردية كل هذه الأمور هي سمات فكرة المصنف المشترك. فكتابت السيناريو شريكاً مع المخرج في الفيلم السينمائي مع أن الأخير لا يبدأ عمله إلا بعد انتهاء الأول.

ويرى جانب من الفقه أن المشرع حين أضفى صفة المؤلف على الشخص الاعتباري بالنسبة للمصنفات الجماعية، وهو حكم معمول به في القانون الإماراتي والمصري الفرنسي وذلك حتى لا يحرم المصنف من الحماية، فإن ذلك لا يعنى أنه لم تكن هناك أمامه أية وسيلة أخرى حيث كان من

(١) د / سعيد سعد عبد السلام " الحماية القانونية المرجع السابق ص ١١ ، ١٢ .

(٢) د/ رضا علي الدين المرجع السابق، ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

الممكن أن يضع المشرع نظاماً مشابهاً أو قريباً من النظام الذي وضعه للمنتج في الفيلم السينمائي حيث أدخل بعض القيود على الحق الأدبي ويتم التنازل عن الحق المالي ومن ثم فلن يقدم المؤلفون على وضع أية عراقيل أمام شركات النشر بل سيقدمون كل التسهيلات اللازمة دون حاجة إلى اللجوء إلى هذا الخيال البعيد الذي يتعارض مع الحقيقة التي تقصر التمتع بهذه الصفة على الشخص الطبيعي فقط.

ولهذا فالمسألة ليست بحاجة لأن نحظر على شركات الإنتاج ما توافق على منحه لدور النشر بل كان من الأفضل أن نحظر على الاثنين معاً التمتع بصفة المؤلف مع منحهم بعض الامتيازات^(١).

فالمصنف المشترك :- هو ذلك الذي يشترك في تأليفه شخصان أو أكثر كما يتم عادة في وضع الكتب العلمية المطولة والمصنفات الموسيقية والاستعراضات سواء الموسيقية أو المسرحية أو السينمائية والتلفزيونية حيث يظهر أكثر من جهد فردي يؤدي إلى الابتكار المشترك لواضعي المصنف.

هذا وتنقسم المصنفات المشتركة إلى نوعين أساسيين :-

(أ) نوع لا يمكن فيه فصل إنتاج المشتركين في التأليف وتمييز جهد كل منهم على حده، في هذه الحالة يعتبر كل منهم صاحب المصنف حيث تكون الملكية ملكية جماعية بالتساوي بينهما إلا إذا كان هناك اتفاق على غير ذلك ولا يجوز حالئذٍ أفراد أي منهم يحق المؤلف وإذا وقع خلاف بينهما تفصل المحكمة مستدلة بما يقدم إليها من وسائل إثبات ويجوز لكل واحد منهما رفع الدعاوى عند وجود اعتداء على حق المؤلف في مجمله.

(ب) نوع يمكن فصل وتمييز إنتاج المشتركين في المصنف بحيث يمكن فصل نصيب كل مشترك في التأليف كما هو الحال في المصنفات السينمائية حيث يوجد مؤلف القصة ومؤلف الموسيقى والممثل والمنتج والمصور والمغنى والمخرج والسينارست والقاعدة أنه لكل واحد حق استغلال ما ألفه إلا إذا كان هذا الأفراد مؤدياً إلى الإضرار بوحدة المصنف في

(١) د/ عبد الرشيد مأمون المرجع السابق ص ٣٠.

مجموعة المشترك والذي أدى إلى ظهوره كعمل واحد متكامل فيمنع الاستغلال الفردي (م ٢٦ مصري)^(١).

فالمصنف المشترك هو يُعد قسيم للمصنف الجماعي إلا أن المصنف الجماعي يكون بين مؤلفين ومنتج أو ناشر هذا المنتج أو الناشر ذو رأس مال ونفوذ وبسيط نفوذه على أصحاب الإبداعات الفكرية ويسند إلى كل مؤلف عمل معين ويتكفل هو بالتسويق الذي يراه بخلاف المصنف المشترك الذي يشترك فيه عدة مؤلفين دون وجود رأس المال " المنتج أو الناشر "

فنعني بالمصنف المشترك : المصنف الذي يشترك في إخراجه أكثر من شخص وقد وضع المشرع أحكاماً خاصة بشأن هذا النوع من المصنفات. في هذه الحالة يكون لمن اشتركوا في المصنف الحق عليه :-

إلا أنه يفرق مع ذلك بين فرضين :-

الفرض الأول :

نجد نوعاً من المصنفات يجمع إنتاج جميع المشتركين في التأليف على نحو يتعذر معه فصل نصيب كل منهم في العمل المشترك وهنا يعتبر جميع من اشتركوا في تأليفه أصحاب حق عليه بالتساوي فيما بينهم ما لم يتفق على غير ذلك. وإذا ما أريد مباشرة الحقوق المترتبة على حق المؤلف في هذه الحالة. فلا يجوز ذلك إلا باتفاقهم جميعاً فإذا اختلفوا يكون الفصل في الخلاف بينهم من اختصاص المحكمة الابتدائية.

ومع ذلك فإنه إذا وقع أي اعتداء على حق المؤلف بالنسبة لهذا النوع من المصنفات فإن القانون يعطى لكل المشتركين في التأليف الحق في رفع الدعاوى عند وقوع مثل هذا الاعتداء.

الفرض الثاني :

فإنه يعرض للحالة التي يمكن فيها فصل دور كل مؤلف عن دور غيره من المشتركين. في هذا النوع من المصنفات المشتركة يمكن تمييز نصيب كل مشترك في التأليف وذلك بسبب اختلاف أنواع الفنون التي يساهم بها كل منهم

(١) د / لاثين الغاباتي " المرجع السابق " ص ٢٠٤.

في المؤلف المشترك وفي هذه الحالة يكون لكل منهم حق استغلال الجزء الذي انفرد بوصفه على ألا يضر ذلك باستغلال المصنف المشترك ما لم يتفق على غير ذلك " مادة ٢٦ من القانون القديم .

وقد طبق القانون هذا الفرض الثاني بالنسبة لبعض المصنفات المشتركة وتولى تحديد نصيب كل من المؤلفين. فتكلم في المادة ٢٩ عن مصنفات الموسيقى الغنائية وقرر أنه في حالة الاشتراك في تأليف مصنفات الموسيقى الغنائية يكون لمؤلف الشطر الموسيقي وحده الحق في الترخيص بالأداء العلني للمصنف كله أو بتنفيذه أو بنشره أو بعمل نسخ منه مع عدم الإخلال بحق المؤلف للشطر الأدبي هذا عن دور مؤلف الشطر الموسيقي. أما بالنسبة للدور الذي يعطى لمؤلف الشطر الأدبي فإن القانون يعطيه الحق في نشر الشطر الخاص به وحده مع مراعاة أنه لا يجوز له التصرف في هذا الشطر ليكون أساساً لمصنف موسيقي آخر هذا ما لم يتفق على غيره^(١).

وقد نص قانون حماية حقوق المؤلف أيضاً على المصنف المشترك. فقد نصت المادة ٥٢ على أنه " إذا اشترك عدة أشخاص في تأليف مصنف بحيث لا يمكن فصل نصيب كل منهم في العمل المشترك اعتبر الجميع أصحاب المصنف بالتساوي فيما بينهم إلا إذا اتفق على غير ذلك..... " وتبين من المادة أن المصنف المشترك هو الذي يشترك في تأليفه أكثر من شخص.

وهنا نفرق بين فرضين :- مثلما تحدث القانون المدني القديم.

- الفرض الأول : إذا كان بالإمكان فصل الجزء الذي ساهم به كل مؤلف كان كل منهما مؤلفاً للجزء الذي قام به ويحق له استغلال الجزء الذي ساهم به على حده بشرط ألا يضر ذلك بالمصنف جميعه هذا ما لم يتفق على غير ذلك (م ٢٦).

(١) توفيق حسن فرج المرجع السابق ص ٩٣ ، ٩٤ .

ومثال المصنف المشترك القابل للانقسام : أن يكتب شخصان كتاباً في القانون وينفرد كل منهما بأبواب معينة. أو فصل كلمات الأغنية عن اللحن الموسيقي.

- **الفرض الثاني :** إذا كان المصنف مختلطاً لا يقبل الانفصال، أي لا يمكن فصل ما ساهم به كل شخص على حده. كانوا جميعاً أصحاب المصنف بالتساوي فيما بينهم إلا إذا اتفقوا على غير ذلك وفي هذه الحالة لا يجوز لأحدهم مباشرة الحقوق المترتبة على حق المؤلف إلا باتفاق جميع المؤلفين المشتركين (م ٢٥).

ومثال المصنف المشترك الذي لا يقبل الانفصال. اشتراك أكثر من مؤلف في كتابة قصة. وفي جميع الأحوال يتعين أن يشترك كل من المؤلفين مشاركة ذهنية فعالة فلا يكفي لاعتبار الشخص مؤلفاً في مصنف مشترك مجرد الاقتصاد على مراجعته أو استبدال بعض كلماته أو تصحيحه من الجانب اللغوي.

ويحتسب مدة حماية المصنف المشترك من تاريخ موت آخر من بقي حياً من المشتركين (م ٢٠/٢ قانون حماية المؤلف^(١)).

فنجد أن القانون الخاص بحماية حقوق المؤلف لا يفترق عن القانون القديم في التعريف بالمصنف المشترك وفي افتراض الفرضين الخاصين به.

وتنص المادة ١٣٨ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية على أن المصنف المشترك هو المصنف الذي لا يندرج ضمن المصنفات الجماعية ويشترك في وضعه أكثر من شخص سواء أمكن فصل نصيب كل منهم فيه أو لم يمكن، وتقضي المادة ١٧٤ من القانون بأنه إذا اشترك أكثر من شخص في تأليف مصنف بحيث لا يمكن فصل نصيب كل منهم في العمل المشترك اعتبر جميع الشركاء مؤلفين للمصنف بالتساوي فيها بينهم ما لم يتفق كتابة على غير ذلك وفي هذه الحالة لا يجوز لأحدهم الأفراد مباشرة حقوق المؤلف إلا باتفاق

(١) د / مصطفى عدوى ، د / محمد محي الدين سليم ، د / رضا العبد المرجع السابق ص ١٠٨ ، ١٠٩.

مكتوب بينهم فإذا كان اشتراك كل من المؤلفين يندرج تحت نوع مختلف من الفن، كان لكل منهم الحق في استغلال الجزء الذي ساهم به على حدة، بشرط ألا يضر ذلك باستغلال المصنف المشترك ما لم يتفق كتابة على غير ذلك ولكل منهم الحق في رفع الدعاوى عند وقوع اعتداء على أي حق من حقوق المؤلف. وإذا مات أحد المؤلفين الشركاء دون خلف عام أو خاص يزول نصيبه إلى باقي الشركاء أو خلفهم ما لم يتفق كتابة على غير ذلك.

ويبين مما تقدم أن المصنفات المشتركة هي المصنفات التي يشترك في تأليفها عدة أشخاص وهي نوعان :-

- نوع يجمع بين إنتاج جميع المشتركين في التأليف على نحو يتعذر معه فصل نصيب كل منهم في العمل المشترك، وفي هذه الحالة يعتبرون جميعاً أصحاب حق المؤلف على التساوي إلا إذا اتفق على غير ذلك فلا يجوز مباشرة الحقوق المترتبة على حق المؤلف إلا باتفاقهم جميعاً فإذا اختلفوا يرجع في فض هذا الخلاف للمحكمة المختصة

- نوع يجمع بين إنتاج جميع المشتركين في التأليف ولكن يجوز فصل هذا الاشتراك وذلك كتأليف مجموعة شعرية ولكل شاعر من الشعراء أبيات معينة ولكنها في مجموعها تكون مجموعة شعرية ذات طابع معين^(١)

وهذا يعني أن المادة ١٧٤ من القانون نصت على من هم الأشخاص الذين ينصب عليهم مؤلفين مشتركين (مصنف مشترك) وأوضحت حقوق كل منهم.

فالتأليف المشترك يثير تساؤلات عديدة حول ما إذا كان المؤلفون الشركاء قد ساهموا في العمل بنسب إبداعية متساوية. حيث إن المؤلف الذي اشترك في العمل يجب أن يكون قد أسهم إسهاماً أساسياً في العمل وبالمثل فإنه ليس من الضروري أن يكون المؤلفون الشركاء قد عملوا معاً بالمفهوم النظري بمعنى تواجدهم معاً في نفس المكان والزمان لتأسيس نظرية التأليف المشترك

(١) د / عبد الرزاق السنهوري المرجع السابق ص ٣٠٩ ، ٣١٠.

ولكي يكفي وجود قدر معين من التعاون فيما بينهم والإسهام في ذات العمل ومن الممكن أن يقوم شخص واحد بتأليف الكلمات والموسيقى بينما إذا قام بذلك شخصان أو أكثر فإن ذلك يتطلب تحديداً إضافياً لحق المؤلف.

المثال (١) :-

قام الشخص (أ) والشخص (ب) بالاشتراك في تأليف الكلمات والموسيقى لأغنية ما. وقام الشخص (أ) بالعزف على البيانو بينما قام الشخص (ب) بتسجيل الكلمات. يعد في هذه الحالة كلا الشخصين مؤلفين مشتركين للأغنية بما في ذلك الكلمات والموسيقى.

المثال (٢) :-

قام الشخص (أ) بالعزف على البيانو وتأليف الأنغام بينما قام الشخص (ب) بكتابة الكلمات المناسبة. ولم تتم عملية التأليف هذه بصورة تعاونية بين الطرفين، حيث عمل كل طرف بمفرده وبطريقة مستقلة في الجزء الخاص به من العمل. في هذه الحالة فإن الشخص (أ) هو المؤلف الوحيد للموسيقى بينما الشخص (ب) هو المؤلف الوحيد للكلمات.

المثال (٣) :-

قام الشخص (أ) بالعمل من الاستديو الخاص به بمدينة القاهرة بينما قام الشخص (ب) بكتابة الكلمات من منزله بمدينة شبين الكوم، حيث قاما بالاتصال ببعضهما البعض عن طريق البريد. وعلى الرغم من أنهما لم يعملوا في نفس المكان، فقد تم تنفيذ عملية التأليف بصورة تعاونية مشتركة بين الاثنين، وذلك عن طريق إرسال الشخص (أ) لمقترحاته إلى الشخص (ب) لإجراء تغييرات في الكلمات. كما قام الشخص (ب) بإرسال مقترحاته إلى الشخص (أ) لإجراء تغييرات في الموسيقى. وفي هذه الحالة يعد الشخصان (أ) و (ب) في هذه الحالة مؤلفين مشتركين للأغنية بما في ذلك الكلمات والموسيقى^(١).

(١) / مصطفى الشافعي الملكية الفكرية " المبادئ والتطبيقات " ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

ولعل من أبرز القضايا في هذا الصدد ما قضت به محكمة السين المدنية في ١١ من مارس سنة ١٩٥٣ بشأن منح صفة المؤلف لإحدى شركات الإنتاج السينمائي، حيث اعتبرتها المحكمة شريكاً لمجموعة من المؤلفين لمصنف سينمائي وبذلك لم تأخذ في حسابها أن شركة الإنتاج ما هي إلا مجرد كيان قانوني لشخص معنوي.

كذلك ذهبت محكمة استئناف باريس في ١٦ من مارس سنة ١٩٣٩ م إلى ما هو أبعد مما سبق بحكمها لصالح إحدى شركات الإنتاج لا بصفتها مؤلف شريك ولكن بصفتها مؤلف وحيد لمصنف سينمائي، مستندة على فكرة المماثلة بين الشركة والفرد، فضلاً عن استنادها على اعتبار المصنف السينمائي تطبيقاً نموذجياً للمصنف الجماعي أو المصنف الذي يتم في إطار عقد عمل أو عقد مقالة.

وهو الأمر الذي أثار انتقادات جانب كبير من الفقه الذي انتهى - على ما سنرى إلى تعريف هذه المصنفات على نحو لا يجعل المصنف السينمائي تطبيقاً لأي منها، هذا بالإضافة لما قضت به محكمة باريس في ١٤ من يونيو سنة ١٩٥٠ م بحق الشخص المعنوي في اكتساب صفة المؤلف الشريك متى قام بعمل فعال ومؤثر في إتمام المصنف^(١).

وفي المادة ٣ من القانون المدني القديم عرض المشرع للمصنفات التي تنفذ بحركات أو خطوات مصحوبة بالموسيقى أو ما شابهها. ولما كان الشطر غير الموسيقي هو الأهم هنا فقد غلب المشرع دور صاحب هذا الشطر على دور مؤلف الشطر الموسيقي. وقرر أن لمؤلف الشطر غير الموسيقي الحق في الترخيص بالأداء العلني للمصنف المشترك كله أو بتفكيكه أو بعمل نسخ منه. ومع ذلك فإن القانون لم يتجاهل دور مؤلف الشطر الموسيقي نهائياً فأعطى له حق التصرف في الموسيقي وحدها بشرط ألا يستعمل في مصنف مشابه للمصنف المشترك وهذا كله ما لم يتفق على غيره. كما طبق المشرع هذا

(١) د / محمد سامي عبد الصادق المرجع السابق ص ٤٠.

الفرض كذلك في حالة المصنف السينمائي أو المصنف المعد للإذاعة اللاسلكية أو التليفزيون^(١).

ثالثاً : المصنفات السمعية البصرية :-

تُعد المصنفات السمعية البصرية هي الإبداعات التي يجرى التعبير عنها بواسطة سلسلة من الصور المترابطة، المقترنة أو غير المقترنة بأصوات والتي يقصد بها أساساً أن تعرض بواسطة جهاز عرض أو بأية وسيلة أخرى من وسائل توصيل الصور والأصوات إلى الجمهور بغض النظر عن طبيعة الدعامة المادية التي تتجسد فيها المصنفات المذكورة.

وعلى رأس المصنفات السمعية البصرية المصنفات السينمائية وقد اتسع نطاق دلالة تغيير " المصنفات السمعية البصرية " بحيث أصبح يعنى المصنفات السينمائية والمصنفات التي تشير إليها اتفاقية برن (في المادة ٢ و ١١ منها) بأنها " المصنفات التي يعبر عنها بأسلوب مماثل للأسلوب السينمائي " وفي فرنسا أخذت المادة ٣ من قانون سنة ١٩٥٧ م بهذا التحديد، ولكن تعديل سنة ١٩٨٥ م استعاض عنه بتعبير " والمصنفات الأخرى التي تتكون من سلاسل من الصور المتحركة المصحوبة أو غير المصحوبة بأصوات والمشار إليها بأنها المصنفات السمعية البصرية " (قانون الملكية الفكرية الفرنسي المادة ١١٢ - ٢ / المواد التشريعية). وقد أصبح تعبير المصنفات السمعية البصرية يستعمل بصورة متزايدة لكي يعنى جميع المصنفات التي تتوافر فيها بعض العناصر المشتركة الحاسمة، دون مراعاة للطريقة التقنية التي استخدمت في التثبيت، ولا للغرض الأساسي الذي صنعت من أجله (العرض السينمائي في قاعة أو الإذاعة أو غير ذلك) وبالإضافة إلى المصنفات السينمائية فإنها تشمل أيضاً مصنفات الفيديو (التي صنعت خصيصاً لكي تثبت على أشرطة الفيديو دون أن يقصد من ذلك بالضرورة عرضها في التليفزيون) و " المصنفات الإذاعية " ^(٢).

(١) د / توفيق حسن فرج " المرجع السابق " ص ٩٤ .

(٢) داليا ليزيك " حقوق المؤلف والحقوق المجاورة " المرجع السابق " ص ٩٩ . =

وفي ضوء التحديات والتقنيات الحديثة تعد هذه المصنفات لهي الأولى في التداول بين الأشخاص سواء على البريد الإلكتروني الخاص بهم عبر شبكات الإنترنت أو على التليفونات المحمولة الخاصة بهم وهي تكمن في شكل كليات غنائية أو مقطوعات من ضحكات ضمن سلسلة أعمال سينمائية فيظهر لنا أهمية هذه المصنفات ومكانتها.

ولكن ما نحن بصده الآن هي المنظومة الإبداعية المشتركة بين المؤلفين فالمصنف السمعي البصري يعد مصنفًا مشتركًا أيضًا من جملة المصنفات المشتركة فقد يكون هناك مؤلف للموسيقي ومؤلف للكلمات ومؤلف للحركات ومؤلف لدمج هذه المنظومات ككل إلى غير ذلك.

وفي ضوء التكنولوجيا الحديثة لابد أن نتكلم عن ما يسمى طوبوغرافية الدوائر المدمجة.

والدوائر المدمجة عبارة عن دوائر كهربائية تصمم بطريقة مصغرة على رقائق أو شرائح. ومن خلال إنتاج الأجزاء الإلكترونية بشكل مصغر للغاية فإن ذلك ليسمح بدمجها في أجهزة مختلفة تكون ذات حجم صغير أيضًا مثل الحاسبات الآلية أو التليفونات المحمولة لدرجة إمكانية وضعها في الحافظات أو الجيوب أو في أجهزة أو معدات يمكن برمجتها وفقًا لذاكرة محددة. وتستخدم الدوائر المدمجة في العديد من الأجهزة ابتداءً من آلات الحياكة وحتى مركبات

= حصرية للمصنفات المحمية ولم يستخدموا الصيغة العامة الواردة على سبيل " التشبيه" المتفق عليها في الاتفاقية (دليل اتفاقية برن، الويبو/ أومبي، جنيف، سنة ١٩٧٨ م صفحة ١٩).

ومن الناحية الأخرى فإنه في " مشروع الأحكام النموذجية للتشريع في مجال حقوق المؤلف" الصادر عن منظمة الويبو/ أومبي المؤرخة ١١ من أغسطس ١٩٨٩م ورد شرح في البند ١٩- يفيد أن تعبير " المصنفات السمعية البصرية" قد استخدم بغض النظر عن التقنية (السينما أو التلفزيون أو الفيديو) التي استخدمت في صنعها، وأن الإبداعات التلفزيونية يجب عذاها مصنفات سمعية بصرية ومراعاة لهذه التعليقات فإننا سنستخدم تعبير " المصنفات الإذاعية" بالمعنى المقصود في مادة ١٨ من القانون الفرنسي لسنة ١٩٥٧م الخاص بالملكية الفكرية والفنية، كما عدلت في ١٩٨٥م (تقنين الملكية الفكرية، المادة ١١٣-٨/ من المواد التشريعية) والمادة ٩٤ من القانون الأسباني الخاص بالملكية الفكرية.

الفضاء، حيث تعتبر الدوائر المدمجة بمثابة الدعامة الرئيسية للصناعات الإلكترونية الحديثة.

ويتم تشكيل الدائرة المدمجة عندما يتم تجسيد دائرة كهربائية في شريحة ما. وتعتبر الدوائر الخاصة بالأجهزة الإلكترونية الحديثة شديدة التعقيد، وقد تحتوى على الآلاف من العناصر الوظيفية، حيث يتم تنظيمها بطريقة تسمح بدمج الدائرة في مساحات صغيرة جداً. ويتم ذلك عن طريق حفر أو رسم خطوط بالدائرة على دعامة أساسية باستخدام عارضة أو تصميم خاص بهذا الغرض ووضع طبقات التصميم الواحدة فوق الأخرى بحيث يشكل ذلك الشريحة في شكلها النهائي^(١)

ونلاحظ أن المصنف السمي البصري قد يتكفل به الشخص الاعتباري كأمثال شركات الإنتاج العالمية أو المحلية وهذا في ضوء قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢م.

ويمكن أن نقسم ذلك إلى فئتين مختلفتين :-

الفئة الأولى :- وتشمل إشارات إلى مصطلح الشخص المعنوي وتؤكد الإدارة الصريحة للمشرع المصري في أن الشخص المعنوي لا يكون مكتسباً لحقوق الملكية الأدبية والفنية لا بصفه أصلية أو تبعية بل أن الأمر لا يعدو أن يكون مراعاة لبعض الاعتبارات العملية.

ونذكر هنا البند الثالث من المادة ١٣٨ من القانون التي تنص في نهايتها على أن " يعتبر مؤلفاً للمصنف من ينشره بغير اسمه أو باسم مستعار بشرط ألا يقوم شك في معرفة حقيقة شخصه فإذا قام الشك اعتبر ناشراً أو منتجاً المصنف سواء أكان شخصاً طبيعياً أم اعتبارياً ممثلاً للمؤلف في مباشرة حقوقه إلى أن يتم التصرف على حقيقة شخص المؤلف "

وكذلك البند الثالث عشر من ذات المادة إذ تعرف منتج التسجيلات الصوتية بأن ذلك " الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يسجل لأول مرة

(١) د / مصطفى الشافعي " المرجع السابق " ص ١٧٦.

مصنفاً تسجيلاً صوتياً أو أداء لأحد فناني الأداء وذلك دون تثبيت الأصوات على الصورة في إطار إعداد مصنف سمعي بصري " الفئة الثانية :- تشمل نصوص تعطى الانطباع بأن المشرع يسمح للشخص الاعتباري بأن يكتسب وبصفة أصلية حقوق الملكية الأدبية والفنية أي يكون له كامل الحق الأدبي والمالي على المصنف وبصفة استثنائية. ونجد في بعض النصوص إشارة إلى الشخص المعنوي دون تمييز بين ما إذا كان عاماً أو خاصاً وفي البعض الآخر يشير المشرع صراحة إلى الشخص المعنوي العام دون غيره.

ونسوق في هذا الإطار الفقرة الأولى من المادة ١٣٩ والتي تنص على أن " تشمل الحماية المقررة لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة لها المصريين والأجانب من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين ينتمون إلى إحدى الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ومن في حكمهم "(١).

وتنص المادة ١٤ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية على أنه تتمتع بحماية هذا القانون مؤلف المصنفات الموسيقية المقترنة بالألفاظ أو غير المقترنة بها كما تنص المادة ١٧٧ من القانون على أنه :- "..... ثالثاً :- لمؤلف الشطر الأدبي أو الشطر الموسيقي الحق في نشر مصنفه بطريقة أخرى غير الطريقة المنشور بها هذا المصنف المشترك ما لم يتفق كتابة على غير ذلك ". والمصنفات الموسيقية إما أن تكون موسيقي غنائية وإما أن تكون استعراضات أو مصنفات تنفذ بحركات مصحوبة بالموسيقى.

وجاء في المذكرة الإيضاحية لقانون حماية الملف السابق ما يأتي :-
" المصنفات الموسيقية إما أن تكون موسيقي غنائية وإما أن تكون استعراضات أو مصنفات تنفذ بحركات مصحوبة بالموسيقى وقد عالج القانون مصنفات الموسيقى الغنائية والمقصود بها المصنفات التي يشترك في تأليفها واضع الجزء الأدبي (أي الرواية أو المقطوعة) وواضع الموسيقى. ولما كان

(١) د/ رجب محمود طاجن " المرجع السابق " ص ٥٩ ، ٦٠.

الشرط الموسيقي في المصنفات الغنائية هو الشرط الأهم فقد نص المشروع على أن واضع هذا الشرط هو صاحب الحق في تقرير نشر المصنف المشترك أو عرضه أو تنفيذه أو عمل نسخ منه. ولم يغفل حق مؤلف الشرط الأدبي فحفظ له حقه في الأرباح فضلاً عن حقه الأصلي في نشر أو عمل نسخ من الشرط الأدبي وحده - على أنه لا يجوز له أن يتصرف في هذا الشرط الأدبي ليكون أساساً المصنف موسيقي آخر حتى لا يضار شريكه في التأليف وهو واضع الشرط الموسيقي ما لم يتفق على غير ذلك^(١).

فالمصنف السمعي البصري قد يكون مصنفًا غنائيًا كما رأينا وقد يكون غير ذلك لذلك فلا يهم ما إذا كان المصنف السمعي البصري صامتاً أو ناطقاً ولا ما إذا كان ينتمي إلى هذا النوع المسرحي أو ذلك " الدراما أو الكوميديا أو الرسوم المتحركة أو الأفلام الوثائقية أو الأحداث الجارية أو غير ذلك " ولا يهم كذلك ما إذا كان الفيلم طويلاً أو متوسطاً أو قصيراً ولا ما إذا كان مثبتاً بطريقة التصوير المغناطيسي " فيلم " . أو بطريقه إلكترونية " فيديو " ولا ماهية الدعامة المادية المستخدمة في تثبيته " الطبع على السليولويد أو على شريط إلكتروني أو غير ذلك.

بل وحتى إذا لم يكن مثبتاً لانه كما سبق أن أشرنا فإنه في كثير من التشريعات منطبقة هذه الخاصية أيضاً على المصنفات الإذاعية التي يمكن بثها عن طريق أداء يتم أمام كاميرات التليفزيون " إرسال مباشر " أو تكون محل تثبيت مؤقت فقط.

وهذا التثبيت المؤقت يقصد به عمليات التثبيت التي تتم بواسطة المنظمات الإذاعية التي يتمثل الغرض الوحيد المنشود منها في تسهيل إذاعة برامجها والتي يجب إتلافها عقب إذاعتها مباشرة واستعمال تعبير " المصنفات السمعية البصرية " في القوانين كمصطلح يضم المصنفات السينمائية وسائر الإبداعات التي يتم التعبير عنها بواسطة متتالية من الصور المترابطة لا يستتبع في حد ذاته أن يطبق على المصنفات الإذاعية النظام القانوني الخاص

(١) د / السنهوري " المرجع السابق " ص ٣١٣.

بالمصنفات السمعية البصرية الأخرى ما لم ينص على خلاف ذلك صراحة في النص القانوني نفسه كما هو الحال على سبيل المثال في المادة ١١٣/٢/٨ من المواد التشريعية من قانون الملكية الفكرية الفرنسي... كانت المادة ٢/١٨ من قبل " التي تحدد الأحكام الواجبة التطبيق على المصنفات الإذاعية وتتسم هذه المسألة بأهمية خاصة بالنظر للقرينة على حوالة الحق في الاستغلال التي تقرها القوانين لمصالح منتج المصنفات السمعية البصرية.

ويشير كولومبيه "Colombe" في هذا الصدد إلى إنه لا يوجد نص يفيد أن المادة ١,٦٣ من القانون الفرنسي " أصبحت الآن المادة المواد التشريعية من قانون الملكية الفكرية الفرنسي " المتعلقة بالمصنفات السمعية البصرية تعد واجبة التطبيق على المصنفات الإذاعية " ولذلك لا يستطيع منتج المصنف أن يستفيد من وجود قرينة على حوالة الحق في الاستغلال بل يجب أن ينص على ذلك صراحة ونتج هذه المسألة بأهمية كبيرة لأن مؤلفي " المصنفات الإذاعية وخاصة في البلدان النائية يحددون مكافأته على أساس مدى البث أو النشر المحدد من حيث الزمان والمكان^(١).

فالمصنف السمعي البصري قد يشترك فيه أكثر من مؤلف فقد يكون هناك مؤلف للموسيقى ومؤلف للصوت ومؤلف للحركات إلى غير ذلك.

وتنص المادة ١٤. من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية على أنه تتمتع بحماية هذا القانون المصنفات التمثيلية والتمثيلية الموسيقية والتمثيل.

(البانتوميم) والمصنفات الموسيقية المقترنة بالألفاظ أو غير المقترنة وقد تكون المصنفات التي تنفذ بحركات مصحوبة بالموسيقى وفي الاستعراضات بموسيقى وفي جميع المصنفات المشابهة يكون لمؤلف الشرط غير الموسيقي الحق في الترخيص بالأداء العلني للمصنف المشترك كله أو بتنفيذه أو بعمل نسخ منه وذلك ما لم يتفق كتابة على غير ذلك كما يكون لمؤلف الشرط الموسيقي حق التصرف في الموسيقى وحدها بشرط ألا تستعمل في مصنف يشابه المصنف المشترك وذلك ما لم يتفق كتابة على غير ذلك.

(١) / داليا لبزيك المرجع السابق " ص ١٠٠، ١٠١.

ويبين من ذلك أن الحركات والاستعراضات المصحوبة بموسيقى كالرقص والاستعراضات المسرحية وبعض الألعاب الرياضية لها مؤلفان :-

مؤلف الحركات أو الاستعراضات ومؤلف الموسيقى. ومن بين هذين الشخصين، يعتبر مؤلف الحركات أو الاستعراضات هو المؤلف للشطر الأساسي من المصنف وذلك خلافاً لما رأيناه في الموسيقى الغنائية من أن المؤلف الموسيقي هي الشطر الأساسي. وينبني على ذلك أن مؤلف الحركات أو الاستعراضات هو الذي يتولى استعمال حقوق المؤلف الأدبية والمالية على النحو الذي يسطناه فيما يتعلق بمصنفات الموسيقى الغنائية.

أما حقوق مؤلف الموسيقى فهي هنا أيضاً نوعان :-

حقه في مجموع المصنف وحقه في الموسيقى وحدها. فحقه في مجموع المصنف هو حق الشريك وحصته هي الحصة التي يتفق عليها مع مؤلف الحركات أو الاستعراضات.

فإن لم يكن هناك اتفاق ووقع نزاع، حسمت المحكمة المختصة هذا النزاع على النحو الذي سبق أن قررناه في شأن مصنفات الموسيقى الغنائية^(١). وهذا يعني أن المصنف السمعي البصري قد يكون مصنفاً موسيقياً يعتمد على السمع ثم يقتدرن به الأداء الموسيقي للفنان الذي يعتمد على البصر وهذا سبب تناولنا له هنا. من سياق ما سبق نلاحظ أن المشرع المصري لم يضع تعريفاً للمصنف السمعي البصري في قانون حماية حقوق الملكية الفكرية، ولكن توجد بعض التشريعات التي اهتمت بوضع تعريف للمصنف السمعي البصري من ذلك المشرع الأمريكي حيث يعرف المصنف السمعي البصري في المادة ١٠١ من قانون حق المؤلف بأنه :-

المصنفات التي تتكون من مجموعة متتابعة من الصور المترابطة والمعدة للمشاهدة بواسطة آلات أو معدات معدنية مثل شاشات العرض أو الأجهزة الكهربائية المخصصة لهذا الغرض سواء أكانت مصحوبة بأصوات أو

(١) د / عبد الرزاق السنهوري " المرجع السابق " ص ٣١٥.

غير مصحوبة بأصوات وبغض النظر عن طبيعة الدعامة التي يتم تثبيت المصنف عليها ومثالها الأفلام أو شرائط الفيديو التي تحفظ هذه المصنفات فالمصنف السمعي البصري يتكون من مجموعة مترابطة من الصور الحية المتتابعة سواء أكانت هذه الصور مصحوبة بأصوات أو غير مصحوبة بأصوات والمثبتة على دعامات مادية أيما كانت هذه الدعامات وأول ما يطلق على المصنفات السمعية البصرية الأفلام السينمائية والمصنفات التي يبتها المؤلفون " كالأعمال الدرامية والبرامج والوثائق المباشرة " والمصنفات المسجلة على أشرطة الفيديو كاسيت واللعاب الفيديو " العاب الأتاري " والأغاني المسجلة " الفيديو كليب " وبرامج الحاسب الآلي المسجلة على أسطوانات الليزر^(١).

فمن يعتبر شريكاً من تأليف المصنف السمعي البصري. تعد المادة ١٧٧ هي القاسم المشترك لمن يعتبر شريكاً في تأليف المصنف السينمائي أو المصنف المعد للإذاعة أو للتلفزيون وإعداد المصنف السينمائي يقارب كثيراً إعداد المصنف المعد للإذاعة أو للتلفزيون ففي جميع الأحوال يكون هناك مصنف أدبي "كمسرحية أو قصة أو فكرة تعد للبرنامج الإذاعي أو التلفزيوني " يعد لإذاعته عن طريق السينما أو الإذاعة أو التلفزيون. وقد يكون هذا المصنف مستخرجاً من مصنف أدبي آخر سابق عليه ويبدأ الإعداد بتحويل المصنف الأدبي المراد إذاعته على نحو يجعله ملائماً لأصول فن السينما أو الإذاعة أو التلفزيون، ثم يعد المؤلف السيناريو المناظر والفصول ويرتب الحوادث من واقع المصنف الذي يراد عرضه عن طريق السينما أو يكتب أحد المؤلفين الفكرة التي يراد إذاعتها عن طريق المصنف السمعي أو البصري ويضع مؤلف آخر أو نفس مؤلف السيناريو الحوار أي الكلام الذي يضعه على السنة الممثلين. ويضع أحد الموسيقيين الألحان الموسيقية التي تتمشى مع المصنف السمعي البصري وبعد إعداد ذلك كله يأتي المخرج ويوزع الأدوار على الممثلين ويحقق في الاستوديو أو في أي مكان آخر المناظر المختلفة

(١) د / حسن حسين البراوي المرجع السابق ص ٢٠١ ، ٢٠٢

والمشاهد الطبيعية وغير الطبيعية والديكور اللازم لإخراج المصنف ويقوم الممثلون كل بدوره تحت رقابة فعلية من الإخراج ويلتقط المصور صور الممثلين وهم يقومون بأدوارهم وسط المناظر والمشاهد والديكورات التي حققتها المخرج وبعد أن يتم تصوير الفيلم على هذا النحو يأتي مركب الفيلم ليقيم بعملية التركيب فيستعرض أشرطة الفيلم ليقتص منها المعيب وما كان منها طويلاً أكثر من القدر المناسب وهذه هي عملية القص وبالجملّة يحقق للفيلم تنسيقه وتوازنه وطوله المناسب وبعد أن يتم إنجاز الفيلم في شكله النهائي تأتي عملية الترجمة أو الدوبلاج فيقوم أحد المترجمين بترجمة المصنف من لغته الأصلية إلى لغة أو لغات أخرى حتى يصبح مفهوماً من أبناء هذه اللغات حين عرضه عليهم ونستعيد بعد استعراض هذه العمليات العديدة المتعاقبة أشخاصاً ثلاثة لا يعتبرون شركاء في التأليف :-

١- المصور وكان يجوز اعتباره شريكاً بمقدار ما يعترف للمصور من حق المؤلف على الصور التي يلتقطها ولكن القانون هناك لا يعتبره شريكاً فيقتصر إذن على تقاضي أجره.

٢- مركب المصنف " الفيلم " وهو يقوم بعمل في إعداد المصنف لا يخلو من الابتكار وكان من حق أن يكون شريكاً ولكن القانون لم يذكره بين الشركاء فيقتصر هو أيضاً على تقاضي أجره.

٣- المترجم أو القائم بعملية الدوبلاج وهذا لا يعتبر شريكاً في المصنف ووصفه هو وضع المقتبس عن طريق الترجمة فتكون له حقوق المترجم لا حقوق الشريك^(١) :

وبذلك تكون المادة سألقة الذكر قد عرفت من يعد شريكاً ومن لا يعد شريكاً.

رابعاً المصنفات المشتقة :-

ينص القانون الخاص بخصوص الملكية الفكرية على المصنف المشتق بأنه :-

(١) د/عبد الرزاق السنهوري المرجع السابق ص ٣١٦ ، ٣١٧

المصنف الذي يستمد أصله من مصنف سابق الوجود كالترجمات والتوزيعات الموسيقية وتجميعات المصنفات بما في ذلك قواعد البيانات المقروءة سواء من الحاسب أو من غيره ومجموعات التعبير الفلكورلى ما دامت مبتكرة من حيث ترتيب أو اختيار محتوياتها^(١).

فالمصنفات المشتقة هي المصنفات التي تركز على المصنفات موجودة من قبل وهي تشمل الاقتباسات والترجمات وتحديث المصنفات ومجموعات المختارات والملخصات والمقتطفات وأي تحويل لمصنف سابق يمكن أن يسفر عن مصنف مختلف ويمكن أن تتمثل أصالة المصنف المشتق في التركيب والتعبير كما هو الحال في الاقتباسات أو في التركيب وحده كما هو الحال في مجموعة المقتطفات أو مجموعة المختارات " أو في التعبير وحده " كما في حالة الترجمات ".

وعندما يكون المصنف سابق الوجود من قبل مندرجاً في الملك الخاص فيجب الحصول على ترخيص من مؤلف حتى يمكن اشتقاق المصنف المشتق منه وهذا هو الحق في تحويل المصنف.

ولكن عندما يكون المصنف سابق الوجود ضمن الملك العام. فلا يلزم الحصول على أي ترخيص من أجل عمل المصنف المشتق منه، نظراً لأن الحق في تحويل المصنف يشكل أحد جوانب الحق المالي للمؤلف.

بيد أن الحق في تحويل المصنف يقترب كثيراً كما يقول ديلجادو بوراس من الحقوق الأدبية وإن كان يجب عدم الخلط بينه وبينها لأن التحويل قد يؤدي إلى تشويه تفكير المؤلف أو قصده بل وحتى الإساءة إلى شخصية مؤلف المصنف الأصلي.

وتتمتع المصنفات المشتقة التي هي ثمرة الجهد الشخصي لمؤلفها والتي تتسم بدرجة ما من الإبداع بالحماية وذلك دون الخلال بحقوق مؤلف المصنف السابق. ولما كان المصنف المشتق هو حصيلة عناصر إبداعية مأخوذة عن

(١) القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ المادة ١٣٨ فقرة ٦.

المصنف السابق بالإضافة إلى العناصر التي أضيفت إلى المصنف الجديد فإنه لا يجوز استخدامه بدون الحصول على ترخيص من مؤلف ذلك المصنف بالإضافة إلى ترخيص من مؤلف السابق.

وتُعد المصنفات المشتقة مصنفات مجمعة والمصنف المجمع هو مصنف جديد اندمج منه مصنف موجود من قبل بدون تعاون من جانب مؤلف ذلك المصنف أما إذا قام مؤلف المصنف الأصلي بالاشتراك في إبداع المصنف المشتق فإن ذلك المصنف الأخير يعد عندئذ مصنفًا مجمعًا ثم إبداعه بطريقة الاشتراك، تمامًا كما لو كان قد قام بإنتاجه أكثر من مؤلف واحد حتى ولو لم يكن أي واحد منهم هو مؤلف المصنف السابق الوجود^(١).

خامساً :- المصنفات الموسيقية :-

يشير القانون إلى أن الفلكلور الوطني هو كل تعبير يتمثل في عناصر متميزة تعكس التراث الشعبي التقليدي الذي نشأ أو استمر في جمهورية مصر العربية وبوجه خاص التعبيرات الآتية:-

(أ) التعبيرات الشفوية مثل :- الحكايات والأحاديث والألغاز والأشعار الشعبية وغيرها من المأثورات.

(ب) التعبيرات الموسيقية :- مثل الأغاني الشعبية المصحوبة بموسيقى.

(ج) التعبيرات الحركية :- مثل الرقصات الشعبية والمسرحيات والأشكال الفنية والطقوس.

(د) التعبيرات الملموسة :- مثل منتجات الفن الشعبي التشكيلي وبوجه خاص الرسومات بالخطوط والألوان والحفر والنحت والخزف والطين والمنتجات المصنوعة من الخشب أو ما يرد عليه من تطعيمات تشكيلية مختلفة أو الموازيك أو المعدن أو الجواهر والحفائظ المنسوجة يدوياً وأشغال الإبرة والمنسوجات والسجاد والملبوسات والآلات الموسيقية. الأشكال المعمارية^(٢).

(١) / داليا لبيبك المرجع السابق ص ١١٨ ، ١١٩ .

(٢) القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ المادة ١٣٨ فقرة ٧ " أ ، ب ، ج ، د " .

ف نجد أن القانون قد عبر عن الفلكلور الوطني ومن بينها التعبيرات الموسيقية وأيضاً الرقصات الشعبية إلى آخر نص المادة السالفة الذكر. ومن الصعوبات التي تعترض مكنتات الحق المالي للمؤلف أن يكون المصنف في الشكل الرقمي مصنفاً مشتقاً ذلك أن ذاتية " المصنف المشتق " تتجدد في ماهية الإدماج الذي تضمنه المصنف المشتق من " المصنف سابق الوجود ".

ولما كانت إحدى صور المصنف المشتق قد تقتضي إعادة إظهار المصنف الأصلي الذي يحتاج إلى تنقيح أو مراجعة فإن المؤلف الجديد لا يكون له القيام بالتنقيح أو المراجعة إلا بعد استئذان مؤلف المصنف الأصلي أو خلفائه. إذا كان المصنف لم يسقط بعد في الملك العام هذا من جانب.

ومن جانب آخر فإن مؤلف المصنف الجديد يجب أن يحصل على ترخيص من صاحب الحق الأصلي على المصنف سابق الوجود باستغلاله ويحصل لقاء ذلك على المقابل المادي لموافقته ووفق ما يقرره من كيفية استغلاله على أي وجه من الوجوه بما في ذلك السماح بتداوله إلكترونياً من خلال شبكات الإنترنت من عدمه^(١).

وعندما نريد أن نحدد مضمون المصنف المشتق من العرض السابق فإنه يلزم للتركيز على خاصيتين هما إدماج مصنف سابق في مصنف جديد، وعدم مساهمة مؤلف المصنف السابق في المصنف الجديد.

وقد عبر المشرع الفرنسي عن هذين الشرطين في المادة ٢/٩ من قانون حماية حق المؤلف بتعريف المصنف المشتق بأنه المصنف الجديد الذي أدمج فيه مصنف مزجود من قبل دون مساهمة مؤلف المصنف الأخير.

كذلك فقد نصت المادة ٣/٢ من اتفاقية برن المبرمة في ٩ سبتمبر ١٨٨٦ بخصوص حماية حق المؤلف على أنه :-

(١) د / أسامة بدر الوسائط المتعددة المرجع السابق ص ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ .

" تتمتع الترجمات والتحويلات والتعديلات الموسيقية وما يجرى على المصنف الأدبي أو الفني من تحويلات أخرى بنفس الحماية التي تتمتع بها المصنفات الأصلية وذلك دون مساس بحقوق مؤلف المصنف الأصلي ".
وإذا أطلقنا لفظ المصنف المشتق لابد من إظهار شرطين لهذا المصنف المشتق:-

الأول : إدماج المصنف السابق في المصنف الجديد
الثاني : عدم مساهمة مؤلف المصنف الأصلي في المصنف المشتق.
وهذا الإدماج وعدم المساهمة قد يكون تحت سيطرة شركات كبرى تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق الربح.

فمن الطبيعي أن تكون العقود القديمة الخاصة باستغلال المصنفات سابقة الوجود خالية من بند يخول المنتج الحق في استغلالها وفق الشكل الرقمي بسبب حداثة هذه التقنيات الرقمية مما جعلها بعيدة عن تصور إرادات الأطراف المتعاقدة في العقود القديمة^(١).

أولاً : الإدماج :- قد يفهم هذا الشرط على أنه الإدماج المادي لمصنف سابق في مصنف جديد ولكن هذا الفهم للإدماج لا يعبر عن حقيقة المسألة فالأمر المهم هو أن المصنف السابق سيندرج بطريقة أو بأخرى في المصنف الجديد سواء أكان ذلك في صورة الإدماج المادي والذي يظهر في صورة التلاصق أو المزج المادي أو في صورة المزج الفكري وهو أمر مختلف عن المزج المادي السابق ويمكن اعتبار الترجمة أو التحويل أمثلة تقليدية لهذا النوع.

فالإدماج المادي : قد يكون في إعادة إظهار المصنف الأصلي كما هو :
كما إذا قام شخص بنشر مصنف سقط في الملك العام وفي هذه الحالة لا يقوم بدفع أي مقابل لأحد. قد يكون بإعادة إظهار المصنف الأصلي بعد إضافة شرح أو تعليق عليه أو تنقيح.

(١) د / عبد الرشيد مأمون المرجع السابق ص ٧٠.

ثانياً : عدم مساهمة مؤلف المصنف الأصلي في المصنف المشتق :-

لقد ذكر المشرع الفرنسي صراحة هذا الشرط في المادة ٢/٩ حيث نص على عدم مساهمة مؤلف المصنف السابق في المصنف الجديد لأنه لو حدث ذلك لأصبحنا أمام مصنف مشترك ومن ثم يعامل مؤلف المصنف الأصلي كشريك في المصنف الجديد. فالمصنفات المشتقة هي المصنفات التي تركز على مصنفات موجودة من قبل وهي تشمل الاقتباسات والترجمات وتحديث المصنفات ومجموعات مختارات والملخصات والمقتطفات وأي تحويل لمصنف سابق يمكن أن يسفر عن مصنف مختلف. ويمكن أن تتمثل أصالة المصنف المشتق في التركيب والتعبير (كما هو الحال في الاقتباسات) أو في التركيب وحده (كما هو الحال في مجموعة المقتطفات أو مجموعة المختارات) أو في التعبير وحده (كما في حالة الترجمات) وعندما يكون المصنف سابق الوجود من قبل مندرجاً في الملك الخاص فيجب الحصول على ترخيص من مؤلفة حتى يمكن اشتقاق المصنف المشتق منه وهذا هو الحق في تحويل المصنف.

وتتمتع المصنفات المشتقة التي هي ثمرة الجهد الشخصي لمؤلفها والتي تنقسم بدرجة ما من الإبداع، بالحماية وذلك دون إخلال بحقوق مؤلف المصنف السابق^(١).

ويمكن عن طريق الشرط الذي ذكرناه وهو عدم مساهمة مؤلف المصنف الأصلي في المصنف المشترك أن نفرق بين المصنفات المشتقة والمصنفات المشتركة فمؤلف المصنف السابق لا يمكن اعتباره شريكاً في المصنف الجديد طالما لا يوجد اشتراك بينه وبين القائم على عمل المصنف المشتق. فإذا نظرنا مثلاً إلى القصة التي تحول إلى فيلم سينمائي فالقصة هي المصنف الأصلي والتحويل هو المصنف المشتق فإذا تمت عملية التحويل دون مساهمة مؤلف

(١) داليا ليبزيك " المرجع السابق " ص ١١٨ ، ١١٩ .

القصة فإننا نكون أمام مصنف مشتق وأما إذا ساهم مؤلف القصة في عملية التحوير فإن نوعاً من الشروع سيقوم ونصبح أمام مصنف مشترك^(١).

والمصنفات الموسيقية تتكون من حقين مختلفين من حقوق الاستغلال :-

(أ) حق العزف.

(ب) حق طبع النوتة الموسيقية.

فمن له حق الطبع لا يشترط أن يكون له حق العزف. وعلى ذلك فمدير المسرح الذي له حق استغلال قطعة موسيقية لا يستطيع القيام بطبع نوتتها وتوزيعها إلا إذا كان المؤلف قد أعطاه هذا الحق فعلاً.

وفي هذا المعنى قضت محكمة القاهرة الجزئية المختلطة بأن من يشتري نوته موسيقية لا يكون له إلا حق استغلالها شخصياً، فلا يكون له الحق في عزف القطعة المشرقة في مكان عام بقصد الربح، وإلا أصبح من حق المؤلف المطالبة بالتعويض عن تصرفه غير المشروع.

نخلص من ذلك أن حق استغلال المصنف إما أن يكون بطبع النوتة الموسيقية وإما بالعزف في مكان عام وكلا الحقين يختلف عن الآخر، إذ أن الحق الأول هو نشر المصنف بطباعته أما الحق الثاني فهو نشره بطريقة العزف في أماكن عامة.

فمن يشتري حق تسجيل اسطوانة له الحق في نشر المصنف ببيع الاسطوانات ولكن لا يحق له عرض هذه الاسطوانات للعزف في أماكن عامة مقابل حصة مالية إذا الحصول على مقابل مالي من عرض الاسطوانات دون موافقة المؤلف شرط أساسي لمساواة من قام بعرضها^(٢).

ذكرت المادة ١٤ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية في إيراداتها لأنواع المصنفات الفنية ما يأتي :-

(١) المصنفات الموسيقية المقترنة بالألفاظ أو غير المقترنة بها :- وهذه عبارة عامة شاملة تتناول جميع المصنفات الموسيقية.

(١) د / عبد الرشيد مأمون " المرجع السابق " ص ٧٨.

(٢) د / أبو اليزيد علي المتيت المرجع السابق ص ١٦١ - ١٦٢

فإذا اقترن المصنف الموسيقي بالألفاظ كان مركبا من عنصرين :-
العنصر الموسيقي وعنصر الألفاظ التي اقترنت بالعنصر الموسيقي
وهو معتبر من المصنفات الأدبية ولكن العنصر الموسيقي هو الغالب ومن ثم
يجب اعتبار المصنف وحده لا تتجزأ ويكون مصنفاً موسيقياً^(١).
فمما لا شك فيه أن المصنف الموسيقي يتكون أساساً من ثلاثة أركان :-

النغم والتلازم والإيقاع

فالنغم هو الذي يميز كل مصنف موسيقي عن الآخر إذ أنه هو وسيلة
التعبير الذي يعبر بها المؤلف عن مشاعره وأحاسيسه. فالنغم مهما كان قصيراً
تشمله الحماية التي نص عليها القانون. ولا يشترط لمعاينة المقلد أن يكون قد
اقتبس النغم بأكمله بل يكفي أن يكون قد اقتبس جزءاً منه يؤدي بالمستمعين إلى
الخلط في مصدره. لذلك قضى مجلس الدولة الفرنسي في ٥ مايو سنة ١٩٣٩
بأن محطة الإذاعة قد ارتكبت جريمة التقليد بإعطاء ال ope comique أربعة
أجزاء في مقطوعات موسيقية لتعبر بها عن المسرحية المعروضة.
وان الوضع الخاص الذي عليه المصنفات الموسيقية هو الذي دفع
المشرع إلى النص في المادة ٢ عن المصنفات الموسيقية سواء اقترنت بالألفاظ
أو لم تقترن بها.

أما التلازم أو التناسب بين أجزاء النغم فليس من المقصود الاعتداء عليه
لأنه عام ومتشعب كما أنه شبيه بكلمات اللغة التي يكتب بها المؤلفون إذ لا
يستطيع أحد من الكتاب الادعاء بأنه هو المبتكر لكلمة من الكلمات.
معنى ذلك أن كلمات اللغة تعتبر من الأموال العامة شأنها في ذلك شأن
التلازم بين أجزاء النغم وهذا لأن التوافق بين أجزاء النغم لا يحدث إلا باتباع
قواعد السلم الموسيقي.

وكذلك الحال بالنسبة للإيقاع. فالموسيقى الشرقية لها إيقاع والموسيقى
الغربية لها إيقاع آخر، فليس من المتصور أن يزعم أحد بملكته إيقاع موسيقى

(١) د / عبد الرزاق المنهري " المرجع السابق " ص ٢٩٥

لان الإيقاع هو القاعدة الأساسية التي تبني عليها الموسيقى، كالفالس مثلا يتكون من ثلاث حركات، وهذا مبدأ عام في جميع موسيقي العالم.... الخ.
نخلص مما تقدم أن حقوق المؤلف الموسيقي من الفاحية الأدبية قاصرة على النغم لانه هو الابتكار^(١).

فالموسيقي هي فن الجمع بين أصوات الأدميين أو بين أصوات الآلات أو بين هذين النوعين من الأصوات معا على نحو يحرك المشاعر.
وتشمل المصنفات الموسيقية كل نوع من أنواع التجميع الأصل بين الأصوات سواء أكان مصحوبا بكلمات أم لم يكن. وتتمثل عناصره كما ذكرنا في اللحن والتوافق والإيقاع

فمع عدم الإخلال بما تقدم فانه لأغراض حقوق المؤلف لا يمكن اكتساب الحقوق الاستثنائية إلا على اللحن وحده الذي يعد مرادفاً لتكوين الفكرة أو تلميحها في المصنفات الأدبية ولكن ليس لفكرة ذاتها.

فاللحن هو إبداع شكلي ولا يمكن اكتساب حقوق استثنائية على التوافق لأنه يتكون من مجموعة من التوافقات محدودة العدد. كما أن هذه الحقوق الاستثنائية لا تنطبق أيضاً على الإيقاع لأنه ليس من المنطقي منح حقوق استثنائية على البوليتر أو المازوركا أو السامبا أو البوسانوف أو الجافوت تماماً مثلما لا يجوز منح حقوق استثنائية على الأنواع الأدبية كالشعر أو الرواية أو القصص القصيرة أو الدراما أو الكوميديا. وعلى الرغم من التأثير الهائل للمصنفات الموسيقية وشيوعها في كل مكان، وما يتميز به استغلالها من أهمية اقتصادية، وإدراج جميع التشريعات الوطنية والدولية لها صراحة في قائمة المصنفات المتمتعة بالحماية سواء أكانت مصحوبة بكلمات أم لم تكن فإن المصنفات الموسيقية لا تظهر في التعبيرات التي تحدد فيها النصوص القانونية موضوع الحماية.

(١) د / أبو اليزيد على المتيت " المرجع السابق " ص ١٦٤ - ١٦٥

ذلك أن مختلف النصوص القانونية تشير عادةً إلى " المصنفات الأدبية والفنية " وإلى " المصنفات الأدبية والعلمية والفنية "..... إلخ.

ولكن دون ذكر للمصنفات الموسيقية ولتفسير هذا الإغفال الصارخ أشار أونغنهانجن بحق إلى أنه خلال القرن الماضي وعلى الأخص خلال الفترة التي أنشئ فيها اتخاذ برن سنة ١٨٨٦ م. كانت حماية المصنفات الأدبية هي التي تحتل بؤرة الاهتمام^(١).

سادساً المصنفات الفنية :-

وهناك ما يقال عنه المصنفات الفنية : فهي تؤثر على الحاسة الجمالية لأولئك الذين ينظرون إليها. وهى تشمل التصوير الزيتي ومصنفات الرسم والحفر والنحت والتصوير الفوتوغرافي والعمارة.

وتذكر بعض التشريعات أيضاً الخصائص الأصلية للفنون الطباعية (المكسيك المادة ٢٦) أو التنضيد الطباعي للطبعات المنشورة (المملكة المتحدة مادة ١-١ ج) ولا يمكن اعتبار أي تعداد لهذه المصنفات حصرياً. فضلاً عن ذلك تتمتع المصنفات المذكورة، بالإضافة إلى الحماية المقررة لحقوق المؤلف، بالحماية المقررة بمقتضى تشريعات أخرى.

وتحمى المصنفات الفنية بغض النظر عن المواد والتقنيات التي استخدمت في إنتاجها وللأصالة أو الابتكار في هذا المجال دلالات خاصة. وتشكل المخططات والنماذج الأولية التي تسبق إنتاج المصنف والتي بواسطتها يقوم الفنان بإعداد مؤلفاته، مصنفات تتمتع بالحماية في حد ذاتها.

وفى التعبير عن المصنف يستخدم الفنان الخطوط والألوان والأشكال والمواد ويتميز التنفيذ الشخصي بأهمية حاسمة وذلك بعكس حالة المصنفات الأدبية والموسيقية التي فيها لا يهم أن يكون المؤلف قد قام بالكتابة بيده أو بالنسخ على الآلة الكاتبة أو بتدوين " النوتة " الموسيقية بنفسه.

(١) داليا ليزنيك المرجع السابق " ص ٨٤.

وقد يقوم الفنانون عند رسم صور الشخصيات والمناظر الطبيعية ولوحات الطبيعة الصامتة بالتصوير الأمين للنموذج نفسه وعلى الرغم من ذلك تعد جميع هذه المصنفات أصيلة ومبتكرة ويتمتع كلها بالحماية على قدم المساواة فلا ينال ما قد يوجد بينها من تشابه من أن كل فنان يطبع عمله بطابع شخصيته.

ولا يتضمن حق الملكية الذي ينصب على الشيء المادي (اللوحة أو مصنف النحت.... إلخ) حتى ولو كان يتكون من نموذج وحيد ملكية حقوق المؤلف على المصنف الفني فكل منهما يشكل حقاً منفصلاً ومستقلاً عن الآخر^(١).

المبحث الثاني

النسخة الخاصة وحماية القانون لها

لا بد أولاً إلى الإشارة إلى ماهية النسخة الخاصة والتوضيح بعد ذلك إلى حماية القانون لها باعتبارها أمراً مشروعاً لا غبار عليه.
فما ماهية النسخة الخاصة؟

نجد أن أصل اصطلاح النسخة Copie إلى الكلمة اللاتينية Copia والتي تعنى الوفرة والكثرة وهي تقابل مصطلح الأصل أو المصدر Original Ou Source وقد ترد كلمة النسخ في بعض الأحيان بوصفها مرادفاً "للتقليد" Contrefaçon وذلك في الحالة التي يكون النسخ منصّباً على مصنف فكري مشمول بحماية حق المؤلف . وقد تطلق كلمة النسخ ويراد بها التزوير Faux. ونحن نعتقد أن النسخ يأتي بمعنى النقل المطابق للنقل عنه . وهذا التعريف قريب من ذلك الذي ورد بالمعجم الوجيز حيث جاء فيه أن النسخة هي " صورة المكتوب أو المرسوم وجمعها "نسخ"^(٢).

(١) داليا لبيزيك المرجع السابق " ص ٨٦ وما بعدها.

(٢) المعجم الوجيز إعداد وزارة التربية والتعليم طبعة ١٩٨٩ ص ٦١٣.

هذا عن المعنى اللغوي أما في الاصطلاح القانوني فيقتضي تعريفها أن نقف في البداية على مقصود المشرع من كل من اللفظتين اللتين تكونان اصطلاح الدراسة وهو "النسخة الخاصة" لنتمكن بعد ذلك من استنباط التعريف المناسب لها.

ففي القانون المصري:-

لم تثر مثل هذه الإشكالية الاصطلاحية ؛ حيث استعمل مشرعنا في نص المادة ١٧١ ثانياً عبارة " ثانياً : عمل نسخة وحيدة من المصنف لاستعمال الناسخ الشخصي المحصن وبشرط ألا يخل هذا النسخ بالاستغلال العادي للمصنف أو يلحق ضرراً غير مبرر بالمصالح المشروعة للمؤلف أو لأصحاب حق المؤلف ". وهى صياغة واضحة وصريحة وتقطع بإرادة المشرع في استعمال هذه الكلمة -النسخة- للتعبير عن النسخ للاستخدام الشخصي لكافة أشكال الإبداع الفكري وبدون تمييز بين المصنفات الأدبية والفنية والعلمية .

أما القانون الفرنسي:-

فقد استهلّت المادة 5-122 L عند حصرها للأعمال التي تخرج عن نطاق الحق الاستثنائي للمؤلف ، فقرتها الثانية بكلمتين مختلفتين تفصل بينهما أداة التخيير أو هما: Copie ou Reproduction وهو ما أثار الخلاف بين الفقهاء حول ما إذا كان المشرع قد استعملهما كمترادفين أو للدلالة على معنيين مختلفين وليس المقام مقام سرد للخلاف الكائن لدى المشرع الفرنسي المهم أن المشرع الفرنسي قد أشار إلى النسخة الخاصة وما أراه أن اللفظيين بمعنى واحد لا غير ذلك وإنما ذكر اللفظيين مغايرين للبسط في الحديث لا غير ذلك .

فنخلص إلى أن النسخة الخاصة " رخصة استثنائية يمنحها المشرع للمستفيد من المصنف تخوله القيام بإعداد نسخة وحيدة لاستعماله الخاص ، وذلك من أي مصنف سبق نشره دون حاجة إلى الحصول على إذن المؤلف ودون مقابل"^(١).

(١) د/ عبد الرزاق المنهوى المرجع السابق ص ٤٥٣
حيث يعبر عن النقل للاستعمال الخاص بأنه " رخصة أباحها القانون بنص صريح".

فلاحظ أنه إذا كان القانون قد حمى المؤلف وحقوقه من العبث بها أو النيل من مكنات هذه الحقوق ووضع لها عقوبات تتمثل في المصادرة للكتب والأشرطة التي نالت من مكانه المؤلف ومن حقوقه سواء أكانت الحقوق الأدبية أو الحق المالي المتمثل في كيفية استغلال مؤلفه كيفما يري . إلا أن القانون ذاته قد جعل فعل المعتدى على هذه الحقوق اعتدائه مباحاً لا غبار عليه ذلك لعدم استهدافه لربح من جراء هذا الاعتداء وهو يقوم بهذا الاعتداء أي أنه يقوم باستعمال خاص أو نسخ خاص لمؤلف دون استهداف ربح لذلك ينبغي في البدء التمييز بين الاستعمال الشخصي للمصنف والاستعمال الخاص له ذلك أن ثمة تباين بينهما من حيث محتوى الغرض من الاستعمال فينصرف الاستعمال الشخصي إلى استعمال أي مصنف منشور من قبل مستخدمي شبكات الإنترنت أما عن طريق تصفحه ومجرد الاستفادة الشخصية منه ، وإما عن طريق نسخه على الحاسب الإلكتروني الخاص بالمستخدم " الناسخ " وذلك بإعداد نسخه واحدة فقط لأغراض شخصية بحتة كالدراسة أو البحث أو الترفيه الخ .

وبشرط ألا يخل هذا النسخ بالاستعمال العادي للمصنف أو يلحق ضرراً غير مبرر بالمصالح المشروعة للمؤلف أو لأصحاب حقوق المؤلف .

إما الاستعمال الخاص لمصنف فينصرف إلى أداء هذا المصنف كما عبر المشرع في اجتماعات داخل إطار عائلي أو بطلان داخل المنشأة التعليمية مادام ذلك يتم بدون تحصيل مقابل مالي مباشر أو غير مباشر.

واعتقد أن أداء المصنف لن يتيسر مطلقاً إلا بقيام أحد مستخدمي شبكات الإنترنت باستعمال مصنف منشور عن طريق استنساخه أي تخزينه على الحاسب الإلكتروني الخاص به ثم استعماله بعد ذلك . ليس لأغراض شخصية بحتة كما سبق وإنما لأغراض مشتركة بين جماعه معينه من الأشخاص كأفراد العائلة الواحدة أو الطلاب داخل منشأة تعليمية.^(١)

(١) أسامة أحمد بدر الوسائط المتعددة المرجع السابق ص ٨٤ ، ٨٥ .

وتكملة لما سبق نجد أن القانون يشير إلى الآتي :-

" مع عدم الإخلال بحقوق المؤلف الأدبية طبقاً لأحكام هذا القانون ليس للمؤلف بعد نشر مصنفه أن يمنع الغير من القيام بأي عمل من الأعمال الآتية :-
أولاً : أداء المصنف في اجتماعات داخل إطار عائلي أو بطلاب داخل المنشأة التعليمية ما دام ذلك يتم بدون تحصيل مقابل مالي مباشر أو غير مباشر.
ثانياً : عمل نسخة وحيدة من المصنف لاستعمال الناسخ الشخصي المحصن وبشرط ألا يخل هذا النسخ بالاستغلال العادي للمصنف أو يلحق ضرراً غير مبرر بالمصالح المشروعة للمؤلف أو لأصحاب حق المؤلف .
ومع ذلك يكون للمؤلف أو خلفه بعد نشر مصنفه أن يمنع الغير من القيام دون إذنه بأي من الأعمال الآتية :-

- نسخ أو تصوير مصنفات الفنون الجميلة أو التطبيقية أو التشكيلية ما لم تكن في مكان عام أو المصنفات المعمارية.

- نسخ أو تصوير كل أو جزء جوهري لنوته مصنف موسيقي .

- نسخ أو تصوير كل أو جزء جوهري لقاعدة بيانات أو برامج حاسب آلي .

ثالثاً : عمل نسخة وحيدة من برنامج الحاسب الآلي بمعرفة الحائز الشرعي له بغرض الحفظ أو الإحلال عند فقد النسخة الأصلية أو تلفها أو عدم صلاحيتها للاستخدام أو الاقتباس من البرنامج وإن جاوز هذا الاقتباس القدر الضروري لاستخدام هذا البرنامج ما دام في حدود الغرض المرخص به ويجب إتلاف النسخة الأصلية أو المقتبسة بمجرد زوال سند الحائز.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون حالات وشروط الاقتباس من البرنامج.

رابعاً : عمل دراسات تحليلية للمصنف أو مقتطفات أو مقتبسات منه بقصد النقد أو المناقشة أو الأعلام.

خامساً : النسخ من مصنفات محمية وذلك للاستعمال في إجراءات قضائية أو إدارية في حدود ما تقتضيه هذه الإجراءات مع ذكر المصدر واسم المؤلف.

سادساً : نسخ أجزاء قصيرة من مصنف في صورة مكتوبة أو مسجلة تسجيلاً سمعياً أو بصرياً أو سمعياً بصرياً الخ^(١).

ولعل سؤال كبير القضاة وأرين بيرجر آلان لاتمان: هل يعتبر المستعير من المكتبة انتهاكاً للقانون إذا قام بتصوير نسخة فوتوغرافية من نص مشمول بالحماية بحق المؤلف من أجل استخدامه الشخصي؟ لقد اقتحم بهذا السؤال جوهر مشاكل حق المؤلف المطروحة اليوم: هل هذه النسخ الخاصة تنطوي على انتهاك لقانون حق المؤلف؟ فهم كبير القضاة أن التصوير الفوتوغرافي الضخم الذي قامت به المكتبة القومية للمؤلفات الطبية أو المعاهد القومية للصحة يعد بالكاد من قبيل إعداد نسخ خاصة • ولكن ما هو المعيار القانوني للتمييز بين عمليات النسخ التي يقوم بها موظفو المكتبة وبين سماحهم ببساطة للأفراد المترددين على المكتبة بعمل نسخ لما يريدونه بأنفسهم؟ وهكذا فإن قضية التصوير أو النسخ الفوتوغرافي بالمكتبات وضعت قانون حق المؤلف على طريق شديد الانحدار وبذلك فإن أي حكم يصدر ضد المكتبات الحكومية قد يستخدم يوماً ما كسابقة قضائية لمنع الشخص العادي من تصوير نسخ خاصة به.

وقد أثار الاعتقاد في إمكان استخدام حق المؤلف للسيطرة على النسخ الخاصة بالأفراد إلى الأذهان ضوراً مثيرة للقلق • فقد تمسك معارضو عقد المسؤولية القانونية عن انتهاك حق المؤلف باحتمال قيام شرطة مكافحة جرائم التي تقع على حقوق المؤلف باقتحام المنازل في جميع أنحاء البلاد بحثاً عن نسخ أعيدت بواسطة أجهزة الفيديو كاسيت أو المسجلات • وادعوا أيضاً أن عملية النسخ الخاصة التي تتم بصورة فردية ليس من المحتمل أن تضر مبدعي المصنفات المحمية بحقوق المؤلف وضرربوا مثلاً بالأفلام والتسجيلات الصوتية والكتب التي استمر إنتاجها رغم عمليات النسخ الخاصة^(٢).

(١) قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ م الخاص بحقوق المؤلف مادة ١٧١ فقرة أولاً الخ.
(٢) د/ محمد حسام محمود لطفي " حقوق المؤلف من جوتنبرج إلى الفوتوجراف الألي الفضائي تأليف بول جولشتاين ترجمة ومراجعة د/ محمد محمود لطفي الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية جاردن سيتي القاهرة بدون سنة نشر ص ١١١، ١١٢.

وبناء على ما تم ذكره يتميز الاستعمال الشخصي بأنه يتم لأغراض شخصية بحتة تتعلق بالمستخدم وحده . أما الاستعمال الخاص فيتم لأغراض خاصة تتجاوز المستخدم الفرد إلى الإطار العائلي أو الطلابي في داخل منشأة تعليمية.

غير أن القاسم المشترك بينهما هو أنهما لا يعينان مطلقاً السماح باستعمال المصنف استعمالاً جماعياً بحيث يكون محظوراً قانوناً نقل النسخة المستنسخة للاستعمال الشخصي أو الخاص إلى عامة الجمهور.

بيد أن الإلكترونيات الحديثة في مجال النشر وأجهزة الحاسبات الشخصية تسمح لمستخدمي الشبكات بمجرد دخولهم على أحد المواقع المدرجة على الشبكات بأن يتم نقل المصنفات المنشورة إلكترونياً والمدرجة داخل حاسبات المرسل إلى حاسبات المستخدمين الشخصية دون حاجة إلى تصريح مسبق من المؤلفين بذلك. وهنا نكون بصدد النسخ الخاصة لكل مستخدم على حده فماذا يكون الحال إذا ما قام أحد الناسخين من مستخدمي الشبكات بإتاحة صفحته الخاصة web إلى من يريد الدخول إليها ويمكنه هو الآخر أن ينسخ لنفسه نسخة أخرى وهكذا وفي قضية استنساخ أحد مصنفات لـ J.Brel فإن الناسخين قاما بنشر المصنف إلكترونياً عبر الشبكة من خلال موقعها الخاص الـ web.

وقد تزرع الطالبين (الناسخان) بأنه عامة الجمهور لا يملكون الوسيلة الإلكترونية التي ينفذون من خلالها إلى موقعها الخاص للقول بأن ثمة نقلاً أو نشرًا للمصنف إلى الجمهور.

وان البعض منهم أو العامة أنفسهم هم الذين يبحثون بوسائلهم الإلكترونية عن هذا المصنف غير أن حجتها السابقة واهية لأن ما قام به الطالبان وكما جاء بالأمر القضائي للمحكمة الابتدائية بباريس يعد نشرًا للمصنف من حيث أنها قاما باستنساخه ثم السماح للجمهور بنقله أي نسخه من قبل أي زائر لموقعهما بصرف النظر عن أن البعض منهم يملك الوسائل الإلكترونية التي تساعده على ذلك والبعض الآخر قد لا يملك.

فالواقع وكما قرر البعض أن ثمة إيجابا مناسباً لجمهور غير معين وأن هذا في حد ذاته يتضمن توافر نية نقله للجمهور^(١).

فالنسخة الخاصة للاستعمال الخاص المفروض هنا أن شخصاً استعار مثلاً نسخه من مصنف أدبي أو علمي أو فني أو موسيقي.

ولكن لا يريد ألا يستطيع الحصول على هذه النسخة ملكاً له. فقد لجأ إلى نسخ صورة منها بأية طريقة من طرق النسخ - خط اليد أو الآلة الكاتبة أو الفوتوغرافيا أو التسجيل بالنسبة إلى الاسطوانات والأفلام وغير ذلك - دون أن يقصد نشر ما نسخه إذ ليس له حق النشر دون إذن المؤلف. وإنما قصد استعمال النسخة التي نقلها استعمالاً شخصياً ، فتحل محل النسخة التي استعارها بعد أن يرد هذه لصاحبها.

وهذه رخصه أباحها القانون بنص صريح كما نرى ، إذ الناقل هنا لم يعتد على حق النشر الثابت للمؤلف فهو لا يقصد نشر النسخة التي نقلها على الجمهور كما قدمنا ، وإنما قصد أن يقصر هذه النسخة على استعماله الشخصي. وهو بعلمه هذا لم يضع على المؤلف أو الناشر إلا ثمن نسخة واحدة وهذه خسارة هينة إلى جنب ما للهيئة الاجتماعية من حق في تيسير سبل الثقافة والتزوير من ثمار العقل البشري فلا تحول دون بلوغ هذه الغاية حقوق مطلقه للمؤلفين ذلك لأن الأجيال الإنسانية المتعاقبة تساهم عادة بما تخلفه من آثار في تكوين المؤلفات ويلاحظ أنه بالنسبة إلى المصنفات الفنية يكون مفهوم الاستعمال الشخصي منه في المصنفات الأدبية والعلمية والموسيقية غير مسموح دون إذن المؤلف أن ينقل الشخص نسخه من صورة أو تمثال إلا لغرض الدرس والبحث الفني أما إذا كان النسخ لغرض الحصول على نسخه من المصنف الفني للاستمتاع بها والاستغواذ عليها كمصنف فني يستعاض به عن الأصل الذي نقل عنه فهذا لا يجوز.

(١) د / أسامة أحمد بدر المرجع السابق ص ٨٦ ، ٨٧.

وتنص المادة ١٧١ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية على أنه مع عدم الإخلال بحقوق المؤلف الأدبية طبقاً لأحكام هذا القانون ليس للمؤلف بعد نشر مصنفه أن يمنع الغير من :-

أولاً: أداء المصنف في اجتماعات داخل إطار عائلي النخ المادة سالفة الذكر^(١) والعلة تكمن في أن أداء المصنف يتم في إطار عائلي أو احتفالي أو طلابي خاص كما أنه لا يستهدف الربح؛ وعلى ذلك فإن هذا الأداء لا يخضع لحماية القانون أي يكون استخداماً عادلاً أو مشروعاً لأنه يتم دون الحصول على مقابل من الجمهور الذي يشهد هذا الأداء ومن أمثلة ذلك موسيقى القوات المسلحة في الاحتفالات القومية التي تتم علانية أمام الجمهور.

في المقابل فإن أداء المصنف يخضع لحماية القانون إذا تم علانية وحصل مؤدية على مقابل مادي من الجمهور يستوي بعد ذلك إن كان هذا الأداء قد تم في مكان عام أو مكان خاص.

وحتى لا أبعد عن مجال النسخة الخاصة أذكر مثلاً توضيحياً لذلك .

فتطبيقاً لذلك فقد أبدعت محكمة النقض المصرية في عصرها الذهبي^(٢) فقالت في أحد أحكامها بأنه "لما كانت العبرة في علانية الأداء المتعلق بإيقاع أو تمثيل أو إلقاء مصنف من المصنفات المشمولة بالحماية ليست بنوع أو صفة المكان المقام فيه الاجتماع أو الحفل الذي يحصل فيه الأداء وإنما بالصفات الذاتية لذلك الاجتماع أو الحفل فإذا توافرت فيه صفة العمومية كان الأداء علنياً ولو كان المكان الذي انعقد فيه الاجتماع يعتبر خاصاً بطبيعته أو بحسب قانون إنشائه ولا تلازم بين صفة المكان وصفة الاجتماع من حيث الخصوصية والعمومية إذ قد يقام حفل عام في مكان خاص لمناسبة ما تستدعي السماح للجمهور بحضوره كما قد يحصل العكس فيؤجر مكان عام لعقد اجتماع خاص.

(١) د / عبد الرازق السنهوري المرجع السابق ص ٣٣٤ ، ٣٣٥ .
(٢) نقض مدني جلسة ٢٥ فبراير ١٩٦٥ الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٣٠ مجموعة أحكام النقض س ١٦ ص ٢٢٧ .

لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر مناهض الفصل في علانية وعدم علانية الأداء موضوع المطالبة هو ما إذا كان نادى سان استيفانو الليلي الذي يوش في الأداء المطالب بمقابل حق المؤلف عنه يعتبر نادياً خاصاً أو عاماً ورتب انتفاء العلانية عن ذلك الأداء على مجرد كون هذا النادي يعتبر نادياً خاصاً طبقاً لقانون إنشائه وتنظيمه وخضوعه لأحكام القانون الخاص فإن هذا الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

ولما كان لمحكمة النقض أن تتحقق من واقع ما أثبتته محكمة الموضوع في حكمها من وقائع مما إذا كان الحفل الذي أديت فيه المصنفات المطالب بالتعويض عن حق المؤلف عليها يتصف بصفة العمومية أو الخصوصية لأن ذلك من مسائل التكييف التي تخضع لرقابتها وكان ما سجله الحكم المطعون فيه من أن نادى سان استيفانو كان يعلن عن حفلاته بنشرات عديدة في الصحف اليومية يوجه فيها العودة لمشاهدة هذه الحفلات ويذكر فيها أن الدخول مقابل مبلغ يحدده كرسوم دخول.. وذلك دون تفريق في الإعلان بين من هم أعضاء في النادي ومن ليسوا أعضاء.

لما كانت هذه الوقائع التي سجلها الحكم المطعون فيه تضافي على الحفلات التي كان يقيمها نادى سان استيفانو الليلي صفة الاستغلال التجاري وتناى به عن وصف الخصوصية، إذ يشترط لإضفاء هذا الوصف على الحفلات التي تحييها الجمعيات والمنتديات الخاصة أن يقتصر الحضور فيها على الأعضاء ومدعويهم ممن تربطهم بهم صلة وثيقة وأن تفرض رقابة جديّة على الدخول وأن تتجرد هذه الحفلات من قصد الكسب المادي مما يقتضي عدم تحصيل رسم أو مقابل مالي نظير مشاهدتها.

وقد انتهت محكمة النقض وبحق إلى القول بأنه لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ نفى عن الأداء آثار النزاع صفة العلانية رغم توافرها بالمعنى الذي يتطلبه القانون ورتب على نفيه لها قضاؤه برفض دعوى الطاعنين فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله مما يستوجب نقضه^(١).

(١) د/ أحمد صدقي محمود المرجع السابق ص ٧١ وما بعدها.

وتعد هذه الفقرة أشد خطورة على حقوق المؤلف من الفقرة الثانية التي تنص على:-

ثانيا : عمل نسخة وحيدة من المصنف لاستعمال الناسخ الشخصي المحض وبشرط إلا يخل هذا النسخ بالاستغلال العادي للمصنف أو يلحق ضرراً غير مبرر بالمصالح المشروعة للمؤلف أو لأصحاب حق المؤلف. ومع ذلك يكون للمؤلف أو خلفه بعد نشر مصنفه أن يمنع الغير من القيام بدون أذنه بأي من الأعمال الآتية :-

- نسخ أو تصوير مصنفات الفنون الجميلة أو التطبيقية أو التشكيلية ما لم تكن في مكان عام أو المصنفات المعمارية.

- نسخ أو تصوير كل أو جزء جوهرى لنوته مصنف موسيقى.

- نسخ أو تصوير كل أو جزء جوهرى لقاعدة بيانات أو برامج حاسب آلي.

بعد هذا العرض لابد من توضيح ماهية إشكالية النسخة الخاصة :-

ونلاحظ أن الدافع وارد بحث هذه الإشكالية للأسباب التالية :-

أولاً :- ما أسفر عنه التطور التكنولوجي من وجود وسائط إلكترونية يمكنها نقل المصنفات المحمية وبثها عبر أرجاء الفضاء الكوني وتزامن ذلك مع القدرة ألا محدودة لإلكترونيات الحاسبات الشخصية في نسخ المصنفات المخزنة إلكترونياً على شبكات الإنترنت.

ثانياً : ما جاء في الأبحاث التي قدمها الخبراء عن حقوق المؤلف في الوطن العربي في العمل الذي نظمته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من أن :-

" النهج التشريعي يميل إلى اعتبار إدخال ترتيبات قانونية موجهة لتنظيم استعمال النسخ الخاصة.

ثالثاً : ما طرحته موسوعة دالوز من خلال موقعها على الإنترنت من تساؤل في باب أحداث الساعة.. عن قبول أو عدم قبول الحق في نسخ المصنفات المحمية المنشورة إلكترونياً.

من خلال ذلك نجد أن إشكالية النسخة الخاصة تمثل محوراً جوهرياً ينال من مكنات الحق المالي للمؤلف. ويجعل حق الاستثنائي في تثبيت مصنفه مادياً وعمل نسخ منه تسمح بنقله إلى الجمهور خالياً من مضمونه.

ولا نغالي إذا قلنا بأن ما هو منصوص عليه في تشريعات حماية حق المؤلف من تأكيد لحقه الاستثنائي المالي يتشابه مع ما جرت العادة على كتابته في أي مصنف محمي من أن حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف " وعلى إدراج صيغ تحذيرية تتضمن تهديداً ووعيداً بأنه سيتعرض للمسائلة القانونية كل من يخالف ذلك ويقوم بنسخ المصنف وتوزيعه دون تصريح من المؤلف أو صاحب حق المؤلف والواقع أن صور الاعتداءات على حق المؤلف تتزايد يوماً بعد يوم بسبب التقنيات الإلكترونية الحديثة دونما ضابط الأمر الذي جعل الفكر القانوني يتساءل عن إمكانية تصور حلول تقنية إلكترونية يستطيع ملاحقة قرصنة حقوق الملكية الفكرية ما دام أن نطاق القانون قد لا يمتد إلى ملاحظتهم^(١).

ولعل استعمال المصنف في اجتماعات خاصة هو من قبيل الاستعمال الشخصي مع شيء من التوسع في مفهوم هذا الاستعمال فلا يستطيع المؤلف إذن بعد أن ينشر مصنفه أن يمنع من إيقاعه إذا كان مصنفاً موسيقياً أو من تمثيله إذا كان مصنفاً مسرحياً أو من إلقائه إذا كان مصنفاً أدبياً شعراً كان أو نثراً إذا كان ذلك يقع في اجتماعات خاصة لا يتقاضى فيها رسم أو مقابل وذلك كالاتجاهات العائلية أو الجمعيات الأدبية أو الرياضية أو الحفلات المدرسية ذلك إن هذه الاجتماعات الخاصة تخدم في العادة الآداب والفنون والموسيقى ولا تتقاضى أجراً عن خدماتها توجب تشجيعها بمنحها الحق في أداء مصنف قد سبق نشره وذلك عن طريق الأداء العلني بالإلقاء أو التمثيل أو الإلقاء ويلاحظ أن الرخصة هنا تتناول الأداء العلني دون النشر.

ويلحق بالاجتماعات الخاصة. وإن كان في هذا أيضاً شيء من التوسع ، الفرق الموسيقية التابعة للمنشآت التعليمية فلهذه الفرق الموسيقية دون إذن

(١) د / أسامة احمد بدر الوسائط المتعددة المرجع السابق ص ٨٨ ، ٨٩ .

المؤلف أو الناشر ودون مقابل إيقاع المصنفات الموسيقية المنشورة بشرط ألا تتقاضى رسماً أو مقابلاً عن ذلك. ويستثنى من هذه الفرق الموسيقية الهيئات الرسمية المنوط بها الإذاعة اللاسلكية والتليفزيونية فهذه هيئات تحترف فيما تحترف إذاعة الموسيقى ولذلك وجب أن تدفع أجراً للمؤلف أو الناشر عما تذيعه منها.

وان تحصل على الإذن في الإذاعة ولكن فيما يتعلق بالمصنفات التي توقع أو تعرض في المسارح أو في أي مكان عام آخر.

وتنص المادة ١٦٩ من قانون حقوق المؤلف رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ م.

" لهيئات البث الإذاعي الحق في إذاعة المصنفات التي تؤدي في أي مكان عام وتلتزم هذه الهيئات بإذاعة اسم المؤلف وعنوان المصنف وبسداد مقابل عادل نقدي أو عيني للمؤلف كما تلتزم بسداد أي تعويض آخر إذا كان لذلك مقتضى " فان جعل الحق لهذه الهيئات في إذاعة هذه المصنفات ولو بغير موافقة المؤلف أو الناشر بشرط أن تدفع تعويضاً عادلاً للمؤلف أو الناشر^(١).

وإذا كان المشرع قد حمى المؤلف وحقوقه من التعدي على المؤلفات إلا أنه جعل هناك استعمالاً مشروعاً للمصنف المحمي وقبل الخوض في التحدث عن هذا الاستعمال لابد أولاً من تعريف :-

ماهية الاستعمال المشروع :-

لم يقع كل من المشرعين المصري والأمريكي تعريفاً محدداً للاستعمال المشروع فاقتصر المشرع المصري على بيان بعض الحالات التي يمكن فيها الاستعانة بالمصنف دون إذن المؤلف. وجاء بالفصل رقم ١٠٧ من قانون حماية حق المؤلف الأمريكي " إن الاستعمال المشروع للمصنف المحمي يتضمن استعماله بطريقة نسخه أو تسجيله أو أية وسيلة أخرى محدده في هذا القسم (١٠٧) لأغراض التعليم والتعليق والنقد والتحليل والأخبار والنشرات والتقارير

(١) د / عبد الرازق السنهوري المرجع السابق م ٨ ص ٣٣٥ ، ٣٣٦ .

والبحث بحيث لا يعد ذلك انتهاكا لحق المؤلف فأوضح المشرع الباعث على الاستعمال المشروع وحالاته دون أن يضع تعريفا له.

وعرف جانب من الفقه الأمريكي الاستعمال المشروع بأنه " الحق القانوني " في نسخ العمل دون إذن من المؤلف ودون مقابل حيث يتم استعماله بطريقة " معقولة " أو معتادة على نحو لا يضر بحقوق المؤلف. وجاء بحكم محكمة نيويورك سنة ١٩٨١ " إن الاستعمال المشروع هو امتياز أو مصلحة لأشخاص آخرين خلاف المؤلف لتسمح لهم باستعمال المصنف المحمي بطريقة معقولة دون موافقة المؤلف. وقضت في حكم آخر سنة ١٩٦٦ " إن مبدأ الاستعمال المشروع يتوافر ما دام يحقق هذا الاستعمال قدراً من المصلحة العامة ". وجاء بحكم محكمة كاليفورنيا سنة ١٩٨٦ " أن الاستعمال المشروع هو ذلك الاستعمال لمصنف محمي بقانون حق المؤلف بحسن نية وبطريقة مشروعة"^(١).

وتكمن الصعوبات الحق في أن تشريعات حماية حقوق المؤلف تسمح لكل من مستخدمي شبكات الإنترنت بعمل نسخ، وحيدة من المصنف دونما حاجة إلى تصريح كتابي أو شفهي مسبق من المؤلف لأن ثمة تأكيد قانوني بصريح اللفظ مفاده " ليس للمؤلف بعد نشر مصنف أن يمنع الغير من القيام بـ " عمل نسخة وحيدة من المصنف لاستعمال النسخ الشخصي المحض... الخ. ولا يقال في هذا الصدد بأن المشرع قد وضع ضوابط هذه الصورة من الفسخ الخاص بعدم إخلاله بالاستغلال العادي للمصنف أو إلحاق الضرر غير المبرر بالمصالح المشروعة للمؤلف أو لأصحاب حق المؤلف لماذا ؟

لأن فرض هذه الإشكالية تتمثل في نشر المصنف إلكترونياً عبر شبكات الإنترنت وما أن يقوم المؤلف بذلك فليس له من بعده إلا أن يعلم بأن كل مستخدمي شبكات الإنترنت من خلال وسائلهم الإلكترونية قد مارسوا حقهم في

(١) د / مصطفى عبد الحميد عدوي " الاستعمال المشروع للمصنف " المرجع السابق " ص ٢٥ ، ٢٦ .

عمل نسخة وحيدة من المصنف ولأغراض الاستعمال الشخصي لكل منهم على حده وذلك حقهم المشروع الذي كفله لهم قانون حماية حقوق المؤلف.

وتكون النتيجة ثراء ومنافع مالية ضخمة لصناع الحاسبات الإلكترونية وأجهزة الاستنساخ ومقدمي الخدمات عبر شبكات الإنترنت على حساب ضياع الثمار المادية لإبداعات المؤلفين الفكرية.

الذين لا ذت قدر إسهاماتهم في نشر المعرفة الإنسانية بحال غير أن المأمول هو حثهم على مواصلة الإبداع والفكر من خلال حصولهم على عائد مادي مناسب فضلاً عن كفالة احترام حقوقهم الأدبية^(١).

وتشير بذلك إلى أن المؤلف إن كان قد بذل قصارى جهده في مؤلف منسوب إليه أو لوحه فنية أو قطعه موسيقية الخ إلا أن ذلك منوط بالمصلحة العامة وفي إحياء الثقافة والمعرفة فما دام الشخص الذي يستخدم المصنف أو المؤلف أو غير ذلك من الإبداعات لم يستهدف ربحاً فإن القانون قد كفل لشخص المستخدم والمؤلف على السواء الحماية الأولى في إحياء الثقافة والثاني في نسبة المصنف إليه دون غيره.

وإذا تأملنا قانون حماية حق المؤلف رقم ١٩٥٤ وتعديلاته وأيضاً اتفاقية الجات وحقوق الملكية الفكرية فنلاحظ أن المشروع جاء بقيود على حق المؤلف يملئها الصالح لأن للهيئة الاجتماعية حقاً في تيسير الثقافة والتردد من ثمار العقل البشري فلا تحول دون بلوغ هذه الغاية حقوق مطلقه للمؤلفين ذلك لأن الأجيال الإنسانية المتعاقبة تساهم عادة بما تخلفه من آثار في تكوين المؤلفات.

فقد نصت المادة الثامنة على انتهاء الحماية المقررة للمؤلف ولمن ترجم مصنفه إلى لغة أجنبية بالنسبة لحقهما في ترجمة المصنف إلى اللغة العربية إذا مضت " خمس سنوات من تاريخ أول نشر للمصنف الأصلي أو المترجم دون أن يباشر المؤلف أو المترجم بنفسهما أو بواسطة غيرهما ترجمه المصنف إلى اللغة العربية ". وفي هذا القيد الزمني تغليب الصالح العام المصري على

(١) د / أسامة احمد بدر المرجع السابق ص ٩٠.

المصلحة الفردية للمؤلف وحتى يمكن " دفع " هذا المؤلف وحثه على مباشرة هذه الترجمة في " أقرب وقت معقول " رعاية لمصلحة البلاد كيلا تحرم من ثمار التفكير الإنساني في مختلف الأمم الأخرى لمدة طويلة.

ومن القيود الواردة على حق المؤلف ما نصت عليه المادة ١٠^(١) فقرة أولى من حق الغير في إيقاع المصنفات أو تمثيلها أو إلقائها في اجتماعات خاصة كالاجتماعات العائلية واجتماعات الجمعيات أو المنتديات أو المدارس دون تعويض للمؤلف.

وكذلك ما نصت عليه المادة المذكورة في فقرتها الثانية من حق فرق موسيقي القوات العسكرية وما في حكمها من الفرق النظامية التابعة للدولة أو الأشخاص العامة الأخرى في إيقاع المصنفات الموسيقية دون تعويض للمؤلف أيضاً ما دام " لا يحصل " في الحالتين " رسم أو مقابل مالي من جمهور المستمعين " ومنها حق " عمل نسخه واحدة " من المصنف " للاستعمال الشخصي " المادة ١٢ فلا يجوز للمؤلف منع صاحب هذه النسخة من استعماله على هذا النحو. وكذلك ما نصت عليه المادة ١٣ من إباحة التحليلات والاقتباسات القصيرة " إذا عملت بقصد " النقد أو المناقشة أو التعقيب أو الأخبار^(٢).

وان تعددت التعريفات المنوه عنها قبل ذلك للاستعمال المشروع نجدها تنطوي على خمسة أشياء :-

- ١- وجود مصنف محمي بقانون حق المؤلف ، فيخرج من مفهوم الاستعمال المشروع ذلك الاستعمال لمصنف غير محمي لعدم توافر شروط الحماية الواردة بقانون حق المؤلف ، وكذلك المصنفات التي يحق لأي شخص نشرها أو مباشرة حق الأداء العلني عليها كالمصنفات التي آلت إلى الملك العام لانقضاء مدة الحماية التي أخفاها القانون على الحق المالي.
- ٢- استعمال المصنف أو جزء منه بطريقة معقولة معتدلة.

(١) د / السيد عبد الوهاب عرفة قانون حماية حق المؤلف وتعديلاته ص ٣٩ ، ٤٠ .

٣- أن يتم هذا الاستعمال بحسن نية أي دون قصد إلحاق الضرر بالمؤلف أو المصنف.

٤- عدم الحصول على إذن من المؤلف.

٥- أن يحقق هذا الاستعمال قدراً مقبولاً من المصلحة العامة.

وتضمن القانون الأمريكي (م ١٠٧) أربعة معايير للحكم على الاستعمال بكونه مشروع أم غير مشروع وهذه المعايير قضائية في أصلها إذ هي نتائج تطور قضائي عبر العديد من العقود. ولم يتضمن القانون المصري سوى مجموعه متفرقة من النصوص تتيح في حالات معينة استعمال المصنف المحمي دون إذن من المؤلف.

بيد أن المشرع لم يمن بوضع قواعد أو معايير في هذا الشأن^(١).

وهناك قيود واردة على حق المؤلف من هذه القيود :- حق الصحف أو النشرات الدورية في أن تنشر مقتبساً أو مختصراً أو بياناً موجزاً من المصنفات أو الكتب أو الروايات أو القصص (بغير إذن) من مؤلفيها وبغير قيد انقضاء المدة المنصوص عليها بالمادة الثامنة - وقد روعي في ذلك تغليب المصالح العام لضرورة العمل على نشر الثقافة مع ملاحظة ما يبذل من جهد في الاقتباس أو الاختصار أو غيرهما^(٢).

من سياق ما تقدم تثار إشكالية :-

الخلافاً للفقه حول تكييف النسخة الخاصة:-

إذا نظرنا للمشرع المصري:-

نجد أنه يخلو من أية إشارة إلى ضرورة مشروعية النسخة الأصلية التي تقتبس منها النسخة الخاصة . ومع ذلك نجد إشارة إلى ضرورة كون المصنف قد وضع تحت تصرف الجمهور بطريقة مشروعية وذلك في نص المادة ١٧٢ والتي تقضي بأنه:-

(١) د / مصطفى عبد الحميد عدوى " المرجع السابق " ص ٢٦ ، ٢٧ .

(٢) د / السيد عبد الوهاب عرفه " قانون حماية حق المؤلف وتعديلاته " ص ٤٠ .

"مع عدم الإخلال بحقوق المؤلف الأدبية طبقاً لأحكام هذا القانون فليس للمؤلف أو خلفه أن يمنع الصحف أو الدوريات أو هيئات الإذاعة في الحدود التي تبررها أغراضها مما يلي :-

أولاً : نشر مقتطفات من مصنفاته التي أتاحت للجمهور بصورة مشروعة ومقالاته المنشورة المتعلقة بالموضوعات التي تشمل الرأي العام في وقت معين ما لم يكن المؤلف قد حظر ذلك عند النشر وبشرط الإشارة إلى المصدر الذي نقلت عنه وإلى اسم المؤلف وعنوان المصنف^(١).

ولكن ذلك لا يكفي للقول بأن مشروعية الأصل تعد شرطاً لتطبيق استثناء النسخة الخاصة لأنها تتعلق باستثناء وتساؤل عن السبب في عدم تضمين المشرع المصري للنص الخاص بالنسخ لأغراض شخصية لشرط المشروعية، طالما أنه اهتم بالنص في المادة السابقة.

فنهيب بالمشرع المصري أن يبين موقفه صراحة من هذه الإشكالية سواء بالنص على لزوم مشروعية الأصل أو عدم لزومه جسماً لكل خلاف يمكن أن ينشأ في مجتمعنا ولا نقول بأن هذه المشكلة لم تثر حتى الآن في مجتمعنا لأنها في طريقها للظهور لا سيما مع تنامي تداول المصنفات على الشبكات الرقمية^(٢).

(١) د/ نعيم مغيب "الملكية الأدبية والفنية والحقوق المجاورة" دراسة في القانون المقارن بدون ناشر الطبعة الأولى ٢٠٠٠ ص ١٥٢ وما بعدها ، وهو نفس موقف بعض التشريعات العربية نذكر على سبيل المثال القانون اللبناني حيث تنص المادة ٢٣ على أنه: "مع مراعاة أحكام المادة ٢٤ من هذا القانون يجوز لأي شخص طبيعي من أجل استعماله الشخصي والخاص أن ينسخ أو يسجل أو يصور نسخة واحدة من أي عمل محمي بموجب هذا القانون من غير إذن أو موافقة صاحب حق المؤلف ومن دون دفع أي تعويض له شرط أن يكون العمل قد نشر بشكل مشروع" ، وهو على ما يبدو موقف الفقه اللبناني.

(٢) كما فعل المشرع اللبناني بنصه في المادة ٢٣ على أنه "مع مراعاة أحكام المادة ٢٤ من هذا القانون ، يجوز لأي شخص طبيعي من أجل استعماله الشخصي الخاص أن ينسخ أو يسجل أو يصور نسخة واحدة من أي عمل محمي بموجب هذا القانون من غير إذن أو موافقة صاحب حق المؤلف ومن دون أي تعويض له شرط أن يكون العمل قد نشر بشكل مشروع.

أما بالنسبة للتكيف الفقهي للنسخة الخاصة أي المنسوخة من الأصل الذي اتفق على مشروعيته فنجد في المشرع الفرنسي بالتوضيح مع اختلاف بين الفقهاء الفرنسيين على النحو الآتي:-
فقد انقسم إلى ثلاثة آراء:-

يستلزم للإفادة من استثناء النسخة الخاصة أن يكون أصل المصنف محل النسخ مشروعا ، ولكنه لم يصل إلى تلك النتيجة إلا بعد رحلة تردد وتذبذب ولكننا نراهم يختلفون حول التكيف الفقهي لهذه النسخة الخاصة على الآتي:-

الرأي الأول:- يرى أنها مجرد تسامح من جانب المؤلف.

الرأي الثاني:- يرى أنها حق للمستفيد من المصنف.

الرأي الثالث:- يرى أنها استثناء لصالح المستفيد من المصنف.

الرأي الأول : يرى أنها مجرد تسامح من جانب المؤلف.

فجانب من الفقه الفرنسي والمصري يرى^(١) أن الترخيص بالحصول على نسخة خاصة من المصنف يرجع في الأصل لأسباب واعتبارات عملية منها استحالة بسط المؤلف لسيطرته على نطاق الأعمال والتصرفات التي يأتيها الأفراد في إطار حياتهم الخاصة ، إذ ليس يمكن من الناحية الواقعية أن يبسط المؤلف سيطرته على ما يأتيه الأفراد من انتهاكات لحقه الاستثنائي ، كتسجيل الأغاني والمقطوعات الموسيقية التي تبث عبر المذياع الموجود لديهم في منازلهم، وعمل نسخ من الأفلام التي تذاع عبر التلفاز وكذلك نسخ أو طبع أشرطة الفيديو كاسيت واسطوانات الليزر CD التي يشترونها من المحلات المتخصصة.

كذلك يترد تسامح المؤلف في عمل نسخة واحدة للاستعمال الخاص للمستخدم إلى أنها في الأصل لم تكن تصيبه بخسارة فادحة ولا بأضرار باهظة؛

(١) د/ رمزي رشاد عبد الفتاح الشيخ "الحقوق المجاورة لحق المؤلف" دار الجامعة الجديدة ٢٠٠٥ ص ٢٣٧.

د/ محمد حسام محمود لطفي "المرجع العملي في الملكية الأدبية والفنية في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء" ، ص ٥٣.

إذ كل ما كان يمكن أن يصيب المؤلف من أضرار يتمثل في فقدانته لثمن النسخ... التي كان من المحتمل أن يشتريها الناس. كما أن عملية النسخ كان ينظر إليها آنذاك على أنها عمل هامشي محدود وذلك لكونها كانت تتم على اليد، وبأدوات تقليدية وكانت تستغرق وقتاً طويلاً نسبياً وبالتالي لم تكن تصيب المؤلف إلا بأضرار طفيفة. أضف إلى هذا أن جودة النسخة الخاصة لم تكن بنفس درجة الدقة والجودة التي يتمتع بها الأصل المأخوذة عنه.

وإن كانت هذه المبررات لها وجاهتها في الواقع إلا أنها لم تعد قبولها في الفضاء الكوني الرقمي؛ حيث وفرت التكنولوجيا الرقمية الوسائل والأدوات التقنية المعقدة التي تمكن المؤلف من بسط رقابته على مصنفه ومنع الحصول على نسخ منه أو على الأقل تقييدها في أضيق نطاق وفقاً لإرادته وحسب مشيئته. كذلك فإن تقنيات التكنولوجيا الرقمية تسمح بعمل نسخة مطابقة للأصل. بل لا نبالغ إذا قلنا أنها قد تكون أفضل من الأصل المأخوذة عنه من حيث الدقة والجودة.

الرأي الثاني : يرى أنها حق للمستفيد من المصنف.

فهذا الرأي على خلاف ونقيض الرأي السابق حيث يذهب إلى أن النسخ للاستعمال الشخصي هو مجرّد تسامح من قبل المؤلف. فيذهب بهذا الرأي يذهب إلى القول بأنه حق لكل مستفيد من المصنف. وحجة هذا الرأي تذهب إلى صياغة نص المادة ١٢٢ - ٥ من تقنين الملكية الفكرية والتي تبدأ بالقول بأنه: "عندما ينشر المصنف يحظر على المؤلف فهذه الصياغة تكشف عن اعتراف صريح بحق المستخدم في عمل نسخة خاصة هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن هذه الصياغة - في رأيهم - تعني في الواقع أن النص يتعلق بالنظام العام وبالتالي لا يمكن مخالفته من قبل المؤلف أو المستهلك. إذ لو اعتبرنا نصوص تقنين الملكية الفكرية بالنسخة الخاصة من قبل أصحاب الحقوق.

ويستند هذا الرأي أيضاً إلى العلة التي من أجلها فرض المشرع الفرنسي بنصوص خاصة المقابل المالي Remuneration من أجل النسخة الخاصة كالمقابل المقرر لقاء عمل النسخة الخاصة هو في الأصل عبارة عن عائد يرجع

للمؤلف نتيجة استغلال مصنفة ومع ذلك فالمستخدم يرى فيه نوع من الإتاوة أو الضريبة التي يدفعها للمؤلف.

بيد أنه مع الدخول في العصر الرقمي وانتشار وسائل النسخ ودقتها فقد تعالت أصوات المؤلفين وأصحاب الحقوق بتقييد النسخ للاستعمال الخاص وجعله في حدود ضيقة. وطالبوا باستخدام الوسائل التقنية لحماية إبداعاتهم من القرصنة. ولقد نص المشرع الفرنسي حديثاً على ذلك بالقانون الصادر في ١ أغسطس ٢٠٠٦، ولكنه لم يهمل مصلحة المستفيد من المصنف، حيث نص على ضرورة ألا تمنع هذه الوسائل الإفادة من الاستثناء.

ولعل الإشارة إلى كون هذه النسخة الخاصة حق للمستفيد قول غير مستساغ ومع ذلك لا نقول بعدمها ولكننا نقول لا بد من إقامة التوازن العادل بين كل من المؤلف والمستفيد. المؤلف لما له من أبوه على مؤلفه والمستفيد إثراء الثقافة والمعرفة. وعلى فرض صحة وجود حق للمستفيد فإنه في إطار الحدود والمعايير التي رسمها القانون له لا غير ذلك^(١).

الرأي الثالث: يرى أنها استثناء لصالح المستفيد من المصنف.

فهذا الرأي يرى أنها استثناء على الحق الاستثنائي للمؤلف يفيد منه المستفيد، وهو ما تبنته النصوص الدولية الخاصة بحق المؤلف. ويكفي التدليل على ذلك أن نشير إلى التوجيه الأوروبي الصادر في ٢٢ مايو ٢٠٠١ بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة في المجتمع المعلوماتي "يجعل من النسخة الخاصة استثناء اختياريًا للدول الأعضاء وذلك بنص الفقرة (b) من المادة الخامسة. وقد دار خلاف آخر حول الشكل الذي يظهر فيه هذا الاستثناء:-

فذهب رأي في الفقه إلى أن الاستفادة من الاستثناء هو نوع من التمتع بحرية من الحريات العامة التي تثبت لجميع الأفراد في الثقافة والحصول على المعرفة.

(١) د/ عبد الهادي فوزي العوضى " النظام القانوني للنسخة الخاصة من المصنفات المحمية دار النهضة العربية القاهرة ٣٢ ش عبد الخالق ثروت ص ٣٦ وما بعدها.

ورأى آخر يرى أن التمسك بالاستثناء يعد وسيلة دفاع تسمح لمستعمل المصنف أن يدافع عن نفسه عند اتهامه بانتهاك حقوق المؤلف.

وأياً كان الاستثناء إلا أن هذا التكليف ليس بمنأى من الانتقاد ذلك لأن إقرار الاستثناء بنص قانوني يمنع من الأصل قيام جريمة التقليد بركنيها المادي والمعنوي وبالتالي فالمستفيد الذي يستعمل مصنفاً معيناً لا يفتنك على حق المؤلف طالما أنه استعمله في حدود ما نص عليه القانون وهو ما لا يتفق وفلسفة أسباب الإباحة. إذ هذه الأخيرة تخرج الفعل من نطاق التجريم وتخلع عنه الصفة غير المشروعة وترده إلى أصله مباحاً ، وذلك على خلاف موانع العقاب التي تعفى من العقاب على جريمة استجمعت ركنيها المادي والمعنوي واكتملت المسؤولية الجنائية عنها. وعليه ، يمكن القول بأن التمسك بالاستثناء وفقاً لهذا الرأي أقرب إلى أن يكون من موانع العقاب وليس من أسباب الإباحة^(١).

من منطلق أن المشكلات مثل الحلول يجب أن تتسم بالعمومية فإن بحث هذه الإشكالية يجب - كما قدما - أن يتم في إطار كافة المصنفات المحمية على اختلاف أنواعها ما دامت منشورة إلكترونياً. عبر شبكات الإنترنت وتعنى النسخة الخاصة - كما قدما - أنها النسخة التي تتم عن طريق الاستنساخ لمصنف محمي بإعداد نسخة وحيدة منه وتخزينها رقمياً على جهاز الحاسب الإلكتروني لشخص الناسخ.

وقد ذهب جانب من الفقه الفرنسي إلى أن حل هذه الإشكالية يكون على المستوى التقني حيث يكون بالإمكان عن طريق التكنولوجيا الحديثة التحكم في عدم إمكانية هذا الاستنساخ الخاص بمقتضى وسائل حماية تقنية تقف حجر عثرة في هذا المسيل.

وذهب جانب آخر - وبحق - إلى أن الصعوبة الحقة تكمن في قانون حماية حقوق المؤلف نفسه الذي يسمح بمثل هذا الاستنساخ دون ضرورة

(١) للفرقة بين أسباب الإباحة وموانع العقاب راجع د/ أحمد شوقي عمر أبو خولة "شرح الأحكام العامة لقانون العقوبات دار النهضة العربية ٢٠٠٣ نبذة ٣٠٥ ص ٤٤٠-٤٤٢.

الحصول على إذن أو تصريح مسبق من المؤلف ، ما دام أن هذا الاستئناس يتم في نطاق الاستخدام الخاص للمصنف لأغراض خاصة جداً^(١).

وهناك قيود ترد على حق المؤلف كما نوهت قبل ذلك ومنها أيضاً حق الجرائد أو المجلات أو النشرات الدورية في نقل المقالات الخاصة بالمناقشات السياسية أو الاقتصادية أو العلمية أو الدينية التي تشغل الرأي العام في وقت معين ما دام لم ينص صراحة على حظر النقل (المادة ١٤ فقرة ٣) ومن الطبيعي أن لا تشمل الحماية أيضاً (الأخبار اليومية والحوادث المختلفة التي لها طبيعة الأخبار العادية) (المادة ١٤ فقرة ٣). وأخيراً فقد أجازت المادة ١٥ نشر وإذاعة (ما يلقي في الجلسات العلنية للهيئات التشريعية أو الإدارية أو في الاجتماعات العلمية والأدبية والفنية والسياسية والدينية من خطب أو محاضرات أو أحاديث ما دامت موجهة إلى الكافة) وكذلك (المرافعات القضائية العلنية) في حدود القانون وذلك كله دون إذن من المؤلف كما أباحت المادة نقل مقتطفات قصيرة من بعض المصنفات إلى الكتب المعدة للتعليم ومؤلفات النقد والتاريخ والمصنفات العلمية على أن يلتزم الناقل حد الاعتدال فيما ينقل. ولم يغفل المشرع في كافة هذه الصور رعاية الحق الأدبي للمؤلف فأوجب (ذكر اسمه والمصدر الذي ينقل عنه) على صورة واضحة كما حفظ للمؤلف حقه الخالص في نشر مجموعات خطية أو مقالات (المادة ١٦).

وقد حرص المشروع رعاية لحق المؤلف على أن ينص على عدم جواز نقل المقالات العلمية أو الأدبية أو الفنية أو الروايات المسلسلة والقصاص الصغيرة التي تنشر في الصحف والنشرات الدورية الأخرى دون إذن المؤلف (المادة ١٤ فقرة أولى). ومن القيود ما يرد على حق المؤلف بعد وفاته وانتقال هذا الحق إلى ورثته أو خلفه فقد نصت المادة ٢٣ على حق وزير المعارف في الحلول محل هؤلاء في مباشرة الحقوق المنصوص عليها بالمادتين ١٨ ، ١٩ إذ لم يباشروا هذه الحقوق كمعجزهم أو عدم أهليتهم أو غير ذلك من الأسباب

(١) د / أسامة بدر " بعض مشكلات تداول المصنفات عبر الإنترنت " المرجع السابق " ص ٩١ ، ٩٢.

وكذلك إذا توفي المؤلف من غير وارث أو خلف فيكون للوزير في هذه الحالات حق تقرير نشر المؤلف الذي لم ينشر في حياة واضعه - كما يكون له حق استغلال المؤلف استغلالاً مالياً على النحو المبين في المواد ٥ ، ٦ ، ٧ وقد رسم المشروع طريقة استعمال هذه الحقوق فتنص على ضرورة الحصول على أمر بذلك من رئيس محكمة القاهرة الوطنية ولم يغفل النص على حق الورثة أو الخلف في (تعويض عادل). وحكمة هذا القيد ظاهرة فإن في ترك المؤلفات القيمة مقبورة غير منشورة حرمان لطلاب الثقافة من خيرها ونفعها^(١).

فمعنى ذلك أن المؤلف وحده هو الذي له مطلق الحرية في نشر مصنفه ونسبته إليه وهذه أبسط حقوقه الأدبية كما نوهنا قبل ذلك ، ولكن إذا كانت خطب تلقي أو جلسات علنية تدار فيها مرافعات قضائية وكان الصالح العام أن تذاع هذه الخطب والمرافعات لنشر الثقافة والمعرفة فلا شيء في ذلك.

ويشكل الاستعمال المشروع للمصنف المحمي استثناء على الحق الاستثنائي للمؤلف وهذا الاستثناء أملت الضرورة لانتفاع بعض الفئات بالمصنف أو بجزء منه أو لأغراض البحث والدراسة والتعليم أو لأغراض النقد والتحليل والتعقيب وغيرها من البواعث التي تقتضيها المصلحة العامة. ويلاحظ أن الطبيعة التجارية للمصنف لا تمنع من الاستعمال المشروع له بمعنى أن الاستعانة بجزء من عمل سابق لإثراء وخدمة عمل آخر لا يمثل اعتداء على حق المؤلف ما دام أن المؤلف لم يتخذ الربح غاية له ولم يؤثر هذا الاستعمال على المصنف الأصلي ولكن :- قضت محكمة جورجيا - أن لا محل لتطبيق مبدأ الاستعمال المشروع إذا تبين أن الاستعانة بجزء من العمل السابق كان يقصد الدعاية والإعلان "

وعلى ذلك فإن الاستعانة ببعض الإحصائيات والقياسات الموجودة في كتاب لغرض المقارنة واستخلاص النتائج يعد استعمالاً مشروعاً.

(١) د / السيد عبد الوهاب عرفة " قانون حماية حق المؤلف " المرجع السابق " ص ٤٠ ، ٤١ .

كما أن استعمال جزء من المصنف بغرض النقد والتحليل هو بمثابة استعمال مشروع فقضي بأنه ليس للمدعى المطالبة بمنع الآخرين من انتفاء العمل وتوضيح أوجه القصور التي لحقته أو تحيل عناصره. وإن اقتضى ذلك عرض مقاطع أو أجزاء منه.

وقضي بأن عرض محطة التلفزيون لأحد الأفلام دون إذن من المؤلف لا يجيز لها الادعاء بأنها تقوم بعمل انتقادي أو مجرد تعليق على الفيلم.

وإن استعمال موسيقي افتتاحية أفلام ميكي ماوس كخلفية موسيقية في فيلم جنسي للمراهقين يعد اعتداء على حق المؤلف إذ أن الموسيقي قد تكرر استعمالها في مشاهد الفيلم وبطريقة تحط من قدر العمل الأصلي.

وقضي بتحقيق الضرر إذا قامت مجلة بنشر صورة منقولة من كتاب بقصد الهزل لزيادة التوزيع أكثر من كون النشر لمجرد تعليق؛ إذ يكون الهدف تجارياً ولا يعتبر هذا الاستعمال ضمن صور الاستعمال المشروع.

ولمحكمة الموضوع سلطة تقدير توافر الاستعمال المشروع من عدمه طبقاً لظروف كل حالة وفقاً للمعايير المعروفة^(١).

وتنص المادة ١٧٢ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية على أنه مع عدم الإخلال بحقوق المؤلف الأدبية طبقاً لأحكام هذا القانون فليس للمؤلف أو خلفه أن يمنع الصحف أو الدوريات أو هيئات الإذاعة في الحدود التي تبرزها أغراضها مما يلي :-

أولاً : نشر مقتطفات من منصفاته التي أتاحت للجمهور بصورة مشروعة ومقالاته المنشورة المتعلقة بالموضوعات التي تشمل الرأي العام في وقت معين ما لم يكن المؤلف قد حَظِر ذلك عند النشر وبشرط الإشارة إلى المصدر الذي نقلت عنه وإلى اسم المؤلف وعنوان المصنف.

ثانياً : نشر الخطب والمحاضرات والندوات والأحاديث التي تلقى في الجلسات العلنية ومع ذلك يظل للمؤلف وحده أو خلفه الحق في جميع هذه المصنفات في مجموعة تنسب إليه.

(١) د / مصطفى عبد الحميد عدوى الاستعمال المشروع للمصنف المرجع السابق ص ٢٨ ،

ثالثاً : نشر مقتطفات من مصنفي سمعي أو بصري أو سمعي بصري متاح للجمهور وذلك في سياق التغطية الإخبارية للأحداث الجارية. وهنا يكون النشر عادة عن طريق الصحف والمجلات والنشرات الدورية والإذاعة والتلفزيون وما إلى ذلك عن طرق النشر المختلفة وظاهرات النشر إنما هو على سبيل الأخبار فالمقصود أن يطلع الجمهور على خطب ومحاضرات وأحاديث ألفت علناً وهي تهم الجمهور لأنها ألفت في مجالس نيابة أو إدارية أو في اجتماعات أدبية أو اجتماعات فنية أو اجتماعية أو أدبية أو دينية أو سياسية أو الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى لا تقوم بمهمتها كاملة إذا هي أغفلت نشر هذه الخطب والمحاضرات والأحاديث ودون أن يتقاضى هؤلاء أي مقابل على ذلك وبحسبهم أن النشر يساعد على انتشار أفكارهم بين الجمهور ويسرى هذا الحكم والاعتبارات نفسها ، علماً المرافقات القضائية العلنية مادام نشرها لا يخالف القانون^(١).

وهذا يعني أن المؤلف له الحرية المطلقة في نشر مؤلفه ولكن إذا كانت خطب تذاع لإثراء الثقافة أو ندوات تلقى منه بعض عبارته منسوبة له فلا غبار في ذلك.

ويمكننا مناقشة إشكالية النسخة الخاصة من خلال ثلاثة جوانب رئيسية:-

(١) الجانب الثقافي

(٢) الجانب التقني

(٣) الجانب القانوني

(١) الجانب الثقافي :-

تكمّن مبررات الاستثناء المتمثل في النسخة الخاصة في وجوب نشر الثقافة من منطلق أن نور المعرفة حق لكل إنسان ولأن الفكر التابع في ذهن مبدعه ليس فكراً ولن يوتى ثماره إلا إذا تم التعبير عنه وتثبيته مادياً على دعامة

(١) د/ عبد الرازق السنهوري المرجع السابق ص ٣٣٧، ٣٣٦.

تسمح بنقله إلى الجمهور في فروع المعرفة التي ينتمي إليها هذا الفكر سواء في مجال الآداب أو الفنون أو العلوم.

وأية ذلك أن الثقافة القانونية كالثقافة الأدبية في عوز دائم إلى التجديد والاتصال ليظل نهر الإبداع القانوني متدفقاً من طريق الدراسات المقارنة وطرح الأفكار والرؤى جنباً إلى جنب لاستجلاء ما يخدم الفكر البشري الإنساني في مجالات الآداب والفنون والعلوم.

(٢) الجانب التقني :-

رغم أنني أجد حل هذه المشكلة عن طريق هذا الجانب التقني إلا أن الملاحظ أن تقنيات الأمان والتي يتم نشرها بصورة واسعة على الإنترنت تخدم الناشرين ولا شأن لها بحماية الملكية الفكرية وأية ذلك أنه يتم استعمال البيانات بين الجهات المرخص لهم بذلك مثل المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.

(٣) الجانب القانوني :-

نبدأ بنقد ما ينبئ عنه معنى "الاستعمال الخاص أو النسخة الخاصة" في دلالاته على الحق في استنساخ نسخة واحدة فقط لأغراض شخصية أو لأغراض خاصة غير أن الواقع الملموس غير ذلك. لأن هذه الظاهرة والتي يقال لها قانونياً بأنها "خاصة" "ومبررة" تعد في واقع الأمر "ظاهرة جماعية" لأن ثمة ملاحظات عديدة تنال من خصوصيتها فماذا كما سبق - القول لو نقله على حاسبه الإلكتروني (أ) من الناس ثم (ب) وهكذا واليك بحث إن نطاق المسألة لا يتحدد في شخص فرد بل في مجموعات من الأشخاص وهم بكل مستخدمي شبكات الإنترنت ؟ إذن الظاهرة جماعية وليست فردية^(١)

وإذا كنا نتناول النسخة الخاصة التي يعد استعمالها مشروعاً فهناك أيضاً استعمالاً مشروعاً لما يسمى المحاكاة الساخرة :-

ويقصد بالمحاكاة الساخرة تناول عمل جاد في قالب هزلي وتعتبر المحاكاة الساخرة استعمالاً مشروعاً إلا أنه غير واضح المعالم وقد قبلت

(١) د/ أسامة بنز الوسايط المتعددة" المرجع السابق" ص ٩٢، ٩٣.

المحاكم الأمريكية هذا النوع من الاستعمال كاستعمال مشروع إلا أنها لم تضع حدوداً دقيقة للمدى الذي يمكن معه الاستعانة بالعمل السابق لترسيخ الفكرة ولخدمة العمل الجديد.

ومن القضايا التي أثارت جدلاً قضية شركة " ليو " ضد هيئة كولومبيا الإذاعية حيث رفعت دعوى ضد جاك بيني نتيجة لمحاكاته الساخرة لفيلم ضوء الغاز الذي تم إبداع الطابع الميلودرامي له بصورة رائعة حتى أنه كان يصبح مطالباً بالمحاكاة وما كان بيني " يستجيب لتلك الدعوة حيث وضع فيلم تليفزيون باسم الضوء الذاتي كان مثلاً للمحاكاة الهزلية للأصل. إلا أن المحكمة اعتبرت أن محاكاة " بيني " الهزلية انتهاكاً ومساساً بالمصنف الأصلي حيث أن أسس الحبكة والشخصيات والمكان وجزء من الحوار مأخوذ نقلاً عن الفيلم الأصلي. وكان التساؤل كيف يمكن لشخص ما أن يقوم بالمحاكاة الهزلية لعمل دون الاستعانة بهذه الأشياء ؟ من يتعرف على الهدف من السخرية أو الهزل ويستفيد منه إذا تم حذف مثل هذه الأدوار ؟ ورغم عدم الارتياح الذي قوبل به الحكم إلا أن الأمانة تقتضي الاعتراف بأن القاضي كان يتعامل مع مشكلة معقدة تعرض للمرة الأولى على المحاكم.

وفي قضية أخرى حاولت المحكمة أن تضع المعايير التي ينبغي من خلالها الحكم على المحاكاة الهزلية فجاء بمسوغات الحكم في المحاكاة الهزلية يتم استخدام جزء من المضمون لاستحضار صورة عامة على الأقل عن النسخة أو العمل الأصلي ويتعين السماح ببعض الاقتباسات المحدودة وعلى ذلك قد تقتبس المحاكاة الهزلية حدث من القصة أو شخصية " تخضع لحق المؤلف المحدود في بعض الأحيان " أو عنوان أو جزء صغير من الحوار أو من سياق الأحداث وهذه المعايير التي جاءت بها المحكمة رغم أهميتها لم تراع معيار أثر الاستعمال الذي يختلف عن مقداره ومدى تأثير هذا الاستعمال ومنافسة العمل اللاحق للعمل الأصلي^(١).

(١) د/ مصطفى عدوى " الاستعمال المشروع للمصنف في قانون حماية حق المؤلف " المرجع السابق " ص ٣٠ ، ٣١ .

ومن هنا يمكننا القول بعدم توافر مقتضيات هذا الاستثناء والحق أنه يمكن عن طريق قانون حماية حقوق المؤلف نفسه حل هذه الإشكالية وذلك بتنظيم وإعادة صياغة النص القانون الذي يسمح بهذا الاستثناء " على نحو يصل إلى تدارك فوات الريح الذي يعانيه المؤلف " وعلى سبيل المثال. كما يقرر البعض في تشريعات الدول العربية نجد أن قوانين تونس (المادة ٣٧) وجيبوتي (المادة ٤٠) والجزائر (المواد ١٢٤ ، ١٢٩) تضيف ثلاثة مبادئ كبرى عولجت بكيفيات متباينة قليلاً فقد أفرزت التشريعات الثلاثة في المقام الأول قاعدة قيام الصانعين والمستوردين للدعائم وأجهزة الاستنساخ بدفع عائد. كما أنها في المقام الثاني عالجت مسألة حساب المبلغ أو العائدات عن النسخة الخاصة وتطرقت هذه التشريعات لمسألة توزيع هذه العائدات فمن الواجب أن تكون هذه العائدات موزعة بإنصاف^(١).

ولكن لا يجوز للصحف أو النشرات الدورية أن تنقل المقالات العلمية أو الأدبية أو الفنية أو الروايات المسلسلة والقصص الصغيرة التي تنشر في الصحف والدوريات الأخرى دون موافقة مؤلفيها ولكن يجوز للصحف أو النشرات الدورية أن تنشر مقتبساً أو مختصراً أو بياناً موجزاً عن المصنفات أو الكتب أو الروايات أو القصص بغير إذن من مؤلفيها ويجوز للصحف أو النشرات الدورية أن تنقل المقالات الخاصة بالمناقشات السياسية أو الاقتصادية أو العلمية أو الدينية التي تشغل الرأي العام في وقت معين مادام لم يرد في الصحيفة ما يحظر النقل صراحة لا تشمل الحماية المقررة في هذا القانون الأخبار اليومية والحوادث المختلفة التي لها طبيعة الأخبار العادية ويجب دائماً في حالة النقل أو نشر اقتباس أو غيره مما ذكر بالفقرات السابقة ، ذكر المصدر بصفة واضحة واسم المؤلف إن كان قد وقع مؤلفه.

وقد ورد في المذكرة الإيضاحية لقانون حق المؤلف السابق في هذا الصدد ومن هذه القيود أيضاً حق الجرائد أو المجلات أو النشرات الدورية في نقل المقالات الخاصة بالمناقشات السياسية أو الاقتصادية أو العلمية أو الدينية

(١) د/ أسامة بدر " المرجع السابق " ص ٩٣ ، ٩٤ .

التي تشغل الرأي العام في وقت معين مادام لم ينص صراحة على خطر النقل زمن الطبيعي ألا تشمل الحماية أيضاً الأخبار اليومية والحوادث المختلفة التي لها طبيعة الأخبار العادية. ولم يغفل القانون في كافة هذه الصور رعاية الحق الأدبي للمؤلف فأوجب ذكر اسمه والمصدر الذي ينقل عنه على صورة واضحة كما حفظ للمؤلف حق الخالص في نشر مجموعات خطبة أو مقالاته وقد حرص القانون رعاية لحق المؤلف على أن ينص على عدم جواز نقل المقالات العلمية أو الأدبية أو الفنية أو الروايات المسلسلة والقصص الصغيرة التي تنشر في الصحف والنشرات الدورية الأخرى دون إذن المؤلف.

ويؤخذ من نص المادة ١٧٢ التي قمت بمسردها أن هناك أشياء لا يجوز للصحيفة نقلها عن صحيفة أخرى إلا بإذن المؤلف وأشياء يجوز نقلها دون حاجة لإذن المؤلف أما الأشياء التي لا يجوز نقلها إلا بإذن المؤلف فهي المقالات العلمية أو الأدبية أو الفنية أو الروايات المسلسلة والقصص الصغيرة ذلك أن هذه الأشياء لا تحمل طابع الخبر اليومي وليست مما يشغل الرأي العام في وقت معين ويقلب أن تكون الصحيفة التي نشرتها قد دفعت للمؤلف مقابل لها. فلا يجوز لصحيفة أخرى أن تنقلها عنها دون استئذان ودون مقابل وأما الأشياء التي يجوز نقلها دون إذن ودون مقابل فهي ما يلي :-

١- الأخبار اليومية والحوادث التي لها طبيعة الأخبار العادية فهذه أخبار تفقد أهميتها بمجرد نشرها في أول صحيفة فإذا نقلها صحيفة أخرى وذكرت المصدر الذي نقلت عند لم يكن في هذا ضرر يصيب الصحيفة الأولى بل فيه تنويه بشأنها.

٢- المقالات الخاصة بالمناقشات السياسية أو الاقتصادية أو العلمية أو الدينية التي تشغل الرأي العام ؛ في وقت معين ما لم يرد الصحيفة ما يخط النقل صراحة ذلك أن هذه المقالات يشغل الرأي العام فيها الجمهور أن تنشر على أوسع نطاق حتى يطلع عليه ، فإذا نقلتها صحيفة عن أخرى وذكرت المصدر الذي نقلت عنه فلا ضرر على الصحيفة الأخرى لاسيما أن القانون أعطى

الصحيفة الأخرى الحق في أن تحظر النقل صراحة إذا رأت ذلك فيمتنع عندئذ النقل.

٣- مقتبسات أو بيانات موجزة من المصنفات أو الكتب أو الروايات أو القصص سواء كانت منشورة في صحف أو نشرات دورية أو كانت منشورة على حده مستقلة بذاتها^(١).

وقد تقتضي المصلحة نقل من مصنف ولكن هذا النقل لا يكون مثله أي في طابعه وأسلوبه فقد يكون في قالب ساخر هزلي.

وقد قضى في قضية شركة والت ديزني ضد ماتبور بأنه ليس هناك ما يمنع من تناول عمل جاد في قالب هزلي مع الاستعانة بالعمل الأصلي في نطاق محدود يقصد ترسيخ الفكرة أما التطابق في المحتوى والمضمون فإنه يعتبر اعتداء على العمل الأصلي . كما قضى بأن استعمال الشركة (C) للأغنية المنتجة بمعرفة الشركة "B" لا يعد استعمالاً مشروعاً بالنظر إلى أثر الاستعمال على التسويق المحتمل للأغنية كما أن الأغنية الجديدة لا تعد من صور المحاكاة الهزلية للأغنية الأصلية وأن الجزء المستعمل كان جوهرياً بما يمثل اعتداء على العمل الأصلي.

ولا يقتصر هذا العمل على مفهوم المصلحة العامة وفقاً لأحكام القضاء الأمريكي على كل ما يتعلق بالأمور والشئون العامة وإنما يمتد إلى كل ما يتصل باهتمام الجمهور ويعتبر استعمال المصنف مشروعاً إذا كان ينبغي الصالح العام.

ولعل أهم القضايا التي أثبتت في هذا الشأن هي قضية أفلام أبرهام زبرودر حول اغتيال الرئيس كيندي. وكان أبرهام زبرودر صاحب مصنع الملابس في دالاس يوجه الكاميرا بمحض الصدفة إلى سيارة الرئيس حينما بدأ إطلاق النيران وقام ببيع الفيلم إلى مجلة التايم التي قامت بدورها فيما بعد برفع دعوى قضائية على أحد الأشخاص استعمل بعض صور الفيلم في كتاب حول

(١) د/ عبد الرزق السنهوري المرجع السابق ص ٣٣٧ ، ٣٣٨.

تحليل عملية الاغتيال وأقرت المحكمة أن الاستعمال في تلك الحالة كان للصالح العام ومن ثم يعد استعمالاً مشروعاً. وأقرت المحكمة أن الاستعمال في تلك الحالة كان للصالح العام ومن ثم يعد استعمالاً مشروعاً. وجاء بمسوغات الحكم أن المصلحة العامة إذا كان الموضوع يهم المجتمع والجمهور كحادث اغتيال الرئيس كيندي ولذلك فإنه ليس هناك ما يمنع الاستعانة ببعض الصور والمعلومات البسيطة من الأصلي لإظهارها في كتاب يصور حياة الرئيس الراحل وملابسات اغتياله طالما أن ذلك لم يتضمن مساساً بالعمل الأصلي ولم يضر به ويلاحظ أن المحكمة قد أكدت على نقطتين..

الأولى : أن الاستعانة بالعمل الأصلي قد تمت في نطاق محدود.

الثانية : أن هذا الاستعمال لم يضر ولم يمس بالعمل الأصلي.

كذلك فإن استعانة المؤرخين بمواد أو أحداث موجودة في أعمال سابقة يعتبر استعمالاً مشروعاً إذ أن المصلحة العامة تقتضي تشجيع الكشف عن كافة الجوانب التاريخية للأحداث أو للشخصيات. وقضي بأن استعانة المقاطعة بإحدى الخرائط لتحديد نقاط تمرکز محطات الإطفاء وتوزيعها على حوالي ٥٠ مركزاً بالمقاطعة يعتبر استعمالاً مشروعاً بالنظر إلى أن سلطات المقاطعة كانت تهدف تحقيق المصلحة العامة كما أن هذا الاستعمال والتوزيع للخريطة لم يكن بهدف تجاري ولم يؤثر على العمل. وجاء بحكم محكمة ولاية إلينوى سنة ١٩٨٢ م أن الاستعمال المشروع يرد غالباً على الأعمال أو المصنفات التي تعتمد على المعلومات إلا أنه ليس هناك ما يمنع من أن يرد على المصنفات التي تتسم بـ "بطابع الخلق الفني"^(١).

وتقتضي المادة ١٧٣ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية بأن تنطبق القيود الواردة على الحقوق المالية للمؤلف طبقاً لأحكام هذا القانون على أصحاب الحقوق المجاورة وفي هذه الصور الثلاث التي ذكرت من أخبار يومية

(١) د / مصطفى عبد الحميد عدوى المرجع السابق ص ٣٢ وما بعدها ٢ .

ومقالات خاصة ومقتبسات أو بيانات موجزه والتي يجوز فيها النقل دون إذن المؤلف.

رأينا أن الحق الأدبي للمؤلف بقي مرعياً إذ يجب عند النقل ذكر اسم المؤلف وعنوان المصنف والمصدر الذي ينقل عنه على وجه واضح. وتنص المادة ١٧٢ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية على أنه :-

" مع ذلك يظل للمؤلف وحده أو خلفه الحق في جمع هذه المصنفات في مجموعات تنسب إليه وقد رأينا أن هذه المادة تبيح بشروط معينة نقل الخطب والمحاضرات والأحاديث والأخبار والمقالات والمقتبسات وهذه الإباحة لا تعنى بطبيعة الحال أن تنشر الصحيفة مجموعات خطب المؤلف أو مقالاته فهذا النشر من حق المؤلف وحده. ليس محتسب بالنسبة إلى الصحيفة التي نقلت الخطب والمقالات من صحيفة أخرى بل أيضاً بالنسبة إلى هذه الصحيفة الأخرى نفسها. ولكن هناك نقل قد يكون لتأييد ما هو منشور أو للمناقشة والنقد :-

في هذه الحالة يختلف الفرض من النشر عنه في الحالتين السابقتين :-

ففي الأولى كان النشر يستهدف أعلام الناس بالمصنف فكان المقصود بالنشر هنا أيضاً هو المصنف ذاته بغرض الأخبار عنه.

وفي الحالة الثانية : كان النشر يستهدف استعمال المصنف استعمالاً شخصياً أو استعمالاً في اجتماعات خاصة. فكان المقصود بالنشر هو المصنف ذاته بغرض استعماله.

أما في الحالة الثالثة التي نحن بصددّها. فالمقصود بالنشر ليس هو المصنف ذاته لاستعماله أو للإخبار عنه بل المقصود هو تقييم المصنف فإذا كان الناقل مقراً بعلو قيمته احتج به لتأييد ما ينشره هو من قوله وإذا كان المصنف محللاً للمناقشة نقده الناقل لإظهار مزاياه وعيوبه^(١).

(١) د / عبد الرزاق السنهوري المرجع السابق ص ٣٣٦ ، ٣٣٧

فإذا كان النشر والاستعمال لمصنف كان بقصد الاستعمال الشخصي أو الاستعمال في اجتماعات عائلية خاصة فهذا يعد صلب استعمال النسخة الخاصة فلا شيء في ذلك.

وأيضاً إذا كان النشر بهدف إعلام الناس لوجود مصنف صفته كذا وكذا أيضاً لا شيء في ذلك أما بالنسبة للاستعمال للتأييد عن أشياء تم نشرها قبل ذلك فلنا فيها وقفه أحاول بها التوضيح ولكن قبل ذلك أتعرض لما تسمى بطبيعة العمل المحمي بالنسبة للمصنف فنجد انه لا توجد قواعد مطلقة بالنسبة لطبيعة الأعمال التي تدخل في مفهوم الاستعمال المشروع فيطبق هذا الاستعمال ويتسع بالنظر إلى كل عمل على حده وعادة فإن مجموعات المصنفات المكتوبة أو التي تعتمد على استعراض وسرد المعلومات " information alworks " تكون أوسع مجالا بالنسبة للاستعمال المشروع عن تلك التي تتسم بطابع " خلقي إبداعي " وعلى سبيل المثال فإن نطاق الاستعمال المشروع يتسع بالنسبة للمراجع العلمية والقانونية والطبية فيمكن استعمال نفس المصنفات الواردة بها والاستعانة بالموضوعات التي تضمنها ما دام كان ذلك بالقدر المناسب والمعقول.

فقصي أن الاستعمال المشروع يرد على الأفكار والآراء والنظريات ما دام كان ذلك يفيد هذا الحق من العلم أو الفن.
أما إذا كان العمل يتسم بطابع خلقي إبداعي كالتماثيل واللوحات فإن نطاق الاستعمال المشروع يكون أقل اتساعاً.

فالاستعانة بمصنف سابق أو الاستشهاد بما ورد به ، لابد وان يتم في الحدود المقبولة فلا يجوز مثلاً اقتباس فصلاً كاملاً من كتاب للاستشهاد به أو التعليق عليه أو أن يضمن أحد الشعراء كتاب ديوان بأكمله بغرض التعليق على الأبيات ، فالجائز إذن أن يكون المقدار المستعمل معقولاً وبالقدر اللازم للغاية المراد تحقيقها (م ١٧ من القانون المصري).

وفي إحدى القضايا تم السماح لأحد المؤلفين باستخدام بعض اللوحات الواردة بكتاب " كيف تكسب في الأمان " وذلك لأغراض تعليمية في النص

ورفض استغلالها على خلاف لأغراض ترويجية. فيتعين أن يكون الجزء المقتبس يقوم بدور وظيفي لخدمة العمل وليس مجرد نقل لجزء من المصنف. ويترك للمحكمة أمر تقدير " المقدار أو الكم " اللازم للاستعمال المشروع فقضي بأن الاستعانة بخمسين في المائة ٥٠% من العمل الأول لا يعد استعمالاً مشروعاً وإن إذاعة جزء من قطعه موسيقية بلغ ثلث العمل بأكمله لا يعتبر استعمالاً مشروعاً، وإن العبرة في الاقتباس هي " بضالة الكم " أو الجزء المقتبس. ويعتبر إعادة رسم جزء صغير من اللوحة بغرض تحليل تكنيك الفنان استعمالاً مشروعاً^(١).

فلاحظ أن العبرة ما دام الاقتباس أو النقل لا يؤثر على الحقوق الأدبية للفنان ولا يؤثر على حقه المالي فإن هذا الاستعمال يعد مشروعاً لا غبار عليه. ونلاحظ أن نص المادة ١٣ من قانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ يقابلها المادة ١٧١ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ " على أنه " لا يجوز للمؤلف بعد نشر المصنف حظر التحليلات والاقتباسات القصيرة إذا قصد بها النقد أو المناقشة أو الأخبار ما دامت تشير إلى المصنف واسم المؤلف إذا كان معروفاً وما ورد في المذكرة الإيضاحية لمشروع هذا القانون من أنه :-

" جاء بقيود على حق المؤلف يملئها الصالح العام لأن للهيئة الاجتماعية حقاً في تيسير سبل الثقافة والتردد من ثمار العقل البشري فلا تحول دون بلوغ هذه الغاية حقوق مطلقة للمؤلفين ذلك لأن الأجيال الإنسانية المتعاقبة تساهم عادة بما تخلفه من آثار في تكوين المؤلفات يدل على أن الدراسات التحليلية والاقتباسات القصيرة التي تستهدف النقد أو المناقشة أو الأخبار هي من الأعمال المباحة للكافة ولا تنطوي على اعتداء على حق النشر ومن ثم لا تستلزم موافقة المؤلف أو ورثته على نشرها وكان مجرد القيام بها لا يعد اشتراكاً في الاعتداء على حق النشر ما لم يقدّم دليل على أن كاتبها قد اشترك في عملية النشر ذاتها.

(١) د / مصطفى عبد الحميد العدوي المرجع السابق ص ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ .

أي في الاستغلال المادي أو المالي للمصنف حسبما عرفتها به المذكرة الإيضاحية المشار إليها أما كان ذلك وكان الثابت من تقرير الخبيرين المقدمين في الدعوى أن دور الناقد الطاعن " اقتصر على مجرد توضيح الملابسات السياسية والاجتماعية التي ظهر فيها الكتاب وعلى تقديم دراسة تخدم القارئ العربي لم تخرج عن حدود النقد المتعارف عليه وأنه تقاضي من مجلة الطليعة نظير ذلك بمبلغ عشرة جنيهاً ومن المؤسسة المطعون ضدها السابقة مبلغ مائة وخمسين جنيهاً مما مفاده أنه لم يكن هو الناشر ولا كان شريكاً في النشر وإنما تقاضي أجراً ما من دراسات تحليلية علمية مجردة عن عملية النشر ذاتها وتقدم الأعمال المباحة بالمعنى سالف الذكر لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه على أن الطاعن بما أعده من دراسة تحليلية قد اشترك مع المطعون ضدهما الأخيرين في نشر المصنف سالف البيان بغير إذن من الورثة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه فساد في الاستدلال.

" جلسة ١١/٢٢/١٩٨٨م الطعن رقم ٢٣٦٢ لسنة ٥٧ ق " (١).

ف نجد أن العبرة في توافر الاستعمال المشروع لا تكون فقط بالمقدار المقتبس أو الذي تم الاستعانة به وإنما يكمل هذا المعيار بضرورة ألا يكون هذا الجزء جوهرياً بالنسبة للعمل ككل أي النظر إلى قيمة هذا المقدار ونوعيته بالنسبة للعمل الأصلي فمن المقصور أن يكون الجزء المستعمل ضئيلاً من حيث المقدار أو الكم ورغم ذلك يعتبر استعمالاً غير مشروع ويشكل انتهاكاً لحق المؤلف وذلك إذا كان هذا الجزء يشكل حجر الزاوية للعمل الأصلي.

ويجب الأخذ في الاعتبار عدم تأثير استعمال المصنف المحمي أو جزء منه على التسويق التجاري له وإلا ينتقض هذا الاستعمال من قيمته.

فتعتبر الحقائق التاريخية بذاتها أمراً مشروعاً يمكن تناوله واستعماله ولكن إذا استعان المؤرخ بأحداث وحقائق تاريخية وردت ضمن مصنف آخر

(١) د / عبد الرازق السنهوري م ٨ المرجع السابق ص ٣٣٩ ، ٣٤٠.

وكان من شأن ذلك المساس بانتشار المصنف وتسويقه عد استعمالاً غير مشروع.

وهذا الأثر لا يقتصر فقط على الجوانب الاقتصادية أو المصالح المالية للمؤلف وإنما يمكن تصويره بالنسبة للجوانب الفنية والأدبية. فقضي أن مجرد استعمال جزء أو مقطع من أغنية لا يعد اعتداء على حق المؤلف حيث لم يؤثر هذا الاستعمال على التسويق التجاري لها كما أنه لم ينتقص من جدارتها وقيمتها الفنية^(١).

ونقضي المادة ١٤٧ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية بأن يتمتع المؤلف وخلفه العام من بعده ، بحق استثنائي في الترخيص أو المنع لأي استغلال لمصنّفه بأي وجه من الوجوه وبخاصة عن طريق النسخ أو البث الإذاعي أو إعادة البث الإذاعي أو الأداء العلني أو التوصيل العلني أو الترجمة أو التحرير أو التأجير أو الإعارة أو الاتاحة للجمهور بها في ذلك إتاحتها عبر أجهزة الحاسب الآلي أو من خلال شبكات الإنترنت أو شبكات المعلومات أو شبكات الاتصالات وغيرها من الوسائل.

كما تنص المادة ١٤٨ من نفس القانون على أن تنتهي حماية حق المؤلف وحق من ترجم مصنّفه إلى لغة أجنبية أخرى في ترجمه ذلك المصنف إلى اللغة العربية إذا لم يباشر المؤلف أو المترجم هذا الحق بنفسه أو بواسطة غيره في مدى ثلاث سنوات من تاريخ أول نشر للمصنف الأصلي أو المترجم.

وفي هذا القيد الزمني تغليب للمصالح العام المصري على المصلحة الفردية للمؤلف وحتى يمكن دفع هذا المؤلف وحته على مباشرة هذه الترجمة في أقرب وقت معقول ورعاية لمصلحة البلاد كيلا تحرم من ثمار التفكير الإنساني في مختلف الأمم الأخرى لمدة طويلة.

وقد قدّمنا أن هناك مصنفات مشتقة من المصنف الأصلي يحميها القانون كما يحمي المصنف الأصلي ولكن القانون في الوقت ذاته يحمي المصنف

(١) د / مصطفى عبد الحميد العنوي المرجع السابق ص ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١

الأصلي من هذه المصنفات المشتقة إذا قام بعملها مؤلف آخر غير مؤلف المصنف الأصلي ، ذلك أن اشتقاق مصنف من المصنف الأصلي هو من حق مؤلف المصنف الأصلي وحده ولا يجوز لغيره القيام به دون إذن كتابي منه وصور الاشتقاق المذكورة في المادة ١٤٠ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية وقد سبق تفصيل ذلك.

ونقتصر هنا على أن نذكر أن أهم صور الاشتقاق هي جمع مختارات من المصنف الأصلي متميزة بسبب يرجع إلى الابتكار أو الترتيب أو أي مجهود شخصي وإعادة إظهار المصنف الأصلي مع شرحه أو التعليق عليه أو بعد مراجعته وتتميمته وتلخيص المصنف الأصلي أو تحويله من لون من ألوان الآداب أو الفنون أو العلوم إلى لون آخر كتحويل الرواية أو القصة إلى مسرحية أو تحويل المسرحية إلى فيلم سينمائي وترجمه المصنف من لغته الأصلية إلى لغة أخرى^(١).

ويتعين أن يتم هذا الاستعمال بحسن نية أو بقصد النقد أو التعليم أو إبراز فكره معينه أو لخدمه العمل فإذا تبين أن الهدف الخفي للاستعمال هو هدف تجارى يضر بالمصنف الأصلي ويؤثر على تسويقه المحتمل كان استعمالاً جائزاً غير مشروع^(٢).

وهذا يعنى أن الاستعمال لأي مصنف محمى إذا كان للثقافة وكان الاستعمال بحسن نية أي لا يستهدف أي مقابل مالى وكان للثقافة والمعرفة فقط فإن ذلك يعد مباحاً قانوناً فعلى صاحب المصنف الأصلي وكذلك على مترجم المصنف الأصلي إلى لغة أجنبية أخرى إذا أراد أي منهما أن يحمى مصنفه أو يحمى ترجمته من الترجمة إلى اللغة العربية أن يقوم هو أو يقوم أحد غيره باتفاق معه بترجمة المصنف أو ترجمة الترجمة إلى اللغة العربية في خلال المدّة القصيرة التي سبق ذكرها (ثلاث سنوات).

(١) د / عبد الرزاق السنهوري " المرجع السابق " ص ٣٤١ ، ٣٤٢ .

(٢) د / مصطفى عبد الحميد عدوى " المرجع السابق " ص ٤١ .

فإذا فعل ذلك لم يجز لأحد أن يعيد ترجمة المصنف أو ترجمة الترجمة إلى اللغة العربية مره أخرى إلا بعد استئذان كل من المؤلف الأصلي ومترجم المصنف إلى لغة أجنبية طوال مدة الحماية القانونية وهي خمسون سنة من وقت موت أي من المؤلف الأصلي والمترجم ولا حاجة لاستئذان المترجم العربي الأول لأن ترجمته العربية لم تكن محل اعتبار المترجم العربي التالي له إلا إذا كان هذا قد انتحلها أو انتحل الكثير منها.

أما إذا بقي المصنف الأصلي وكذلك ترجمته إلى اللغة الأجنبية الأخرى دون ترجمه إلى اللغة العربية مدة ثلاث السنوات السابق ذكرها فقد قدمنا أن ترجمه المصنف أو ترجمه ترجمته إلى اللغة العربية تصبح مباحة لأي مترجم عربي دون حاجة لاستئذان أحد ، ودون أي مقابل وقد قصد بهذه الأحكام تيسير ترجمه المصنفات الأجنبية إلى اللغة العربية بل وحفز أصحاب هذه المصنفات الأجنبية إلى المبادرة إلي ترجمتها إلى اللغة العربية حتى تحمى حماية كاملة. فكثير من المصنفات الأجنبية يحتاج إليها القارئ العربي الذي لا يعرف لغة المصنف الأجنبية كما تحتاج المكتبة العربية بوجه عام إلى التزود من ثمار العقل البشري في الأمم المختلفة. وعلى هذا النحو تغلب المشرع المصري على مشكلة ترجمه المصنفات الأجنبية وهي المشكلة التي وقفت عقبة مدة طويلة تحول دون صدور قانون حماية حقوق الملكية الفكرية^(١)

فإشكالية النسخة الخاصة إذن تعتمد على الاستخدام دون الربح فالهدف الأساسي منها هو الثقافة ونشر العلم والمعرفة دون غيره. وإذا تأملنا القضاء الفرنسي نجد أن القضاء يستلزم للإفادة من استثناء النسخة الخاصة أن يكون أصل المصنف محل النسخ مشروعاً. ولكنه لم يصل إلى تلك النتيجة إلا بعد رحلة تردد وتذبذب خاصة من محاكم الدرجة الأولى والثانية ، وللتدليل على ذلك نعرض لقضية: Aurelien D والتي تتلخص وقائعها في أنه في شهر فبراير ٢٠٠٣ قام

(١) د / عبد الرزاق السنهوري " المرجع السابق " ص ٣٤٣ ، ٣٤٤.

Aurelien D الطالب في السنة الأولى في المعلوماتية بطبع حوالي ٤٨٨ فيلماً على اسطوانات ليزر ،تم تحميل جزء منها من على شبكة الإنترنت والجزء الآخر من اسطوانات من أصدقائه . وعند تفتيش الشرطة لمسكنه، أعلن من تلقاء نفسه أن هذه النسخ مخصصة لاستعماله الشخصي، وأنه أعار بعض التسجيلات لأصدقائه وشاهد بعضها الآخر بصحبة اثنين أو ثلاثة منهم . وقد أكد الطالب للمحققين أنه لم يقم مطلقاً ببيع أو تبادل هذه الاسطوانات مع الغير . تم توجيه تهمة التقليد للطالب لقيامه بنسخ وتوزيع مصنفات ذهنية بالمخالفة لحقوق المؤلف، وهي جريمة منصوص عليها بالمواد ٣٣٥ / ١ - ٣٣٥ من تقنين الملكية الفكرية . وقد تمسك الطالب المتهم بأن ما قام به يدخل في إطار استثناء النسخة الخاصة.

قضت محكمة جنح Rodez بتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠٠٤ ببراءة المتهم وأسست حكمها على سند من القول بأنه "لم يقم الدليل على أن الاستعمال الذي قام به الطالب لم يكن لغیر الاستعمال الخاص المحض، كما هو منصوص عليه في المادة ١٢٢-٢ من تقنين الملكية الفكرية . وقد أقرتها في ذلك محكمة استئناف مونتيليه في حكمها الصادر في ١٠ مارس ٢٠٠٥ وقالت محلة ذلك بأن قضاة المحكمة رأوا وبحق أن الاستعمال الذي قام به المتهم اقتصر على الاستعمال الشخصي وهو ما يدخل في نطاق استثناء النسخ للاستعمال الخاص المنصوص عليه في المادة ١٢٢-٥-٢.

وكما هو واضح من حيثيات الحكم فقد حجبت المحكمة في الدرجة الأولى والثانية نفسها عن البحث في مسألة مشروعية أو عدم مشروعية النسخة الأصلية التي تقتبس منها النسخة الخاصة، وأقامت حكمها على أساس أنه ما تم نشر المصنف وكان الاستعمال الذي قام به الطالب استعمالاً شخصياً محضاً فإنه يفيد من استثناء النسخة الخاصة، بدون الأخذ في الاعتبار لعدم مشروعية المصدر الذي أخذت عنه النسخة.

ولما طعن بالنقض على حكم محكمة استئناف مونتيليه قضت الدائرة الجنائية لمحكمته بالنقض في ٣٠ مايو ٢٠٠٦ بنقض الحكم بقولها إن " استثناء

النسخة الخاصة المنصوص عليه في المادة ١٢٢-٥ من تقنين الملكية الفكرية بوصفه يشكل استثناء على احتكار استغلال المؤلف لمصنّفه يفترض لتطبيقه، أن يثبت مشروعية الأصل، والذي يجب بالضرورة أن يكون خالياً من كل مساس بامتيازات أصحاب الحقوق على المصنّف.

وقد بررت المحكمة العليا حكمها السابق بالنظر إلى التزامات فرنسا الدولية في إطار اتفاقية برن، والتي تنص المادة ٩-٢ منها على :-

يشترط لمشروعية النسخة الخاصة أن يتوافر فيها ثلاثة شروط:

١- أن يقتصر النسخ على بعض الحالات الخاصة.

٢- ألا يخل بالاستغلال العادي للمصنّف.

٣- ألا يسبب ضرراً غير مبرر بالمصالح المشروعة للمؤلف .

وعلى أساس هذه العناصر وضعت محكمة النقض حداً للخلاف حول مدى لزوم مشروعية أصل النسخة المستنسخة، وقضت صراحة بأن استثناء النسخ الخاص يفترض مشروعية النسخة الأصلية التي تؤخذ عنها النسخة الخاصة . لذا أحالت المحكمة العليا القضية لمحكمة استئناف Aix-en-Provence للفصل فيها بصورة نهائية وقد استبعدت المحكمة في حكمها في ٥ سبتمبر ٢٠٠٧ استثناء النسخة الخاصة لعدم مشروعية الملفات الأصلية التي أخذت عنها النسخة وأدانت الطالب لارتكابه جريمة التقليد .

وفي نفس المعنى فقد اشترطت محكمة استئناف فرساي Versailles للتمسك باستثناء النسخ للاستعمال الخاص أن يكون المصنّف الأصلي قد حازه وتملكه بصورة مشروعة، وكان ذلك بمناسبة نظرها للدعوى المقامة ضد أحد مستخدمي الإنترنت الفرنسيين والذي قام بطبع وتحميل حوالي ٦١٤ ألبوم موسيقى وقام بتبادلها مع غيره من المستخدمين عبر شبكة ال P2P حيث أدانته المحكمة بارتكاب جريمة التقليد وذلك لقيامه بنسخ ونشر مصنّفات ذهنية دون الحصول على إذن من مؤلفها . ورفضت أعمال استثناء النسخة الخاصة في شأنه على أساس أن الملفات محل الداعي تم استنساخها وإتاحتها للغير استناداً

إلى أصل غير مشروع وقضت المحكمة بمعاقبة المتهم بالحبس ثلاثة أشهر مع إيقاف التنفيذ.

نخلص مما سبق أنه يلزم وفقاً للقضاء والفقهاء الغالب في فرنسا، لتطبيق استثناء النسخة الخاصة أن يكون أصلها قد وصل للناسخ بطريقة مشروعة^(١).

(١) د/ عبد الهادي فوزي العوضي المرجع السابق ص ٦٥ وما بعدها.

الفصل الثانى

الإنترنت وتأثيره وموقف الشريعة

تمهيد وتقسيم:-

لقد حققت التكنولوجيا الحديثة بالرغم من الكم الهائل من المعلومات والمميزات التى جعلت الحياة أكثر رفاهية إلا أن كل شيء فى حياتنا له مزايا وعيوب وهذا واضح تمام الوضوح فى التكنولوجيا الحديثة.

ونضرب المثل بالتليفون المحمول فهو يعد تقدما للأشخاص وأصبح لدى الأفراد جزء لا يتجزء من حياتهم ولكن نجد أن له أضراراً كثيرة ظهرت عنه من خلال الذبذبات التى يحدثها المحمول وما يسببه من أضرار.

ويبرهن على ذلك المقال الذى كتب بجريدة الجمهورية المصرية عن: تكنولوجيا المعلومات استحدثت طرقاً جديدة للعلاج وذلك من خلال: مؤتمر التقنيات الطبية الحديثة.

والذى قال فيه إيماناً منهما بأهمية دعم النشاطات العلمية بما يساعد على تقدم المجتمع وازدهاره عقد مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والاجتماعية والجمعية الفرنسية لمكافحة الجريمة الإلكترونية بالتعاون مع المركز القومي الفرنسي للبحوث ووزارة الخارجية الفرنسية.

المؤتمر العلمي الثالث حول : تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الطبية الحديثة :بقاعة مركز مؤتمرات المركز الثقافي الفرنسي بالقاهرة.

ناقش المؤتمر العديد من الموضوعات المهمة والخاصة بالتطبيقات المختلفة لتكنولوجيا النانو واستخدام الليزر فى العمليات الجراحية والاستئصال البشرى والبصمة الوراثية ومدى حدود التحليل الجيني والهندسة الطبية وتطبيقاتها فى مجال الآثار.

أكد الدكتور مارك لافرن رئيس المركز الثقافي الفرنسي بالقاهرة أن ظهور تطبيقات تكنولوجيا المعلومات أحدث تغييراً كبيراً فى مختلف ميادين العلوم والمجتمع ككل، فالمعالجات ذات السرعة القصوى والبرامج ذات

التقنيات العالية استحدثت طرق غير مألوفة فى اجراء العمليات الجراحية وكيفية تصميم وشرح العمليات البيولوجية وكذلك فى نقل المعرفة وطرق الوصول إليها.

أشار لافرن إلى أنه لما كانت تقنيات المسح الضوئي تتطور فى السرعة ودرجة التطبيق فإن بيانات المريض يمكن أن تدخل إلى بيئة الخيال الواقعي وسوف تتحسن للرؤية بالنسبة للجراحين.

وأوضح د. الهادي حدادة مدير البحوث والملحق العلمي بالسفارة الفرنسية بجمهورية مصر العربية أن التكنولوجيا سلاح ذو حدين ويمكن تعظيم الجانب الإيجابي منه لخدمة المجتمع والبشرية كالتطبيقات المختلفة لتكنولوجيا الناتسو والعمليات الجراحية عن بعد والتصدي للظواهر السلبية الخطيرة كالإرهاب البيولوجي وغيره^(١). وهذا يوضح أن التكنولوجيا كما لها إيجابيات فإن لها أيضا سلبيات فالتكنولوجيا كما قال د/ الهادي سلاح ذو حدين.

ولا شك من وقوع التعدي السافر من التقنيات الحديثة وعلى رأسها الحاسب الآلي والإنترنت ولقيام المسؤولية على أى شخص يثبت تعديه لا بد من توافر الركنين المادى والمعنوى مع توافر القصد الجنائى. حيث تقوم مسؤوليته المدنية بتعديه فى هذه الجرائم على حقوق الآخرين، وما يحدثه من افتئات على ملكياتهم الخاصة وحقوقهم المقررة والتي تمثل مجال الملكية الفكرية فى هذا الخصوص. كما تقوم المسؤولية الجنائية على كل من يرتكب إحدى جرائم الانترنت والحاسوب إذا كان يعلم بما يدر منه واتجهت إرادته إلى ذلك. وقد تقوم هذه المسؤولية لدى كل من الشخص الطبيعى والشخص المعنوى كالشركات الخاصة أو العامة أو المؤسسات الحكومية.

وقد ميز القضاء الأمريكى بين موفر خدمة الانترنت بدون تحميله مسؤولية الرقابة وبين من يقدم الخدمة مع اقراره بتحمل تبعية ما يقدمه للعملاء وذلك فى قضيتين:-

(١) جريدة الجمهورية المصرية عدد يوم الاثنين ٦/٧/٢٠٠٩ ص ١١

قضية كيوبى ضد شركة كمبيوسرف فى قضية قذف. وقضت المحكمة بعدم مسئوليتها عما قيل فيها حيث أنها لا تراقب ما يتبادل من الأقوال. أما قضية ستراتون ضد برودجى والتي تقوم بتقديم خدمات الإنترنت، وأقرت بالتزامها بقم الأسرّة ولديها أمكانية مراقبة ما يصلها عبر الإنترنت فقضت المحكمة العليا بنيويورك بإدانتها.

ولقد سلك القضاء القضاء الفرنسى نفس المسلك حيث قضى فى عام ١٩٩٦ بعدم مسئولية موفر خدمة الإنترنت لما نشر من معلومات معادية للسامية فى قضية رفعت من طرف اتحاد الطلاب اليهود. ومن ناحية أخرى تمت إحالة شخصين من موزعى الإنترنت للمحاكمة الجنائية بتهمة توزيع صور ومناظر فاضحة لأطفال قصر عبر الإنترنت، وذلك بموجب نص المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات الفرنسى. أما القانون المصرى فلم يحمل موزع الإنترنت المسئولية بل حملها لمن يقوم بالنشر عبر الإنترنت ؛ مما يعد جريمة بموجب قانون العقوبات المصرى^(١).

ولقد بذل وما زال المجلس الأوروبى يبذل جهوداً كبيرة فى مواجهة جرائم المعطيات والحاسب الآلى عموماً وفى ٢٨ يناير ١٩٨١ تم التوقيع اتفاقية تحت إشرافه تعلقت بحماية الأشخاص فى مواجهة المعالجة الالكترونية للمعطيات الطبيعية الشخصية.

ولقد أصدر المجلس العديد من القواعد التوجيهية فى هذا المجال تضمنت وجوب تجريم العديد من السلوكيات كالغش المعلوماتى وتزوير المعلومات وسرقة الأسرار المخزنة والتوصل غير المصرح به وسرقة منفعة الحاسب كما تضمنت العديد من الإجراءات الفنية لتجنب الوصول غير المرخص به إلى المعلومات المخزنة كحماية كلمة السر المستخدمة فى النهايات الطرفية وحماية الأوامر الخاصة بالتشغيل وترميز المعلومات الشخصية وأسماء من تتعلق بهم.

(١) د/ مدحت رمضان "جرائم الاعتداء على الأشخاص والإنترنت" دار النهضة العربية القاهرة ٢٠٠٠ ص ٥٧: ٦٩.

وأهم ما قام به هذا المجلس فى هذا المجال هو إشرافه على اتفاقية بودابست الموقعة فى ٢٣ نوفمبر ٢٠٠١ وقد جاء فى المذكرة التفسيرية لهذه الاتفاقية ما يلى:-

" هناك سمة بارزة فى تكنولوجيا المعلومات تتمثل فى الأثر الذى أحدثته وما زالت تحدثه على تطور تكنولوجيا الاتصالات عن بعد... كذلك يكفى أن يتم إدخال البيانات إلى شبكة معينة من خلال عنوان المرسل إليه حتى تصبح متوافرة لأى شخص يريد الدخول إليها.

كما أن الاستخدام العام للبريد الإلكتروني ووصول الجمهور لمواقع الويب عبر الانترنت من أمثلة هذا التطور الذى قلب أوضاع مجتمعنا. كذلك فإن سهولة الوصول إلى المعلومات فى النظم المعلوماتية مع الامكانيات اللامحدودة لتبادلها وإرسالها بصرف النظر عن المسافات الجغرافية أدى إلى نمو هائل فى حجم المعلومات المتاحة والتى يمكن الحصول عليها^(١).

ونظراً أيضاً إلى ما تهدف إليه الشريعة الإسلامية إلى الحماية وملاءمة المستجدات الحديثة وإلى أيضاً ما تهدف إليه الاتفاقيات الدولية إلى حماية المؤلف وحقوقه من السرقة والتزوير وغير ذلك إزاء التقنيات الحديثة.

لذلك ساقسم هذا الفصل بعون الله وتوفيقه إلى مبحثين كالآتى:-

(١) د/ هلالى عبد الله أحمد "الجوانب الموضوعية والاجرائية لجرائم المعلوماتية على ضوء اتفاقية بودابست الموقعة ٢٣ نوفمبر ٢٠٠١ دار النهضة العربية القاهرة ٢٠٠٣ ص ٢٣.

ويزيد ذلك من انتشار المعلومات إلى آلاف الأشخاص بل وإن شئت قلت الملايين ما حدث فى مجتمعنا من إندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م والتى كانت وصول وتواصل الأشخاص فيها عبر الموقع الإلكتروني Face book والذى من خلاله تم الإتفاق بين آلاف الشباب للخروج إلى ما يسمى "بالمظاهرة المليونية" والتى أحدثت فى مصر الكثير والكثير حتى أنها أسقطت النظام الحاكم أجمع حتى تنحى الرئيس "محمد حسنى مبارك" عن منصبه كرئيس للجمهورية وما زالت الثورة حتى الآن تزيل الفساد والظلم عن المجتمع وتبتر كل ما هو فاسد فى جميع المجالات سواء التعليم والصحة والمواصلات والبرترول إلى غير ذلك وقامت بإسقاط الوزارة وتعيين ما يسمى بحكومة تيسير الأعمال وتقوم بالنهوض فى بناء المجتمع والشعوب إلى غير ذلك ونحن نشاهد ذلك رأى العين.

المبحث الأول: الاتفاقيات الدولية لحماية المؤلف.

المبحث الثاني: ملاءمة الشريعة للأساليب الحديثة.

المبحث الأول.

الاتفاقيات والأعراف الدولية لحماية المؤلف.

لقد فطن المشرع الدولي لهذه المستجدات الحديثة من الكوكبة العلمية والثورة الهائلة من المعلومات وثورة الكمبيوتر والإنترنت.

بل إن مجال الإنترنت لم يقتصر على حقوق المؤلف بالاستتساخ لنسخه خاصة أو معرفه فقد يقوم الشخص بالبيع والشراء أيضاً من خلال الإنترنت. ولكن من مثالب ثورة الاتصالات أن البعض يستغلها لأغراض غير مشروعة ولذا فإن الدول تحاول حماية مواطنيها.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية صدر قرار الرئيس الأمريكي بشأن تحريم الترويج لأخبار أو معلومات تخدش الحياء العام عبر شبكة الانترنت C.D.A.

وقد جعل القانون العقوبة هي السجن لمدة عامين.

ولكن منظمة الحريات المدنية ACLU رفعت دعوى لالغاء هذا القانون لانه لم يعرف خدش الحياء وإنما فرض قيوداً على استخدام الإنترنت تماثل ما هو مفروض على البث الإذاعي والتلفزيون ولا يجب معاملة الإنترنت على غرار أجهزة الإعلام الجماهيري بل يجب معاملته كالمطبوعات والكلمة المكتوبة به فيما يتعلق بالوضع القانوني^(١).

ومما ذكر نظر المجتمع الدولي إلى مثل هذه الأمور وتوجهوا بانظروهم إلى عقد الاتفاقيات التي تقوم بالحماية للملكية الفكرية وعلى رأسها حقوق المؤلف^(٢).

(١) د/ مبدوح محمد خيرى هاشم "مشكلات البيع الإلكتروني عن طريق الانترنت دار

النهضة العربية ٢٠٠٠ ص ١٩٩، ٢٠٠٠

(٢) وإذا نظرنا في عجالة إلى الاتفاقيات المبرمة في مجال حقوق الملكية الفكرية نجد أن هذه الاتفاقيات ليست قاصرة على باريس وبرن ولكن نجد العديد من الاتفاقيات

ف نجد أنه قد ظهر ما يسمى " اتحاد برن " ولم يكن اتحاد برن أول المؤتمرات الدولية لتنظيم حماية حقوق المؤلف بل عقدت قبل ذلك عدة مؤتمرات أهمها مؤتمر بروكسل سنة ١٨٥٨ والذي به وضع مبدأ الاعتراف العالمي بملكية الإنتاج الأدبي والفنى. ولكن اتحاد برن يعد أول المؤتمرات الدولية الذي اجتمعت فيه معظم الدول وقامت بتنظيم شامل لقواعد الملكية

=الأخرى التي أبرمت فى هذا الشأن نذكر منها الاتفاقيات الرئيسية التى تضمنت إنشاء معايير حماية دولية International Norns and standards وهى:-

١- اتفاقية مدريد الخاصة بقمع بيانات المصدر غير المطابقة للحقيقة الموضوعية على البضائع المبرمة فى ١٩٣٤، ولشبونة فى ٣١ أكتوبر ١٩٥٨ والعقد الإضافى المكمل لها فى استكهولم فى ١٤ يوليو ١٩٦٧ وقد انضمت مصر إلى الاتفاقية (تعديل لندن ١٩٣٤) بموجب القانون ثم انضمت إلى تعديل لشبونة والعقد الإضافى المكمل بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٤ لسنة ١٩٧٤م والمنشور فى الجريدة الرسمية فى ٢٧ مارس ١٩٧٥م العدد ١٣

٢- اتفاقية روما لعام ١٩٦١ لحماية فناني الأداء، ومنتجى التسجيلات الصوتية (الفونوجرام) وهيئات الإذاعة.

International convention for protion of performers producers of phonograms and Broodceastion organisation

٣- اتفاقية جنيف بشأن حماية منتجى التسجيلات ضد النسخ غير المشروع وتسجيلاتهم الصوتية /فونوجراماتهم الموقعة فى أكتوبر ١٩٧٠ وقد انضمت مصر فقط من الدول العربية لهذه الاتفاقية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٢ لسنة ١٩٧٧م والمنشور فى الجريدة الرسمية العدد ٥ فى ابريل ١٩٧٨م ويبلغ عدد الأعضاء فى هذه الاتفاقية ٦٣ دولة إحصاء ٢٠٠٠م.

اتفاقية توزيع الاشارات حاملة البرامج عبر التوابع الصناعية الموقعة فى مدينة بروكسل البلجيكية عام ١٩٧٤م وانضمت إلى هذه الاتفاقية دولة عربية واحدة هى المغرب ويبلغ عدد أعضائها ٢٤ دولة إحصاء ٢٠٠٠م، وتعد الاتفاقيات الثلاثة الأخيرة (روما، جنيف، بروكسل) الاتفاقيات الرئيسية المبرمة فى مجال الحقوق المجاورة لحق المؤلف، من مؤدين وعازفين ومنتجى للفونوجرامات، وهيئات إذاعة وتسمى وتسمى هذه الحقوق بالفرنسية Droits Voision وبالانجليزية Neighbouring Rights راجع معجم مصطلحات حق المؤلف والحقوق المشابهة المنظمة العالمية للملكية الفكرية الويبو (Wipo) أومى جنيف عام ١٩٧٩ وهو بثلاث لغات إنجليزية، وفرنسية، وعربية.

٤- اتفاقية الملكية الفكرية فيما يختص بالدوائر المتكاملة الموقعة فى ٢٦ مايو ١٩٨٩ فى واشنطن.

د/ عبد الرحيم عنتر عبد الرحمن " حقوق الملكية الفكرية وأثرها الاقتصادى " دار الفكر الجامعى ٢٠٠٩ الأزارطة الاسكندرية ص ١٠، ١١.

الأدبية والفنية لذلك يعد مؤتمر اليونسكو بجنيف سنة ١٩٥٢ مكملاً لاتحاد برن الذي انعقد سنة ١٨٨٦ والمعدل باتفاقية برلين سنة ١٩٠٨ م.

فاتفاقية برن أول اتفاقية متعددة الأطراف فى مجال الملكية الأدبية والفنية، ذلك أن معظم الجهود الدولية التى ظهرت فى نهاية القرن التاسع عشر لحماية الإنتاج الفكرى كانت تنسم بالطابع الإقليمى ، حيث إن الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الإنتاج الفكرى والتى أبرمت قبل اتفاقية(برن) كانت ثنائية بين دولتين أو اقليمية بين عدة دول ٠٠ وجميع هذه الاتفاقيات تضمنت نصاً خاصاً بمبدأ المعاملة بالمثل(Reciprocity) الذى يقوم على منح كل دولة لمؤلفى الدولة الأخرى نفس الحماية القانونية التى تمنحها لمؤلفيها الوطنيين ، وسرعان ما أدركت الدول لحق المؤلف فإتجهت معظمها إلى التحول إلى الإتفاقيات متعددة الأطراف والتي كان أولها إتفاقية (برن) لحماية المصنفات الأدبية والفنية التى بلغ عدد الدول المتعاقدة فيها حتى أول ديسمبر عام ١٩٨٢ (٧٤) دولة والهدف الأساسى من إبرام هذه الاتفاقية هو حماية حقوق المؤلفين على مصنفاتهم الأدبية والفنية.

وقد تضمنت هذه الاتفاقية أحكاماً خاصة بتحديد المصنفات الأدبية والفنية المشمولة بالحماية ومعايير الحماية والشروط الواجب توافرها للإفادة من الحماية ، ومبدأ المعاملة بالمثل (معاملة المؤلفين الأجانب معاملة المؤلفين الوطنيين ومعاملة المصنفات الأجنبية معاملة المصنفات الوطنية والحقوق الأدبية للمؤلف ومضمونها ومدة الحماية التى تلتزم بها دول الإتفاقية وحقوق الترجمة والاستنساخ، وحقوق التمثيل والأداء العلنى للمصنفات وحقوق تسجيل المصنفات الموسيقية والضوابط الخاصة بتنظيم عملية نقل الأفلام السينمائية وتداولها واستغلالها دولياً وقرائن المؤلف، وحجز المصنفات المزورة والشروط الواجب توافرها لتطبيق أحكام الاتفاقية على المصنفات التى تكون موجودة وقت بدء العمل بتنفيذها بالنسبة للدول المعنية، وكيفية التوفيق أو الجمع

بين الأحكام الواردة فى الاتفاقية والقوانين الوطنية الخاصة بحماية حق المؤلف^(١).

أول اتفاقية لحقوق الملكية الفكرية:-

فى المعرض الدولى للاختراعات بفيينا عام ١٨٧٣ حدثت صدمة للقائمين على المعرض وللجمهور عندما امتنع عدد من المخترعين الأجانب عن المشاركة . كان السبب فى الامتناع هو خشية هؤلاء المخترعين من أن تتعرض أفكارهم للنهب والاستغلال التجارى فى بلدان أخرى . وهكذا أظهرت هذه الحادثة الحاجة إلى توفير الحماية الدولية للملكية الفكرية، الأمر الذى كانت نتيجته أن شهدت سنة ١٨٨٣ إنشاق أول معاهدة دولية مهمة ترمى إلى منح مواطنى بلد معين حق حماية أعمالهم الفكرية فى بلدان أخرى . إنها اتفاقية باريس بشأن حماية الملكية الصناعية التى صدرت فى ٢٣ مارس عام ١٨٨٣ ودخلت حيز التنفيذ فى العام التالى بعد أن وقعت عليها ١٤ دولة ، وأصبح بمقتضاها للملكية الصناعية حماية تتخذ شكل حقوق تعرف بالمصطلحات التالية:

* الاختراعات (البراءات)

* العلامات التجارية

* الرسوم والنماذج الصناعية

بعد اتفاقية باريس بدأت الأحداث الرئيسية بخصوص حقوق الملكية الفكرية تتوالى ، وفى سنة ١٨٨٦ دخل مفهوم حق المؤلف إلى الساحة الدولية من خلال اتفاقية برن لحماية المصنفات الفنية والأدبية ، والتى وقعت فى مدينة برن السويسرية فى التاسع من سبتمبر من عام ١٨٨٦ كانت هذه الاتفاقية ترمى

(١) تقرير المكتب الدولى لحقوق المؤلف التابع لمنظمة (الويبو) والمقدم للدورة الخامسة للجنة الدائمة المنعقدة فى نيودلهي فى الفترة ٢٥-٢٩ يناير ١٩٨٣٠٠ حيث يشير إلى أن أكثر من نصف عدد الدول الأطراف فى الاتفاقية من البلدان النامية: من أفريقيا (١٦) دولة، ومن الدول العربية (٦) دول ومن بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبى (٩) دول ومن آسيا (٦) دول ومن بلدان أخرى دولتان الترجمة العربية الصادرة عن منظمة الويبو عام ١٩٨٣ ص ١.

إلى مساعدة مواطني الدول الأعضاء فيها على الحصول على حماية دولية فيما يخص حقهم في مراقبة مصنفاتهم الإبداعية وتقاضي أجر مقابل إنتفاع الغير بها . وتضم هذه المصنفات كمثل ما يلي:-

- قصصاً روائية وقصصاً قصيرة وقصائد شعر ومسرحيات ،
- أغان ومسرحيات غنائية وتقاسيم موسيقية ،
- رسوماً ولوحات زيتية ومصنفات الهندسة المعمارية^(١) .

وقد اتخذت هذه الاتفاقية عدة قرارات كان من أول هذه القرارات التي اتخذتها : هي أن تساوى كل دولة من الدول الأعضاء في الحماية بين رعاياها ورعايا الدول الاعضاء الذين يقومون بنشر مصنفهم لأول مرة في دولة من هذه الدول " المادتان الرابعة والخامسة " .

كما أن المادة السادسة نصت في فقرتها الاولى على :-

"..... المؤلفين الذين لا ينتمون لإحدى الدول الأعضاء ويقومون بنشر مصنفهم للمرة الأولى بإحدى هذه الدول يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها المؤلفون الوطنيون " .

وتنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة على أنه :-

لا يشترط اى اجراء لحماية حقوق المؤلف كما تنص الفقرة الأولى والثانية من المادة السابقة على أن " حماية حقوق المؤلف تستمر طوال حياته وخمسين سنة بعد وفاته " .

وفي مؤتمر بروكسل سنة ١٩٤٨ عدلت الفقرة الثانية من المادة السابعة وأصبحت تنص للدول الأعضاء أن يتفقوا فيما بينهم على عدم قصر مدة الحماية على خمسين سنة بعد وفاة المؤلف ولكن يمكنهم الاتفاق فيما بينهم على زيادة مدة الاستغلال بعد ذلك .

(١) د/ محمد رؤوف حامد " حقوق الملكية الفكرية " (روية جنوبية مستقبلية) المكتبة الأكاديمية ٢٠٠٢ شركة مساهمة مصرية ص ١٢ .

معنى ذلك أن مؤتمر بروكسل جعل حق الحماية خمسين سنة بعد وفاة المؤلف كحد أدنى وليس حداً أقصى^(١).

مما يعنى أن اتحاد برن جعل حماية حقوق المؤلف حتى بعد وفاة لمدة خمسين سنة بل زاد مؤتمر بروكسل وقال بأن خمسين سنة بعد الوفاة كحد أدنى وليس بحد أقصى.

فالاتفاقيات الدولية لحماية حقوق المؤلف قسمان :-^(٢)

(أ) اتفاقيات تشرف على تنفيذها المنظمة العالمية للملكية الفكرية "الوايبو"
١- معاهدة برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية لعام ١٨٨٦ وانضمت

إليها مصر في ١٩٧٧ م وجرى تعديلها عام ١٩٧٩ م
٢- اتفاقية جنيف لعام ١٩٧١ لحماية منتجي الفونوجرامات من استنساخ
فونوجراماتهم دون تصريح وانضمت إليها مصر في عام ١٩٧٨ م
(ب) اتفاقيات تشرف عليها منظمة اليونسكو :-

١- اتفاقية استيراد المواد الثقافية والعلمية والتعليمية في عام ١٩٥٠
وانضمت إليها مصر في ١٩٥٢/٢/٨ م

٢- اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح وقواعد تنفيذ
الاتفاقيات عام ١٩٥٤ وانضمت إليها مصر في ١٩٥٥/٨/١٧ م

٣- الاتفاقية المتعلقة بالتبادل الدولي للمطبوعات عام ١٩٥٨ م وانضمت
إليها مصر في ١٩٦٢/١٠/٢٢ م

٤- الاتفاقية المتعلقة بتبادل المطبوعات الرسمية والوثائق الحكومية بين
الدول الموقعة في عام ١٩٥٨ م والمنظمة إليها مصر في ١٩٦٢/١٢/٢٢ م

٥- اتفاقية مكافحة التمييز في التعليم والموقعة في ١٩٦٠ م وانضمت
إليها مصر في ١٩٦٢/٣/٢٨ م

(١) د/ أبو اليزيد على المثبت "المرجع السابق" ص ١٨٣ وما بعدها ..
(٢) د/ سعيد سعد عبد السلام . الحماية القانونية المرجع السابق ص ٢٨ وما بعدها.

- ٦- الاتفاقية الخاصة بوسائل منع حظر استيراد وتصدير ونقل الممتلكات الثقافية والموقعة في ١٩٧٠ م والمنظمة إليها مصر في ١٩٧٣/٤/٥ م
- ٧- الاتفاقية الخاصة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي في ١٩٧٢ م وانضمت إليها مصر في ١٩٧٤/٢/٧ م
- ٨- الاتفاقية الدولية الخاصة بالاعتراف بالدراسات أو الدبلومات والدرجات في التعليم في الدول العربية والاروبية المطلة على حدود البحر المتوسط في عام ١٩٧٦ م والمنظمة إليها مصر في ١٩٧٨/١/١٧ م إلى آخر ذلك من الاتفاقيات.

وعلى الرغم من كثرة الاتفاقيات الدولية التي كان الغرض منها حماية الحقوق الخاصة بالمؤلف كل اتفاقية على حده كما أشرت ونوهت عنها إلا أن الدول لم تقتنع بالحماية التي قررتها الاتفاقيات السابقة سواء العالمية منها أو الإقليمية أو الثنائية. وحاولت الدول المتقدمة على وجه الخصوص البحث عن حماية أكثر في مجالات الملكية الفكرية باعتبارها المصدر الأول في هذه المجالات وانصبت هذه المحاولة في مفاوضات دورة أوجواي وقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المفاوضات منهجاً يتمثل في التفاوض الثنائي مع الدول على حدة واستخدام وسائل تهديدية وعقابية للضغط على الدول المتفاوضة للموافقة على ما تريده من حماية فعالة لحقوق الملكية الفكرية بما فيها برامج الكمبيوتر باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الرائدة في إنتاج وتصدير هذه البرامج. واستقر الأمر على ضرورة حماية برامج الكمبيوتر بحسبانها مصنفات أدبية وفقاً لاتفاقيتي برن وباريس.

وقد أسفرت المفاوضات عن إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO. وصدر الشكل النهائي لنتائج دورة أوجواي في ١٥ أبريل سنة ١٩٩٤ م بعد اجتماع وزراء التجارة في العالم في مراكش بالمغرب وتضمن ملحق I.C منها اتفاقية التجارة المرتبطة بجوانب حقوق الملكية الفكرية. وقد وقعت ١١٨ دولة على هذه الاتفاقية من بينها مصر وأشارت المادة ٢٧/١ من الاتفاقية إلى أن الحماية تتاح لأي اختراع سواء أكان في صورة منتج أم عملية تصنيعية في

مجالات التكنولوجيا كما أشارت الاتفاقية إلى تمتع برامج الحاسب الآلى بالحماية سواء أكانت بلغة المصدر أم بلغة الآله على اعتبار أنها أعمال أدبية وقد بدأ التوقيع على اتفاقيات الجات اعتباراً من يناير سنة ١٩٩٥ م.

ويلاحظ أن الاتفاقية تسمح بفترة انتقالية للدول النامية تصل إلى خمسة أعوام للالتزام بنصوصها بالإضافة إلى فترة أخرى تصل إلى خمسة أعوام إضافية بالنسبة لبعض المنتجات ومنها المنتجات الدوائية والزراعية وقد دخلت الاتفاقية في حيز التنفيذ في ٢٠٠٠/١/١ على أن يبدأ العمل بها في ٢٠٠٥/١/١ م بالنسبة للمنتجات الزراعية والدوائية^(١).

فقد ظلت حقوق المؤلفين في مصر محرومة من تشريع يحميها حتى عام ١٨٨٣ وقد أثارت المادة ١٢ من القانون المدنى لهذا العام بقولها " يكون الحكم فيما يتعلق بحقوق المؤلف في ملكية مؤلفاته وحقوق الصانع في ملكية مصنوعاته على حسب القانون المخصوص بذلك " .

كما أشارت المادة ٨٦ من القانون المدنى ١٩٤٨ " الحقوق التى ترد على شيء غير مادى تنظمها قوانين خاصة " . وكذلك جاء قانون العقوبات في المواد من ٣٤٨ إلى ٣٥١ بنصوص لحماية هذا الحق عن طريق فرض عقوبات جنائية على من يعتدى عليه. وقد ظلت هذه النصوص معطلة لعدم صدور التشريع الخاص الذي أشارت إليه.

على أن القضاء لم يقف مكتوفاً إزاء هذا الوضع ، فقد رأى أن حق المؤلف حق ملكية حقيقي يحميه قواعد العدل ومبادئ القانون الطبيعى التى توجب المواد ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الوطنية و ١١٢ من القانون المدنى المختلط و ٥٢ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة على القضاء أن يحكموا بها إذا لم يوجد في القانون نص أو كان النص قاصراً أو غامضاً على أن مصر وإن أغفلت وضع هذا التشريع طيلة هذه المدة فإنها لم تعقل المساهمة في المؤتمرات الدولية التى عقدت لتنظيم حماية حقوق المؤلفين.

(١) د / محمد عبد الظاهر حسين الاتجاهات الحديثة في حماية برامج الكمبيوتر ص ٤٤ وما بعدها .

وقد دعيت مصر بعد ذلك للاشتراك في مؤتمر روما الذي عقد في ٧ مايو سنة ١٩٢٨ لإعادة النظر في اتفاقية برن فلبت هذه الدعوة وأوفدت مندوبين عنها للاشتراك في هذا المؤتمر اشتراكاً مقصوراً على تتبع أعماله والاشتراك في مناقشاته دون الارتباط بشيء باسم الحكومة المصرية وقد قدم الوفد تقريراً ضمن التعديلات التي أدخلها المؤتمر على معاهدة برلين. وكذلك دعيت للاشتراك في المؤتمر الذي عقدته الجمعية الأدبية والفنية الدولية في مدينه بلجراد ١٩٢٨ فأجابت الدعوة واشتركت في أعمال هذا المؤتمر^(١).

فجد أن مصر منذ عام ١٨٨٣م لم تقف مكتوفة الأيدي بل ظلت تساهل الوضع الدولي لحماية حقوق المؤلف وتنظم الى المؤتمرات والمعاهدات الخاصة بذلك

فقد انضمت جمهورية مصر العربية لأهم الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية وهي كالآتي :-

١- اتفاقيات تشرف على تنفيذها المنظمة العالمية للملكية الفكرية " الوايو " أ- معاهدة برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية لعام ١٨٨٦ - انضمام مصر عام ١٩٧٧.

ب- اتفاقية جنيف لعام ١٩٧١ لحماية منتجي الفونوجرامات من استنساخ فونوجراماتهم دون تصريح " انضمام مصر عام ١٩٧٨ " إشراف مزدوج من الوايو واليونسكو " .

٢- اتفاقيات تشرف على تنفيذها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة " اليونسكو " .

أ- الاتفاقية الخاصة باستيراد المواد الثقافية والعلمية والتعليمية والتي اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو في ١٧ يونيو ١٩٥٠ " انضمام مصر في ٨ فبراير ١٩٥٢.

(١) محمد كامل مرسي باشا المرجع السابق ص ٣١٨ وما بعدها.

ب- اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح وقواعد تنفيذ الاتفاقية والموقعة في لاهاي في ١٤ مايو ١٩٥٤ والبروتوكول الملحق بها والموقع في لاهاي في ١٤ مايو ١٩٥٤ " انضمام مصر في ١٧ اغسطس ١٩٥٥ " .

ج- الاتفاقية المتعلقة بالتبادل الدولي للمطبوعات والموقعة في باريس في ١٧ ديسمبر ١٩٥٨ " انضمام مصر في ٢٢ اكتوبر ١٩٦٢ " .

د- الاتفاقية المتعلقة بتبادل المطبوعات الرسمية والوثائق الحكومية بين الدول والموقعة في باريس في ٣ ديسمبر ١٩٥٨ " انضمام مصر في ٢٢ اكتوبر ١٩٦٢ م .

٣- في مجال حماية حقوق الملكية الصناعية:

١- معاهدة باريس لحماية الملكية الصناعية لعام ١٨٨٣ " انضمام مصر عام ١٩٥١ م " .

٢- اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات لعام ١٨٩١ " انضمام مصر عام ١٩٥٢ م " .

٣- اتفاق لاهاي بشأن الإيداع الدولي للرسوم والنماذج الصناعية لعام ١٩٢٥ " انضمام مصر ١٩٥٢ م .

٤- اتفاق مدريد لقمع بيانات مصدر السلع الزائفة أو المضللة لعام ١٨٩١ " انضمام مصر ١٩٥١ م .

٥- اتفاق ستراسبورج بشأن التصنيف الدولي للبراءات لعام ١٩٧١ " انضمام مصر عام ١٩٧٥ م .

٦- معاهدة واشنطن بشأن الملكية الفكرية فيما يختص بالدوائر المتكاملة لعام ١٩٨٩ م " انضمام مصر عام ١٩٩٠ لم تدخل حيز النفاذ بعد إذ غطت اتفاقية Trips معظم بنودها^(١) .

(١) مؤلف صادر عن وزارة الخارجية بعنوان "جمهورية مصر العربية وحماية حقوق الملكية الفكرية" القاهرة ١٩٩٩ م ص ٤٣ وما بعدها.

وإذا نظرنا إلى اتفاقية التريس نجد ان قانون حقوق المؤلف يعالج في الأساس الحالة التي تكون فيها المواد المخالفة مطروحة في الاسواق المحلية ، لذا فهو لا يشمل " مثله في ذلك مثل قانون العلامات التجارية الحالي " التدابير الواجب اتخاذها عند استيراد مواد فتنتهك حقوق المؤلف. وجدير بالتنويه أن القانون يطبق على الحالات التي تصدر فيه تلك المواد المخالفة إلى خارج مصر ويفرض عقوبة الحبس على من يقوم بالتصدير.

ومرة أخرى نؤكد عدم وجود آلية يمكن عن طريقها أن يوقف صاحب الحق الشرعي استيراد هذه المنتجات عند باب دخولها عن طريق سلطات الجمارك.

ونتيجة لدخول مصر منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات متعددة الأطراف بشأن دورة أورو جواي ونتيجة لرغبة مصر في تنفيذ مختلف هذه الاتفاقيات على اختلافها بما في ذلك اتفاقية " تريس " أصدر وزير التجارة والتموين قراراً وزارياً برقم ٥٨ لسنة ١٩٩٧ أقام بمقتضاه نقطة اتصال لتبادل المعلومات حول البضائع المخالفة للعلامات التجارية وحقوق المؤلف بالإضافة إلى قرار يدعو إلى التعاون مع هيئات الجمارك في مختلف البلاد بهدف تنفيذ التدابير الحدودية التي نصت عليها اتفاقية " تريس " ونلاحظ انه لا تطبق مصر في الوقت الحالي نظاماً يخول اصحاب العلامات التجارية وحقوق المؤلف حجز البضائع المخالفة عن طريق هيئات الجمارك " قبل تصديرها " وبذلك تمنع دخولها إلى مصر إلا أننا على الرغم من ذلك نرى أن إقامة نقطة الاتصال الجديدة تلك التي تضم مختلف الوزارات ستلعب دوراً كبيراً في اقتراح تدابير جديدة تتفق واتفاقية " تريس " وبذلك تعدل القوانين القائمة او تقترح قوانين جديدة تمكن اصحاب الحقوق الشرعيين من إيقاف البضائع المخالفة عند الحدود وعدم السماح بدخولها إلى مصر. ونأمل أن توضع تلك التدابير في وضعها الصحيح في أسرع وقت ممكن^(١).

(١) تحديات حماية الملكية الفكرية عن منظور عربي ودولي ص ٣١ ، ٣٢ .

ف نجد ان اتفاقية " التريس " تقوم بموازنة بين حقوق الدول ككل وتعمل على التوفيق بين الدول وحقوقهم إلا أن ذلك مرهوناً بسياسة كل دولة ولا بد للدول جميعاً ان تتماشى مع ما يلانم قوانينها واتفاقية التريس .

ولقد كان لهذه الاتفاقية حماية ملحوظة للمؤلف وحقوقه فطبقاً للفقرة الثانية من المادة التاسعة فإن الحماية لا تنقصر إلا إذا ظهر العمل الذهني أو الأدبي فى شكل مادي ملموس كالكتاب أو النوتة الموسيقية أو الشريط أو الإسطوانة وقد أشارت المادة ١٠ من الاتفاقية إلى برامج الكمبيوتر وقواعد البيانات باعتبارهما من المصنفات المتمتعة بالحماية سواء كانت بلغة المصدر أم بلغة الآلة .

وأوردت المادة ١١ من الاتفاقية كل ما يتعلق بسلطة المؤلف أو خلفه فى إجازة أو عدم إجازة التأجير التجارى لمصنفه وبخاصة بالنسبة لبرامج الكمبيوتر والأعمال السينمائية . وأشارت المادة ١٢ من الاتفاقية إلى مدة الحماية المقررة للمصنفات المحمية وهى خمسون سنة يبدأ احتسابها من نهاية السنة المالية التى أجز فيها نشر العمل الأدبي أو الفنى . وإذا لم يكن هناك نشر فإن المدة يبدأ احتسابها من نهاية السنة المالية للصنع .

وقد وضعت الاتفاقية أحكاماً تتعلق بتوفير الحماية اللازمة لحقوق الملكية الفكرية عموماً تضمينها المواد من ٤١ إلى ٦١ من الاتفاقية بمقتضاها تم تحديد الإجراءات التنفيذية التى يجب اتخاذها عند الاعتداء على هذه الحقوق والردع اللازم فى المستقبل ؛ من ذلك الإجراءات الخاصة بملاف المواد التى استخدمت فى عمل السلع المخالفة واتاحة الحصول على تدابير قضائية مؤقتة فى وقت قصير وغير معقدة كما تشير المواد إلى تدابير ضرورية مناسبة مثل وقف الإفراج عن السلع المخالفة وعدم السماح بعبورها حدود الدولة التى تمت فيها المخالفة كما تضمنت هذه المواد الإشارة إلى عقوبات رادعة تطبق فى حالات التقليد المتعمد والقرصنة فى مجال حق التأليف ويتلاءم مع هذه العقوبات إجراءات متعلقة بالتفتيش والحجز على المنتج المقلد ومصادرته . كما أشارت هذه المواد وبخاصة المادة ٤٥ إلى حق المضرور فى الحصول على التعويض

المناسب للأضرار التي لحقته من جراء الاعتداء على حق من حقوق الملكية الفكرية وأعطت هذه المادة صلاحية للسلطات القضائية أن تحكم على المعتدى بدفع التعويضات المناسبة كما يجوز لهذه السلطات أن تحكم باستعادة الأرباح وكل ما تحصل عليه المعتدى من الاعتداء.

وقد منحت مصر أربع سنوات للالتزام بنصوص هذه الاتفاقية وقد منحت فترة أخرى تصل إلى خمسة أعوام إضافية بالنسبة لبعض المنتجات الدوائية والزراعية وقد دخلت الاتفاقية في حيز التنفيذ في ٢٠٠٠/١/١ على الآن يبدأ العمل بها في ٢٠٠٥/١/١ بالنسبة للمنتجات الزراعية والدوائية^(١).

فقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية جهوداً دولية حثيثة لتوسيع نطاق الحماية الدولية لحق المؤلف وقد عهد إلى منظمة اليونسكو بمهمة إعداد مشروع اتفاقية عالمية لحماية حقوق المؤلف.

فعمدت هذه المنظمة إلى تكوين لجان خبراء متخصصين لإعداد مشروع الاتفاقية وقد تم إعداد هذا المشروع الذي اعتمدته المؤتمر الدولي الحكومي لحقوق المؤلف الذي عقد في جنيف في ٦ سبتمبر عام ١٩٥٢ م.

فقد كانت بداية تنفيذ مهمة منظمة اليونسكو في وضع مشروع الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف في المؤتمر العام لليونسكو الذي عقد في مدينة المكسيك عام ١٩٤٧ م والذي اتخذ قراراً بأن تتولى منظمة اليونسكو وبأقصى سرعة ممكنة دراسة مسألة تحسين الوضع بالنسبة لحقوق المؤلف على نطاق عالمي.

وقد تلى ذلك اجتماعات متواصلة في الفترة من عام ١٩٢٨ م إلى عام ١٩٥١ م من قبل أربع لجان خبراء متخصصين لإعداد مشروع الاتفاقية الذي اعتمد عام ١٩٥٢ م إلا أن اتفاقية جنيف لم توضع لتكون بديلاً للاتفاقيات الدولية التي أبرمت من قبل وإنما كان الهدف من وضعها توفير الحماية الدولية لحقوق المؤلف بين البلاد ذات التقاليد الثقافية البالغة الاختلاف والتي يوجد في بعض الأقطان ثمة تعارض بين مصالحها وإعادة النظر في الشروط التي يمكن

(١) د/ محمد عبد الظاهر حسين "حق التأليف من الناحيتين الشرعية والقانونية المرجع السابق ص ٧٩ وما بعدها.

معها الإيفاء باحتياجات البلدان النامية في مسائل تهمها كترجمة واستنساخ المصنفات الأجنبية حتى تجد السبل الأكثر سرعة إليها وعلى وجه الخصوص في مجالات التعليم والبحث العلمي والتعليمي ووضع نظام يمكن أن تقبله الدول حديثة العهد بالاستقلال والدول الأخرى التي لم تنضم بعد إلى النظام الدولي لحقوق المؤلف^(١).

وعلى الرغم من أن أربعين دولة فقط قد حضروا اجتماع جنيف ولم يكن من بينها أية دولة شرقية فقد انضمت إلى هذه المعاهدة بعد ذلك الكثير من الدول تمثياً مع ما نصت عليه المادة الثامنة من الاتفاقية على أن :-

"تستطيع كل دولة لم توقع على هذه الاتفاقية أن تنضم إليها" وسأوت المادة الثانية من اتفاقية جنيف بين الأجانب والوطنيين كما نصت على ذلك من قبل اتفاقية برن سنة ١٨٨٦ إذا كان النشر قد تم لأول مرة بإحدى الدول الموقعة على الاتفاقية هذا ونصت الفقرة الثانية من المادة الرابعة على حد ادنى للحماية وجعلتها خمسا وعشرين سنة بعد وفاة المؤلف بدلاً من خمسين سنة التي نصت عليها اتفاقية برن فاتفاقية جنيف لم تفرق بين رعايا الدول الموقعة عليها ورعايا الدول الأخرى التي لم تمثل في المؤتمر.

وإذا ما وقع خلاف بين الدول في تفسير أو في تطبيق هذه الاتفاقية. فطبقاً للمادة ١٥ " في نفس المعنى المادة ٢٧ مكرر من اتفاقية برن " تكون محكمة العدل الدولية هي المختصة بالفصل في موضوع النزاع. هذا اذا لم تلجأ الدول المتنازعة إلى طريقة أخرى لحل النزاع القائم بينها.

ومن هذا يتضح أن مؤتمر جنيف كانت له أهمية عالمية كبرى لأنه يهدف إلى إنماء الثروة الفكرية في العالم وحمايتها والمساواة بين جميع المفكرين بغض النظر عن جنسية كل منهم يخلص مما تقدم أن المبدأين الأساسيين الذين عليهما استقر مؤتمر برن سنة ١٨٨٦ م قد أقرهما أيضاً مؤتمر جنيف مع إدخال بعض التعديلات التي تتلاءم مع التقدم الذهنى في العالم وهما :-

(١) د / نواف كنعان حق المؤلف النماذج المعاصرة لحق المؤلف ووسائل حمايته ص ٤٤
٤٥

١- المساواة : في داخل كل دولة موقعة على الاتفاقية بين الأجانب الذين يقررون النشر بداخلها وبين رعاياها .

٢- وضع قواعد عامة تنظم علاقة الدول الأعضاء فيما بينها^(١).

فعدلت هذه الاتفاقية عدة تعديلات استجابة للتصورات الاقتصادية والثقافية التي شهدتها البلدان النامية والتي رافقها نشوء حقوق جديدة في مجال الإنتاج الفكري مما اقتضى الاعتراف بهذه الحقوق ورفع مستوى الحد الأدبي لحمايتها ووضع معايير قانونية تستجيب لهذه المتطلبات وكان آخر هذه التعديلات وثيقة باريس التي صدرت في ٢٤ يوليو عام ١٩٧١ م .

والتي تشكل في الوقت الحاضر أساساً للعلاقات القائمة في مجال حق المؤلف بين أكثر من سبعين دولة. فقد ذكر في ديباجة الاتفاقية " أن الدول المتعاقدة إذ تحدها الرغبة في أن تكفل في جميع البلدان حماية حقوق المؤلف في الأعمال الأدبية والعلمية والفنية واقتناعاً منها بأن نظاماً لحماية حقوق المؤلف يلائم جميع الأمم تنص عليه اتفاقية عالمية ويضاف إلى النظم الدولية النافذة دون المساس بها من شأنه أن يكفل احترام حقوق الفرد. واعتقاداً منها بأن مثل هذا النظام العالمي لحماية حقوق المؤلف سيسهل انتشار نتاج العقل البشري ويفرز التفاهم الدولي قررت تعديل اتفاقية برن ومن ثم اتفقت على ما يلي :-

النص على تعهد كل دولة طرف فيها بضمان حماية كافية وفعالة لحقوق المؤلف وتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل فيما بين الدول الأطراف فيها وتحديد المصنفات الأدبية والعلمية والفنية المشمولة بالحماية على سبيل المثال لا الحصر وتحديد فترة الحماية لحق المؤلف بوضع حد أدنى لمدة الحماية هي مدة حياة المؤلف والسنوات الخمس والعشرين التالية لوفاته.

واشترطت المادة ٢٤ - ثانياً " من الاتفاقية لانضمام الدول إليها ان تكفل مدة حماية يبلغ حددا الأدنى خمسة وعشرين عاماً ابتداءً من تاريخ وفاة

(١) د / أبو اليزيد على المتيث المرجع السابق ص ١٨٧.

المؤلف وأجازت للدولة العضو في الاتفاقية أن تمنح مدة حماية أطول إذا أرادت ذلك .

وضمن حماية للمصالح المالية للمؤلف بما فيها حقه وحده في الترخيص بالاستنساخ بأية وسيلة من الوسائل وبالإداء العلني والإذاعة وكذلك حقه في ترجمة مصنفاته المحمية وفي نشر هذه الترجمات أو الترخيص بنشرها .

ومنح الدول الأطراف في الاتفاقية الحق في أن تقرر في تشريعاتها الوطنية استثناءات من هذه الحقوق على ألا تتعارض هذه الاستثناءات مع روح الاتفاقية^(١).

ولعل ما ذكر يبين بالدليل القاطع الذي لا يقبل الشك أو التخمين أن الاتفاقيات وعلى رأسها اتفاقية برن وجنيف كانتا تبخنان على إيجاد الحل الأمثل للحماية لحقوق المؤلف بصفة خاصة ومصالح الدول بصفة عامة وتسرى فيما بينها على أن تكون مدة الحماية ممتدة طوال فترة حياة المؤلف وحتى بعد وفاته صارت حقوقه مصانة حتى خمسة وعشرين عاماً وسنرى فيما بعد وصولها إلى خمسين سنة .

وإذا نظرنا إلى التنظيم الدولي الاتفاقي. نجد أن اتفاقية برن المبرمة في سنة ١٨٨٦ وهي تعد من أهم الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية المصنفات الأدبية والفنية وبفضل التعديلات المتلاحقة التي أدخلت عليها استطاعت أن تواكب التطورات المعاصرة وبقيت نافذة حتى وقتنا الحالي قد رجحت قانون بلد طلب الحماية.

فاتفاقية برن تضمن عدة حقوق هامة لمؤلفي المصنفات الأدبية منها حق التصريح بعمل نسخ من مصنفاته وحق السماح بنقل مقتطفات من تلك المصنفات وحق التصريح بإذاعة المصنفات أو نقلها للجمهور سلكياً أو لاسلكياً أو بمكبرات الصوت وحق التصريح بتحويل المصنفات أو تعديلها أو ترجمتها أو إجراء أي تحويلات عليها وحق تلاوة تلك المصنفات علناً وحق التصريح بتمثيل المصنفات المسرحية والمسرحيات الموسيقية والمصنفات الموسيقية

(١) د / نواف كنعان المرجع السابق ص ٤٥ ، ٤٦ .

وحق حماية المصنف من كل تحريف أو تشويه وحق المطالبة القضائية بالحقوق الناجمة عن التمتع بالحماية.

وكقاعدة عامة فإن حماية حق المؤلف محددة المدة فقد اعتمدت بلدان كثيرة فترة للحماية تبدأ من تاريخ ابتكار المصنف وتنتهي بعد مرور خمسين سنة على وفاة المؤلف (أو سبعين سنة في بعض البلدان).

بيد أن هناك بعض الحالات الاستثنائية في عدد من البلدان سواء بالنسبة إلى بعض أنواع المصنفات مثل الصور الفوتوغرافية والمصنفات السمعية البصرية أو بالنسبة إلى بعض أوجه الاستعمال مثل الترجمة، وفيما يتعلق بالحماية الدولية لا يلتزم أى بلد بحماية حق المؤلف ولا سيما حماية مصنفات المؤلفين الأجانب ما لم يكن طرفاً في معاهدة تشترط عليه ذلك. وهناك عدة معاهدات ثنائية ومتعددة الأطراف من هذا النوع وتعد اتفاقية برن أقدم هذه الاتفاقيات كما أنها توفر أكبر عدد من الضمانات وتستند الاتفاقية إلى ثلاثة مبادئ أساسية وتشمل مجموعة من الأحكام المتعلقة بالحد الأدنى للحماية الواجب منحها وبعض الأحكام الخاصة التي وضعت لمصلحة البلدان النامية^(١). وكذلك اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٢ م التي قضت بأن تخضع مدة حماية حق المؤلف لقانون الدولة المتعاقدة المطلوب توفير الحماية فيها .

والخلاصة أن إسناد اتفاقية الجات الاختصاص إلى قانون بلد طلب الحماية في هذا المجال يعد تقييداً لما جرى عليه العمل في الاتفاقيات الدولية وفي القانون المقارن وما يرجحه الفقه المعاصر.

ويبدو لنا أن إسناد الاختصاص لقانون بلد طلب الحماية في هذا المجال يبدو امرأ ضرورياً لسببين :-

الأول : إن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية نفسها قد تبنت الأحكام المقررة في اتفاقية برن وفقاً للتعديل الذي تم في باريس سنة ١٩٧١ م ومن ثم كان من المنطقي أن نأخذ بهذا الاتجاه.

(١) د/ ناصر جلال المرجع السابق ص ٣٧، ٣٨.

الثاني : إن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية تقوم على مبدأ المعاملة الوطنية أى عدم التفرقة بين الأجنبي والوطني في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية ولذلك فإنه من المتعذر رفض طلب الأجنبي في حماية القانون الوطني حال وقوع اعتداء على حقوقه في الدولة وإلا عد ذلك بمثابة تفرقة بين الوطني والأجنبي وخروجاً على مبدأ المعاملة الوطنية^(١).

لذلك جاء في المادة ٢ من اتفاقية جنيف : أولاً " المصنفات التي تنشر لرعايا كل دولة موقعة على الاتفاقية كذلك المصنفات التي تنشر للمرة الأولى بإقليم إحدى هذه الدول تتمتع في أى من الدول الموقعة بالحماية التي تمنحها هذه الدولة لمصنفات رعاياها التي تنشر لأول مرة على أرضها .

إذ أن مبدأ المساواة الذي ذهب إليه مؤتمر جنيف ينطبق إما حسب قانون الدم وإما حسب قانون الإقليم .

قانون الدم : بالنسبة لرعايا إحدى الدول المنضمة أيا كان مكان النشر.
وقانون الإقليم : بالنسبة للأجانب الذين يقررون نشر مؤلفاتهم لأول مرة بإقليم إحدى الدول الموقعة على مؤتمر جنيف .

وأن ما ذهب إليه مؤتمر جنيف من الحماية طبقاً لقانون الدم يختلف عما أقره مؤتمر برن من قبل والذي قصر الحماية على المصنفات التي يتقرر نشرها بإقليم إحدى الدول المنضمة لمؤتمر برن وعلى ذلك يعتبر مؤتمر جنيف قد توسع في الحماية وأعطى أهمية خاصة للإنتاج الذهني.
هذا وتنص المادة الثالثة من مؤتمر جنيف على أن :-

" كل دولة موقعة على الاتفاقية إذا ما كانت طبقاً لتشريعها الداخلي تشترط كمبدأ لحماية حقوق المؤلف اتباع شكليات معينة مثل الإبداع أو التسجيل أو التوثيق أو دفع رسوم معينة.... الخ ، فإن هذه الشكليات لا تسري على المصنفات التي تحميها الاتفاقية إذا ما كانت قد نشرت للمرة الأولى خارج هذه الدولة أو كانت لمؤلف ليس من رعاياها. أما القواعد التنظيمية فمن أهمها ما

(١) د / ابو العلا على ابو العلا النمر " الحماية الوطنية للملكية الفكرية في ظل اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية جات ١٩٩٤ م ص ٣٠ ، ٣١ .

جاءت به المادة الرابعة بشأن مدة الحماية وهي كما سبق أن ذكرنا خمس وعشرون سنة للمصنفات الأدبية وعشر سنوات للمصنفات الفوتوغرافية.... الخ ولا يحق لأي دولة متعاقدة أن تعمي المصنف مدة أطول من المدة التي أقرتها الاتفاقية وعلى الرغم من ذلك فقد جاء " يوليو " من المادة الرابعة من اتفاقية جنيف أن : مدة الحماية قد ينظمها قانون الدولة الموقعة على الاتفاقية إذا ما طلبت الحماية طبقاً لما ورد بالمادة الثانية من الاتفاقية. معنى ذلك أنه على الرغم من أن الدول الأعضاء لا تستطيع حماية المصنفات مدة أقل من المدة المنصوص عليها في المادة الرابعة من اتفاقية جنيف إلا أنها تستطيع فيما بينها الاتفاق على حماية إحدى المصنفات مدة أطول من المدة المنصوص عليها في اتفاقية جنيف. أي أن المادة الرابعة قد نصت على المبدأ العام ، ولكنها أعطت للدول المتعاقدة فيما بينها أحقية الاتفاق على مدة حماية أطول من تلك الواردة بالاتفاقية^(١).

وهي المدة التي نص عليها في القانون الحالي لعام ٢٠٠٢ م بخمسين سنة بعد وفاة المؤلف . فقد اعتمدت الدول العربية اتفاقية عربية لحماية حقوق المؤلف تولت إعدادها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية وتم إقرار النص النهائي لهذه الاتفاقية في المؤتمر الثالث للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي والذي عقد في بغداد في نوفمبر عام ١٩٨١ م .

وتهدف هذه الاتفاقية كما عبرت عنها ديباجتها إلى حماية حقوق المؤلفين العرب على مصنفاتهم الأدبية والفنية والعلمية. وذلك اقتناعاً من الدول العربية بالمشكلة العربية في وضع نظام عربي موحد لحماية حقوق المؤلف بما يلائم هذه الدول يضاف إلى الاتفاقيات الدولية النافذة دون المساس بها كاتفاقية " برن " لحماية المصنفات الأدبية والفنية والاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف ، واعتقاداً منها بأن هذا النظام العربي الموحد لحماية حقوق المؤلف سوف يشجع المؤلف العربي على الإبداع والابتكار ويشجع على تنمية الآداب والفنون والعلم مع

(١) د / ابو اليزيد على المتيت المرجع السابق ص ١٨٨ ١٨٩ .

ترك المجال للدولة العربية في ان تصنع كل منها قانوناً لحماية الملكية الادبية والعلمية والفنية ضمن حدود سيادة كل منها. وقد تضمنت هذه الاتفاقية أحكاماً خاصة بحماية حقوق المؤلفين العرب أهمها : تحديد المصنفات المشمولة بالحماية على سبيل المثال لا الحصر وتحديد المؤلفين المشمولين بالحماية والاستعمالات المشروعة للمصنفات دون الاقتتران بموافقة المؤلف ومدة الحماية وانتقال حقوق المؤلف ووسائل حماية حقوق المؤلف ونطاق سريان الاتفاقية وغير ذلك من الأحكام الخاصة بالتصديق على الاتفاقية والانضمام اليها والانسحاب منها ونفاذها.

ومن السمات المميزة لأحكام هذه الاتفاقية اهتمامها بحماية الفولكلور الوطنى من خلال تحديد معناه وملكيته ومنح الدول الأعضاء فيها حق حمايته بكل الوسائل القانونية الممكنة ومنح السلطات الوطنية المختصة في هذه الدول صلاحيات المؤلف بالنسبة للمصنفات الفولكلورية في مواجهة أعمال التشويه أو التحويل أو الاستغلال التجارى بهدف حماية الفولكلور وصونه باعتباره مظهراً من مظاهر تراثها الثقافي وقد حددت المادة ١٩ من هذه الاتفاقية مدة الحماية بحياة المؤلف ومدة خمس وعشرين سنة بعد وفاته وهى تتفق في هذا الحكم مع ما نصت عليه الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف التى حددت مدة الحماية بحياة المؤلف وخمسة وعشرين سنة بعد وفاته^(١).

ولكن هل لمؤتمر جنيف تأثير على التشريع المصري :-

نجد أن المشرع المصري وضع القانون رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٤ لحماية حقوق المؤلفين وبذلك يعتبر قد سد نقصاً كبيراً في التشريع المصري. وقد تأثر المشرع المصري عند وصفه للقانون رقم ٣٥٤ بقرارات مؤتمر جنيف من حيث شروط حماية حقوق المؤلف وقواعدها ووسائل هذه الحماية. وان كانت مصر لم تمثل في مؤتمر جنيف سنة ١٩٥٢ الا ان المادة ٤٩ من القانون رقم ٣٥٤ نصت على حماية المصنفات الأجنبية التى تنشر أو تمثل أو تعرض لأول مره في مصر.

(١) د/ نواف كنعان المرجع السابق ص ٤٦ ، ٤٧.

فقد جاء نص المادة ٤٩ عاماً فلا يشترط فقط لحماية المصنف الأجنبي في مصر: أن يكون قد نشر بها وإنما يكفي أن يكون قد نشر في بلد أجنبي ومثل في مصر أو عرض في مصر لأول مرة ففي هذه الحالة تشمله الحماية طبقاً للمادة ٤٩ وهذا واضح من صريح ما جاء بها " تنشر أو تمثل أو تعرض لأول مرة في مصر ".

معنى ذلك أن المادة ٤٩ لم تفرق بين المصنفات التي لمؤلف مصري أو لمؤلف أجنبي ما دامت قد نشرت أو مثلت أو عرضت لأول مرة في مصر.

إذا يتضح لنا أن الفقرة الأولى من المادة ٤٩ تتفق مع ما جاء بأولاً من المادة الثانية من اتفاقية جنيف التي أبرمت مبدأ المساواة داخل أي دولة من الدول الموقعة على الاتفاقية بين الأجانب وبين رعاياها إذا تم نشر المصنف للمرة الأولى على إقليمها. وكذلك ما جاء بالفقرة الأولى من المادة السادسة من الاتفاقية السابقة الإشارة إليها.

أما الفقرة الثانية من المادة ٤٩ وهي الخاصة بحماية حقوق المؤلفين الأجانب إذا ما نشرت مصنفاتهم في بلد أجنبي فتشترط: أن تكون هذه المصنفات محمية في البلد الأجنبي التي نشرت فيه وأن يحمى هذا البلد الأجنبي مصنفات المصريين التي تنشر لأول مرة في مصر.

فالفقرة الثانية لا تنظر لجنسية المؤلف أو البلد الذي ينتمي إليه وإنما إلى مكان النشر ومعاملة المثل بالمثل. فإن كان هذا البلد الأجنبي يحمى المصنفات المصرية التي تنشر لأول مرة في مصر فإن مصر أيضاً تقوم بحماية المصنفات الأجنبية التي تنشر لأول مرة فيها^(١).

فالحماية في مصر للمصنف تشمله سواء نشر في مصر أو عرض أو مثل في مصر.

(١) د / أبو اليزيد على المتيت المرجع السابق ص ١٩٠.

ولكن هل كان لاتفاقية الجات اقتناع لدى الدول ؟

أقول لم تقتنع الدول بالحماية التي قررتها الاتفاقيات السابقة سواء العالمية منها أو الإقليمية أو الثنائية وحاولت الدول المتقدمة على وجه الخصوص البحث عن حماية أكثر في مجالات الملكية الفكرية باعتبارها المصدر الأول في هذه المجالات وانصببت هذه المحاولة في مفاوضات دورة أوروغواي. وقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المفاوضات منهجاً يتمثل في التفاوض الثنائي مع الدول على حده واستخدام وسائل تهديدية وعقابية للضغط على الدول المتفاوضة للموافقة على ما تريده من حماية فعالة لحقوق الملكية الفكرية بما فيها برامج الكمبيوتر باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الرائدة في إنتاج وتصدير هذه البرامج. واستقر الأمر على ضرورة حماية برامج الكمبيوتر بحسبانها مصنوعات أدبية وفقاً لاتفاقيتي برن وباريس وقد أسفرت المفاوضات من إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO وصدر الشكل النهائي لنتائج دورة أوروغواي في ١٥ أبريل سنة ١٩٩٤ م بعد اجتماع وزراء التجارة في العالم في مراكش بالمغرب وتضمن ملحق I.C منها اتفاقية التجارة المرتبطة بجوانب حقوق الملكية الفكرية. وقد وقعت ١١٨ دولة على هذه الاتفاقية من بينها مصر وأشارت المادة ١/٢٧ من الاتفاقية إلى أن الحماية تتاح لأي اختراع سواء أكان في صورة منتج أم عملية تصنيعية في مجالات التكنولوجيا. كما أشارت الاتفاقية إلى تمتع برامج الحاسب الآلي بالحماية سواء أكانت بلغة المصدر أم بلغة الآلة على اعتبار أنها أعمال أدبية. وقد بدأ التوقيع على اتفاقيات الجات اعتباراً من يناير سنة ١٩٩٥ م.

ويلاحظ أن الاتفاقية تسمح بفترة انتقالية للدول النامية تصل إلى خمسة أعوام للالتزام بنصوصها بالإضافة إلى فترة أخرى تصل إلى خمسة أعوام إضافية بالنسبة لبعض المنتجات ومنها المنتجات الدوائية والزراعية.

وقد دخلت الاتفاقية في حيز التنفيذ في ٢٠٠٠/١/١ على أن يبدأ العمل بها في ٢٠٠٥/١/١ بالنسبة للمنتجات الزراعية والدوائية^(١).

فالاتفاقية إذا الغرض منها التصميم على جميع البلاد والساح في تنفيذها لمدة تصل إلى خمسة أعوام يبين ما أشير إليه.

ولا ننكر أن الصراع دائر الآن حول من يمتلك زمام العالم اقتصادياً . إنها حرب جديدة ويبدو أن اتفاقية "الجات" هي المنظمة الجديدة لهذه الحرب وكالمعادة غابت الدول النامية - ومنها الدول الإسلامية والعربية- عن تنظيم موقفها تجاه هذه الاتفاقية في مواجهة التكتلات الاقتصادية التي أصبحت أهم سمات العالم في مجال التجارة الدولية^(٢).

إن رجال الاقتصاد يجمعون على أن اتفاقية الجات لها آثارها المستقبلية على شكل الاقتصاد الإسلامي والعربي ولذلك يجب على الدول الإسلامية أن تجمع كلمتها نحو تكتل اقتصادي يبرز السمات الأساسية له ، وحتى تنهض دول العالم الإسلامي ثقافياً واجتماعياً وعمرانياً يجب العمل على تشجيع الاستثمار الإسلامي، وإقامة المؤسسات التعليمية لنقل التكنولوجيا كما يجب أن تقوم البنوك الإسلامية بدور في رسم معالم الاقتصاد الإسلامي الذي يتمتع بذاتية خاصة تنطلق من قيم وتعاليم الإسلام الحنيف .

يجب العمل على إقامة السوق الإسلامي لبناء صرح اقتصادي صناعي يستوعب ألوف المتعطلين عن العمل ، التشغيل المثمر للموارد بما يعود بالنفع على الأمة الإسلامية والنهوض باقتصاد الدول الإسلامية الذي ينعكس على زيادة الدخل القومي في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية^(٣).

(١) د / محمد عبد الظاهر حسين الاتجاهات الحديثة في حماية برامج الكمبيوتر المعلوماتية ص ٤٤ وما بعدها.

(٢) د/ سامي منصور " العرب وحرب التجارة الإقليمية " مجلة العربي الكويتية عند ٤٤٦ يناير ١٩٩٦ ص ٣٤.

(٣) أ/ يحيى النجار "اتفاقية الجات والاقتصاد الاسلامي " مجلة منار الاسلام الاماراتية ص ١١٤- ١١٧ عدد ٢ سنة ٢٠ صفر ١٤١٥ هـ يوليو ١٩٩٤ م.

وإذا نظرنا إلى المنظمات الدولية العاملة في مجال حماية حق المؤلف نجد المنظمة العالمية للملكية الفكرية الويبو فهي منظمة دولية حكومية وهي إحدى الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ومقرها جنيف وقد تأسست بموجب اتفاقية استوكهولم التي أبرمت عام ١٩٦٧ م وسميت هذه الاتفاقية باتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٧٠ م.

والعضوية في هذه المنظمة متاحة أمام أية دولة تتوفر فيها أحد الشروط التالية :

أن تكون عضواً في منظمة الأمم المتحدة أو في أى وكالة من الوكالات المتخصصة التابعة لها أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية .
أو أن تكون طرفاً في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.
أو أن تدعوها الجمعية العامة لمنظمة الويبو الى ان تصبح طرفاً في الاتفاقية. وقد بلغ عدد الدول الاعضاء في هذه المنظمة حتى ديسمبر عام ١٩٨٣ م (١٠٥) دولة. وقبلها بعام اى عام ١٩٨٢ م بلغ عدد الدول (١٢ دولة) هي " الاردن ، الامارات العربية المتحدة ، تونس ، الجزائر ، ليبيا ، العراق ، قطر ، السودان ، المملكة العربية السعودية ، مصر ، المغرب ، اليمن " . وتتركز نشاطات واختصاصات هذه المنظمة في دعم حماية الملكية الفكرية بفرعها الملكية الصناعية والملكية الأدبية والفنية.

فالملكية الفكرية تتضمن فرعين رئيسيين هما :-

الملكية الصناعية وما يدخل في مفهومها من براءات الاختراع وغير ذلك من الحقوق المتصلة بالاختراعات والحقوق الخاصة بالعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية.

والملكية الأدبية والفنية وما يدخل في مضمونها من حقوق المؤلف على المصنفات الأدبية والفنية وما يدخل في حكمها^(١).

(١) د/ تواف. كنعان المرجع السابق ص ٥٠ ، ٥١ .

فمنظمة الويبو تعتبر هي المنظمة الأولى التي اهتمت اهتماماً بالغاً بالمؤلف وأرست قواعد حمايته جعلت الدول الأعضاء ملتزمة بها وذلك حماية المؤلف ومؤلفاته التي بذل فيها جهداً وعرقاً وحقق لا بد له من الاستفادة وحده مما ألف وأبدع وإذا نظرنا إلى مصرنا الغالية نجد أنه قد صدر التشريع رقم ٣٥٤ في يونيو سنة ١٩٥٤ م لحق المؤلف ثم عدل بالتشريعات أرقام ١٤ لسنة ١٩٦٨ م ٣٤ لسنة ١٩٧٥ م ، ٣٨ لسنة ١٩٩٢ م ، ٢٩ لسنة ١٩٩٤ م .

ويلاحظ أن معظم التشريعات العربية لم تنطرق إلى برامج الكمبيوتر باعتبارها مصنفات تخضع لحق المؤلف إلا أن العمل قد جرى في هذه الدول التي لم تتضمن تشريعاتها هذه الإشارة على مد الحماية المقررة لحق المؤلف إلى هذه البرامج باعتبارها من المصنفات المبتكرة وإن الامثلة التي توردها هذه التشريعات مصنفات واردة منها على سبيل المثال لا الحصر بما يسمح بإضافة كل مصنف مبتكر يظهر بعد ذلك وتؤدي إلى إدخال برامج الكمبيوتر ضمن المصنفات المحمية بحق المؤلف. هذا بالإضافة إلى أن هناك من التشريعات العربية ما أشار صراحة إلى برامج الحاسب الآلي باعتبارها من المصنفات الخاضعة لحق المؤلف ومنها المادة الثانية من التشريع المصري المعدلة في سنة ١٩٩٢ م التي نصت على اضافة " مصنفات الحاسب الآلي من برامج وقواعد بيانات وما يمثلها من مصنفات تحدد بقرار من وزير الثقافة .

وقد نصت المادة الأولى من تشريع ٢٩ لسنة ١٩٩٤ م الصادر بتعديل بعض أحكام قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ م على أن " يضاف إلى نهاية البند الأخير من الفقرة الأولى من المادة ٢ من قانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٩ م العبارة التالية " وتعتبر هذه المصنفات من المصنفات الأدبية " . كما نصت المادة الثانية من التشريع ذاته على أن " تحذف عبارة " وتكون الحماية لمصنفات الحاسب الآلي عشرين عاماً تبدأ من تاريخ إيداعه وفقاً لأحكام هذا القانون^(١) .

(١) د / محمد عبد الظاهر حسين " الاتجاهات الحديثة " ص ٤٨ ، ٤٩ .

ويشير بعض الفقه إلى أنه كان من الأفضل استخدام عبارة المنظم الآلى للدلالة على الكيان المادى في انظمة المعلومات أى الجهاز فكلمة الحاسب تعطى انطباعاً بأن دور الجهاز هو القيام بعمليات مالية حسابية فقط في حين أن أنظمة المعلومات تستطيع القيام بكافة المهام ولا يقتصر دورها على القيام بهذه العمليات^(١).

ولعل ذلك يوضح وبحق أن الحاسب الآلى ليس مهامه هو العمليات الحسابية المعقدة فحسب بل إنه يشمل ما هو أوسع نطاقاً من ذلك.

فمنظمة الويبو تهدف إلى دعم حماية حقوق الملكية الفكرية في كل أنحاء العالم من خلال تعاون الدول بعضها مع البعض وبمساعدة أي منظمة دولية أخرى عند الاقتضاء كما ترعى إلى ضمان التعاون الإدارى فيما بين اتحادات حماية حقوق الملكية الفكرية أى الاتحادات المنشأة بموجب اتفاقيتى باريس وبرن وما تفرع عنها من معاهدات أبرمتها الدول الأعضاء في اتحاد باريس.

وتتضمن حقوق الملكية الفكرية نوعين رئيسيين هما :-

١- حقوق الملكية الصناعية " لا سيما في مجال الاختراعات والعلامات التجارية " وحقوق المؤلف " لا سيما في المصنفات الأدبية والموسيقية والفنية والتصويرية والسمعية البصرية " .

وفيما يتعلق بدعم حماية حقوق الملكية الفكرية في كل أنحاء العالم فإن الويبو تشجع على إبرام المعاهدات الدولية الجديدة وتحديث التشريعات الوطنية للدول الأعضاء وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول النامية وتجميع المعلومات وتنشرها وتؤدي الخدمات التي تعتبر حماية الاختراعات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية إذا كانت هذه الحماية مطلوبة في عدة دول وتفرز التعاون الإدارى فيما بين الدول الأعضاء وأما فيما يتعلق بالتعاون الإدارى بين الاتحادات فإن الويبو المقر بإدارة الاتحادات في المكتب الدولى في جنيف وهو السكرتارية العامة للويبو التى تشرف على هذه الإدارة عن طريق هيئاتها

(١) د / خالد حمدي عبد الرحمن " المفهوم الحديث لما يعتبر في حكم المصنف ورد في حق المؤلف والحقوق المجاورة في إطار حقوق الملكية الفكرية " ص ١٨٩ .

المختلفة مما يحقق وفراً للدول الأعضاء وللقطاع الخاص المعنى بالملكية الفكرية .

وبالنسبة لوضع الويبو كإحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة فتجدر الإشارة على أن المادة الأولى من الاتفاق المبرم بين الويبو ومنظمة الأمم المتحدة تنص على أن الويبو مسئوله عن اتخاذ الإجراءات المناسبة طبقاً لوثيقتها الأساسية وللمعاهدات والاتفاقات التي تشرف على إدارتها من أجل تشجيع النشاط الفكري والخلاف وتيسير نقل التكنولوجيا المرتبطة بالملكية الصناعية إلى الدول النامية بغية دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها مع مراعاة اختصاصات منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها وسائر الوكالات المتخصصة الأخرى الأعضاء في نظام الأمم المتحدة.

ونلاحظ أن التخطيط من منظمة الويبو مساعدة الدول النامية بأهداف التعاون الدولي من أجل التنمية وفقاً لما تحدده الجمعية العامة للأمم المتحدة وبالحرص على الانتفاع بالملكية الفكرية إلى أقصى حد من أجل تشجيع النشاط الفكري والخلاف على الصعيد المحلي وتيسير اكتساب التكنولوجيا والانتفاع بالمصنعات الإدارية والفنية الأجنبية وتسهيل إجراءات الحصول على المعلومات العلمية والتكنولوجية الواردة في الملايين من وثائق إجراءات مما يسهم في دفع عجلة التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية^(١).

ولكن لكي يتحقق التوازن بين المصلحة الخاصة للمخترع والمؤلف والمصلحة العامة لجمهور المستخدمين والمتنقلين يمكن أن يتم ذلك من خلال الآتي:-

١- يجب على الويبو أن تدمج الأهداف التنموية في الأسلوب الذي تتبعه لتشجيع حماية الملكية الفكرية في الدول النامية على النحو الذي يمكن من خلاله أن تيسر التنمية على قدم وساق مع تطور حقوق الملكية الفكرية.

(١) مؤلف وزارة الخارجية المرجع السابق ص ٢١ وما بعدها.

٢- يجب عليها أن تقر على نحو واضح بالحاجة إلى التكاليف المرتفعة لحماية حقوق الملكية الفكرية بنفس الأسلوب الذي أقرت به أهمية وفائدة الملكية الفكرية.

٣- يجب أن تسعى الويبو لتحقيق التوازن بين إيجابيات وسلبيات ما قد ينتج عن حماية حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق هذا التوازن على المستوى الدولي والمحلي.

٤- يجب أن يتم تمثيل مختلف وجهات النظر المختلفة خاصة الهيئات الفاعلة في مجال الملكية الفكرية التابعة للويبو وخاصة الهيئتين الاستشاريتين.

٥- يجب على الويبو أن تسعى إلى توثيق نطاق التعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة على النحو الذي يمكن من خلاله مساهمة أهداف هذه المنظمات للقضاء على الجوع والفقر ومد يد العون والمساعدة للدول النامية؛ ولإنفاذ هذه السياسة يجب على الدول الأعضاء أن تقوم بالتفسير المناسب لمواد تأسيس الويبو على أن يمنح التفسير المرنة اللازمة استجابة للظروف والمتغيرات المتلاحقة ولا يحتاج في ذلك أن صلاحيات الويبو محددة وفقاً لدستورها لأن الأهداف ليست عريضة ومتعددة الأوجه بل قاصرة على تشجيع الملكية الفكرية في كافة أنحاء العالم على نحو يؤدي إلى انسجام التشريعات الوطنية بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية^(١).

والسؤال الذي يطرح نفسه ما موقف مصر تجاه تشريعها الداخلي في ضوء المنظمات الدولية التي أنشئت لحماية حق المؤلف ؟

نجد ان التعديل الذي ادخله المشرع المصري في مجلس الشورى للمادة ١٤١ من مشروع قانون حماية الملكية الفكرية يقطع بيان المشرع المضري يرغب في حماية المعارف التقليدية المصرية وفقاً لقواعد الملكية الفكرية حيث تنص المادة المذكورة بعد التعديل على أنه :-

(١) د/ عبد الرحيم عنتر عبد الرحمن المرجع السابق ص ٢٢، ٢٣.

" يعتبر التراث الحضاري والفكري والبيئي والمعارف التقليدية ملكاً عاماً للدولة وتباشر الوزارات المختصة عليه حقوق الملكية الفكرية التي ينظمها هذا القانون وتستخدم الحويلة الناتجة عن مباشرة هذه الحقوق في المحافظة على هذا التراث.

وعلى غرار ذلك اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية والموقعة في ١٨٨٣ تنظم حقوق الملكية على براءات الاختراع نماذج المنفعة الرسوم والنماذج الصناعية العلامات الصناعية أو التجارية وعلامات الخدمة والاسم التجاري وبيانات المصدر أو تسمية المنشأ وكذلك منع المنافسة غير المشروعة . هذه الاتفاقية تنص في المادة الأولى. فقرة ٣ على أنه " تؤخذ الملكية الصناعية بأوسع معانيها فلا يقتصر تطبيقها على الصناعة والتجارة بمعناها الحرفي وإنما تطبق كذلك على الصناعات الزراعية والاستخراجية وعلى جميع المنتجات المصنعة أو الطبيعية مثل " الأبتذه والحبوب وأوراق التبغ والفواكه والمعادن والمياه المعدنية والبررة والزهور والدقيق "

يتضح من هذا النص انه يمكن حماية الإبداعات الخاصة بالسكان الأصليين والجماعات المحلية والتي تشكل في مجموعها المعارف التقليدية باعتبارها علامات تجارية أو نماذج منفعة أو رسوماً صناعية أو علامات خدمة أو إشارات مصدر. فالنص لا يقتصر جداول الملكية الصناعية على الصناعة والتجارة وإنما يأخذ بالمدلول الواسع الذي يدخل الصناعات الزراعية والاستخراجية جميع المنتجات المصنفة والطبيعية في عداد الملكية الصناعية.

وفي نفس الاتجاه تجيز المادة ٧ من الاتفاقية تسجيل العلامة الجماعية الخاصة بجماعة أو جمعية معينة حتى ولو كانت لا تملك هذه الجماعة منشأة تجارية أو صناعية. حيث تنص (م ١/٧) على أنه " تتمتع دول الاتحاد بقبول إيداع وحماية العلامات الجماعية الخاصة بالجمعيات التي لا يتعارض وجودها مع قانون دولة المنشأ حتى وإن كانت تلك الجماعية لا تملك منشأة صناعية أو تجارية ويعتبر هذا النص هام جداً لحماية المعارف التقليدية حيث بإمكان حائزي هذه المعارف والذين يشكلون الجماعات المحلية تسجيل ما لديهم من

إبداعات فكرية كعلامات تجارية ويتمتعون بالحماية المقررة للعلامة التجارية حتى ولو كانوا لا يملكون منشأة تجارية أو صناعية وأهمية هذا النص تظهر في أن الجماعات الحائزة للمعارف التقليدية غالباً لا تملك منشأة تجارية أو صناعية فجاء النص وأعفاها من هذا الشرط صراحة^(١).

وقد قمت بسرد جزء بسيط للملكية الصناعية في ظل اتفاقية باريس ١٨٨٣ لأنه إلى أن الملكية الفكرية قد تكون في كل شيء وليست قاصرة على المؤلفات الأدبية فحسب بل أنها تشمل أيضاً المقالات الصحفية وسنجد ذلك في ظل الصحافة الإلكترونية وكيفية حماية القانون للصحافة والصحفيين الذين كتبوا المقالات. فنجد أنه لا شك إن استخدام شبكة الإنترنت في مجال الصحافة قد أحدث انقلاباً هائلاً في الكثير من الأسس المفاهيم الواضحة التي يقوم عليها العمل الصحفي فلم تعد الصحافة تعتمد على أدواتها التقليدية التي تكبد الصحفي المشاق من أجل الحصول على خبراً أو معلومة إذ أتاحت شبكة الإنترنت وجود قواعد معلومات ضخمة يستطيع الصحفي من خلالها الحصول على الخدمات المعلوماتية والإخبارية التي تعد مصدراً أساسياً له في جمع وتنظيم وتجهيز وتحرير الحادثة الصحفية .

وبذلك دخلت الصحافة آفاقاً جديدة من المستقبل بفضل الإنترنت فأصبحت بحق صحافة تكنولوجيا المقالات أو صحافة المعلومات . وبعد أن كانت مشكلة الصحافة هي ندرة المعلومات أصبحت المشكلة التي تواجهها الآن هي غزارة ووفرة المعلومات . وقد فرضت هذه الثورة المعلوماتية في مجال الصحافة تساؤلات عديدة ليس فحسب فيما يتعلق بآثارها على أسس ومبادئ وأخلاقيات مهنة الصحافة بل كذلك فيما يتعلق بالمشكلات القانونية التي أفرزتها^(٢).

ولعل كل ذلك وكل هذه الإشكاليات تفرض أسئلة عديدة حول كيفية الحماية القانونية كل هذه الآليات من صحافة وأدب ومعارف تقليدية ورسوم

(١) د / حسن حسين البراوي الحماية القانونية للمثاورات الشعبية ص ١٦١ وما بعدها.

(٢) د / اشرف جابر سيد المرجع السابق ص ٥ وما بعدها .

وغير ذلك ولكننا نظراً لأننا نتحدث عن الاتفاقيات التي قننت كل هذه الإشكاليات فإننا إذ نلقى الضوء عليها هو من باب السرد لتوضيح كيفية الحماية القانونية المتمثلة في الاتفاقيات لكل هذه الآليات .

وإذا تأملنا الواقع الدولي فإننا نجد ثلاث منظمات بارزة لحماية مجال حق المؤلف بداية من المنظمة العالمية للملكية الفكرية الويبو " التي اشترت إليها والتي تتركز نشاطاتها واختصاصاتها في دعم حماية الملكية الفكرية في جميع انحاء العالم بفضل تعاون الدول مع بعضها في هذا المجال وفي مجال حماية حق المؤلف تتولى منظمة الويبو الاشراف على ادارة المعاهدات والاتحادات التابعة لها في مجال حق المؤلف وتقديم الدعم والمساندة والمشورة للبلدان النامية في مجال حق المؤلف من خلال " برنامج الويبو الدائم للتعاون الانمائي المرتبط بحق المؤلف والحقوق المتشابهة " الذي يهدف الى الحث على الابداع والابتكار الذهني في مجالات الاداب والعلوم والفنون في البلدان النامية وتشجيع بشر الابتكارات الذهنية المتعلقة بهذه المجالات ومساعدة البلدان النامية في دعم مؤسساتها الوطنية في مجال حق المؤلف والحقوق المتشابهة وإعداد كتب وكتيبات وأدلة عن الاتفاقيات الدولية الخاصة بحق المؤلف وإصدار المعاجم والنشرات لصالح البلدان النامية بلغات متعددة وذلك بهدف الإعلام عن الأحكام الخاصة بالملكية الفكرية بشكل عام وحق المؤلف على وجه الخصوص بالإضافة إلى تقديم النصح والمشورة للجهات المختصة في الدول الأعضاء وفي المنظمة وذلك للاستفادة من تجارب المنظمة وخبرتها ومشورتها في مجال حق المؤلف.

ثانياً : منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)^(١)

تعتبر هذه المنظمة من المنظمات الدولية التي ساهمت في حماية حق المؤلف على المستوى الدولي سواء من خلال جهودها المنفردة أو من خلال تعاونها مع منظمة الويبو وغيرها من المنظمات الدولية سواء من خلال

(١) اليونسكو (unesco) اختصار الى united nations educational sciences and cultura .

جهودها المنفردة أو من خلال تعاونها مع منظمة الويبو وغيرها من المنظمات الدولية التي تعمل في هذا المجال وتتولى هذه المنظمة الإشراف على إدارة وتنفيذ الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف.

وتتمثل إسهامات منظمة اليونسكو في مجال حق المؤلف بما يلي :-

- التعاون مع منظمة الويبو من خلال اللجان المشتركة بين المنظميتين والتي غالباً ما تكون لجان متخصصة لمتابعة التطورات في مجال حق المؤلف ودراسة المشكلات الخاصة بجوانب الملكية الأدبية والفنية واقتراح أحكام لبعض القوانين النموذجية الخاصة بموضوعات حق المؤلف لتستعين بها الدول في وضع قوانينها الخاصة بحماية حق المؤلف ودراسة مشروعات قوانين حق المؤلف الوطنية التي تطلب الدول المشورة فيها.
- تعمل منظمة اليونسكو من خلال برنامج العام الرول للكتاب الذي يعتبر من أنشطتها الهامة على تشجيع التأليف والترجمة مع المراعاة الواجبة لحقوق المؤلف.
- قيام المنظمة بجهود ومساعد واسعة لتيسير انتفاع البلدان النامية بالمصنفات المحمية وقد جسدت هذه الجهود التوصية العامة التي صدرت عن الحلقة الدراسية الإقليمية الخاصة بحقوق المؤلف : الحقوق المشابهة لدول آسيا والمحيط الهادئ والتي عقدت في نيودلهي في ديسمبر ١٩٧٨ م والتي حثت الناشرين وأصحاب حقوق التأليف في البلاد المتقدمه على تيسير نقل حقوقهم الخاصة بالترجمة والاستئناس إلى الناشرين في البلدان بشروط ميسرة لأفراد البلدان النامية غير الأطراف في اتفاقيتي (برن) والاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف للانضمام اليها ولكي لا ترى هذه البلدان أن بقاءها خارج هاتين الاتفاقيتين الدوليتين أكثر فائدة لها^(١).
- وتهدف إلى المساهمة في صون السلم والأمن بالعمل عن طريق التربية والعلوم والثقافة على توثيق عري التعاون بين الدول لضمان الاحترام

(١) د / نواف كنعان المرجع السابق ص ٥٠ وما بعدها.

الشامل للعدالة والقانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين كما أقرها ميثاق الأمم المتحدة لجميع الشعوب.

- تعزز التفاهم بين الدول بمساندة أجهزة إعلام الجماهير وتوصي لهذا الغرض بعقد الاتفاقيات الدولية التي تراها مفيدة لتسهيل حرية تداول الأفكار عن طريق الكلمة والصورة.

- تعمل على تنشيط التربية الشعبية ونشر الثقافة بالتعاون مع الدول الأعضاء ومعاونتها على تنمية نشاطها التربوي وإقامة التعاون بين الدول لكي يتحقق بالتدريج مبدأ تكافؤ فرص التعليم لجميع الأفراد دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو بسبب الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي فضلاً عن اقتراح الأساليب التربوية المناسبة لتهيئة أطفال العالم للاضطلاع بالمسؤولية.

- تساعد على حفظ المعرفة وعلى تقدمها وانتشارها بالسهل على صون وحماية التراث العالمي من الكتب والأعمال الفنية وغيرها من الآثار التي لها أهميتها التاريخية أو العلمية. فضلاً عن توصيته للدول المعنية بعقد اتفاقيات دولية لهذا الغرض وتشجيع التعاون بين الأمم في جميع فروع النشاط الفكري وتبادل المشتغلين في مجالات التربية والعلوم والثقافة خبراتهم على النطاق الدولي وتبادل المطبوعات والأعمال الفنية والمواد العلمية وحاز المواد الإعلانية وبالاتماد على وسائل التعاون الدولي الملازمة لكي يتيسر للشعوب جميعها أن تطلع على ما ينشره كل شعب منها^(١).

فجد أن منظمة اليونسكو تهدف إلى نشر العلوم والفنون والثقافة ولكن دون جور أو ميل من أحد على أحد وحماية الحقوق لأصحابها وإثباتها لهم وتدير اليونسكو عدة اتفاقيات دولية على سبيل المثال لا الحصر " الاتفاقية الخاصة

(١) وزارة الخارجية المرجع السابق ص ٣٣ ، ٣٤.

بتسهيل تداول المواد السمعية البصرية ، والاتفاقية الخاصة باستيراد المواد الثقافية ، والاتفاق العالمي الخاص بحقوق المؤلف.. الخ "

ثالثاً :- المنظمة العربية والثقافة والعلوم " الالكسو "

فقد ساهمت هذه المنظمة في تطوير حماية حق المؤلف على المستوى العربى من خلال وضعها لأول اتفاقية عربية لحماية حق المؤلف العربى وقد عهدت هذه المنظمة الى لجنة خاصة للإشراف على إدارة وتنفيذ هذه الاتفاقية هى :- " اللجنة الدائمة لحماية حقوق المؤلف " وتتكون هذه اللجنة من ممثلى الدول الاطراف فى الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف كما تتولى هذه اللجنة متابعة تنفيذ الاتفاقية وتبادل المعلومات بين الدول العربية فى مجال حق المؤلف بهدف إيجاد الوسائل القانونية الكفيلة بحماية الحقوق الأدبية والمالية للمؤلفين العرب.

وبموجب النظام الداخلى لهذه اللجنة تشمل اختصاصاتها فى مجال حق المؤلف بالإضافة إلى متابعة تنفيذ أحكام الاتفاقية العربية لحماية حق المؤلف جمع المعلومات عن أوضاع حقوق المؤلفين فى الوطن العربى والنظر فى القضايا المتعلقة بحقوق المؤلف والتي تعرض على المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ؟ والعمل على توثيق العلاقة بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والجهات المختصة بحقوق المؤلف فى البلاد العربية ؟ وتوفير الوسائل الفعالة لتنفيذ مشروعات مشتركة فى مجال حقوق المؤلف وتقديم المساعدات الفنية فى مجال حق المؤلف للاخطار التى هى فى حاجة إليها ؟ والتنسيق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومع المنظمات الدولية المتخصصة فى مجال حق المؤلف - كمنظمى الويبو واليونسكو فى سبيل حماية حقوق المؤلف العربى على المستوى الدولى وهكذا تساهم الجهود التى تقوم بها هذه المنظمة الى حد كبير فى تعزيز التعاون بين الأقطار العربية فى حماية حقوق المؤلفين العرب^(١).

(١) د/ نواف كنعان المرجع السابق ص ٥٣ ، ٥٤ .

وبعد هذا التوضيح عن المنظمات التي أسهمت في حماية حقوق الملكية الفكرية أجد أن هناك اتفاقية لهذه الحقوق وإن كانت ترمى إلى القانون التجارى أقرب من القانون المدنى ولكننى أشير إليها من أجل التوضيح وهى :-

- اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة *trips*

نجد أن اتفاقية التريس قد أشارت إلى أحد أهم أهدافها وهو إقامة علاقة تعاون متبادلة بين منظمة التجارة العلمية "WTO" والمنظمة العالمية للملكية الفكرية "WIPO" وكذلك المنظمات الدولية الأخرى المعنية بحقوق الملكية الفكرية، إذ يمثل تحقيق هذا الهدف وسيلة هامة للوصول إلى حرية التجارة العالمية.

وعلاوة على ذلك، فإن اتفاقية "تريس" لم تلغ نصوص المعاهدات والاتفاقيات الدولية الأخرى التي تعالج ذات الموضوعات إلا فيما يتعارض مع ما جاءت به من نصوص جديدة ويشترط وحدة الأطراف والموضوع. وما من شك فى أن تطبيق اتفاقية "تريس" مع استمرار بقاء ونفاذ الاتفاقيات الدولية الكبرى السابقة فى مجال الملكية الفكرية يقتضى نوعاً من التنسيق والتعاون فيما بينها، وتحقيقاً لهذا الغرض انعقد اتفاق بين منظمة التجارة العالمية- الهيئة المشرفة على تطبيق اتفاقات ومعاهدات الملكية الفكرية بغرض إيجاد نوع من التعاون فيما بينهما فيما يتعلق بتطبيق اتفاقية "تريس" وغيرها من اتفاقات الملكية الفكرية الأخرى فى مختلف جوانبها. وقد بدأ الاتفاق فى السريان اعتباراً من أول يناير ١٩٩٦. وعلى الرغم من التوصل إلى هذا الاتفاق إلا أنه لا يقتضى على فرض حصول التنازع بين نصوص اتفاقات الملكية الفكرية النافذة على المستوى الدولى وبين نصوص اتفاقية "تريس"^(١).

وقد أوجبت اتفاقية التريس على الدول الأعضاء أن تنشئ نظاماً شاملاً لحماية الملكية الفكرية ينظم يراءات الاختراع وحقوق المؤلف والمؤشرات الجغرافية والرسوم الصناعية والعلامات التجارية والمعلومات غير المفصح

(١) د/ جمال محمود الكردى المرجع السابق ص ٢٤١

عنها. لذلك يتعين على الدول الأعضاء أن تنشئ نظاماً متكاملًا لحماية الملكية الفكرية تجيز إدارته حماية المعارف التقليدية ولكن هل يمكن استخدام هذه الوسائل المتاحة في الاتفاقية لتقرير حماية قانونية بالنسبة للمعارف التقليدية ؟
نبحث ذلك بالنسبة لبراءات الاختراع. فالاتفاقية التبرس تجيز منح براءة الاختراع لأى اختراع سواء تمثل فى منتجات أو طرق إنتاج فى كافة ميادين التكنولوجيا....

شريطة أن يتوافر فيه شروط ثلاثة هى :-

- ١- أن يكون جديداً •
- ٢- قابلاً للتطبيق الصناعى •
- ٣- وأن يمثل خطوة إبداعية •

ويلاحظ على الشرطين الآخرين الخطوة الإبداعية والقابلية للتطبيق الصناعى أنهما مترادفان لشرطى " ألا يكون الاختراع معلوماً (وأن يكون الاختراع مفيداً) • وتقدير مدى إمكانية منح براءة اختراع للمعارف التقليدية يتوقف على توافر هذه الشروط التى تتطلبها الاتفاقية والحقيقة ان بعض هذه الشروط قد يكون متوافراً، إلا أن هناك شروطاً لا يتصور أن تكون منطبقة على المعارف التقليدية كشرط أن يكون الاختراع "جديداً" وذلك لأن المعارف التقليدية بطبيعتها معروفة منذ فترة زمنية •

على أن الاتفاقية نصت فى الفقرة الثالثة من المادة ٢٧ أنه :- يجوز أيضاً للبلدان الأعضاء أن تستثنى من قابلية الحصول على براءات الاختراع ما يلى :-

أ- طرق التشخيص والعلاج والجراحة اللازمة لمعالجة البشر أو

الحيوانات

ب- النباتات والحيوانات خلاف الاحياء الدقيقة والطرق البيولوجية فى معظمها لإنتاج النباتات أو الحيوانات خلاف الأساليب والطرق غير البيولوجية والبيولوجية الدقيقة. غير أنه على البلدان الأعضاء منح الحماية لأنواع أو باى

مزيج منها ، ويعاد النظر في أحكام هذه الفقرة الفرعية بعد أربع سنوات من تاريخ نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية^(١).

وبعد ذلك أجد أن هناك اتفاقيات أبرمت على المستوى العربي لحماية حقوق المؤلف فنجد أن مجلس جامعة الدول العربية قد وافق على المعاهدة الثقافية في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٥ التي تنص في مادتها الثامنة على أن " يتعهد دول الجامعة العربية بأن تمنح كل منها تشريعا لحماية الملكية الأدبية والعلمية والفنية لما ينشر في كل دولة من دول الجامعة العربية وقد وضعت اللجنة القانونية الدائمة التابعة لجامعة الدول العربية مشروع قانون لحماية حق المؤلف وافق عليه مجلس جامعة الدول العربية بقرار في ١٧ فبراير سنة ١٩٤٨ مع التوصية بأن تلتزم الدول العربية باعداد تشريعاتها على غرار المشروع الذي وافق عليه. وقد سارعت الدول العربية الى وضع تشريعات في حق المؤلف وكان أولها التشريع العثماني الصادر في ٨ مايو سنة ١٩١٢ والذي ظل معمولا به في الأردن حتى أن صدر التشريع رقم ٢٢ سنة ١٩٩٢ وفي العراق حتى صدور التشريع رقم ٣ في ١٢ يناير سنة ١٩٧١ وصدر تشريع حماية المصنفات الادبية والفنية في المغرب في ٢٩ يوليو سنة ١٩٧٠ ، وفي سوريا ولبنان صدر المرسوم الفرنسي رقم ٢٣٨٥ في ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ وعدل بالتشريع الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٤٦ ثم عدل في ٢٤ فبراير سنة ١٩٩٤ ، وفي تونس صدر تشريع رقم ١٢ في ١٤ فبراير سنة ١٩٦٦ وعدل بأخر في ٤ يناير سنة ١٩٩٤ وقد قامت تونس بوضع قانون نموذجي لحقوق المؤلف لاستعانة الدول النامية به. وفي الجماهيرية العربية الليبية صدر تشريع حق المؤلف رقم ٩ في ١٦ مارس سنة ١٩٦٧. وينظم حماية المؤلف في الجزائر الامر الصادر في ٣ ابريل سنة ١٩٧٣ وفي السودان التشريع رقم ٤٩ الصادر في ١٦ مايو ١٩٧٤ وفي المملكة العربية السعودية ينظم حماية حق المؤلف المرسوم الملكي الصادر رقم ١١ في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٨٩ وفي الإمارات

(١) د/حسن حسين البراوي " الحماية القانونية للمثاورات الشعبية " المرجع السابق ص١٧٣ وما بعدها.

العربية المتحدة ينظم هذا الحق بالتشريع الاتحادي رقم ٤٠ الصادر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٩٢. وفي الكويت صدر أخيراً المرسوم بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٩ في شأن حقوق الملكية الفكرية بعد أن كانت تعتقد في حماية هذه الحقوق على أحكام المسؤولية المدنية عن الأعمال غير المشروعة في القانون المدني رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ المعدل في ١٩٩٦ بالمرسوم بتشريع رقم ١٥^(١).

وهذا وإن ظهر يبين أن القوانين المختلفة للدول العربية تنظر إلى الملكية الفكرية على أنها شيء أساسي وهام ولا بد للمؤلفين أن يحصنوا زهرة أفكارهم ومخترعاتهم وهذا يوضح نشأة القوانين لهذه الحماية وتطور حركة الحماية الصون لهذه الحقوق ونظرة كل دولة على هذه الحقوق من وجهة قانونية فمنهم من ينظر إلى رفع الضرر وعدم حدوثه ومنهم من ينظر إلى المسؤولية المدنية فأينما كانت هذه الحماية فالدول العربية جميعاً تنظر إلى حماية حقوق المؤلف من منطلق سياستها. فحرية التفكير والابتكار الأدبي والفني والعلمي من الحريات والحقوق التي تحرص مختلف القوانين على حمايتها بهدف دعم التراث الثقافي والحضاري للمجتمع وإثراء المعرفة الإنسانية وتشجيع أصحاب هذه الحقوق على مزيد من الإنتاج الفكري.

ولكن نظراً لانتشار واستعمال هذه الحقوق في أقاليم مختلفة يثير تنازعا بشكل أوسع مما في الحقوق الأخرى.

ولذلك فإن مشكلة حماية حقوق الملكية الفكرية مثل حق المؤلف وحق المخترع وحق صاحب الرسم أو النموذج الصناعي والحقوق الواردة على العلامات المميزة والأسماء التجارية أصبحت ملحة في ظل التقدم المذهل لوسائل الاستمساخ والاتصال ومن يث مباشر بالأقمار الصناعية وأصبح من المتعذر القول بأن الحق الاستثنائي للمؤلف على مصنفه أيا كان نوعه ما زال مصوناً مع تزايد حركة السرقات الأدبية وتقليد أو تزيف المصنفات عبر الحدود. ولا شك أن الانتشار المروع للقرصنة على حقوق الملكية الفكرية يثير

(١) د/ محمد عبد الظاهر حسين المرجع السابق " ص ٤٦ وما بعدها .

مخاطر بالغة ليس فقط بالنسبة لكيفية حماية أصحاب هذه الحقوق بل كذلك بالنسبة لحركة الإبداع الثقافي والعلمي في كل دولة^(١).

فاتفاقية التريس جعلت للمؤلف الحرية في مؤلفات بالتصرف والتنازل عنها فنصت في الفقرة الرابعة من ديباجتها بأن :-
"حقوق الملكية الفكرية هي حقوق خاصة".

وتنص المادة ١/٥ من اتفاقية برن بأنه :-

"يتمتع المؤلفون في دول الاتحاد غير دولة منشأ المصنف بالحقوق التي تخولها قوانين تلك الدول حالياً أو قد تخولها مستقبلاً لرعاياها بالإضافة إلى الحقوق المقررة بصفة خاصة في تلك الاتفاقية وذلك بالنسبة للمصنفات التي يتمتعون على أساسها بالحماية بمقتضى هذه الاتفاقية".

وتنص الفقرة الثانية من ذات المادة على أنه :-

"لا يخضع التمتع أو ممارسة هذه الحقوق لأي إجراء شكلي".

فيذا التمتع وهذه الممارسة مستقلاً عن وجود الحماية في دولة منشأ المصنف، وعلى ذلك فإن اعتراف اتفاقية التريس بأن حقوق الملكية الفكرية وحق المؤلف هو أحد أنواعها من الحقوق الخاصة، وبمقتضى الإحالة الواردة في نص م ٣/٩ من اتفاقية التريس بأن أحكام اتفاقية برن تعتبر من نصوصها، يمكن القول أن اتفاقية التريس أحالت على القوانين الوطنية للدول الأعضاء في تحديد تصرف المؤلف في حقه المالى لتسرى هذه القواعد على حقوق المؤلف المالية، سواء كان المؤلف وطنياً أم أجنبياً تابعاً لدولة عضو في اتفاقية التريس^(٢).

(١) د/ أحمد عبد الكريم سلامة "علم قاعدة التنازع والاختيار بين الشرائع أصولاً ومنهجاً" الطبعة الأولى مكتبة الجلاء الجديدة المنصورة ١٩٩٦ ص ١٠١١، ١٠١٢.
د/ حسن الهولوى "تنازع القوانين" المبادئ العامة والطول الوضعية في القانون الأردنى "دراسة مقارنة"، كلية الحقوق جامعة مؤتة" مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٩٧ ص ١٣٨.

(٢) د/ غيد المسند يمامه "حقوق المؤلف وفقاً لاتفاقية المسائل التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية" تريس والتشريع المصرى المرجع السابق ص ٥٣٧.

وأشير إلى الحقوق المالية بالحماية لأنها الحقوق التي يمكن التنازل عنها والتفاوض بشأنها من المؤلف أما الحقوق الأدبية فإنها لا يجوز التصرف فيها فإنها والمؤلف صنوان لا ينفصلان عن بعضهما البعض.

وفى الواقع إن مشكلة حماية حقوق الملكية الفكرية لا تنور إلا إذا حدث تعدى عليها وتضرر صاحب الحق ولجأ إلى قضاء الدولة طالباً للحماية وفى هذا الفرض يظهر دور الدولة وقضاءها فى اتخاذ تدابير فعالة لحماية صاحب الحق ضد أى تعد وقع على حقوق الملكية الفكرية التى تقع تحت مظلة الحماية الاتفاقية. والخلاصة أن القانون المسند إليه حماية حقوق الملكية الفكرية هو قانون بلد طلب الحماية.

ويتجه الرأى الراجع فى الفقه إلى تطبيق قانون الدولة التى تطلب فيها الحماية بصفة أصلية - وهو قانون القاضى أيضاً- ويستند إلى المبررات الآتية:-

- إن الدولة التى يطلب فيها الحماية هى غالباً المكان الذى وقع فيه الاعتداء على حق المؤلف.
- إنه يتلافى مشكلة صعوبة تحديد مكان نشر المصنف فى ظل الأوضاع المعاصرة للاتصال ونظم المعلومات.
- إن الدولة التى يطلب فيها الحماية هى غالباً المكان الذى نشرت فيه نسخة المصنف المزورة أو المقلدة.

وفيما يتعلق ببراءة الاختراع ، فإن الاتجاه الفقهي الراجع يرى تطبيق قانون الدولة التى يطلب منها الحماية تأسيساً على الاعتبارات الآتية:-

- ١- إنه يتمشى مع مبدأ الإقليمية واستقلال البراءات السائد فى كل التشريعات إذ أن لكل دولة وحدها الحق فى منح احتكار استغلال الابتكار على إقليمها بالإضافة إلى أن هذا الاتجاه تقره الاتفاقيات الدولية.
- ٢- إن الحماية التى تقرها دولة أجنبية لاختراع معين تقتصر على حدود إقليمها ولا تمتد خارجه.

٣- إن القواعد المنظمة لبراءات الاختراع تتصل بالتنظيم الاقتصادي وأمن الصناعة في الدولة - وهي على هذا النحو تعد من القواعد فورية التطبيق ولا يتصور أن يهجر القاضي الوطني تطبيقها لصالح قواعد أجنبية.

٤- إذا كان للبراءة مجرد أثر مقرر وكاشف لحق المخترع ولا تولد إلا حق احتكار الاستغلال الاقتصادي للإختراع، فإنه لا محل لتطبيق قانون بلد الأصل حيث لم ينشئ ذلك الحق . وقانون الدولة المطلوب منها الحماية سيكفل تحقيق الحماية القانونية للحق الاحتكاري^(١).
وأجد سؤالا يطرح نفسه ألا وهو:-

هل هناك صعوبات تواجه اعتماد الإتفاقيات الدولية :-

للإجابة على هذا السؤال أجد أنني لابد أن أنه عما يسمى بالفلكلور وهو ما يعبر به عن العامة للدولة. فأجد أن لصون الفولكلور تطلعات البلدان النامية في حدود المعايير القرارية للأحكام النموذجية لسنة ١٩٨٢ م هو أمر يواجه مصاعب خطيرة بالنظر إلى الحسابات الآتية :-

١- ترى بلدان كثيرة بما فيها بعض البلدان النامية أن التعبيرات الفولكلورية تندرج في الملك العام .

٢- إن الحدود السياسية لا تتطابق مع المناطق الثقافية في كثير من الحالات .

٣- إن التعديلات التاريخية للحدود وطابع الهجرة الذي تتسم به في بعض الأحيان التعبيرات الفنية " التابعة من عوامل ثقافية لا من عوامل جغرافية سياسية " تثير بعض المشكلات .

٤- يحدث في كثير من الأحيان ألا يكون مضمون التعبير الفولكلوري فريداً بصورة مطلقة فقد تستخدم عدة مجتمعات محلية التعبير نفسه وقد تطالب جزئياً على الأقل بالحقوق الاستشارية نفسها ويتضح من الدراسات

(١) د/ أبو العلا على أبو العلا النمر " الحماية الوطنية للملكية الفكرية " في ظل اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية جات ١٩٩٤ م دار النهضة العربية القاهرة ص ٢٧ وما بعدها.

المتعلقة بالفولكلور أننا كثيراً ما نجد بعض الغييرات التي لها الأشكال نفسها أو العناصر المشتركة في مناطق متفرقة تبعد كل منها عن الأخرى.

٥- إن التعبيرات الفولكلورية دائمة التطور الأمر الذي يجعل من الصعب على إحدى السلطات أن تناقش " نقاد " أحد التعبيرات التي سوف تقدم إلى الجمهور.

٦- إن الدخول الصريح لأشكال التعبير الفولكلورى ضمن الملك العام المدفوع لصالح الدولة أو المجتمعات المحلية أو هيئات المؤلفين بالمعدلات نفسها وشروط الدفع الخاصة بحقوق المؤلف من شأنها أن تحقق المشاركة المنشورة استغلال أشكال التعبير الفولكلورى على ألا يخل هذا بالالتزام بذكر المصدر الكلى كان من الجائز تحديده وكذلك بيان المجتمع المحلى أو المنطقة الجغرافية التي استخدمها أو القيام بأعلام الجمهور بأن التعبير المعروض عليه يقتصر إلى الإحالة^(١).

وهذا يوضح أن الفولكلور هو مخزون الدول والذي ينطبق على السياسة الإقليمية للدول لا ينطبق على موروثهم الثقافية فشتان بين هذا وذلك هذا ويتم الحساب فيه على أساس الأشياء المادية المحسوسة وذلك على الثقافة والتراث الشعبى. أما بالنسبة للدول العربية التي لم تصدر بعد التشريعات مستقلة بخصوص حقوق المؤلف فإنها تعتمد فى توفير الحماية لهذه الحقوق على بعض نصوص متفرقة فى تشريعات خاصة سواء أكان الجنائى منها أم المدنى كالقانون اليمانى الصادر فى ٢٩ مارس ١٩٩٢ برقم ٢١٩ فقد تضمن الكتاب الرابع الذى يحمل عنوان الحق الفكرى ٠ أما عن مصر فقد صدر التشريع رقم ٣٥٤ فى يونيو سنة ١٩٥٤ لحق المؤلف ثم عدل بالتشريعات ارقام ١٤ لسنة ١٩٦٨ ، ٣٤ لسنة ١٩٧٥ ، ٣٨ لسنة ١٩٩٢ ، ٢٩ لسنة ١٩٩٤ ، ويلاحظ ان معظم التشريعات العربية لم تتطرق إلى برامج الكمبيوتر باعتبارها مصنعات تخضع لحق المؤلف. ومنها المادة الثانية من التشريع المصرى المعدلة فى سنة ١٩٩٢ التى نصت على إضافة " مصنعات الحاسب الآلى من برامج وقواعد

(١) دليا لبيزك المرجع السابق ص ١١٠ ، ١١١.

بيانات وما يماثلها من مصنفات تحدد بقرار من وزير الثقافة وأيضاً المادة ٢/٢ من تشريع الإمارات الذي أضاف " برامج الحاسوب " وهو ما نصت عليه أيضاً المادة ٨/ب من المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٩ الكويتي إلى مصنفات الحاسب الآلي من برامج وقواعد بيانات وما يماثلها باعتبارها من المصنفات التي تشملها الحماية^(١).

فلنلاحظ أنه في ظل كل هذه القوانين العربية واللفظ الى حماية حقوق المؤلف بدا التفكير في مشروع تشريع جديد للملكية الفكرية فنجد انه منذ ظهر التفكير في وضع قانون شامل ينظم موضوعات الملكية الفكرية بوجه عام ليتضمن حقوق الملكية الذهنية " حق المؤلف " والملكية الصناعية والتجارية ويحاول الفقه والقضاء الوصول الى هذا القانون الجامع.

وقد تبلورت هذه المحاولات واسفرت عن مشروع قانون لحماية الملكية الفكرية وافق عليه مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ٢٠٠٠ وينتظر تشكيل مجلس الشعب عقب الانتخابات ليرسله اليه لمناقسته وإقراره كتشريع ويضم هذا المشروع اربعة كتب خصص الكتاب الرابع منها لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

وقد كان هذا المشروع محلاً لمؤتمر عقدته مصر للمعلومات والتكنولوجيا egypt في ١٨ أكتوبر سنة ٢٠٠٠ بشيراتون الجزيرة نوقشت فيه مجموعة من اوراق العمل تدور حول حق المؤلف وحمايته في ظل المشروع الجديد وبراءات الاختراع والعلامات والرسومات والنماذج الصناعية وقد كانت هناك حلقة نقاشية تركزت على الدوائر المتكاملة وبرامج الكمبيوتر والحقوق المجاورة لحقوق المؤلف وقد كانت هناك توصيات بشأن موضوع البحث " برامج الكمبيوتر أهمها :-

- ١- وضع القوانين اللازمة لحماية برامج الحاسب الآلي .
- ٢- إنشاء المؤسسات المالية لدعم الشركات الصغيرة في مجال النظم والبرامج .

(١) د/ محمد عبد الظاهر حسين المرجع السابق ص ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠

٣- إنشاء بنك معلومات لتلقى الافكار والمشروعات وحمايتها ومحاولة تقديم الدعم في مجال دراسات الجدوى والدراسات المالية الخاصة بالمشروعات وإيجاد التمويل اللازم .

٤- إنشاء مراكز للمراجعة واعطاء التقييم الفني لكافة المؤسسات العاملة في مجال البرامج والنظم واتاحة هذه المعلومات عن طريق شبكة الإنترنت .

٥- المقالة بين الجامعات لتخريج مهندسي نظم وبرامج على مستوى عال .

٦- فتح قنوات الاتصال مع العالم المتقدم في هذا المجال عن طريق إنشاء شركات متخصصة بالتعاون مع شركات أمريكية وأوروبية .

٧- إنشاء اتحاد يضم الشركات العاملة في هذا المجال يكون له من الصلاحيات التي تؤكد على أصول المهنة والمحاسبة وتنظيم الاستفادة من الطاقات المالية .

٨- وضع السياسات المالية والجمركية اللازمة لتنمية هذه الطاقة الهامة^(١).
وإن كنا نتحدث في هذا المبحث عن الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين الدول .

بيد أنني رأيت الإشارة إلى مشروع قانون الملكية الفكرية في جمهورية مصر العربية لأبين أن مصر قد استفادة من الإتفاقيات وحاولت أن تساير قوانينها الداخلية طبقاً للمعاهدات والإتفاقيات الدولية .
وهذا يبرهن أن الإشارة إلى القوانين العربية تهدف في مغزاهاً إلى الحماية المنشودة إلى المؤلف ومؤلفاته .

ويلاحظ على التشريعات العربية المتعلقة بحق المؤلف تشابهها في كثير من النصوص بحيث يكاد يصل التشابه إلى حد أن يكون لفظياً وقد يرجع ذلك إلى اعتماد معظم الدول العربية عند وضعها لهذه التشريعات على التشريع المصري باعتباره اقدم التشريعات في هذا المجال وقد يرجع الى ان المشروع

(١) نقلاً عن ورقة عمل مقدمة من د/ على السيد المصيلحي إلى المؤتمر تحت عنوان "الدوائر المتكاملة وبرنامج الكمبيوتر- الوضع الحالي والمستقبلي".

فى الدول العربية قد اعتمد بصورة أساسية على اتفاقية فى صياغته لهذه التشريعات^(١).

وهذا يبرهن صياغتي لمشروع القانون المصرى الخاص بحماية الملكية الفكرية فعلى الرغم من أننى أتحدث عن الاتفاقيات والمعاهدات إلا أننى رأيت أن التحدث عن المشروع القانون المصرى عن هذه الحماية لا يقل أهميه عن الاتفاقيات بل هو يتماشى معها ويعد أقدم - اثنين التى تهدف إلى هذه الحماية وتعد بذاتها اتفاقية.

ولكننى أرى أن الحاجة إلى برامج الكمبيوتر بصرف النظر عن كيانها كدولة نامية على خريطة إنتاج هذه البرامج إذ إن التطور المذهل والتقدم فى هذا المجال يودى بنا إلى انتهاك حقوق المؤلف انتهاكاً لم يعد فى اقتباس من كتاب أو من مؤلف أو حتى الاستيلاء على مؤلف ونسخه وطبعه والاستفادة المادية من هذا المؤلف، فبرامج الحاسب قد تودى إلى النسخ لملايين النسخ دون عناء أو مشقة وذلك بتزقيم المؤلف ووضعها على دعامة الكترونية ثم وضعها على موقع أو بريد الكترونى شخص وبثه إلى ملايين الأشخاص (بضغط واحدة) أى دون عناء مما يعنى التهديد الصريح لحقوق المؤلف من منطلق ذلك ما حدا بالمشروع المصرى إلى وضع قانون لحماية المؤلفين وسر كل هذه العصور إلى أن وصل بها القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ م. ولا شك فى أن الأمم المتحدة تبذل جهوداً كبيرة فى سبيل تعزيز العمل المشترك بين أعضاء المنظمة من أجل التعاون فى مواجهة الجرائم المعلوماتية، وذلك من خلال إشرافها على عقد المؤتمرات الدولية الخاصة بمنع الجريمة ومعاملة المعجزمين، أو من خلال الوكالات والمنظمات العاملة تحت لوائها كالمنظمة العالمية للملكية الفكرية "Wipo" فليما يخص مؤتمرات منع الجريمة فقد كلف المؤتمر السابع المنعقد بميلانو عام ١٩٨٥ لجنة الخبراء العشرين بدراسة موضوع حماية نظم المعلومات والاعتداء على الحاسب الألى وإعداد تقرير يعرضه على المؤتمر الثامن ولقد أكد هذا الأخير على ضرورة الاستفادة من التطورات العلمية

(١) د/ محمد عبد الظاهر حسين المرجع السابق ص ٧٨ وما بعدها.

والتكنولوجية في مواجهة هذه الحركة وأشار إلى مسألة الخصوصية واختراقها بالاطلاع على البيانات الشخصية المخزنة داخل نظم الحاسب الآلى وضرورة اعتماد ضمانات لصون سريتها. كما أكد على ضرورة تشجيع التشريعات الحديثة التى تتناول هذه الجرائم بصفتها نمطا من أنماط الجريمة المنظمة ويمكن إجمال توصيات مؤتمر هافانا لعام ١٩٩٠ فى المبادئ التالية:-

- ١- تحديث القوانين الجنائية الوطنية بما فى ذلك التدابير المؤسسية.
 - ٢- تحسين أمن الحاسب الآلى والتدابير المنعوية.
 - ٣- اعتماد إجراءات تدريب كافية للموظفين والوكالات الممنولة عن منع الجريمة الاقتصادية والجرائم المتعلقة بالحاسب الآلى والتحرى والادعاء فيها.
 - ٤- تلقين آداب الحاسب الآلى كجزء من مفردات ومقررات الاتصالات والمعلومات.
 - ٥- اعتماد سياسات تعالج المشكلات المتعلقة بالمجنى عليهم فى تلك الجرائم.
 - ٦- زيادة التعاون الدولى من أجل مكافحة هذه الجرائم^(١).
- وإذا تأملنا الحماية الدولية لحقوق المؤلف نقف أمام اتفاقية برن فقد بدأت التشريعات المقارنة فى الاهتمام بتنظيم حقوق الملكية الفكرية منذ نهاية القرن التاسع عشر، من خلال الحماية المحدودة التى تمنحها التشريعات الوطنية التى لا يتجاوز نطاقها الحدود الجغرافية للدولة التى تعترف بهذه الحقوق.

ويعتبر قانون الملكة (أن) عام ١٧١٠م فى إنجلترا أول قانون عن حقوق المؤلف يعترف بوجود حق النسخ (Copyright) كحق فردى لحماية العمل المنشور وتسجيل المصنفات بأسماء مؤلفيها وتثبيت ملكية الكتب المطبوعة. وقد تم الاعتراف بحق المؤلف فى نشر مؤلفاته واستنساخها دون غيره وبيعها من خلال المرسوم الصادر عام ١٧٧٧ فى فرنسا والذى وضع أساسا لعملية

(١) أ- محمد خليفة "الحماية الجنائية لمعطيات الحاسب الآلى" فى القانون الجزائرى والمقارن دار الجامعة الجديدة ٢٠٠٧ ص ٧٠، ٧١.

الطبع والنشر على حين قرر المرسوم الصادر في ١٧٩٣ حق المؤلف دون غيره في استنساخ مصنفاته^(١).

وتطورت حماية الملكية الفكرية حيث صدر قانون حق المؤلف في أسبانيا عام ١٧٦١ ومنح شخص المؤلف وحده امتياز طبع الكتاب على حين صدر أول تشريع فيدرالي لحماية حق المؤلف بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٧٩٠ لتوفير الحماية للكتب والخرائط والرسوم البيانية وقد صدر في روسيا أول قانون خاص بحقوق المؤلف عام ١٨٣٠ وفي ألمانيا صدر أول قانون فيدرالي عام ١٨٣٧ وقد تم بسط حماية حقوق الملكية الفكرية على نطاق دولي عن طريق إبرام الاتفاقيات الدولية منذ نهاية القرن التاسع عشر حيث أبرمت أول اتفاقية دولية لحماية الشق الأول من حقوق الملكية الفكرية وهي الملكية الصناعية من خلال اتفاقية باريس عام ١٨٨٣ وعقب ذلك أبرمت اتفاقية Bern convention عام ١٨٨٦ لحماية الشق الثاني والخاص بالملكية الأدبية والفنية وتعتبر اتفاقية باريس وبرن الدعامتين الرئيسيتين اللتين يركز عليهما نظام الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية.

وقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ على أهمية حقوق الملكية الفكرية إذ اعتبرها من الحقوق الأساسية للإنسان حيث نصت المادة ٥٧ على أن لكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمي والأدبي والفني^(٢).

وبالنظر أيضاً لدى الدول العربية نجد ما يسمى بالاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف فالدول العربية إذ تحدها الرغبة على حد سواء في حماية حقوق المؤلفين على المصنفات الأدبية والفنية والعلمية بطريقة فعالة وموحدة، وتجاوباً مع المادة الحادية والعشرين من ميثاق الوحدة الثقافية العربية الصادر في سنة ١٩٦٤ التي أهابت بالدول العربية أن تضع كل منها تشريعاً لحماية الملكية

(١) د/ناصر جلال "حقوق الملكية الفكرية" وآثارها على اقتصاديات الثقافة والإتصال والإعلام الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٥ ص ٣٥، ٣٦.

الأدبية والفنية والعلمية ضمن حدود سيادة كل منها^{١٠} واقتناعاً منها بالمصلحة العربية فى وضع نظام عربى موحد لحماية حقوق المؤلف يلانم الدول العربية ويضاف إلى الاتفاقيات الدولية النافذة كإتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والإتفاقية العالمية لحقوق المؤلف المعدلتين فى ٢٤ يوليو ١٩٧١ واعتقاداً منها بأن هذا النظام العربى الموحد لحماية حقوق المؤلف سوف يشجع المؤلف العربى على الإبداع والابتكار ويشجع على تنمية الآداب والفنون والعلوم وقد نصت فى المادة الرابعة على :-

"أ- يتمتع مؤلف المصنف بحقوق التأليف وتثبت صفة المؤلف لمن نشر أو أذيع أو عرف المصنف باسمه ما لم يثبت خلاف ذلك، ولا يخضع التمتع بهذه الحقوق وممارستها لأى إجراء شكلى.

ب- إذا ابتكر المصنف لحساب شخص طبيعى أو معنوى خاص أو عام فإن حقوق التأليف تثبت المؤلف ويجوز للتشريع الوطنى أن ينص الاتفاق على ما يخالف ذلك كتابة.

ج - تثبت حقوق التأليف بالنسبة إلى المصنف الينماتوغرافى بصفة أصلية إلى الذين اشتركوا فى ابتكاره وفى الحدود التى أسهم كل منهم فيها كالمخرج ومؤلف السيناريو والحوار ومؤلف الألحان الموسيقية سواء أكانت مصحوبة بكلمات أم لم تكن"^(١).

وبالتأمل فى الشريعة الإسلامية نجدها قد أقرت مشروع اتفاقية إسلامية لحماية حقوق المؤلف فقد قدم مشروع للمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم فى خطتها لعام ١٩٩٤ باسم مشروع الاتفاقية الإسلامية لحماية حقوق المؤلفين وأوضحت المادة الثانية منه أهمية حقوق المؤلفين وذلك بالنص على أن " إدراكاً من الدول الإسلامية المتعاقدة لأهمية وضع نظام لحماية حقوق المؤلفين يلانم جميع الدول الأعضاء لذلك كانت الحاجة لتجد هذه الحماية اتفاقية

(١) د/ وائل أنور بندق "موسوعة الملكية الفكرية" الاتفاقيات الدولية وقوانين الدول العربية المجلد الأول حماية الملكية الفكرية فى الاتفاقيات الدولية دار الفكر الجامعى الأزاريطة الاسكندرية بدون سنة نشر ص ١٢٧ : ١٢٩.

محددة تكفل استكمال انوثائق الإقليمية والدولية النافذة دون أن تفس بما من شأنه أن يشجع على الابداع وعلى نشر المصنفات التي يمكن أن تسهم فى بناء صرح الحضارة الروحية والمادية للعالم الإسلامى".

وقد رأت المنظمة تقديم المشروع المشار إليه للدول الأعضاء لإقراره بالأخذ فى الاعتبار الرغبة فى النهوض بالتربية والعلوم والثقافة فى الدول الإسلامية وإدراكاً من المنظمة لضرورة وجود نظام لحماية حقوق المؤلفين يلائم جميع الدول الأعضاء ويكون من شأنه التشجيع على الإبداع وعلى نشر المصنفات التى يمكن أن تسهم فى بناء صرح الحضارة الروحية والمادية للعالم الإسلامى. واقتناعاً منها بضرورة حرية الإنتفاع بالمصنفات شريطة ألا يجرى فيها تحريف أو تشويه وبعد التأكيد كذلك على أن حماية حقوق المؤلف تتسجم مع أحكام التشريع الإسلامى الذى يكفل لكل عامل حقه فى مكافأة جهده المبذول فى نطاق سعيه الاكتسابى المشروع استناداً لمبدأ العدل المطلق الذى يشكل أساس البناء لأحكام هذا التشريع واستناداً لقوله تعالى:- " وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وأن سعيه سوف يرى ثم يجزاه الجزاء الأوفى" (١).

وقد حددت الاتفاقية المصنفات المحمية وذكرت منها الكتب والمحاضرات والخطب الدينية وغير الدينية والمؤلفات المسرحية والمصنفات الموسيقية والإذاعية أعمال الرسم والتصوير والعمارة والنحت والنقش والحياسة الفنية أعمال التصوير الفوتوغرافى وأعمال الفنون التطبيقية سواء أكانت حرفية أم صناعية الصور والخرائط الجغرافية والتصاميم والمخططات والأعمال التشكيلية المتصلة بالجغرافيا والطبوغرافيا وفن العمارة والعلوم، مصنفات الفلكلور.

وقد جاء فى المادة الثانية من مشروع الاتفاقية إسباغ الحماية ذاتها للمصنفات المشتقة من المصنفات الأصلية وتشمل:-

(١) "سورة النجم من الآية ٣٨ : ٤٠
د/ جمال محمود الكردى المرجع السابق ص ١٠٧.

١- جميع صور الترجمة والتوزيع والاقتباس وغير ذلك من أوجه التحويل في أى مصنف أدبي أو علمي أو فني.

٢- مجموع المصنفات الأدبية والعلمية والفنية كالموسوعات والمختارات التي تشكل أعمالاً فكرية إبداعية^(١).

وتبين المادة الرابعة من الاتفاقية الحقوق المالية للمؤلف والتي تخضع للحماية وأوضحت كيفية حماية هذه الحقوق ، وبيّنت أيضاً الحقوق الأدبية للمؤلف على مصنفه والتي تبدأ بنسبة المصنف إليه، ثم حقه في تعديله وسحبه، وذكرت الاتفاقية في شأن الحقوق الأدبية أنها غير قابلة للتصرف وأجازت التنازل بلا مقابل- كلياً أو جزئياً- عن الحقوق المالية للمؤلف.

وأوضحت الاتفاقية وسائل حماية حق المؤلف وأشارت إلى أنه:

١- تنشأ لجنة دولية حكومية لحقوق المؤلف تناط بها ما يلي:-

(أ) دراسة المشكلات المتعلقة بتطبيق هذه الاتفاقية ،

(ب) إعلام الدول الأعضاء عن تطوير حماية حقوق المؤلف .

(ج) تقديم توصيات إلى المدير العام بشأن ما ترجو اللجنة تحقيقه من

أنشطة في إطار المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة .

٢- تتألف اللجنة الدولية الحكومية من نصف عدد الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية .

٣- يحدد النظام الداخلي للجنة طرائق انتخاب أعضاء اللجنة وإعادة انتخابهم عند الاقتضاء .

وقد أشارت الاتفاقية إلى عدم تأثيرها على الحقوق والالتزامات الدولية للدول الأعضاء تجاه غيرها من الدول وفقاً للاتفاقيات الدولية والمعاهدات النافذة في شأن حماية حق المؤلف . وإن كان يلاحظ على مشروع هذه الاتفاقية خلوه من النص على المصنفات المتعلقة بتبادل المعلومات وبخاصة برامج الكمبيوتر على الرغم من الأهمية التي تحظى بها هذه المصنفات إذ يعيش العالم

(١) د/ مصطفى أحمد فزاد " حقوق المؤلف في اتفاقية الجات " بحث مقدم إلى ندوة حقوق المؤلف "مدخل إسلامي الجزء الثاني- القاهرة-١-٢ يوليو سنة ١٩٩٦ ص ٥٠٩.

الآن فى عصر ثورة المعلومات ولتلافى هذا القصور فى المشروع ينبغى فهم أن ما ورد به من مصنفات خاضعة للحماية قد جاء على سبيل المثال لا الحصر ولا يمنع من دخول مصنفات أخرى فى إطار الحماية وبخاصة تلك المصنفات التى يقرها الواقع ويفرضها التقدم التكنولوجى والصناعى بصفة عامة^(١).

فيتبين من استطلاع مشروع الاتفاقية الإسلامية وتعداد المصنفات المحمية الواردة بها خلوها من التعامل مع برمجيات الحاسب الآلى أو ما يسمى بـ "الثقافة بتكنولوجيا آلة المعلومات- الكمبيوتر".

وهذا على خلاف الحال فى اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية حيث تضمنت المادة العاشرة منها النص على تمتع برامج الحاسب الآلى - الكمبيوتر - بالحماية باعتبارها أعمالاً أدبية بموجب اتفاقية برن وذلك سواء كانت بلغة المصدر أو بلغة الآلة . وهذا ما سبق وأكد عليه القانون المصرى الصادر فى عام ١٩٩٢ فى مادته الثانية معتبراً أن مصنفات الحاسب الآلى من برامج وقواعد وبيانات وما يماثلها من مصنفات تدرج فى الحماية المنصوص عليها فى قانون حماية حقوق المؤلف .

ويبدو للبعض أن الهدف من وراء وضع برامج الحاسب الآلى الكمبيوتر ضمن الأعمال الأدبية هو الاستفادة من إضفاء الحماية القانونية عليها لمدة طويلة بحيث تتكبد الدول النامية أموالاً طائلة لاستيراد هذه التكنولوجيا المتقدمة فى سبيلها نحو مواكبة التطور العلمى .

ويبدو للبعض أن الهدف من وراء وضع برامج الحاسب الآلى الكمبيوتر - ضمن الأعمال الأدبية ، هو الاستفادة من إضفاء الحماية القانونية عليها لمدة طويلة بحيث تتكبد الدول النامية أموالاً طائلة لاستيراد هذه التكنولوجيا المتقدمة فى سبيلها نحو مواكبة التطور العلمى^(٢).

(١) د/ أسامة محمد عثمان خليل " الملكية الفكرية فى الفقه الإسلامى " مفهومها وطبيعتها وتنظيماتها بحث مقدم إلى مؤتمر جامعة جرش الأهلية كلية الشريعة ص ١٩ وما بعدها.

(٢) د/ مصطفى أحمد فؤاد المرجع السابق ، ص ٩.

ويحدد هؤلاء الرؤيا الدولية المعاصرة تجاه الثقافة الاسلامية بالقول: "أن السيناريو الدولي يستهدف الآن من خلال التقدم العلمى وثورة المعلومات توسيع دائرة الثقافة العالمية". وينبه المدافعون عن هذا الرأى إلى أنه من الضروري " ألا يكون لذلك التوسع تأثيره السلبي باستيعاب هذه الثقافة لخصوصية الثقافة الاسلامية والعربية ، أو افقادها لهويتها وذاتيتها. فلا يخفى أن الثقافة الاسلامية لها كيانتها، ولا تغفل أن تقدم الانسان لن يكون إلا بتفاعل حصاد الثقافات العالمية المختلفة، وتبادل التجارب الفكرية ولن يتم ذلك إلا من خلال حوار حقيقى لا يتعارض فيه مصالح دول متقدمة مع مصالح دول فقيرة أو نامية.

ولا يتصور هذا الفريق من الفقه، أن ينص على برامج الحاسب الآلى كحق أدبى ومنع تأجيله فى ضوء اتفاقية "الجات" كبنء أصيل وأساسى دون أن يكون له دلالات ومضامين تستهدف بالدرجة الأولى- محاولة تهميش بعض الثقافات أو عزلها رغم جذورها الثابتة فى التاريخ.

وعلى حد تعبيره " فإذا كان المقصود ثقافتنا فعلىنا أن نأخذ من الأصول والجذور ما يدفعنا إلى الأمام لمواجهة تطورات العصر . فالإسلام فرض جهاد . والجهاد فى كل عصر له مفهومه ومنظوره . وأظن أن الجهاد اليوم فى ظل التدايعات الدولية هو التفوق فى جميع المجالات والجهاد الاسلامى ينبغى أن يكون بالعقل والقلب والفكر والمعرفة والقلم .

وكما هو واضح فإن هذا الرأى لا يحتاج إلى تعليق، وأن على المسلمين فى شتى بقاع المعمورة واجب الاستفادة بالعلم أيا كان مصدره " اطلبوا العلم ولو فى الصين" والتسلح به قدر المستطاع حتى تستبىق ثقافتنا جميع الثقافات والعلوم، فهذا لا شك عين ما يحث عليه الإسلام^(١).

(١) د/ جمال: محمود الكردى المرجع السابق ص ١٠٨، ١٠٩.

المبحث الثاني

ملازمة الشريعة الإسلامية للأساليب الحديثة

الناظر للشريعة الإسلامية يجدها تشمل كل ما هو جديد فالشريعة الغراء صالحة لكل زمان ومكان والدليل على ذلك الآيات القرآنية الكثيرة والأحاديث النبوية.

قال تعالى "والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ويخلق ما لا تعلمون"^(١)، ليشمل بذلك كل ما يستجد من آلات أو مخترعات يستخدمها الإنسان ليركبها من سيارات أو طائرات أو غير ذلك.

بل أن الشريعة الإسلامية حرصت على إثبات وإسناد كل ذي حق لحقه وهذا قبل القوانين الوضعية التي تكفل هذه الحماية وظهر هذا بصفة خاصة في إسناد الأحاديث المروية عن الرسول "صلى الله عليه وسلم" ويرى البعض في حديث الرسول "صلى الله عليه وسلم" والذي يقول فيه "من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" دليلاً من السنة المطهرة يوضح أهمية الإسناد وضرورته وليس الإسناد مقصوراً على الأحاديث النبوية فقط بل هو قاعدة عامة في الفقه الإسلامي يتضح ذلك من الشروط التي كان الفقهاء يشترطونها في المفتى حيث جاء في كتاب أدب المغنى والمستغنى لابن الصلاح ما نصه: الحادية عشرة: لا يجوز لمن كانت فتواه نقلاً لمذهب إمامه إذا اعتمد في نقله على الكتب لا يعتمد إلا على كتاب موثق بصحته وجاز ذلك كما جاز اعتماد الراوي على كتابه واعتماد المستفتى على ما يكتبه المفتى ويحصل له الثقة بما يجده في نسخته غير موثق بصحتها بأن يجده في نسخ عدة من أمثالها وقد تحصل له الثقة بما يجده في النسخة غير الموثوق بها بأن يراه كلاماً منظماً وهو خبير فطن لا يخفى عليه في الغالب مواقع الإسقاط والتغيير وإذا لم يجده إلا في موضع لم يثق بصحته نظر:- فإن وجده موافقاً لأصول المذهب وهو أهل لتخريج مثله على المذهب لو لم يجده منقولاً فله أن يفتى به. فإن أراد أن يحكيه

(١) سورة النحل الآية ٨.

عن إمامه فلا يقل قال الشافعي مثلاً كذا وكذا وليقل وجدت عن الشافعي كذا وكذا. أو بلغني عنه أو ما أشبه هذا من العبارات^(١).

فالشريعة الإسلامية حرصت على إسناد الحق لصاحبه بل والمتأمل لها الآن يجدها ثلاثاً ما يثور من إشكاليات أو ما شابه ذلك من تقنيات حديثة ودعامات إلكترونية فما يصير من المخطوطات التي كانت تكتب على الرقاع والجلود بالمداد الأسود تصير على غيرها من دعامات إلكترونية تكتب بواسطة الكمبيوتر والطابعات الحديثة أو بواسطة غيرها من الدعامات الحديثة.

والمتأمل والناظر في الشريعة الإسلامية والتشريعات الوطنية يلاحظ أن التشريعات الوطنية الخاصة بحقوق المؤلف وحمايته يحيطها بعض اللبس بل أحياناً يمرض عليها البعض بظن أو اعتقاد أنها تتنافى مع ما أقره الإسلام من واجب نشر العلم ومنع كتمانها أو تقييدها وتتعارض كذلك مع ما دأب عليه علماء المسلمين في جميع العصور من إخلاص لله في آثارهم العلمية وعدم مطالبتهم بأي ربح مادي أو معنوي من ورائها.

ولكي يبين وجه الحق من وجود هذا التعارض المدعى وجوده أو انتفاؤه فمن اللازم التعرض لقضية حق المؤلف في إسلامنا الحنيف بالبحث والتحليل الدقيق.

فقد تضمنت الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية فضل الحرص على العلم وعدم جواز كتمانها عن الناس. من ذلك قول الحق جل وعلا "إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون"^(٢).

وجاء أيضاً عن رسول الله "صلى الله عليه وسلم" في الحديث الذي رواه عبد العزيز بن عبد الله فيما قال: حدثنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة قال: إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة ولولا آيتان من كتاب الله ما حدثت حديثاً. ثم يتلو إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات -إلى قوله تعالى -

(١) د/ حسن حسين البراوي المرجع السابق ص ٧٦، ٧٧.

(٢) سورة البقرة الآية ١٥٩.

وأنا التواب الرحيم" إن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق وإن إخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم وإن أبنا هريرة كان يلزم رسول الله "صلى الله عليه وسلم" بشيع بطنه ويحضر ما لا يحضرون ويحفظ ما لا يحفظون".

وبدلل ذلك على أن العالم في مجال العلوم الإسلامية- ويقاس عليه علماء كافة العلوم النافعة للمجتمع- عليه واجب نشر علمه بقدر استطاعته وفي حدود الأدب والعرف المألوف . من ذلك أن يلقى دروساً أو خطباً أو محاضرات أو أن يؤلف كتاباً يعرض في السوق أو يودعه مكتبة يرتادها الراغبون في البحث والعلم والمعرفة^(١).

ومن منطوق أنه لا ضير من إقرار تشريع خاص يحمي الملكية الفكرية عامة وينظم أحكامها ويحمي حقوق أصحابها في ظل ما يقتضي العدل والمصلحة فقد قدم مشروع للمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم في خطتها لعام ١٩٩٤ باسم مشروع الاتفاقية الإسلامية لحماية حقوق المؤلفين، يلانم جميع الدول الأعضاء، لذلك كانت الحاجة لتجد هذه الحماية اتفاقية محددة تكفل استكمال الوثائق الإقليمية والدولية النافذة دون أن تمس بما من شأنه أن يشجع على الإبداع وعلى نشر المصنفات التي يمكن أن تسهم في بناء صريح الحضارة الروحية والمادية للعالم الإسلامي^(٢).

ولا شك أن الحاسب الالكتروني يعتبر من أعظم إنجازات العلم في هذا العصر وأكثرها فائدة للإنسان سواء على مستوى الفرد أو الجماعة والذي هدى الإنسان إلى هذا الإنجاز الكبير هو المولى سبحانه وتعالى بما أودعه في الإنسان من عقل يفكر ويبتكر ، قال تعالى " والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون"^(٣).

(١) د/ جمال محمود الكردي المرجع السابق ص ١٠٠، ١٠١ .

(٢) د/ محمد عبد الظاهر حسين المرجع السابق ص ٥٥.

(٣) سورة النحل الآية ٧٨.

والمعنى أن الله سبحانه وتعالى علمكم ما لم تكونوا تعلمون من بعد إخراجكم من بطون أمهاتكم أطفالا لا تعقلون شيئا ولا تعلمون فاشكروا الله على ما أنعم به عليكم^(١).

وقيل " والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا ثم وضع فيكم العلم بذلك على التدريج والتربية تارة بالإلهام كما ألهم النعمان التذي ومصه وتارة بالتعليم فطلب الناس بالتعلم والتعليم لجميع ما يستجلب به المصالح وكافة ما تدرا به المفاسد إنهاضاً لما جعل فيهم من تلك الغرائز الفطرية والمطالب الإلهامية"^(٢).

كما أن المولى سبحانه وتعالى حث على القراءة ولم يكتف بذلك بل إنه أعظم من شأن القلم فأقسم به لعظم شأنه وجلال قدرة فقال تبارك وتعالى:-
"اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم"^(٣).

وقال تعالى أيضاً:- "ان والقلم وما يسطرون"^(٤).
فالإسلام إذن يطلب من الأمة تعلم العلم النافع ويأثم الجميع إن هم قصروا في طلبه والاستزادة منه.

ولكي تزني برامج الحاسب الإلكتروني ثمارها المرجوة منها وفق أحكام الشريعة الإسلامية شريطة أن تكون من البرامج النافعة سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة ، فقد حث الإسلام على تعلم العلم النافع والنصوص الواردة في ذلك أكثر من أن تحصى، وفيما يلي بيان لبعض هذه النصوص من الكتاب والسنة والآثار المروية عن الصحابة وتابعيهم رضوان الله عليهم أجمعين.

-
- (١) تفسير الطبري ١٥٢/١٤ طدار الفكر.
أحكام القرآن للشافعي ٣٠٠/١ طدار الكتب العلمية.
تفسير فتح القدير للشوكاني ١٦٢/٣ طدار الفكر.
(٢) الموافقات للشاطبي ١٧٩/١ طدار العلم.
(٣) سورة العلق الآيات من (١: ٥).
(٤) سورة القلم الآية ١.

أولاً: الكتاب:

١- قوله تعالى "شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم"^(١).

٢- قوله تعالى "وقل رب زدني علماً"^(٢).

٣- قوله تعالى "قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون"^(٣).

فالآية الأولى دلالة على فضل العلم وشرف العلماء وفضلهم إذ لو كان أحد أشرف من العلماء لقرنه الله باسمه واسم ملائكته كما قرن اسم العلماء"^(٤).

ووجه الدلالة من الآية الثانية أن الله سبحانه وتعالى لم يأمر بطلب الاستزادة من شيء إلا من العلم ، فدل على عظمه وشرفه"^(٥).

والآية الأخيرة أفادت تشريف العلم ورفع قدر العلماء بنفيها التسوية بين الذين يعلمون والذين لا يعلمون.

قال تعالى "يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات"^(٦).

وقال عز وجل "إنما يخشى الله من عباده العلماء"^(٧).

ويقول المولى تبارك وتعالى "وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم"^(٨).

فقد أفادت الآية الكريمة أن العلة من إرسال الرسل بلسان قومهم هي البيان.

قوله تعالى "وإذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً فبئس ما يشترون"^(٩).

(١) سورة آل عمران الآية ١٨.

(٢) سورة طه من الآية ١١٤.

(٣) سورة الزمر من الآية ٩.

(٤) تفسير القرطبي ٤/١٤ حول تفسير الآية الكريمة من سورة آل عمران

(٥) تفسير القرطبي ٤/١٤ ، فتح الباري ١/١٤١

(٦) سورة المجادلة من الآية ١١.

(٧) سورة فاطر من الآية ٢٨.

(٨) سورة إبراهيم من الآية ٤.

(٩) سورة آل عمران الآية ١٨٧.

دللت هذه الآية الكريمة على وجوب بيان العلم وحرمة كتمانها.
قال الإمام القرطبي في تفسير هذه الآية : هذا متصل بذكر اليهود فإنهم
أمرُوا بالإيمان بمحمد عليه السلام وبيان أمره فكتموا نعتة فالآية توبيخ لهم ثم
مع ذلك هو خبر عام لهم ولغيرهم.
قال الحسن وقادة: هي في كل من أوتى علم شيء من الكتاب فمِن علم
شيئاً فليعلمه وإياكم وكتمان العلم فإنه هلكه" (١).

ثانياً: السنة:

١- ما روى عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله " صلى الله عليه وسلم
" قال: (من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة).

وقد روى ابن ماجه والدارمي فقد ذكراه بزيادة" وإن الملائكة لتضع
أجنحتها لطالب العلم، وإن طالب العلم يستغفر له من في السماء والأرض حتى
العتان في الماء وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب
وإن العلماء ورثة الأنبياء إن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً وإنما ورثوا
العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر" (٢).

٢- ما روى عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال: " إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع
به أو ولد صالح يدعو له" (٣).

وجه الدلالة :

في الحديثين السابقين دلالة واضحة على بيان فضل العلم ورفع شأن أهله
ولهذا أجمع العلماء على أن الأعلم يقدم في إمامة الصلاة على الأفضل لزيادة
فضل العلم على فضل العمل.

(١) تفسير القرطبي المسمى " الجامع لأحكام القرآن ١٥٤٦/٢ ط دار الريا للتراث
(٢) قال الترمذى عن هذه الزيادة " ولا نعرف هذا الحديث إلا من حديث عاصم بن رجا
بن حيوة وليس هو عندي بم متصل".
صحيح الترمذى ٤٨/٥ حديث رقم ٢٦٨٢ باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة.
(٣) صحيح الترمذى ٦٦٠/٣ حديث رقم ١٣٧٦ باب الوقف وقال حديث حسن.

٣- قال رسول الله " صلى الله عليه وسلم " فيما رواه كثير ابن قيس: " العلماء ورثة الأنبياء إن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً إنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر" ^(١).

والعلماء قد استحقوا هذا الوصف لتشبههم بالأنبياء في تبليغ العلم للناس. ولما كانت مهمة البيان وتبليغ العلم للناس من المهام التي لا تقوم الأمة بدونها فقد أوجبها الله سبحانه وتعالى على العلماء.

ثالثاً: الأثر:

وروى عن الصحابة رضوان الله عليهم وتابعيهم آثار كثيرة تدل على فضل العلم ومنها ما يلي:-

١- ما روى عن معاذ رضى الله عنه قال: تعلموا العلم فإن تعلمه حسنة وطلبه عبادة ومذاكرته تسبيح والبحث عنه جهاد وبذله صدقة ^(٢).

٢- ما روى عن سفيان الثوري - رحمه الله- أنه قدم عسقلان فمكث لا يسأله أحد فطلب الخروج قائلاً: هذا بلد يموت فيه العلم ^(٣).

٣- ما روى عن الحسن البصري- رحمه الله- أنه قال: لولا العلماء لصار الناس مثل البهائم.

قال الغزالي تعليقاً على كلام الحسن البصري: والمعنى أنهم بالتعليم يخرجون الناس من حد البهيمة إلى حد الإنسانية.

قال سفيان الثوري رحمه الله- وإنما فضل العلم على غيره لأنه يتقى به الله ^(٤).

بناءً على ذلك فإن برامج الحاسب الآلي إن اشتملت على علم نافع نال منتجوها من الفضل ما تقدم وإن اشتملت على غير ذلك كانت مذمومة ^(٥).

(١) سنن ابن ماجه ٨١/١ جزء من الحديث رقم ٢٢٤.

(٢) إعانة الطالبين ١٥/١ ط دار الفكر.

(٣) إحياء علوم الدين ١١/١ ط دار المعرفة.

(٤) الموافقات للشاطبي ٦٣/١ ط دار المعرفة.

(٥) د/ حسن محمد محمد بودى موقف الشريعة الإسلامية المرجع السابق ص ٣٣، ٣٤.

رابعاً: الإجماع

فقد أجمع أهل العلم من عصر الرسول " صلى الله عليه وسلم " حتى عصرنا هذا على وجوب تدوين العلم وحرمة كتمانهم ولم يخالف في ذلك أحد فكان ذلك دليلاً على وجوب نشره إذ هو سبيل البيان ورفع حرمة الكتمان فلو لا التأليف والبيان لاندثرت الأديان وانطمست المبادئ والمعالم التي عليها اعتمدت البشرية^(١).

وفي إطار التقدم التكنولوجي والتقنيات الحديثة ومدى ملائمة الشريعة الإسلامية لكل هذه الآليات:-

هل هناك ضابط شرعي للعلم النافع بالنسبة لبرامج الحاسب الآلي؟

أقول: إن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان وأنها تنظر إلى العلم على اعتبار نوعين :-

الأول : العلم النافع وهو أي علم في نفع وصالح للأمة الإسلامية بأسرها فإنه واجب على الإنسان التعلم والاستفادة وتزويد الأمة الإسلامية بالمعلومات اللازمة لذلك.

الثاني: العلم المذموم وهو العلم الذي ليس فيه نفع وهذا النوع لا ترغب فيه الشريعة الإسلامية بل إنها تذم من يقوم بالتطرق إليه وهذا النوع مثل أعمال السحر والشعوذة وغيرها من العلوم التي تكفر صاحبها وتوقعه في الهاوية. فليس المراد بالعلم النافع المعنى القريب المتبادر إلى الذهن وهو العلم بمعناه المعروف دينياً كالعلم الشرعي أو دنيوياً كالطب والكيمياء والحساب.

وإنما المراد به كل علم تتولد عنه إفادة للمجتمع سواء أكانت هذه الإفادة متمثلة في العلوم بغيرها المعروفة أو في الترويح عن النفس وإثارة البهجة والتفائل وحب الحياة والناس^(٢).

(١) د/ عبد الله مبروك النجار " التصف في استعمال حق النشر " ص ٤٩.

(٢) د/ محمد رأفت عثمان الضوابط الشرعية لاستخدام الكمبيوتر والإنترنت بحث منشور بمجلة كلية الشريعة والقانون بالقاهرة العدد الثاني والعشرون ص ١٨ الجزء الثالث.

والعلم النافع يتنوع إلى ثلاثة أنواع:-

النوع الأول : فرض عَيْن:-

يكون العلم فرض عين على كل فرد من أفراد الأمة في الأمور التي لا يتحقق الواجب الشرعي إلا بها كتعلم أحكام الصلاة وسائر الفروض من زكاة وصيام وحج مع الاستطاعة وكذا تعلم ما يجوز وما لا يجوز من المطاعم والمشروبات والملبوسات مما لا يستغني الإنسان عنه في حياته^(١).

وعلى العلم المفروض عيناً على كل مسلم ومسلمة حُمل قوله "صلى الله عليه وسلم" فيما رواه أنس رضي الله عنه:-

" طلب العلم فريضة على كل مسلم"^(٢)

النوع الثاني: فرض الكفائية:

ويكون العلم فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقي متى كانت الحاجة داعية إليه لاستقامة أمور الدين والدنيا وذلك كتحصيل الحقوق وإقامة الحدود والفصل بين الخصوم.

ومن ذلك أيضاً العلوم اللغوية والطب والحساب والصناعة والزراعة ونحو ذلك من العلوم التي تدعو الحاجة إليها^(٣).

(١) المبسوط للسرخسي ٢٦٠/٣٠، روضة الطالبين ٢٢٦/١٠ ط المكتب الإسلامي، أحكام القرآن للجصاص ٣٧٣/٤ ط دار إحياء التراث.

(٢) سنن بن ماجه ٨١/١ حديث رقم ٢٤٤ باب العلم والحدث عليه. والحدّيث أيضاً أورده الهيثمي في مجمع الزوائد عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وقال: رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه عثمان بن عبد الرحمن القرشي عن حماد بن أبي سليمان وعثمان هذا قال البخاري: مجهول لا يقبل من حديث حماد. مجمع الزوائد ١١٩/١ كتاب العلم ط الريان

(٣) المبسوط للسرخسي ٢٦٢/٣٠ تفسير القرطبي ٢٩٥/٨ حول تفسير قوله تعالى "فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون" سورة التوبة الآية ١٢٢.

أحكام القرآن للجصاص ٣٧٣/٤ حول تفسير نفس الآية السابقة. المنثور للزركشي ٣٣/٣ ط وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت.

ويدخل في هذا العلم في عصرنا الحديث تعلم صناعة الكمبيوتر والبرمجيات ووسائل الاتصال وغيرها من العلوم الحديثة النافعة.

وهذا النوع من العلوم إنما كان فرض كفاية ولم يكن فرض عين حتى لا تتعطل مصالح الناس وتبطل معاشيهم.

فالتجرب متوجه إلى جميع المكلفين فإذا فعله البعض بالصورة التي تحصل بها الكفاية سقط الوجوب عن باقي المكلفين وإذا تركوه جميعاً فإن كل من ليس له عذر في علم من ذلك يكون أثماً^(١).

وقد ذكر العلماء أفضلية فرض الكفاية عن فرض العين وعللوا ذلك بأن من يقوم بفرض العين أسقط الحرج عن نفسه. ومن يقوم بفرض الكفاية أسقط الحرج عن الأمة^(٢).

وقال البعض " إن القيام بفرض الكفاية أفضل من القيام بفرض العين لأنه لو ترك المتعين اختص هو بالإثم ولو فعله اختص هو بسقوط الفرض وفرض الكفاية لو تركه أثم الجميع وفرض الكفاية لو فعله سقط الحرج عن الجميع فاعله ساع في صيانة الأمة عن المأثم ولا يشك في رجحان من حل محل المسلمين أجمعين في القيام بمهمة من مهمات الدين^(٣)."

النوع الثالث: المندوب:

يكون العلم مندوباً أي ليس فرض عين ولا فرض كفاية إذا كان فوق القدر الذي يحصل به فرض الكفاية.

ثانياً: العلم المذموم:

يتنوع العلم المذموم أو غير المشروع والمنهي عنه شرعاً إلى نوعين:-

(١) روضة الطالبين ٢٢٥/١٠.

(٢) روضة الطالبين ٢٢٦/١ ط المكتب الإسلامي، مغني المحتاج ٢١٤/٤، الأشباه والنظائر للسيوطي ١٤٤/١ ط دار الكتب العلمية، المنتور للزركشي ٤٢٠/٢

(٣) طبقات الشافعية ١٦٥/٥ ط الحلبي الإمام الجويني وهو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني الشافعي كان غزير العلم حتى قال عنه النقات: ما وجد من مصنفاته قطرة من سبل، وغرفة من بحر وكانت وفاته سنة ٤٧٥ هـ.

النوع الأول: علم محرم:-

كتعلم السحر على الصحيح والشعوذة والتنجيم وغير ذلك من العلوم التي تنقسي القلب وتشغله عن الله تعالى وتحدث الشكوك في الاعتقاد^(١).
ويقاس عليه في هذا العصر بث البرامج والأفكار المضللة أو المثيرة للشبهات المحرمة وكذا كل علم من شأنه أن يضر بالامة براً وبحراً وجواً.

النوع الثاني: علم مباح :

وهذا النوع مثل الأشعار التي ليست فيها سخف ولا شيء مما يكره أو ينشط إلى الشر أو يثبط من الخير ولا يحث عليه أو يستعان به عليه^(٢).
ومن العلم المباح أيضاً معرفة تواريخ الأنبياء عليهم السلام وما جرى مجراها^(٣).

يقاس على ذلك في هذا العصر البرامج التي تحتوى على ترويح للنفس وليس فيها ما يخدش الحياء أو يثير الغرائز لأن هذه الأشياء فيها ملاذ التي لم يرد نص من الشارع يحظرها الإباحة لقوله تعالى:-
" هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً"^(٤).
وقوله تعالى:-

"قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق"^(٥).
وهذا على خلاف المضار فالأصل فيها المنع لقوله صلى الله عليه وسلم
في حديث ابن عباس رضى الله عنهما:-
"لا ضرر ولا ضرار في الإسلام"^(٦).

(١) فتح الباري ٥٥٠/١٠ ط دار المعرفة.

(٢) روضة الطالبين ٢٢٥/١٠

مغنى المحتاج ٢١٠/٤.

(٣) كشف الظنون ١٢/١ ط دار الكتب العلمية وفيه " وهذا التفاوت بالنسبة للغايات وإلا فالعلم من حيث إنه علم فضيلة لا تنكر ولا تدم، فالعلم بكل شيء أولى من جهله، فإياك أن تكون من الجاهلين".

(٤) سورة البقرة الآية ٢٩.

(٥) سورة الأعراف من الآية ٣٢.

(٦) مسند الإمام أحمد ٣١٣/١ ط المكتب الإسلامي.

ويقاس على ذلك البرامج التي تحتوى على ما يخدش الحياء أو يثير
الغرائز المحرمة أو فيها انتهاك لسمعة الآخرين أو تحريض على الكراهية
وإثارة الفتن لأن هذه الأشياء وما يماثلها مضار الأصل في الشرع منعها .
المقارنة

بتوضيح أحكام الشريعة الإسلامية المتقدم سردها يمكن استخراج ثلاث
ميزات للشريعة الإسلامية عن غيرها من القوانين الوضعية وهي كالآتي:-

الميزة الأولى:-

أن الشريعة الإسلامية رفعت من شأن العلم وطلبه وتعلمه سواء أكان هذا
العلم من العلوم الدينية أو من العلوم الدنيوية ووضعت لكل علم من العلوم حكماً
شرعياً يتناسب وحاجة الفرد والجماعة إليه فجعلت منه ما هو فرض عين ومنه
ما هو فرض كفاية ومنه ما هو مندوب أو مستحب.

الميزة الثانية:-

أن الحاسب الآلي وبرامجه باعتباره علماً من العلوم النافعة فإن الشريعة
الإسلامية توجب على الأمة تعلمه وإلا وقعت في الحرج الشرعي إن هي
أهملته وذلك على اعتبار أن تعلم هذه العلوم وما مثلها من العلوم الحديثة هي
من فروع الكفاية فيجب على الأمة أن تجعله فرعاً من فروع تعليمها المختلفة
وإلا أثمرت جميعها بتركه.

الميزة الثالثة:-

قيدت الشريعة الإسلامية برامج الحاسب الآلي باعتبارها علماً من العلوم
بضابط شرعي مداره النفع والفائدة وعدم المساس بحقوق الآخرين أو إثارة
الفتن أو الغرائز المحرمة إلى غير ذلك من المضار سواء على مستوى الفرد أو
على مستوى الجماعة.

وهو ما يعنى أن الحقوق مصانة في الشريعة الإسلام قبل أن يتوصل إليها المفكرون في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فالشريعة الغراء هي أول من سنت هذه الحقوق وأقرتها^(١).

وفى إطار التقنيات الحديثة نجد الشريعة الإسلامية لها موقف الريادة دائماً وحتى لا يكون ذلك كلاماً يقال فحسب. نجد أن جريمة الامتناع عن إيداع المصنف وإن كانت جريمة سلبية إلا أنها تخضع أيضاً للعقوبة في الفقه الإسلامي.

فللحاكم في ظل الشريعة الإسلامية أن يقيد المباح وأن يضع من الضوابط ما يحفظ به الحقوق التي لم يرد بصدها نص شرعي فقاطع محدد فتخضع لسلطاته باعتبارها من أمور السياسة الشرعية لولى الأمر فله أن يوقع من العقوبات التعزيرية الأصلية أو التبعية ما يتناسب مع حجم وفداحة الجرم المرتكب وذلك لتحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع وهذا مما يرغب فيه الشارع الحكيم لتحقيق المصلحة العامة لأفراد الأمة^(٢).

وهذا يوضح أن الشريعة الإسلامية لم تقف مكتوفة الأيدي أمام المستجدات والمستحدثات وإنما دائماً لها سبق والريادة.

والشريعة الإسلامية تعرف معنى الابتكار وهو استحداث ما هو جديد سواء في التقنيات التي نشاهدها الآن من كوكبة علمية "كمبيوتر وإنترنت" وما إلى ذلك أو ما قد يستحدث من أمور وابتكارات أخرى.

فالابتكار في اللغة: أخذ أول الشيء

جاء في لسان العرب: ابتكر أدرك الخطبة من أولها وهو من الباكورة وأول كل شيء باكورته.

(١) د/ حسن محمد محمد بوي موقف الشريعة الإسلامية المرجع السابق ص ٤١، ٤٢.

(٢) د/ مصطفى محمد عرجاوى "الحماية القانونية لحق المؤلف" بحث منشور ضمن ندوة "حقوق المؤلف منغل إسلامي- مركز صالح كامل ص ٤٥٧

قال أبو سعيد في تفسير حديث الجمعة معناه من بكر إلى الجمعة قبل الأذان وإن لم يأتها يأكراً فقد بكر^(١).

وجاء في المصباح المنير: ابتكرت الشيء أخذت أوله وعليه قوله عليه الصلاة والسلام: "من بكر وابتكر" أي من أسرع قبل الأذان وسمع أول الخطبة^(٢).

وجاء في ترتيب القاموس المحيط: بكر تبكر تبكيراً وابتكر أدرك أول الخطبة وأكل باكورة الفاكهة^(٣).

وجاء في المعجم الوجيز: الشيء ابتدعه لم يسبقه إليه أحد^(٤).

أما في اصطلاح الفقهاء: فلم أجد فيما اطلعت عليه من كتب علماء الفقه القدامى من عرف الابتكار بالمعنى المقصود منه الآن ولكن هذا لا يعني أن علماء الفقه القدامى لم يكن يعرفوا الابتكار فهم يعرفونه جيداً ولكن تحت مسمى أكثر سعة وشمولاً وهو الاجتهاد وهو عبارة عن "بذل الفقيه غاية جهده في تحصيل حكم شرعي بحيث يشعر من نفسه أنه عاجز عن المزيد على ذلك" أو هو "بذل الطائفة من الفقيه في تحصيل حكم شرعي ظني"^(٥).

وهذا يعني أن الشريعة الإسلامية كانت تنتظر إلى الابتكار وتعمل على حمايته ونسبته إلى صاحبه ومبتكره ويؤيد ذلك قول المصطفى "صلوات ربي وتسليماته عليه"

"من سبق إلى ما لم يسبقه مسلم فهو له"^(٦).

وهذا يعني أن المبتكر للشيء هو صاحبه وأحق به من غيره.

(١) لسان العرب مادة (بكر) ١٣١/٢ ط دار صادر.

(٢) المصباح المنير مادة (بكر) ص ٣٦.

(٣) القاموس المحيط ٣٠٧/١ مادة (بكر) ط عيسى الحلبي.

(٤) المعجم الوجيز ص ٥٩ خاصة بوزارة التربية والتعليم.

(٥) د/ حسن محمد محمد بودي "حقوق والتزامات المؤلف في عقد النشر ٢٠٠٥ دار

الجامعة للنشر الأرابطة الإسكندرية ص ٣٣.

(٦) سنن أبي داود ١٣٤١/٣ حديث رقم ٣٠٧٠

والحديث وإن كان وارداً في إحياء الموات فإنه يتعدى ليشمل كل سبق
مباح إذ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وعليه فإن التقنيات المستحدثة
الآن يسرى عليها لفظ الابتكار المنصوص عليه . والشرعية الإسلامية جرممت
أي اعتداء يقع على المؤلف أو على أي شخص فيه مساس بحقوقه.

الخاتمة

أحمد الله حمداً وإن بلغ ما بلغ فغايته التقصير وأشكره عز وجل على نعمه وإن شكرنا طول الدهر لجزء يسير وبعد.

فإنني في خاتمة هذا البحث أود أن أقوم بتسجيل بعض النقاط التي تناولها البحث.

وذلك من خلال سرد بعض النتائج التي توصلت إليها ، ويعقبها أهم التوصيات التي تخدم موضوع البحث وذلك على النحو التالي:-

أولاً : النتائج

وقبل عرض النتائج سأقوم بالتوضيح على عجالة كيفية سيرى في البحث مشيراً إلى نتائج كل باب على حده.

فقد اعتمدت في السير في البحث على الأسلوب الاستنباطي الذي يرد الشيء إلى أصله للوقوف على ماهيته ليتضح بذلك المقال.

فقد قسمت بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة أبواب متتوالاً قبل التطرق إلى الأبواب بمقدمة للبحث للوقوف على مشتملات البحث محاولة منى لإبراز كل ما يدور حوله البحث وفي كنفه مشيراً إلى أهمية البحث وإشكالياته وأهدافه والصعوبات التي طرأت عليه وأخيراً منهجية البحث.

الباب الأول الباب التمهيدي لحقوق المؤلف بين الواقع والمأمول وقسمته إلى فصلين أشرت في الفصل الأول إلى حقوق المؤلف وما يرد عليها مقسماً ذلك إلى مبحثين:-

الأول تناولت فيه كافة التعريفات البحثية الواردة في اسم البحث بالإضافة إلى تعريف لبعض أدوات أخرى ظهرت في البحث من تعريف للجريمة المعلوماتية والإشارة أيضاً إلى البريد الإلكتروني محاولة منى الإطلالة على كل هذه الأساليب والمستحدثات التي طرأت على مجتمعنا المصري.

مروراً بعد ذلك في المبحث الثاني إلى توضيح العلاقة بين كلا من الملكية العادية والملكية الفكرية "المعنوية" مشيراً إلى كون القسمين مشتركين

فيما يسمى بالملك فالملكية العادية كما ذكرت في المادة ٨٠٢ من القانون المدني "الملك الشيء في حدود القانون حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه".

فهذه الملكية تثبت أيضاً للملكية المعنوية المتمثلة في حقوق المؤلف مدار البحث فللمؤلف حق الاستغلال الأمثل لمؤلفه في صورة دعائم تقليدية أو في صورة دعائم إلكترونية حديثة فله وحده دون غيره الاستثناء والاستحواذ بكل ما له من أبوه على مصنفه فهو بمنزلة الأب والمؤلف بمنزلة الابن.

والفصل الثاني تناولت فيه إلى تطور ونشأة حقوق المؤلف مقسماً إياه إلى مبحثين المبحث الأول تناولت فيه للتطور التاريخي لحقوق المؤلف متناولاً ذلك من خلال الحضارات القديمة كالحضارة الصينية واليونانية مروراً بالحضارة الرومانية ثم الحضارة الأوروبية وما تبع ذلك من مراسيم وقوانين توضح مدى أهمية حقوق المؤلف وما لحق ذلك من تطورات وإسهامات لحماية هذه الحقوق. وتناولت في المبحث الثاني للطبيعة القانونية لهذه الحقوق وما تبع ذلك من إشكاليات نظراً لاختلاف كالم من المدرسة اللاتينية والمدرسة الأنجلو أمريكية ولكل من المدرسة وجهته التي يرتكن إليها فالأخيرة ترى أن هذه الحقوق كالبضائع والسلع بخلاف الأخرى التي كانت تلازمها حالة ضبابية لا تبارحها منذ نشأتها واختلفت الطبيعة القانونية على ثلاثة آراء فمنهم من ذهب إلى أنها حق عيني ومنهم من ذهب إلى أنها حق شخصي ومنهم من رأى الطبيعة المزدوجة ولكل رأى من الآراء وجهته.

نخلص من ذلك إلى النتائج الآتية:-

١- إن تعريف الحق مذهبين : المذهب الشخصي الذي يرى أن الحق قدرة أو سلطة إرادية يخولها القانون ، والمذهب الموضوعي الذي يرى أنها مصلحة مشروعة يحميها القانون. ومنهم من جعل هناك مذهباً آخر ألا وهو المذهب المختلط بين هذا وذاك.

٢- إن الملكية بصفة عامة لها ثلاث سمات :-

- أ- أنها جامعة لكل السلطات من الاستعمال والاستغلال والتصرف.
- ب- أنها مائة لغير صاحبها في التدخل فيما يملك.
- ج- أنها تكون على سبيل الدوام لا يتأثر ذلك بتأثر الزمن.

٣- المصنف هو نتاج الفكر لذلك يترتب على ذلك النتيجةتان الآتيتان:-
الأولى:- لا يجوز للمؤلف أن يتنازل للغير عن صفته كمؤلف فهو نتاج فكره
كالأب لا يجوز أن يتنازل عن أبوته لابنه فهذا وذاك شيء واحد.
الثانية:- لا يجوز في الأصل أن يكون المؤلف شخصاً معنوياً وإن كان
هناك استثناء على ذلك فالأصل عدم ذلك.

٤- إن الشريعة الغراء يوجد فيها ما يسمى ملكية فكرية وقد ظهر اتجاهان
لذلك:-

الاتجاه الأول: من يرى عدم أخذ المقابل المالي على نشر الكتب الشرعية
وذلك ؛ لأنه قربي من القربات كالصلاة والصيام وغير ذلك.
الاتجاه الثاني: يرى عكس ذلك أي جواز أخذ المقابل المالي وفي ذلك يكون
ما نحن بصدد.

٥- إن حقوق المؤلف ليست وليدة هذا العصر وإنما عرفتها العصور القديمة
كالحضارة الصينية واليونانية والرومانية والأوروبية والتي عملت على
حماية هذه الحقوق بالمراسيم والقوانين وغيرها .

ثم تناولت الباب الأول لماهية حقوق المؤلف وقسمته إلى فصلين :-

تناولت في الفصل الأول لحقوق المؤلف في القانون الوضعي وقسمته
إلى مبحثين:- المبحث الأول: تناولت للحقوق الأدبية والحق المالي مشيراً إلى
أن الحقوق الأدبية يعبر عنها بصيغة الجمع فهي حقوق بخلاف الاستغلال
المالي فهو يعبر عنه بصيغة المفرد فهو حق .

وتناولت هذه الحقوق التي هي حق تقرير النشر وحق نسبة المصنف إلى
صاحبه وحق دفع الاعتداء عن المصنف وحق سحب المصنف من التداول
وذلك من خلال المطلب الأول الذي تناول الحقوق الأدبية مشيراً بعد ذلك في
المطلب الثاني للحق المالي وخصائصه القانونية وكيفية الاستفادة من المصنف
بالنسبة للمؤلف فله وحده حق الاستغلال الأمثل لمصنفه كيفما يشاء سواء على
دعائم تقليدية أم دعائم إلكترونية حديثة . وله أيضاً حق التصرف في ذلك
الحق.

ثم تناولت في المبحث الثاني للحماية المقررة لحقوق المؤلف وذلك على مبادئ ثلاثة:-

المبدأ الأول: الحماية التي تتعلق بالشكل الذي يفرغ فيه المصنف.

المبدأ الثاني: أن يكون الشكل أصيلاً.

المبدأ الثالث: لا أهمية لقيمة العمل أو مضمونه أو أهدافه.

وقسمت هذه الحماية إلى مطلبين وتناولت في المطلب الأول الحماية المدنية لحق المؤلف وأوضحت كيفية التنفيذ العيني والتعويض عما لحق المؤلف وخسفته من أضرار.

ثم في المطلب الثاني للحماية الجنائية لحق المؤلف مشيراً إلى العقوبات الأصلية المتمثلة في الحبس والغرامة والعقوبات التبعية والمتمثلة في المصادرة وغلق المنشأة ونشر حكم الإدانة في الجريدة الرسمية.

ثم تناولت في الفصل الثاني لحقوق المؤلف في الشريعة الإسلامية وقسمته إلى مبحثين المبحث الأول للحقوق الأدبية والحق المالي متناولاً ذلك من خلال مطلبين الأول للحقوق الأدبية والثاني للحق المالي.

والمبحث الثاني لحماية هذه الحقوق في الشريعة الإسلامية مقسم إلى مطلبين:- الأول يتمثل في الحماية المدنية لهذه الحقوق والثاني للحماية الجنائية لهذه الحقوق ومشير إلى أن الشريعة الغراء جعلت من الشخص نفسه الرقابة على أفعاله وتصرفاته لأنه يعلم أن الله يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور وإلا فجعلت هناك عقوبات متمثلة في "جزاء سيئة سيئة مثلها والنفي والحبس إلى غير ذلك من العقوبات التي يراها ولي الأمر مناسبة للجرم المرتكب. نخلص من ذلك إلى النتائج الآتية:-

حقوق المؤلف تنقسم بسمات مشتركة وهي الطابع الاستثنائي والطابع غير المادي والنفاد في مواجهة الكافة وقابلية حق الاستغلال للنقل إلى الغير بالإضافة إلى الاستقلالية في عمله وابتكاره.

الحقوق الأدبية لصيقة بشخص المؤلف لذا لها تأثير على عقود الاستغلال من ناحيتين:-

الناحية الأولى: عندما يقرر المؤلف نقل مصنفه إلى الجمهور فيتعين أن يكون الرضاء صادراً منه شخصياً وليس من نائب قانوني أو إتفاقي.

الناحية الثانية: عندما يرغب في النقل يجد نفسه في أغلب الأحيان أمام خدمات الوسطاء الأكفاء الذين يتولون النشر وهذا ما دعا إلى الاعتبار الشخصي عند اختيار هذا الوسيط.

الحقوق الأدبية حقوق أبدية لا يجوز التنازل عنها بخلاف الحق المالي فإنه على خلاف ذلك فيجوز للمؤلف التصرف فيه كيفما يشاء.

الشريعة الغراء حثت على جواز الانتفاع بالعلم إلا أنه لا ينبغي أن يصل إلى مرحلة الاعتداء على حقوق الغير.

الشريعة الإسلامية وضعت معايير يحتكم إليها المؤلفون منها:-

١- التنبيه على شرف العلم ورفعته وهو ما ينبغي أن يعين كل من سلك طريقة التأليف وسبيله في ذلك المحافظة على قيمه.

٢- يقينية العلم ووثاقه أدلته ولا يتأتى له ذلك تدقيقهم في المصطلحات التي انفرط عقدها وشاع استخدامها في كثير من المؤلفات والكتابات.

لقد وضعت الشريعة الإسلامية شروطاً لحماية حقوق المؤلف هي:-

١- أن يقع التعدي من المسؤول.

٢- أن يترتب على التعدي ضرر للمصنف.

٣- أن يتحقق وقوع الضرر بسبب التعدي.

وضعت الشريعة الغراء أيضاً شروطاً يجب توافرها في المؤلف:-

١- أن ينطوي المؤلف على قدر من الابتكار.

٢- أن يكون الابتكار في مجال العلوم النافعة للإنسانية في دينها ودنياها.

٣- أن تكون نسبة العلم النافع المبتكر إلى مؤلفه محققة.

ثم قمت في الباب الثاني بتقسيمه إلى فصلين:-

تناولت في الفصل الأول حقوق غير المؤلف على المؤلف وقمت بتقسيمه

إلى مبحثين : المبحث الأول للإبداعات الفكرية الجماعية وأشترت إلى

المصنفات الجماعية وكيفية اشتراك أكثر من مؤلف في مصنف واحد بالإضافة إلى المصنفات المشتركة والموسيقية والسمعية البصرية وغير ذلك.

وتناولت في المبحث الثاني : إلى النسخة الخاصة وكيفية حماية القانون لها وأشارت إلى أن هذه النسخة تجعل لغير المؤلف سلطة على المؤلف ما دامت في إطار ضوابط محدد حدودها القانون ، وانقسمت الآراء حول هذا التكييف إلى ثلاثة آراء:-

الرأي الأول: إنها مجرد تسامح من جانب المؤلف.

الرأي الثاني: إنها حق للمستفيد من المصنف.

الرأي الثالث: إنها استثناء لصالح المستفيد من المصنف ولكل رأى وجهته القانونية.

ورأينا أن إشكالية النسخة الخاصة لها ثلاثة جوانب رئيسية:-

الجانب الأول : الجانب الثقافي: وهو إثراء الثقافة والمعرفة سواء في مجال الآداب أو الفنون أو العلوم.

الجانب الثاني: الجانب التقني: وهي تقنيات الآسان وتتم بين الجهات المرخص لهم بذلك مثل المعارف والمؤسسات المالية.

الجانب الثالث: الجانب القانوني: وهو الجانب الذي ينظر إلى حماية المؤلف وحماية إثراء الثقافة فهو محاولة بين أن يوازى بين المصلحتين فالحكم هو صالح البشرية بآثرها.

وأشرت إلى أن النسخة الخاصة لا بد أن يتوافر فيها ثلاثة شروط:-

الأول: أن يقتصر النسخ على بعض الحالات الخاصة.

الثاني: ألا يخل بالاستغلال العادي للمصنف.

الثالث: ألا يسبب ضرراً غير مبرر بالمصالح المشروعة للمؤلف.

ثم تناولت في الفصل الثاني الإنترنت وتأثيره وموقف الشريعة وقسمته إياه إلى مبحثين وتناولت في المبحث الأول : الاتفاقيات الدولية لحماية المؤلف وأشارت إلى اتفاقية برن واتفاقية الويبو واليونسكو بالإضافة أولاً إلى الاتفاقية

الأولى التي تمت في عام ١٨٧٣ بفيينا وكيفية توالى الاتفاقيات بعد ذلك عندما حدثت صدمة للقائمين على المعرض والجمهور عندما امتنع عدد من المخترعين من أن تتعرض أفكارهم للنهب والاستغلال التجاري في بلدان أخرى.

وقمت بتقسيم الاتفاقيات الدولية إلى قسمين:-

الأول: اتفاقيات تشرف على تنفيذها المنظمة العالمية للملكية الفكرية"

الوايو":

- أ- معاهدة برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية لعام ١٨٨٦ وانضمت إليها مصر في ١٩٧٧م وجرى تعديلها عام ١٩٧٩م.
- ب- اتفاقية جنيف لعام ١٩٧١م لحماية منتجي الفونوجرامات من استنساخ فونوجراماتهم دون تصريح وانضمت إليها مصر عام ١٩٧٨م.

الثانية: اتفاقيات تشرف عليها منظمة اليونسكو.

- أ- اتفاقية استيراد المواد الثقافية العلمية التعليمية في عام ١٩٥٥م.
 - ب- اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح وقواعد تنفيذ الاتفاقيات عام ١٩٥٤م.
 - ج - الاتفاقية المتعلقة بالتبادل الدولي للمطبوعات عام ١٩٥٨م.
 - د- الاتفاقية المتعلقة بتبادل المطبوعات الرسمية والوثائق الحكومية بين الدول الموقعة في عام ١٩٥٨ إلى غير ذلك من الاتفاقيات .
- وأشرت أيضاً إلى مؤتمر جنيف مروراً باتفاقية الجات وأوضحت أيضاً إسهامات منظمة اليونسكو في مجال حق المؤلف وكيفية اشتراط اتفاقية الترييس ثلاثة شرائط في الإبداع الفكري :-
- الأول: أن يكون جديداً، الثاني: قابل للتطبيق الصناعي، الثالث: أن يمثل خطوة إبداعية.

وتناولت بعد ذلك في المبحث الثاني لمدى ملاءمة الشريعة الإسلامية للأساليب الحديثة وأشارت إلى أن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان فالشريعة الإسلامية حرصت على إسناد الحق لصاحبه وهذا الإسناد يؤثر سواء أكان المسند إليه على دعائم تقليدية أو دعائم إلكترونية كالأسطوانات المضغوطة إلى غير ذلك والآيات القرآنية في هذا الصدد كثيرة منه على سبيل المثال لا الحصر:-

قوله تعالى " وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً فبئس ما يشتررون " سورة آل عمران الآية ١٨٧

وقول الرسول " صلى الله عليه وسلم " إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علو ينفع به أو ولد صالح يدعو له " صحيح الترمذى ٦٦/٣. إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على ذلك فالشريعة تحمى المؤلف وحقوقه لأنه عضو من أعضائها فالشريعة الغراء تحمى المسلمين كافة لا فرق بين عربي ولا أعجمي ولا أبيض ولا أحمر إلا بالتقوى فالشريعة الغراء تحمى الحقوق ما دامت في إطار العلم النافع الصالح للمجتمع الإسلامي لا غير ذلك.

ونخلص من ذلك إلى النتائج الآتية:-

١- إن التقنيات الحديثة لها تأثير كبير على حقوق المؤلف فلم يعد الانتهاك ينصب على الدعائم التقليدية المعروفة لدى كافة بل أصبحت هناك انتهاكات صارخة على حقوق المؤلف في ضوء الثورة المعلوماتية الحديثة.

٢- إن هذه الثورة المعلوماتية قد تأخذ واحداً من ثلاثة سياقات:-

الأول: ترك الأمور على ما هي عليه دون تدخل إيجابي من جانبنا لتوجيهها جهة ما.

الثاني: التدخل الإيجابي لتوجيه مجريات الأمور إلى تحقيق أهداف من الممكن أن تتحقق.

الثالث: إنه أشد السياقات احتياجاً للجهود الفكري والعمل في أطر منظومة حيث فيه يكون الهدف الأعظم هو تحقيق ما يجب أن يكون ولا يقتنع بترك الأمور لحدوث المحتمل أو بتجرد التدخل من أجل الحصول على ما هو ممكن.

٣- المصنفات الجماعية بصفة عامة تعد استثناءً أو وضعاً شاذاً غير مألوف في نطاق حماية الملكية الأدبية حيث يسمح للشخص الاعتباري بصفة المؤلف على نفس الدرجة من المساواة مع الشخص الطبيعي على الرغم من أن طبيعة الشخص الاعتباري يستحيل معها القيام بعملية الإبداع الفكري.

٤- النسخة الخاصة في إطار القانون تعد عملاً مشروعاً لصالح المستفيد ولا يستطيع في كنفها المؤلف باستعمال أي حق من حقوقه كمؤلف لأن القانون يحميها ويؤازرها شريطة خمسة شرائط:-

- وجود مصنف محمي بقانون حق المؤلف.
 - استعمال المصنف أو جزء منه بطريقة معقولة معتدلة.
 - أن يتم هذا الاستعمال بحسن نية أي دون قصد إلحاق الضرر بالمؤلف أو المصنف.
 - عدم الحصول على إذن المؤلف.
 - أن يحقق هذا الاستعمال قدراً مقبولاً من المصلحة العامة.
- ٥- الاتفاقيات الدولية تعد نقله حقيقية في حياة المؤلف وحقوقه وإذ بي أقول حياة المؤلف لأنني كما قلت في مدار البحث المؤلف هو بمثابة ابن لمؤلفه فهذه الاتفاقيات حمت المؤلف من كل التعدييات الصارخة عليه.
- ٦- الشريعة الإسلامية مصدر خصص لحقوق المؤلف لأنها لا تفرق بين شخص وآخر فالناس أمامها مواسية كأسنان المشط لا فرق بين أبيض وأسود إلا بالتقوى والشريعة الفراء حريصة على إعطاء الحقوق لأصحابها فمن سبق إلى شيء فله سبقه.

٧- الشريعة الإسلامية تنظر إلى المستحدثات مع تماشيها معها فإن كانت هذه المستحدثات والتغيرات علماً نافعاً للأمة الإسلامية وقفت الشريعة الغراء بجانبها وأزرتها وإلا فلا.

ثانياً: التوصيات

١- أنادى بضرورة عقد المؤتمرات والندوات ودورات تدريبية لرجال النيابة العامة والقضاء، بل ولرجال الضبطية القضائية للتعرف على كيفية ارتكاب جرائم التقنيات الحديثة من كمبيوتر وإنترنت وغيرها، وكيفية ضبطها مع تحقيق التوازن بين حق الأفراد في الحصول على المعلومات وحرياتهم الشخصية وحق الدولة في الحماية الأمنية لنظامها العام وأدائها العامة، ليظهر لنا وكبل نيابة معلوماتي وقاضى معلوماتي وضبطية قضائية معلوماتية.

٢- ضرورة ملاحقة السرعة المتزايدة لظاهرة الإجرام المعلوماتي ومواجهتها بل ومكافحتها بنصوص قانونية صريحة واضحة لا تدع مجالاً للشك يراعى فيها سمات هذا المجرم المعلوماتي وآليات المصلحة التي يراى حمايتها أو إسباغ الحماية عليها والصعوبات الواردة في مجال إثبات تلك الجريمة وسد هذا الفراغ التشريعي.

٣- ضرورة العمل على تطوير وسائل المراقبة والتحرى وجمع الاستدلالات كالمراقبة الإلكترونية والمراقبة عن بعد لكشف هذه الجرائم لا للحد من حريات الأشخاص في ممارسة حياتهم الطبيعية في الحصول على المعلومات للثقافة ونشر العلم ومحاولة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال وذلك لتحقيق التوازن بين هذا وذاك.

٤- النص بشكل واضح لا يحتمل التأويل على مسئولية الشخص المعنوي جنائياً في مجال الإجرام المعلوماتي وتقرير عقوبات مالية عن جرائم المعلوماتية والنظر إلى مركز الشخص المعنوي لوضع آلية لتعويض المؤلف عما تكبده من أضرار فلا يحصد الشخص المعنوي أموالاً طائلة ونضع للمؤلف الفتات من التعويض.

٥- لا بد من وضع آلية جديدة للحد من صفة المؤلف للناسر لأن الأصل أن المؤلف هو من يبدع ويؤلف لا غير ذلك أما كون الناسر يحصل على هذه الصفة فإننا نكون قد وضعتنا المال في المرتبة الأولى وأصبحنا نقيس الأمور وكان المال هو الأساس ؛ لذلك فإنني أهيب بالمشرع أن يضع الناسر في موضع أقل من المؤلف للتمييز بين الخلق الذهني والإبداعي للمؤلف والطبع والتوزيع للناسر لا غير ذلك.

٦- أهيب بالمشرع بضرورة وجود جهة أو هيئة رقابية لتقييم العمل الإبداعي بالنسبة للمؤلفات العلمية أو المصنفات على وجه العموم سواء أكانت مصنفات أدبية أو فنية أو موسيقية أو غير ذلك كل هيئة في مجال تخصصها وذلك للتمييز بين المصنفات الصالحة والطالحة فلا يستقيم وضع الحماية لمصنف بلا قيمة أو هدف ومصنف آخر يثرى الثقافة والعلم للبشرية جمعاء فلا بد من التقييم للأعمال وبعد ذلك نقوم بإسباغ الحماية المرجوة لها.

٧- أناشد المشرع الوضعي بالسير وفق نهج الشريعة الإسلامية بضرورة انتقال الحقوق الأدبية للورثة بعد وفاة المؤلف مثلما ينتقل إليهم الحق المالي بخمسين عاماً بعد وفاة المؤلف، ولا بد من التوزيع على الورثة جمعاء لا للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية مثلما نصت بذلك المادة ٢٢٢ الفقرة الثانية من القانون المدني بالتعويض فلا بد من أن تؤول هذه الحقوق إلى الورثة الشرعيين الذين يغرمون في حال وجوب الدية على العاقلة في حالة القتل غير العمد لأن الغرم بالغنم.

٨- لا بد من النظر إلى مركز الشخص المعتدى على حقوق المؤلف سواء بالنسخ بغير إذنه أو نسبة المصنف إليه أو ما شابه ذلك من تعدي على حقوق المؤلف، وتحديد قيمة التعويض على أساس الوقوف على المركز المالي لهذا الشخص، فلا يحصد المعتدى الأموال الباهظة ثم يفرض عليه بعد ذلك تعويضاً أقل ما يوصف أنه تعويض تافه فلو نظرنا إلى مركزه المالي ثم بعد ذلك قمنا بفرض تعويض باهظ أكثر بكثير من حجم ما جنى

وما حصد من تعدٍ سافر على حقوق المؤلف فإن غيره سيفكر مئات المرات بل الآلاف قبل أن يقوم باقتراف مثل هذا الجرم.

٩- ضرورة نهج المشرع المصري نهج المشرع الفرنسي بالنسبة للمصنف الجماعي حيث نص المشرع المصري باستحالة فصل هذا المصنف والواقع أثبت عكس ذلك من أن المصنف الجماعي يجوز فصله. وقد يكون مصنفًا مستقلًا وضرربنا مثلًا لذلك بالصحافة فإننا قد نقوم بفصل مقالات أحد الكتاب ونجعلها في مؤلف مستقل بعدما كانت في مصنف جماعي وحسنًا فعل المشرع الفرنسي من إشارته إلى صحة فصل المصنف الجماعي.

أمل ألا تؤضع هذه الرسالة على الأرفف وأن تكون ولو شيئًا يسيرًا لخدمة العلم. وأن ينهل الباحثون منها ولو قطرة. وأسأله عزوجل أن يضع هذه القطرة في ميزان حسناتي، وأن تنهض مصرنا الحبيبة مثلما حدث في الأونة الأخيرة من الصحو الشبابة وذلك للنهوض والتقدم والازدهار، وأن ينهل كل من قام على خدمة العلم من المعين الطاهر والنبع الصافي الفيض للفقہ الإسلامي إذ إن في اتباع شرع الله سبحانه وتعالى عصمة من الضلال والشقاء بل وفيه السعادة في الدنيا والآخرة قال عز من قائل " فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكاً ونحشره يوم القيامة أعمى قال ربى لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيرًا قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى". سورة طه الآيات ١٢٣: ١٢٦

وصلّى اللهم على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه أجمعين " سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين و الحمد لله رب العالمين". سورة الصافات الآيات ١٨٠: ١٨٢.

قائمة بأهم المراجع .

أولاً: المراجع الشرعية:

- ١- القرآن الكريم:-
- ٢- مراجع التفسير:-
- الجامع لأحكام القرآن لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي المتوفى سنة ٦٧١هـ الجزء الخامس دار الكتب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧- ١٩٦٧م رقم إيداع ١١٠٣٥٤ مكتبة الإسكندرية.
- تفسير القاضي ناصر الدين البهضاوى المجلد الأول المطبعة العثمانية المصرية مصر شعبان ١٣٥٨هـ إيداع رقم ٣٤٩٦٧ مكتبة الإسكندرية.
- ٣- مراجع الحديث الشريف:-
- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم الإمام الحافظ أبى نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني المتوفى ٤٣٠هـ تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي مقدمه الدكتور كمال عبد العظيم العناني دار الكتب العلمية بيروت- لبنان برقم إيداع ٢٦٥٨٥ مكتبة الإسكندرية.
- سنن الترمذى للإمام الحافظ أبى عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى ٢١٠ - ٢٧٩ هـ دار الفجر للتراث بدون تاريخ إيداع رقم ٢٠٢٤٩٨ مكتبة الإسكندرية.
- سنن أبى داود الإمام الحافظ المصنف المتقن أبى داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي المولود في ٢٠٠٢ والمتوفى بالبصرة في شوال ٢٧٥هـ من الهجرة والذي قال عنه أبى الأعرابي لو أن رجلاً لم يكن عنده شئ من كتب العلم إلا المصحف الذي فيه كلام الله تعالى ثم كتاب أبى داود لم يحتج معهما إلى شئ من العلم البتة " دار إحياء السنة النبوية بدون تاريخ برقم إيداع ١٥٣٥٥٥ مكتبة الإسكندرية.
- سنن بن ماجه لأبى عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه المتوفى سنة ٢٧٣هـ المطبعة التجارية بمصر الطبعة الأولى سنة ١٣٤٩هـ.
- شرح رياض الصالحين للإمام يحيى بن شرف النووي المتوفى ٦٧٦هـ شرخه فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين طبعه محققه ومخرج

- أحاديثه د/ عبد الرحمن الهاشمي مؤسسة المختار للطبع والنشر - القاهرة
بدون تاريخ برقم إيداع ٢٩٧٠١٢٩ مكتبة الإسكندرية.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري
للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني دار المعرفة بيروت -
لبنان بدون تاريخ طبع إيداع رقم ٨٥٢٠٧٧٣١ مكتبة الإسكندرية.
 - مسند الإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٣٤١هـ رقم أحاديثه محمد عبد
السلام عبد الشافي دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الأولى
١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
 - نيل الأوطار في شرح منتقى الأخبار لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني
مطبعة مصطفى الحلبي الطبعة الثانية سنة ١٣١٧هـ.
- ٤- معاجم اللغة العربية:-
- المصباح المنير- لأحمد بن علي المقرئ الفيومي المتوفى سنة ٧٧٠هـ
المطبعة الأميرية - الطبعة السادسة سنة ١٩٢٦م.
 - المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية - مصر- الجزء الثاني - الطبعة
الثانية ١٩٧٢م.
 - لسان العرب- لمحمد بن بكر بن منظور المتوفى سنة ٣٩٣هـ مطبعة
دار الكتاب العربي بدون تاريخ.
 - مختار الصحاح- لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي - المطبعة
الأميرية ١٣٢٨هـ - ١٩١٠م.
 - معجم الوسيط المجلد الأول إبراهيم أنيس دار الفكر - بيروت الطبعة الثانية
لسنة ١٩٩٠.
 - / منير البعلبكي المورد قاموس إنجليزي- عربي دار العلم للملايين-
بيروت عام ١٩٨٦
- ٥- مراجع الفقه الإسلامي:-
- أ- الفقه الحنفي:-
- آداب المفتي والمستفتي للإمام الحافظ المحدث أبي عمرو عثمان بن عبد
الرحمن دراسة وتحقيق د/ موفقي عبد الله عبد القادر مكتبة العلم
والحكمة عالم الكتب ١٩٨٦م.

- الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان لخير الدين الرملي وجماعة من علماء الهند الأعلام وبهامشه فتاوى قاضيه خان والفتاوى البزازية - دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت - لبنان الطبعة الثالثة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

- المبسوط لأبي محمد بن أحمد بن سهل السرخسي - المتوفى سنة ٤٩٠هـ مطبعة السعادة - الطبعة الأولى سنة ١٣٢٤هـ.

- حاشية أمين عابدين "المسماة" رد المحتار. على الدر المختار شرح تنوير الأبيصار - لمحمد ابن عابدين الشهير بابن عابدين - مطبعة مصطفى الحلبي - الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ.

ب- الفقه الشافعي:-

- الأشباه والنظائر - لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي - المتوفى سنة ٩١١هـ مطبعة عيسى الحلبي - مصر بدون تاريخ.

- روضة الطالبين - للإمام أبي زكريا بن شرف النووي الدمشقي - المكتب الإسلامي للطباعة والنشر - بدون تاريخ.

- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي تحقيق محمود محمد الطناحي/ عبد الفتاح محمد الحلو دار إحياء الكتب العربية - القاهرة إيداع لدار الكتب برقم ٤٢٣٩ / ١٩٧٠م .

- مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج - لمحمد بن أحمد الشربيني الخطيب على متن منهاج الطالبين للإمام أبي زكريا بن شرف النووي الجزء الثاني - مطبعة مصطفى الحلبي - مصر ١٩٥٨م.

- مفاتيح الغيب للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي ٥٤٤هـ - ٦٠٦هـ، ١٨٤٩ - ١٢٠٩م دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م المجلد السادس برقم إيداع ٧٥٩٩٢ مكتبة الإسكندرية.

ج- الفقه المالكي:-

- الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحق الشاطبي إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي المتوفى ٧٩٠هـ وعليه شرح جليل لتحرير دعاويه وكشف مراميه وتخريج أحاديثه ونقد آرائه نقداً علمياً يعتمد على

النظر العقلي وعلى روح النشر لنصوصه لحضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الكبير شيخ علماء دمياط الشيخ عبد الله دراز وقد عني بضبطه وترقيمه ووضع تراجمها الأستاذ عبد الله دراز المدرس بقسم التخصص بالأزهر المكتبة التجارية الكبرى - مصر بدون تاريخ.

د - الفقه الحنبلي:-

- الشيخ أبى النجا شرف الدين موسى الحجاوى المقدسى قاضى دمشق شيخ الإسلام " الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل " الجزء الأول دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ١٩٧٣م برقم إيداع ١٥٧٢٠٧ مكتبة الإسكندرية.
- جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥هـ تحقيق طارق أحمد محمد - دار الصحابة طنطا - الطبعة الأولى سنة ١٩٩٤م برقم إيداع ١٦٨٦٠ مكتبة الإسكندرية.
- ٥- مراجع عامة في الفقه الإسلامي:-

- الشيخ أحمد إبراهيم الالتزامات في الشرع الإسلامي بدون دار نشر طبعة ١٩٣٦م.
- د/ أحمد زكى عويس المدخل في الفقه الإسلامي - النظريات العامة في الفقه الإسلامي " الحق والمال والملكية والعقد مكتبة جامعة طنطا بدون تاريخ.
- الشيخ حسن الحسن الكوهجى " زاد المحتاج بشرح المنهاج " تحقيق ومراجعة عبد الله بن إبراهيم الأنصاري- دار إحياء التراث الإسلامي الطبعة الثانية - الجزء الثاني- بدون تاريخ.
- د / زكى زكى حسين زيدان المتدخل لدراسة الفقه الإسلامي - النظريات العامة في الفقه الإسلامي مكتبة جامعة طنطا سنة ٢٠٠٣م.
- د/ عبد السلام داود العبادى الملكية فى الشريعة الإسلامية ووظيفتها وقبورها دراسة مقارنة القسم الأول مكتبة الأقصى ١٩٧٤م.
- الشيخ على الخفيف " أحكام المعاملات الشرعية " مطبعة حجازي بالقاهرة الطبعة الأولى ١٣٦٠- ١٩٤١م.

- الشيخ/ عيسوى أحمد عيسوى الفقه الإسلامى بدون دار نشر طبعة ١٩٥٥م.
- د/ فتحى الدرينى "حق الابتكار فى الفقه الإسلامى مؤسسة الرسالة ١٩٨٤م.
- د/ مصطفى أحمد الزرقاء الفقه الإسلامى فى ثوبه الجديد- الجزء الثانى- المدخل الفقهي العام سنة ١٩٦٨م .
- الشيخ/ مصطفى الزرقا المدخل إلى نظرية الالتزام فى الفقه الإسلامى طبعة ١٩٤٩م.
- الشيخ/ محمد أبو زهرة أصول الفقه- دار الفكر العربى ١٤١٦هـ - ١٩٤٤م.
- د- محمد زكريا البرديسى التصرف الإسقاطى مكتبة وهبه القاهرة طبعة ١٩٦٩م.
- الشيخ/ محمد مصطفى شلبى المدخل فى الفقه الإسلامى - نظرية الملكية والعقد- الدار الجامعية - ١٩٨٥م.
- د/ محمود عبد المجيد المغربى "المال والملكية فى الشريعة الإسلامية" المكتبة الحديثة الطبعة الأولى سنة ١٩٨٧م
- ٦- مجلات فقهية وندوات:-
- المجمع الفقهي الإسلامى حقوق التأليف توصيات صادرة عن ورثة التاسعة بمكة المكرمة ١٢ رجب م ١٤٠٦هـ.
- مجلة البحث العلمى والتراث الإسلامى د/ وهبه الزحلى "التعويض عن الضرر" - كلية الشريعة- جامعة الملك عبد العزيز- العدد الأول سنة ١٣٩٩هـ.
- مجلة البحوث الفقهية المعاصرة د/ عبد الرحمن بن حسن النفيسة بحث عن حقوق المؤلف - المملكة العربية السعودية ١٤١٥هـ ١٩٩٤م .
- مجلة كلية الشريعة والقانون بالقاهرة د/ محمد رأفت عثمان "الضوابط الشرعية لاستخدام الكمبيوتر والإنترنت" العدد الثانى والعشرون ص ١٨ الجزء الثالث.

- مركز صالح كامل ندوة " حقوق المؤلف مدخل إسلامي" - د/مصطفى محمد عرجاوى " الحماية القانونية لحق المؤلف " .

ثانياً: المراجع القانونية

أولاً: المؤلفات العامة:-

- د/أحمد سلامة : محاضرات في المدخل للعلوم القانونية نظرية الحق في القانون المدني الطبعة الخامسة ١٩٥٩ بدون دار نشر .
- د/ إسماعيل غانم : محاضرات في النظرية العامة للحق : طبعة ١٩٥٨ بدون دار نشر.
- الحقوق العينية الأصلية- " حق الملكية" المجلد الأول الطبعة الثانية عام ١٩٦١ .
- د/ توفيق حسن فرج : المدخل للعلوم القانونية " نظرية الحق " - الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- د/جميل الشرقاوى : دروس في نظرية الحق بدون دار نشر ١٨٥٥ .
- : دروس في الحقوق العينية الأصلية بدون دار نشر ١٩٧١ .
- د/ حسن كيرة : المدخل لدراسة القانون منشأ المعارف عام ١٩٧٦ .
- د/ حمدي عبد الرحمن أحمد : مقدمة القانون المدني " الحقوق والمراكز القانونية" بدون ناشر ٢٠٠٢-٢٠٠٣ .
- : نظرية الحق دار الفكر العربي عام ١٩٧٩ .
- د/ حمدي عبد الرحمن احمد رضا عبد الحليم عبد الحميد: مبادئ القانون - الكتاب الثاني - النظرية العامة للحق مطبعة الجامعة بالمنوفية ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ .
- د/ رمضان أبو السعود: النظرية العامة للحق دار المطبوعات الجامعية ١٩٩٩ .
- د/ سعيد جبر: حق الملكية طبعة جامعة المنوفية ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ .
- د/ عبد الحي حجازي : الوظيفة الاجتماعية للملكية" (الحلقة الدراسية الثانية للقانون والعلوم السياسية بدون سنة نشر.

- د/ عبد الرزاق السنهوري: الوسيط في شرح القانون المدني الجزء الثامن حق الملكية طبعة ٢٠٠٧؛
- د/ عبد المنعم البدر اوى: حق الملكية بوجه عام وأسباب كسبها ١٩٩١.
- المدخل للقانون الخاص الطبعة الأولى ١٩٥٧.
- د/ عبد المنعم فرج الصدة: حق الملكية الطبعة الثالثة ١٩٦٧.
- : أصول القانون دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت.
- د/ محمد شكري سرور: النظرية العامة للحق " دار الفكر العربي الطبعة الأولى ١٩٧٩.
- : تنظيم حق الملكية في القانون المدني المصري ١٩٩٩.
- د/ محمد كامل مرسى باشا: شرح القانون المدني الجديد " الحقوق العينية الأصلية الجزء الثاني الطبعة الثانية ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م
- د/ محمد وحيد الدين سوار: حق الملكية في ذاته في القانون المدني ١٩٩٧ مكتبة دار الثقافة بالأردن.
- د/ نعمان جمعة: المدخل للعلوم القانونية دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٧
- د/ مصطفى محمد الجمال: نطاق الملكية - الملكية الخاصة - الملكية العامة دار المعارف بالإسكندرية بدون سنة نشر.
- د/ منصور مصطفى منصور: مذكرات في المدخل للعلوم القانونية - نظرية الحق ١٩٦٢.
- : حق الملكية في القانون المدني المصري القاهرة ١٩٦٥.
- د/ لاشين محمد الغياثي - حق الملكية دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقانون المدني المصري المركز الياباني لتوزيع الكتاب كلية الشريعة والقانون بطنطا بدون سنة نشر.
- ثانياً: المؤلفات المتكسفة:-**
- د/ إبراهيم أحمد إبراهيم: الحماية الدولية لحق المؤلف بدون دار نشر لعام ١٩٩٢.

تشريعات حقوق المؤلف وواقع تطبيقها في حقوق المؤلف في الوطن العربي بين التشريع والتطبيق تونس المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٩٦.

- د/ أبو اليزيد على المتيت : الحقوق على المصنفات الأدبية الفنية العلمية طبعة أولى دار المعارف الإسكندرية ١٩٦٧ .

- د/ أحمد سويلم العمري : حقوق الإنتاج الذهني الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٧ .

: براءات الاختراع الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٨ .

- د/أسامه أحمد المليجي : الحماية الإجرائية في مجال حق المؤلف "دراسة مقارنة" ١٩٩٦ .

- د/ أسامه أحمد بدر : بعض مشكلات تداول المصنفات عبر الإنترنت كلية الحقوق جامعة طنطا دار النهضة العربية لعام ٢٠٠٢

: الوسائط المتعددة بين واقع الدمج الإلكتروني للمصنفات وقانون حماية حقوق الملكية الفكرية دار الجامعة الجديدة للنشر ٢٠٠٤ .

- د/ السيد أحمد عبد الخالق: الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية في ظل اتفاق التريبس مع التطبيق على نقل التكنولوجيا للدول النامية بدون سنة نشر .

:حقوق الملكية الفكرية حماية أم نهب" تعريب للمؤلف فاندانا شيفا مراجعة د/أحمد بديع بليح بدون سنة نشر.

- د / أشرف جابر سيد :الصحافة عبر الإنترنت وحقوق المؤلف دار النهضة العربية ٢٠٠٦ .

- د/ أشرف وفا محمد : تنازع القوانين في مجال الحقوق الذهنية للمؤلف" القاهرة دار النهضة العربية ١٩٩٩ .

- ألفت عبد الرحيم :ترجمة أساسيات حق المؤلف مكتب حق المؤلف "مكتبة الكونجرس واشنطن العاصمة بدون سنة نشر .

- د/ أنور طلبه: حماية حقوق الملكية الفكرية حماية حق المؤلف، المصنفات العلمية والأدبية والفنية؛ براءات الاختراع، نماذج المنفعة، الدوائر المتكاملة، المعلومات غير المفصح عنها، العلامات التجارية، التصميمات والنماذج الصناعية، الأصناف النباتية، المحل التجاري المكتب الجامعي الحديث الأزاريطة- الإسكندرية بدون سنة نشر.
- د/جمال أبو الفتوح محمد أبو الخير: براءات اختراعات العمال"(دراسة مقارنة) دار الكتب القانونية مصر- المحلة الكبرى ٢٠٠٨.
- د/ جمال محمود عبد العزيز: نحو قانون موحد للعلامات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي " دراسة مقارنة دار النهضة العربية القاهرة ٣٢ ش عبد الخالق ثروت ٢٠٠٥
- د/ جميل عبد الباقي الصغير: الإنترنت والقانون الجنائي الأحكام الموضوعية للجرائم المتعلقة بالإنترنت- الناشر دار النهضة العربية ٢٠٠١.
- د/ حسن حسين البراوى : المصنفات بالتعاقد "النظام القانوني للمصنفات التي تعد بناء على طلب أو بمقتضى عقد العمل" دار النهضة العربية ٢٠٠١.
- د/ حسن عماد مكوى : تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات الدار المصرية اللبنانية القاهرة الطبعة الثانية أكتوبر ١٩٩٧
- د حسن كيرة : المدخل للقانون بدون دار نشر طبعة ١٩٧٤
- د/ خالد حمدي عبد الرحمن: حقوق غير المؤلف على المصنف دار النهضة العربية ٢٠٠٥/٢٠٠٦.
- د/دليا أليبيزك : حقوق المؤلف والحقوق المجاورة" ترجمة / محمد حسام لطفي ١٤٢٤هـ .
- د/ذكرى عبد الرازق محمد : حماية المعلومات السرية من حقوق الملكية الفكرية-KNOW-HOW في ضوء التطورات التشريعية والقضائية دار الجامعة الجديدة الأزاريطة الاسكندرية ٢٠٠٧ .
- د/ رشا على الدين : النظام القانوني لحماية البرمجيات دار الجامعة الجديدة الأزاريطة - الإسكندرية ٢٠٠٧.

- د/ رضا متولى وهدان : حماية الحق المالي للمؤلف دار الجامعة الجديدة للنشر ٢٠٠١ .
- د/ رمضان صديق : الضرائب على التجارة الإلكترونية- دار النهضة العربية ٢٠٠١ .
- د/ زيدان عبد الباقي : وسائل وأساليب الاتصال في المجالات الاجتماعية والتربوية والإدارية والإعلامية مكتبة النهضة المصرية الطبعة الثانية القاهرة سنة ١٩٧٩ .
- د/ سعيد جبر "الحق في الصورة" دار النهضة العربية ١٩٨٦ .
- د/ سعيد سعد عبد السلام : الحماية القانونية لحق المؤلف والحقوق المجاورة دار النهضة العربية ٢٠٠٣ .
- نزع الملكية الفكرية للمنفعة العامة" دار النهضة العربية ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ .
- د/ سعيد عبد اللطيف حسن : إثبات جرائم الكمبيوتر والجرائم المرتكبة عبر "الإنترنت" بدون دار نشر الطبعة الأولى ١٩٩٩م.
- د/ شحاتة غريب شلقامى : الحق الأدبي لمؤلف برامج الحاسب الآلي " دراسة في قانون حماية الملكية الفكرية الجديد رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ دراسة مقارنة دار الجامعة الجديدة ٢٠٠٨ .
- الملكية الفكرية في القوانين العربية" دراسة لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ولخصوصية حماية برامج الحاسب الآلي دار الجامعة الجديدة الأزاريطة الإسكندرية ٢٠٠٨ .
- د/ صلاح الدين جمال الدين: حماية حق المؤلف في ضوء استخدام البث الفضائي للبرامج بالأقمار الصناعية" مشكلة تنازع القوانين دار الفكر الجامعي ٢٠٠٤ الأزاريطة الإسكندرية .
- عقيد / ضياء يحيى السادات: الحاسب الآلي وتطبيقاته العلمية (نظم تشغيل- برامج تطبيقية- جوانب عملية) كلية الشرطة . مطبعة كلية الشرطة ، القاهرة ٢٠٠٣- ٢٠٠٤ .
- د/ عاطف عبد الحميد: مبدأ الثبوت بالكتابة في ضوء التقدم التكنولوجي الحديث دار النهضة العربية ٢٠٠٢ .
- د عبد الحي حجازي : مذكرات في نظرية الحق طبعة ١٩٥٦ .

- د/ عبد الرحيم عنتر عبد الرحمن: حقوق الملكية الفكرية وأثرها الاقتصادي "دار الفكر الجامعي الأزريطة الإسكندرية ٢٠٠٩.
- د/ عبد الرشيد مأمون : الحق الأدبي للمؤلف النظرية العامة وتطبيقاتها دار النهضة العربية ١٩٧٨ .
- د/ عبد الرشيد مأمون د/ محمد سامي عبد الصادق : حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في ضوء قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الجديد" رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ دار النهضة العربية القاهرة ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧.
- د/ عبد السميع عبد الوهاب أبو الخير : الحق المالي في الفقه الإسلامي والقانون المصري - مكتبة وهبه - ١٩٨٨ .
- د/ عبد العزيز المرسي حمود : مدى حجية المحرر الإلكتروني في الإثبات في المسائل المدنية والتجارية في ضوء قواعد الإثبات النافذة- بدون ناشر ٢٠٠٥.
- د/ عبد الفتاح حجازي: مكافحة جرائم الكمبيوتر والإنترنت دار الفكر الجامعي الإسكندرية ٢٠٠٦ .
- د/ عبد الله عبد الكريم عبد الله: الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت دراسة في الأطر القانونية للحماية مع شرح النظام القانوني للملكية الفكرية في التشريعات المصرية والأردنية والأوروبية والأمريكية ومعاهدتي الإنترنت دار الجامعة الجديدة الأزريطة الإسكندرية ٢٠٠٨ .
- د/ عبد الهادي فوزي العوضى الجوانب القانونية للبريد الإلكتروني القاهرة دار النهضة العربية.
- د/ على سيد قاسم : حقوق الملكية الفكرية في قانون دولة الإمارات العربية المتحدة " دراسة مقارنة دار النهضة العربية القاهرة ٣٢ ش عبد الخالق ثروت ٢٠٠٩ .
- د/ على عبد الرحمن على: حماية حقوق الملكية الفكرية ٠ الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية نوفمبر ٢٠٠٥ .

- د/ عصام أحمد البهجي : حماية الحق في الحياة الخاصة دار الجامعة الجديدة الطبعة الثانية جامعة طنطا ٢٠٠١.
- : حقوق الملكية الفكرية للأصناف النباتية المعدلة وراثياً" دراسة تحليلية لحقوق الملكية الفكرية للأصناف النباتية المهندسة وراثياً في ضوء اتفاقيتي التريبس-الويبو وفي ضوء قوانين مصر- الأردن أمريكا ولمواجهة الآثار الضارة لممارسات الشركات الدولية في مجال صناعة الدواء والأغذية المهندسة وراثياً دار الجامعة الجديدة الأزاريطة الإسكندرية ٢٠٠٧ .
- د/ عمر محمد بن يونس مستشار: موسوعة التشريعات العربية"ترجمة وعرض" الاتهام في جرائم الملكية الفكرية في القانون الأمريكي " العدوان التقليدي والعدوان باستخدام الحاسوب والإنترنت (المرشد الفيدرالي الأمريكي للاتهام في جرائم الملكية الفكرية) ٢٠٠٥ .
- د/ فاروق الأباصيري : نحو مفهوم اقتصادي لحق المؤلف" دار النهضة العربية القاهرة ٢٠٠٤ .
- د/ فاطمة زكريا محمد عبد الرازق : حماية حقوق الملكية الفكرية في التعليم الجامعي" تقديم أ. د/ محمد حسام محمود لطفي دار المعارف للنشر الإسكندرية ٢٠٠٧ .
- د/ محمد بن براك الفوزان: نظام حماية حقوق المؤلف في المملكة العربية السعودية" شرح ودراسة مكتبة القانون والاقتصاد الرياض الطبعة الأولى ٢٠٠٨ .
- د/ محمد حسام محمود لطفي: الحماية القانونية لبرامج الحاسب الإلكتروني دار الثقافة للطباعة النشر ١٩٨٧م .
- : حقوق المؤلف في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء دراسة تحليلية للقانون المصري".
- : الملكية الفكرية وبرامج الحاسبات حق المؤلف وبراءات الاختراع" .
- : البث الإذاعي عبر التوايح الصناعية وحقوق المؤلف" . جامعة القاهرة - بنى سويف (القاهرة ٩١ ، ٩٢) .

- : بنوك المعلومات وحقوق المؤلف القاهرة ١٩٩٩ بدون دار نشر .
- : حقوق المؤلف من جوتنبرج إلى الفونوجراف الآلي الفضائي الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية القاهرة ٢٠٠٠ .
- : الإطار القانوني للمعاملات الإلكترونية دراسة في قواعد الإثبات في المواد المدنية والتجارية مع إشارة خاصة لبعض قوانين البلدان العربية القاهرة ٢٠٠٢ .
- د/ محمد خليفة : الحماية الجنائية لمعطيات الحاسب الآلي في القانون الجزائري والمقارن دار الجامعة الجديدة للنشر الأزريطة الإسكندرية ٢٠٠٧ .
- د/ محمد سامي عبد الصادق : حقوق مؤلفي المصنفات المشتركة المكتب المصري الحديث ٢٠٠٢ .
- د/ محمد سامي الشوا : ثورة المعلومات وانعكاساتها على قانون العقوبات- دار النهضة العربية - الطبعة الثانية- ١٩٩٨ .
- د/ محمد السعيد رشدي : عقد النشر دراسة تحليلية وتأصيلية لطبيعة العلاقة بين المؤلف والناشر وكيفية حماية حقوق الملكية الفكرية على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" ٢٠٠٧ .
- : الإنترنت والجوانب القانونية لنظم المعلومات " دار النهضة العربية القاهرة ٣٢ش عبد الخالق ثروت ٢٠٠٤ .
- د/ محمد على فارس الزغبى: الحماية القانونية لقواعد البيانات وفقاً لقانون حق المؤلف دراسة مقارنة ما بين النظام اللاتيني والنظام الأنجلو أمريكي دار المعارف للنشر بالإسكندرية ٢٠٠٣ .
- د/محمد ماهر حمادة: المكتبات في العالم تاريخها وتطورها حتى مطلع القرن العشرين دار العلوم بالرياض عام ١٩٨١ .
- د/ محمد المرسى زهرة : الحاسوب والقانون منشورات مؤسسة الكويت للتقدم العلمي " الكويت ١٩٩٥ .
- : الحاسب الإلكتروني والقانون " مكتبة سعيد عبد الله وهبه القاهرة ١٩٩٢ .

عناصر الدليل الكتابي في ظل القوانين النافذة ومدى تطبيقها على الدليل الإلكتروني- بدون ناشر مايو ٢٠٠١ .

- د/ محمد محمد أبو زيد: تحديث قانون الإثبات مكانة المحررات الإلكترونية بين الأدلة الكتابية- بدون ناشر أو سنة .

- د/ محمد محي الدين سليم: مخاطر التطور كسبب لإعفاء المنتج من المسؤولية دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية أمام كلية الحقوق إيداع جامعة المنصورة برقم ٧٣٣/١١٨١٠٨

: التسلسل الاقتصادي وأثره على التوازن العقدي بدون دار نشر ٢٠٠٣م

- د/ محمد محي الدين سليم د/ رضا العبد :مبادئ القانون نظرية الحق مطبعة جامعة المنوفية ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ .

- د / محمد حسين منصور: الإثبات التقليدي والإلكتروني دار الفكر الجامعي ٢٠٠٦م .

- د/ محمود عبد الرحيم الديب : الحماية القانونية للملكية الفكرية في مجال الحاسب الآلي والإنترنت " دار الجامعة الجديدة للنشر الأزاريطة الإسكندرية ٢٠٠٥ .

- د/ مختار القاضي : حق المؤلف الكتاب الأول مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة عام ١٩٥٨ .

- د/ مصطفى أحمد فزاد :العلوم السياسية في منظور العلاقات الدولية والسياسة الداخلية مطبعة جامعة طنطا بدون سنة نشر .

- د/ نادية محمد معوض: التحكيم وحقوق الملكية الفكرية دار النهضة العربية للنشر ٢٠٠٩ .

- د/ نبيلة رسلان د/ محمد الصباحي د/ مصطفى أبو عمرو : المدخل للعلوم القانونية الكتاب الثاني - نظرية الحق طبعة كلية الحقوق طنطا ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ .

- د/ هشام محمد فريد: قانون العقوبات ومخاطر تقنية المعلومات بدون دار نشر ١٩٩٢ .

٥- ثالثاً : الرسائل

- د/ بشار طلال أحمد مؤمنى : مشكلات التعاقد عبر الإنترنت " دراسة مقارنة رسالة دكتوراه جامعة المنصورة كلية الحقوق ٢٠٠٣ .
- د/ خالد مدحوق إبراهيم محمد : إبرام العقد الإلكتروني رسالة دكتوراه جامعة الإسكندرية كلية الحقوق ٢٠٠٥ .
- د/ رمزي رشاد الشيخ : الحقوق المجاورة لحق المؤلف " رسالة دكتوراه جامعة طنطا ٢٠٠٥ .
- د/ سمير السعيد محمد أبو إبراهيم : أثر الحق الأدبي للمؤلف على القواعد العامة للعقود رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة طنطا ٢٠٠٧ .
- د/ سمير حامد عبد العزيز الجمال : التعاقد عبر تقنيات الاتصال الحديثة . رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة ٢٠٠٥ .
- د/ عزة محمود أحمد خليل : مشكلات المسؤولية المدنية في مواجهة فيروس الحاسب " رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة ١٩٩٤ .
- د/ عمرو عبد الفتاح على يونس : جوانب قانونية للتعاقد الإلكتروني في إطار القانون المدني " رسالة دكتوراه "جامعة عين شمس كلية الحقوق ٢٠٠٨ .
- د/ فارس مصطفى محمد المجالي : حماية المعلومات غير المفصح عنها في قوانين الملكية الفكرية دراسة مقارنة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة عين شمس ٢٠٠٨ .
- د/ مرفت ربيع عبد العال : عقد المشورة في مجال نظم المعلومات رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة عين شمس ١٩٩٧ .
- د/ محمد مصطفى الزحيلي : وسائل الإثبات في المعاملات المدنية والأحوال الشخصية " رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة عين شمس ٢٠٠٦ .
- د/ محمد سعيد إسماعيل : أساليب الحماية القانونية لمعاملات التجارة الإلكترونية رسالة دكتوراه حقوق عين شمس ٢٠٠٥ .
- د/ محمود السيد عبد المعطى الخيال الإنترنت وبعض الجوانب القانونية للناسر رسالة دكتوراه دار النهضة ١٩٩٨ .

- د/ نائلة عادل قورة : جرائم الحاسب الاقتصادية رسالة دكتوراه جامعة القاهرة ٢٠٠٣م .
- د/ نصر أبو الفتوح فريد حسن : حماية الملكية الفكرية في مجال صناعة الدواء رسالة دكتوراه جامعة المنصورة ٢٠٠٦ .
- رابعاً: المقالات والأبحاث:-
- د/إبراهيم أحمد إبراهيم: الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف مع التطبيق مجلة العلوم القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة عين شمس ١٩٩٨ .
- د أحمد السمدان :الحماية القانونية المدنية لبرامج الحاسب الآلي صورها وتطبيقاتها في القانون المقارن وفي دول الخليج بحث مقدم إلى مؤتمر الكويت الأول للقانون والحاسب الآلي جامعة الكويت - كلية الحقوق ٧-٤ نوفمبر ١٩٨٩م أبحاث المؤتمر الطبعة الأولى ١٩٩٤ .
- د/أحمد محمد خليفة:المجلة الجنائية القومية المجلد الثاني والأربعون العدد الأول المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية رئيس التحرير .
- د/ إسماعيل عبد النبي شاهين: تأمين المعلومات في الإنترنت بين الشريعة والقانون" مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا العدد التاسع عشر ٢٠٠٥م .
- د/جمال محمود الكردي: حق المؤلف في العلاقات الخاصة الدولية مجلة روح القوانين " مطبعة الجامعة طنطا عدد ٢٢ يناير ٢٠٠١ .
- د/ حسن جمعي: مدخل إلى حقوق الملكية الفكرية"- ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الفكرية للصحفيين ووسائل الإعلام بالتعاون مع وزارة الإعلام بالبحرين-بالمقامة في ١٦ يونيو ٢٠٠٤ .
- د/ حسام بدرأوى جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ٢٦ مايو عام ٢٠٠٢ .
- د / سيد هجيز :سرقة علنية وعولمة كاذبة - مجلة المحيط الثقافي ص ٧٢. القاهرة ٢٠٠٠ .
- د/ عبد السند يمامه :حقوق المؤلف وفقاً لاتفاقيات المسائل التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية " تريس" والتشريع المصري مجلة البحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة المنوفية العدد العاشر السنة الخامسة أكتوبر ١٩٩٦ .

- المستشار/على احمد فرجاتي : الحماية الجنائية ضد برامج الكمبيوتر المفداة وتوزيعها والانتهاكات المتعلقة باستخدام الإنترنت في الأنشطة المختلفة المجلة القانونية الاقتصادية كلية الحقوق جامعة الزقازيق ٢٠٠٥ العدد السابع عشر .
- د/ على عبد القادر القهوجي :الحماية الجنائية للبيانات المعالجة إلكترونيًا بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت جامعة الإمارات العربية المتحدة كلية الشريعة ١-٣ مايو ٢٠٠٠م المجلد الثاني .
- د/ عمر الفاروق الحسيني:تأملات في بعض صور الحماية الجنائية للحاسب الآلي - بحث مقدم إلى مؤتمر الكويت الأول للقانون والحاسب الآلي من ١١/٧-٢١٩٨٩م بمدينة الكويت مجلة المحامي بالكويت نوفمبر-ديسمبر ١٩٨٩م .
- المستشار/غبريال إبراهيم غبريال : حماية حق المؤلف مجلة إدارة قضايا الحكومة العدد الثالث السنة السادسة عشرة يوليو سبتمبر ١٩٧٢ .
- د/ فايز الظفيري :الأحكام العامة للجريمة الإلكترونية مجلة العلوم القانونية الاقتصادية كلية الحقوق جامعة عين شمس العدد الثاني السنة ٤٤ يوليو ٢٠٠٢م .
- د/ كمال أحمد الكركي :التحقيق في جرائم الحاسوب"المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية مركز البحوث والدراسات بأكاديمية شرطة دبي الإمارات العربية المتحدة المنعقدة في ٢٦-٢٨ أبريل ٢٠٠٣ .
- د/محمد الشحات الجندي : حماية حق المؤلف من منظور إسلامي مجلة روح القوانين مطبعة الجامعة طنطا عدد ١٢ سنة ١٩٩٦ .
- د/ مصطفى أحمد فؤاد : حقوق المؤلف في اتفاقية الجات المنظور الإسلامي" مجلة روح القوانين مطبعة الجامعة طنطا عدد ١٣ إصدار ١٩٩٨ .
- د/ نائل عبد الرحمن صالح :واقع جرائم الحاسوب في التشريع الأردني "بحث مؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت "كلية الشريعة والقانون" في الفترة من ١-٣ مايو عام ٢٠٠٠ .

- د/ نبيلة إسماعيل رسلان: المسؤولية في مجال المعلومات والشبكات" مجلة روح القوانين كلية الحقوق جامعة طنطا- العدد الثامن عشر أغسطس ١٩٩٩.
- د/ هشام محمد فريد : الجرائم المعلوماتية أصول التحقيق الجنائي الفني واقتراح بإنشاء آلية عربية موحدة للتدريب المتخصص بحث مؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت من ١-٣ مايو ٢٠٠٠ .
- خامساً: الدوريات ومجموعات الأحكام:-
 - مجلة إدارة قضايا الحكومة: تصدرها هيئة قضايا الحكومة.
 - مجلة البحوث القانونية والاقتصادية: تصدرها كلية الحقوق- جامعة المنصورة.
 - مجلة البحوث القانونية والاقتصادية: تصدرها كلية الحقوق- جامعة المنوفية.
 - مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية: تصدرها كلية الحقوق- جامعة الإسكندرية.
 - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية: تصدرها كلية الحقوق- جامعة عين شمس.
 - مجلة المحاماة: تصدرها نقابة المحامين بجمهورية مصر العربية.
 - مجلة المحامى: تصدرها جمعية المحامين الكويتية.
 - مجموعة أحكام النقض: إعداد المكتب الفني لمحكمة النقض .

الفهرس الموضوع

الصفحة	
٣	مقدمه
١٧	أهمية البحث
١٨	إشكالية البحث
١٨	هدف البحث
١٩	صعوبات البحث
٢٠	منهج البحث
٢١	خطة البحث
٢٣	الفصل التمهيدي
	حقوق المؤلف بين الواقع والأمول
٢٩	المبحث الأول: التعريفات البحثية
٣٧	تعريف المؤلف
٤٢	التحديد القانوني لصفة المؤلف
٤٣	تعريف المصنف
٤٨	الثورة المعلوماتية الحديثة ومدى تأثيرها
٥٣	ماهية الشبكة الدولية
٥٦	هل هناك ربط بين المعلومة والمعلوماتية ؟
٦٠	ماهية الجريمة المعلوماتية
٦٩	ماهية التوقيع عبر الوسائل الالكترونية
٧٢	من هو المراقب على تطبيق الحماية من عديمها
٧٦	ماهية الملكية المعنوية
٩٢	هل توجد ملكية فكرية في المؤلفات الشرعية ؟
٩٣	هل الجهد الفكري في التأليف يورث صاحبه في ميزان الشرع أي اختصاص حاجز يتضمن معنى الحق ؟
٩٥	كيف تضمن الشريعة الإسلامية الملكية الفكرية من الجانب الديني
٩٥	ما هي نظرة الفقهاء المسلمين إلى حقوق الملكية الفكرية

الصفحة	الموضوع
٩٨	المبحث الثاني: الطبيعة القانونية لحقوق المؤلف
١٤١	الباب الأول ..
	ماهية حقوق المؤلف
١٤١	تمهيد وتقسيم
١٤٧	الفصل الأول: حقوق المؤلف في القانون الوضعي
١٥٠	المبحث الأول : حقوق المؤلف الأدبية والحق المالي
١٥٠	المطلب الأول : الحقوق الأدبية وطبيعتها القانونية
١٨٥	المطلب الثاني: الحق المالي وخصائصه القانونية
١٨٩	الفرع الأول: طرق الاستغلال المالي للمصنف
١٩٨	الفرع الثاني: خصائص الحق المالي للمؤلف
٢٠٦	المبحث الثاني: الحماية القانونية المقررة لحقوق المؤلف
٢١٢	المطلب الأول: الحماية المدنية لحق المؤلف
٢١٨	الفرع الأول: التنفيذ العيني
٢٢٢	الفرع الثاني: التعويض
٢٢٣	المطلب الثاني: الحماية الجنائية لحق المؤلف
٢٢٨	الفرع الأول: العقوبات الأصلية
٢٣٠	الفرع الثاني: العقوبات التبعية
٢٣٥	الفصل الثاني: حقوق المؤلف في الشريعة الإسلامية
٢٣٥	تمهيد وتقسيم
٢٣٧	المبحث الأول: الحقوق الأدبية والحق المالي للمؤلف
٢٣٧	تمهيد وتقسيم
٢٣٨	المطلب الأول: الحقوق الأدبية للمؤلف
٢٦٢	المطلب الثاني: الحق المالي للمؤلف
٢٧٦	شرعية الحق المالي في الفقه الإسلامي
٢٧٩	المبحث الثاني: حماية الشريعة الإسلامية للمؤلف وحقوقه

الصفحة	الموضوع
٢٧٩	تمهيد وتقسيم
٢٨٢	المطلب الأول: آحماية المدنية لحق المؤلف
٢٨٥	شروط حماية حقوق المؤلف
٢٨٦	الشروط التي يجب أن تتوافر في جانب المؤلف
٢٩٤	هل الحق الأدبي يورث مثل الحقوق؟
٢٩٦	المطلب الثاني: الحماية الجنائية لحق المؤلف
٣١١	الباب الثاني
٣١١	التقنيات الحديثة وتأثيرها على المؤلف
٣١١	تمهيد وتقسيم
٣١٧	الفصل الأول: حقوق غير المؤلف على المؤلف
٣١٨	المبحث الأول: الإبداعات الفكرية الجماعية
٣١٩	أولاً: المصنفات الجماعية
٣٢٩	ثانياً : المصنف المشترك
٣٣٧	ثالثاً : المصنفات السمعية البصرية
٣٤٥	رابعاً: المصنفات المشتقة
٣٤٧	خامساً : المصنفات الموسيقية
٣٥٤	سادساً : المصنفات الفنية
٣٥٥	المبحث الثاني: النسخة الخاصة وحماية القانون لها
٣٦٦	ماهية الاستعمال المشروع
٣٧٠	الخلاص النهائي حول تكليف النسخة الخاصة
٣٧٢	إشكالية النسخة الخاصة من خلال ثلاثة جوانب رئيسية
٣٩٤	شروط مشروعية النسخة الخاصة
٣٩٧	الفصل الثاني: الإنترنت والمعلوماتية الحديثة
٣٩٧	تمهيد وتقسيم
٤٠١	المبحث الأول: الاتفاقيات الدولية لحماية المؤلف

الصفحة

الموضوع

٤٠٤ أول اتفاقية لحقوق الملكية الفكرية
٤٠٦ الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق المؤلف
٤٢٠ هل لمؤتمر جنيف تأثير على التشريع المصري؟
٤٢٢ هل كان لاتفاقية الجات اقتناع لدى الدول؟
٤٣٥ اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة trips
٤٤١ هل هناك صعوبات واجهت اعتماد الاتفاقيات الدولية؟
٤٥٣ المبحث الثاني: ملائمة الشريعة للأساليب الحديثة
٤٥٦ نظرة الشريعة إلى العلم على اعتبار نوعين
٤٦١ العلم النافع ثلاثة أنواع
٤٦١ النوع الأول : فرض عين
٤٦١ النوع الثاني: فرض الكفاية
٤٦٢ النوع الثالث: المنسوب
٤٦٢ ثانياً: العلم المضموم
٤٦٤ المقارنة
٤٦٩ الخاتمة
٤٧٨ التوصيات
٤٨١ المراجع
٤٩٩ الفهرس

٢٠١٢/٢٢٥٥٢	رقم الإيداع
I.S.B.N	الترقيم الدولي
978-977-6410-50-3	



دار الجامعة الجديدة للنشر

٢٨ شارع صوتير - الأمانة الإسكندرية ت : ٤٨٦٣٦٢٩ - ٤٨٦٨٠٩٩

E-mail : darelgameaelgadida@hotmail.com

www.darggalex.com info@darggalex.com



Bibliotheca Alexandrina



1212677

ISBN : 977-6410-50-3



9 789776 410503



دار الجامعة الجديدة

٢٨-٤٠ ش سوتير - الأزاريطه - الاسكندرية

تليفون: ٤٨٦٢٦٢٩ - فاكس: ٤٨٥١١٤٣ - تليفاكس: ٤٨٦٨٠٩٩
 Email: darggalex@hotmail.com
 www.darggalex.com info@darggalex.com